

إدارة الأقاليمة في مصر

١٨٠٥ - ١٨٨٢ م

دكتور

نور الدين العابد بن شمس الدين بن محمد

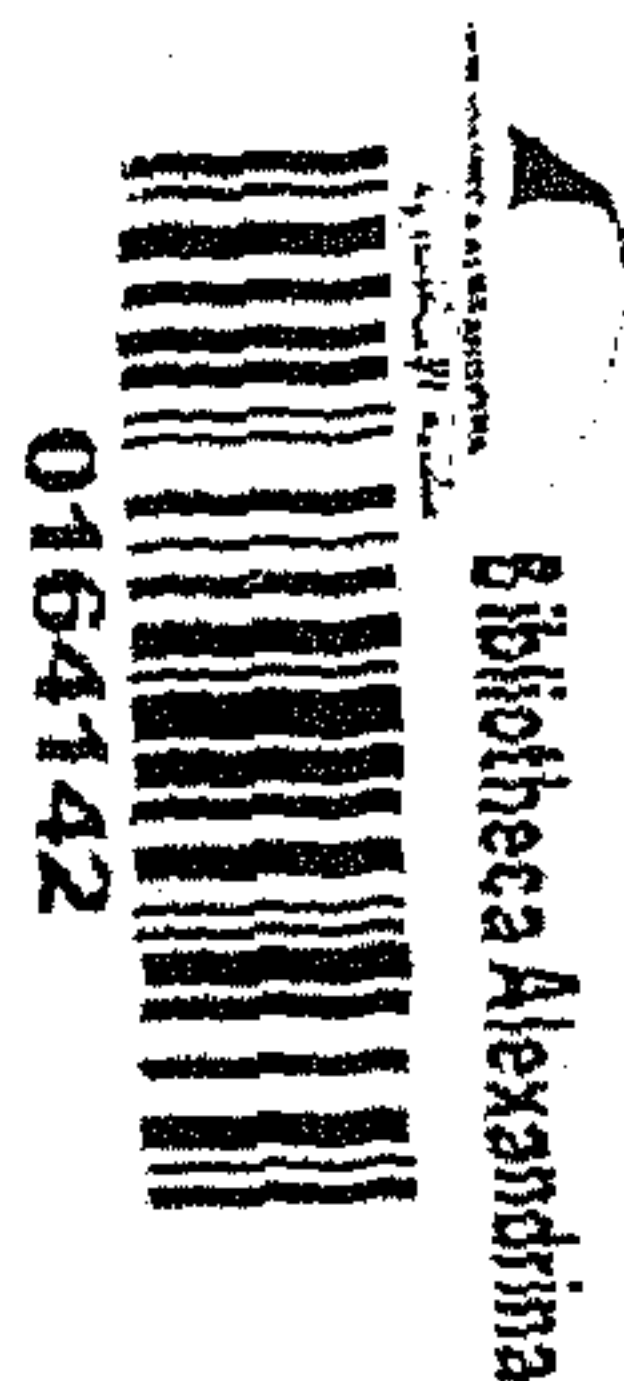
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الدراسات الانسانية - فرع البنات
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

الناشر
دار الكتب والبحر

٨ شارع سليمان الحلبي بالقاهرة



إثارة الأقاليم في مصر

١٨٠٥ - ١٨٨٢ م

دكتور

نزيه العابد شمس الدين

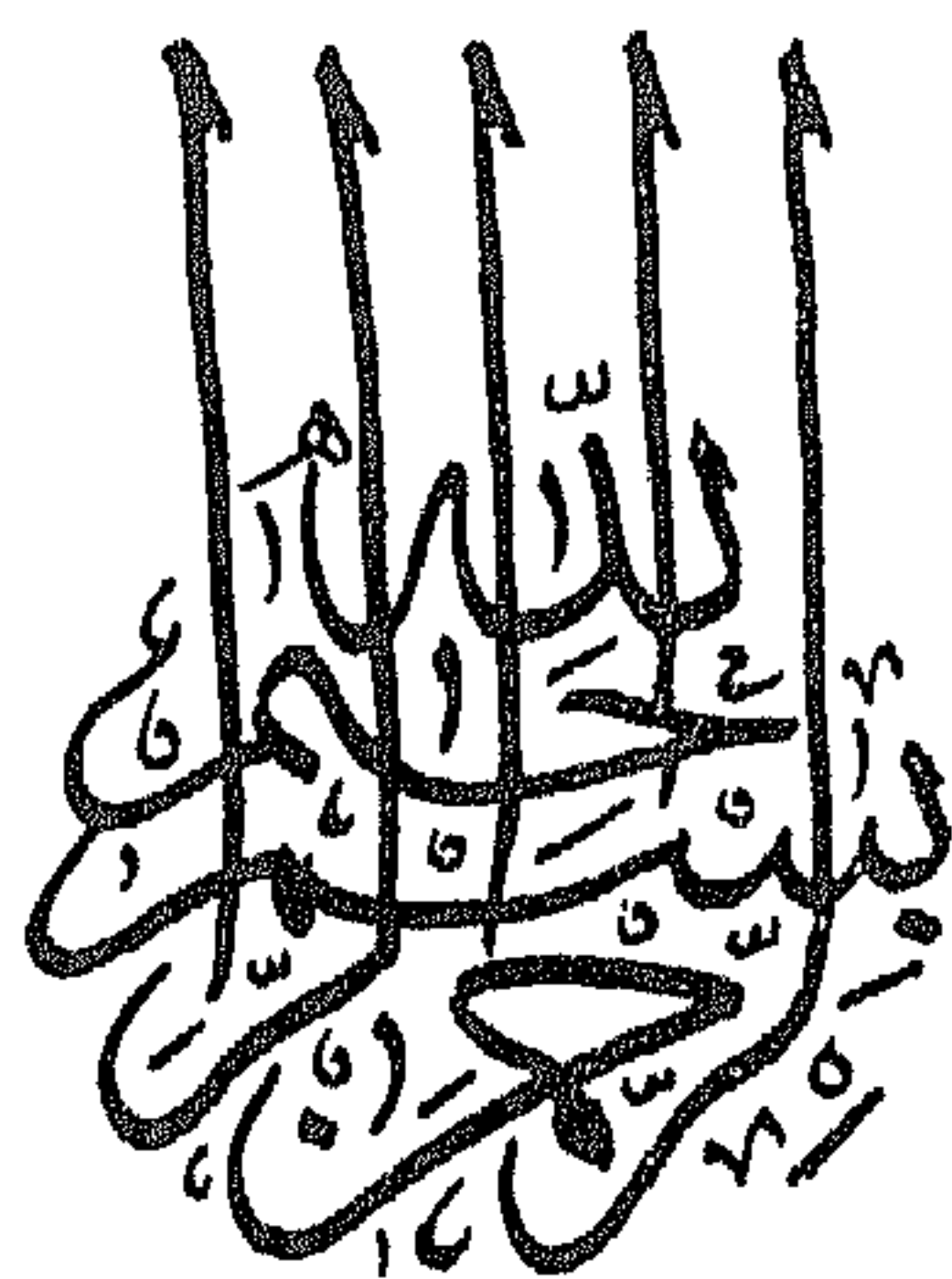
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الدراسات الانسانية فرع البنات
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

الناشر
دار الكتاب الجامعي

٨ شارع سليمان الحلبي بالقاهرة



تقديم

ان الاتجاه المعاصر فى الدراسات التاريخية ينحو نحو دراسة تطور المؤسسات والنظم الاجتماعية والادارية ليس فقط لأنها انعكاس لنظرية فى الحكم وإنما أيضا لأنها جزء من تيار عالمى يؤثر بدرجة أو بأخرى فى تطور شعب من الشعوب .

ولهذا عنينا بدراسة التطورات الاجتماعية ونظم الادارة وهذا البحث ما هو الا محاولة من هذا القبيل فيتناول هذا البحث دراسة نظام ادارة الأقاليم فى مصر فى الفترة من عام ١٨٠٥ الى ١٨٨٢ .

ويعد بداية حكم محمد على لمصر بداية منطقية لهذا البحث حيث اتجه فور توليته لحكمها الى اجراء التعديلات فى هيكلها الادارى وتنظيم ادارتها ووضع القوانين واللوائح للنهوض بها ولتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية والادارية ، كما أن عام ١٨٨٢ يمثل خاتمة لهذا البحث حيث أوجد الاحتلال البريطانى نظاما أخرى لادارة الأقاليم .

ويرجع اختيارى لهذا البحث الى عدة أسباب :

١ — اقتصر الدراسات التاريخية لمصر الحديثة على معالجة تاريخها السياسى ثم امتد اهتمام الباحثين الى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى على حين لم ينل تاريخ النظم والادارة عامة وادارة الأقاليم خاصة قدرا كافيا من اهتمامهم .

٢ — ان دراسة نظم الادارة بالأقاليم التى تشكل الهيكل الأساسى للدولة خليق بأن يبرز الكثير من أحوال البلاد وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ويوضح مدى تقدم نظم الحكم والادارة بها والأطوار التى مرت بها ادارة الأقاليم واتجاهها الى اللامركزية أو الادارة المحلية .

٣ — التغييرات الجذرية التي شهدتها نظم الإدارة بالأقاليم والهيكل الإدارى بها عما كانت عليه من قبل .

٤ — توفر المادة الوثائقية الأصلية بدار الوثائق ، ودار المحفوظات العمومية عن هذا البحث ، وتضم دار الوثائق مادة قيمة تفيد في دراسة الأقاليم وإدارتها وأحوالها وأطوارها وأوضاعها المختلفة وبخاصة مجموعة القوانين واللوائح والقرارات والأوامر اليومية ، ووثائق الإدارة المحلية والوثائق السيادية وغيرها من الوثائق .

٥ — عدم دقة الأحكام والنتائج التى ذكرها أو توصل إليها بعض من تصدوا للكتابة عن هذه الفترة وخاصة فيما يتعلق بالوظائف الأساسية ، ودور « المصريين » فى وظائف الإدارة بالأقاليم .

ولقد فرض الهيكل الإدارى للأقاليم نفسه عند دراسة نظام الإدارة فى الوحدات الإدارية للأقاليم سواء الرئيسية منها أو الفرعية ، على حين عالجنا باقى الفصول وفق الموضوعات .

وجاءت إدارة المأموريات فى مقدمة التقسيمات الإدارية للأقاليم بسبب الغائها على حين استمرت أو كادت باقى التقسيمات الإدارية ومن ثم فقد بدأنا بدراسة الوحدات الرئيسية ثم أردفناها بدراسة الوحدات الفرعية .

ويحتوى هذا البحث على تقديم ، وأربعة أبواب مقسمة الى تمهيد واحد عشر فصلا ، وخاتمة .

الباب الأول بعنوان « تقسيمات الأقاليم الإدارية وأسلوب الإدارة بها » وقسمته الى تمهيد وفصلين :

تناولت فى التمهيد « إدارة الأقاليم فى مصر قبل محمد على » دراسة أحوال الإدارة فى مصر فى الفترة التى سبقت تولية محمد على لحكم مصر وبخاصة فى القرن الثامن عشر ، مع توضيح التقسيمات الإدارية للأقاليم والريف ونظم إدارتها .

ونظرا لأن دراسة الإدارة فى الأقاليم تتطلب الإلمام بالهيكل الإدارى

لها فقد خصصت **الفصل الأول « التقسيمات الادارية للأقاليم في مصر ١٨٠٥ — ١٨٨٢ »** لدراسة أساليب التقسيمات الادارية التى تقسم اليها الدول ، والأساليب التى انتهجتها الدول الأوربية وبخاصة فرنسا وانجلترا خلال تلك الفترة ، وأسس التقسيمات الادارية التى أجريت للأقاليم فى مصر منذ عهد محمد على وما طرأ عليها من تعديلات فى عهد خلفائه وحتى أوائل عهد توفيق .

الفصل الثانى : « ادارة الأقاليم بين المركزية واللامركزية » تناولت فيه أسلوب اللامركزية الادارية للأقاليم ومقوماتها وممدى تميزها عن المركزية ، والاجراءات التى اتبعت لتحقيق مركزية الادارة بالأقاليم وتجميع كافة السلطات فى يد حاكم مصر المطلق ، والاشراف المباشر لمحمد على على ادارة البلاد ومراقبة ما يدور بها ، وانشاء ادارات مركزية تشرف على الحكام والموظفين وسائر الأعمال والمحاولات التى ظهرت لارساء بعض الاجراءات اللامركزية فى ادارة الأقاليم ، والاجراءات البيروقراطية بها وما عكسته هذه السياسة من مساوئ وما ترتب عليها من آثار .

الباب الثانى نحت عنوان : « نظام الادارة فى الوحدات الادارية الرئيسية بالأقاليم وتطورها » وقد قسمته الى ثلاثة فصول :

الفصل الثالث « ادارة المأموريات » أوضحت فيه مدى اهتمام محمد على بالأقاليم وادارتها ، وتنظم ادارة المأموريات والجهاز الادارى بها ، ومهام المأمورين ووكلائهم وباقى الوظائف الأخرى . وحرص محمد على على اصلاح المأمورين الأتراك ثم اتجأه الى تعيين المصريين فى ادارة المأموريات ، وأسلوب الادارة المركزية فى ادارتها وأسباب الغائها لتحل محلها المديریات .

الفصل الرابع « ادارة المديریات والمحافظات فى عهد محمد على » خصص لدراسة نظام الادارة بها ومهام المديرين والمحافظين والأسلوب الذى اتبعه محمد على فى ادارتها وتعيينه المصريين مديرين بالأقاليم ، ونظام الادارة بالعاصمة والواحات ، ودواوين الأقاليم .

الفصل الخامس « تطور ادارة المديریات والمحافظات منذ نهاية حكم محمد على الى الاحتلال » تناولت فيه التعديلات الجوهرية والتغييرات فى

الهيكل الإداري للمديريات والمحافظات في عهدى سعيد واسماعيل وتطوير نظم الإدارة بها وترقى المصريين في وظائف الإدارة بالدواوين والأقاليم ، وأحوال دواوين الأقاليم .

الباب الثالث ((نظام الإدارة في الوحدات الفرعية بالأقاليم وتطورها))
وقسمته الى ثلاثة فصول .

الفصل السادس ((إدارة الأقسام والمراكز)) عرضت فيه للجهاز الإداري بالأقسام التي كانت تضم عددا من الأخطاط تبعا لمساحتها وامتدادها وزمامها ومهام نظار الأقسام والمباشرين وباقي الوظائف وما استحدثت منها فيما بعد . والقواعد التي اتبعت في عهد سعيد لتنظيم تولية المصريين لإدارة الأقسام الى جانب الأتراك وموقف الفئات المختلفة من ذلك . كما تناولت التعديلات التي أدخلت على إدارتها في عهد اسماعيل واختلاف نظام إدارتها في الوجه البحري عنه في الوجه القبلي .

الفصل السابع ((إدارة الأخطاط والقرى في عهد محمد علي)) تناولت فيه مهام حكام وشيوخ الأخطاط وخلل الإدارة بها وتعيين محمد علي للمصريين في إدارتها كما تناولت مهام القائمقام وشيخ البلد بالقرى وباقي الجهاز الإداري بها والقوانين واللوائح التي حددت اختصاصاتهم وسلطاتهم التي تجاوزوها وأوضحت الحركة العمرانية في تعمير القرى والنهوض بها .

الفصل الثامن ((تطور إدارة الأخطاط والقرى منذ نهاية حكم محمد علي الى الاحتلال)) وقد أبرزت فيه دور الأشخاص خلال كل عهد في تعديل نظم إدارتها ومن ذلك تنظيم إدارة الأخطاط في عهد سعيد بوضع قواعد تولية المصريين والأتراك لها ، وأوضحت الجهاز الإداري بالأخطاط التي تضم عددا من القرى ، والوظائف التي استحدثت أو ألغيت بها ، والمهام التي كلف بها حكام ومشايخ الأخطاط وباقي الوظائف . والاطوار التي مرت بها عملية تعيين وترتيب الشياخة بالقرى وما أدخله سعيد عليها من تعديلات ومدى تدخل الإدارة المركزية في عملية تعيين المشايخ والعمد والحركة العمرانية ببعض القرى وقواعد انشاء الكفور والعزب .

الباب الرابع ((أجهزة ورجال الإدارة في الأقاليم)) وقد قسمته الى ثلاثة فصول :

الفصل التاسع « أجهزة الإدارة بين التنسيق والتداخل » أوضحت

فيه مدى كفاءة العناصر الحاكمة وخاصة الأتراك وغيرهم ومقدمهم لمقومات الحكم وطبيعة العلاقات فيما بين أجهزة الإدارة بالأقاليم والأطر التي حكمت هذه العلاقة المتعددة الأطراف وما حدث فيما بينها من تداخل ، ومدى الاختلاف والائتلاف وأسباب ذلك وما يترتب عليها من آثار على إدارة الأقاليم والمصالح العامة والخاصة أيضا .

الفصل العاشر « الأصول الاجتماعية لرجال الإدارة بالأقاليم »

عرضت فيه للأساليب التي اتبعت لخلق طبقة أرستقراطية تركية تدين بالولاء لحكام مصر وتكون خير عون لهم وتتولى شئون الحكم والإدارة في كافة الوظائف ، وتناولت نشاط الأرستقراطية وأملاكهم والأصول الاجتماعية للعناصر التي تولت إدارة الأقاليم من مختلف الجنسيات وأوضحت فيه صفات ومقومات رجال الإدارة المصريين الذين تولوا إدارة البلاد ومكانتهم الاجتماعية وأصولهم ونشاطهم وملكياتهم ، ومدى تميزهم عن الكثيرين الذين حالت سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية دون توليتهم مناصب الإدارة بالأقاليم والبلاد والقرى .

الفصل الحادي عشر « أجهزة الإدارة بالأقاليم والأهالي » تناولت

فيه الأطر التي حكمت العلاقة فيما بين أجهزة الإدارة بالأقاليم والقائمين عليهما وبين الأهالي باعتبارهم ممثلين للحكومة المركزية في الأقاليم ومن ثم فقد كانوا يعملون على إرضاء حاكم مصر بالتعسف في تنفيذ الأوامر والقوانين واستغلال سلطاتهم ونفوذهم في إلزام الأهالي بتأدية كافة المطالب والمهام لتنفيذ السياسة الزراعية والاقتصادية والإدارية والعمرانية للدولة وما ترتب على ذلك من معاناة الأهالي وتكبدتهم للمشاق وحرمانهم من كافة حقوقهم التي كان تمسكهم بها والخروج على حكامهم يعنى المزيد من العقاب والقهر، وأوضحت المراحل التي مرت بها روح المقاومة عند الأهالي وتصاعدها الى المقاومة المسلحة .

وقد اقتصر في دراسة أجهزة الإدارة بالأقاليم على الإدارة المدنية(*)

(*) يقصد بها الإدارة التنفيذية أو التي تتعلق بشئون الإدارة العامة دون باقى الإدارات الفنية مثل الهندسية أو الصحية .

أو التنفيذية فى الأقاليم دون الخوض فى دراسة الفروع التابعة للدواوين والمصالح أو الإدارات الفنية .

وقد اعتمدت فى اعداد هذا البحث بصفة أساسية على الوثائق الأصلية المودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة والتي تضم وثائق الإدارات المختلفة وغيرها من الوثائق وتشمل :

وثائق الإدارة المحلية : وتحتوى على وثائق ديوان الداخلية والوثائق المتعلقة بالمديريات والمحافظات والضبطيات من سجلات ومحافظ باللغتين التركية والعربية ، وهى مصدر غنى لا يمكن اغفاله عند دراسة الأحوال الداخلية للبلاد وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعمرانية . وقد قمت بإعادة ترتيب سجلات هذا الديوان والوثائق المودعة فى المحافظ والنى يتوفر بها الكثير من الوثائق التركية التى يمكن عن طريق ترجمتها تحبقى فائدة أكبر للباحثين وكذلك قمت بالمشاركة فى إعادة ترتيب سجلات ومحافظ المديريات والمحافظات بدار الوثائق وتنظيمها وفهرستها لتيسير الاطلاع عليها . وقد اعتمدت بالإضافة الى وثائق ديوان الداخلية على وثائق المديريات والمحافظات من سجلات ومحافظ ومنها : مديريات قبلى ، ومديرية روضة البحرين ، ومديرية الدقهلية ، ومديرية الشرقية ، ومديرية البحيرة ، ومديرية المنوفية ، ومديرية جرجا ، ومديرية الجيزة ومحافظات مصر (القاهرة) والاسكندرية ودمياط ورشيد وضبطية مصر ، وتفتيش عموم الأقاليم وتفتيش أقاليم بحرى .

وثائق الإدارة السيادية : وتشكل هذه الوثائق من سجلات ومحافظ تركية كانت أم عربية أهمية خاصة بالنسبة لوثائق الدار فمن غير الممكن اغفالها عند اعداد البحوث والدراسات الخاصة بتاريخ مصر الحديث والمعاصر أيضا . وقد اعتمدت على وثائق المعبة السنوية ووثائق المجلس الخصوصى ، ووثائق ديوان خديوى وديوان عابدين ، وديوان المعاونة ، ووثائق مجلس الملكية ، ومجلس الأحكام ، ووثائق مجلس الوزراء والمحافظ الخاصة باللوائح والقوانين .

واعتمدت أيضا على الوثائق الخاصة مثل وثائق الثورة العربية ومحافظ الأبحاث وغيرها من الوثائق الأخرى الهامة والتي تدخل ضمن

وثائق الإدارات الخمس في الدار ومنها وثائق ديوان الروزنامة ، ومحافظ الذوات وغيرها من الوثائق .

واستعنت بالوثائق المودعة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة ومنها سجلات شياخات القرى وبخاصة سجلات مديرية الغربية ، وملفات خدمة الموظفين ، وبيع بعض القوانين واللوائح المودعة بمكتبة الدار . كما استعنت أيضا ببعض الوثائق المنشورة .

ورجعت أيضا الى العديد من الدوريات والمراجع والبحوث العربية والأجنبية .

ويسعدني أن أتقدم بالشكر الى كل من عاونني في هذا البحث وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور/عبد الرحيم عبد الرحمن وأستاذ الدكتور/عبد العزيز نوار الذي أدين له بالفضل الكثير .

والله ولي التوفيق .

دكتور

زين العابدين شمس الدين نجم

الباب الأول

تقسيمات الاقاليم الادارية وأسلوب الادارة بها

تمهيد : ادارة الأقاليم في مصر قبل محمد علي

الفصل الأول : اتقسيمات الادارية للأقاليم في مصر ١٨٠٥ — ١٨٨٢.

الفصل الثاني : ادارة الأقاليم بين المركزية واللامركزية

تمهيد

ادارة الأقاليم في مصر قبل محمد على

ان دراسة تاريخ مصر الادارى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى الاحتلال تتطلب تعمقا فى الجذور التاريخية للنظام الادارى فى مصر ، تلك الجذور التى تمتد بصفة خاصة الى بداية العهد العثمانى عندما كانت مقسمة الى ٢٤ بكوية أو صنجقية (١) مسندة الى أترك فى أول الأمر وبجانبهم المماليك ليتغلب هؤلاء المماليك فى أواخر القرن الثامن عشر على الادارة فى مصر .

وكانت الادارة العليا مشكلة من نائب السلطان أو الباشا ورؤساء الجند (الاوجاقات) (٢) على حين تولى المماليك حكم الاقاليم حتى أصبحت الامور فى نهاية القرن حكما ذاتيا فى يدهم وكان لكل من الولايات الخمس الكبرى (جرجا ، البحيرة ، المنوفية ، الغربية ، الشرقية) والكشوفيات عاصمة يقيم فيها البك أو الكاشف (٣) لسنوات معدودات (٤) وكانت لهم

(١) صنجقية : كلمة تركية مأخوذة من كلمة « صنجق » وتعنى اللواء أو العلم أو الراية ، وقد أطلقت على القسم من الولاية ، انظر محمد على الأنسى : قاموس اللغة العثمانية ، الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات ص ٣٠٠ .

(٢) هم وجاقات المتفرقة وجاوشان وجمليان وتفكشيان وجراكسة ومستحفظان وعزبان ، انظر حسين أفندى الروزنامجى : ترتيب الدبـار المصرية فى عهد الدولة العثمانية المقالة الأولى ، مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨ — ١٨٠١ ، تحقيق محمد شفيق غربال مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مج ٤ ج ١ مايو ١٩٣٦ ص ١٧ .

(٣) أطلق هذا اللفظ كاشف فى العهد المملوكى على من كانوا يتولون ادارة الأقاليم ، وفى العصر العثمانى أطلق على كل من حكام الأقاليم الادارية الصغرى ووكلاء الباشا الذين يديرون قرى الكشوفية المخصص دخلها للباشا . انظر د. ليلى عبد اللطيف ، الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٣٩٣ ، وحول مدلول هذا هذا اللفظ . انظر عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ج ١ ط ٤ مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٥ ص ١٦ .

(٤) ج.دى شابرول : دراسات فى عادات وتقاليد سكان مصر الحديثين مجلد ١ وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، ط ١ ، القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٠٣ .

سلطات واسعة ولكن يقيدها الدواوين الاقليمية التى تضم ضباط او جوربجية وحدات الاوجاقات فى الاقاليم (٥) .

وكان حكام الاقاليم يختارهم الباشا من بين أغوات الاوجاقات وأمراء الممالك ، وغالبا ما كانت تحدث تغييرات جوهرية بينهم بعد تولية كل باشا (٦) وعلى حين حكم الصناجق الاقاليم الادارية الهامة (٧) فان الأقاليم التى عرفت بالكشوفيات كان يتولى ادارتها كاشف وهو أمير مملوكى من الدرجة الثانية لم يرق بعد لرتبة « الصنjq » التى كانت تضى على حاملها بعض الامتيازات وكان الامراء الممالك يسعون دائما لجعل الصناجق من اولادهم وأتباعهم (٨) وكان على هؤلاء الحكام الاهتمام بصيانة الجسور والطرق وتطهير الترع والاهتمام برى الاراضى والمحافظة على الامن وحماية الفلاحين من هجمات البدو وغيرهم وفض المنازعات بين الاهالى فضلا عن الادارة المالية للولاية . أما الثغور (الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس) فقد تولى ادارتها القبودانات الذين كان عليهم حفظ القلاع وادارة البنادق وتحصيل العوائد والرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم واقامة العدل بين الاهالى . (٩)

واشتهر من بنادر الولايات حينئذ المحلة الكبرى والمنصورة وبلبيس باعتبارها عواصم للاقاليم ومقرا لاقامة حكام الولايات وقد رتب فيها السلطان اوجاقات سبعة وجوربجية ومتولية وكذلك بنادر محلة مرحوم ودمنهوور والجيزة أما بنادر سمند وزفتى ومنية (ميت) غمر فكانت من غير اوجاقات على حين كان بنادر الفيوم وبنى سويف والمنية (المنيا) اوجاقات وجوربجية . (١٠)

(٥) هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مستهل القرن التاسع عشر ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسنى ، دارالمعارف القاهرة ١٩٦٧ ص ١٨ .

(٦) د. عراقى محمد يوسف : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر ، ط ١ دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥ ص ٢٦٠ .

(٧) Holt, P. N. : The Pattern of Egyptian Political History 1517 — 1798 in political and change in Modern Egypt, London, 1968 p. 83.

(٨) د. لى عبد اللطيف : المرجع السابق ص ٣٩١ .

(٩) حسنى أفندى الروزنامجى : ترتيب الديار المصرية ص ص ١٤ —

١٦ .

(١٠) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق ص ٣٦ .

وفى نهاية القرن الثامن عشر كانت مصر مقسمة الى أربعة عشر ولاية سبع منها فى الوجه البحرى ، وسبع فى الوجه القبلى ويتكون الوجه البحرى من ولايات الشرقية والمنصورة والبحيرة وقلية والغربية والمنوفية والجيزة والقبلى من البهنساوية والاشمونيين ومنفلوط وجرجا وأطفيح و « الواحات » والفيوم (١١)

ويلاحظ على هذا التقسيم أن ولاية الجيزة تقع ضمن ولايات الوجه البحرى ، كما يلاحظ أيضا أنه ليس هناك تحديد دقيق لعدد القرى التى تتكون منها الاقاليم فى ذلك الوقت . وقد ارتفع عدد الاقاليم فى السنوات الاخيرة من القرن حيث بلغت ١٦ اقليما نصفها فى الوجه القبلى وهى طيبة وجرجا وأسيوط والمنيا وبنى سويف والفيوم وأطفيح والجيزة ، ونصفها فى الوجه البحرى وهى قليوب والمنصورة ودمياط والغربية ومنوف ورشيد والبحيرة . (١٧)

وفى عام ١٧٩٩ م قام الجنرال كليبر بتعديل هذا التقسيم حيث قسمت مصر الى ثمانية أقاليم هى : اقليم طيبة أو قنا ويتبعه جرجا وأسيوط وعاصمته أسيوط واطليم المنيا ويتبعه بنى سويف والفيوم وعاصمته بنى سويف ، والقاهرة ويتبعها الجيزة والقليوبية ، والشرقية ويتبعها السويس والعريش وعاصمتها بلبيس والاسكندرية ويتبعها البحيرة ورشيد وعاصمتها الاسكندرية ، واطليم دمياط والمنصورة وعاصمته دمياط ، واطليم الغربية وعاصمته سمندود ، واطليم المنوفية وعاصمته منوف (١٢) وقد عين كليبر لحكم هذه الاقاليم قادة فرنسيين وبذلك حل هؤلاء القواد محل البكوات والماليك والكشاف ، وعهد اليهم بحفظ الامن وبشئون الدفاع . (١٤)

وعملت الدواوين فى أقاليم مصر تنفيذا لامر بونابرت فى ٢٧ يوليو عام ١٧٩٨ ، وكان كل ديوان يتألف من سبعة أعضاء لادارة مصالح

(١١) نفسه ، ص ٣٢ ، ٣٣ .

(١٢) محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، القسم الأول دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٤/٥٣ ص ٧٢ ، ٧٣ .

(١٣) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ج ٢ ط ٣ مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ ص ١٠٧ .

(١٤) د. شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦١ ص ١٨ .

الأقاليم ونظر الشكاوى وفض المنازعات ومراقبة المفسدين والخطيرين ومعاقبتهم وحفظ الأمن داخل القرى وبين القرى المجاورة . أما الإدارة المالية فقد عهد بها الى « مباشر » ومعه وكيل فرنسي لجباية الاموال والضرائب وكافة الإيرادات (١٥) . وفي ٢٠ أكتوبر من نفس العام صار الديوان يتألف من تسعة أعضاء ينتخبون بمعرفة جمعية عمومية مؤلفة من علماء وأئمة ومشايخ البلاد وأكابر وأعيان التجار والصناع الذين يعينهم قومندان الاقليم ولكل ديوان الرئاسة في الاشراف على القضاة ومشايخ البلاد على أن يرأس ديوان القاهرة دواوين الاقاليم (١٦) وقد ألغى مينو هذه الدواوين وجعل على رأس كل اقليم قائدا فرنسيا (١٧) .

أما التقسيم الإداري للريف المصري في القرن الثامن عشر فقد تمثل في القرية المصرية باعتبارها القاعدة الأساسية للتقسيم الإداري المائي ووحدة تنظيم المجتمع الريفي الذي يركز على الزراعة . وكانت كل قرية أو مجموعة من القرى تمثل وحدة إدارية تسمى (مقاطعة) أو (ناحية) وكان عددها عام ١٣١٥ م ، ٢٣١٦ قرية منها ١٦٣٧ ناحية بالوجه البحري و ٦٧٩ بالوجه القبلي . وليس هناك تحديد دقيق لعدد القرى في نهاية القرن الثامن عشر (١٨) .

ونظرا للنزاعات التي كانت تحدث بين القرى المتجاورة ومنعاً للاعتداءات فيما بينها وحسماً لهذه النزاعات فقد جعل العثمانيون لكل بلد

(١٥) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ج ١ ص ١٠٠ .

(١٦) نفسه ، ص ٣٦٧ .

(١٧) د . شفيق شحاته ، المرجع السابق ص ٣٦٧ .

(١٨) ذكر جومار أحد علماء الحملة الفرنسية أسماء ٢٩٦٧ قرية ، وقد قدرها العمال الفرنسيون بـ ٣٣٤٧ قرية ، وقيد راسمو الخريطة الفرنسية الكبرى أسماء ٣٥٥٤ قرية . وطبقا لما أورده حسين أفندي الروزنامجي فقد قدر عدد القرى في مصر في نهاية القرن الثامن عشر بنحو ٣٩٢٠ قرية اعتمادا على أن عدد الأقاليم ١٤ (أربعة عشر أقليما) يضم كل منها نحو ٢٨٠ قرية (درجة) ومن واقع دفاتر الالتزام ودفاتر الترابيع فقد تمكن أحد المؤرخين من اجراء احصاء لعدد المقاطعات بأنواعها الخراج والحماية في الولايات — فيها عدا الجيزة والواحات — وقد توصل الى أن عدد القرى يبلغ نحو ٣٦١٠ قرية وهو رقم يكاد يقارب الأرقام التي ذكرها علماء الحملة الفرنسية وحسين أفندي الروزنامجي . حول هذه الاحصاءات وكيفية التوصل لعدد القرى من خلال المقاطعات بأنواعها ومدى صحة هذا الافتراض انظر : د . عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٤ ص ٧ — ١٣ .

قدرا معيناً من الافدنة ذات حدود أربع معينة ، وقدر للفدان أربعمئة قصبية مقاساً ثابتاً وفصل بين كل بلد بحد معلوم كجسر أو حوض أى فواصل ظاهرة (١٩) .

وكان الملتزم (٢٠) موكلاً بإدارة القرية وتنظيم شئونها وكان يعمل تحت أمرته قائمقام يمثله هو وموظفون يختارهم . وقد أوجدت هذه الوظائف وحددت اختصاصاتها بمقتضى لوائح وضعت من قبل السلطات العثمانية . ويتكون الجهاز الإدارى من « الشيوخ » و « الشاهد » و « الصراف » و « الخـولى » و « المشـدد » و « الخفراء » و « الوكيل » و « الكلاف » . وكان الشاهد والخـولى يختاران من بين أبناء القرية .

وكان على الشيخ اتمام جرف الجسور وخلاص مال الملتزم من الفلاحين وتسليمها له وحفظ الأمن بالقرى وتنظيم عمليات الري والإشراف على تنفيذ أحكام فاضى الشرع ومشاركته فى إنهاء المنازعات والإشراف على عمليات مسح الأراضى فى مناطقهم وبخاصة فى الصعيد ، والمشاركة فى توزيع الضرائب على الفلاحين والمساعدة فى جمعها . أما الشاهد الذى كان الفلاحون يختارونه بموافقة الملتزم فكان يختص بتسجيل طبيعة ومساحة كل العقارات بالقرية التى تكون زمامها وأسماء سكانها وملكياتهم فى « سجل الشاهد » وأسماء الفلاحين الذين يزرعون أرض القـرية وحصصهم والمال المقرر على كل منهم ، وكان له دوره أيضاً — مثل المشايخ — فى إنهاء المنازعات فيما بين الأهالى أو فيما بينهم وبين الملتزمين . وكان

(١٩) إبراهيم زكى : الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على ، المطبعة العصرية ، القاهرة ، د.ت ص ٢٦ .

(٢٠) كان الملتزم يحل محل الحكومة بصفته مالك الأرض فى القرية حيث كانت تسلمه وثيقة تثبت التزامه . وكان ينفذ فى الأهالى جميع حقوق السيادة العليا . وكان له أرضاً تسمى (الأوسية) يسخر الفلاحين فى زراعتها لحسابه فضلاً عن الأراضى التى يعطى الملتزم حق الانتفاع بها للفلاحين وأنهم أن يهبوا أو يبيعوا هذا الحق لأن الملتزم يظل المالك الفعلى لها ما دام له الحق فى تصعيد ضربيتها أو تخفيضها وما دام قادراً على منحها أو بيعها للملتزمين آخرين ، ويصبح لأولاده حق الانتفاع بها من بعده وأنه مخول ضمها الى أعيانه الخاصة إذا مات الفلاح الواضع اليد عليها بلا وارث خلافاً للحال فى سائر مملوكات الفلاح كبيتته ومنقولاته وماشيته التى تؤول لبيت المال لمزيد من التفاصيل أنظر يوسف نحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية مطبعة المقتطف والمقطم ، القاهرة ١٩٢٦ ص ص ١٣ ، ١٤ .

الصراف (القبطى) يعين بواسطة المباشر أو الملتزم ويختص باستلام الدخل وتسليمه الى الملتزم أو الوكيل وحضور عمليات المسح وتسجيلها . أما الخولى فكان يشرف على زراعة أرض الوسية « التابعة للملتزم ويقوم بفض المنازعات الخاصة بحدود كل تكليف أو أثر بالقرية وفصل دعاوى الفلاحين الخاصة بالطين والزراعة لمعرفته لكل ما يتعلق بها وكذلك الاشراف على الجسور وكان يشارك المشايخ فى عملية توزيع الارض على الفلاحين ونظر مطالبهم واحتياجاتهم والاشراف على الزراعة وشئون الرى . وقد أصبحت هذه الوظيفة شبه وراثية ، وكان المشد يقوم باحضار الفلاحين الى الديوان وقت طلب المال ، وتنفيذ العقوبات التى يوقعها الملتزم عليهم عند التوقف عن دفع الضرائب أو الامتناع عن زراعة أرضه . أما الخفراء فكان عليهم منع السرقات والجرائم وتنفيذ أوامر المشد فى المناداة بالخروج للعودة (السخرة فى الاشغال العامة) وغيرها من الاوامر على حين كلف الوكيل أو القائمقام بتسجيل كمية الغلال المودعة لديه ودفع أجور الفلاحين عند تأجيرهم لزراعة الارض وكان ينوب عن الملتزم فى كثير من الامور ، كما كان يحصل على أجر من طرف الملتزم نظير خدماته للملتزم . أما الكلاف فكان عليه العناية بمواشى الملتزم وقطعانه (٢١) .

ولم تكن ادارة القرى فى العصر العثمانى على شاكلة واحدة فقد اختلفت فى الصعيد عنها فى الوجه البحرى . فعلى حين أن ادارة قرى الكشوفية فى الصعيد كانت منفصلة عن أرض الالتزام ويديرها كشاف من الموظفين المماليك من الدرجة الثانية أى دون رتبة البكوية ، فان ادارة الكاشفيات الصغيرة فى الوجه البحرى تولاهها كشاف ممالك . وبينما كان يطلق على من يقوم بتحصيل الاموال « الصراف » فى الوجه البحرى كان

(٢١) حول هذه الوظائف والاختصاصات ومكانة شاغليها فى القرية ، انظر حسين أفندى الروزنامجى ترتيب الديار ص ٤٠ ، استيف ، الكونت : النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية مجلد ٥ وصف مصر ترجمة زهير الشايب ط ١ مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٩٧٩ ص ص ٧٢ — ٧٤ ، هيلين آن ريفلين ، المرجع السابق ص ص ٤٨ — ٥٣ د . عبد الرحيم عبد الرحمن المرجع السابق ص ص ١٩ — ٣٦ ، د . محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٤ ص ٢٨ .

Shaw, S. J. : The Financial and Administrative organization and Development of Ottoman Egypt 1517 — 1798 p. UP 1962. pp. 55 — 57.

يسمى في الوجه القبلى « العامل » أو « القابض » . كما أن عملية المساحة في الصعيد كانت تقوم مقام سجل الشاهد في الوجه البحرى . وكانت أراضى القرى في الصعيد على الشيوع أى أن أطيان البلاد لم تكن مقسمة الى تكاليف قائمة بذاتها يمتلك كل فلاح تكليفا خاصا به (اثرا) كما هو الحال في الوجه البحرى ، وكذلك الحال بالنسبة لاراضى الملتزمين (الاواسى) فقد كانت ارض الاثر والاواسى عرضة للتغيير كل عام . أما موظفى القرية ورجال الادارة فكانت واجباتهم مماثلة تماما لامثالهم في الوجه البحرى (٢٢) .

واتسم التقسيم الادارى لمصر في العصر العثمانى بعدم الاستقرار فقد أجريت عليه عدة تعديلات ارتبطت بتعديل زمام هذه الوحدات أى أنه كان ذا طابع مالى ، مثل التعديل الذى أجرى في بداية الحكم العثمانى (٩٣٣ هـ / ١٥٢٦ م) الذى عرفت دفاتره باسم الترابيع ، ثم أدخلت عليه تعديلات أخرى في نهاية القرن السادس عشر (٩٧٧ هـ / ١٥٦٩ — ١٥٧٠ م) . وفي النصف الثانى من القرن السابع عشر (١١٠٦ هـ / ١٦٦١ م) حين برزت جرجا كاحدى الولايات الكبرى واختفت أسماء ولايات أخرى مثل أسيوط وابريم (٢٣) واستمرت التعديلات طوال العصر العثمانى وحتى مجيء الحملة الفرنسية كما مر بنا .

وعلى ضوء ما سبق فانه يمكن القول أن أجهزة الادارة في أقاليم مصر وبخاصة في القرى التى ارتبطت تماما بالنظام الاقتصادى الذى كان متبعاً في مصر في ذلك العهد وهو نظام الالتزام . فكانت جميع أجهزة الادارة وموظفيها في خدمة هذا النظام وكان الملتزم يستخدم هؤلاء الموظفين الذين كان أغلبهم من خارج القرية لخدمته .

وعلى ذلك فان ادارة الاقاليم في مصر في هذا العصر لا تمثل الاهالى ولا تعب عنهم ، حتى أن المشايخ الذين كانوا يأتون منذ عهود طويلة باختيار الاهالى ورغبتهم فانهم صاروا في عهد مينو يتم تعيينهم (٢٤) .

-
- (٢٢) د. ليلى عبد اللطيف : المرجع السابق ص ٤١١ .
(٢٣) د. عبد الرحيم عبد الرحمن : المرجع السابق ص ١٤ ، ١٧ .
(٢٤) كان الأهالى يختارون مشايخ القرى وفقا لتقاليد عريقة في القدم وفى أغسطس عام ١٨٠٠ أصدر الجنرال مينو قرارا يخول بمقتضاه القائد العام حق تعيين مشايخ البلاد لمدة سنة قابلة للتجديد ، وقد أخضع هذا القرار مشايخ البلاد لرقابة مفتشى الأقاليم ، انظر د. شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر ، ص ١٨ ، ٣٦٦ .

وبذلك فانه لا يمكن القول أن ادارة الاقاليم فى ذلك الوقت قد اتسمت باللامركزية كما أن المركزية ظلت سمة لادارة الولايات أو الاقاليم والبنادر أيضا لانه لم يكن يحكمها مصريون من أبنائها بل كان يحكمها المماليك ولم تتمتع الدواوين بالاقاليم بتمثيل من يحكمونهم . ذلك لان السلطات المركزية تركزت فى أيدى والى والصنـاجق وكبار المماليك والكشاف وغيرهم من الموظفين الذين كانوا يمثلونهم أكثر من تمثيلهم للاهالى الذين عانوا من استبداد حكامهم المشغولين بصراعاتهم وأطماعهم .

الفصل الأول

التقسيمات الإدارية للأقاليم في مصر
١٨٠٥ - ١٨٨٢

* التقسيمات الإدارية للأقاليم في مصر في عهد محمد علي :

المحافظات الولايات

الأخطاط والأقسام

المأهورات تعديلات الأقسام والقرى

المديريات

* تعديلات أخرى في التقسيمات الإدارية

* التقسيمات الإدارية للأقاليم في عهد عباس

* التقسيمات الإدارية للأقاليم في عهد سعيد

* التقسيمات الإدارية للأقاليم في عهد اسماعيل

* التقسيمات الإدارية للأقاليم في عهد توفيق

* أثر العوامل الطبيعية في تقسيم الأقاليم *

أعقب تولية محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥ اتجاهه الى وضع نظام ادارى للبلاد يحقق له الانفراد بحكمها وبسط سيادته على الاقاليم ومن ثم فانه اتجه الى ايجاد تقسيم ادارى للاقاليم (١) .

التقسيم الادارى للأقاليم فى مصر فى عهد محمد على :

المحافظات :

أعتبرت المدن الكبرى والثغور أقساما ادارية مستقلة فأطلقت على دمياط والاسكندرية فى سنة ١٨٠٧ ورشيد والسويس أسماء محافظات (٢)

(١) تتنوع أساليب تقسيم الدول لأغراض الادارة المحلية وهى الأسلوب الكمى ، والوظيفى ، والطبيعى ، ويرتكز الأسلوب الكمى على تقسيم الدولة الى وحدات متساوية فى المساحة أو الحجم وهو أسلوب تحكمى وقد أخذت به فرنسا وبدأ من عام ١٨٧٠ قسمت الى مديريات أو محافظات Departments وكل مديرية الى كميونات Cummunes تقسم بدورها الى مراكز Arrondissement تعد أخذ أقسام المديرية . أما الأسلوب الوظيفى فيقوم على ادارة الخدمات المحلية فى النطاق الملائم لها فتقسم الى وحدات للخدمات وقد طبق فى إنجلترا خلال الفترة من عام ١٨٣٢ حتى ١٨٨٨ حيث أنشئ الى جانب الوحدات المحلية التقليدية وحدات للخدمات وقد أخذت الولايات المتحدة بهذا الأسلوب فى نظام الحكم المحلى ، على حين يعترف الأسلوب الطبيعى بالمجتمعات القائمة فى الريف والحضر كوحدات أساسية للادارة المحلية ويحقق هذا التقسيم قيام وحدات اجتماعية حقيقية وتنمية الولاء والانتماء المحلى ويؤخذ به فى جميع نظم الادارة المحلية تقريبا . وبذلك يتضح اختلاف أسلوب ادارة الاقاليم فى فرنسا عنه فى إنجلترا والولايات المتحدة لمزيد فى التفاصيل انظر يوسف الحسن : دراسات فى الادارة والحكم المحلى ص ٩٣ وما بعدها ، ومحمود عاطف البنا ، نظم الادارة المحلية ص ص ٩٠ — ٩٩ ، د . ظريف بطرس : مقومات الادارة المحلية ، ص ص ٢٢٦ — ٢٢٩ ، د . صلاح صادق : الحكم المحلى فى فرنسا ص ص ٤٢٢ ، ٤٣٣ ،

Lipman, V.D, Local Government Areas 1834 — 1945. pp. 305 —

306.

(٢) أطلقت المحافظات فى ذلك الوقت على المدينة التى على شاطئ البحر — ما عدا القاهرة (مصر) — ولها توابع وضواح ويديرها محافظ يتبع نظارة الداخلية ، انظر الكشاف للديار المصرية ص ٤ .

في سنوات ١٨١٦ ، ١٨٢٠ على التوالي (٣) وقد خضعت الاسكندرية
لسلطة الوالى خضوعا مباشرا (٤) .

الولايات :

في عام ١٨٠٨ قسمت الاقاليم في مصر الى سبع ولايات : أربع منها
بمصر السفلى (الوجه البحرى) وواحدة بمصر الوسطى واثنان بمصر
العليا (الوجه القبلى) . وكانت الولاية الاولى في الوجه البحرى تشمل
البحيرة والقليوبية والجيزة . أما الولاية الثانية فشملت المنوفية والغربية ،
ثم ولاية المنصورة (الدقهلية) وولاية الشرقية . أما ولاية مصر الوسطى
فكانت تضم بنى سويف والفيوم والمنيا . أما ولايتا مصر العليا فكانت الاولى
من شمال قنا الى جنوبى المنيا والثانية من وادى حلفا الى قنا (٥) .

الخطط والأقسام

نظرا لاتساع الولايات التى قسمت اليها مصر ، وبعد عمل مساحة
الاطيان ، وتعيين الحدود الفاصلة بين كل قرية وما يجاورها من القرى (٦)
وتحقيقا لوصول قبضة الحكومة المركزية الى كافة أنحاء البلاد ففى عام
١٨١٣ قسمت الولايات الى أخطاط يشمل كل خط منها عددا من القرى .
وقسمت الولايات الى أقسام يضم كل قسم عددا من الخطوط . ففى عام
١٢٣٦ / ١٨٢٠ — ١٨٢١ أمر محمد على بتقسيم ولاية البهنسا الى نصفين
يقسم كل نصف الى قسمين وكذلك تقسيم ولاية الاشمونين الى أربعة
أقسام وذلك بعد إعادة مساحة الاطيان فى الوجه القبلى . وفى عام ١٢٣٨ /

(٣) انظر محافظ أرقام ١ من محافظات دمياط والاسكندرية ورشيد
والسويس ، وثائق بدون فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٢٢ / ٣ / ١٨٠٧ ، وفى ٢٥
رجب ١٢٢٢ / ٢٨ / ٩ / ١٨٠٧ ، وفى ٦ جمادى ثان ١٢٣١ / ٤ / ٥ / ١٨١٦ وفى
١٩ شعبان ١٢٣٥ / ١ / ٦ / ١٨٢٠ وقد ذكر أحمد فتحى زغلول أنه فى عام
١٢٢٥ / ١٨١٠ صارت الاسكندرية ودمياط محافظات مستقلة ، انظر
المحامة ص ٦٦ وذكر أمين سامى انها تأسست فى عام ١٨١٧ انظر تقويم
النيل ج ٢ ط ١ ص ٢٦٥ .

(٤) د. شفيق شحاته : التاريخ العام للقانون فى مصر ، ص ٣٦٧ .

(٥) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مكتبة النهضة المصرية
القاهرة ١٩٥١ ص ٦١٩ .

(٦) ابراهيم عامر : الارض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر ،
مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٥٨ ،
ص ٧٨ .

١٨٢٢ — ١٨٢٣ قسمت ولايات الشرقية والدقهلية والغربية والبحيرة الى أقسام أيضا (٧) .

وبذلك أوجد محمد على تقسيما اداريا جديدا للاقاليم في مصر بتقسيمه الولايات الى أقسام تضم بدورها عددا من الاخطاط — يزيد عددها أو يقل تبعا لحجم ومساحة كل ولاية وكثافتها السكانية وعدد القرى التى تضمها هذه الاخطاط — مكنه من بسط سيطرته على كافة الاقاليم لتنفيذ أوامره وتحقيق سياسته الاقتصادية والعمرانية (٨) .

ويتبين من الوثائق (٩) أن الأقسام والاخطاط التى قسمت اليها الاقاليم فى مصر فى عهد محمد على كانت على هذا النحو :

الولاية أو الناحية	الأقسام	عدد الاخطاط	ملاحظات
الجيزة	الجيزة		٤ أخطاط
	البدرشين		٤ أخطاط
المنوفية	المنوفية		٤ أخطاط
	أبيار		منوف ٤ أخطاط
	أشمون		
	مليج		٤ أخطاط
القليوبية	القسم الأول		قليوب ٣ أخطاط
	القسم الثانى		بنها ٣ أخطاط
	القسم الثالث		طوخ ٣ أخطاط
الشرقية	القسم الأول	٤ + بلبيس و١٨ بلدا أخرى	

(٧) محمد رمزى : القاموس الجغرافى القسم الأول البلاد المدرسة مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٤/٥٣ ص ٣٣ .

(٨) دار الوثائق محافظ الأبحاث محفظة ١٢٥ وثيقة فى جماد ثان ١٨٢٦/٢٣/١٢٤١ .

(٩) دار الوثائق القومية : دفتر أسماء بلاد القطر المصرى .

(١٠) لم يرد بالدفتر السابق ذكر أخطاط بعض الأقسام ومن ثم فقد اعتمدنا فى ذكرها على الدكتور محمد فؤاد شكرى : بناء دولة ، وان كان هناك بعض الاختلافات فيما أورده وما جاء بهذا الدفتر ، انظر المرجع المذكور ص ٦٢٤ ، ٦٢٥ .

(١١) لم يرد ذكر هذا القسم فى « المرجع السابق » وأورد قسم سبك وبه ٤ أخطاط .

(١٢) البلاد الخالية من اسم للخط وذكرت معا تجنبنا اعتبارها خطأ وعدها ضمن الاخطاط لعدم ذكر اسم لهذا الخط .

الولاية أو الناحية	الأقسام	عدد الاخطاط	ملاحظات
الشرقية	القسم الثانى	٤	
	القسم الثالث	٤	
	القسم الرابع	٥	
البحيرة	البحيرة	٦	
	شبراخيت	٣ + شبراخيت	
	النجيلة	١٦ + ١٦ بلدا أخرى	
		٥ + النجيلة و ١٦	
		بلدا أخرى	
نصف ثانى غربية	طنطا	٥	
	الجعفرية	٥	
	زغنة جواد	٤	
نصف أول غربية	المحلة	٥	
	نبسروه	٤	
	كفر الشيخ	٤	
	فسوه	٦	
المنصورة	ميت غمر	٤	أخطاط
	المنصورة	٥	أخطاط
	السنباطين	٤	أخطاط
	محلة دمنه	٤	أخطاط
(نظارة خليل بك)	محافظ دمياط (٢ (شربين و طلخا)	
الدقهلية (وتضم بلادا من الدقهلية وتوابعها وشطوط دمياط)			

(١٣) كانت ادارة هذه البلاد تتبع محافظة دمياط وقد أطلق على هذه البلاد بالاضافة الى بلاد أخرى فيما بعد اسم بلاد الأرز وقد ذكر الدكتور محمد فؤاد شكرى أن دمياط كانت تشمل دمياط وفارسكور والمنزلة وبكل منهم ٣ أقسام ، انظر المرجع السابق ص ٦٢٥ .

أقاليم ونواحي (١٤)	الأقسام	عدد الأخطاء	ملاحظات
أقليم وسطانية (١٥)	قسم أول		لم يذكر أخطاء بهذه الأقسام
	قسم ثان		
	قسم ثالث		
	قسم رابع		
أقليم منيه (١٦)	قسم أول		
	قسم ثان		
_____ (١٧)	قسم أطنج		
أقليم فيوم	قسم أول		
	قسم ثان		
أسيوط (حكومة) :	ملوى		
	منفلوط		
	سيوط	٤ + بلاد أخرى	
نواحي قنا	قسم ثان	٥	
نواحي أسنا	قسم ثالث	٨	
نواحي أصوان (١٨)			
نواحي بريم			

(١٤) لم ترد الأقاليم الوسطانية والأقاليم القبلية مقترنة باسم ولايات مثل الأقاليم البحرية .

(١٥) ذكر د. فؤاد شكرى أن بنى سويف كان بها قسمان هما بوش وبنى سويف أنظر المرجع السابق ص ٦٢٥ .

(١٦) أورد الدكتور محمد فؤاد شكرى أن المنيا بها قسمان هما المنيا ومنفلوط وأن بها ٤ مراكز هي الأشمونين والمنيا وملوى ومنفلوط وليس صحيحا أن أقاليم الوجه القبلى قد قسمت الى مراكز سواء فى عهد محمد على أو فى عهد أبنائه لأن ذلك لم يتم الا فى عام ١٨٩٠ م .

(١٧) ورد هذا القسم فى أعقاب اقليم المنيا ولكنه لا يتبعها .

(١٨) جاءت نواحي أصوان وبريم بالدفتى السابق دون ذكر للأقسام أو الأخطاء .

ويعتقد أن هذا التقسيم لم يتم أو ينفذ وفق الاسس والاساليب التى يجب العمل بها عند التقسيم الادارى للاقاليم أو الوحدات المحلية . وذلك لأن بعضا من الاخطاط كانت تتوزع قراها بين قسمين مختلفين ، فقد نوزعت قرى خط زنكلون بين القسمين الاول والثانى بولاية الشرقية وتوزعت بلاد خط الوادى بين الاقسام الاول والثالث والرابع بنفس الولاية (١٩) .

ويعنى ذلك أن هذا التقسيم لم يتم دراسته دراسة كافية مما يترتب عليه صعوبة أداء أجهزة الادارة بهذه الاقاليم لمهامها الادارية والامنية عامة والمالية خاصة ، كما يؤدى الى تشتيت أهالى هذه البلاد بين تبعيتهم لهذه الاقسام المختلفة بدلا من تبعيتهم لقسم واحد يكونون مسئولين جميعا أمامه . وما يستتبع ذلك من المشاق والمصاعب فى كافة شئونهم وخاصة الرى والزراعة والقضاء وغيرها .

كما أن توزيع القرى على الاخطاط لم يراع فيه أيضا أيا من هذه الاساليب فعلى حين تكون خط بردين من قريتين فقد تكونت أخطاط أخرى من أكثر من ثلاثين قرية بل ان خط ههيا بنفس الولاية (الشرقية) كان يتكون من ٤١ قرية . كما كان هناك تفاوتا كبيرا فى عدد القرى التى يتكون منها الاقسام التى قسمت اليها الاقاليم وعلى سبيل المثال كان القسم الثانى بالفيوم يضم ٣٧ قرية بينما قسم اسنا يضم نحو ٢٠٧ قرية . أما أعداد الاخطاط داخل الاقسام فقد تراوح بين خطين الى ثمانية أخطاط (٢٠) .

ومع كل ذلك فإن هذا التقسيم يعد أول تقسيم للاقاليم فى مصر قسمت فيه الى أقسام وأخطاط فقد تم تقسيم بعض الولايات أو الاقاليم الواسعة النطاق الى نصفين قسم كل نصف بدوره الى عدد من الاقسام مثل الغربية .

وفيما يتعلق بأسماء الاقسام فإنه يلاحظ أن بعضا من الاقسام اتخذت من أسماء أكبر وأشهر البلاد التى تتكون منها مثل أقسام ولايات الجيزة والمنوفية والقليوبية والبحيرة وغيرها . وهناك أقساما أخرى لم

(١٩) دار الوثائق القومية : دفتر أسماء بلاد القطر المصرى .

(٢٠) دار الوثائق القومية : المصدر السابق .

تحمل أسماء بلادها واتخذت أرقاما عديدة مثل أقسام ولايات الشرقية والقلوبية والاقاليم الوسطى وغيرها . كما يلاحظ أيضا اختفاء اسم ولاية جرجا التي كانت من الولايات الخمس الكبرى في العصر العثماني .

المأموريات :

أدخل تعديل على هذا التقسيم في عهد محمد علي . ففي ١١ مارس ١٨٢٦ تم تقسيم الولايات أو الاقاليم الى مأموريات بلغ عددها ٢٤ مأمورية . ويبدو أن ذلك كان لتحقيق مزيد من المركزية والسيطرة على إدارة الاقاليم عن قرب والعمل على النهوض بشئون البلاد الاقتصادية وخاصة في مجال الزراعة وإدارة الاقاليم المالية . وكان عدد مأموريات الدلتا ١٤ مأمورية أما مأموريات الصعيد فقد بلغت ١٠ مأموريات . منها خمس مأموريات بالاقاليم الوسطى وخمس بالوجه القبلى (٢١) وتشير وثائق الروزنامة الى أن هذا التقسيم كان على النحو التالي (٢٢) :

(٢١) ديوان خديوى تركى : دفتر ٧٣٤ وثيقة رقم ١٠٣ فى ٢٣ رجب ١٢٤٢/ ٢٠ — ٢ — ١٨٢٧ .
(٢٢) ديوان الروزنامة : دفتر ٤٨٤١ (أسماء النواحي بالاقاليم) .

الاقليم البحريّة :

الولاية	الموريات وأقسامها	عدد الموريات	عدد الأبناء	الإجمالي	ملاحظات (٣٦)
المنوفية	مأمورية قسم منوف وأشمون مأمورية قسم ابيار ومليح (مما جميعه) مأمورية سعادة محمد بك	١	١٤٦	٢٠٦	قسمها قليوب وبها
القاينونية	مأمورية قسم المحلة ونبروه مأمورية قسم فوه وكفر الشيخ مأمورية قسم طنطا والجعفرية وزفتى جواد	١	١٥٥	١٥٥	قسمها البحري والتبلي
الغربية	مأمورية قسم فوه وكفر الشيخ مأمورية قسم طنطا والجعفرية وزفتى جواد	١	١٧٠	٤٦١	كانت مقسمة نصفين الأول ويشمل قسمي أبو كبر والصوالح والثاني يشمل أقسام بلبيس وهيا وشييه النكارية والعزيرية .
الجيزة	مأمورية سعادة دفتري بك مأمورية قسم أول ورابع مأمورية قسم ثاني وثالث	١	١٨٥	١٢٠	
الشرقية	مأمورية قسم ثاني وثالث	١	١٧٠	٢٩٠	
		١	١٢٠		

المنصورة	مأمورية قنسى مبيت غير والسنبلاوين	١	١٥٢	٣٢١
نواحي من ولاية الغربية نواحي من ولاية الدقهلية البحيرة	مأمورية قسم المنصورة ومحلة دمنوا (دمنه) مأمورية خليل بك (٢٤)	١	١٦٨	١٢١
	مأمورية رستم أفندى حنرى	١	٩٢	
	مأمورية مساعدة إبراهيم أغا	١	١٠٩	
	مأمورية رستم أفندى حنرى	١	١٥٣	
	الاجمالى	١٤	٢٠٣٦	٢٠٣٦

١ ٣٣ ١

(٢٣) اعتمدنا في ذكر الأقسام غير الواردة بالدفتى على القاموس الجغرافى للبلاد المصرية القسم ٢ ج ١
مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة ١٩٥٥ ص ١٠٦٩ .
(٢٤) هذه البلاد بها فيها المنزلة وتوابعها وفارسكور وتوابعها وشطوط دمياط وغيرها من البلاد هي التى عرفت
باسم بلاد الأرز .

الأقاليم الوسطى :

المأموريات وأقسامها	عدد المأموريات	عدد البلاد	الإجمالي	ملاحظات
مأمورية النقبوم	١	٨٩	٨٩	قسم الفيوم
مأمورية الإطفاحية	١	٤٤	٤٤	قسم أطفح
مأمورية نصف البهنساوية	١	١٥٣	٣٢٥	النصف البحري يشمل قسمي بني سويف وبنا والنصف القبلي يشمل أقسام الفشن وبني مزار والمنيا .
مأمورية نصف اقبليم الأشمونين	١	١٠٢	١٠٢	الأشمونين تشمل قسمي الروضة وبناوى .
الإجمالي	٥	٥٦٠	٥٦٠	

الوجه القبلى :

المأموريات وأقسامها	عدد المأموريات	عدد البلاد	الإجمالى	ملاحظات
مأمورية نصف الأشمونيين والمنفلوطية (٢٥)	١	١٢٦		
مأمورية أسويد	١	١١٧	١١٧	وتشمل قسم نصف أول قبلى وقسم ثانى قبلى وقسم شرق سيلين .
مأمورية قسم طهطا (٢٦)	١	١٥٣	١٥٣	
مأمورية قسم قنا	١	٥٣	٥٣	
مأمورية قسم اسنا (٢٧)	١	٤٦	؟	
الإجمالى	٥	٤٩٥	٤٩٥	؟
الإجمالى النهائى	٢٤	٣٠٩١	٣٠٩١	؟

(٢٥) ذكر محمد رمزى عن هذه المأموريات انها مأمورية منفلوط فقط وانها تضم قسمى منفلوط وديروط بينما جاء بالدفتى عن هذه المأمورية أنها نصف الأشمونيين القبلى وجرجا ومنفلوط .

(٢٦) لم يرد فى القاموس الجغرافى ذكر لهذه المأمورية على حين أورد مأمورية خاصة بجرجا ولم ترد بالدفتى المذكور .

(٢٧) الصفحات الأخيرة من دفتى أسماء النواحي بالأقاليم التابع ديوان الروزنامة غير كاملة وعلى ذلك فانه لا يوجد اجمالى للقرى والنواحي التى تتكون منها مأمورية اسنا كما هو متبع فى باقى المأموريات وقد دون بأسفل الصفحة الأخيرة اسم جزيرة أصوان مما يدل على أن الصفحة المقابلة لها تبدأ باسم هذه الناحية بينما الصفحة المقابلة بيضاء وخالية من أية أسماء للنواحي . وخلافا لما جرى عليه العمل فى هذا الدفتى فقد ذكر فى ختام الأقاليم البحرية والأقاليم الوسطى اجمالى ما يحتويه كل منهما من قرى فان الدفتى قد خلا من ذكر اجمالى بلاد أو قرى الوجه القبلى ومن ثم فقد قمنا بتعداد نواحي مأمورية اسنا الواردة بالدفتى وهى نحو ٤٦ ناحية وذلك نظرا لأنه أحيانا ما يذكر اسمين معا باعتبارهما ناحية واحدة وقد ذكر عمر طوسون أن عدد قرى اسنا فى عام ١٨٢١ كان ١٩٥ قرية ، انظر مالية مصر ص ٢٩٣ .

ولم يكتب لهذا التقسيم أيضا الاستمرار ، وان كان الهيكل التنظيمي للاقاليم في تلك الفترة ظل في صورته السابقة . فقد تم اجراء عدة تعديلات داخل المأموريات والاقسام . وظل ذلك سمة من سمات تلك الفترة ومن ذلك أنه تم تقسيم مأمورية المحلة ونبروه ذات القسم الواحد الى قسمين (٢٨) وكذلك مأمورية أبو كبير وكفور نجم (٢٩) وقسم زفتى (٣٠) وقسمت مأمورية فوة وكفر الشيخ التي كانت قسما واحدا الى ثلاثة أقسام متساوية في الأموال والافدنة (٣١) . وكذلك مأمورية قليوب (٣٢) وقسمت مأمورية نصف البحيرة الى أربعة أقسام (٣٣) وأصبحت المنزلة مأمورية قائمة بذاتها . بعد أن كانت تابعة لمأمورية محلة دمنه (٣٤) .

تعديلات الأقسام والقرى .

وفيما يتعلق بالاقسام والقرى التي أدخل عليها بعض التعديلات في تقسيماتها الادارية فانه كان من أبرزها فصل قرى من خط منوف والحقاق قرى أخرى محلها ، وألحقت ثلاث قرى من مأمورية محلة دمنه بمحافظة دمياط (٣٥) وتم نزع إحدى القرى من مأمورية المنيا لتدخل أراضيها في أراضي قرية أخرى تابعة لقسم ملوى وألحقت بمأمورية منفوط (٣٦) .

وترجع أسباب هذه التعديلات الى العمل على تحقيق التساوى بين الاقسام وايجاد توازن كمى فيما بينها ، سواء في اعداد القرى أو مساحة الاطيان مع التقسيمات الجغرافية للاقاليم . وربما كان ذلك راجعا الى أن محمد على قد بدأ يأخذ بالاسلوب الكمى في التقسيمات الادارية

-
- (٢٨) معية تركى دفتر ٣٢ وثيقة ٤٧٣ في ٢٠ صفر ١٢٤٥ — ١٨٢٩/٨/٢١ .
- (٢٩) دفتر ٢ أوامر وثيقة ٢١٩ في غرة الحجة ١٢٤٧/٥/٢/١٨٣٢ ص ٤٣ .
- (٣٠) معية تركى ، دفتر ٣٨ وثيقة ٧٣٦ في ١٦ ذو القعدة ١٢٤٥/٥/٩/١٨٣٠ .
- (٣١) معية تركى ، دفتر ٢٥ ، وثيقة ٥٥ في ١٤ الحجة ١٢٤١ .
- (٣٢) الوقائع المصرية ، العدد ٣١٣ في ٨ جماد ثان ١٢٤٦ .
- (٣٣) أمين سامى تقويم النيل ج ٢ ، ط ١ ، ص ٣٦٧ .
- (٣٤) دفتر ٢ أوامر وثيقة ٢٧٠ في ٣ الحجة ١٢٤٧/٥/٤/١٨٣٢ ص ٥٣ .
- (٣٥) معية تركى دفتر ٣٠ وثيقة ٣٠ ، ١٩٠ في ١٣ رمضان ، ٩ الحجة ١٢٤٣/٢٦/٣ ، ١٨٢٨/٦/٢٢ ص ٤٢ .
- (٣٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ وثيقة ١٦٣ في ١٥ صفر ١٢٤٦ .

للاقاليم مما كان يتطلب أحيانا تجميع القرى المتجاورة تحت ادارة واحدة لتحقيق هذه السياسة .

ولما كان اجراء هذه التعديلات يترتب عليه اجراء بعض التغييرات في الاقاليم ومأمورياتها سواء أكان ذلك من جهة مواقعها وتغيير حدودها أو من جهة التسمية العامة لها (٣٧) فقد تطلب ذلك الاستعانة برأى حكام هذه الاقاليم على اختلاف مستوياتهم فكان يعقد اجتماع فيما بينهم للتداول في اجرائها واقتراح ما يرونه صالحا لتسهيل مهمة الادارة في الاقاليم وخاصة بالنسبة لاعمال الري والزراعة أو الادارة المالية وكانت هذه العوامل نفسها من الاسباب التى تتطلب اجراء بعض التعديلات أيضا . ومع ذلك فانها لم تكن نهائية أو قابلة للتنفيذ قبل عرضها على مجلس المشورة أو المجلس العالى (٣٨) .

أما أسماء هذه المأموريات فقد أطلقت على أسماء أهم وأكبر البلاد التى تضمها مثل مأموريات قسم منوف وأشمون وقسم ابيار ومليح بولاية المنوفية ، ومأموريات قسم المحلة ونبروه وقسم فوه وكفر الشيخ وقسم طنطا والجعفرية وزفتى جراد بولاية الغربية ومأموريات قسمى ميت غمر والسنبلاوين وقسم المنصورة ومحلة دمنه بولاية المنصورة . وقد نسبت بعض المأموريات الى أسماء من تولوا ادارتها مثل مأموريات رستم أفندى وابراهيم أغا بولاية البحيرة (٣٩) .

كذلك فانه يلاحظ أنه قد ضمت بعض البلاد من ولايتى الغربيه والدقهلية فى مأمورية واحدة وقد يرجع ذلك الى اشتراك هذه البلاد فى زراعة وانتاج الارز وقد عرفت هذه البلاد باسم « بلاد الارز » كما يلاحظ أن اقليما من أقاليم الوجه القبلى قد قسم الى نصفين أو مأموريتين مثل البهنساوية وتم تقسيم اقليم آخر الى نصفين توزع كل منهما فى اقليمين من الاقاليم الرئيسية الثلاثة مثل الاشمونين .

واذا كان هذا التقسيم قد جاء تنفيذا للاسلوب الكمى فانه كان هناك ثمة تفاوت بين الاقاليم الرئيسية الثلاثة وكذلك بين المأموريات والاقسام

(٣٧) محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، قسم ٢ ج ١ ص ١١ .
(٣٨) دفتر ٣ أوامر وثيقة ٧٣٠ فى ١٤ شوال ١٢٤٧ ص ١٥٣ ودفتر ٢ أوامر وثيقة ٥ فى ٢٣ الحجة ١٢٤٧/٢٤/٥/١٨٣٢ ص ١١٠ ، ودفتر رقم (بدون) معية تركى وثيقة ٢٦٠ فى ١٨ محرم ١٢٤٨/١٧/٦/١٨٣٢ ص ٢٥٥ .
(٣٩) انظر ، ديوان الروزنامة : دفتر ٤٨٤١ (دفتر أسماء النواحي بالأقاليم) .

أيضا ، وما تتضمنه هذه المأموريات من القرى والبلاد . ويلاحظ أيضا استمرار اختفاء اسم ولاية جرجا من الهيكل الإداري للأقاليم في مصر واستمرار تبعية ولاية الجيزة للأقاليم البحرية .

وفيما يتعلق بالمدن الكبرى والثغور مثل القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس فإنه كان قد استقر الرأي على عدم ادراجها ضمن هذه التقسيمات الإدارية بعد أن جعلت ذات إدارة خاصة .

المديريات :

ويبدو أنه بدء منذ نهاية عام ١٢٤٨ / مايو ١٨٣٣ في تحويل بعض المأموريات الى مديريات حيث جعلت الغربية مديرية والشرقية والقليوبية مديرية (٤٠) .

وفي عام ١٢٤٩ / ١٨٣٣ أجرى محمد على تعديلا جوهريا على الهيكل الاساسى للأقاليم في مصر . وذلك بإلغاء الولايات التي كانت تشكل البناء التنظيمى للأقاليم منذ قرون عديدة وأيضا إلغاء المأموريات التي شكلت في عهده وذلك بجعل هذه الأقاليم أو الولايات مديريات . وبموجب هذا التقسيم جعلت مصر ١٤ مديرية لكل منها عاصمة (قاعدة) وهذه المديريات هي (٤١) .

الوجه البحرى

المديـرية	العاصمة
القليوبية	قليوب
الدقهلية	المنصورة
المنوفية	منوف
الجيزة	الجيزة
الشرقية	بلبيس
الغربية	المحلة الكبرى
البحيرة	دمهور

(٤٠) ذكر أمين سامى ، ان ذلك كان في عام ١٢٤٦ . وبالرجوع الى المصادر التي اعتمد عليها وجد أن ذلك كان في سنة ١٢٤٨ ، انظر تقويم النيل ج ٢ ط ١ ص ٣٩١ ومحفظة (١٣٦) أبحاث بيانات مأخوذة من دفتر صادر للأوامر والافادات للأقاليم نمرة (٥١) عن المدة من ١٠ جماد أول ١٢٤٨ الى ٢٨ ذى الحجة ١٢٤٨ .

(٤١) محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية قسم ٢ ج ١ :

ص ١٢ .

الوجه القبلى

المديرية	العاصمة
شرق أطفـيح	أطفـيح
الفـيوم	الفـيوم
نصف أول وسطى	بنى سـويـف
نصف ثانى وسطى	بنى مزار
المنيا	المنيا
نصف أول قبلى (مأموريتى أسيوط وجرجا)	أسيوط وجرجا
نصف ثانى قبلى (مأموريتى قنا واسنا)	قنا واسنا

ويبدو أن محمد على قد تأثر فى إجراء هذا التعديل فى الهيكل الاساسى للاقاليم فى مصر بالتقسيم الجغرافى الذى كانت عليه فرنسا (٤٢) والذى أخذت به منذ نهاية القرن الثامن عشر ويقوم على تقسيم الدولة الى مديريات تقسم بدورها الى كميونات ومراكز تقسم الى كانتونات دون الالتزام بتحديد أحجام ثابتة ومحددة للمديريات والمراكز التى اتبعت فى التقسيم الفرنسى .

ومن الناحية الجغرافية فإن مصر وفرنسا تتشابهان فى احتلال كل منهما قلبا مركزيا واضحا تفتقر اليه الكثير من دول العالم كما أنهما ينفردان

(٤٢) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون — بناء دولة ص ٦٢٤ .
وقد امتدت التأثيرات الفرنسية فى مصر بعد الحملة الفرنسية حيث أدخل بعض الفرنسيين أفكارا فرنسية إليها أثناء حكم محمد على أمثال دروفتى Drovetti ومنجان Mengin والضباط الفرنسيين الكثيرين سواء من بقى منهم فى مصر بعد انسحاب الحملة الفرنسية أم عادوا إليها فيما بعد على أثر سفر نابليون خاصة وأن ضباطا آخرين مثل كولونيل سيف Séve (سليمان باشا) وغيره من أنصار نابليون قد اضطروا لمغادرة فرنسا ليحربوا حظهم فى مكان آخر كما أتت المؤثرات الفرنسية أيضا فى عهده من خلال البعثات العلمية الى فرنسا تحت اشراف جومار Jomard وكان للسان سيمونيين أيضا بعض الاثر . وكذلك الرحالة الذين قصدوا مصر بعد سقوط نابليون . كما أتى الى مصر أيضا حرفيون ومهندسون وخبراء من كل لون ، انظر هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة ص ٣٢ ، ٣٣ .

أيضا بالتمتع بحدود حامية مانعة قوية ، بل تتميز مصر عليها في أنها المثال الكلاسيكى للدولة — الوحدة والوطن الانسب (٤٢) .

تعديلات أخرى في التقسيمات الادارية :

ومع ذلك فان محمد على قد أدخل بعض التعديلات في التقسيمات الادارية في الأقاليم سواء في المديريات أو الأقسام دون المساس بجوهر الهيكل الأساسى ومن ذلك أنه تم تقسيم مديرية الأقاليم الوسطى الى مديرتين وكذلك مديرية نصف ثانى قبلى (٤٤) وتقسيم كل من مديرتى الغربية والشرقية الى نصفين (٤٥) وتقسيم مديرية قنا والجيزة والفيوم الى قسمين لكل منهم (٤٦) .

وفيما يتعلق بالتعديلات التى أجريت بالأقسام والتى اختلف البعض حول اعدادها في تلك الفترة (٤٧) ، ولعل ذلك راجعا الى كثرة التغيرات التى أجريت في الأقسام والبلاد ، فقد كان أهمها تقسيم كفر نجم وأبى كبير الى ثلاثة أقسام وكذلك قسم ملوى وقسم منوف (٤٨) وتقسيم قسمين بالشرقية الى ٤ أقسام وتقسيم قسم مناوهلة الى قسمين وكذلك

(٤٣) د. جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان ، كتاب الهلال ، القاهرة ١٩٦٧ ص ٤١ .

(٤٤) معية تركى ، دفتر ٦٢ وثيقة ٣٩٥ فى ١٢ شوال ١٢٥٠ ووثائق الادارة المحلية محافظ مديريات قبلى ، محفظة رقم (١) وثيقة بدون فى ٢٤ جمادى الاولى ١٢٥٢/٥/٩/١٨٣٦ .

(٤٥) دفاتر عابدين تركى ، دفتر رقم ٢١١ وثيقة ٥٦٩ فى غرة محرم ١٢٥١ ودفاتر مجلس ملكية تركى دفتر رقم ١٣٩ ، وثيقة ٤٧٨ فى ١٤ رجب ١٢٥١/٥/١١/١٨٣٥ .

(٤٦) محافظ الابحاث محفظة ١٢٥ وثيقة فى ٤ صفر ١٥٢ ، دفتر ٧٩ معية تركى وثيقة ٣٧٢ فى ١٨ شعبان ١٢٥٢/١١/٢٨/١٨٣٦ ، ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٦ الحجة ١٢٥٧/١/١٩/١٨٤٢ .

(٤٧) ذكر أحدهم أن عدد الأقسام كان ٤٧ قسما على حين ذكر آخر أنها كانت ٦٤ قسما ، انظر محمد رمزى : القاموس الجغرافى القسم الأول ص ٣٣ ، ٣٤ الياس الأيوبى ، محمد على سيرته وأعماله واثاره ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٢٣ ص ١١٩ .

(٤٨) ديوان مجلس ملكية تركى دفتر ١٣٩ وثيقة ٩٩ فى ١٩ جمادى الاولى ١٢٥١ ومعية تركى دفتر ٦٣ وثيقة ٧٨ فى ٦ جاد ثان ١٢٥١ ودفتر (بدون رقم) وثيقة ٤٢٤ فى ١٨ جماد ثان ١٢٥١/١١/١٠/١٨٣٥ ص ١٨٧ .

الاطفاحية (٤٩) وتنقسم أقسام اسنا الأربعة الى ثمانية أقسام (٥٠) كما ضم قسم منوف الى قسم الباجور (٥١) وضم بعض الاقسام بمديرية الغربية والحق اطفاح بالجيزة (٥٢) .

وتم اجراء العديد من التعديلات على النواحي والقرى ومن ذلك احالة ميت فارس من قسم الجعفرية بمديرية الغربية الى قسم مليج بالمنوفية ، وضم قريتين بين مديرتي الشرقية والدقهلية (٥٣) واعادة مغيزل الى محافظة رشيد بدلا من تبعيتها لمديرية الغربية واطافسة ناحية (٥٤) بريمال لناحية ابيان وجيزة خضرة بناء على طلب مدير الغربية (٥٥) .

ويتبين من الوثائق العديدة الخاصة بهذه الفترة أن محمد على كان مضطرا في بعض الاحيان الى اجراء المزيد من التقسيم أو الاضافة أو الضم اذا ما كان ذلك يتعلق بالأشخاص الذين يتولون ادارة هذه الأقاليم ، أو أنه كان يوافق عليها اذا ما كانت شئون ادارة هذه الاقاليم تتطلب هذه التغييرات سواء تعلق ذلك بأجهزة الادارة أو بالأعمال والأنشطة التي تتم بهذه الاقاليم ولذلك فإنه كان لا يمانع من اجرائها اذا ما حقق ذلك ما يصبوا اليه من ادارة البلاد عن قرب واحكام قبضته عليها واحلال الأشخاص الجديرين بحكمها وعزل غير اللائقين منهم والعمل على تحسين أحوال

(٤٩) معية تركي دفتر ٥٦ وثيقة ٤٣٤ في ١٦ جماد ثان ١٢٥٠/٢٠/١٨٣٤ ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ٤ صفر ١٢٥٢/٢١/٥/١٨٣٦ ودفتر ٥٨ وثيقة ٣٠٠ في ١٥ جماد ثان ١٢٤٩/٣٠/١٠/١٨٣٧ .

(٥٠) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ١٢ جماد ثان ١٢٥٢/١٤/٩/١٨٣٦ (٥١) معية تركي دفتر ٦٠ وثيقة ١١٨ في ١٨ الحجة ١٢٥٠/٤/١٧/١٨٣٥ .

(٥٢) معية تركي دفتر ٥٨ وثيقة ٢٤٥ في ٩ جماد الاولى ١٢٤٩ ودفتر ٦ أوامر وثيقة ٩٢ في ١٤ الحجة ١٢٥١/١٣/٤/١٨٣٦ ص ٣٨ .

(٥٣) معية تركي دفتر بدون ، وثيقة ٤٢٣ في ٢٦ شعبان ١٢٥٠ ص ١٩٢ ودفتر ٥٦ وثيقة ٦٢٣ في ١٢ رمضان ١٢٥٠/١/١٢/١٨٣٥ .

(٥٤) ناحية : وهي تابعة لمركز أو قسم وأرضها محددة وقد يتبعها عزب وأبعاد وكفور وما أشبهه ، انظر الكشف للديار المصرية ص ٤ .

(٥٥) معية تركي ، دفتر ٨٢ وثيقة ٧ في ١٥ ربيع أول ١٢٥٢ ، محفظة رقم ١ محافظة رشيد وثيقة ٧٨ في تاريخه ومحفظة رقم ٣ روضة البحرين وثيقة ٧٠ في ٧ ذو القعدة ١٢٥٣ ودفتر شورى المعاونة دفتر رقم ١٥٨ وثيقة رقم ٦٦٤ في تاريخه ١٨٣٨/٢/٢ ص ١٤٣ .

إذا ما كان يترتب على هذه التغييرات أمور تتعلق بالرى أو الزراعة وغيرها من الأمور التى توجب ذلك (٦٢) .

التقسيمات الادارية للأقاليم فى عهد عباس :

وفى ما عدا تقسيم مديرية الأقاليم الوسطى الى مديرتين فان عهد عباس الأول لم يشهد اجراء تعديلات فى التقسيمات الادارية للمدريات وقد تم ذلك بعقد اجتماع حضره كل من مدير المنيا وبنى مزار والقائد العسكريين بهذه المديرية (سرسوارى أحمد كاشف ورسوارى رمضان . أغا) ومشايخ قبائل فوايد بحرى والرماح (٦٣) .

التقسيمات الادارية للأقاليم فى عهد سعيد :

إذا كان البعض يرى أنه لم يحدث تغييرات فى التقسيمات الادارية للأقاليم فى عهد سعيد باشا عما كانت عليه فى عهد محمد على (٦٤) فان الوثائق تشير الى اجراء العديد من التغييرات سواء بالنسبة للمدريات أو الاقسام أو البلاد . فقد أمر سعيد باشا فى ٧ فبراير ١٨٥٦ بضم مديرتى الغربية والمنوفية فى مديرية واحدة أطلق عليها « روضة البحرين » (٦٥).

(٦٢) معية تركى دفتر ٥٦ وثيقة ٦٢٣ فى ١٢ رمضان ١٢٥٢/١٢/٢١/١٨٣٦ .

(٦٣) معية عربى دفتر ٦٢ ج ٣ وثيقة ٢٤ فى ٨ شعبان ١٢٦٧/٦/٨/١٨٥١ ص ٤٤٥ .

(64) Bear, Gabriel. Social change in Egypt 1800 — 1914 (Holt, ed. Political and social change in Modern Egypt) London, 1968. p. 148.

وانظر أيضا د. شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على ص ٢٠ .
(٦٥) معية عربى دفتر ١٨٨٤ ، أمر رقم ٢٤ فى غاية جمادى الاولى ١٢٧٢/٢/٦/١٨٥٦ ، ص ٢٢ . وقد أطلقت هذه التسمية على هاتين المديرتين لاتصالهما ببعضهما ويفصلهما عن مديريات القليوبية والشرقية والدقهلية الفرع الشرقى من النيل وهو فرع دمياط ويقال له بحر الشرق ويحدهما من جهة الشرق كما أنهما من جهة الغرب يحدهما الفرع الغربى من النيل وهو فرع رشيد ويفصلهما عن مديرية البحيرة ويقال بحر الغرب فهما كمثلث بين الفرعين المذكورين رأسه فى الجنوب عند تجمع الفرعين المذكورين وقاعدته البحر المتوسط من دمياط الى رشيد ، انظر محمد فكرى ، جغرافية مصر ط ١ مطبعة وادى النيل المصرية ، القاهرة ١٢٩٦هـ ص ٤ .

والغاء مديرية الشرقية في ٥ أبريل من نفس العام وذلك بضم نواحيها الى مديرتى القليوبية والدقهلية حيث ضمت النواحي التى قبلت بحر موسى الى مديرية القليوبية التى جعلت الزقازيق عاصمة لها وضمت باقى النواحي من بحر موسى الى مديرية الدقهلية وذلك لمنع المنازعات التى كانت تحدث حول الرى (٦٦) وتم الحاق مديرية المنيا وبنى مزار بمديرية بنى سويف فى ٧ مايو عام ١٨٥٦ (٦٧) وفى ٨ ديسمبر عام ١٨٥٦ ألغى سعيد باشا مديرية عموم قنا واسنا لطول مسافتهما وكبر حجمهما واتساع أراضيها حيث أمر بتقسيمها الى مديرتين مستقلتين متساويتين من حيث الزمام والمسافة ثم أعيد ضم مديرية اسنا الى مديرية قنا فى ١٨ سبتمبر عام ١٨٥٨ (٦٨) .

وفى ١٩ فبراير عام ١٨٥٧ ، أصدر سعيد أمرا شفهيًا وأعقبه صدور منشور بفصل أسسـيوط وجرجا وجعلهما مديرتين لاتساعهما واتساع أراضيها ونقلت عاصمة جرجا الى سوهاج (٦٩) كما فصلت الفيوم عن بنى سويف النى ضمت الى الدائرة السنية وأصبحت الفيوم مديرية مستقلة فى ٥ يناير ١٨٥٨ (٧٠) وأحيلت شطوط دميـاط التى كانت تتبع مديرية الدقهلية الى محافظة دميـاط فى ١٤ أغسطس عام ١٨٥٨ بناء على طلب مديرية الدقهلية (٧١) .

(٦٦) دفتر ١٨٨٤ وثيقة ٥ فى ٢٩ رجب ١٢٧٢ ، ودفتر ١٦١٦ وثيقة ٨٢ فى غرة شعبان ١٢٧٢/٦/٤/١٨٥٦ ص ٥٨٥ ودفتر ١٦١٧ وثيقة بدون فى تاريخه ص ٣٤ .

(٦٧) تفتيش عموم الاقاليم محفظة ٢ وثيقة بدون فى ٣ رمضان ١٢٧٢/٥/٧/١٨٥٦ .

(٦٨) محفظة ١ داخلية أوامر تركى أمر رقم ٢٦ فى ١٠ ربيع ثان ١٢٧٣/٨/١٢/١٨٥٦ ودفتر ٩٢ داخلية وثيقة ٣ فى ١١ صفر ١٢٧٥/٩/١٨/١٨٥٨ ص ٦١ .

(٦٩) محفظة ٢ داخلية وثيقة فى ١٠ رجب ١٢٧٣/٣/٥/١٨٥٧ ودفتر ٩٢ داخلية وثيقة ٢٢ فى ٢٣ صفر ١٢٧٥ ص ١٠١ ودفتر ٥٩ ج ٣ صادر الدواوين وثيقة ٧٤ فى ٢ جمادى الاولى ١٢٧٥/٧/١٢/١٨٥٨ ص ٩٦ .

(٧٠) دفتر ٥٣ ج ٢ داخلية وثائق ٨٢ ، ٨٨ فى ٢٠ ، ٢٤ جمادى الاولى ١٢٧٤/٩/١/١٨٥٨ ص ٩٣ ، ١٠٠ .

(٧١) محفظة ٢ دميـاط وثيقة ٧ فى محرم ١٢٧٥/٨/١٤/١٨٥٨ ، دفتر ٥٧ ج ١ داخلية وثيقة ١٤٤ فى ١٥ صفر ١٢٧٥/٩/٢٢/١٨٥٨ ص ٩٣ .

وفيما يتعلق بالتعديلات التي أجريت بالاقسام في عهد سعيد باشا فكانت أغلبها تتم في الأقاليم أو المديریات التي حدث بها ضم أو تقسيم أو التي تتطلبها إدارة هذه الاقاليم ومن ذلك أحداث قسم سادس بمديرية الدقهلية نظرا لاتساع المديرية (٧٢) وزيادة قسم الى مديرية أسيوط يضم خطين لتكون أقسامها أربعة بدلا من ثلاثة وكانت هذه المديرية قبل ذلك مقسمة الى خمسة أقسام تضم عشرة أخطاط (٧٣) وكذلك مديرية جرجا حيث كانت مقسمة الى خمسة أقسام تضم عشرة أخطاط عند فصلها من مديرية أسيوط ثم أصبحت ثلاثة أقسام وقد طلبت ادارتها أحداث قسم رابع بها أيضا (٧٤) .

وقد تعددت التعديلات التي أحدثت بالنواحي والبلاد وكان أهمها فصل نقرها عن قرطسا استجابة لالتماس الاهالى بها (٧٥) وكذلك ناحيتى شابور وقاشان باحالتهم من عهدة الهامى باشا الى مديرية البحيرة ، ونقل كفر مجاهد من العهدة الى مديرية البحيرة (٧٦) والحاق أحد الكفور بمديرية القليوبية وتوزيعه على البلاد المجاورة (٧٧) وفصل كفر من ناحية سليمان بناء على طلب أهالى الكفر وكذلك لازالة الخلافات الناشئة بينهم حول الشياخة (٧٨) .

وكان سعيد باشا قد أصدر أمرا في ١٤ نوفمبر عام ١٨٥٩ على قرار

-
- (٧٢) معية عربى دفتر ١٨٩١ أوامر وثيقة ١٣ في جماد ثان ١٢٧٥/١/٢٢/١٨٥٩ ص ٩٧ .
(٧٣) دفتر ٩٤ ج ٣ داخلية وثيقة ١٤٧ في ٢٣ شعبان ١٢٧٥/٣/٢٨/١٨٥٩ .
(٧٤) دفتر ١١٣ داخلية وثيقة ٣ في ٥ ربيع الاول ١٢٧٦/١٠/١/١٨٥٩ ودفتر ٩٩ ج ٢ صادر الدواوين وثيقة ١٠ في ٢٢ منه ص ٣٠ .
(٧٥) معية عربى دفتر ١٨٨٠ وثيقة ٢٥ في ٢١ ربيع الاول ١٢٧١/١٢/١١/١٨٥٤ ص ٧٨ .
(٧٦) معية عربى دفتر ١٨٨١ وثائق ٢٨ ، ٣١ ، ٤١ في ٢٢ ، ٢٩ رجب ، ٢٢ شعبان ١٢٧١/٥/٨/١٨٥٥ ص ص ٥٧ ، ٢٨٤ ، ٣٠٠ .
(٧٧) دفتر ١٨٨١ وثيقة ٣٢ في ٦ جماد ثان ١٢٧٥/١٠/١/١٨٥٩ ص ٨٧ .
(٨٧) دفتر ١٨٨١ وثيقة ٣٩٢ في ٣ شعبان ١٢٧١/٤/١٩/١٨٥٥ ص ٣١٢ .

« المجلس الخصوصى » (٧٩) الخاص بتنظيم فرز الكفور من النواحي لشخص واحد بحيث لا تقل أطيانه الخاصة عن مائة فدان . ويبدو ان بعضا من الأسر أو الأشخاص كانوا يميلون الى الإقامة فى كفور خاصة بهم تحمل أسماءهم أو أسماء أسرهم أو أسماء بلادهم الأصلية .

ولذلك كثرت الالتماسات بإقامة هذا النوع من الوحدات الادارية فى الريف المصرى . وازاء الالتماسات العديدة بفرز كفر لاكثر من شخص فقد استجاب سعيد باشا لهذه المطالب طالما أنه قد توفر له التقدر المحدد من الأقدنة كما وضعت بعض الشروط الواجب توافرها عند اجراء هذا النوع من الوحدات المحلية وهى وجوب « استقامة » هؤلاء الأشخاص وأن يكون فيهم من يعتمد للسياحة عليهم ، واحضار ضمانه قوية بذلك . وعدم حدوث أية مفسد أو تأخير فى تحصيل الأموال وسائر الأشغال (٨٠) وقد استتبع ذلك ظهور عدد من الكفور وانسلاخ أجزاء من القرى والبلاد مكونة كفورا مستقلة عن قراها ونواحيها الأصلية .

التقسيمات الادارية للأقاليم فى عهد اسماعيل :

أتى اسماعيل باشا عقب توليه حكم البلاد على الكثير من التعديلات التى تمت فى عهد سعيد باشا ، فقد أصدر أوامره فى ٢٠ يناير عام ١٨٦٣ بجعل مديرية القليوبية مديريتين وبذلك فقد أعيدت مديرية الشرقية ثانية الى الوجود والتى كانت قد ضمت الى كل من القليوبية والدقهلية وأعيد إليها البلاد التى نزع من منها وضمت لهاتين المديريتين . وجعلت قليوب عاصمة لمديرية القليوبية (٨١) بعد أن كانت الزقازيق هى العاصمة (٨٢) وفى

(٧٩) أنشئ هذا المجلس فى عام ١٨٤٧ للنظر فى شئون الحكومة الكبرى وسن القوانين واللوائح ، واصدار التعليمات لجميع المصالح ، وكان برئاسة ابراهيم باشا ، انظر حامد على دسوقي : النظام الادارى فى عهد اسماعيل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٩ ص ٤ .

(٨٠) وثائق الادارة المحلية ، مديرية الجيزة ، محفظة رقم ١ وثيقة رقم ١٣ فى غرة الحجة ١٢٧٨/١٢/١٧/١٨٥٨ .

(٨١) أصبحت بنها عاصمة لمديرية القليوبية ، انظر على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج ١٤ ص ١١٤ .

(٨٢) معبة تركى دفتر ٥٢٦ وثيقة بدون رقم ، ٢٨٠ فى غاية رجب ١٢٧٩/١/٢٠/١٨٦٣ ، معبة عربى دفتر ١٩٠٤ أمر رقم ٧ فى ٢٩ الحجة ١٢٧٩/٦/١٦/١٨٦٣ ص ٦ .

١٤ نوفمبر عام ١٨٦٦ أعيد ضم مديريات القليوبية والشرقية والدقهلية في مديريتين هما الشرقية والدقهلية وبذلك اختفت مديرية القليوبية ولكنها عادت للوجود ثانية بعد إلغاء دمج (٨٢) هذه المديريات ضمن أمر شامل بفصل جميع المديريات المندمجة معا في ٩ أكتوبر عام ١٨٦٧ فأعيدت مديرية القليوبية . أما البلاد التي كانت قد أحييت من مديرية الشرقية الى مديرية الدقهلية فقد عادت الى الشرقية ثانية (٨٤) .

وفي ترتيب آخر للأقاليم البحرية في ١٧ نوفمبر عام ١٨٧٠ أحييت مديرية القليوبية على مديرية الشرقية وقد أعيد فصلها ثانية بناء على طلب مدير عموم بحرى لاتساع جهاتهم وجسامة أشغالهم ولان دمجها يؤدي الى تعطيل الأعمال كما أن بعد مسافاتها يتسبب في تعطيل مصالح الأهالي بعمامة وقضاياهم بخاصة (٨٥) .

وعلى النحو السابق من اتباعه — اسماعيل — التعديل بالأقاليم فور نوليه الحكم فقد قسمت مديرية روضة البحرين التي كانت في عهد سعيد تضم كلا من مديرتي المنوفية والغربية الى المديريتين المذكورتين . وفي نوفمبر عام ١٨٦٦ أعيد توحيد المديريتين ثانية في مديرية واحدة تضم نصفين الاول ويتكون من الغربية والثاني من المنوفية (٨٦) . ثم أعيد تقسيم مديرية روضة البحرين الى مديرتي الغربية والمنوفية في نهاية عام ١٨٦٧ (٨٧)

(٨٣) يقصد بالدمج خلق وحدة حكم محلي جديدة نهاما قد يشمل نطاق عملها الحدود الادارية لوحدتين أو أكثر من وحدات الحكم المحلي القائمة فعلا وتحدث هذه العملية الاندماجية بشكل أساسي في المناطق الريفية حيث يتم دمج الوحدات الريفية الصغيرة مع بعضها البعض لتشكيل وحدة أكبر ، انظر صبحي محرم : التقسيم الإداري كمدخل لتطور الحكم المحلي ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، القاهرة ١٩٧٣ ص ٩ .

(٨٤) محفظة ٢ تفتيش عموم أقاليم بحرى والقليوبية وثيقة ٣ في ٧ رجب ١٢٨٣/١٤/١١/١٨٦٦ ، ديوان الداخلية دفتر ١٣١٥ وثيقة ١٩ في ٢١ جماد ثان ١٢٨٤/١٩/١٠/١٨٦٧ ص ص ٥ ، ٦ ودفتر ١٩٢٥ معية عربى وثيقة ٣ في تاريخه ص ٨ .

(٨٥) ديوان الداخلية وارد الدواوين دفتر ٢٥٤ ج ١ وثيقة ٤٠ في ٢٣ شعبان ١٢٨٧/١٧/١١/١٨٧٠ ص ١٠٨ ودفتر ٢٥٥ ج ٢ وثيقة ٤١ في ١٧ الحجة ١٢٨٧/٣/٧/١٨٧١ ص ٢١ .

(٨٦) دفتر ٥٢٦ وثيقة بدون في غاية رجب ١٢٧٩ ص ٣٣ ومحفظة ٤ داخلية أمر رقم ٧ في ٧ رجب ١٢٨٣ ، ومحفظة ٢ تفتيش بحرى وثيقة ٦ في ١١ رجب ١٢٨٣/١١/١٨٦٦ .

(٨٧) محفظة ٦ داخلية أمر رقم ٣٦ في ٥ رمضان ١٢٨٤/٣١/١٢/١٨٦٧ .

ونظرا لما كان يحدث من أهالى المديريتين من نزاع حول الرى فقد أعيد توحيد المديريتين معا للمرة الثالثة والأخيرة فى أغسطس عام ١٨٧٤ (٨٨) ويبدو أن ذلك لم يستغرق سوى شهر واحد أو أقل حيث ورد اسم هاتين المديريتين ضمن ترتيب للاقاليم فى ١١ سبتمبر من نفس العام (٨٩) .

وفى ٢١ يناير عام ١٨٦٣ ، أصدر اسماعيل أمرا بتقسيم مديرية المنيا وبنى مزار الى مديريتين لتسهيل ادارتهما (٩٠) ثم أعيد ضمهما معا بعد نحو عام واحد وقد استتبع ذلك اعادة بعض النواحي التى سبق احوالها لهذه المديرية من مديرية أسيوط وهى ناحية ساقية موسى مع كامل النواحي الموازية لها من جهة الشرق والغرب حتى تكون آخر الحدود ما بين مديرية أسيوط ومديرية المنيا . كما عقد اجتماع بين مدير المنيا وبى مزار ومفتش الاقاليم القليلة لرد النواحي التى أحيلت الى المنيا عندما كانت بنى مزار منفصلة عنها (٩١) .

وقسمت مديرية قنا واسنا الى مديريتين فى ٢٧ يناير عام ١٨٦٣ وقد تم ذلك عقب اجتماع مديري المديريتين معا لترتيب الاعمال الخاصة بهما (٩٢) وقد أعيد ضمهما معا فى مديرية واحدة فى ٣٠ اغسطس عام ١٨٦٤ ونظرا لبعد المسافات بين الاقليمين فقد أعيد تقسيمهما الى مديريتين وكان ذلك فى مارس من العام التالى (٩٣) ثم أعيد ضم هاتين المديريتين معا فى مديرية واحدة فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٦ بسبب عودة مدير اسنا للخدمة

-
- (٨٨) معية عربى دفتر ١٩٤٨ أوامر وثيقة ١٨٦ فى ٢٩ جماد ثان ١٢٩١/١١/٨/١٨٧٤ ص ٨٩ .
- (٨٩) دفاتر عابدين دفتر ١٩ صادر تلغرافات وثيقة ٤٨٠ فى ٢٨ رجب ١٢٩١/٩/٩/١٨٧٤ .
- (٩٠) معية تركى دفتر ٥٢٦ وثيقة بدون فى غرة شعبان ١٢٧٩/٢١/١/١٨٦٣ ص ٢ .
- (٩٢) معية تركى دفتر ٥٣٧ وثيقة بدون فى ٢ شعبان ١٢٨٠/١١/١٨٦٤/١ ودفتر ١٩١٠ أوامر وثائق ١٠ ، ٢٧ فى ١١ شوال ١٢٨٠/٣/١٩/١٨٦٤ ص ٧١ ، ٦٣ .
- (٩٢) معية تركى دفتر ٥٢٥ وثيقة ٧٣ فى ٧ شعبان ١٢٧٩/٢٧/١/١٨٦٣ ص ٤٢ .
- (٩٣) محفظة ٨ داخلية وثيقة ١٧ فى ٢٨ ربيع أول ١٢٨١/٣٠/٨/١٨٦٤ ودفتر ٥٣٧ وثيقة بدون فى ١٥ شوال ١٢٨١/١٢/٣/١٨٦٥ ص ١٤٤ .

فى الجيش (٩٤) ثم ألغيت هذه المديرية حيث قسمت الى مديريتين مستقلتين وذلك تسهيلا لادارتهما (٩٥) .

وفى أوائل شهر يناير عام ١٨٦٤ ، ضمت مديرية الفيوم الى بنى سويف فى مديرية واحدة (٩٦) وفى الشهور الاولى من سنة ١٨٦٧ جعلت مديرية بنى سويف والفيوم ومديرية المنيا وبنى مزار اقليما واحدا أطلق عليه الأقاليم الوسطى وبعد بضعة أشهر أمر اسماعيل بفك هذا الارتباط وتقسيم كل مديرية منهما الى مديريتين فى أكتوبر من نفس العام وقد أدى هذا التقسيم الى إلغاء الأقاليم الوسطى إلغاء نهائيا (٩٧) ويبدو أن مديرتى الفيوم وبنى سويف قد قسمتا بعد فترة من الوقت اذ أصدر اسماعيل أمرا آخر فى نهاية عام ١٨٦٩ باعادة فصلهما وجعل كل منهما مديرية قائمة بذاتها (٩٨) .

وقد تعددت التعديلات التى تمت فى الأقسام فور تولية اسماعيل وكان أهم هذه التعديلات هو جعل مديرية أسيوط قسمين بدلا من ثلاثة أقسام واعادة قسم ملوى الذى كان قد ألغى وقد ازداد اعداد أقسامها فى نهاية حكمه الى ستة أقسام (٩٩) واستجداد قسم سادس بمديرية الشرقية (١٠٠)

-
- (٩٤) محفظة ٢ تفتيش عموم الأقاليم وثيقة ٢ فى ٢٠ جمادى الاولى ١٢٨٣/٩/٢٩/١٨٦٦ .
- (٩٥) الوقائع المصرية العدد ٢٤٣ فى ٢٦ اكتوبر ١٨٦٨ والجواب عدد ٣٦٦ فى ١٨٦٨/١١/٢٧ .
- (٩٦) دفتر ٥٣٧ وثيقة بدون فى ٢٣ رجب ١٢٨٠/١/٣/١٨٦٤ ص ٢٣ .
- (٩٧) دفتر ١٣١٥ وثيقة ١٩ فى ٢١ جماد ثان ١٢٨٤/٩/٢٠/١٨٦٧ ودفتر ١٩٢٥ وثيقة ٣ فى تاريخه ص ٨ ودفتر ٢٩٢ ج ٢ صادر الدواوين بالداخلية وثيقة ٤٨٠ فى ٨ ربيع ثان ١٢٩١/٥/٢٤/١٨٧٤ ودفتر ٢٤٠ ج ١ وارد الأقاليم البحرية والقبلية وثيقة ٨٤ سايرة فى ٢٧ جماد ثان ١٢٨٤/١٠/٢٥/١٨٦٧ ص ٤٠ .
- (٩٨) محفظة ٧ داخلية أوامر عربى وثيقة ٥٠ فى ٢٤ رمضان ١٢٨٦/١٢/٢٧/١٨٦٩ .
- (٩٩) هى أقسام أبو تيج والشروق وأسيوط وبانوب ومنفلوط وملوى انظر معية تركى دفتر ٥٣٠ وثيقة رقم ٥ فى ١٩ شعبان ١٢٧٩/٣/٨/١٨٦٣ ومحمد أمين فكرى : جغرافية مصر ص ص ١٣٧ — ١٤٥ .
- (١٠٠) معية عربى دفتر ١٩٠٤ أوامر وثيقة ٨ فى ٢٨ الحجة ١٢٧٩/٦/١٥/١٨٦٣ ص ٢١٧ .

وايضا بمديرية الدقهلية التى كانت تضم خمسة اقسام وزمامها ٥٠٠ ألف فدان يخص كل قسم ١٠٠ ألف فدان من معمر ومستبعدات وخلافه ومن النواحي ٨٠ بلدا خلاف الابعاد (١٠١) العشورية والاواشى والجفالك مما كان له اثر فى تعطيل الاشغال وقد خصص للقسم السادس ٤٥٤٣٥ فدانا و٥٩ بلدا (١٠٢) كذلك استحدث قسم سادس بمديرية المنوفية حيث أن زمامها من الاطيان كان ٣٥١٣١٥ فدانا خراجية وعشورية منها ١٧٨٧٨ عشورية و ٣٣٤٤٣٧ خراجية وكان نصيب كل قسم من الاقسام الخمسة نحو ٦٦٩٠٠ فدان من الاطيان الخراجية وقد أعيد توزيع زمام المديرية حتى يخص القسم الواحد ٥٥٧٥٠ فدان (١٠٣) .

ونظرا لاتساع مساحة مديرية المنيا وتفرق جهاتها وامتدادها حتى انها تفوق طولا ومديرتى أسيوط وجرجا اللتين تكبرانها من حيث الزمام فقد استحدث بها قسم رابع وخصص لكل قسم من هذه الأقسام ٤٩٣٠٠ فدانا و ٢١ بلدا و ٩٤ نجعا (١٠٤) بالاضافة الى جهات العهد (١٠٥) وتم تقسيم أبو تيج الى قسمين (١٠٦) وأحيلت ٤ نواحي من مديرية بنى سويف الى مديرية المنيا بناء على طلب مديرها لقوة التحفظ بجسر كوم الصعايدة

(١٠١) الابعادية : هى أرض تابعة لناحية يزرعها مالكاها بواسطة أهالى الناحية أو يؤجرها بمعرفته وتسمى غالبا باسمه ، انظر الكشاف للديار المصرية ص ٤ .

(١٠٢) دفتر ١٩٠٤ وثيقة ٢٠ فى ٢٩ محرم ١٢٨٠هـ / ١٥ / ٧ / ١٨٦٣م ص ٥٠ .

(١٠٣) دفتر ١٩٠٤ وثيقة ١٠ فى ٥ ربيع الاول ١٢٨٠هـ / ١٩ / ٨ / ١٨٦٣م ص ١٦ .

(١٠٤) النجع : يطلق على بعض الجهات بالوجه القبلى ويسكنه البدو ويشغلون بزراعته ، انظر الكشاف للديار المصرية ص ٤ .

(١٠٥) مجلس خصوصى دفتر ٦٨ قرار رقم ٥٩ فى ١٦ شوال ١٢٨٠هـ / ٢٤ / ٣ / ١٨٦٤م ص ٨٦ .

(١٠٦) ديوان الداخلية ودفتر رقم ٣٢٩ ج ١ وثيقة ١٥ فى ٢٧ محرم ١٢٩٢هـ / ٤ / ٣ / ١٨٧٥م ص ٨٠ .

وحسما للمنازعات بين هذه النواحي المعدة من قسم الفشن من المنيا (١٠٧) .

وكانت مديرية جرجا حتى عام ١٢٧٤/١٨٥٧ — ١٨٥٨ تتكون من خمسة أقسام وبعد عدة سنوات صارت أربعة أقسام فقط ، ومع اتساع مساحتها وكثرة زمامها التي يبلغ ٣٠٨٧٢٠ فداناً وزيادة عدد بلادها ولتحسين إدارة هذه المديرية فقد وافق اسماعيل في ٢٥ ابريل عام ١٨٦٥ على زيادة أقسامها الى خمسة أقسام على النحو التالي (١٠٨) :

عدد النواحي	عدد الافدنة	القسم
٤٩	٦١٥٤٢	قسم طهطا
٣٥	٦١١٦٢	قسم الجزيرة
٣٨	٦٢٤٥٥	قسم سوهاج
٤٠	٦١٨٠٣	قسم جرجا
٢٤	٦١٧٥٨	قسم رديس
١٨٦	٣٠٨٧٢٠	المجموع

وأضيف قسم العزيزية الى مديرية الشرقية ليصبح عدد أقسامها خمسة أقسام (١٠٩) أما مديرية الجيزة فقد جعل خطى البدرشين وحلوان قسما واحدا (قسم ثان جيزة) وأطفيح وجزرة قسم ثالث . وكان اسماعيل قد وافق على قرار للمجلس الخصوصي في أواخر ديسمبر عام ١٨٦٧

(١٠٧) كان جسر كوم الصعايدة هو الحد الفاصل بين مديرتي المنيا وبنى سويف وكان الاعتماد الكلى عليه في رى الاطيان والتحفظ للنواحي وكان الخفر المرتب له مشتركا بين المديريتين . ونظرا لان اطيان هذه النواحي الأربع هي بحرى وقبلى الجسر وهم نواحي جسام ولعدم كفاية الخفر المرتب والذين كان معظمهم على بعض نواحي قسم الفشن التي تبعد عن الجسر ولانه يحدث خلل سنويا بهذا الجسر فان كل ذلك كان يؤدي الى حدوث منازعات ومشاجرات بين أهالى هذه النواحي والى أهالهم لهذا الجسر وعدم صيانتهم برغم التنبيه عليهم لانهم غير تابعين لمديرية المنيا ، انظر دفتر ١٩١٠ معية عربى أمر رقم ٢٢ في ٤ صفر ١٢٨١/٧/٨/١٨٦٤ ص ٨٠ .

(١٠٨) دفتر ١٩١٤ معية وثيقة رقم ٥ في ٢٩ ذو القعدة ١٢٨١/٤/٢٥/١٨٦٥ ص ٤٤ .

(١٠٩) ديوان الداخلية وارد المجالس دفتر ٢٥٧ ج ١ وثيقة ٥ في ٢٩ جماد ثان ١٢٨٧/٩/١٦/١٨٧٠ .

بتحويل أقسام مديرتى الجيزة والقليوبية مأموريات وقد ضمت كل منهما ثلاث مأموريات (١١٠) .

كما فصلت مصلحة المطرية من محافظة دمياط ثم صارت ذات ادارة مستقلة تماما عن المحافظة (١١١) أما شطوط دمياط التى كانت تتبعها منذ أغسطس عام ١٨٥٨ حتى أغسطس ١٨٦٣ فقد أحييت الى مديرية الدقهلية وظلت تابعة لها لأكثر من أربعة عشر عاما حين تقدم الأهالى فى ابريل عام ١٨٧٧ بالتماس لاحتلتها الى محافظة دمياط (١١٢) وقد أحييت ناحية بلقس من قسم الخانكة بمديرية القليوبية الى ضواحي مصر وذلك استجابة لشكوى أهاليها بسبب ضرب ناظر القسم لهم بالكرباج (١١٣) ونقلت ثلاث نواحي من مديرية المنوفية اضافة الى مديرية القليوبية ونقلت خمسة بلاد وكفر من مديرية الشرقية اضافة الى مديرية الدقهلية (١١٤) .

وعندما تحولت الأقسام والاطاط بالأقاليم البحرية الى مراكز فقد سنة ١٩٠٠ حيث تحولت الى مراكز أيضا . وقد نظمت لائحة ترتيب مجالس بدء باجراء ذلك بمديريات الدقهلية والغربية والشرقية (١١٥) وعمم فى باقى المديريات على حين ظلت الأقسام بالأقاليم القبلية دون تغيير حتى أول يناير المراكز والضبطيات عملية اجراء التعديلات فى البلاد وانتقالها من اقليم الى آخر سواء أكان ذلك لأسباب جغرافية أو لأسباب تتعلق بادارة هذه البلاد ومن ذلك أنه لم يتم الموافقة على طلب الأهالى بنقل ٧ بلاد شرقى

(١١٠) دفتر ٣٣ ج ١ مجلس خصوص وثيقة ٢٦ فى ١٣ شعبان ١٢٩٠/١٠/١٨٧٣ ص ١٣٤ ، محفظة ٦ داخلية أمر رقم ٣٩ فى ٢٥ رمضان ١٢٨٤/١/٢٠/١٨٦٨ .

(١١١) ديوان الداخلية دفتر ٣٢٩ ج ١ وثيقة ١٥ فى ٢٨ الحجة ١٢٩١/٢/٥/١٨٧٥ ودفتر ٣٦٦ ج ١ وثيقة ٥ فى ٢٩ محرم ١٢٩٤/١٣/١٨٧٧ ص ٧١ .

(١١٢) ديوان الداخلية ، وارد العرضحالات دفتر ١٤٢٣ ج ١ وثيقة ٣ فى ٢٣ ربيع الاول ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٤/٧ . ودفتر ٦١ مجلس خصوصى وثيقة ٤٢ فى ١٢ ربيع ثان ١٢٩٤/٤/٢٦/١٨٧٧ ص ٦٣ .

(١١٣) دفتر ١٩١٤ أوامر عربى وثيقة ١٠ فى ٧ ذو القعدة ١٢٨١/٤/٦/١٨٦٥ ص ٣٤ .

(١١٤) ديوان الداخلية قيد الاوامر الكريمة دفتر ١٣٢٢ أمر رقم ١٧ فى ١٩ رمضان ١٢٩١/١٠/٢٩/١٨٧٤ ص ٥ ، ٤ ، ٥ .

(١١٥) معية عربى دفتر ٣٤ قيد الكشوف والقرارات وثيقة ٦٠ فى ١٧ ذو القعدة ١٢٩٠/٢/٤/١٨٧٤ ص ٤١ .

ترعة الساحل منها بلدة أستيت التى هى أصل زمام هذا الكفر الى الدقهلية وذلك لأن موقع الكفر فى السكن والاطيان خارج عن ترعة الساحل حيث تقع فى غربها وكان زمام هذا الكفر ٢٥٠ فداناً وتعدادده ٤٨ شخصاً (١١٦) .

وتراءى لمدير المنوفية فى يوليو ١٨٧٥ انشاء مركز جديد بالمديرية يضم اليه النواحي المجاورة القناطر وشواطىء نهر النيل شرقاً وغرباً ويبلغ عددها ٣٣ بلداً منهم ٢٢ من مركز أشمون و ١١ من مركز سببكت لتسهيل ادارة هذه البلاد وسرعة تحصيل الأموال وتسهيل الأشغال العامة وباقى الأشغال . ولما كان هذا يتعارض مع اللائحة المذكورة وذلك لان الناحية الواحدة منهم ستكون تابعة لمركزين أحدهما يختص بالادارة المدنية والمالية فقط بينما يختص المركز الآخر بادارة القضاء والأمور الهندسية والشئون الصحية ومن ثم فقد عرض الأمر على المجلس الخصوصى الذى رفض الموافقة على ذلك لمعارضته لللائحة (١١٧) وكان اجراء مثل هذه التعديلات فى المراكز طبقاً لللائحة يتطلب أخذ رأى بعض الدواوين الأخرى مثل ديوان الحقانية حتى لا يتعارض ذلك مع أى شأن من شئون الادارة بالأقاليم كادارة القضاء وعلى سبيل المثال فقد أخطر هذا الديوان وتمت موافقته على ما قام به مدير المنوفية فى عام ١٨٧٧ من تعديل لبعض نواحي المراكز فى مديريته نظراً لبعده مسافات نواحي كل مركز من مراكزها وتداخل بعض نواحي مراكز بنواحي المراكز الأخرى وذلك بهدف تقريب المسافات بين البلاد وتسهيلاً لشئون الرى والأشغال ولراحة الأهالى وذلك فى حضور عمد البلاد ومأمورى المراكز ورئيس مهندسى المديرية (١١٨) .

وعلى الرغم من اجراء ترتيب المراكز والبلاد طبقاً لهذه اللائحة فانه أحياناً ما كان يتم نقل بعض البلاد اذا ما كان هناك من الأسباب ما يستدعى ذلك ، وعلى ذلك فقد تم اجراء بعض التغييرات بعد اجراء هذه التنظيمات

(١١٦) ديوان الداخلية وارد العرضحالات دفتر ١٤٠١ وثيقة ٧ فى ١٣ شوال ١٢٩١/٢٢/١٠/١٨٧٤ ص ٤٥ .

(١١٧) دفتر ٣٢٩ ج ١ وثيقة ٨٩ فى ٢٥ جماد ثان ١٢٩٢/٢٨/٧/١٨٧٥ ودفتر ٣١٥ وثيقة ١٢٠ فى غرة رجب ١٢٩٢/٢/٨/١٨٧٥ ودفتر ٣٤٨ ج ١ وثيقة ٦ فى ٢١ شعبان ١٢٩٢/٢١/٩/١٩٧٥ ص ٢٤ .

(١١٨) ديوان الداخلية : دفتر ٢٧٤ ج ٢ وثيقة ٢١٥ فى ٢٢ ذو القعدة ١٢٩٤/٢٧/١١/١٨٧٧ ص ٣١ ودفتر ٣٥٦ ج ٣ ، ٣٦٥ ج ٣ وثيقة ١٦٢ ٣٣٦ فى ٢٨ منه ودفتر ٣٨٣ ج ١ وثيقة ١٠ فى ١٥ محرم ١٢٩٥ ودفتر ٣٩٤ ج ١ وثيقة ١٧٢ فى ٢ صفر ١٢٩٥ — ١٨٧٨/٢/٤ ص ص ٥٣ ، ٧٠ .

للمراكز والبلاد . وقد يرجع ذلك الى انصراف المهندسين والعمد والمشايخ ورجال الاداره الى مراعاة تقسيم النواحي على المراكز بما يحقق تساوى المسافات وتسهيل شئون الرى وتساوى النواحي والبلاد والزمومات بين المراكز دون مراعاة راحة الاهالى أو أية عوامل أخرى وقد أدى ذلك الى شكوى بعض الاهالى من اجراءات هذه الترتيب ومن ذلك أنه تم نقل بنى عبيد من بلاد بحر طناح من قسم دكرنس الى مركز السنبلوين بعد الترتيب وقد التمس أهلها احوالهم لمركز دكرنس ولكن تفتيش بحرى رفض وبتكرار التماساتهم فما كان من مدير الدقهلية القالى الا التجول بين هذه البلاد وبين المركزين المذكورين لحساب المسافات بينها وبين المركزين بالساعة ، وقد ثبت له أن دكرنس هى أقرب المراكز اليها ومن ثم فقد طلب الموافقة على احوالة هذه البلاد الى مركز دكرنس لما سيعود منه بالفائدة على الاقليم ولراحة الاهالى فى رؤية أشغالهم وفصل قضايهم (١١٩) .

كما تم نقل مركز سبك من العسائته الى بير شمس وذلك لتوسطها بلاد المركز ضمن اجراءات ترتيب مراكز مديرية المنوفية وذلك لبعده نواحي كل مركز عن بعضها ودخول بلاد مراكز فى نواحي مركز آخر (١٢٠) وتم نقل مركز سمند من سمند الى المحلة الكبرى نظرا لأن سمند حينئذ كانت بندرا صغيرا لا يتوفر بها محلات للادارة أو لاقامة المأمورين وكافسة المستخدمين وعدم امكان عقد اجتماعات به مع وجود مجلس المركز بها وقاضى المركز أيضا وقد تراءى لمديئ الغربية اقامة مأمور ادار مركزها مع مأمور التحصيل ومجلس المركز ببندر المحلة الكبرى الذى كان من البنادر الكبيرة والشهيرة وكان يتوسط بلاد المركز ويتوفر به المحلات المذكورة وبه تجار وأجانب وقد نقل مأمورا المركز والتحصيلات بمستخدميهم الى المحلة الكبرى مع بقاء مجلس المركز وقاضى المركز بسمند والاحتفاظ له بنفس الاسم على أن يسمى هذا المركز باسم مركز المحلة الكبرى ابتداء من عام ١٨٧٨ (١٢١) كذلك تم نقل مجلس محلة منوف الى هرس الغربية من طنطا

(١١٩) محافظ الداخلية محفظة ٤١ وثيقة ٦ عرضحالات فى غرة محرم ١٢٩٣/١/٢٧/١٨٧٦ .

(١٢٠) ديوان الداخلية دفتر ٣٨٧ ج ١ وثيقة ٢٠ فى ٢٥ صفر ١٢٩٥/٢/٢٧/١٨٧٨ ص ٨٢ .

(١٢١) قبل تشكيل المراكز بالوجه البحرى كان محل اقامة خدمة قسم المحلة الكبرى بها وعند ترتيب مراكز المديرية سمي هذا القسم مركز سمند وجعل المركز ومستخدموه بسمند وفى منتصف عام ١٨٧٧ رأى مدير الغربية نقل المركز الى المحلة الكبرى ، انظر ديوان الداخلية دفتر ٣٦٥ وثيقة ٢٧٤ فى ٢٧ شعبان ١٢٩٤/٩/٥/١٨٧٧ ص ١١ .

مع احتفاظه بنفس الاسم بناء على طلب رؤساء مجالس مشيخة بلاد المركز (١٢٢) .

ولم يكن أى من إجراءات تغيير البلاد أو المراكز أو المجالس تتم قبل العرض عنها نديوان الداخلية وبعدها لبقى الدواوين إذا لزم الأمر (١٢٢) ومع ذلك فإنه يبدو أن هذه التقسيمات والتغيرات للبلاد كانت تعبى أجهزة الإدارة والحكم المركزية . فقد كانت معظم التعديلات والتغيرات للبلاد تأتي من مديرية أحيانا أو من التنفيذ أو تأتي طبقا للائحة أعدت للمراكز والضبطيات وليس أدل على ذلك من أن نظارة المالية لم تكن تعرف ما هي بلاد الارز والمديريات التابعة لها وقد كانت هذه البلاد تكون مأمورية بهذا الاسم أما مديريات هذه البلاد فكانت البحيرة والغربية والدقهلية (١٢٤) .

وفي عام ١٨٧٣ كان عدد المديريات ١٤ مديرية منها ٦ بالوجه البحرى هى القليوبية والشرقية والدقهلية والغربية والبحيرة والمنوفية و ٨ مديريات بالوجه القبلى وهى الجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا واسنا . أما عدد المحافظات فكان ٦ محافظات هى مصر (القاهرة) والاسكندرية ودمياط وبور سعيد والاسماعيلية والسويس ورشيد والعريش والقصر (١٢٥) وقد ظل الهيكل الأساسى للأقاليم حتى أواخر عهد اسماعيل مستقر دون تغيير فيما عدا ما يحدث من ضم وإضافة أو تقسيم لبعض الأقاليم .

التقسيمات الإدارية للأقاليم فى أوائل عهد توفيق :

فى أوائل عهد توفيق حدثت بعض التعديلات على التقسيمات الإدارية للأقاليم دون المساس بالهيكل الأساسى ومن ذلك أنه جعل أقسام أسيوط سبعة أقسام بدلا من ستة لعدم كفايتها لانجاز الأشغال ولكبر قسمى ملوى ومنفلوط اللذين يضمان ١٨٠ ألف فدان بخلاف أطيان الجفالك و ١٠٦ بلدة

-
- (١٢٢) ديوان الداخلية دفتر ٣٧٣ وثائق ١١٦ ، ٣٣٤ فى ٣ جماد ثان ، ٢٨ رجب ١٢٩٤/٨/٨/١٨٧٧ ص ص ١٢٨ ، ١٧٦ .
- (١٢٣) ديوان الداخلية دفتر ٤٤٠ ج ١ وثيقة ٢٠ فى ٢٣ جماد الاولى ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٥/١٤ ص ٣٦ .
- (١٢٤) ديوان الداخلية دفتر ٤٢٤ ج ١ وثيقة ١٨٤ فى ٢ ربيع ثان ١٢٩٦/٣/٢٥/١٨٧٩ . ودفتر ٤٠٤ ج ١ وثيقة ٩٣ فى ٩ منه ص ٨١ .
- (١٢٥) ديوان الداخلية دفتر ٢٩٠ ج ١ وثيقة ٦٥ فى ٢٤ شعبان ١٢٩٠/١٠/١٦/١٨٧٣ ص ٦٦ .

وقد قسم هذان القسمان الى ثلاثة أقسام هم ملوى وديروط ومنفلوط (١٢٦) وبدىء فى نوفمبر عام ١٨٧٩ فى العمل على زيادة أقسام مديرية جرجا لتكون ستة أقسام بدلا من خمسة على أن يكون ذلك ابتداء من عام ١٨٨٠ (١٢٧) وكذلك تمت الموافقة على نقل مركز العارين من فاقوس الى احدى البلاد الاصلية التى يتوسطها هذا المركز فى منتصف شهر فبراير سنة ١٨٨٢ وذلك استجابة لشكوى أهالى فاقوس بتبعية بلدهم لمركز الصوالح (١٢٨) .

أما الهيكل الاساسى الذى كانت عليه الأقاليم فى مصر فى أوائل حكم توفيق وعلى وجه الخصوص فى سنة ١٨٨٢ فقد اشتمل على ثمان محافظات (١٢٩) هى مصر (القاهرة) ، والاسكندرية ، ودمياط ، ورشيد وبور سعيد والقنال ، (١٣٠) والسويس ، والعريش ، والقصر . أما المديرىات ما تظمه من مراكز وأقسام فكانت على النحو التالى :

-
- (١٢٦) ديوان الداخلية دفتر ٤٣٧ وثيقة ١٦ فى ٩ رجب ١٢٩٦/٢٩/٦/١٨٧٩ ص ١٦٨ .
(١٢٧) ديوان الداخلية دفتر ٤٤٠ ج ١ وثيقة ٥٧ فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٩ ص ١٣٨ .
(١٢٨) ديوان الداخلية صادر الغير رسمى دفتر ٤٢٣ وثيقة بدون فى ٢٥ ربيع أول ١٢٩٩/١٤/٢/١٨٨٢ ص ٨٠ .
(١٢٩) ضمت كل من بور سعيد والاسماعيلية فى محافظة واحدة وكانت كل منهما محافظة مستقلة ثم أعيد فصلهما وكانت بور سعيد عند نشأتها مأمورية تابعة لمحافظة القنال (الاسماعيلية) ثم صارت محافظة مستقلة وأحيانا ما كان يتم ضم الاسماعيلية الى بور سعيد فى محافظة واحدة وقد ضمت السويس أيضا الى محافظة بور سعيد فى وقت من الاوقات ، انظر د. زين العابدين شمس الدين نجم : بور سعيد تاريخها وتطورها ١٨٥٩ — ١٨٨٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ .
(١٣٠) نظارة الداخلية ، الكشاف للديار المصرية وعدد نفوسها ج ٢ ١٥ جماد ثان ١٢٩٩/٣/٥/١٨٨٢ . ص ص ج — ص .

مصر السفلى (الوجه البحرى)

المديريات	المراكز
١ — مديرية البحيرة	أبو حمص ، العطف ، شبراخيت ، دمنهور الدلنجات ، والنخيلة .
٢ — مديرية الشرقية	العارين ، بلييس ، الابراهيمية ، القنايات ، منيا القمح ، الصوالح .
٣ — مديرية الدقهلية	دكرنس ، فارسكور ، المنصورة ، ميت غمر ، ميت (منية) سمند ، السنبلوين .
٤ — مديرية الغربية	اقليم البرلس ومراكز شربين ، دسوق ، الجعفرية ، كفر الشيخ ، كفر الزيات ، محله منوف ، سمند ، طلخا ، زفتى .
٥ — مديرية القليوبية	شبرا ، قليوب ، طوخ .
٦ — مديرية المنوفية	أشمون ، مليج ، منوف ، سبك ، تلا .

مصر العليا (الوجه القبلى)

المديريات	الاقسام
١ — مديرية أسيوط	أبنوب ، أبوتيج ، أسيوط ، ديروط ، الدوير ، ملوى ، منفلوط ، الروضة (١٢١) .
٢ — مديرية بنى سويف	ببا الكبرى ، بنى سويف ، الزاوية .
٣ — مديرية الفيوم	الفيوم ، سنورس ، طبهار .
٤ — مديرية الجيزة	أوسيم ، أطفيح ، البدرشين ، جرزه (١٢٢) .
٥ — مديرية المنيا	بنى مزار ، الفشن ، قلو صنا ، المنيا .
٦ — مديرية اسنا	أصوان ، ادفو ، اسنا ، حلفه ، الكنوز ، السلمية .
٧ — مديرية جرجا	برديس ، جرجا ، سوهاج ، طهطا ، طما .
٨ — مديرية قنا	دشنا ، فرشوط ، قنا ، قوص .

(١٣١) كان بها قسم صنبو فى عام ١٨٨٠ ولم يكن بها قسم الروضة
انظر الجدول المرفق بلائحة المحاكم الشرعية سنة ١٢٩٧/١٨٨٠ ويشمل
المحافظات والمديريات والمراكز والفواحي والبسلاد وتوابعها ، بدار
المحفوظات العمومية رقم ٢٢ المكتبة .
(١٣٢) فى عام ١٨٨٠ لم يكن قسم الجرزة موجودا بها وكانت أقسامها.
تحمل أرقامها ، انظر المصدر السابق .

وكان عدد النواحي فى الأقاليم غير توابعها ٣٦٥١ منها ٢٢٢٨ ناحية بالوجه البحرى و ١٣٩٨ بالوجه القبلى (١٣٣) ولما كانت مصر بطبيعة أرضها وبالنسبة لطرق ربيها تنقسم الى قسمين عظيمين أحدهما فى الشمال هو الوجه البحرى ويضم الأقاليم البحرية والثانى فى الجنوب ويضم الأقاليم القبلية (١٣٤) فانه يتضح أن هذا التقسيم كان له أثره على التقسيم الإدارى للأقاليم فى مصر حيث اشتمل الهيكل الأساسى للأقاليم على قسمين يضمن الوجهين البحرى والقبلى وقسم كل منهما الى عدد من المديريات استقر عددها فى عام ١٨٨٢ على ١٤ مديرية ست منها فى الوجه البحرى وثمانية فى الوجه القبلى قسمت كل مديرية من مديريات الوجه البحرى الى مراكز وقسمت مديريات الوجه القبلى الى أقسام وذلك تبعا لمساحة كل مديرية وزمامها واتساعها وما نضمه من النواحي والقرى والبلاد والكفور والنجوع وغيرها من الوحدات المحلية .

أثر العوامل الطبيعية فى تقسيم الأقاليم :

ولما كانت العوامل الطبيعية مثل الجبال والانهار ذات أثر كبير فى التقسيم الجغرافى للأقاليم وفى تحديد أحجام الوحدات المحلية (١٣٥) فقد كان لهذه العوامل دورا كبيرا فى التقسيم الجغرافى للمديريات فى مصر حيث نهر النيل وغروعه الذى يعد أهم عوامل التقسيم بين مديريات الغربية والمنوفية

(١٣٣) التفرقة التقليدية بين الدلتا والصعيد (أى الوجهين) هى اختلاف فى الشكل والمساحة قبل أن يكون فى التركيب والنسيج وإذا كان ثمة فارق فهو فى الدرجة لا فى النوع ونهر النيل له السيادة المطلقة عليهما وليس هناك انقطاع أو تغير فجائى ما بين الوادى الفيضى وسهل الدلتا حيث يبدأ الوادى فى الجنوب ضيقا تحتضنه المرتفعات والحواف من الشرق والغرب ثم يتسع باطراد على حين يأخذ الاطار التلى فى التواضع كما ان اتساع السهل عند رأس الدلتا واتضاع التلال حولها ما هو الا استمرار لاتجاهات تحددت منذ البداية وفيما بين الوادى والدلتا يستمر انحسار المسطح العام متصلا مطردا من الجنوب الى الشمال دون انقطاع ظاهر ، انظر د. جمال حمدان ، شخصية مصر كتاب الهلال ص ٢١ ، ٢٢ .

(١٣٤) محمد أمين فكرى : جغرافية مصر ص ٣ .

(١٣٥) د. ظريف بطرس : موسوعة الحكم المحلى ج ١ الإدارة المحلية مفهومها وأيكولوجيتها ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٧٧ ص ٢٥ ،

وبين مديريات القليوبية والشرقية والدقهلية ، وكذلك مديرية البحيرة . وقد ظهرت عوامل أخرى أخذت في الاعتبار عند التقسيم أيضا مثل الجسور والترع وكذلك السكك الحديدية التي كانت تمثل جزءا من الحدود بين الغربية والمنوفية . كما لعب النيل أيضا دورا كبيرا في التقسيم الإداري داخل الأقليم الواحد ففي مديرية الجيزة ، إحدى مديريات الوجه القبلي وقعت أقسام هذه المديرية بين شرقية وغربية فكان القسم الأول والثاني منها في غربى النيل وكان القسم الثالث في شرقيه . وكان الجبل الشرقى والغربى وجبل كرداسة حدودا لمديرية بنى سويف في بعض جهاتها كما كان النيل والجبال الشرقية والغربية هى الحدود الطبيعية بين مديريات الوجه القبلى .

وقد استقر الهيكل الإداري للأقاليم في مصر على هذا التقسيم وقد ظهر أن كثرة التعديلات والتغيرات التي أدخلت على التقسيمات الإدارية للأقاليم كانت راجعة الى أسباب متعلقة بإدارة هذه الأقاليم سواء المدنية أو المالية أو إدارة القضاء أو أى إدارة من إدارات الخدمات سواء الهندسية أو الصحية وقد كانت أمور الري والزراعة والتحصيل والأمن أهم هذه الأسباب على الإطلاق وأحيانا كان يتم إجراء بعض التعديلات بناء على رغبة والتماس الأهالى أو بهدف إبعاد بعض عناصر الإدارة غير الصالحة أو بسبب إعادة البعض منهم للخدمة العسكرية أو بسبب تعيين بعض ذوى الحيثية أو ذوى الخبرة والكفاءة في بعض الأقاليم .

الفصل الثاني

ادارة الأقاليم بين المركزية واللامركزية

- * أسلوب الادارة اللامركزية .
- * الادارة المركزية للأقاليم .
- * الخروج عن المركزية استقلال .
- * محمد على يضيق بالاجراءات المركزية .
- * الادارة المركزية في عهد عباس .
- * تقييد سلطات المديرين والمحافظين في عهد سعيد .
- * الادارة المحلية لبعض البلاد .
- * الادارة المركزية في عهد اسماعيل .
- * الآثار المترتبة على مركزية الادارة بالأقاليم .
- * مجالس البلاد والادارة المحلية .

تتميز اللامركزية في ادارة الاقاليم التى تتركز على تجميع السلطات فى يد الحاكم بأنها تتيح للاقسام الادارية للدولة — مثل المديريات والمدن والقرى باعتبار كل منها وحدة ادارية — شيئا من الاستقلال وادارة شئونها المحلية بواسطة هيئات ومجالس منتخبة تحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية . ويرتكز ذلك على أركان أساسية تتمثل فى انتخاب أهالى الوحدات الادارية للدولة للمجالس أو الهيئات المحلية وان تختص هذه الهيئات والمجالس بادارة الشئون والمرافق المحلية ، وأن يوجد نوع من الرقابة للحكومة المركزية على كيفية قيام هذه الهيئات والمجالس المحلية بأعمالها واختصاصاتها (١) .

أساليب الإدارة اللامركزية :

وتعد اللامركزية الادارية أسلوبا من أساليب الادارة وهى لا تتصل بتكوين الدولة أو بشكلها الدستورى لأنها توجد فى الدولة البسيطة كما توجد فى الدولة المركبة ولا تتمتع الأقاليم فى ظل اللامركزية الادارية بأى مظهر من مظاهر السيادة الداخلية ، ولا يخول لها أى اختصاص تشريعى أو قضائى محلى ، ولكنها تقوم فقط على تخويل هذه الاقاليم بعض مظاهر الوظيفة الادارية طبقا لما يقرره القانون (٢) . كما تقوم على أساس التضييق من سلطات الحكومة المركزية عن طريق الاعتراف بجماعات محلية تعطىها الوسائل التى تعبر بها عن مصالحها الخاصة التى تتعارض مع المصالح الوطنية فقد تكون وسائل قانونية وذلك بمنحها الشخصية المعنوية وقد تكون وسائل سياسية بالسماح لأصحاب المصالح المحلية بانتخاب ممثليهم ، أما الوسائل الادارية فتكون باضفاء اختصاصات ادارية

(١) د. وحيد فكرى رأفت : القانون الادارى ج ٢ ، مطبعة العلوم ، القاهرة ١٩٣٩ ص ٧٨٤ ، ٧٨٥ .

(٢) د. طعيمة الجرف : مبادئ فى علم الادارة المحلية ص ٤٣ ، ٤٤ .

على هذه الهيئات وهناك أيضا الوسائل المالية وذلك بالاعتراف لها بمميزات خاصة (٢) .

وعندما تولى محمد على حكم مصر في عام ١٨٠٥ فإنه لم يحكم البلاد حكما دستوريا ، بل جمع في يده جميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية وبالتالي فإنه لم يكن هناك فصل بين السلطات ، كما أن جهة الإدارة لم تكن خاضعة للقوانين في أعمالها ، بل كانت هي القانون بلا رقيب أو حسيب (٤) . وبعد حصول مصر على مركزها المتميز في عهده فقد انتقلت إليه السيادة عليها فيما خلا احتفاظ السلطان العثماني ببعض الحقوق ومنها سلطة ولاية تقليد الوظائف الكبرى في القضاء والجيش (٥) .

وقد غلبت المركزية على طريقة الحكم في عهد محمد على (٦) حتى أن رؤساء الدواوين في عهده لم يكن لهم أية سلطة على حكام الأقاليم (٧) وتوضح الوثائق الخاصة بهذه الفترة مدى تركيز السلطات في شخصه وحرصه على أن تكون بيده كافة أعنة الحكم وأن يدير البلاد ، من أدناها الى اقصاها ، إدارة مباشرة في كافة أمورها صغيرها وكبيرها ومتابعته المستمرة المباشرة وغير المباشرة لرجال الإدارة وأحوالهم وأحوال الإدارة بالبلاد حتى أنه كان يتابع حضور موظفي الأقاليم الى أعمالهم وقد أمر بالتحقيق مع سليمان كاشف لتأخره اليومي عن مباشرة عمله بالفيوم (٨) .

(٣) د. محمد طه بدوي ، د. محمد طلعت الفيضى : مبادئ القانون العام : النظم السياسية والإدارية ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٦ ص ص ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٤) د. أحمد عبد القادر الجمال : مقدمة في أصول النظم الاجتماعية والسياسية ط ١ ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٧ ص ٣٦٥ .
(٥) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ٢٠ رمضان ١٢٢٣ هـ / ٩ / ١١ / ١٨٠٨ و د. طلعت اسماعيل ، الإدارة المصرية ص ٣٧٧ .

(٦) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة ص ٤ .

(٧) هنرى دونويل : الاتجاه السياسى لمصر في عهد محمد على ص ٢٩٢ .

(٨) دفتر ١ أوامر وثيقة ١٣٧ في ٢٦ شعبان ١٢٤٥ / ١٠ / ٢ / ١٨٣٠ ص ٣١ .

الإدارة المركزية للأقاليم :

جعل محمد على من حكام الأقاليم مهمما علت مناصبهم أو سمت مراتبهم مجرد موظفين خاضعين لأوامره ونواهيهم فما كان عليهم غير الالتزام والطاعة والا تعرضوا للوم والتهديد والعقاب والرفق من وظائفهم . وكان على هؤلاء الحكام أداء المهام التي يكلفون بها وعدم التدخل في المسائل التي لا تدخل ضمن اختصاصهم وإبلاغه بكل ما يدور في أقاليمهم وما يتم بها من أعمال وما يقع بها من أحداث وما يقومون به ، فقد ألزم حاكم البحيرة بالرجوع إليه قبل أن يقوم بتأديب شيخ دمنهور (٩) . وعنف أحمد باشا مأمور نصف البحيرة على مفادرة أحد أهالي قرية سماديس وأسرته والتوجه لأداء فريضة الحج دون الحصول على موافقة المأمور اكتفاء بموافقة قائم مقام القرية وقبل التأكد من مديونيته وقدرته على السفر (١٠) .

ونظرا لاصطباغ جميع الإجراءات الإدارية بالصبغة المركزية فقد كان على رجال الإدارة بالأقاليم تنفيذ الأوامر باعتبارها صادرة من شخص الحاكم اليهم وأن التأخير في تنفيذها سيتم إبلاغه إليه (١١) كما كان عليهم الحصول على موافقة الحكومة المركزية أو الرجوع إليها في كافة الأمور أو إبلاغها بما يعين لهم من أمور لأخذ الرأي فيها . ولم يكن من سلطة أى من حكام الأقاليم تعيين أحد من الكتاب أو المستخدمين أو الخدمة أو القواصين للعمل في أقاليمهم مهما كانت حاجة العمل أدعى لوجودهم (١٢) أو رفتهم إذا ما ثبت الاستغناء عنهم (١٣) وكان انتقال أحد الكتاب من أى

(٩) معية تركى دفتر ٥ وثيقة ٤٠٤ في ١٢ شوال ١٢٣٥/٧/١٨٢٠ ص ٤١ ودفتر ٤٣ وثيقة ٢٢٩ في ١٢ شوال ١٢٤٧/٣/١٨٣٢ ص ٥٩ .

(١٠) دفتر ٧٣٤ خديوى تركى وثيقة ١٧٢ في ١٦ شعبان ١٢٤٢/٣/١٨٢٧ ص ٦٥ .

(١١) دفتر ٥٣ معية تركى وثيقة ٢٢٧ في ٢٢ ربيع الاول ١٢٤٩/٨/١٨٣٣ .

(١٢) دفتر ٧٤٣ خديوى تركى وثيقة ١٠٩ في ٣ رجب ١٢٤٣/١/١٨٢٨ ص ٥١ ودفتر ٣٦ معية تركى وثيقة ١٦٩ في ٢٤ رمضان ١٢٤٤/٣/١٨٢٩ .

(١٣) دفتر ٧٣٧ خديوى تركى وثيقة ٤٨٧ في ٢٦ رجب ١٢٤٣/٢/١٨٢٨ .

الأقاليم الى القاهرة لا يتم قبل الحصول على موافقة بذلك (١٤) كما لم يكن لهم أيضا اضافة أية مبالغ الى مرتبات المستخدمين أو الاستقطاع منها (١٥) أو صرف المرتبات الموقوف صرفها دون اذن الحكومة المركزية (١٦) . وفي ١٢ أغسطس ١٨٢٩ تقرر عدم معاقبة أى من حكام الأقاليم لأحد من الأهالى دون استئذان محمد على وصدر ارادة سنية منه بذلك (١٧) .

وعلى حين كان محمد على يقوم بتكليف المأمورين أو المديرين بتنفيذ أوامره وتحقيق الأمور التى تحال عليهم بأنفسهم دون احوالها على وكلائهم أو رؤسيتهم أو الارتكان عليهم فى اتمامها ، فانه كان يتغاضى عن وجودهم على رئاسة الأقاليم ويقوم بالاتصال مباشرة بمؤسيتهم فى الوحدات الادارية الصغرى حتى نظار الأقسام لتكليفهم ببعض المهام أو لتنفيذ بعض أوامره أو لتهديدهم وانذارهم عن أى تقصير منهم ، كما أمر كبار معاونيه بالاتصال مباشرة بحكام الاخطاط عن طريق المأمورين (١٨) . ولكن ذلك لم يمتد الى باقى الدواوين والمصالح أو الأقاليم فمقد منع مأمورى الأقاليم من الاتصال به مباشرة الا عن طريق المهردار (حامل الاختام) فيما عدا ارسال التقارير والكشوف والبيانات ومنعهم من الاتصال مباشرة بالحكومة المركزية أو الدواوين أو المجالس عن طريق رؤسائهم (١٩) .

-
- (١٤) دفتر ٧٤٠ خـديوى تركى وثيقة ٦ فى ١٥ شعبان ١٢٤٣/٣/٣/١٨٢٨ .
- (١٥) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٥٦٨ فى ٢٨ رمضان ١٢٤٤/٤/٣/١٨٢٩ ودفتر ٧٨٥ خـديوى تركى وثيقة ٢١٥ فى ١٥ جمادى الاولى ١٢٤٨/١٠/١٠/١٨٣٢ ص ١٤١ .
- (١٦) دفتر ٥٥ معية تركى وثيقة ١٨ فى ١٢ صفر ١٢٤٩/٧/١/١٨٣٣ .
- (١٧) دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٢٦٣ فى ١٢ صفر ١٢٤٥/٨/١٢/١٨٢٩ .
- (١٨) معية تركى دفتر ٣٧ وثيقة ٥٥٩ فى ٢٣ رمضان ١٢٣٤/٣/٢٩/١٨٢٩ ودفتر ٣٨ وثيقة ٣١ فى ٣٠ شـوال ١٢٤٤/٤/٢٥/١٨٢٩ ودفتر ٧٥٠ خـديوى تركى وثيقة ٣١٨ فى ١٣ ذو القعدة ١٢٤٤/٥/١٧/١٨٢٩ ص ٤٥ ومحفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة فى ٨ رجب ١٢٤٧/١٢/١٣/١٨٣١ ودفتر ٤٤ معية تركى وثيقة ١٥٣ فى ٢٥ صفر ١٢٤٨/٧/٢٤/١٨٣٢ ص ١٥٤ .
- (١٩) دفتر ٧٧ خـديوى تركى وثيقة ٧٧ فى غرة ربيع الاول ١٢٤٦/٨/٢٠/١٨٣٠ ص ٥٠ ودفتر ٣ أوامر وثيقة ٧٦٧ فى ١٧ شوال ١٢٤٧/٣/٢٠/١٨٣٢ ص ١٦٣ .

وقد أنشأ محمد على إدارة مركزية في الاقاليم تشرف على المأمورين والمديرين وتعاون الحكومة المركزية في متابعة حركة الادارة بالاقاليم وابلاغ الحاكم بأحوال أجهزة الادارة والقائمين عليها ومدى نشاطهم وخاصة المأمورين حيث كان يقوم بارسال أوامره الى المأمورين المقصرين والمتهاونين وينذرهم فيها بأشد العقاب (٢٠) .

وترتب على انشاء المجالس المتعددة التي أنشأها محمد على لبحث أمور البلاد أو المشروعات واعادها قبل أن تعرض عليه وتصدر بتنفيذها في النهاية أوامره الى اصطباج حكومته ظاهريا بمزيج من الفردية القائمة على أساس ذلك التنظيم المركزي الذي ينتهي عند طرفه الاعلى بشخص الباشا ومن الشورى التي كفلت وجودها تلك المجالس المتعددة . وكان هذا النظام بشقيه يتفق في جوهره مع ما استعدت لقبوله عبقرية محمد على ورغبته في الاصلاح من جهة وقلة الكفاء الذين لا يمكن الاعتماد عليهم من جهة أخرى فالى جانب اشرافه المباشر لاعمال الدولة الانشائية في نواحي الاصلاح والعمران ضمانا لتنفيذ هذه المشروعات وسرعة انجازها فقد عمل على احياء روح الابتكار لدى رجال الحكم والادارة وتعويدهم اعمال الفكر والتدبير فيما يعرض لهم من شئون متصلة بالحكم وتدريب أهل البلاد على شئون الحكم والادارة حتى يستطيعوا الاضطلاع بأعباء الحكومة وسياسة أمورهم بأنفسهم فكانت هذه المجالس بالنسبة اليهم بمثابة مدارس يتلقون فيها ما يؤهلهم ويهيئهم لما أعادوا له من أعمال الادارة في البلاد (٢١) .

وعلى حين كانت هذه المجالس تقوم بدراسة جميع المسائل وتتخذ القرارات بناء على رأى الاغلبية فقد احتفظ محمد على في يديه بالرقابة الكاملة على كل التفاصيل (٢٢) .

(٢٠) دفتر ٣٧ معية تركى وثائق ٤٨٨ ، ٤٩٢ في ٢١ ، ٢٣ شعبان ١٢٤٤/٢٦ ، ١٨٢٩/٢/٢٨ ومحفوظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة في ٩ شعبان ١٢٤٥/٢/٣/١٨٣٠ .

(٢١) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ص ٩٠٨

(٢٢) دفتر ٧٧٣ خديوى تركى وثيقة ٢٣٤ في ١٨ جماد ثان ١٢٤٦/١٢/٤/١٨٣٠ ودفتر ٣ أوامر وثيقة ١٦٩ في ١٧ رجب ١٢٤٧/١٢/٢٢/١٨٣١ ص ٢٨ .

ويلاحظ أن مجلس الشورى قد أحييت عليه كافة المسائل التي تتعلق بإدارة الأقاليم والتي كان يتم عرضها على الحاكم مباشرة لصدور أوامره بشأنها وذلك لدراستها وبحثها قبل صدورها ومن أمثلة ذلك بحث زيادة مرتبات المستخدمين بالأقاليم التي كان يطالب بها هؤلاء المستخدمين أو المأمورين أو المحافظين . وكان من بين القرارات التي أصدرها المجلس تفويض مأموري الأقاليم ببعض الاختصاصات التي كانت من اختصاص الحكومة المركزية وحدها وهي عزل مشايخ الاخطاط غير الكفاء أو غير القادرين على أداء المهام الموكولة اليهم وتعيين مشايخ آخرين من ذوى الكفاءة والمقدرة (٢٢) ولكن هذا التفويض لم يتعد مشايخ الاخطاط فقد ظل التعيين في جميع الوظائف من اختصاص الحاكم ولا يتم قبل العرض عليه وموافقته عليها أو رفضه لها (٢٤) .

وإذا كان محمد على قد أصدر أمرا الى مدير الدقهلية بجمع عمدة ومشايخ قسمى دمياط وشربين وأخذ رأيهم في اختيار من يصلح لان يكون ناظرا عليهم (٢٥) فان مثل هذا الأمر كان نادر الحدوث مما يؤكد على سلطته المطلقة في التعيين والاقالة بطرق مباشرة وغير مباشرة .

وعلى أية حال فان نظر كليات الأمور وجزئياتها الخاصة بشئون الأقاليم في مجلس الشورى قد خفف من القيود البيروقراطية الادارية بها حيث سمح لأمناء الشئون بالأقاليم صرف أجره نقل المراكب التي تحمل الفلال الى الشئون مباشرة وكذلك العربون اللازم اعطاؤه لأصحاب المراكب بختمهم الشخصي دون الحاجة الى تصديق المأمور على ذلك على أن يختم الايصال بالمبلغ المدفوع من نظار الاقسام ثم يصدق عليه من المأمور وذلك لأن النظام السابق الذى يمنع صرف الاجرة والعربون قبل تصديق

(٢٣) دفتر ٧٦٦ خديوى تركى وثيقة ٤٣٩ فى ٢٩ شوال ١٢٤٥ / ٤ / ٢٣ / ١٨٣٠ ص ١٨١ .

(٢٤) دفتر ٤١ معية تركى وثائق ٤٧٨ ، ٥٠٧ فى ١ ، ٢١ رجب ١٢٤٧ / ٦ ، ١٨٣١ / ١٢ / ٢٦ ودفتر ٤٣ معية تركى وثيقة ٢١٥ فى ١٠ شوال ١٢٤٧ / ٣ / ١٣ / ١٨٣٢ ص ٥٦ .

(٢٥) دفتر ٢٥ أوامر معية وثيقة ١٧٣ فى ٨ شوال ١٢٤٩ / ٢ / ١٨ / ١٨٣٤ ص ١٠٢ .

المأمور كان يؤدي الى تعطيل المراكب وضياع الوقت الكثير (٢٦) . كما أمر محمد على المجلس بعدم توسط مأمور في ابلاغ شيء الى مأمور آخر وضرورة الاتصال المباشر بالمأمور المطلوب تكليفه لعدم التأخير والتعطيل في انجاز المهام (٢٧) .

وعندما صدرت لائحة المجلس العالي في عام ١٨٣٤ والذي كان يعرض عليه كافة المسائل المتعلقة بأمور ادارة الاقاليم وشئونها فقد روى في لائحة ترتيبه انتخاب بعض رجال الاقاليم لعضوية المجلس من المأمورين والمشايخ (٢٨) مثلاً حدث في مجلس الشورى ، للانتفاع بأراءهم عند عرض المسائل الخاصة بالأقاليم أو بحثها .

وعلى الرغم من انشاء الدواوين والمجالس المتعددة في عهد محمد علي للإشراف على شئون البلاد الادارية والقضائية فان ذلك كله لم يشمل جهة الادارة التي كانت ترى انها وحدها صاحبة السلطة العامة فقد كانت شئون الأهالي كبيرها وصغيرها سواء تعلقت بمصلحة عامة أو خاصة من اختصاص جهة الادارة (٢٩) .

وإمعاناً في مركزية الادارة في الاقاليم فقد جعل هناك ادارات عليا للإشراف على ادارة الاقاليم وقد اختص محمد علي نفسه وابنه « ودفتر دار المحروسة » بادارة الاقاليم البحرية التي قسمت الى ثلاث ادارات على حين قسمت الاقاليم القبلية الى ادارتين تولى ادارتهما الكتخدا وأحمد طاهر باشا (٣٠) . كما قام كبار رجاله والنظار بمتابعة أعمال أجهزة الادارة

(٢٦) دفتر ٧٦٦ خديوى تركى وثيقة ٤٦١ في ٢ ذو القعدة ١٢٤٥/٤/٢٥/١٨٣٠ ص ١٨٩ .

(٢٧) دفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ٣٧٧ في ٢٣ رمضان ١٢٥٠/١/٢٣/١٨٣٥ .

(٢٨) المصدر السابق : لائحة ترتيب المجلس العالي في ٢٥ ربيع الأول ١٨٣٤/٨/١/١٢٥٠ .

(٢٩) د. أحمد عبد انقادر الجهمال : المرجع السابق ص ٣٦٥ .

(٣٠) دفتر ٣٧ معية تركى المصدر السابق ، ودفتر ٧٥٠ خديوى تركى وثيقة ٤٠ في ٥ رمضان ١٢٤٤/٣/١١/١٨٢٩ .

بالاقاليم ومراقبة أحوالهم والتفتيش عليهم (٣١) ثم قام بتعيين مفتشين للاقاليم هما عباس باشا للوجه البحرى وسليم باشا للاقاليم الوسطى والقبلىة . وتم انشاء ديوان عموم لتفتيش الاقاليم يختص بنظر ما يتعلق بأمور الاقاليم وادارتها (٣٢) .

كما جعل لكل مأمور اقليم وكيلا بالقاهرة للاتصال بالديوان الخديو لتسهيل كافة الامور المتعلقة بالمأمورية وسرعة انجاز المهام المطلوبة وليكون حلقة اتصال بين الحكومة المركزية والمأمورية (٣٣) . وقد كلف هؤلاء الوكلاء بشراء كافة الاشياء التى تتطلبها المأمورية وما يماثلها من « ديوان المشتريات » (٣٤) .

وفى أواخر يوليو عام ١٨٣٥ ، منع محمد على مجلس الملكية من الاتصال مباشرة بمأمورى الاقاليم فى كافة الامور المتعلقة بشئون أقاليمهم أو لابلاغ أوامره اليهم أو موافقته على قراراته حيث قرر ارسالها اليهم مباشرة (٣٥) مما يؤكد حرصه على استمرار الاتصال المباشر بادارة الاقاليم ومركزية قراراته وأوامره .

ولم تكن القرارات التى تصدر عن اجتماع مديرى الاقاليم برجال الادارة بالمديرية والتى تضم نظار الاقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ لبحث ما يتعلق بأمور بلاد المديرية أية قيمة تذكر أو توضع موضع التنفيذ قبل عرضها على محمد على وأخذ موافقته عليها . وقد هذا محمد على بقرار مدير نصف ثانى الغربية ومجلسه الذى قرر تأديب الملاحظين المنتهونين فى أمور زراعة الاراضى بضربهم ١٠ سياط وتحصيل ضعفى

(٣١) دفتر ٧٥٤ خديوى تركى وثيقة ٦٤ فى ٢٤ جمادى الاولى ١٢٤٥/١١/٢١/١٨٢٩ ، انظر دفتر مجموع أمور ادارة لوائح أعوام ١٢٥١ ، ١٨٣٥/١٢٥٢ ، ١٨٣٦ .

(٣٢) دفتر ٨٢ معية تركى وثيقة ٧٣ فى ٣ ذى القعدة ١٢٥٢/٢/٩/١٨٣٧ .

(٣٣) دفتر ٧٥٥ خديوى تركى وثيقة ٥ فى ٣ ربيع الاول ١٨٢٩/٩/٢/١٢٤٥ ص ٩ .

(٣٤) دفتر ٧٩٦ خديوى تركى وثيقة ٨٧ فى ٢٤ محرم ١٨٣٤/٦/٢/١٢٥٠ .

(٣٥) دفتر ٦٨ معية تركى وثيقة ٣٣٤ فى غرة ربيع ثان ١٨٣٥/٧/٢٧/١٢٥١ ص ١١٦ .

أتمان وأرباح المحصولات التى كانت ستنتج فى حالة زراعتها ، واعتبرها بمثابة لعب الاطفال يلعبون ويتسلون بها لصعوبة تحصيل ذلك من تلك القرى التى تعجز عن زراعة المزروعات المقررة عليها ولا تستطيع أن تقدم المحصولات المطلوبة منها وقد أمر محمد على المدير باستعمال الشدة مع هذه القرى الضعيفة الانتاج وتنفيذ القوانين الصادرة بشأن ذلك (٣٦) .

وكان رجال الادارة بالاقاليم لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً فلم يكن لهم الحق فى مفادرة أقاليمهم دون اذن الادارة المركزية أو الحاكم وكان يأمر باعادة المستخدمين الذين يغادرون أقاليمهم دون اذن اليها فوراً (٣٧) وكان عليهم الطاعة التامة للحاكم دون أدنى بادرة للتراجع أو التهاون والا فان الخروج عن ذلك أمر لا تقبله الحكومة المركزية ومن أمثلة ذلك أمر محمد على بتحديد اقامة ابراهيم بك مدير نصف المنوفية ونزع نيشانه « لظهور أحوال منه لا تليق بالعبودية » (٣٨) .

وكان على كبار رجال الادارة المركزية بالاقاليم الذين كانوا من الاتراك العمل الدائب على الحصول على رضا محمد على عنهم وعدم التقدم بأية مطالب من شأنها اثاره غضبه وكان رجال المعية الاتراك يمنعون عرض مثل هذه المطالب على الحاكم حماية لهم من غضبه وحرصاً منهم على استمرار رضاه عنهم (٣٩) .

ويوضح ذلك الى حد كبير مدى المركزية التى أديرت بها الاقاليم فى مصر فى تلك الآونة فالحاكم يتصل برجال الادارة وبالمحكومين كيفما شاء وبالاسلوب الذى يريده وأوامره واجبة التنفيذ على الجميع فى الوقت الذى يصعب فيه على رجال الادارة المركزية أو أجهزة الادارة بالاقاليم الاتصال بالحاكم وعرض مطالبها عليه وكان المحكومين أسوأ حالا منهم

(٣٦) دفتر ٦٩ معية تركى وثيقة ٢٢٤ فى ٢ رمضان ١٢٥١/١٢/١٨٣٥ .

(٣٧) دفتر ٧٠ معية تركى وثائق ٦٢ ، ٨٤ فى ٢٦ ، ٢٩ شوال ١٢٥١/٢/١٨٣٦ .

(٣٨) دفتر ٧٧ معية تركى وثيقة ٦١ فى ١١ ذى الحجة ١٢٥١/٣/١٨٣٦ .

(٣٩) دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ٤٨٥ فى ١٠ صفر ١٢٥٢/٥/١٨٣٦ .

اذ كان عليهم دائما القيام بتنفيذ الاوامر وأداء الاشغال والاعمال وانجاز المهام المطلوبة في مواعييدها وأداء ما عليهم من ضرائب دون أن يتمتعوا بالحقوق التى تكفل لهم المناقشة والمعارضة وابداء الاراء وابلاغ مطالبهم للحاكم بطرق مباشرة أو غير مباشرة . وبذلك تجمعت كل السلطات فى يد محمد على التشريعية والتنفيذية . ولما كان محمد على يقوم بتحقيق القضايا الهامة والفصل فيها مثل قضية تعدى مدير الشرقية على أبناء حسن أباطة (٤٠) فجمع بذلك السلطة القضائية أيضا .

وكان تعدى كل سلطة على الاخرى وبالاخص تعدى السلطة الادارية على السلطة القضائية أمرا مألوفا وبذلك فان سلطة الوالى وارادته كانت فوق كل قانون وظل ذلك طوال عهد محمد على وخلفاؤه الى أن أنشئت المحاكم المختلطة (٤١) .

وكان على جميع المديرين والمحافظين وكذلك نظار المصالح بها والمصالح العامة العمل وفق ارادة الحاكم وتلبية أوامره وادارة أقاليمهم ومصالحهم تبعا لمشيئته . وكان محمد على يقوم بالمرور على الاقاليم مرارا وفى أوقات كثيرة ومناسبات مختلفة للالمام بأحوالها عن قرب والاطلاع بنفسه على تقارير حكام الأقاليم التى يرسلونها اليه ولمعرفة ما يجرى فى أقاليمهم من أحداث وأمور وامداده بكافة البيانات والمعلومات عن كل ما يتعلق بها ومتابعته المستمرة لحوالها بصفة عامة ولانتساج المحاصيل والنقدية منها بصفة خاصة (٤٢) .

ولما كان يتم مراجعة التقارير التى يرسلها حكام الاقاليم فقد تمكن محمد على من كشف خداع بعض المديرين والاختفاء التى وردت بها أو ما

(٤٠) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٤ ربيع الاول ١٢٥٢ / ١٩ / ٦ / ١٨٣٦ .

(٤١) د. أحمد عبد القادر الجمال ، المرجع السابق ص ٣٦٦ .
(٤٢) تابع محمد على بنفسه توريد محصول القطن من مديرية الغربية الى شونة الاسكندرية وأصنافه وألزم حسن بك مدير الغربية بارسال سمسار للكشف على محصول احدى القرى وقام بنفسه بالتحقيق مع الأشخاص والمستخدمين المسئولين عنه ، كما كان يتابع طرق زراعته أيضا وخاصة بعد ايجاد طريقة أخرى غير طريقة النقرة ، انظر محفظة ٤ روضة البحرين وثائق ٢٨ ، ٣٣ فى ٢٧ وسلخ محرم ٢٢ / ١٢٥٤ ، ٢٥ / ٤ / ١٨٣٨ ، ٦٣ فى ١٩ صفر ١٢٥٤ / ١٤ / ٥ / ١٨٣٨ .

تعمدوا اخنائه أو الصائته بالحكام السابقين أو الاشادة برجال الادارة عن غير حق أو خبرة أو كفاءة ومن ثم فقد كانت هذه المتابعة المستمرة من الاجراءات المركزية التى اتبعت فى ادارة الاقاليم فى عهده (٤٣) .

وعلى الرغم من عدم ذكر حكام الاقاليم لبعض الامور والحوادث فى تقاريرهم فانها كانت تصل الى محمد على بصفة مستمرة عن طريق عيونه وجواسيسه ومن ثم فقد كان يصب عليهم جام غضبه ويهددهم بالعقاب والرفت وتحديد الإقامة من حيث لا يشعرون (٤٤) .

الخروج عن المركزية استقلال :

ونظرا للمركزية الشديدة فى ادارة الاقاليم والتى تتطلب ضرورة التزام رجال ادارة الاقاليم بسياسة الحكومة المركزية وتولى تنفيذها فى الاقاليم (٤٥) التابعة لها غاية اهتمامها فان محمد على كان حريصا على أن يأتى تنفيذها وفقا للاسس والقواعد المنظمة لها فى جميع أنحاء البلاد لان الخروج عليها أو العدول عنها يعنى الاستقلال عن مصر وعن ارادة وسلطة الحاكم ومن أمثلة ذلك أنه عندما تم ختم السندات بمحافظة رشيد بأختام نظار المصالح الشخصية دون أختام المصالح الرسمية وفقا للقواعد التى أمر باتباعها فى جميع أنحاء الاقاليم فقد وجه محمد على تأنيبا شديدا الى محافظ رشيد واعتبره مستقلا بمحافظة رشيد عن مصر وعن حكم ولاء الامر (٤٦) .

محمد على يضيق بالاجراءات المركزية :

أدت هذه الاجراءات المركزية فى ادارة الاقاليم وعرض كافة ما يتعلق بشئونها على محمد على وفقده للثقة والكفاءة فيمن حوله وأنهم ليسوا على

(٤٣) محفظة ٤ روضة البحرين وثيقة ١٥٢ فى ١٢ جمادى الاولى ، ١٧٦ فى ١١ جماد ثان ١٢٥٤/٨/٣ ، ١٨٣٨/٩/١ .

(٤٤) دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ٦٦٢ فى ١٧ ربيع ثان ١٨٣٦/٨/١/١٢٥٢ .

(45) Finer, Herman, Governments of Greater European powers London . 1956. p. 485.

(٤٦) دفتر ٨٢ معية تركى وثيقة ٦١ فى ٥ شعبان ١٨٣٦/١١/٥/١٢٥٢ .

مستوى عال من الذكاء والخبرة تتناسب مع مقدرته — حتى شريف باشا نفسه — الى ائثال كاهله خاصة في أواخر حياته (٤٧) وعملت على النيل منه ومن جهده .

وفي السنوات الأخيرة من حكم محمد على وعلى وجه التحديد في عام ١٨٤٢ بدأ يضيق من هذه الاجراءات ومن ذلك أنه عندما استدعى الامر حسم الخلاف بين مديرتي القليوبية والشرقية وديوان شورى المعاونة وديوان المدارس حول فتح مصارف للمياه وقناطر وامتناع المهندسين عن الموافقة على اقامتها خشية الاضرار التي تنتج عنها ، فقد أصدر أوامره الى ديوان شورى المعاونة بجمع كبار المهندسين ومهندسو ديوان المدارس والتوجه جميعا لمعاينة محلات المصارف وفتح القناطر اللازمة بهاتين المديريتين منعاً لاتلاف آلاف الأفدنة وتبين الآثار أو الاضرار التي تترتب على انشائها والاسترشاد بأراء المهندسين وأن يكون فتحها أو عدمه تبعاً لآخف الاضرار أو الآثار (٤٨) .

ونظرا للقيود الشديدة التي كانت تفرض في التعامل بين الدواوين وبعضها وبين الدواوين والفروع وبين الفروع وبعضها أو بينها وبين الدواوين طبقا لقانون نامة مما أثر كثيرا على انجاز المصالح وسبب كثيرا من التعطيل والتأخير وإطالة المخابرات وكثرة المكاتبات وفقدان الاتصال بين هذه الادارات وتحكم أجهزة الادارة في كثير من الامور المتعلقة بالاهالى فقد وافق محمد على على الغاء تلك القيود المركزية في التعامل بين مديري الدواوين والاقاليم ونظار المصالح وسمح بتبادل المخابرات والمكاتبات والبيانات فيما بين دواوين العموم والاقاليم ونظار المصالح وفروع الدواوين المختلفة بالإضافة الى الفروع التابعة لها كما رخص لدواوين العموم مخاطبة الفروع التابعة للدواوين الاخرى بالإضافة الى مخاطبة هذه الدواوين . ولكنه لم يرخص لدواوين الفروع بشراء الاشياء أو طلب بعضها الا عن طريق دواوين العموم التابعة لها والتي تقوم بدورها بالاتصال مباشرة بديوان الفرع التابع لديوان آخر الموجود به هذه الاشياء والحصول منه

(٤٧) دفتر ٢١٤ عابدين تركى وثيقة ٣٤٥ في سلع ذى القعدة ١٢٥٥/٢/٤/١٨٤٠ ص ٧٦ .

(٤٨) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ٢٩ رجب ١٢٥٨/٩/٥/١٨٤٢ .

عليها دون الحاجة الى مخاطبة ديوان العموم التابع له كما رخص للدواوين برفق كتاب التحريرات الذين يمكن الاستغناء عنهم نظرا لما يؤدي اليه تنفيذ ذلك الامر من عدم الحاجة اليهم ولم يرخص بمثل هذه الاجراءات فيما يتعلق بدواوين الجهادية والبحرية (٤٩) .

يتبين مما سبق مدى تركيز جميع السلطات في يد محمد على وعدم الفصل بينها حتى أصبح الحاكم المطلق ، وأن رجال الادارة بالاقاليم كانوا يباشرون سلطاتهم باعتبارهم ممثلين وخاضعين له خضوعا مباشرا وأنه على الرغم من استعانتته بالدواوين وانشائه للمجالس للبحث واعطاء الرأى والمشورة فقد كانت كلمته هى القول الفصل وارادته فوق كل قرار وأوامره نافذة المفعول على الجميع شاعوا أم أبوا . ولم يكن للاراء التى تنوصل اليها أجهزة الادارة بالمديريات شأن يذكر قبل موافقته عليها . وظلت أعمال الادارة بالاقاليم وأحوالها وأحوال مستخدميها تحت مراقبته واشرافه المباشر وغير المباشر . كما يتضح أيضا أن العلاقة بين دواوين الاقاليم والفروع ودواوين العموم والمصالح قد اتسمت بالبيروقراطية وتعقيد الاجراءات الى الحد الذى طابعت معه الدواوين والمجالس والمصالح بضرورة التحلل منها .

الادارة المركزية في عهد عباس :

اتسم عهد عباس بالمركزية والاستبداد ذلك أنه لم يكن يملك من الاستعداد والرغبة وقوة الارادة ما يدفعه الى النهضة والتقدم بارادة البلاد وركن الى العزلة وعاش حياة ملوك الشرق المستبدين (٥٠) ولم يهتم بمتابعة أعمال الادارة بالاقاليم وأحوال رجالها بنفسه بل أسند هذه المهمة الى مفتشين من الاتراك (٥١) للمرور عليها والتجسس على أحوال المستخدمين بها كما صبغ ادارة الاقاليم بالصبغة العسكرية حيث عين

(٤٩) محفظة ٦ روضة البحرين وثيقة ١٥٢ فى ١٦ شعبان ١٢٥٨/٢٢/٩/١٨٤٢ .

(50) Merruau, M.P. L'Egypte Contemporaine, p. 7.

(٥١) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم قبلى وثيقة بدون فى ٢٦ ذى الحجة ١٢٦٥/١١/١١/١٨٤٩ .

المديرين والمحافظين ووكلائهم من العسكريين ومنح المدنيين منهم رتباً عسكرية (٥٢) .

تقييد سلطات المديرين في عهد سعيد :

نظراً لعطف سعيد على المصريين وميله اليهم فقد عمل على تقييد سلطات المديرين والمحافظين وذلك بالرجوع الى الحكومة المركزية في كافة الامور المتعلقة بادارة الاقاليم وبذلك سيطرت الحكومة المركزية على ادارة شئون الاقاليم وخاصة فيما يتعلق بالتعيين في الوظائف التابعة لادارتهم أو رفعت المستخدمين حتى السعاة منهم أو تعيين غيرهم أو نقلهم (٥٣) .

وكان الوالى هو صاحب السلطة العليا القضائية بالرغم من وجود مجلس الاحكام والذى يختص بالفصل نهائياً في القضايا المستأنفة اليه وبالرغم من وجود مجالس بالاقاليم للنظر في قضايا المديرين المختلفة وذلك لان الوالى كان يقوم بالغائها من وقت الى آخر ، أو يعيد تشكيلها تبعاً لمشيئته ورغبته وقد أدى تنظيمه للدواوين في فبراير عام ١٨٥٧ وهى المالية والحربية والخارجية والداخلية الى اشراف ديوان الداخلية على ادارة الاقاليم (٥٤) فى المديرين والمحافظات والاقسام والبلاد مما أدى الى توطيد سلطة الحكومة المركزية على كافة أنحاء البلاد .

ونظراً لما اتصف به سعيد من الحزم والقدرة على اتخاذ القرارات وعمله على ارساء دعائم الحكم والادارة بالبلاد ونهضتها الداخلية (٥٥) فقد اتجه الى الحزم مع المديرين والمحافظين واستعمل الشدة في تعامله معهم حفاظاً على مركزية الحكم والقرار . وكانت قوة حكام الاقاليم ومستخدموها ومشايخها تستمد من الحكومة المركزية وتحت اشرافها المباشر (٥٦) .

(٥٢) دفتر ٤١ معيية تركى وثيقة ٢٩١ فى ٢٠ جمادى الاولى ١٢٦٦/٣/١٨٥٠ .

(٥٣) دفتر ١٣٣ معيية عربى وثيقة ١٧٧ ، ١٨٤ فى ٨ ، ١٧ جماد ثان ١٢٧٠ — ٦ ، ١٥ / ٣ / ١٨٥٤ ص ٦٨ ، ٩٦ ، ودفتر ٣ داخلية وثيقة ١٨٤ فى ٢٨ الحجة ١٢٧٣ — ١٨ / ٨ / ١٨٥٧ ص ٢٣ .

(٥٤) د. السيد رجب حراز ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث ص ٣٠٥ .

(55) Merruau, op. cit. pp. 11 — 13.

(56) Crouchley, A. E. The Economic Development of Modern Egypt. p. 110.

فعمدما علم بقيام مدير الفيوم وبنى سوييف بالكتابة الى « الباشا أمين الخزانة » للسعى في صدور أوامر الوالى باعادة الاوسية التى صودرت فى العهد السابق من الشيخ حميدة الجبالى شيخ قبيلة الحرابى أو الانعام عليه بأبعادية أخرى وجه اليه درسا قاسيا فى كيفية الكتابة ، وأنه عندما أنعم عليه برتبة ميرالاي وعينه مديرا لم يقصد بذلك جعله مستشارا له وليس له أن يتجاسر ويقدم للوالى النصيح بل عليه الامتثال لواجب العبودية وأداء الراجبات والخدمات المألّف بها بكل دقة وعناية فقط دون التدخل فى مثل هذه الامور وهدده بصب الرصاص مذايا فى فمه ، اذا ما تكرر منه ذلك ، تأديبا له ولغيره من المديرين (٥٧) . وقد أمر المديرين بعدم خصم أو صرف أية أموال بأقائيمهم مدة غيابه بالاستانة وارسال الاموال المحصلة الى المالية (٥٨) .

وترجع أسباب شدته فى معاملة المديرين والمحافظين وتقليل أعداد المديرين وتهديده لهم بالعقاب الشديد أيضا الى رغبته فى الرأفة بالاهالى وحسن معاملتهم ومنع استغلالهم والعمل على الاتصال المباشر بهم (٥٩) وعمله على ترسيخ قواعد العدل والفصل فى القضايا الخاصة بهم فى حيدة تامة دون ظلم أحد وهدد أى مسئول يظلم أحدا بالعقاب الشديد (٦٠) . وقد منع المديرين والمحافظين من عقاب أى مستخدم دون الحصول على اذن بذلك من مجلس الاحكام (٦١) .

(٥٧) دفتر ٤٩٣ معية تركى وثيقة ١٠٢٩ فى ١٦ ذى الحجة ١٢٧١/٨/٢٩/١٨٥٥ .

(٥٨) دفتر ١٨٩٥ أوامر وثائق ٣١ ، ٣٣ فى ١٤ صفر ١٢٧٨/٨/٢١/١٨٦١ ص ٣٥ ، ٩٦ .
(59) Merruau, op. cit. p. 13.

(٦٠) محفظة ١ أوامر الى مديرية الجيزة وثيقة ١ فى ١٥ ربيع الاول ١٨٧٢/١١/١٥/١٨٥٥ .

(٦١) دفتر ٥٧ داخلية وثيقة ٢٧ فى ٢ ربيع الاول ١٢٧٥/١٠/٩/١٨٥٨ ص ١٨٤ .
(62) ST. John. J,B. Village life in Egypt. p. 294

(63) Holroyd, Arthur T. Egypt and Mohamed Ali Pacha in 1837 p. 12.

الادارة المحلية لبعض البلاد :

يمكن القول أن بعض بلاد الوجه القبلى (٦٢) وخاصة بلاد النوبة (٦٣) والواحات كانت كانت الادارة المركزية بها أخف وطأة عن غيرها من البلاد فغدت أتاح لها بعدها عن الحكومة المركزية ومناطق العمران ميزة التمتع بالادارة المحلية وذلك لعدم ملاحقة الحكومة لها وللاهلالي أو السكان نظرا لبعد المسافة ولصعوبة الوصول اليها (٦٤) ولأن اهالى بعض هذه المناطق كانوا يعيشون حياة بدوية غير مستقرة (٦٥) مما أدى الى انفراد مشايخها بحكمها مع خضوعهم لسلطة الحكومة المركزية والولاء لها وتنفيذ أوامرها.

وقد يرجع موافقة سعيد على قرار الجمعية العمومية بتحويل ادارة أشغال النواحي لعمدها بناء على طلبهم بدلا من نظار الاقسام والاختطاط وعدم تدخلهم في شئونها (٦٦) الى رغبته في إتاحة الفرصة للمصريين لحكم أنفسهم وادارة شئون بلادهم دون الخروج على ارادة الحكومة المركزية .

واستمرت في عهده القيود والاجراءات البيروقراطية في التعامل بين أجهزة الادارة بالاقاليم والدواوين ومن ذلك أن بعض أهالى قسم منوف تضرروا الى المعية السنية من عمية ترتيب الخضر ببلادهم واقتصرارها عليهم دون اشتراك أهالى مشايخهم في ذلك فما كان من المعية الا تحويل الشكوى الى مديرية روضة البحرين ومنها الى مأمور نصف أول روضة (المنوفية) ومنه الى ناظر القسم لبحثها وإبداء الرأى فيها (٦٧) .

الادارة المركزية في عهد اسماعيل :

كانت مهمة مجلس شورى النواب الذى أنشئ في عام ١٨٦٦ مهمة

(٦٤) محفظة ١٤ معية تركى وثيقة ٥٦ في ١١ ربيع ثان ١٢٧٣/٩/١٢/١٨٥٦ ودفتر ٥٤ وثيقة ١٤٨ في ٢ رجب ١٢٧٤/١٦/٢/١٨٥٨ ص ١١٢ . ومحفظة ٧ داخلية وثيقة ٦٦ في ٢١ رمضان ١٢٨٧/١٤/١٢/١٨٧٠ .

(65) Holroyd, op. cit p. 12.

(٦٦) دفتر ١٨٩٣ أوامر وثيقة ٧٩ في ٨ صفر ١٢٧٧ — ١٨٦٠/٨/٢٥ ص ١٣٩ .

(٦٧) مديرية روضة البحرين دفتر ٤٦٩ وثيقة ٨٩ في ٢ شعبان ١٢٧٧/١٢/٢/١٨٦١ ص ٢٢ .

استشارية بحتة كمهمة غيره من المجالس التي عرفت من قبل ولم تكن له أية سلطة تشريعية (٦٨) ، وكان يجتمع بناء على دعوة الخديو له الذي كان له أن يؤجل انعقاده وأن يحله . ولما كان النظار مسئولون عن ادارتهم نشئون البلاد أمام الخديو وحده فان قيام هذا المجلس النيابى الاول لم يؤد فى الواقع الى قيام نظام جديد للحكم فى البلاد (٦٩) وربما كان ذلك راجعا الى رغبته فى اضافة مظهر دستورى للبلاد (٧٠) .

ومن ثم فقد اتسم عهد اسماعيل بالحكم المطلق ، على الرغم من اتصافه بعدم القسوة التى تميز حكام الشرق واتصافه بالثقافة الغربية (٧١) ، حيث تولى ادارة كافة الامور صغيرها وكبيرها بنفسه حتى أن (النظار) كانوا مجرد موظفين لدى الخديوى يعينهم لرئاسة النظارات (الدواوين) ولم يكن لهم من السلطة الا ما يتلقونه عن ولى الامر . وقد تضاعفت سلطتهم حتى أمام المفتشين العموميين وهما مفتش الوجه البحرى ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السلطة الادارية والمالية فى الحكومة بأمر الخديو وربما كان ذلك راجعا الى رغبته فى تعارض السلطتان ومراقبة كل منهما للآخرى . وظلت مسئولية الحكم يتولاها بنفسه الى أن أنشئ مجلس النظار فى ٢٨ أغسطس عام ١٨٧٨ ومن ثم فقد صار الخديو يتولى الحكم بواسطة مجلس النظار وبالاشتراك معه (٧٢)

وقد اتسمت ادارة الاقاليم فى عهده بالمركزية أيضا فقد كانت جميع الاقاليم البحرية والقبلية تابعة لتفتيش الاقاليم حتى أن محافظة دمياط كانت تابعة لتفتيش عموم وجه بحرى وكان عليه الرجوع اليه فى كل أمورها دون العرض مباشرة الى الحكومة المركزية (٧٣) وكان الخديوى يقوم

(68) Mc Coan, J.C. Egypt As It Is, p. 117.

(٦٩) د . شفيق شحاته : التاريخ العام للقانون فى مصر ص ٣٦١ .

(70) Marlotie, Egypte, Native Rulers & Foreign interference p. 120.

(71) Dicey, Edward. The story of the Khedivate. p. 51.

(٧٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ج ٢ ط ٢ ص ٢٣٧ ،

٢٣٨ .

(٧٣) دفتر ٥٣١ معية تركى وثيقة ١٦ فى ١١ صفر

١٢٨٠/٢٧/٧/١٨٦٣ ص ٩٣ .

بالتجسس على أحوال الموظفين بالمديريات دون علم المديرين (٧٤) .

وكان للحكومة المركزية الحق في انتزاع بعض الوحدات الادارية أو المصالح التابعة للمحافظات واحالة ادارتها الى الدواوين العمومية وجهات أخرى حيث انتزعت بعض المصالح مثل الطوبجية والمخبز من محافظة رشيد وأحيلت ادارتهما الى ديوان الجهادية وأحيل ادارة وابورين للارز الى الفابريقات (٧٥) وأحيلت ادارة حلقة السمك والجمرك بمحافظه السويس الى ديوان المالية ، وأحيلت ادارة شطوط دمياط الى مديرية الدقهلية وبيت المال بها الى عموم بيت مال مصر ، والطوابى والجبة خانة الى ديوان الجهادية ومقاطعة المطرية وجمرك دمياط الى ديوان المالية (٧٦) . وأحيلت موجودات الطوبخانة وبوابين وسقايين محلات القلعة والتي يبدو أنها كانت تابعة لمحافظة مصر الى ديوان الجهادية كما أحيلت طوابى الاسكندرية ومتأخرات الجبة خانة ومخابز القبارى الى ديوان الجهادية (٧٧)

وظلت الحكومة المركزية تنفرد وحدها بسلطة فرض العوائد والرسوم داخل المدن والبنادر وتنظيم هذه المدن والبنادر ومن أمثلة ذلك أن المجلس الخصوصى رفض طلب محافظ السويس بتعيين سقايين لرش شوارع البندر وفرض عوائد على العربات الثلاث المخصصة لنظافته وعلى العربات والدواب بها أسوة بما يحدث في محافظة القاهرة وعدم اجراء شئ من ذلك قبل موافقة المجلس على ذلك ثم منع الترخيص بذلك قبل الحصول على موافقة الخديو (٧٨) وقام تفتيش الاقاليم البحرية بالكتابة الى ديوان الداخلية بشأن توسيع شارعين أحدهما أمام باب جامع السيد البدوى الغربى والثانى أمام الباب الشرقى بسبب ازدحامهما (٧٩) .

(٧٤) دفتر ٥٥٨ معية تركى وثيقة ٢٧ فى ٣ ربيع ثان
١٢٨٢/١٢٤/٨/١٨٦٥ ص ٥٨ .
(٧٥) دفتر ١٩٠٤ أوامر وثيقة ٤ فى ٢٨ صفر ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٨/١٣
ص ٣٣ .

(٧٦) المصدر السابق وثائق ٤ ، ١٣ فى تاريخه ص ص ٣٢ ، ٥٤ .
(٧٧) دفتر ١٩٠٢ وثيقة ٢٧ فى ٢٨ صفر ١٢٨٠ ص ١٠١ .
(٧٨) دفتر ٣٢ ج ٢ خصوصى وثيقة ٤٩٧ فى ٢٢ رجب
١٢٩١/٣/٩/١٨٧٤ ص ٨ ودفتر ١٣٢٣ داخلية وثيقة ١ فى ١١ شعبان
١٢٩٢ — ١٨٧٥/٩/١١ ص ٢ .
(٧٩) دفتر ٣٧٣ داخلية وثيقة ٣٤ فى ١٣ صفر
١٢٩٤/٢/٢٦/١٨٧٧ ص ٥٨ .

واستمر في عهد اسماعيل انفراد حاكم البلاد وحكومته المركزية بسلطة التعيين في الوظائف بإدارة الاقاليم والرفق منها ، وكان لا يتم نقل أى مستخدم قبل صدور الامر بنقله أيضا (٨٠) وكذلك الحال بالنسبة لزيادة مرتب أى موظف (٨١) .

الاثار المترتبة على مركزية الادارة بالأقاليم :

نظرا للعواقب الوخيمة التى ترتبت على تدخل الحكومة المركزية في التعيين في الوظائف بالأقاليم مثل المأمورين ونظار الاقسام والمعاونين والكتاب مما أدى الى خلل أعمال الادارة بالمديريات بسبب عدم كفاءة وخبرة من يتم تعيينهم عن طريق ديوان المالية فقد أصدر اسماعيل أمرا الى مفتشين الاقاليم البحرية في ١٨/١٠/١٨٦٥ بالتصريح لمديرى الاقاليم البحرية بالتعيين لوظائف الكتاب فقط بشرط أن يكونوا ممن يتصفون بالكفاءة والاستعداد وأعقبه بأمر آخر في ٣/١١/١٨٦٥ بالتصريح لمديرى الاقاليم القبلية بذلك أيضا ثم أجاز لجميع المديرين الترشيح لوظائف الكتاب ونظار الاقسام ووكلائهم والمعاونين ونظار الشئون من المستودعين أو المستخدمين السابقين دون زيادة مرتباتهم عن مربوط المديرية وضرورة عرض ذلك على التفتيش التابع له الاقليم للعرض على المالية والداخلية (٨٢) ولم يستمر هذا الترخيص الا لنحو خمس سنوات فقط من حكم اسماعيل حيث أعيد الى الحاكم سلطته في التعيين والرفق والنقل (٨٣) .

ولم يكن من سلطة مفتش عموم الاقاليم تعيين أى من المستخدمين في الاقاليم حتى حاكم الخط قبل الحصول على موافقة الخديو على ذلك (٨٤)

(٨٠) محفظة ١ ضبطية مصر وثيقة ١ في ١٥ ربيع الآخر ١٢٨٠/١٢/٢٨/١٨٦٣ ومحفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى وثيقة ٤ في تاريخه .

(٨١) دفتر ٥٣٩ معية تركى وثيقة ٢١ في ١٢ رجب ١٢٨٠/١٢/٢٣/١٨٦٣ ص ٨٤ ومحفظة ٤ داخلية أمر تركى رقم ٥ في ٢٧ ربيع ثان ١٢٨٢/١٨/٩/١٨٦٥ .

(٨٢) دفتر ١٣١٣ داخلية وثيقة ٤٢ في ١٤ جماد ثان ١٢٨٢/١١/٣/١٨٦٥ ص ١٤ ، ١٥ .

(٨٣) دفتر ١٩٣٨ أوامر وثائق ٦ ، ١٣ ، ٢٦ في ٨ جماد ثان ١٢٨٨/٨/٢٤/١٨٧١ ص ٧ ، ٢٦ ، ٣٠ .

(٨٤) دفتر ١٨٧٣ معية عربى وثيقة ١٤٧ في ٤ ربيع الاول ١٢٩٠/٥/١/١٨٧٣ ص ٧٣ .

وعندما قام مدير عموم بحرى بتعيين أحد الموظفين فقد أمر اسماعيل برفته
لانه تم بغبر اذنه (٨٥) . وكان على المديرين والمحافظين عرض كل مايتعلق
بأقاليمهم على وكلاء تفتيش الاقاليم البحرية والقبلية التابع له الاقليم . أما
الامور الهامة والضرورية أو العاجلة فقد رخص لهم بالاتصال مباشرة
بتفتيش عموم الاقاليم (٨٦) .

وعندما قام بعض المديرين بالمديريات البحرية بالاتصال مباشرة
بديوان الداخلية الذى كان يختص بالامور الادارية وشئون الاقاليم
وبالموافقة على كافة الاجراءات المتعلقة بها فقد أسرع تفتيش بحرى
بالشكوى لديوان الداخلية مطالبا بالتنبيه على جميع المديرين بمراعاة
مخاطبتهم للديوان عن طريق التفتيش أو بموافقته (٨٧) تنفيذا للاوامر التى
تتضى بضرورة الحصول على الموافقة قبل مخاطبة الداخلية فيما يتعلق
بالنواحى الادارية وديوان المالية فيما يختص بالنواحى المالية (٨٨) .

ويرجع السبب فى لجوء المديريات الى الاتصال مباشرة بالدواوين
الى الرغبة فى التحرر من هذه القيود بسبب طول الاجراءات وتعـدددها
للحصول على موافقة الحكومة المركزية فى شتى الامور مما كان يؤدى الى

(٨٥) دفتر ١٠ أوامر وثيقة ٧ فى ٢ شعبان ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٨/٢١
ص ١٠٩ .

(٨٦) دفتر ١٩٢١ وثيقة ٩ فى آخر ربيع الاول
١٢٨٣/١٠/٨/١٨٦٦ ص ١٨٤ ومحافظة السويس محفظة ١ وثيقة ١
فى ٧ شعبان ١٢٨٣/١٤/١٢/١٨٦٦ ومحفظة ٤ أوامر وثيقة ١٠ فى
تاريخه .

(٨٧) دفتر ٣١٩ داخلية ج ١ وثيقة ١٠ فى غاية القعدة
١٢٩١/٨/١/١٨٧٥ ص ٥٤ .

(٨٨) كان يتم تعيين صغار الموظفين بقرار من الناظر المختص أما
ذوو المناصب العالية فيعينون بأمر عال بناء على رأى الناظر المختص
وغيا يتعلق بتعيين المديرين والمحافظين وأمور الضبطيات فكان يتم
تعيينهم بأمر عال بناء على رأى الناظر المختص أيضا وموافقة رئيس
مجلس النظار ، انظر جورج جندى بك ، جاك تاجر : اسماعيل كما
نصوره الوثائق الرسمية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٤٧
ص ٧٤ — ٧٦ ، ودفتر ٤٠٢ داخلية وثيقة ٩٤٥ فى ٢٦ ذى القعدة
١٢٩٦/١٠/١١/١٨٧٩ ص ٦٢ .

خلل الادارة بالمديريات وعدم انتظام سير العمل بها (٨٩) واعاقة اتخاذ القرارات ووضع الاشخاص كل في المكان الذى يناسب كفاءته وخبرته ومقدرته واستعداداته أو الاستغناء عن عديمى الكفاءة والمقدرة . ونظرا لطول اجراءات التخاطب بين الاقاليم والدواوين فى شأن ذلك (٩٠) فقد كان لهذه الاجراءات البيروقراطية آثار سيئة على أجهزة الادارة بالاقاليم حيث أدت الى الاقلال من نفوذ كبار رجال الادارة بها وانعدام هيبتهم فى أعين المستخدمين ، نتيجة لعدم حسم هذه المواقف أو تأجيل الموافقة على المطالب التى تتقدم بها الاقاليم لاعتمادها .

ولم تكن المركزية قاصرة على ادارة المديريات والمحافظات والاقسام والخطط فحسب بل امتدت أيضا الى ادارة القرى والبلاد والحصص فلم يكن من سلطة مشيخة البلاد نقل شخص من حصة الى أخرى (٩١) .

مجالس البلاد والادارة المحلية :

كانت تجربة اشراك العمدة فى ادارة المجالس والمراكز التى أنشئت عام ١٨٧١ فى المديريات البحرية أشبه ما تكون بالادارة المحلية للبلاد اذا ما تم تنفيذها طبقا لللائحة الخاصة بها فهم يمثلون الاقليم الذى يديرونه ويتم انتخابهم طبقا للقواعد التى حددتها اللائحة (٩٢) بهذه المجالس ولكن تدخل الحكومة المركزية فى التعيين والاحلال فى هذه الوظائف أدى الى احباط هذه التجربة الهامة والقضاء على أسس انتخابهم (٩٣) كما أنها

(٨٩) دفتر ٤٤٠ داخلية وثيقة ٤٥ فى ١٩ جمادى الاولى ١٢٩٦/١٠/٥/١٨٧٩ ص ٦٣ .

(٩٠) دفتر ٤٣٨ داخلية وثائق ٣٤ ، ١١٠ فى ٢٢ ، ٢٣ ذو القعدة ١٢٩٦ — ٦ ، ١٨٧٩/١١/٧ ص ٨٦ ، ٧٩ .

(٩١) مديرية المنوفية دفتر ٩٥٧ ج ٢ ادارة ، صادر ضبطية تلا ومجلسها وثيقة ٢٥٨ فى ١٢ ربيع الاول ١٢٩١/٤/٢٨/١٨٧٤ ص ٧٥ .

(٩٢) محفظة ٧ داخلية وثيقة ١٧٢ فى ٢٥ جمادى الاولى ١٢٨٨/١٢/٨/١٨٧١ .

(٩٣) دفتر ٣٢٥ داخلية ج ٣ وثيقة ٩٨ فى ٦ ربيع الاول ١٢٩٢/٤/١٢/١٨٧٥ ص ٢٧ .

لم تعط سلطات تقرير الاعمال والتوجيه والاشراف (٩٤) بقدر ما كانت مهمتهما هي تنفيذ أوامر الحكومة المركزية على أكمل وجه .

وقد حالت الادارة المركزية بين الاهالى وجعل ادارتهم المحلية في القرى وفق رغباتهم وكانت ارادتها فوق مطالبهم ورغباتهم وكلمتها فوق التماساتهم وعرائضهم فجاء ترتيب الشياخات في القرى في كثير من الاحيان ضد ارادتهم رغم تمسكهم بحريتهم في الاختيار والتعبير (٩٥) .

وبعد خلع اسماعيل في يونية عام ١٨٧٩ فان الامر لم يكن مستقرا بالنسبة للحكم التركى في مصر حيث عم البؤس والافلاس وسادت الفوضى وكان رجال الادارة في الغالب يفتقرون الخبرة والذكاء (٩٦) . وقد اتسمت السنوات الاولى من حكم توفيق بالحكم المطلق حيث تولى رئاسة جلسات مجلس الوزراء وكثرت تدخلات القنصلان الانجليزى والفرنسى في شئون الحكم (٩٧) .

وبذلك قدر لمصر وأقاليمها أن تحكم حكما مطلقا طوال تلك الفترة من تاريخها ويرجع ذلك الى أسباب سياسية واقتصادية وادارية وطبيعية وهى سيطرة حكام مصر القوية على البلاد وتركز السلطات في أيديهم والانفراد بحكمها ووراثته والرغبة في جعلها ذات وضع متميز للاستقلال بادارتها عن الدولة العثمانية ولتنفيذ السياسات الاقتصادية والنظم المالية التى طبقت فى عهد محمد على وخلفاءه مثل نظام الاحتكار ، وجمع الضرائب والعوائد والرسوم التى فرضتها الدولة ، والتحكم فى توزيع مياه الري وتنظيم الزراعة وتوريد المحاصيل وتسويقها وتنفيذ كافة الأوامر

(94) Marshal. A.H, Financial Administration in local Government, London, 1961 p. 16.

(٩٥) محفظة ١١ داخلية (قديم) وثيقة ٤٣ العريضة المقدمة من أهالى سنبلو بمديرية الدقهلية برقم ٥٢ ، وثيقة ٤٣ فى ٢٧ صفر ١٢٩٣ / ٢٣ / ١٨٧٦ .

(96) Colvin, Sir Auckland, The Making of Modern Egypt. p. 9.

(٩٧) د. أحمد عبد القادر الجمال : مقدمة فى أصول النظم الاجتماعية ص ٣٧٠ .

والقوانين التى تصدرها الحكومة المركزية مما جعل حكام الاقاليم مجرد موظفين يمثلون الحكومة المركزية فى هذه الأقاليم ، ولانحصار وادى النيل الضيق حول نهر النيل وتحديده بمساحات واسعة من الصحراء ، أما الدلتا فـرغم اتساعها فلم يكن من اليسر والسهولة اجتيازها والوصول الى أبعد المسافات فيها فى سرعة ودون عناء .

ولم يتيح لبعض الاجراءات اللامركزية التى تخللت ادارة الاقاليم والبلاد أن تؤتى ثمارها أو أن تستمر فى النمو والازدهار فكانت للحكومة المركزية البد الطولى على الادارة المحلية فى البلاد فكان الكبت والاجهاض من نصيب هذه الاجراءات . وقد تغلغت البيروقراطية فى جميع الأجهزة والادارات الحكومية فى الأقاليم والدواوين وكان لها تأثيرها على الحياة المعيشية والاجتماعية للأهالى . ولم تهىء الفرصة الحقيقية للمصريين لتمثيل بلادهم وادارتها دون الفكاك من سلطة الحكومة المركزية أو التخفف من قبضتها .

وشهدت نهاية القرن التاسع عشر ظهور اللبنت الأولى لقيام نظام الادارة المحلية فى مصر حيث انشئت مجالس المديريات فى عام ١٨٨٣ ثم انشئت المجالس البلدية بدءا من عام ١٨٩٠ (٩٨) واكتمل ظهور نظام الادارة المحلية فى أوائل القرن العشرين حين منحت مجالس المديريات الشخصية المعنوية المستقلة (٩٩) والتى منحت فيما بعد للمديريات والقرى طبقا لنص دستور عام ١٩٢٣ .

(٩٨) د. عادل محمود حمدى : الاتجاهات المعاصرة فى تنظيم الادارة المحلية ط ١ دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٣ ص ٥٨٨ .
(٩٩) محمد حامد الجمل : ديمقراطية الحكم المحلى ، دار النهضة العربية ١٩٦١ ص ٧٤ .

الباب الثاني

نظام الإدارة في الوحدات الإدارية الرئيسية بالأقاليم وتطورها

الفصل الثالث : إدارة المأموريات .

الفصل الرابع : إدارة المديريات والمحافظات في عهد محمد علي .

الفصل الخامس : تطور إدارة المديريات والمحافظات منذ نهاية حكم محمد علي إلى الاحتلال .

الفصل الثالث

ادارة المأموريات

- * اهتمام محمد على بالأقاليم *
- * أسماء حكام الأقاليم ونظام الادارة بها *
- * نظام الادارة بالمأموريات *
- مهام ادارة المأموريات *
- الادارة المركزية للمأموريات *
- وكلاء المأموريات والكتاب *
- * محاولات اصلاح الحكام الأتراك *
- * اتجاه محمد على الى تعيين المصريين في المأموريات *
- * تطور نظام الادارة بالمأموريات *
- * أسلوب عقاب المأمورين *

أدرك محمد على فور توليه حكم مصر أن الأمر لن يستقيم له إلا إذا خلصت مصر لسلطانها ، دون أن تنازعه أية قوة عسكرية أو عصبية مسلحة ممثلة في قواد الالبانيين أو أمراء المماليك أو شيوخ العشائر ، أو زعامات شعبية من المشايخ والمتصوفة ، أو أن يستبد من دونه جماعات من الملتزمين في الأقاليم أو جماعات من شيوخ الحرف أو زعماء الأحياء في المدن . وعلى ذلك فقد شرع في السنوات العشر الأولى من حكمه يحطم هذه العصبية والزعامات ليبني على أنقاضها السلطة العامة ، سلطة الدولة ، يدعمها جيش وطني وحكومة مركزية وقد تمكن من القضاء على النظام القديم الذي كانت العصبية المملوكية قاعدته ودعامته — بقضائه على أكثر أمراء المماليك في مذبحه القلعة عام ١٨١١ (١) وتشريد الآخرين ، مما سهل إلغاء نظام الالتزام وبذلك خلص حكم الأقاليم لمحمد على (٢) الذي عمل على الاهتمام باصلاح نظام ادارة الأقاليم ضمن خطته الشاملة في اقامة حكومة نظامية مستقلة (٣) .

ولما كانت أحوال الادارة في مصر في نهاية القرن الثامن عشر تدب فيها الفوضى والارتباك ، فهي خالية من النظم والسلطة والاستقرار (٤) فلم يكن هناك مندوحة من أن يوجد محمد على من النظم الادارية ما يكفل له ادارة

(١) لم يتم القضاء على المماليك جميعا في هذه المذبحة حيث تبقى منهم حوالي ٥٠٠ أو ٦٠٠ شخص وقد تجمعوا في الصعيد وظلوا يناوئون محمد على ورجاله الذين تولوا الحكم فيه ولذلك قاد ابنه ابراهيم مذبحة أخرى ضدهم في اسنا عام ١٨١٢ م حيث تمكن من اخماد حركتهم تماما وشنت ما بقي منهم وأرغمهم في النهاية على التشرذ الى السودان وبذلك دخلت اقاليم مصر الوسطى والصعيد في حوزة محمد على نهائيا ، انظر السيد رجب حراز ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، عبدالرحمن الجبرتي عجائب الآثار ج ٤ ص ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) د. أحمد عزت عبد الكريم ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ص ٢٣٦ .

(٣) د. طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية ، ص ٢٣٩ .

(٤) Richard, p. Dubois, le Gouvernement et L'Administration de Mohamed Ali Le Grand (Revue Al Qanown wal Iqtisad 2me Partie 1939) p. p, 318 — 319.

البلاد والدواوين والمجالس حتى يمكنه ادارة أمور البلاد التى صار أميرا لها وحاكما عليها بنفسه . فبدأ فى عام ١٨٠٥ م بإنشاء ديوان الوالى (٥) لوضع النظمات الاولى وسن اللوائح الابتدائية وتوالى فيما بعد تباعا إنشاء المجالس والدواوين التى تطلبتها أمور الادارة المركزية فى كافة الشئون المدنية والمالية والعسكرية والتجارية والقضائية وغيرها (٦) .

ونظرا لأن محمد على كان يرى أن لمصر شخصية متفردة عن الشعوب الأخرى القاطنة فى المنطقة المتكونة منها الدولة العثمانية فى ذلك العصر (٧) فإنه كان يحاول الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية والانفراد بحكمها فقد طالب أن يكون له مطلق التصرف فى الادارة ، كما حاول أيضا استصدار أمر سلطانى بادخال بعض أمراء المماليك تحت النظام ، وأن توجه اليه وحده كافة المراسلات والأوامر (٨) .

اهتمام محمد على بالاقاليم :

وتحقيقا لهذه السياسة فقد أولى محمد على الاقاليم فى مصر كثيرا من اهتمامه وخاصة بعد قضائه على مظاهر النظام القديم متمثلة فى الالتزام والامراء المماليك وعمل على السيطرة على هذه الاقاليم وبخاصة الاقاليم القبلية التى تأثرت كثيرا من جراء حروبه ضد المماليك . ومن ثم فقد أرسل ابنه ابراهيم اليها فى سنة ١٨١٢ م لتنظيم شئونها ، والعمل على تعميرها

(٥) اختص ديوان الوالى أيضا بضبط المدينة (القاهرة) وربطها والفصل فى المشاكل بين الأهالى والأجانب ونظر مسائل المواريث والأصياء والجنايات الكبيرة وعدل اسمه بعد عدة سنوات الى الديوان الخديوى وجعل له حق النظر فى جميع المسائل الكلية والجزئية وعرضها على الوالى ليصدر أوامره فيها بما يشاء ثم اتسع هذا الديوان وأصبح يضم عددا من الأقسام ذات الاختصاصات المستقلة مثل التجارة والمعارف والزراعة وكان رئيسه الكتخدا (نائب الوالى) ، انظر أحمد فتحي زغلول ، المحاماه مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩٠٠ ص ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٦) عن هذه المجالس والدواوين أنظر أحمد فتحي زغلول ، المرجع السابق ص ١٦٠ وما بعدها .

(٧) الياس الأيوبي : محمد على سيرته وأعماله وآثاره ، دار الهلال القاهرة ١٩٢٣ ص ١٢٥ .

(٨) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٩ ربيع ثان ، ٢٧ شوال ١٢٢٥ هـ مايو ونوفمبر ١٨١٠ م .

بعدها لحق بها من خراب ، وقد أتم مساحة أراضيها وضبط جميع أطيائها والحجر على جميع حصص الالتزام (٩) كما عهد اليه بمهام أخرى في أقاليم أخرى مثل القليوبية والغربية والمنوفية (١٠) .

وقد تفاضى محمد على في بداية حكمه لمصر ، عن الاستعانة بالمصريين في المناصب الرسمية وانصرف عن تعليمهم ووجه غاية اهتمامه الى العناصر الأجنبية الدخيلة على البلاد وركن اليها في ادارة كافة الأمور كبيرها وصغيرها دقيقتها وبسيطتها ، حتى أنه عندما أنشأ المدرسة التجهيزية في سنة ١٨٢٥ بالقصر العيني الحق بها خمسمائة تلميذ من جنسيات شتى من الأتراك والشراكسة والألبان والأكراد والأرمن واليونانيين من أبناء الدخلاء المتمصرين الملحقين بخدمته دون أن يضم اليها مصريا واحدا ، وفرض اللغة التركية لغة للتعليم فيها بالاضافة الى دراسة اللغات (الاضافية) الفارسية والعربية (١١) .

واذا كان محمد على قد اتبع هذه السياسة في التعيين في الوظائف في مصر فانه سار على نفس النهج أيضا في التعيين في وظائف ادارة الاقاليم أيضا حيث تولى ادارتها ، الى جانب ابنائه ، أقرباؤه وأصهاره والمقربون اليه سواء أكانوا من العسكريين أو المدنيين من الاتراك والشراكسة ، وبعض المماليك ومن ذلك أنه تولى على جلبي بن أحمد كتحدا على كشوفية القليوبية ، وياسين بك كشوفية بنى سويف في عام ١٨٠٥ (١٢) . وفي عام ١٨٠٨ م عين مرزوق بك على ولاية جرجا وامارة الصعيد والبسه الخلعة وذلك بعد التوصل الى الصلح مع الأمراء المماليك بالوجه القبلى . وفي عام ١٨٠٩ م عين حسن أغا الشماشرجى كاشفا على المنوفية (١٣) . وفي نهاية

(٩) المصدر السابق ، في غرة محرم ١٢٢٧/١٦/١٨١٢ ، ١٥ ربيع الأول ١٢٢٨/١٨/٣/١٨١٣ ، عبد الرحمن الجبرتي ، المرجع السابق ص ١٥٣ .

(١٠) الجبرتي ، المرجع السابق ص ٣٠٨ .

(١١) عبد السميع سالم الهراوى : لغة الادارة ص ص ١٣٣ ، ١٣٤

(١٢) امين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ط ١ ص ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(١٣) الجبرتي ، المرجع السابق ص ص ٧٩ ، ١٠٠ وفي نهاية عام

١٨١٦ تولى ابراهيم أغا الذى كان كتحدا ابراهيم باشا — كشوفية المنوفية ، انظر نفسه ص ٢٥٧ .

عام ١٨١٥ م كان صهره (زوج ابنته) محرم بك حاكما على الجيزة وتولى كل من دبوس أوغلى وحسن أغا سرششمة وحجو بك ومحو بك (١٤) مناصب كشاف بالأقاليم ، وحكم صهره محمد بك الاقاليم القبلية وخلفه أحمد باشا طاهر في عام ١٨٢٠ (١٥) وهو نجل طاهر باشا ابن أخت محمد على (١٦) ومن ثم فانه يمكن القول بأن أيا من المصريين لم يرق الى منصب حكام الاقاليم طوال تلك الفترة سواء أكان ذلك في الاقاليم القبلية أو البحرية (١٧) .

أسماء حكام الاقاليم ونظام ادارتها :

أطلق على الحكام الذين تولوا ادارة الاقاليم في مصر منذ تولى محمد على الحكم وحتى عام ١٨٢٦/١٢٤١ — حيث قسمت ولايات مصر الى مأموريات — أسماء : حاكم اقليم أو كاشف أو ناظر فكان كاشف اقليم الجيزة (١٨) ، وحاكم اقليم البهنساوية ، وكاشف الفيوم ، ومتصرف جرجا (١٩) وكاشف البحيرة ثم حاكم البحيرة وناظر البحيرة ، وكاشف المنصورة (٢٠) وترجع هذه التسميات الى ما يمثله كل اقليم من الأهمية والاتساع ولما تمثله مكانة الحاكم الذى يتولى حكم هذا الاقليم أيضا .

أما عن الجهاز الادارى الذى كان يتبع حكام الأقاليم فى هذه الفترة فيبدو أنه كان يتألف من عدد من المستخدمين دون أن يكون هناك تنظيم أو ترتيب موحد للادارات التى يتكون منها ، حيث أنشأ من الأجهزة والوظائف

(١٤) لعله محو بك الاورفلى (الصغير) وذلك لان محو بك (الكبير) الذى كان كاشفا للبحيرة نفاه محمد على الى أبى قير فى ١١ يناير عام ١٨٠٩ وصادر أمواله وأملاكه وأنعم بها على محو بك الصغير الاورفلى ، انظر الجبرتي ، نفسه ص ٨٣ .

(١٥) الجبرتي ، نفسه ص ص ٢٤٢ ، ٢٨٧ ، ٣٠٧ .

(١٦) على مبارك : الخطط التوفيقية ج ١٤ ص ٧٥ .

(١٧) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٣ ذو الحجة ١٢٣٩/٨/٩/١٨٢٤ ودفتر ١٩ معية تركى وثيقة ٣١٦ فى ٢ جمادى الاولى ١٢٤١/١٣/١٢/١٨٢٥ ص ٤١ .

(١٨) محفظة ١ مديرية الجيزة : وثائق فى ٧ ذو القعدة ١٢٢١ الى ٢٥ رجب ١٢٣٣/يناير ١٨٠٧ — يونية ١٨١٧ .

(١٩) محفظة ١ مديريات قبلى وثائق فى سنوات ١٢٢٣ ، ١٢٢٥ ، ١٢٣٩/٨/٩/١٨٠٨ ، ١٨١٠ ، ١٨٢٤ .

(٢٠) محفظة ١ أوامر الى مديرية الدقهلية والبحيرة .

ما تطلبته أحوال إدارة هذه الأقاليم أو الأعمال التى تتولاها مثل نواب حكام الأقاليم (٢١) والكتاب للقيام بالأعمال الادارية والحسابية (٢٢) والعساكر الموجودين بالأقاليم (٢٣) لاستتباب الأمن وحفظ النظام بها . والتى كانت تعد من أهم المهام التى تكلف بها أجهزة الادارة فى الأقاليم .

وكلف حكام الأقاليم فى هذه الفترة بمهام متنوعة ، ومع أنه لم يكن قد صدر بعد من القوانين واللوائح ما يعد تكليفا لهم بمهامهم فانه يمكن تحديد مهامهم فى الاهتمام بكل ما يتصل بأمور الانتاج خاصة الزراعة التى تمثل العماد الأساسى للثروة والعمران وذلك بدءا من اعداد الاطيان المقتضى زراعتها والاهتمام بريها ، وانشاء واستحضار ما يلزم لها من الادوات والآلات والمواشى ، وحماية المحاصيل من الآفات وغير ذلك . وحض المشايخ على تقدم الزراعة وانشاء السواقى ، واعداد الدفاتر الخاصة بذلك لتقديمها الى الوالى . وكذلك الاهتمام بغرس الاشجار مثل التوت فى الأقاليم وتربية النحل ، وزراعة النيلة ، وزيادة انتاج المسلى . والاهتمام أيضا بأمور الصناعة فى المصانع الموجودة فى البلاد التابعة لهم ، وغيرها من الأعمال المتصلة بالنواحى المالية وحفظ الأمن بالبلاد (٢٤) .

ولم يكن معظم هؤلاء الحكام على درجة من الكفاءة والخبرة تؤهلهم لهذه الوظائف حتى أن بعضهم كان يخطئ فهو أوامر محمد على أو اعداد ما يطلب منه على نحو ما جاء بهذه الأوامر . ولذا فان محمد على كان كثيرا

(٢١) الجبرتى ، نفسه ص ص ١٨٣ ، ٢٧١ .

(٢٢) دفتر ٢١ معية تركى وثيقة ٢٣١ فى ٢٨ الحجة ١٢٤٠ / ١٢ / ٨ / ١٨٢٥ ص ٤٥ .

(٢٣) دفتر ٧٢٨ خديوى تركى وثيقة ٢٨٠ فى ٢٤ جماد ثان ١٢٣٥ / ٩ / ٢ / ١٨٢٠ وكان يستعان بقوات أخرى لتأديب العصاة ولحفظ النظام أو للتصدى للصوف الذين يكثرون بالأقاليم مثلما حدث فى كل من قنا وطنطا والمنوفية ، انظر دفتر ٢٥ معية تركى وثيقة ٥٦٠ فى ٢٦ جماد ثان ١٢٤٢ / ٢٦ / ١ / ١٨٢٧ ودفتر ٤٤ وثيقة ٥٠٠ فى ٨ جمادى الاولى ١٢٤٨ / ٣ / ١٠ / ١٨٣٢ ودفتر ٧٤ وثيقة ٣٤٢ فى ٢٤ ذى الحجة ١٢٥١ / ١١ / ٤ / ١٨٣٦ .

(٢٤) معية تركى دفتر ٨ وثيقة ٣٥٥ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٣٧ / ١٩ / ١ / ١٨٢٢ ، دفتر ١٨ وثيقة ١٥٥ فى ٢٦ جمادى الاولى ١٢٣٩ / ٢٨ / ١ / ١٨٣٦ ومحفظة ١٢٥ أبحاث بيورلدى من محمد على فى ١٣ ذى الحجة ١٢٣٩ / ٩ / ٨ / ١٨٢٤ .

ما يشدذ همم للعمل والنشاط ويأمرهم بترك الكسل والتراخي وعدم مخالفة التعليمات أو الأوامر أو الانصراف عن وظائفهم الموكولة اليهم في محاولة منه لمنع نظار الاقاليم وكاشفيها وقائمقاميها ورجالهم وبعض رؤساء الخيالة والمشاة والعسكريين عن زراعة الأراضي لحسابهم الخاص أو بالمشاركة مع الفلاحين (٢٥) وقد تتابعت أوامر محمد على في هذا الشأن مما يعنى استمرار رجال الادارة بالاقاليم في اتيان هذه الافعال المخالفة ، وقد أصدر مجلس الملكية قرارا في هذا الشأن في عام ١٨٢٩ (٢٦) .

وكانت الكشوف والدفاتر التى تقوم أجهزة الادارة في الاقاليم باعدادها عن الأعمال التى تتم بالأقاليم تعرض على محمد على الذى كان يقوم بمراجعتها واكتشف على مدى نشاط هؤلاء الحكام أو تراخيهم في العمل ومن ثم كان يحذرهم من عواقب الاهمال تارة ويهددهم تارة أخرى (٢٧) وكان يرسل النظار والمفتشين للمراجعة والتجسس على أحوال هذه الأقاليم وحكامها والمرور على القرى ومتابعة أحوالها وترتيبها وتنظيمها (٢٨) ولكن ذلك لم يمنعه من القيام بنفسه بزيارة الاقاليم للتعرف عن قرب والمتابعة الاعمال وما يتم فيها بنفسه (٢٩) مصطحبا عددا من ذوى الخبرة بأمور الزراعة وأحوال الأراضي وكاتبان (مبيضان) وبعض معاونين وكاتب عربى خبير بأمور الزراعة والحساب (٣٠) ولما كان العديد من الاقاليم لا يتوفر بها أماكن لاقامته فقد أمر ببناء استراحات خاصة في الاقاليم القبلية للاقامة بها عند مروره على هذه الأقاليم (٣١) .

(٢٥) معية تركى دفتر ٩ وثيقة ٣٠٢ في ٢٦ ربيع ثان ١٢٣٧/١/٢١/١٨٢٢ ودفتر ١٧ وثيقة ١٩٢ في ١٢ ربيع الاول ١٢٣٩/١١/١٦/١٨٢٣ .

(٢٦) معية تركى دفتر ٣٦ وثيقة ٣٠٧ في سنة ١٢٤٤/١٨٢٨ — ١٨٢٩ .

(٢٧) معية تركى دفتر ١١ وثيقة ٧١٦ في ٢٦ ذى القعدة ١٢٣٨/٩/٤/١٨٢٣ ودفتر ٣٣ وثيقة ٢٦٩ في ٦ رجب ١٢٤٣/١/٢٣/١٨٢٨ (٢٨) معية تركى دفتر ١٧ وثيقة ١٥٧ في ٥ ربيع الاول ١٢٤٠/١٠/٢٨/١٨٢٤ ص ٧٢ .

(٢٩) الجبرتي ، المرجع السابق ص ص ١٨٣ ، ٢٧١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ . (٣٠) ديوان المعاونة محفظة ٣ أوامر الى المعاونة وثيقة بدون في ٢٧ محرم ١٢٥٨ / ١٠ / ٣ / ١٨٢٤ .

(٣١) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ١٢ ذى القعدة ١٢٥٠ / ١٢ / ٣ / ١٨٣٥ .

نظام إدارة المأموريات :

في عام ١٨٢٦ وبعد أن أصبح حكام الأقاليم يعرفون بالمأمورين وذلك بعد تعديل التقسيم الإداري للأقاليم الى مأموريات ، وتولى كل مأمور إدارة أحد المأموريات الأربعة والعشرين التي قسمت اليها الأقاليم في مصر عهد الى كبار الموظفين بتنظيم المأموريات والأقسام طبقا لهذا التعديل (٢٢) .

مهام إدارة المأموريات :

كان على المأمورين ومن معهم من الكتاب الاتراك اعداد تقارير بالوقائع اليومية عن أعمالهم وأحوال الأهالي ترسل شهريا لعرضها على محمد على أولا ثم تتولى المعية ارسال جميع تقارير المأموريات البحرية والقبلية الى الديوان الخديوى الذى يقوم بتوزيعها على الجهات المختصة ونظار التقارير (٢٣) وعلى الرغم من تزويد المأمورين بمعاونين للمعاونة في إدارة المأموريات الا أن محمد على كان يأمرهم بتحقيق المسائل المحالة عليهم بأنفسهم دون الاعتماد على معاونين حتى يكون التحقيق مستوفيا خاليا من الأكاذيب . وعندما استخدم عدد من الموظفين المصريين في بعض المأموريات مثل مأمورية المحلة ونبروه فقد ظل محمد على يتابع أعمال الإدارة في هذه المأموريات (٢٤) .

وكان على المأمورين متابعة جميع أعمال نظار الاقسام والمباشرين وحكام الاخطاط وكبار المشايخ بمأمورياتهم فيما يتعلق بزراعة الأراضى من حرث وتخصير ورى واقامة الجسور وحفر الترع وتعمير البرابخ وغيرها من الاعمال وتوريد كافة ما يطلب منهم من الغلال والمؤن ، واصلاح الاطيان،

(٢٢) معية تركى دفتر ١٩ وثيقة ٤٧٤ فى ١٤ شعبان ١٢٤١ / ٢٤ / ٣ / ١٨٢٦ .

(٢٣) يقوم هؤلاء النظار بتجميع التقارير الخاصة بالمصالح والاقاليم، دفتر ٧٤٢ خديو تركى وثيقة ٣٧ فى ٢٨ محرم ١٢٤٣ / ٢١ / ٨ / ١٨٢٧ ص ١٧ ودفتر ٣٣ معية تركى وثيقة ٢٦٩ فى ٦ رجب ١٢٤٣ / ٢٣ / ١ / ١٨٢٨ (٢٤) معية تركى دفتر ٢٤ وثيقة ٥٥ ، ٦٨ فى ٢٥ ، ٢٨ شعبان ، ١١٧ ، ١٥٩ ، ٢٣٢ فى ٩ ، ١٦ ، ٢٠ رمضان ١٢٤١ / ١٧ / ٢٤ ، ٢٨ / ٤ / ١٨٢٦ . ودفتر ٢٥ وثيقة ١٩٣ فى ١٤ محرم ١٢٤٢ / ١٨ / ١٨٢٦ ودفتر ٣٧ وثيقة ٥٥٩ فى ٢٣ رمضان ١٢٤٤ — ٢٩ / ٣ / ١٨٢٩ .

وزراعة الأراضي البور بالأشجار (٣٥) ومعرفة مقدار التقاوى المطلوبة للزراعة (٣٦) ومتابعة زراعة التقاوى الجديدة مثل الفاصوليا واللوبيه وغيرها من الحبوب التي تم استيرادها من أوروبا لزراعتها في بعض بلاد أقسام طنطا وزفتى وكفر الشيخ (٣٧) ، وحل مشاكل الفلاحين (٣٨) وعدم تكليف القائمين بزراعة التوت وصناعة دود القز بأية أعمال أخرى (٣٩) وتنظيم الجسور والتفتيش عليها وتقويتها وترتيب الخفر عليها عند ازدياد مياه النيل ، وتوزيع المياه الكافية للرى والمساقى والترع وخدمة الاراضى المخصصة لزراعة الحبوب (٤٠) .

وبالاضافة الى ذلك فقد كان على المأمورن اعداد البيانات اللازمة عن كافة أحوال مأمورياتهم سواء فيما يتعلق بالزراعة مثل بيان المساحات المزروعة قطناً أو حبوباً (٤١) أو فيما يتعلق بعدد الأفدنة الصالحة للزراعة أو التالفة أو البيانات الخاصة بالسواقى والحيوانات ، وتعداد البلاد وحرف أهاليها والكتاب والمستخدمين بمأمورياتهم (٤٢) وكذلك بيان ما بالشون

-
- (٣٥) دفتر مجموع ادارة واجراءات ، لائحة سنة ١٢٤٣ / ١٨٢٧ — ١٨٢٨ ص ٣ ، دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ١٨١ فى ١٦ ربيع الاول ١٢٤٤ / ٢٦ / ٩ / ١٨٢٨ .
- (٣٦) لائحة زراعة الفلاح سلخ رجب ١٢٤٥ ، ودفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٣٨ فى ١٢ ربيع الاول ١٢٤٦ / ٣١ / ٨ / ١٨٣٠ .
- (٣٧) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٧ شوال ١٢٤٤ / ٢٢ / ٤ / ١٨٢٩ .
- (٣٨) دفتر ٢٨ معية تركى وثيقة ٣١٤ فى ١٢ رجب ١٢٤٢ / ٩ / ١٨٢٧ / ٢ .
- (٣٩) الوقائع المصرية العدد ٤ فى ١٥ رجب ١٢٤٤ / ٢١ / ١ / ١٨٢٩ .
- (٤٠) معية تركى دفتر ٣٨ وثيقة ٣٩٢ فى ١٣ جماد ثان ١٢٤٥ / ١٠ / ١٢ / ١٨٢٩ ورقم ٧٤ فى ١٢ ذى القعدة ١٢٤٥ / ٥ / ٥ / ١٨٣٠ .
- ومحفظة ٤ روضة البحرين وثيقة ١٧٧ فى ١١ جماد ثان ١٢٥٤ / ١ / ٩ / ١٨٣٨ ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٧ رجب ١٢٥٧ / ٢٥ / ٨ / ١٨٤١ .
- (٤١) دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٦٤١ فى ١٩ رجب ١٢٤٥ / ١٤ / ١ / ١٨٣٠ .
- (٤٢) محفظة ١ روضة البحرين وثيقة فى ١١ جمادى الاولى ١٢٤٣ / ١٠ / ٢ / ١٨٢٧ ودفتر ٧٢٢ خديوى تركى وثيقة ٥٧٩ فى ٢٨ جمادى الاولى ١٢٤٢ / ٢٨ / ١٢ / ١٨٢٦ .

الموجودة بدائرتهم (٤٣) وإرسال بيان بما يتم توريده اليها من الأصناف أسبوعيا الى جانب التفتيش على أعمالها (٤٤) .

ولم تكن البيانات التي ترسل من الأقاليم تعرض على محمد على لمجرد القاء نظرة عليها بل كان يدققها ويمحصها ليستدل منها على ما يتم توريده الى الشئون ومقدار العجز في التوريد فاذا جاء البيان خلوا من هذا العجز فانه يبادر بالسؤال عنه ومن ثم يترتب على ذلك توجيه اللوم الى المهملين والاستحسان للمجتهدين . ومن ذلك أنه رفض تصديق ما ذكره أحمد باشا مدير الاقاليم الوسطى من أكل الفئران لمحصول الغلال ، وأوضح له أن السبب الحقيقي هو اهماله ، وقد أرسل ثلاثة من معاونين الى المأموريات التابعة له لتحقيق ذلك وعرض النتيجة عليه (٤٥) .

وكان على المأمورين أيضا طبقا لللائحة زراعة الفلاح الصادرة في يناير ١٨٣٠ الاجتماع بنظار الاقسام وحكام الاخطاط وكبار مشايخ البلاد في مأمورياتهم للتداول في جميع الامور الخاصة بأحوال الزراعة تبعا لعدد الأنهار بكل بلد ومقدار أطيائها وأدوات الري والاشراف المستمر على أحوال البلاد وتعيين من يلزم لملاحظة ذلك واعداد تقارير عنها بصفة يومية وطلب دنائر بمساحة الأصناف كل على حدة من كل بلد بالأسماء والمساحات التي تمت زراعتها أو التي لم تتم ، والتنبيه بزراعة الأشجار على مجارى المياه المعدة للزراعة وعلى الجسور القريبة للماء وكذلك متابعة البحث عن المستحبين واعادتهم الى قراهم ، وغيرها من المهام القضائية والمالية (٤٦)

(٤٣) معية تركى دفتر ٣٢ وثيقة ٤٢ في ١٨ ربيع الاول ١٢٤٢ / ٢٠ / ١٠ / ١٨٣٦ ودفتر ٢٩ وثيقة ٢٣٥ في ٢١ شعبان ١٢٤٢ / ٢١ / ٣ / ١٨٢٧ ودفتر ٣٠ وثيقة ١٥١ في ٢٤ ذى القعدة ١٢٤٣ / ٧ / ٦ / ١٨٢٨ . (٤٤) دفتر ٧٦٠ خديوى تركى وثيقة ١٧١ في ١٧ ربيع ثان ١٢٤٥ / ١٧ / ١٠ / ١٨٢٩ ودفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٦٥٦ في ١٥ شوال ١٢٤٥ / ٩ / ٤ / ١٨٣٠ .

(٤٥) محفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة في ١٦ ذى الحجة ١٢٤٥ / ٨ / ٦ / ١٨٣٠ .

(٤٦) لائحة زراعة الفلاح وتدابير أحكام السياسة بقصد النجاح سلخ رجب ١٢٤٥ ص ٥٨ ، ٦٠ وقد حددت العقوبات التي يترتب عليها الاخلال بهذه الامور سواء كان الاهمال من جانب رجال الادارة بالاقليم أو من الفلاحين وعملت على حمايتهم وحل مشاكلهم وقد تنوعت العقوبات بين الضرب والسجن والغرامة .

وبذلك تنوعت المهام الأساسية للإدارة في الأقاليم في عصر محمد علي عنها في العصر العثماني والتي كان الهدف الرئيسي لها هو فرض الضرائب (٤٧).

وببدو من اهتمام محمد علي بأحوال الأقاليم حرصه على عقد اجتماع سنوي مع نظار الأقاليم ومأموري المأموريات بالإضافة الى عقد اجتماعات أخرى معهم تضم كبار المشايخ والكتاب لدراسة الأمور الهامة الخاصة بالأقاليم في مواضعها مثل الجعفرية والمحلة والمنصورة وغيرها . وفي بعض الأحيان فانه كان يستدعى هؤلاء الحكام اليه بالعاصمة لعقد مثل هذه الاجتماعات كما كان يتم استدعاء بعض المأمورين اليه بصفة سرية لنظر المسائل الهامة أو توجيه الأسئلة اليهم (٤٨) .

ومع أنه لم يكن ليتسامح ازاء الإهمال وتراخي المأمورين في تنفيذ أوامره أو القيام بأعمالهم ومهام وظائفهم على الوجه الأكمل وبخاصة اصلاح الاطيان وزراعتها فكان يأخذهم بالشدة والقسوة والتهديد بالضرب بالنبوت ، وكان يأمر بارسالهم اليه مكبلين بالسلاسل أو يأمر بعزلهم الا أنه كان يحافظ على هيئة الحكومة المركزية ممثلة في شخص هؤلاء الحكام ومن ذلك أنه استجاب لطلب مأمور القسم الأول والرابع بالشرقية بارسال مائة من الفرسان اليه لتأديب وارهاب فلاحى قرى هذه المأمورية لانهم لايطيعون الاوامر ولا يعنون بأمر الزراعة (٤٩) كما كان يرسل بالضباط والجنود الى الأقاليم وكان يطالب حكامها باستتباب الامن وحفظ النظام ومطاردة الاثقياء واللصوص وقطاع

(47) Bear, Gabriel, Egyptian Guilds In Modern Times, Jerusalem, 1964, p. 84.

(٤٨) محفظة ١ خديوى تركى وثيقة ٨٨ في ١٥ شوال ١٢٤٣ / ٣٠ / ٤ / ١٨٢٨ ودفتر ٢٣ معية تركى وثيقة ٨ ، ٢٦ في ٦ ، ٢٢ محرم ١٢٤٣ / ٣٠ / ٧ / ١٨٢٧ / ٨ / ١٥ .

(٤٩) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في غرة ذى القعدة ١٢٤١ / ٦ / ٧ / ١٨٢٦ وفي ٣ جمادى الاولى ١٢٤٣ — ١٨٢٧ / ١١ / ٢٢ ومعية تركى دفتر ٢٢ وثيقة ٣٤٠ في ٢ ذى القعدة ١٢٤١ / ٨ / ٦ / ١٨٢٦ ودفتر ٣٨ وثيقة ٤٢ في ٢٤ شوال ١٢٤٤ / ٢٩ / ٤ / ١٨٢٩ .

الطرق وقطع دابرهم (٥٠) وكان محمد على شديداً في معاقبة الجرائم التى ترتكب ضد شخصه فالاعدام هو العقوبة العادية فى مثل هذه الاحوال (٥١) .

الادارة المركزية للمأموريات :

قام محمد على بتعيين ادارات عليا على مأمورى المأموريات للاشراف عليهم ومتابعة أعمالهم والنهوض بالبلاد وتعمير القرى وخاصة الصغيرة منها حيث قسمت الأقاليم البحرية الى ثلاث ادارات الاولى اختص بها نفسه والثانية لابنه ابراهيم باشا والثالثة عين لها دفتر دار المحروسة ، وقسمت الأقاليم القبلية الى ادارتين أحدهما للكتخدا بك والثانية لاحمد طاهر باشا الذى تولى مصالح الأقاليم الوسطى وتشمل مأموريات الفيوم وبنى سويف وأطنيح والفشن والمنيا (٥٢) .

وكلاء المأموريات والكتاب :

الى جانب مأمورى المأموريات كان هناك لكل مأمورية وذلك لمتابعة كافة الاعمال التى تتم بالانقسام التابعة للمأمورية . أما الاعمال الكتابية فكان يقوم بها الكتاب ، وكان هناك وكلاء لبعض المأموريات بالقاهرة كمندوبين لهم وبمعية كل منهم كاتب لمتابعة ومراجعة البيانات الخاصة بالمأمورية بالديوان الخديوى وباقى الدواوين . ولم يكن هناك تنظيم موحد لاجهزة الادارة بالمأموريات حيث كان يتم امدادها بالكتاب الاتراك وفقى ما يحتاجونه أو تبعاً لما يكفون به من أعمال ، وكان يتم رقت الزائدين عن الحاجة أو عديمى الكفاءة وكان يصرف لهؤلاء الكتاب كساوى

(٥٠) محفظة ٥ روضة البحرين وثيقة ٢١ فى ٢٤ ربيع الاول ١٢٥٧ / ١٨٤١/٥/١٦ ومحفظة ٢ ديوان المعاونة وثيقة فى ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٧ / ١٨٤٢/١/١٠ ومحفظة ٤ وثيقة فى ٨ رمضان ١٢٥٨ / ١٢٥٨/١٠/١٣ / ١٨٤٢/١٠/١٣ ومحفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٢٨ فى ٩ ربيع ثان ١٢٦٠ / ١٢٦٠ / ٤/٢٨ / ١٨٤٤ .

(51) Lane ; Edward William, The manners and customs of the Modern Egyptians, London, 1842, p. 115.

(٥٢) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٤٨٨ ، ٤٩٢ فى ٢١ ، ٢٣ شعبان ١٢٤٤ / ٢٦ ، ١٨٢٩/٢/٢٨ ودفتر ٧٥٠ خديوى تركى وثيقة ٤٠ فى ٥ رمضان ١٢٤٤ / ١٨٢٩/٣/١١ .

سنوية للذين تقع مرتباتهم بين ١٠٠ و ١٠٠٠ قرش (٥٢) . وقد خلت السنوات الأولى لإدارة الأقاليم في عهد محمد على من وجود لوائح خاصة بمرتباتهم أو مخصصاتهم ويتضح ذلك من المطالبة بوضع لائحة لمخصصات كتاب الدواوين والأقاليم (٥٤) .

ونظرا لأن تقسيم الأقاليم إلى مأموريات قد استتبعه تنظيم هذه المأموريات فقد أطلق على المأمورين أسماء مأمور نظام أو مأمور تنظيم حيث تولوا مسئولية ترتيبها وتنظيمها (٥٥) . وقد واكب هذا التقسيم تنظيم أسلوب العمل بالدواوين والأقاليم في مصر استمد من النظام الأوربي في مسك الدفاتر . وقد خصص لكل إقليم المأمورين الجديرين بتطبيق قواعد هذا النظام وتنفيذه وتدريب أجهزة الإدارة بالأقاليم على اتباعه (٥٦) .

وبعد مرور نحو ربع قرن من حكم محمد على لمصر ورغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على تقسيم الأقاليم إلى مأموريات فإن إدارة الأقاليم لم تشهد وجود تنظيم أو هيكل محدد للوظائف التي تتولى إدارة الأقاليم فحتى عام ١٨٢٩ كان يتم توزيع الموظفين الموجودين بالأقاليم القبلية والبحرية وكذلك الدواوين ، بحسب طبيعة العمل في هذه الأقاليم فكان يتم إمداد المأمورين بما يحتاجونه من مساعدين ومعاونين ومباشرين وكتاب ، أو الاستغناء عن الموظفين الزائدين (٥٧) ويبدو أن عدد الكتاب قد زاد في معظم

(٥٣) معية تركي دفتر ٨٥ وثيقة في ١٥ جماد ثان ١٢٤٢ / ١٤ / ١٨٢٧ ودفتر ٨٦ وثيقة ١٥٤ في ٢١ رمضان ١٢٤٤ / ٢٧ / ٣ / ١٨٢٩ وديوان خديوى تركي دفتر ٧٥٠ وثيقة ٢٣٦ في ٢٨ شوال ١٢٤٤ / ٣ / ٥ / ١٨٢٩ ودفتر ٧٥١ وثيقة ٥٨ في ٢٤ الحجة ١٢٤٤ / ٢٧ / ٦ / ١٨٢٩ ودفتر ٣ أوامر وثيقة ٣٠٦ في ٨ شعبان ١٢٤٧ / ١٢ / ١ / ١٨٣٢ .

(٥٤) دفتر ٧٥٠ وثيقة ٢٦٣ في ٢ ذى القعدة ١٢٤٤ / ٦ / ٥ / ١٨٢٩ .
(٥٥) محفظة ١ مديرية الشرقية وغيرها من محافظ المديريات التابعة للإدارة المحلية بدار الوثائق القومية .

(٥٦) دفتر ٧٣٤ خديوى تركي وثيقة ٣٩٣ في ١٣ الحجة ١٢٤٢ / ٢٩ / ٧ / ١٨٢٥ ودفتر ٣٧ معية تركي وثيقة ٢٤١ في ٢٦ ربيع ثان ١٢٤٤ / ٥ / ١١ / ١٨٢٨ .

(٥٧) محفظة ١ ذوات وثيقة ٢٦٧ في آخر رمضان ١٢٤٤ / ٥ / ٤ / ١٨٢٩ ودفتر ٧٥٥ خديوى تركي وثيقة ٣٣ في ٢٤ محرم ١٢٤٥ / ٢٦ / ٧ / ١٨٢٩ ص ٥ .

المأموريات الى الحد الذى أدى الى تضخم ميزانية الدولة بسبب الزيادة المضطردة فى مرتباتهم حتى أن الديوان الخديوى طالب المأمورين بالاقتداء بوالى اياه جده الذى يعمل لديه كاتبان فقط (٥٨) .

وأصدر محمد على أمرا فى منتصف عام ١٨٢٩ بضرورة اتمام مشروع قانون وظائف مأمورى الأقاليم فى الوجهين البحرى والقبلى ونظام الاقسام وحكام الاخطاط وقائى مقامات القرى ومشايخها وغيرها من الوظائف الأخرى لاصداره فى أقرب وقت (٥٩) وقد ظهرت بعض هذه القوانين بالفعل وكان أولها فى يناير عام ١٨٣٠ وعرف باسم لائحة الفلاح حيث تناولت الاشغال العامة فى الاقاليم وأعمال الزراعة الشتوية والصيفية وزراعة بعض الأصناف النقدية والاستهلاكية كما أنها حددت مهام قائممقامات ومشايخ الحصص وحكام ومشايخ الاخطاط وأعمال الصيارف بالنواحي وخولا الزراعات والمشادين والخفراء ونظام الاشوان والمحاسبين ونظام الاقسام ومأمورى المأموريات وغيرها من الأجهزة وأدوات الانتاج وحددت أيضا العقوبات التى تفرض ازاء المخالفين لهذه اللائحة أو للاهمال (٦٠) .

ولم يتح محمد على لأى من المصريين طوال تلك الفترة تولى وظائف مأمورين بالأقاليم وذلك على الرغم من سابق استعانتهم بهم فى الجيش وفى أعمال مدنية أخرى وكان ذلك اتجاها واضحا فى سياسته التى كانت تقوم على الاعتماد على العناصر التركية والشركسية والالبانية وأمراء المماليك الموالين له ، ويستدل على ذلك من أنه أرسل فى طلب البحث عن أشخاص من شبان الآستانة من الملمين بالقراءة والكتابة للخدمة فى مصر (٦١) ومن

(٥٨) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦١ وثيقة ٤١٨ ودفتر ٧٦٠ وثيقة ١٠٧ فى ٢٢ ربيع الاول ، ٦ ربيع الآخر ١٢٤٥ / ٩/٢١ / ١٨٢٩/١٠/٥ ، والوقائع المصرية العدد ٦٤ فى ٨ منه .

(٥٩) دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٢١٨ ، ٢٤٤ فى ٥ ، ٧ ذى القعدة ١٢٤٤ / ١٨٢٩/٥/١١ ، ٤٧١ فى ١٠ صفر ١٢٤٥ / ٨/١١ / ١٨٢٩ ومحفظة ادوات وثيقة ٢٦٩ فى ٢١ صفر ١٢٤٥ — ١٨٢٩/٨/٢٢ .

(٦٠) أنظر اللائحة المذكورة وتقع فى ٧٦ صفحة برقم ٦٠٨ ، زراعة بدار الكتب .

(٦١) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٣ ربيع ثان ١٢٤٢ / ١١/١٤ / ١٨٢٦ .

احلاله حسن الكاشف مملوك عبدى آغا مأمور الاشمونين ومنفلوط بعد وفاته وتعيين عشرة من الممالك الاغوات للعمل مع ابراهيم باشا (٦٢) .

وكان محمد على يلاحق مأمورى المأموريات بأوامره وتوجيهاته وتنبيهاته وكانت عيونه تنقل اليه كل ما يدور فيها ، ومدى نشاط المأمورين وما يقومون به من أعمال نافعة أو تكاسلهم عن أداء المهام والخدمات المكفون بها وكان يطالبهم بالرد على أوامره المرسله مع سعاة البريد وأن يتضمن الرد ما ينفذونه وليس ما سيتم تنفيذه . كما كان يأمرهم بترك الكلام والعمل والمرور على بلاد المأمورية والتنقل بينها وذكر الجهة المرسله منها تقاريرهم ومكاتباتهم حتى يتعرف منها على حقيقة مرورهم بهذه البلاد . وكان يطالبهم بكتابة تقارير يومية عن مرورهم ويوبخهم عند اهمالهم قيد أعمالهم بها ، وقد أبدى سروره وارتياحه بما يقوم به بعض المأمورين مثل مأمور زغنى (٦٢) .

وعلى الرغم من هذه الأوامر والتهديدات فان الكثيرين من هؤلاء الاتراك والشراكسة كانوا مترخين فى أداء أعمالهم ويرجع ذلك الى جهلهم وانعدام كفاءتهم (٦٤) وخبرتهم بأعمال ادارة الاقاليم ورفضهم للتطور أو عدم استيعابهم له (٦٥) ومع ذلك فانه كان يتابعهم بالتهديد بالعقاب الشديد وبأنه فى طريقه اليهم للمرور بأقاليمهم لرؤية أحوالها عن قرب . وكان يكلف كبار

(٦٢) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٣٤ وثيقة ٢٤٨ فى ٢٧ رمضان ١٢٤٢ / ١٨٢٧/٤/٢٤ ص ٨٨ ودفتر ٧٣٩ وثيقة ٥٥ فى ٩ رجب ١٢٤٤ / ١٨٢٩/١/١٥ ص ٤٤ .

(٦٣) دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة ٩١ فى ٤ رمضان ١٢٤١ / ٤/١٢ / ١٨٢٦ ودفتر ٣٨ وثيقة ١٢١ ، ١٢٣ فى ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٤ ودفتر ٤٣ وثيقة ٢٩١ فى ٢٧ شوال ١٢٤٧ / ١٨٣٢/٣/٣٠ ص ٧٢ .

(٦٤) رفض محمد على لائحة خاصة بأمور الاقاليم تقدم بها عبد الرحمن أفندى من رجال المعية السننية لعدم وجاهتها ولانه ليس من الكفاءة حتى يقوم بهذه المهمة وأنه لم ينجح فى أية مهمة انتدب لها ، وقام بعزل أحد المأمورين الاتراك بالاقاليم لجهله وقرر له راتبا شهريا لانه لم يعزل لجريمة ارتكبها ، وعزل مأمور آخر لاحتسائه الخمر ولارتكابه الرشوة وسفاهته ، أنظر دفتر ٣٨ فى غاية القعدة ١٢٤٤ / ١٨٢٩/٦/٣ ودفتر ٧٧٥ خديوى تركى وثيقة ٦ فى ٢٨ جماد ثان ١٢٤٦ / ١٨٣٠/١٢/١٤ ص ٢

1853- Merruau, M. Paul, L'Egypt Contemporaine Paris, 1853. (65)

معانيه من الذوات والنظار بمتابعة أعمالهم ومراقبة أحوالهم حيث كلف ناظر مجلس الملكية بالتوجه الى أحد المأموريات للاجتماع بالمأمور ونظار الاقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ لمناقشة التقرير الذى قدم حول الزراعة والتحصيلات (٦٦) .

محاولات اصلاح الحكام الاتراك :

أعيت محمد على كثرة الحيل مع هؤلاء المأمورين الاتراك والشراكسة بسبب جهلهم وعدم استقامتهم (٦٧) حتى أنه اضطر الى التنبيه عليهم بأنه سيفير أسلوبه معهم من التهديد والتوبيخ واللوم ، الذى لم يثمر معهم ، وأدى الى تعطيل مصالح الاقاليم وتأخرها وذلك بعدم استعمال الرأفة معهم وضربهم بالنسيب ، وقد نعت محمد على هؤلاء المأمورين بـ « أولئك الحمير » وبلغ به اليأس من اصلاحهم حدا أدى الى نفاذ صبره وتأثره الشديد من أفعالهم حتى أنه تمنى الموت « وترك الحياة الدنيا تخلصا من نكايه أعمالهم » (٦٨) .

وقام محمد على باتباع أسلوب آخر هو احالة إدارة المأموريات الى مأمورين آخرين خبرين بأمور الزراعة للاهتمام بأمورها حيث أحال مأمورية ميت غمر الى صالح أفندى مأمور قسم السنبلالوين (٦٩) تخلصا من مأمورها . وكان يقوم باحلال أمثال هؤلاء المأمورين كل منهم مكان الآخر لايجاد منافسة فيما بينهم . كما استعان بنظار الاقسام الذين أثبتوا مقدرة وكفاءة فى إدارة أقسامهم حيث عينهم مكان هؤلاء المأمورين (٧٠) .

اتجاه محمد على الى تعيين المصريين فى المأموريات :

يعتقد أن محمد على بدأ منذ ذلك الوقت يفكر جديدا فى تغيير اتجاهه الى تقليل الاعتماد على العناصر التركية فى الوظائف الخاصة بإدارة

(٦٦) دفتر ٧٥٤ خديوى تركى وثيقة ٦٤ فى ٢٤ جمادى الاولى ١٢٤٥ / ١٨٢٩/١١/٢١ .

(٦٧) معية تركى دفتر ٤٢ وثيقة ٧١٠ فى ٢٣ صفر ١٢٤٧ / ٨/٣ / ١٨٣١ .

(٦٨) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى غرة صفر ١٢٤٥ / ١٨٢٩/٨/٢ .

(٦٩) الوقائع المصرية العدد ٤٤ فى ٨ صفر ١٢٤٥ / ١٩٢٩/٨/٩ .

(٧٠) معية تركى دفتر ٤١ وثيقة ٤٧١ فى ٢٢ جماد ثان ١٢٤٧ /

١٨٣١/١١/٢٨ ودفتر ٤٣ وثيقة ٢٨١ فى ٢٢ شوال ١٢٤٧ / ٣/٢٥ / ١٨٣٢ ص ٧٠ .

الأقاليم والاعتماد على ذوى الكفاءة والخبرة بأمور الأقاليم وأحوالها من المصريين وليس معنى ذلك أنه انعطف تماما في هذا الاتجاه ولكن كان عليه مواجهة تكاسل وتراخى المأمورين الاتراك والشراكسة وتقاعسهم في تنفيذ ما كلفوا به من أعمال وقد أمر بإنشاء مدرسة في محل خاص بالمجلس الخديوى بالقلعة في نهاية عام ١٨٢٩ « لتعليم الأذكياء من الأفندية ما يتعلق بمصالح الأقاليم وأمور الملكية » ولم يقتصر الأمر على تعلم اللغة التركية حيث أضيف إليها تعلم اللغة العربية وتم الاستعانة بعدد من المصريين من ذوى الخبرة في أمور الزراعة والحرف مثل الشيخ المصرى والشيخ مصطفى سعيد مدرسا للغة العربية مما يدل على عزمه على التخلص رويدا رويدا من السيطرة والعنصرية التركية في إدارة الأقاليم . وقد قام الديوان الخديوى بفرز الأذكياء من الأفندية الموجودين بالديوان للانضمام لهذه المدرسة وكانوا يرسلون الى الأقاليم بعد تعلمهم ليحل محلهم آخرون . وذلك في محاولة منه لتدريب القائمين على إدارة الأقاليم واكسابهم الخبرة والكفاءة لإدارة مصالحها (٧١) .

ونظرا لما كانت تمثله موارد الأقاليم النقدية والعينية والبشرية من أهمية بالنسبة لمحمد على في اعتماده الرئيسى عليها في تدعيم قوته العسكرية لتحقيق طموحاته وبناء الدولة والنهوض بها فقد احتلت إدارة الأقاليم وتنظيمها ومتابعة ما يتم بها جزءا كبيرا من اهتماماته الى الدرجة التى أمر فيها ناظر مجلس الملكية بأن يقوم المجلس بدراسة الأسس التى يمكن بها تنفيذ ذلك وهل يكتفى بإرسال معاونين الخبيرين بأمور الزراعة والأقاليم أم يتم البحث عن سبل أخرى لتنظيم مصالحها والعناية بها ، وقبل أن يصل المجلس الى قرار فانه استعان بضباط من الجيش وبعض معاونين للمرور على الأقسام ومتابعة أعمال الزراعة واعداد التقارير عنها على أن يطلع المأمورين عليها وختمها (٧٢) وقد اختص أفندية الديوان الخديوى بتحقيق الأمور التى تستدعى ذلك بالأقاليم ومعهم الكتاب القديرون (٧٣) وعهد الى

(٧١) دفتر ٧٥٩ خديوى تركى وثيقة ١٣ فى ٤ ربيع الاول ١٢٤٥ / ١٨٢٩/٩/٣ دفتر ص ٦ الوقائع المصرية العدد ٤٩ فى ٨ منه .
(٧٢) معية تركى دفتر ٣٢ وثيقة ٤٠٣ فى غرة محرم ١٢٤٥ / ٧/٣ / ١٨٢٩ ، دفتر ٣٨ وثيقة ٢٠٠ فى تاريخه ودفتر ٣٩ وثيقة ٣٦٣ فى تاريخه .
(٧٣) دفتر ٧٥١ خديوى تركى وثيقة ٢١٥ فى ٧ محرم ١٢٤٥ / ٧/٩ / ١٨٢٩ ص ١٢٦ .

معاونى المدرسة الملكية بمراجعة أعمال المأمورين وبخاصة أعمال التخضير (٧٤) وكذلك إعادة المتسحبين عن طريق تزويدهم بعدد كاف من الجنود (٧٥) .

تطور نظام الإدارة بالمأموريات :

فى نهاية عام ١٨٢٩ وأوائل عام ١٨٣٠ تم وضع تنظيم للجهاز الإدارى بالمأموريات بترتيب عدد المستخدمين من الكتاب والمعاونين وغيرهم (٧٦) وكذلك تحديد مرتباتهم لعدم زيادة مرتب أى منهم مهما كانت مكانتهم مثلما كان يحدث من قبل وتحديد مرتبات مأمورى الاقاليم بما فيهم كبار المأمورين الذين يشرفون على عدد من المأموريات . وقد استكمل هذا التنظيم شكله النهائى فى عام ١٨٣٠ حيث تم تحديد الوظائف الرئيسية بالاقاليم ومهامها الأساسية وتحديد مرتبات وظائف المأمورين والكتاب بكافة أنواعهم بعد أن كان هناك تفاوتاً فيما بينهم وكانت مرتباتهم على النحو التالى : (٧٧) .

نوع الوظيفة	المالية الشهرية
كاتب اليد	٣٠٠
مساعد	١٧٥
كاتب التقارير	٢٠٠
مساعد	١٥٠

ولم يتم الموافقة بعد ذلك على أية زيادة على مرتبات الكتاب منعاً

(٧٤) الوقائع المصرية العدد ٣٧١ فى ١٣ ذى القعدة ١٢٤٧ / ١٤ / ١٨٣٢ .

(75) Crouchley, A.E, The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938, p. 52.

(٧٦) الوقائع المصرية العدد ١١٣ فى ٢٨ شعبان ١٢٤٥ / ٢٢ / ١٨٣٠ .

(٧٧) دفتر ١ أوامر وثيقة ٢١١ ، ٢٢٤ فى ١٧ ، ١٩ ذى القعدة ، ١٧ الحجة ١٢٤٥ / ١٠ ، ١٢ / ٥ ، ١٨٣٠ / ٦ / ٩ ص ٥٠ ، ٥٦ ودفتر ٧٦٤ خديوى تركى وثيقة ٣٤٨ فى ٢٧ محرم ١٢٤٦ / ١٨ / ١٨٣٠ ص ١٣٤ .

للاستثناءات كما استكملت بعض وظائف الإدارة بالمأموريات في محاولة لتأسيس أجهزة متخصصة حيث أنشئ قلم للتقارير بكل مأمورية وألغيت وظائف المباشرين بالمأموريات اكتفاء بمباشري الأقسام ، بعد أن كان هناك مباشرين في كلتا الجهتين (٧٨) أما معاونون فقد استقر على جعلهم أربعة بكل مأمورية (٧٩) .

وكان قد بدىء في عام ١٨٢٩ أعمال المتابعة والمراجعة لجميع الوظائف المنوط بها إدارة الأقاليم لتوضيح وتحديد مهامها واختصاصاتها في الأقاليم البحرية والقبلية تباعا ولمعرفة سائر ما يختص بأحوال البلاد والقرى والشئون والمتسحبين وأعمال التحصيل والأشغال العامة (العمليات) وقد أطلق على هذا العمل « مأمورية التحرير » وتم الاستعانة بعدد من النظائر والمعاونين — من غير الأميين الذين تم عزلهم — والكتاب لأعمال المراجعة والاحصاء حيث خصص ١٦ كاتباً لكل قسم من أقسام مأمورية الغربية ، وكذلك بعض تلاميذ المدرسة الملكية « المدرسخانة » ومعهم بعض الكتاب أيضاً وظل معلمو هذه المدرسة في العمل في الأقاليم كمعاونين وذلك لمعرفةهم باللغة العربية ونم التوسع في تعيين خريجي المدرسة في وظائف الإدارة بالأقاليم (٨٠) .

واتخذت الكشوف التي أعدت بالغربية نموذجاً يحتذى في العمل في كثير من المأموريات . وحددت المدد اللازمة لانتهاء أعمال كل مأمورية وقد امتدت أعمال هذه المأموريات الى كتابة التقارير عن كل مايسمعهونه ومايروونه

(٧٨) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٥٦ وثيقة رقم ١٢٥ في ١٢ ذو القعدة ١٢٤٥ / ١٨٣٠/٥/٥ ص ٢٤ ودفتر ٧٦٣ وثائق ٦٤ ، ١١١ ، ١٩١ ، ٢٧٢ في ١٤ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٢٧ ذو القعدة ، ٤ الحجة ١٢٤٥ / ٨ ، ١٣ ، ٢١ ، ٢٧ / ١٨٣٠/٥/٢٧ صص ٣١ ، ٥٣ ، ٩٢ ، ١٣٢ ، ودفتر ٧٥١ وثيقة ١٧٨ في سلخ ذى الحجة ١٢٤٥ / ١٨٣٠/٦/٢١ .
(٧٩) دفتر ٤١ معية تركى وثيقة ٤٤٤ في ٩ جماد ثان ١٢٤٧ / ١٥ / ١٨٣١/١٢ .

(٨٠) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٧٠ وثيقة ١٢٢ ، ١٧٢ في ٩ ، ١٦ ربيع الاول ١٢٣٦ / ١٥ ، ١٨٢٠/١٢/٢٢ صص ٨٢ ، ١١٥ ودفتر ٧٧٣ وثيقة ١١٩ ، ١٣٥ ، ٢١٩ في ٤ ، ٥ ، ١٦ جماد ثان ١٢٤٦ / ٢٠ ، ٢١ / ١٨٣٠/١٢/٢ صص ٦٦ ، ٧٤ ، ١٢٠ ودفتر ٧٧٥ وثيقة ٢٠ في ٢ رجب ١٢٤٦ / ١٨٢٩/١/٨ ص ٧ ودفتر ٧٧٤ وثيقة ٧٣ في ٨ رجب ١٢٤٦ / ١٨٣٠/١٢/٢٣ ص ٣٤ .

وعرضها على مأمورى المأموريات الذين كلفوا بمساعدتهم فى أعمالهم والانتقال الى الجهات التى ينم فيها العمل ورؤية جميع الاعمال . وفى النهاية يتم تقديم الكشوف الى المجلس العالى (٨١) . وقد استمرت أعمال المتابعة والاحصاءات السنوية لهذه الأعمال بواسطة المديرين أو المأمورين الذين يعينون لهذه المهمة (٨٢) .

ولعل هذا العمل كان يهدف الى تطوير الادارة بالمأموريات وتحديثها والفناء النظم القديمة فى الأعمال الكتابية والحسابية حيث واكب أعمال الاحصاءات والمتابعة والمراجعة بدء العمل وفقا للنظم الأوربية سواء فى الدواوين أو الاقاليم أو الشئون ، وبدىء فى ارسال ذوى الخبرة والمعاونين والمباشرين الخبراء بهذه الطريقة الى المأموريات لتنفيذ وتعميم هذا الأسلوب الحديث فى الحسابات والدفاتر الخاصة بها على أن يتم ذلك فى كل الأقسام قسما بعد آخر (٨٣) .

ونظرا لما يلقاه كل أسلوب جديد من أعمال المقاومة أو التجاهل أو عدم الاستيعاب مما يؤدى الى عدم سلامة التنفيذ ، ولما كان بعض المباشرين فى فروع الدواوين والكتاب والصيارف فى الأقاليم لا يملكون القدرة على اتباعه فمقد تم تشكيل لجنة (هيئة) يرأسها راغب أفندى أمين الدفترخانة ومعه بعض معاونين للمعاونة والمتابعة فى تطبيق هذه النظم بالدواوين والمصالح والتحقيق مع المهملين فى التنفيذ ، وكذلك توجيه بعض كبار الذوات والمأمورين الذين زودوا بذوى الخبرة والمعاونين والقواصة والحجاب والسعاة لتوحيد الأسلوب الذى يتبع فى الدواوين والأقاليم والمصالح منعا لاتباع أسلوبين

(٨١) معية تركى دفتر ٣٢ وثيقة ٦٤٨ فى ١١ جماد ثان ١٢٤٥ / ١٨٢٩/١٢/٨ ودفتر ٣٨ وثيقة ٤٩٠ فى ٩ شعبان ١٢٤٥ / ، ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٦ وثيقة ٣٠٤ فى ١٠ شوال ١٢٤٥ / ١٨٣٠/٤/٤ ص ١٣٠ ودفتر ٧٦٣ وثيقة ١٦ فى ٧ ذى القعدة ١٢٤٥ — ١٨٣٠/٤/٣٠ ص ٨ ودفتر ٧٦٤ وثيقة ٥٧ فى ٢٥ الحجة ١٢٤٥ / ١٨٣٠/٦/١٧ ص ٢٠ ودفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ٦٢ فى غاية جماد ثان ١٢٤٨ / ١٨٣٢/١١/٢٣ .
(٨٢) أنظر لوائح أعوام ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٩ / ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ١٨٤٣ دفتر أمور ادارة واجراءات ص ص ٨٠ — ٨٤ ، ٩٠ — ٩٢ .
(٨٣) دفتر ٧٥١ خديوى تركى وثيقة ١٩٧ فى ٣ محرم ١٢٤٥ / ٥ / ١٨٢٩/٧ ودفتر ٤٣ معية تركى وثيقة ٣٦ فى ٢٧ محرم ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٧/١٨ ص ١١٣ .

مختلفين (٨٤) . وقد كلفوا جميعا بموافاة المجلس العالى بنتيجة المتابعة والتفتيش (٨٥) .

وكان محمد على يتابع ما يتم تنفيذه من اجراءات جديدة فى الاقاليم (٨٦) مما يدل على أن ادارة الاقاليم لم تكن بمعزل عن الادارة المركزية فى العاصمة وأن الجهاز الادارى بالدولة لم يقتصر على الدواوين وانما امتد الى الاقاليم أيضا فى محاولة لتوحيد النظم والأساليب المتبعة فى الادارة والتنسيق فيما بينها .

والى جانب معاونين والكتاب الذين تم تعيينهم بالمأموريات فقد تم تزويدها بعد من الأغوات (٨٧) وذلك لأن محمد على رأى فى وجودهم ما يبعث فى نفوس الجميع الهمة والاقبال على العمل وقد كلفوا بالأعمال الادارية والاشراف على أحوال الزراعة التى كانت فى تقدم وازدياد (٨٨) وكان الجهاز الادارى فى المأموريات فى عام ١٨٣٢ يتكون من المأمور وعدد من معاونين يختلف من مأمورية لآخرى تبعا لطبيعتها ومساحتها ، وعشرة من الجنود (الأتراك) بالاضافة الى كاتب اليد وكاتب الجرنال (التقارير) (٨٩) وبرفقة كل منهما مساعد ، وقد حددت مرتبات جميع هؤلاء المستخدمين (٩٠) ومع ذلك

-
- (٨٤) ديوان خديوى تركى ٧٨٤ وثيقة ٢١٩ فى ٩ شعبان ١٢٤٧ / ١٨٣٢/١/١٣ .
- (٨٥) دفتر ٧٧٥ خديوى تركى وثيقة ٥٦ فى ٢٤ رجب ١٢٤٦ / ١٨٣١/١/٨ ص ٢١ .
- (٨٦) دفتر ٤٢ معية تركى وثيقة ٥٥٨ فى غرة الحجة ١٢٤٦ / ١٨٣١/٥/١٣ .
- (٨٧) كان هؤلاء الاغوات من الحرس الخارجى (البيرون) دون الحرس الداخلى (الاندرون) والبيرون هم القواصة الذين يعملون فى المعية والدواوين والمصالح أنظر محطة ١٢٥ أبحاث .
- (٨٨) دفتر ٧٨٤ خديوى تركى وثيقة ٦٢ فى ٣ ربيع الاول ١٢٤٧ / ١٨٣١/٨/١٢ ص ٣٦ .
- (٨٩) يقومون بتحرير المخاطبات اليومية والكشوف والتقارير والبيانات وأعمال التسجيل فى الدفاتر .
- (٩٠) ظلت مرتبات كتاب اليد والجرنال على ما هى عليه بينهم انخفضت مرتبات المساعدين الى ١٠٠ قرش وكذلك كان مرتب القواصة الأتراك ، أنظر الوقائع المصرية العدد ٣٩٢ فى ١٤ محرم ١٢٤٨ / ١٨٣٢/٦/١٣ ودفتر ٧٩٢ خديوى تركى وثيقة ١٦٨ فى ٢١ ذى الحجة ١٢٤٨ / ١٨٣٣/٥/١١ ص ١٠١ .

فانه يلاحظ أن هذا الجهاز لم يكن موحدًا في جميع المأموريات . ويرجع ذلك الى اختلاف طبيعة بعض المأموريات عن بعضها الآخر من حيث المساحة والحجم والاتساع وعدد البلاد وزمام المأموريات وما يترتب على ذلك من أعباء سواء في أعمال الإدارة أو التحصيل .

ونظرًا لوجود تفاوت بين المأموريات في توريد مطالب الحكومة وذلك تنفيذًا لسياسة الاحتكار التي اتبعها محمد على حيث كان على الأقاليم توريد المحاصيل والغلال والمسلّى والبرسيم والتبن والبوص وغيرها من الأصناف الى الشئون ، وكذلك كافة المطالب التي يأمر محمد على بأعدادها مثل المقاطف اللازمة للاشغال العامة وأعمال حفر الترغ والتطهير ، والاحرمية الصوف لجنود الجيش والبحرية (٩١) وغيرها من الأشياء حيث كان اعتماده الأساسي على الأقاليم في تزويده بكافة المطالب لتنفيذ سياسته فاننا نجد أنه حاول ايجاد نوع من التوازن والمساواة بين المأموريات وذلك عن طريق التوزيع العادل لمطالب الحكومة من كافة الأشياء على الأقاليم (٩٢) .

أسلوب عقاب المأمورين :

حاول محمد على أيضا التصدي لاستمرار خيانة المأمورين وتزويرهم في الكشوف والدفاتر ، وقد تخطى عن التهديد الى تنفيذ تهديداته بمعاقبة أمثال هؤلاء وعزلهم ونفيهم والتهديد بالقتل حيث نفى خورشيد أفندي مأمور السنبلالوين وكفر الشيخ الى أبى قير لمدة أربع سنوات واحالة مأموريته الى مأمور آخر ، وضم بعض النواحي لقسم أريمون (٩٣) وضم نواحي أخرى

(٩١) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ٢٠ رمضان ١٢٤١ / ٢٨ / ٤ / ١٨٢٦ ، ١٧ ربيع الاول ١٢٤٣ / ٨ / ١٠ / ١٨٢٧ ، ودفتر ٧٥٠ وثيقة ١١٢ في ٢٦ رمضان ١٢٤٤ / ١١ / ٤ / ١٨٢٩ ومحفظة ٤٧٣ عابدين التماسات أهالى في ٢٢ يناير ١٨٣٠ ومحفظة ٤ روضة البحرين وثيقة ١٠٨ في ٢٣ ربيع الاول ١٢٥٤ / ١٦ / ٧ / ١٨٣٨ .
(٩٢) دفتر ٤١ معية تركى وثيقة ٤٤٩ في ١٢ جماد ثان ١٢٤٧ / ١٨ / ١١ / ١٨٣١ .

(٩٣) قرية قديمة اسمها الاصلى أرميون وحرفت الى أرميونة ، وفي تأريخ سنة ١٢٢٨ هـ وردت باسمها الحالى المحرف والذي وردت به أيضا في دليل سنة ١٢٢٤ هـ ، وبعد تقسيم الأقاليم الى أقسام وأخطاط كانت قاعدة لخط أريمون بقسم كفر الشيخ وكان خط أريمون يتكون من ٣٢ بلدة ثم أصبحت بعد ذلك قاعدة لقسم أريمون . أنظر : محمد رمزي ، القاموس الجغرافي قسم ٢ ج ٢ ص ١٣٥ ودفتر أسماء بلاد القطر المصرى .

الى عهد مأمور بيله (بيلا) (٩٤) وكذلك نفى مأمور العزيزية (٩٥) وشيية (٩٦) لارتكابه جريمة الرشوة « وأفعال أخرى » (٩٧) .

وقد أمر محمد على بالاعلان عن هذه العقوبات الى كافة المأموريات حتى تكون عبرة لباقي المأمورين ، واتخذها وسيلة للانذار الشديد لهم في أوامره اليهم لاداء مهامهم المختلفة ولترك الكسل والتزوير ، وقد بلغت حدة غضبه من أفعال هؤلاء المأمورين الاتراك ومساوئهم وتسلطهم شأوا بعيذا (٩٨) .

وكان محمد على يلاحق نظار الاقاليم البحرية والوسطى والقبليية

(٩٤) قرية قديمة من أعمال الغربية اسمها الاصلى بيولا ثم حرف الى بيله ، وقد وردت باسمها الحالى في تأريخ سنة ١٢٢٨ هـ وفي عام ١٨٧١ م أنشئ بمديرية الغربية قسم ادارى باسم مركز بيلا وجعل مقره بلدة طلخا لوجودها على الطريق العام ولوجود محطة للسكة الحديد بها وفي سنة ١٨٨١ م سمي مركز طلخا أنظر القاموس الجغرافى المرجع السابق ص ١١ ، ٣٧ .

(٩٥) من القرى القديمة وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان أن العزيزية خمس قرى وتنسب الى العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله الفاطمى . وقد وردت في دليل سنة ١٢٢٤ هـ العزيزية وتعرف بعزيزية بنى شساكر بولاية الشرقية وفي تأريخ ١٢٢٤ هـ باسمها الحالى . وكانت قاعدة لقسم العزيزية عام ١٨٢٦ م وفي سنة ١٨٧٥ نقل ديوان المركز والمصالح الاميرية الاخرى الى بلدة منبا القمح لوجودها على السكك الحديدية ونوسطها بين بلاد المركز وبذلك ألغى مركز العزيزية ، المرجع السابق ج ١ ص ١٣٨ .

(٩٦) هي شيية النكارية وهى من القرى القديمة واسمها الاصلى شيية شقارة وسميت بهذا الاسم بسبب مجاورتها لناحية النكارية كما ورد في دفتر المقاطعات سنة ١٧٠٩ وفي تأريخ سنة ١٢٢٨ وهو اسمها الحالى . وكانت شيية قاعدة لقسم شيية من سنة ١٨٢٨ وفي سنة ١٨٦٤ نقل ديوان القسم الى بلدة القناتيات وسمى قسم القناتيات وبذلك ألغى قسم شيية ، المرجع السابق ص ٨٦ .

(٩٧) معية تركى دفتر بدون وثيقة ١٣٧ في ٣ جمادى الاولى ١٢٤٨ / ١٨٣٢/٩/٢٨ ، ودفتر ٤٤ وثيقة ٣٣٧ ، ٣٦٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٤٦ في ١١ ، ٢١ ، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٤٨ / ١٧ ، ١٧ ، ١٨٣٢/٩/٢٥ ودفتر ٤٧ وثيقة ٢٠ في ٩ شعبان ١٢٤٨ / ١٨٣٣/١/١ .

(٩٨) وصف محمد على أمثال هؤلاء المأمورين بالحمير الوحشية أنظر محفظة ١٢٥ أبحاث أمر من محمد على الى ١٢ مأمورا في ٢٩ رمضان ١٢٤٨ / ١٨٣٣/٢/١٩ .

بأوامره للملاحظة المأمورين التابعين لهم للقيام بما يكلفون به من أعمال أو إرسال البيانات المطلوبة منهم دون اهمال أو تأخير (٩٩) . ويدل هذا على مدى فشل سياسته في الاعتماد كلية على العنصر التركى والشركسى فى ادارة الاقاليم دون المصريين وعدم وضع معايير سليمة لاختيار ذوى الخبرة أو الاكفاء الجديرين بمناصب الادارة فى الاقاليم حيث ارتكز على العناصر الموالية له أو التى منحها ثقته أو التى كانت تحظى بقدر من النفوذ أو المكانة .

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن تقسيم الاقاليم فى مصر فى عهد محمد على الى مأموريات — ٢٤ مأمورية — لم يحقق للحمد على ما كان يهدف اليه من السيطرة المركزية التامة على ادارة البلاد ، كما أنه لم يحدث تطورا جذريا فى هيكلها عما كانت عليه فى العصر العثمانى حيث كانت مصر مقسمة الى ٢٤ بكوية أو صنجقية .

ومما سبق فانه يتضح أن هناك ارتباطا تاما بين التقسيمات الادارية للاقاليم وبين ادارة هذه الاقاليم فقد ترتب على الغاء المأموريات التى قسمت اليها الاقاليم فى عهد محمد على الى الغاء ادارة هذه المأموريات وبذلك اختفى هذا الهيكل الادارى ومعه هذا النوع من الوحدات الادارية التى شهدتها ادارة الاقاليم فى مصر ليحل محله تقسيم جديد وادارة مركزية من نوع آخر تقوم على نظم وقوانين تحدد مهامها واختصاصاتها ومدى ما يتمتع به الجهاز الادارى من سلطة تمنحها الحكومة المركزية أو تمنعها وذلك للقضاء على كافة أشكال ونظم الادارة السابقة التى لم تكن ترتكز على أسس وقواعد راسخة ولتحقيق المزيد من السيطرة المركزية على البلاد والأهالى .

(٩٩) الوقائع المصرية العدد ٣٧١ فى ١٣ ذى القعدة ١٢٤٧ / ١٤ / ١٨٣٢ ودفتر ٤٤ وثيقة ٣٥٠ فى ١٣ ربيع ثان ١٢٤٨ / ٩ / ١٨٣٢ .

الفصل الرابع

ادارة المديریات والمحافظات في عهد
محمد على

* نظام الادارة بالمديریات والمحافظات

* مهام مديري المديریات

* متابعة محمد على لادارة الاقاليم

* سياسة الثواب والعقاب

* تعيين المصريين مديرين بالاقاليم

* تفوق المصريين في ادارة الاقاليم

* الادارة بالعاصمة

* ادارة الواحات

* دواوين الأقاليم

عندما قسمت الاقاليم الى مديريات في عام ١٨٣٣ بدلا من المأموريات فقد اختص محمد على أفراد أسرته والمقربين اليه بمناصب المديرين والمحافظين (١) حيث عين حفيده عباس باشا - نجل ابنه أحمد طوسون باشا - مديرا للغربية والاغا الكتخدا مديرا للشرقية والقلوبية ، و خليل أفندي ناظر الترسانات سابقا - مديرا للمنصورة ودمياط وشربين (٢) ، ورستم أفندي مديرا للبحيرة وحسين حيدر بك مديرا للجيزة وأحمد باشا مديرا للاقاليم الوسطى وحسين أغا مديرا لليصف الاول من الوجه القبلى ومحرم أغا الوسطى وحسين أغا مديرا للنصف الأول من الوجه القبلى ومحرم أغا ١٨٠٧ ومحمد أغا محافظا للاسكندرية في نفس العام (٤) وكذلك باقى المحافظات فيما بعد .

نظام الادارة بالمديريات والمحافظات :

أمد محمد على هؤلاء المديرين بعدد من الأغوات الأندرون والبيرون من دوائر الأسرة المالكة حيث تم تقسيمهم بينهم بالتساوى . ولما كان محمد على حينئذ بجولة فى الاقاليم البحرية حيث قام بزيارة المحلة والمنصورة فقد قام باختيار أكفأ معاونين للعمل مع عباس باشا على هيئة مجلس يجتمع

(1) Dubios, Richard, p. op. cit. p. 330

(٢) لم يكن تقسيم الاقاليم الى مديريات فى البداية تقسيما نهائيا حيث خضع لاجراء بعض التعديلات ومن ذلك تعديل تقسيم مديرية الشرقية والقلوبية وتم تعيين حسن بك مديرا للجيزة والقلوبية ولم تعد دمياط ضمن مديرية المنصورة وشربين حيث أعيد جعلها محافظة وعين خليل بك محافظا لها ، أنظر دفتر ٤٩ معية تركى وثيقة ٢٧٩ فى ١٢ صفر ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٧/١ .

(٣) معية تركى دفتر ٥١ وثيقة ٥٢٥ ، ٥٣٢ فى ٢٤ ، ٢٥ ذى الحجة ١٢٤٨ / ١٨٣٣/٥/١٥ ودفتر ٥٢ وثيقة ١ فى ٢٧ منه ودفتر ٥٠ وثيقة ٥٠٥ فى ٩ محرم ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٥/٢٩ ودفتر ٤٧ وثيقة ٣٢٥ فى تاريخه ودفتر ٥٨ وثيقة ٤٩ ، ٦٥ فى ١٦ ، ٢٢ منه ودفتر ٥٥ وثيقة ٤٨ فى غرة صفر ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٦/٢٠ .

(٤) محافظة ١ دمياط وثيقة فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٢٢ / ١٨٠٧/٧/٢ ومحفظة ١ محافظة الاسكندرية وثيقة فى ٢٥ رجب ١٢٢٢ / ١٨٠٧/٩/٢٨

يومية لدراسة أهم الأمور والأعمال واعطاء القرار عنها وكلف أحدهم بمرافقة المدير دائما وارسال صورة من مداولات المجلس اليه يوميا ، وعين ما بين اثنين وخمسة معاونين في كل مديرية وان كان عددهم قد فاق ذلك في بعض المديريات (٥) .

وقام محمد على أيضا باختيار رئيس لكتاب عباس باشا وكذلك الكتاب اللازمين للقيام بكافة الاعمال بالمديرية ، كما قام باختيار رئيس للكتاب الذين يعملون مع خليل أفندى وكان يعمل معه ثلاثة آخرون . وقد بلغ عدد الكتاب في بعض المديريات ٦ كتاب بالإضافة الى رئيس للتقارير . ووجد ببعض المديريات عشرة فرسان بالإضافة الى القواصة الذين تراوح عددهم بين خمسة وعشرة أشخاص والاغوات ورئيس للسعاة وعدد من السعاة (المصريين) بلغ عددهم في احدى المديريات تسعة أشخاص (٦) .

وكان يتم امداد المديرين والمحافظين بالضباط والمئات من الفرسان والجنود اذا ما دعا داعى استتباب الامن وحفظ النظام ، حيث أرسل لمدير القليوبية ٢٠٠ من الفرسان وأرسل الى مدير الغربية آلاى السوارى ليكون في معيته ، وعندما اقتضت الضرورة استدعاء بعض العساكر الى القاهرة من الأقاليم فقد أمر محمد على بالابقاء على العساكر الموجودين في الأقاليم وانتداب آلاى بيادة وأورطة المتفرقة للقيام بمهمة الخفر في القاهرة بالمنوبة وكان يأمر حكام المحافظات والمديريات ببذل غاية جهدهم لاستتباب الامن ومطاردة الأشتياء واللصوص وقطع دابرهم (٧) مما يدل على مدى اهتمام محمد على بحفظ الأمن داخل الاقاليم والبلاد .

(٥) في عام ١٨٣٦ بلغ عدد معاونين في احدى المديريات ١٦ معاونًا ووافق محمد على على طلب مديرها بارسال ثلاثة آخرين وأمره بحسن استخدامهم أنظر دفتر ٧٩٢ خديوى تركى وثيقة ٢٢ في ٥ صفر ١٢٤٩ ودفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ١٦٢ في ٢٢ ذى القعدة ١٢٥١ / ١٨٣٦/٣/١٠ .
(٦) دفتر ٧٩٢ خديوى تركى وثيقة ٢١٦ في ٢٨ ربيع الاول ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٨/١٥ ص ١٩٨ .

(٧) الوقائع المصرية العدد ٥٤٠ في ١٥ ربيع الاول ١٢٤٩ وعدد ٥٤٨ في ٢٠ ربيع الآخر ١٢٤٩ ومعية تركى دفتر ٤٨ وثيقة ٥١٣ في ٢ شوال ١٢٤٩ / ١٨٣٤/٢/١٢ . ودفتر ٤٨ وثيقة ٤٤٨ في غرة ذى الحجة ١٢٤٩ ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ٥ صفر ١٢٥٠ / ١٨٣٤/٦/١٣ ومحفظة ١ محافطة دمياط وثيقة ٢ في ١١ صفر ١٢٦٢ / ١٨٤٦/٢/٧ .

ومن الوظائف التي استحدثت في المديريات وظيفة وكيل المديرية حيث تولى هؤلاء الوكلاء مسئولية بعض الأعمال الملقاة على عاتق المديرين أو لإدارة المديريات في غيابهم ومع ذلك فإنه لم يسند اليهم كافة المهام التي كان على المديرين مباشرتها بأنفسهم وقد ظهرت هذه الوظيفة أولا في مديرية الغربية التي كان يديرها عباس باشا . وكان يتم تعيينهم أحيانا استجابة لبعض المديرين ثم عمت في باقي المديريات البحرية والقبلية وكانوا جميعا من الأتراك العسكريين أو المدنيين أو ممن تولوا وظائف معاونين وغيرها من الوظائف (٨) .

ووجدت أيضا وظيفة ملاحظ الزراعة بالمديريات وذلك للطواف بالقرى التابعة لها للملاحظة كافة ما يتعلق بشئون الزراعة والرى واعداد التقارير عنها ، وكان المشايخ يوقعون عليها لكي ترفع الى محمد على للتعرف على ما يتم بالاقاليم ومتابعة أعمال أجهزة الادارة بها واهتمامهم بشئون الزراعة ومرورهم بالبلاد وخاصة المديرين (٩) .

ونظرا لأن تقسيم الاقاليم الى مديريات قد أدى الى زيادة عدد المستخدمين بها عما كانت عليه المأموريات فقد ترتب على ذلك زيادة الاعباء على ميزانية المصروفات ولم يعد متفقا مع سياسة محمد على في تحديد الوظائف والمهام لهؤلاء المستخدمين ومن ذلك أن كتاب ديوان مديرية نصف أول وجه قبلى بما فيهم رئيس كتاب (باشكاتب) المديرية وكتاب اليد وكتاب الجرائد بالاقسام بلغ عددهم ٥٤ شخصا ونحوهم بالنصف الثانى أيضا ومن ثم فقد أصدر محمد على أوامره الى حسن أغا ومحرم أغا المديرين برفعت كتاب الاقسام اكتفاء باجراء الحسابات بديوان المديرية (١٠) وفي عام ١٨٣٦

(٨) دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ١٣٩ في ١٥ ذى القعدة ١٢٥١ ، ٤٦٨ ، في ٥ صفر ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٥/٢٢ ، ٥٥٦ في ١١ ربيع الاول ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٦/٢٦ .

(٩) دفتر رقم (بدون) معية تركى وثيقة ٣٧٦ في ٢٥ رجب ١٢٥٠ / ١٨٣٤/١١/٢٧ ودفتر رقم ٧٨ معية تركى وثيقة ٣٥٣ في ١٣ ربيع ثان ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٧/٢٨ ومحفظة رقم ٢ مديرية روضة البحرين وثيقة (بدون) في ٢٢ جمادى الاولى ١٢٥٢ / ١٨٢٦/٩/٤ .

(١٠) دفتر ٢٥ أوامر وثائق ١٢٦ ، ١٢٨ في ١٠ رمضان ١٢٤٩ / ١٨٣٤/١/٢٣ صص ٧١ ، ٧٣ .

كان عدد الذين يقومون بالاعمال الكتابية والحسابية في المديريات طبقاً للمهام المكلفون بها قد زاد عددهم عما كانوا عليه في عام ١٨٣٣ ومن ذلك أنه وجد بمديرية قنا ١٧ كاتباً يتولون هذه الأعمال منهم الرئيس وكتاب الحسابات « ٢ » وكتاب مصلحة المال وما معها « ٣ » وكتاب مصلحة الغلال والاصناف والذخاير والمبيضة « ٤ » وكتاب الجرائد والزمائم والاستحقاقات « ٣ » وكتاب اليد والجرنال « ٤ » (١١) .

يتضح مما سبق مدى تدخل محمد على في التعيين للوظائف بالاقاليم ليس فقط للمديرين بل معاونين والكتاب أيضاً وقد يرجع ذلك الى سيطرته المركزية على ادارة المديريات والى محاولته وضـع العناصر الموالية له والقريبة منه أو التي تحمل قدرا من الخبرة والكفاءة لهذه المهام كما يتضح أن تقسيم الاقاليم الى مديريات صحبه تغيير في الهيكل الادارى للاقاليم غير أن هذا الهيكل لم يكن واضح المعالم تماما وذلك لأن كافة الأجهزة لم تكن قد تحددت أو تشكلت في ادارات أو اقاليم طبقا لمهمة كل ادارة أو تحددت أعداد المستخدمين بكل ادارة أو قلم ، ويرجع ذلك الى استمرار مطالبة المديرين بزيادة عدد المستخدمين وزيادة مرتبات بعضهم عما ورد بقرار المجلس العالى ، ومن ثم أعيد اصدار قرار آخر حول هذا الهيكل ، والى اختلاف طبيعة ومساحة الاقاليم عن بعضها ، وكذلك تنوع مهام حكام الاقاليم تبعاً لهذا الاختلاف .

مهام مديري المديريات :

شمل قانون السياسة العامة الصادر في يوليو عام ١٨٣٧ المهام الرئيسية لمديري المديريات وكذلك نظار الاقسام ، وتكاد هذه المهام تكون هي نفس المهام السابقة التي كلف بها المأمورون والمديرون في الاوامر الصادرة اليهم على فترات متلاحقة حيث كلفوا ومن يتبعهم من نظار الاقسام وغيرهم من أجهزة الادارة بالاهتمام بأمور تحصيل الأموال والمتأخرات في أوقاتها ، وحفظ الترع والجسور وملاحظة رى جميع الأقطان وقت الفيضان وتخضير الأراضي وزراعتها وزراعة المحاصيل الصيفية وتفقد الفلاحين

(١١) مديريات قبلى محفظة ١ وثيقة بدون فى ٢٤ جمادى الاولى ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٩/٦ .

المتأخرين في الزراعة ومساعدتهم والنهوض بالبلاد وتعميرها واقامة العدل بين الأهالى بجدية تامة وانصاف المظلومين وملاحظة الشئون والمخازن ومتابعة أعمال كافة المستخدمين وأحوالهم وعلاقاتهم فيما بينهم (١٢) وحرّم على جميع المستخدمين بالاقاليم الذين يقومون بزراعة بعض الاراضى بالقرى استخدام الفلاحين في زراعتهم بالقوة أو مواشيهم أو آلاتهم وكذلك عدم استخدامهم دون أجر . وأمر خدمة الشئون الذين لهم زراعات بالقرى التى بدأرتهم بعدم التوريد فى الشئون التى يعملون بها والتوريد بشئون أخرى (١٣) .

ويلاحظ أن هذا القانون الى جانب حصره للسلطة فى سبعة دواوين عامة (١٤) فإنه كان أول خطوة واسعة لتنظيم الحكومة والادارة ، (١٥) كما وضع النظم الكفيلة بادارة الاقاليم منعا للظلم وتفتشى الرشوة ومن ثم فإنه قد حدد المهام الرئيسية لمديرى الاقاليم فى مصر ، وشملت هذه المهام الانشطة التى تتم بأقاليمهم وتتعلق بأمر الادارة والمالية والانتاج ، ومنحهم سلطة المشاركة فى تعيين الكتاب اللزمين لمديرياتهم (١٦) والتفتيش والمتابعة على رؤسيتهم فى جميع البلاد التابعة لهم . ويعتقد أن هذا القانون قد جعل المسئولية كاملة فى ادارة المديريات على عاتق المديرين دون باقى المجالس التى كانت تقوم بدورها فى هذا المجال ويرجع ذلك الى أن محمد على

(١٢) محفظة رقم (بدون) لوائح وقوانين ، السياسات العامة الفصل الثانى البند الاول .

(١٣) نفسه ، الفصل الثانى بند ٢ ، ودفتر مجموع ادارة واجراءات « أوامر لمديرون بحرى وقبلى » فى ٢١ صفر ١٢٥٣ / ١٨٣٧/٥/٢٧ .

(١٤) هى الديوان الخديوى وينظر فى شئون الحكومة الداخلية العامة وله سلطة قضائية ، وديوان الايرادات وهو قسمان ، وديوان الجهادية ويختص بالامور العسكرية والحربية ، وديوان البحر ويختص بالاسطول والبحرية ، وديوان المدارس ويختص بشئون التعليم والمدارس وبعض المصالح وديوان الامور الامرنكية والتجارة المصرية ويختص بالعلاقات الخارجية وأمر التجارة وديوان الفابريكات ويختص بالمصانع المنتشرة فى القاهرة والاقاليم ، أنظر عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ٦١٥ ، ٦١٦ وأنظر : Dubois. Richard. p. op. cit. p. 331.

(١٥) د . محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة ص ١٥ .

(١٦) السياسات العامة ، فصل ٢ بند ٥ .

قد لاحظ تأخر الكثير من أمور الادارة بالاقاليم نتيجة طول الاجراءات وتكرار أعمال رؤيتها ونظرها بالمجالس .

متابعة محمد على لادارة الأقاليم :

نظرا للسياسة التي انتهجها محمد على في متابعة أحوال الاقاليم عن قرب ، ولما كان من غير المستطاع مروره دوما على المديریات فقد عين بعضا من الذوات لهذه المهمة وللتفتيش على الاقاليم حيث كان يحدد لهم اختصاصاتهم (١٧) وكان الغرض الاساسى من المرور على المديریات هو متابعة أعمال المديرين وتنفيذ أوامر الوالى والاطلاع على الدفاتر والتقارير التي تظهر نشاط المديرين وما يتم بأقاليمهم من أعمال ومشروعات ومرورهم على البلاد الواقعة في دائرتهم وتنفيذهم لأوامر محمد على الذي كان يملك من المقدرة والخبرة على استنتاج ما بتقاريرهم من صدق أو كذب ومعرفة مدى نشاطهم أو تكاسلهم فيما كلفوا به من أعمال وخاصة فيما يتعلق بشئون الري والزراعة والمحاصيل (١٨) .

ولما كانت المحاصيل النقدية تحظى بالعناية والأهتمام وخاصة القطن والسمسم وكذلك الكتان والتيل والنيلة ، لذلك فان محمد على كان يتابع جميع مراحل زراعة هذه المحاصيل بنفسه منذ بدايتها . وقد لاحظ عند

(١٧) دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات : لوائح أعوام ١٢٥١ ، ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ م صص ١٠٤ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ٢٤١ .
(١٨) اهتم محمد على بشئون الري فأقام الجسور وشق الترع ومن ثم فانه لم يسمح للمديرين بالاقامة في القاهرة في الاوقات التي تتطلب وجودهم بمديرياتهم ومن ذلك أنه أمر أحمد باشا مدير الاقاليم الوسطى بالسفر اليها لمتابعة أعمال الري نظرا لقلة مياه النيل في عام ١٨٣٣ ووجه اليه تأنيبا شديدا بسبب قلة الغلال الواردة من مديريته وقام برفقته من منصبه في سبتمبر ١٨٣٤ بسبب كسله واهماله وعين محمود أفندى بدلا منه وأمر كبار معاونيه بالمرور على الاقاليم الوسطى وكافة المديریات القبلية والبحرية في ذلك الوقت وفي عام ١٨٣٥ أمر عباس باشا بالمحافظة على مياه الري — رغم زيادتها عن العام الماضى — وأن يعين معاونون لاستكشاف أسباب قلتها وسد القطوع أنظر معية تركى دفتر بدون وثيقة ٢١٨ ، ٢٨٢ في ١٩ ، ٢٩ جماد ثان ١٢٤٩ / ٣ ، ١٣ / ١١ / ١٨٣٣ ودفتر ٥٦ وثيقة ٣٤٩ في ١٧ جمادى الاولى ١٢٥٠ ودفتر ٢١١ عابدين وثيقة ٣٤٣ في تاريخه ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في غاية الحجة ١٢٥٠ / ٢٨ / ١٨٣٥ .

مروره في احدى المرات أن الفلاحين يقومون بتسميد الارض عند زراعة الذرة دون القطن فأمر المديرين باجبارهم على تسميدها وكان يأمر المديرين بمتابعة نظافة القطن المصرى ضمانا لرواج تسويقه في أوروبا . كما خصص في عام ١٨٣٦ مساحة ١٠٦٥٠٠ فدان لزراعة السمس بالوجه البحرى وأمر المديرين ونظار الاقسام ببذل غاية جهدهم لزراعة وخدمة السمس لينالوا رضاه وكان يتابع ذلك باستمرار . وفى عام ١٨٤١ خصص لزراعة السمس والكتان بمديرية الغربية وحدها ٥٠ ألف فدان منها ٢٠ ألفا سمس و ٣٠ ألفا كتان (١٩) . مما يؤكد على اهتمام محمد على بهذه المحاصيل وبمراحل زراعتها وجنيها أو حصادها .

وقد تنوعت وتعددت التقارير التى كان يرسلها المديرون فهناك تقارير شهرية عما يتم من أعمال بالمديرية وأخرى أسبوعية وكل عشرة أيام عن الاشغال العامة (العمليات) وعن الحسابات ، ووجدت أيضا تقارير يومية وهى خاصة بالحوادث الهامة والوقائع التى تقع بالاقاليم وقد نال محافظ دمياط توبيخا شديدا لاهماله ارسال التقارير اليومية وأنذر بالعقاب الشديد (٢٠) .

ولما كان بعض المديرين يرسلون بتقارير مبهمه ومطولة ويسهبون في وصف أعمالهم كما كانت تتضمن بعض الاخطاء ، فقد أمرهم محمد على بمراجعتها قبل ختمها وأن تكون التقارير واضحة البيانات مختصرة ومنفيدة . وقام بارسال أحد التقارير الى شرمى أفندى مدير نصف ثان غربية — التى قسمت الى نصفين في أغسطس ١٨٣٥ — ليكون نموذجا يحذو حذوه

(١٩) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ١٦ محرم ١٢٥٢ ، ١٨ صفر ١٢٥٢ ، محفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة في ٢٣ محرم ١٢٥٢ ومحفظة ٢ روضة البحرين وثيقة في ٢٠ شعبان ١٢٥٢ ومحفظة ٥ وثيقة ٢٧ في ٢٨ ربيع ثان ١٢٥٧ وأمين سامى تقويم النيل ج ٢ ط ١ صص ٢٨٤ ، ٣٠٩ .

(٢٠) محافظة دمياط محفظة ١ وثيقة بدون في ٤ محرم ١٢٥٢ / ٢١ / ١٨٣٦/٤ ومحفظة ٢ روضة البحرين وثيقة في غرة جماد ثان ١٢٥٢ / ١٢٣٦/٩/١٣ .

ليتجنب ما يدفعه اليه رجاله (٢١) واستحدث بديوان المعاونة قلما للتقارير في سبتمبر ١٨٣٥ لتلخيص التقارير التي ترد من الاقاليم قبل تقديمها الى محمد علي ، كما أمر بتسجيل هذه التقارير في دفاتر خاصة للرجوع اليها عند اجراء التحقيقات (٢٢) وأحيانا كان يتم انتقال هذا القلم بكامل هيئته الى المديرية (٢٣) وربما كان ذلك لمراجعة بعض التقارير أو التأكد من البيانات أو الاحصاءات أو الأعمال التي وردت بها والتي كان ينظر اليها أو الى ما جاء بها من بيانات أو أرقام بعين الشك والريبة .

والى جانب الاجتماع السنوى الذى كان يعقده محمد علي بصفة دورية مع المديرين لدراسة أحوال الاقاليم فانه كان يقوم باستدعاء بعض المديرين اليه في بعض الاحيان لمناقشتهم في الامور الخاصة بها (٢٤) . وفي أحيان أخرى فانه كان يرسل بأحد معاونيه للمرور على المديرية لجمع البيانات عن الاراضى التي تم ريبها والتي ظلت شراقى وذلك بمساعدة رجال الادارة بها (٢٥) وقد اكتسب المديرون بعضا من السلطات تفوق ما كان للمأمورين حيث أعطى لهم سلطة ارغام مشايخ البلاد على القيام بواجباتهم ومجازاتهم على اهمالهم وتكاسلهم وتهديدهم بالقتل وابلاغ محمد علي بالعاصين أو المتمردين (٢٦) .

وكان عباس باشا ليس كغيره من المديرين ، فلم يكن يقوم بالمرور

(٢١) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٢١٦ ، ٢٥٠ في ٢٤ ربيع الآخر ، ٢٢ رجب ١٢٤٩ ودفتر بدون ، وثيقة ١٢٥ في ١٣ جماد ثان ١٢٥٠ ومحفظة ملكية تركى وثيقة ١٢٠ في ٢٥ شوال ١٢٥٠ / ١٢٤ / ٢٤ / ١٨٣٥ ودفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٣١١ في ٢١ جماد ثان ١٢٥١ ودفتر ١٩ معية تركى وثيقة ٣٠٢ في ٨ شوال ١٢٥١ / ١٢٧ / ١ / ١٨٣٦ .

(٢٢) معية تركى دفتر ٦٣ وثيقة ٣٥ في ١٣ جمادى الاولى ١٢٥١ ودفتر ٦٩ وثيقة ٢٠٢ في ١٩ رجب ١٢٥١ / ١٠ / ١١ / ١٨٣٥ .

(٢٣) دفتر ٦٥ معية تركى وثيقة ٣٨ في ٢٨ الحجة ١٢٥١ / ١٦ / ٤ / ١٨٣٦ .

(٢٤) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٢٣٩ في ٣ جمادى الاولى ١٢٤٩ / ١٨ / ٩ / ١٨٣٣ .

(٢٥) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ١٥ جمادى الاولى ١٢٤٩ / ٣٠ / ٩ / ١٨٣٣ .

(٢٦) دفتر ٥٨ وثيقة ٢٣٧ في ٢ جمادى الاولى ١٢٤٩ / ١٧ / ٩ / ١٨٣٣ .

على البلاد التابعة لمديريته أسوة بهم حيث كان عليهم ذكر أسماء الاقسام والبلاد التي يمرون بها في تقاريرهم وربما يكون قد استثنى عباس من هذا الامر (٢٧) ، كما كان مغاليا في استعمال سلطاته حتى بالنسبة الى معاونيه فكان مستبدا برأيه لا يشاركهم معه في العمل وقد أمره جده بأخذ رأيهم ومشاركتهم في العمل كما أمر معاونين بالحضور اليه اذا رفض عباس الاخذ برأيهم والا فان جزاءهم الاعدام (٢٨) .

وامتد استبداد عباس وتسلطه الى الاقسام والبلاد التابعة له فكان يقوم بضرب نظار الاقسام المتهاونين وتأديبهم على حين أن باقى المديرين كان عليهم الابلاغ عن تهاونهم وتنفيذ العقوبات التى تقرر عليهم وقد سمح لهم فيما بعد بتأديبهم (٢٩) كما نفذ حكما بالقتل فى أحد الاشخاص وعندما علم محمد على بذلك وجه لومه الشديد وتهديده المباشر بالقتل الى أحد معاونيه ومنه بطريقة غير مباشرة الى حفيده اذا تكرر ذلك (٣٠) وقد انتقل ذلك الى باقى المديرين الاتراك الذين أساءوا استعمال سلطاتهم وتعسفوا فى معاملة رجال الادارة المحلية والاهالى حيث قام أحمد باشا مدير الاقاليم الوسطى باعدام أحد الشيوخ وقتل شيخ آخر بالسجن مدعيا بأنها أوامر محمد على ، الذى علم بذلك من وكيل المديرية وطالب بابرار أمره فى هذا الشأن وتساعل عن الذنب الذى اقترموه (٣١) ويبدو أن تجاوزات عباس قد فاقت الحد حتى أن جده هددته بالعزل اذا استمر فى تراخيه واهماله لواجباته وعدم استقامته (٣٢) ورغم هذه التجاوزات فان جده لم يقدم على عزله من منصبه بل استمر فى ترقيته فى المناصب العليا بادارة الاقاليم .

-
- (٢٧) المصدر السابق وثيقة ٤٠٧ فى ٢٩ شعبان ١٢٤٩ / ١/١١ / ١٨٣٤
- (٢٨) نفسه وثيقة ١٤٩ ، ١٥١ فى ١٥ صفر ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٧/٤ .
- (٢٩) معية تركى دفتر ٦٠ وثيقة ١٠٨ فى ٥ الحجة ١٢٥٠ / ٤/٤ / ١٨٣٥
- ودفتر ٦٦ وثيقة ٢٥٩ فى ٢٠ ربيع الآخر ١٢٥١ / ١٨٣٥/٨/١٥ .
- (٣٠) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ٣٥٧ فى ٢١ جمادى الاولى ١٢٥٠ / ١٨٣٤/٩/٢٥ .
- (٣١) دفتر ٦٢ معية تركى وثيقة ٤٢١ فى ٢١ شوال ١٢٥٠ / ١٨٣٥/٢/٢٠ .
- (٣٢) دفتر ٦٠ معية تركى وثيقة ٨٧ فى ٢٠ القعدة ١٢٥٠ / ١٨٣٥/٣/٢٠ .

ومع ذلك فان محمد على لم يطلق يد المديرين والمحافظين فى المديرىات والمحافظات أو فى الوظائف فقد منعهم من تعيين أى شخص فى الوظائف التى تملو بها دون اذن وقد تعجب من تعيين أحد المديرين لقواص بمديرىته وأمره بأن يعينه ضمن أتباعه « اذا أراد اظهار كرمه » (٣٣) كما منع المديرين والمحافظين من زيادة مرتبات أى من المستخدمين أو القماس ترقية أحد ، أو تعيين أى شخص لان ذلك ليس من اختصاصهم (٣٤) ومن ثم فانه لم يكن لهم أيضا حق عزل أى من المستخدمين الا بعد التحقيق معه وابلاغه بنتيجة التحقيق لتقرير عزله اذا ثبت أنه مذنب (٣٥) وبذلك فقد عمل محمد على على تقييد سلطات المديرين والمحافظين وتحديد اختصاصاتهم .

ونظرا لما كان يوليه محمد على لآعمال المتابعة والتفتيش والمراجعة من أهمية فى الادارة فقد جعل هذا الاسلوب أساسا للتعرف على سير الادارة والآعمال التى تتم بالمديرىات ، وما يقوم به المديرون والحكام من أعمال ، ولذلك فانه تم تعيين عباس باشا مفتشا للآقاليم البحرية وسليم باشا — السلحدار السابق — مفتشا للآقاليم الوسطى والقبلية (٣٦) . وقد حددت اختصاصات المفتشين فى قانون السياساتنة عام ١٨٣٧ (٣٧) وهى نفس المهام التى ذكرت عند الحديث عن المفتشين فى التفتيش على أعمال الأنظار والمستخدمين والمديرين والتأكد عليهم بتنفيذ المهام والآعمال الملقاة على عاتقهم وتفقد أحوال هذه الآعمال وكذلك البحث والتجسس عن أحوال الادارة وحل المشكلات دون تأخير .

ويبدو أن محمد على لم يودع هؤلاء المفتشين كل ثقته فقد كان يكلف

(٣٣) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٥٨٦ فى ١٨ ذى القعدة ١٢٤٩ / ١٨٣٤/٣/٢٩ .

(٣٤) دفتر ٥٦ وثيقة ٥٣ فى ٤ محرم ١٢٥٠ / ١٨٣٤/٥/١٣ ومحفظة ٥ مجلس ملكية تركى وثيقة ٢٣٥ فى ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٢ / ١٨٣٥/٣/٢٨ (٣٥) معية تركى دفتر ٥٣ وثيقة ٤٥٥ فى ١١ جماد ثان ١٢٤٩ / ١٨٣٣ / ١٠/٢٦ ودفتر (بدون) وثيقة ١١٧ فى ١٩ جمادى الاولى ١٢٥٠ / ١٨٣٤/٩/٢٣ .

(٣٦) يرجع انشاء وظيفة مفتشى الآقاليم الى عهد محمد على وليس الى عهد اسماعيل كما ذكر الدكتور محمد صبرى ، أنظر كتابه : تاريخ مصر الحديث من عهد محمد على الى اليوم مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٢ ص ١١٨ .

(٣٧) أنظر بند ٢٥ من السياساتنة .

بعض الذوات أو النظار بمتابعة بعض الاعمال فى المديرىات حىث كلف مختار بك ناظر المجلس العالى عام ١٨٣٥ بالطواف بالاقاليم لمتابعة أحوال القطن بها (٢٨) ، وكلف باقى بك رئيس مجلس شورى الملكية بالتوجه الى الاقاليم الوسطى لمتابعة تخضير الاراضى بها وتوكيل رئاسة المجلس الى شخص آخر مما يدل على مدى أهمية شئون الزراعة بالاقاليم عن أى عمل آخر (٢٩) .

وكان على المديرين المرور على الاقسام التابعة لهم مرة شهريا على الاقل والاشراف على أعمال نظار الاقسام ومتابعتها عن قرب لما يحققه ذلك من فائدة مباشرة ، ومنعا لتعطيل هؤلاء النظار بسبب حضورهم الى المديرية وتقديم تقارير أعمالهم اليها . كما كان عليهم الاجتماع بهم أيضا للتشاور فى الاعمال الهامة قبل تنفيذها ، وكان للمديرين حق أخذهم بالشدة وعدم اتباع اللين مع المتهاونين منهم أما عقابهم فيتم طبقا للقانون (٤٠) .

سياسة الثواب والعقاب :

ولما كان الكثير من المديرين الاتراك لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة فى ادارة مديرياتهم ، وثبت عدم صلاحيتهم لهذا العمل فان محمد على كان يقوم بانهاء خدماتهم وكان يضطر فى بعض الاحيان تمشيا مع قدراتهم المحدودة الى تقسيم المديرية الى نصفين يولييهما لاثنين من المديرين ، ومن ذلك أنه تم تقسيم مديرية الشرقية فى نوفمبر ١٨٣٥ الى نصفين لعدم قدرة مديرها عمر بك على ادارتها وتقسيم مديرية قنا أيضا التى كان محرم أغا مديرا

(٣٨) معية تركى دفتر ٦٠ وثيقة ٢٤٨ فى ١٨ محرم ١٢٥١ / ١٦/٥ / ١٨٣٥ ودفتر ٦٩ وثيقة ٣٣ فى ١٢ جمادى الاولى ١٢٥١ / ٥/٩/١٨٣٥ ودفتر ٦٦ وثيقة ٥٨٤ فى ٢٢ منه .

(٣٩) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة (بدون) فى ١٦ رجب ، ٢٦ شعبان ١٢٥٢ / ١٢/٦ / ١٨٣٦ .

(٤٠) معية تركى دفتر ٥٦ وثيقة ٦٣ فى ١٥ رمضان ١٢٥٠ / ١٥/١/١٨٣٥ ودفتر وثيقة ٣٨ ، ٦٩ فى جمادى الاولى ، ٨ جماد ثان ١٢٥١ / ٩/٩ ، ١٠/١ / ١٨٣٥ .

لها للسبب ذاته (٤١) ومع ذلك فان بعضا من هؤلاء ما فتئوا يطالبون بزيادة مرتباتهم ومنحهم العلاوات ولكن محمد على كان لا يوافق على ذلك الا اذا أثبتوا من الكفاءة والمهارة ما استحقوا ذلك على ثمار عملهم (٤٢) .

والى جانب هؤلاء وجد بعض المديرين الذين استحقوا مكافأة محمد على وتشجيعهم ومنحهم النياشين حيث منح رستم بك مدير المنوفية نيشان الافتخار لأول مرة — فى عام ١٨٣٦ وكان مرصعا بالجواهر وبلغت تكاليفه ١٠٠٠٠ قرش (٤٣) كما كان يشجع رجال الادارة الاكفاء بالاقاليم مثل معاونين وكان يرجىء ذلك الى حين مروره بالمديريات لاختبارهم ومنحهم الترقيات والاوزمة بنفسه (٤٤) .

تعيين المصريين مديرين بالأقاليم :

نظرا للعواقب الوخيمة والنتائج المخيبة لآمال محمد على من جراء اعتماده الكلى على العنصر التركى فى الوظائف الكبرى فى ادارة الاقاليم مما أدى الى فساد هذه الادارة وتبديدهم للاموال وسوء معاملة الاهالى ويرجع ذلك الى عدم وضعه الاسس السليمة لاختيار العناصر الصالحة له والذين نالوا قدرا كبيرا من النفوذ والسلطة تفوقوا به على أبناء الوطن الذين قنعوا بالوظائف الصغرى فى الاقاليم مع احتقار الاتراك لهم فان محمد على بدأ يفكر فى التخلّى عن سياسته وكان القنصل الفرنسى دروفيتى

(٤١) دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٤٧٨ فى ١٤ رجب ١٢٥١ / ١٨٣٥/١١/٥ ومحفوظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٤ ربيع ثان ١٢٥٢ ، وقد اضطر محمد على فيما بعد الى تهديد أحد المديرين بأن يكون مصيره كمصير المعلم غالى (القتل) المصدر السابق فى ١٤ جماد ثان ١٢٥٥ / ٨/٢٥ / ١٨٣٩ .

(٤٢) دفتر ٦٤ معية تركى وثيقة ٢٤٩ فى ١٠ شوال ١٢٥١ / ١٨٣٦/١/٢٩ .

(٤٣) أى ما يوازى ١٠٠ جنيه ، أنظر محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١ / ١٨٣٦/٤/١٧ وفى ٥ محرم ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٤/٢٢ .

(٤٤) دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ٦٠٤ فى ٥ ربيع ثان ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٧/٢٠ .

قد اقترح عليه استبدال أولئك الموظفين الاتراك بغيرهم من المصريين (٤٥).

ولما كان محمد على قد شاهد بنفسه مساوىء الاتراك سواء في ادارة الاقاليم أو في قيادة الجيش مما بلغه من ابنه ابراهيم ، وتيقن من نجاح المصريين في الاعتماد عليهم في الجيش بعد اتجاهه الى تجنيدهم عام ١٨٢٣ بعد فشل تجربة تجنيد السودانيين (٤٦) حيث أثبتوا تفوقهم وشجاعتهم في الحروب فقد ازداد اعتماده عليهم تدريجيا وخاصة بعد هزيمة الاسطول المصرى في موقعة نافارين عام ١٨٢٧ ، فكانت تصدر الاوامر الى الاقاليم بجمع أعداد ضخمة للخدمة في الجيش ومن ذلك أنه أصدر أمرا الى المأموريين بضرورة جمع ١١٣٥٦ شخصا في يوم واحد وأصدر أوامر مشابهة فيما بعد (٤٧) . حيث ازداد عدد المجندين في الجيش تدريجيا حتى بلغ ١٥٠ ألفا من المصريين في عام ١٨٣٣ (٤٨) وقد ذكر وليم لين أنه جند ما لا يقل عن مائتى ألف من المصريين للجيش والبحرية (٤٩) وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يركن تماما الى الاستعانة الكاملة بالمصريين في هذا المضمار حيث حرم عليهم مناصب القيادة (٥٠) .

وحدث تحول آخر لصالح المصريين حيث اتجه الى الاستعانة بالمتعلمين منهم في الكتاتيب كضباط ثم اتجه الى تعيينهم أيضا كتابا في الاقسام بالاقاليم حيث تم تعيين مائة من المصريين كتابا في هذه الاقسام (٥١) واعترافا من محمد على بعدم كفاءة الاتراك أيضا في وظائف الكتابة فإنه

(٤٥) هنرى دودويل : الاتجاه السياسى لمصر في عهد محمد على تعريب أحمد محمد عبد الخالق ، على أحمد شكرى ، مكتبة الآداب ، القاهرة ص ٢٨٨ .

(٤٦) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ٣٨٣ .
(٤٧) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ١٥ جمادى الاولى ١٢٤٣ / ١٨٢٧/١٢/٤ ومحفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة في ٢٠ صفر ١٢٤٥ / ١٨٢٩/٨/٢١ .

(48) Richard, p. Dubois, op. cit. p. 323.

(49) Lane, Edward william. The Manners and Customs,, p. 23.

(٥٠) عبد السميع سالم الهراوى : لغة الادارة ص ١٤٣ .
(٥١) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ٨٥ ، ١٤٧ في ٣ شعبان ، ٢٠ رمضان ١٢٤٩ / ١٨٣٣/١٢/١٦ ، ١٨٣٤/١/٣١ .

أمر بمنع تعيين أى منهم فى بعض المصالح مثل الترسانة حيث اقتصر التعيين فيها على المصريين فقط (٥٢) .

وألحت الظروف والاحداث عليه أن يضاعف من اهتمامه بالمصريين بعد أن وضع اخلاصهم وجدارتهم بثقته وقصور القائمين بالحكم من غير المصريين عن الوفاء بحاجات البلاد والاضطلاع بشئونها ، ونضوب معين الممالك الشراكسة ومعاناته الشديدة من الفرنجة الذين اضطر للاستعانة بهم ومن مرتباتهم الباهظة دون أن تتوفر فيهم المؤهلات التى تؤهلهم للاضطلاع بما يسند اليهم من مهام وقد أدى ذلك كله الى انخراط المصريين فى بعض الوظائف الرسمية بالاقاليم تدريجيا (٥٣) حيث كان لدرايتهم التامة بأحوال الاقاليم وخبرتهم بشئون الزراعة وقدرتهم على الالمام بمراكز مواطنيهم واحتياجاتهم ومواردهم وأنهم أولى من القيام على شئون الادارة من الاجانب الذين لا يخلون من التشيع الجنىسى (٥٤) .

وشغل بعض المصريين وظائف الادارة بالاقاليم حيث تم تعيينهم معاونين لمديرى المديرىات بدلا من معاونين الاتراك ، ومن ذلك أنه تم تعيين سيد على لاوندى معاوننا لخليل أفندى مدير الدقهلية بنفس المرتب الذى كان يمنح لاقرانه الاتراك وهو ١٠٠٠ قرش (٥٥) كما اضطلعوا بمناصب كبيرة ذات مسئولية كقضاة المحاكم وحكام الاقاليم ومديرى المصانع وغير ذلك من الوظائف بعد أن كانت هذه المناصب فيما مضى وقفا على الاتراك (٥٦) .

واذا كان البعض يرون أن محمد على قد أسند الى المصريين كثيرا من الاعمال العلمية والفنية والهندسية والطبية دون الاعمال الادارية فى مصر والتى وقفها على الاتراك وغيرهم ، من غير المصريين حيث بدأ سعيد

(٥٢) دفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ٢٣٣ فى ٢٠ شوال ١٢٤٩ / ١٨٣٤/٣/٢ .

(٥٣) عبد السميع سالم الهراوى ، المرجع السابق ص ١٤٤ .

(٥٤) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ج ٣ ص ١٨٤ .

(٥٥) دفتر ٦٠ معية تركى وثيقة ٢٦١ فى ٢ رجب ١٢٥٠ / ١١/٤ / ١٨٣٤ .

(٥٦) د . محمد فؤاد شكرى : بناء دولة ص ٧٣٣ .

باشا تجربة اختيار الكفاء منهم للقيام بالأعمال الادارية (٥٧) ويرى البعض الآخر أنهم احتلوا الوظائف الصغرى فقط وأن أقصى ما وصلوا اليه في أواخر حكم محمد على هو وظيفة ناظر قسم وحاكم خط (٥٨) فأننا نرى أن المصريين قد أتيح لهم في عهد محمد على دورا لا بأس به في القيام بالأعمال الادارية في الاقاليم وذلك بسبب كفاءتهم التي دفعت بمحمد على الى المضي في تشجيعهم والتوسع في تعيينهم وخاصة الكتاب والقواصة والمعاونون ، وأمر بمنح معاونين المصريين بمديرية الغربية نياشين رتبة البكباشي الملكية لتتويجا لجهودهم بعد موافقة عباس باشا على مكافأتهم (٥٩) .

وقد ارتقى المصريون درجات أعلى في السلم الوظيفي في ادارة الاقاليم في عهد محمد على حيث تولى بعض الاعيان من مشايخ البلاد الذين سبق لهم ارتقاء مناصب نظار الاقسام منصب مديري الاقاليم (٦٠) وذلك أنه عندما تم تقسيم مديريات الوجه البحرى الى قسمين أو نصفين أو أكثر ، وعين لكل نصف منها مدير فانه قام بتعيين أحد نظار الأقسام المصريين وهو على بدراوى ناظر قسم الجعفرية مديرا لاقليم نبروه ثم مديرا لنبروه وكفر الشيخ (٦١) .

(٥٧) أمين سامى : تقويم النيل مج ١ ج ٣ ص ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، د . صالح رمضان ، الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ص ٢٦٥ ، ج بير : دراسات في التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة د . عبد الخالق لاشين ، عبد الحميد فهمى الجمال ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ص ٤٠٥ .
(٥٨) د . على شلبى : الريف المصرى في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ٣٦٠ .
Holt; M. P. Political And Social. change in Modern Egypt, London; 1968, p. 148.

(٥٩) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ٧ ربيع ثان ١٢٥٢ وفي ١٢ ربيع الاول ١٢٥٣ / ١٨٣٧/٦/١٦ .
(٦٠) دفتر ٧٨ معية تركى وثيقة ٨٩ في ٢٧ محرم ١٢٥٢ هـ / ٥/٢٤ / ١٨٣٦ م ص ٢٧ وقد ذكر أحد المعاصرين لمحمد على أنه عين المصريين « الفلاحين » في ادارة الاقاليم بدءا من عام ١٨٣٤ بعد أن كانوا الخدام المطيعين للعثمانيين أنظر

Hamont, P. N. L' E'gypt Sous Méhémet - Ali, Tome premier, Paris, 1845. p. 287.

(٦١) دفتر ٦ أوامر فرمان جليل الشأن رقم ٩٥ في ١٥ الحجة ١٢٥١ ص ١٨٣٦/٤/٢/٣٩ ، دفتر ٧٨ المصدر السابق نفسه .

وكان على على بدرأوى اجتياز هذا الاختبار بل كان عليه أن يواجه أيضا اللهجة الشديدة التي كان محمد على يستعملها معه في أوامره اليه وأن يثبت كفاءته لإدارة هذا الاقليم وأن يجيب محمد على بإجابات تختلف عن بقى المديرين الاتراك فلم يكن محمد على يتقبل منه ما يتقبل من غيره حيث أمره بالاجتماع بنظار الاقسام بمديريته لاعداد دراسة للاراضى البور وارسالها فورا والافانه سيدفنه بها (٦٢) وعمل على بدرأوى على ترشيح أكفأ المصريين لنظارة الاقسام بمديريته حيث اختار البدوى حسين لنظارة قسم نبروه ولكن شرمى أفندى — التركى — رشح أشخاصا آخرين غيره ، وقد أرجأ محمد على البت في ذلك الى مروره على الاقاليم البحرية لكنه تواعد على بدرأوى بالجزاء اذا كان الامر بخلاف ما ذكر (٦٣) .

ولعل النجاح الذى حققه في ادارة الاقاليم الذى تولى ادارتها أو أن تكاسل المديرين الاتراك وجهلهم قد أدى الى شغل عدد من المصريين لمناصب المديرين في الاقاليم التى قسمت اليها مديريات الوجه البحرى فكان منهم في عام ١٨٤٠ الى جانب على بدرأوى مدير المحلة ونبروه ، محمد أبو دنيا مدير زفتى ومصطفى الجيار مدير شبراخيت وآخرون غيرهم (٦٤) وكان محمد على يهدف من وراء ذلك الى حسن ادارتهم لهذه الاقاليم وسرعة انجاز المطالب الاميرية في حبنها وعملا على تعمير البلاد التى هى بلادهم ومنع الظلم عن الاهالى الذين هم أبناء وطنهم وحفظا لحقوقهم التى ضاعت بسبب حكامهم السابقين ، من الاتراك والشراكسة والمماليك وغيرهم .

ويبدو أن ازدياد عدد المديرين المصريين بالاقاليم قد أدى الى خشية محمد على من أن تكون هذه الاقاليم في متناول أيديهم فاتجهت نيته الى تغيير المهملين منهم أو من شركائهم فبدأ بهم وبالمرتكبين لخطاء نحو الاهالى . وقد يرجع ذلك أيضا الى ضم الاقاليم التى قسمت اليها المديريات في مديرية واحدة ، ومن ذلك أنه عين اللواء على بك مديرا للبحيرة بعد أن كان هناك

(٦٢) محفظة ٢ روضة البحرين وثيقة بدون في ١٧ جماد ثان ١٢٥٢ / ٢٩ / ٩ / ١٨٣٦ .

(٦٣) المصدر السابق وثيقة بدون في ٢٥ جماد ثان ١٢٥٢ — ١٨٣٦ / ١٠ / ٧

(٦٤) محفظة ١٠٠ أبحاث وثيقة في ٢ رجب ١٢٥٦ / ٣٠ / ٨ / ١٨٤٠

« أسماء مديرى الاقاليم ومنظمتها ومحصلتها ومديرى المصالح والدواوين » .

أكثر من مدير لاقاليم هذه المديرية ثم حل محله خليل بك (٦٥) . مما يدل على أن هذه المديرية لم يعد يتولاها أحد من المصريين في عهده ، أما مديرية الغربية التى أصبحت مديرية واحدة أيضا فقد تولى ادارتها ابراهيم باشا يكن وخلفه عباس باشا الذى أرسل باسايوس بك لاعادة تنظيمها وادارة مصالحها (٦٦) وتولى ادارة الدقهلية خورشيد باشا والشرقية خورشيد باشا (شخص آخر) وحدث نفس الشيء فى مديريات الوجه القبلى حيث عين السلحدار باشا مديرا لاقاليم قبلى وأحمد باشا المنكلى مديرا للاقاليم الوسطى (٦٧) . مما يؤكد خشية محمد على من أن يعهد بادارة هذه المديريات الواسعة الى أيدي المصريين لادارتها .

تفوق المصريين فى ادارة الأقاليم :

إذا كان البعض يرى أن تجربة اشراك محمد على للمصريين فى ادارة الاقاليم لم تكن ناجحة لاستبدادهم باخوانهم وخنوعهم لصغار الموظفين الاتراك ، فان الوثائق تدحض هذا القول حيث أظهرت الاوامر التى أصدرها محمد على الى عباس تنويعهم على أقرانهم من الاتراك فى ادارة الاقاليم ويمكن القول أن الاستبداد كان احدى سمات رجال الادارة بصفة عامة فى ذلك الوقت ولم يكن قاصرا على المصريين نظرا للاوامر الشديدة والصارمة التى كانت تصدر اليهم من الحكومة المركزية (٦٩) والتى تحمل فى طياتها التهديد بالويل والثبور . كما أن المصريين لم يكن شأنهم شأن الاتراك اذ يحسب نجاحهم فى حدود الدور الذى سمح لهم بممارسته والاضطلاع بمسئوليته حيث المسئوليات جسيمة والاعباء ثقيلة كما أن أعمالهم كانت تحت رقابة شديدة وكانت جميع تصرفاتهم محسوبة عليهم حيث كان أقرانهم لهم بالمرصاد . فقد أثار تعيين على بدراوى مديرا حفيظة

(٦٥) دفتر ٢٨٢ شورى المعاونة تركى ، المصدر السابق .

(٦٦) محظوظة ٥ روضة البحرين وثيقة ١١٣ فى ٢٠ رجب

١٨٨٤/١٠/٧/١٢٥٧ .

(٦٧) دفتر ٢٨٤ شورى المعاونة تركى وثيقة ٧٣ فى ١٦ محرم

١٨٤١/٣/٩/١٢٥٧ .

(٦٨) الياس الايوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ص ٦٢ ،

ج. بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى ص ٤٠٥ .

(69) Hamont P. N. L'Egypte Sous Méhémet. Ali. p. 288.

المديرين الاتراك مما جعلهم يحقدون عليه ويسئون اليه ، وتصدى محمد على لهذه المحاولات موضحا لهم أن السلطان سليم قد سبقه الى ذلك حين جعل من ثلاثة من أسرة الخادم ومن محمد باشا أبو مراق وزراء وهم من « أبناء العرب » (٧٠) .

وعلى أية حال فقد أثبت المصريون الذين تولوا ادارة الاقاليم في عهد محمد على كفاءة ونجاحا شهد بهما محمد على نفسه وتفوقوا على حفيده الذى كان يعاونه خيرة معاونين والذوات العسكريين والمدنيين . ومن ذلك أنه عندما كلف بتنفيذ بعض الاشغال العامة في الجسور والترع بمديريته فقد تبين لمحمد على مدى تهاونه في اتمام هذه الاعمال حيث لا يوجد الا أعداد قليلة من العمال في بعض الاماكن أو لا يوجدون على الإطلاق في أماكن أخرى . أما حجم العمل الذى أتمه فلم يبلغ ثلث ما قام به المصريون السابقون بالمديرية (٧١) مما يؤكد مدى تفوق المصريين على أقرانهم من الاتراك وغيرهم في ادارة الاقاليم نظرا لخبرتهم بأمورها .

وفي أواخر عهد محمد على عهد الى ابنه ابراهيم وحفيده عباس بالاشراف على مديريات الوجه البحرى الستة وتنظيمها وانهاء الاعمال المتأخرة بها وتعيين وكلاء لهم عند حضورهم الى القاهرة أسوة بما يفعل شريف باشا في الاقاليم القبلية (٧٢) وقام بانتخاب عدد من الموظفين الذين يعملون في معيته وفي الدواوين للعمل في المديريات القبلية والبحرية للامام بالعمل في الاقاليم وحتى يتولوا في المستقبل ادارة هذه المديريات (٧٣) .

الإدارة بالعاصمة :

في عهد محمد على قسمت العاصمة الى ثمانية أقسام أو (أثمان) لكل منها شيخ « ثمن » وفوق كل اثنين منهم شيخ « ربع » ويسيطر على

(٧٠) دفتر ٧٨ معية تركى ، المصدر السابق — انظر الملحق الثانى) .

(٧١) محفظة ٥ روضة البحريين وثيقة ٨٤ في ١١ جماد ثان ١٢٥٧/٣١/٧/١٨٤١ ، انظر الملحق (الثالث) .

(٧٢) دفتر ٢١٥ عابدين تركى وثيقة ٢٢٧ في آخر صفر ١٢٦١/١/٣/١٨٤٥ .

(٧٣) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ١٣ محرم ١٢٦٢/١١/١/١٨٤٦ .

الجميع ناظر أشغال المحروسة وهو تركى . ولبولاق ومصر العتيقة أيضا شيخ « ثمن » ويكلف هؤلاء الشيوخ بجمع الفردة (٧٤) وتزويد المدارس بالاطفال والمصانع بالعمال ويتقاضون في نظير ذلك مرتبات من الحكومة وفى كل حى من أحياء المدينة شيخ حارة وهو أدناهم مرتبة ولكنه لا يتقاضى مرتبا من الحكومة (٧٥) .

إدارة الواحات :

يلاحظ أن واحة سيوة كانت تتمتع بإدارة محلية فى عهده حيث تولى مشايخها القيام بالمهام التى كلف بها رجال الإدارة فى الأقاليم فكان عليهم التعاون مع مشايخ الناحية فى إدارتها وحفظ الأمن وتحصيل الأموال وتوريد الزيتون ومراعاة العدل والانصاف فى معاملة الأهالى (٧٦) ويرجع ذلك الى بعد هذا الاقليم عن مدى السيطرة المركزية وصعوبة الاتصال المباشر به وعدم مناوئته للسلطة المركزية .

دواوين الأقاليم :

نظرا لأن ايواء هيئة الموظفين فى مبان للمكاتب أو ما عرف فى ذلك الوقت باسم دواوين فقد كان ذلك احدى المهام الكبرى التى اضطلع بها توسع الحضارة (٧٧) وقد تطلبت أمور الإدارة بالأقاليم الى جانب وجود المكاتب وأماكن للسكنى وجود أماكن لحفظ ما يصدر عن هذه الإدارة من أوراق ودفاتر وكافة متعلقات الإدارة وأماكن لحفظ الوثائق الخاصة بكل اقليم فضلا عن المخازن التى تتطلبها بعض المصالح وغيرها من المحلات التى تتطلبها أمور الإدارة بالأقاليم وكانت الحكومة المركزية الى جانب

(٧٤) الفردة ضريبة غير شرعية كان يفرضها الامراء المماليك على القرى بدءا من النصف الثانى من القرن الثامن عشر واستمرت حتى عهد محمد على .

(٧٥) د. محمد فؤاد شكرى : بناء دولة ص ٦٢٧ .

(٧٦) دفتر ٨ أوامر معيية وثيقة ٧٨ فى ٢٨ ربيع ثان ١٢٥٢/١٢/٩/١٨٣٦ ص ٥٨ .

(٧٧) لويس مفلورد : المدينة على مر العصور ، أصلها وتطورها ومستقبلها ج ٢ اشراف وترجمة وتقديم وتعليق د. ابراهيم نصحي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٤ ص ٩٢٢ .

إنشائها للدواوين بالاقاليم تعتمد اعتمادا كبيرا على تأجير بعض المنازل والمحلات من الاهالى لاستخدامها كدواوين للاقاليم أو محلات لسكنى كبار رجال الادارة بها (٧٨) .

وكان لازدياد دور الادارة بالاقاليم وتعدد نشاطها وسيطرة الحكومة المركزية على كثير من المحاصيل والانتاج تطبيقا لسياسة الاحتكار وعدم توفر محلات لائقة بها أثر فى انشاء دواوين جديدة للمديريات مثل ديوان مديرية المنوفية الذى أنشأه عمر بك الاثقر فى أوائل حكم محمد على كما تطلب وجود شون بالزقازيق بالاضافة الى مخازن القطن والغلال والخزينة وأماكن لعمال الديوان ضرورة انشاء ديوان جديد لمديرية نصف أول شرقية بالزقازيق وكان ذلك يتم وفق أسس ادارية وهندسية مع تخصيص الاعتمادات الكافية لذلك (٧٩) .

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن محمد على قد نجح فى جعل مصر دولة حديثة تحاكي النظم الاوربية فى الادارة وذلك بتغيير النظام القديم للادارة فى مصر واحلال نظام جديد تمتد فيه يد الدولة الى كافة الانشطة والمصالح وتتنوع الادارات التى تتولى شئون الادارة وتعمل وفق ارادة الحاكم لتحقيق نهضة البلاد وتعميرها . وقد انعكس ذلك على ادارة الاقاليم فى مصر حيث اختلفت معالم النظام القديم بمساوئه من خلل الادارة وضعف الامن وفقدان الاتصال بين الحكومة والاهالى لتحل محلها نظم حديثة تقبض الحكومة على الادارة والحكم فى مركزية شديدة . واستدعى ذلك انشاء أجهزة للادارة بالاقاليم تعمل على استتباب الامن والنهوض بالبلاد باقامة المشروعات والمرافق العامة النافعة وشهدت هذه الفترة مشاركة المصريين فى ادارة الاقاليم وكانت تجربة مفيدة حرموا منها طيلة قرون عديدة .

(٧٨) دفتر ٨ معية تركى وثيقة ٤٣٩ فى ٣ جماد ثان ١٢٣٧/٢٥/٢/١٨٢٢ ص ٤١ ودفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ٣٩٧ فى ١٩ شوال ١٢٥٠/٣/١٨/١٨٣٥ .

(٧٩) على مبارك : الخطط التوفيقية ج ١٢ ص ١٤٧ ودفتر ٤ أوامر وثيقة ٥٠ فى ١٠ ذى القعدة ١٢٥١/٢٧/٢/١٨٣٦ ومحظية ١٢٥ أبحاث وثيقة بدون فى ٩ محرم ١٢٥٢ — ١٨٣٦/٤/٢٦ .

الفصل الخامس

تطور ادارة المديریات والمحافظات منذ نهاية حكم محمد على الى الاحتلال

- * نظام ادارة المديریات فى عهد عباس .
- * أسلوب ادارة المديریات والمحافظات فى عهد سعيد .
- * ادارة الواحات .
- * تطور نظام ادارة المديریات والمحافظات .
- * السخرة فى الأقاليم .
- * تقييد سلطات المديرين والمحافظين والغاء رتبهم العسكرية .
- * سياسة تمصير الادارة بالأقاليم وتعريب الدواوين .
- * نظام ادارة المديریات والمحافظات فى عهد اسماعيل .
- * ترقى المصريين فى ادارة الأقاليم والوظائف الكبرى .
- * اضافة مهام أخرى الى المديرين .
- * تطور نظام ادارة المديریات والمحافظات .
- * دواوين الأقاليم .

لم تشهد ادارة المديریات والمحافظات تطورا فى عهد عباس وذلك لانه لم يكن يتمتع بطموح جده أو بعبقريته ، ولذلك فانه لم يسلك النهج الذى اختطه محمد على للادارة فى مصر ، ولم يبد استعدادا أو رغبة فى التقدم (١) ، ورأى مع تجرده الرغبة فى مباشرة الامور بنفسه ، أن يحل هو اه محل نظر الدواوين ، ففتح أمام الجاسوسية مجالا تطرق منه الخل الى العمل مما أدى الى تعطيله بعد فترة قليلة (٢) .

نظام ادارة المديریات فى عهد عباس :

تجاهل عباس الذى اتصف عهده بالركود (٣) العناصر المصرية تجاهلا تاما فى ادارة المناصب الكبرى واستبدل بهم الاتراك ، ويرجع ذلك الى أنه فى صباه أهمل تعلم اللغة العربية ولم يتعلم غير اللغة التركية (٤) .

واتسم عهده بمزيد من الاستبداد والمركزية حيث عين مديرين عموم ومفتشين من الاتراك للأقاليم البحرية والوسطى والقبلية للإشراف على أعمال المديرين فى هذه الاقاليم (٥) وكان عليهم طبقا للائحة الصادرة فى عام ١٢٦٦ / ١٨٥٠ داوم المرور على المديریات والبحث والتجسس على أحوال المديریات وأشغالها ومستخدميها (٦) وكان معظم المديرين والمحافظين من عهده من العسكريين وخاصة أصحاب الرتب العسكرية الكبرى (أميرالاي

(1) Merruau, M. Paul; L'Egypte Contemporaine, Paris, 1858, p. 7.

(٢) الياس الأيوبى : المرجع السابق ص ٦٤ .

(3) Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, p. 107.

(٤) مصطفى القونى : تطور مصر الاقتصادية فى العصر الحديث ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ٩١ .

(٥) محفظة ٢ تفتيش عموم الأقاليم قبلى وثيقة بدون فى ٢٦ ذى الحجة ١٢٦٥ / ١١ / ١١ / ١٨٤٩ .

(٦) دفتر أمور ادارة واجراءات لائحة عام ١٢٦٦ ص ١٠١ .

— ميرلواء) وبعتقد أن المدنيين الذين عينوا مديرين للمديريات (٧) وكذلك وكلاء المديريات قد منحوا رتبا عسكرية تتناسب مع مكانتهم (٨) وقد يرجع ذلك الى عناية عباس باستتباب الامن حيث أمر المديرين والمحافظين بضرورة مطاردة اللصوص والاشقياء وقطاع الطرق وكان يوبخهم عند أى تقصير منهم ويهددهم ، وقد عومل هؤلاء الاشقياء بقسوة بالغة حتى أنهم خشوا بأسه وانقطع دابرهم وأمن الناس شرورهم (٩) .

ولم يرق أيا من المصريين الذين كانوا قد مضوا شوطا بعيدا فى ادارة الأقاليم فى مصر منذ عهد محمد على على عكس ما اكتسبه الاتراك فى عهد عباس حيث عين أحد الكتاب وكيلا لمديرية عموم قبلى (١٠) وعين رستم باشا مديرا للأقاليم الوسطى بمرتب أميرالاي وعين أحد نظار الاقسام مديرا لقنا (١١) بل انه لم يهمل رعاية المديرين الاتراك الذين عزلوا بسبب تكاسلهم وعدم اهتمامهم بأمور الأقاليم التى يديرونها أو بمصالح الاهالى حيث عين أحدهم عضوا بمجلس الاحكام (١٢) مما يدل على استمرار سياسته فى تعيين الاتراك فى المناصب الهامة رغم ثبوت عدم أهليتهم لها وعدم جدارتهم لامانتها وذلك على حساب المصريين .

(٧) يوجد الكثير من الوثائق التى تشير الى رتب المحافظين والمديرين الذين تولوا ادارة المحافظات والمديريات فى تلك الفترة ، انظر دفتر بدون معية تركى وثائق أرقام ١ ، ٢ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ فى شهور شوال والحجة ١٢٦٥ / أغسطس واكتوبر ١٨٤٩ ، محرم ١٢٦٦ / نوفمبر ١٨٤٩ ، ربيع الأول ، جمادى الأولى ١٢٦٧ / يناير ومارس ١٨٥١ عن تعيين محافظين لنسويس ودمياط ومديرين لعموم قبلى والأقاليم الوسطى وللمديرية الشرقية والدقهلية واسنا ، وعموم قنا واسنا وجرجا وبنى سويف والفيوم والغربية .

(٨) معية عربى دفتر ٤١ وثيقة ٢٩٠ فى ٢ جمادى الأولى ١٢٦٦ — ١٨٥٠/٣/١٦ ، ودفتر ٢٥ وثيقة ٥٧٩ فى ٢٠ شعبان ١٢٦٦/١/٧/١٨٥٠ .

(٩) عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ج ١ ، ط ٢ ص ١٦ .

(١٠) محفظة ٢ معية تركى وثيقة ١٤٠ فى ٢٨ جمادى الأولى ١٢٧٠/٢/٢٧/١٨٥٤ .

(١١) أمين سامى : تقويم النيل مج ١ ج ٣ ص ٥٦ .

(١٢) جاء فى أحد الأوامر التى أصدرها عباس الى كتخدا مصر أن المديرين قد تمهدوا على فراش استراحتهم وأهملوا وظائفهم ، انظر المرجع السابق ص ٤٦ ، ٤٨ .

ولما كان قد بدىء فى عهد عباس انشاء السكك الحديدية فى القاهرة والاسكندرية وتطلب ذلك تشغيل الالاف من الفلاحين ، فقد كان على أجهزة الادارة بالمديريات فرز الاشخاص اللاتقين للعمل وفقا للاعداد المقررة على المنوفية والشرقية والدقهلية والغربية وكان على شيوخ البلاد اصطحاب أنفار كل مديرية وارسائها الى مواقع العمل حيث أرسل أنفارا من مديريات هؤلاء الانفار الى مواقع العمل وملاحظتها منعا لهروبهم ولكن ذلك لم يحل دون تمكن الكثير منهم من الهروب من مواقع العمل (١٣) وكان على المديريات أيضا اعداد الجمل اللازمة لاعمال النقل الخاصة بهذا المشروع (١٤) . وقد سخر الاهالى فى عهده أيضا فى العمل ليلا ونهارا فى الحفاظ على جسور النيل منعا لاطار الفيضان حيث كان ذلك من الاعمال الهامة التى يكلف المديرون بالمرور عليها وملاحظة ما يتم بشأنها (١٥) .

أسلوب ادارة المديريات والمحافظات فى عهد سعيد :

فى عهد سعيد باشا أعيد تنظيم الدواوين وحول بعضها الى نظارات (الداخلية والخارجية والحربية والمالية) (١٦) وقد تميز محمد سعيد عن سلفه بأنه كان لديه الحزم والقدرة لاتخاذ القرارات . وكان شغله الشاغل ارساء دعائم الحكم والادارة والعمل على النهضة الداخلية بالبلاد فبدأ بتطوير النظام الادارى لايجاد الاتصال المباشر بين الحكومة والاهالى ولم يغير كثيرا من اختصاصات الموظفين (١٧) واجتهد فى منع سوء الاستغلال من جانب رجال الادارة وذلك بإبطال شوكة المديرين وعدم تسلطهم لما يتمتعون به من قسوة وغلظة فى معاملة الاهالى وأرضاء الحكام ورتب جيشا جديدا أدخل فيه نظام التجنيد الاجبارى « القرعة العسكرية »

(١٣) معية عربى دفتر ٨٢ وثيقة ٢٠٥ فى ٢٧ رمضان ١٢٦٨ ودفتر ١٠٥ ج ٧ وثائق ٣٠٢ ، ٣١٠ فى غرة ، ٥ رمضان ١٢٦٩ / ١٢ / ١٨٥٣ .
(١٤) دفتر ١٠٥ وثيقة ٣٣٢ فى ١٥ رمضان ١٢٦٩ / ٢٢ / ١٨٥٣ .
(١٥) مديرية البحيرة : دفتر ٣٤٤ صادر المرور وثيقة ٥٧ فى ٢٦ ذى الحجة ١٢٦٩ / ٢٩ / ١٨٥٣ . ص ٢٠ .
(١٦) مصطفى القونى ، المرجع السابق ص ٩٥ .

غير أنه لم يكن له رأى فى ابقاء الجيش أو فى عدده (١٨) ولا فى دواوين الإدارة ، بل كان كل يوم فى تغيير وتبديل وانشاء ونقض والغاء (١٩) .

ولم يتوقف الأمر عند الجيش والدواوين بل امتد أيضا الى التقسيمات الادارية بالاقاليم وادارتها ، فقد حدثت العديد من التغييرات والتعديلات فى الاقاليم من ضم والغاء وتقسيم ثم اعادة ضمها . وربما كان ذلك وراء قول الكثيرين أن محمد سعيد قد ألغى وظائف المديرين تخلصا من استبدادهم بالاهاالى (٢٠) غير أن التقسيمات الادارية للاقاليم وكذلك الاوامر انصادرة من سعيد الى المديرين تؤكد وجود وظائف المديرين وأنها لم تلغ الغاء تاما فى عهده (٢١) وان كان عددهم قد نقص بسبب الغاء بعض المديريات وضمها الى مديريات أخرى مثل مديرية الشرقية التى ضمت الى مديرتى الدقهلية والقليوبية أو بسبب ضم مديرتين معا فى مديرية واحدة مثل المنوفية والغربية (روضة البحرين) وتخصيص معاون لكل مديرية منها يتولى ادارتها من كان يتوسط المديرية مما يؤكد أن سعيد كان يعمل على الاقلال من عدد المديرين والموظفين وبالتالي توفير المبالغ المخصصة لهم كمرتبات حتى أنه وجه توبيخا الى مدير قنا واسنا على زيادة مصروفات

(18) Merlotie, de Baron, Egypte, Native Rulers & Foreign interference, London 1883. p. 96.

(١٩) محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر ج ١ ط ١ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٣١٢ هـ ص ١٩٨ .

(٢٠) الياس الأيوبى : المرجع السابق ص ٦٤ ، د. شفيق شحاته : التجديد فى النظم القانونية ص ١٢٠ ، د. محمد صبرى ، المرجع السابق ص ٨٥ ، حامد على دسوقي ، النظام الادارى فى مصر فى عهد اسماعيل ١٨٦٣ — ١٨٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ص ٨ .

(٢١) وجدت مديريات روضة البحرين ، والدقهلية ، والبحيرة ، والقليوبية فى الوجه البحرى ومديريات الجيزة وبنى سويف والفيوم ، ومديرية أسيوط وجرجا ومديرية قنا واسنا وكذلك محافظات الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس ، أنظر الفصل السابق ، وتؤكد الوثائق الخاصة بهذه المديريات مخاطبة سعيد لمديرى هذه المديريات وورود مكاتبات منهم أنظر وثائق الادارة المحلية : ديوان الداخلية والمديريات والمحافظات ، أمين سامى : المرجع السابق : الكشف الخاصة بأرباب المناصب عن مناصب المديرين والمحافظين .

المديرية على ايراداتها وضرورة الاكتفاء بالموظفين الضروريين وكان يتم الاستغناء عن الموظفين الزائدين (٢٢) .

وقد ألغى ديوان محافظة مصر ونقلت بعض اختصاصاته الى ديوان الداخلية عملا بسياسة التوفير أيضا (٢٣) وأحيات ادارة احدى المديريات الملقاة الى الدائرة السنوية وهى بنى سمويف (٢٤) وقد اضطر سعيد الى هذه السياسة بسبب كثرة النفقات التى كان ينفقها حتى اضطر الى الاستدانة وعقد القروض الاجنبية وكان يصدر أوامره بانقاص عدد المستخدمين فى المديريات واعادة ترتيبها لتحقيق هذه السياسة مثلما حدث فى ترتيب مديرية الفيوم . ولم تكن تتم الموافقة على اية ترتيبات لا تتضمن قدرا كبيرا من الوفر فى مربوط المديرية (٢٥) بالاضافة الى عدم الموافقة على تعيين أى موظف يزيد عن حاجة العمل بها (٢٦) ومن ذلك توفير مبلغ ١١٣٢٠ قرشا من أصل المربوط لمديرية البحيرة وقدره ٨١٩٠٥ قرش ورفعت ٩٣ موظفا من محافظة دمياط التى كان يبلغ عدد مستخدميها ٢٩٤ شخصا بما يحقق وفرا قدره (١٠٩٩٤) قرشا شهريا من المربوط وقدره (٥٥٧٨٥) قرشا (٢٧)

وفيما يتعلق بالفصل والتقسيم بين المديريات التى ضمت معا مثل مديرية قنا واسنا فان ذلك كان راجعا الى طول المسافات فى هذه المديرية

(٢٢) دفتر ١٨٨٤ أوامر وثائق ٢٣ ، ٥٣ فى ١٢ رجب ١٢٧٢/١٩/٣/١٨٥٦ ودفتر ٥٣ ج ٢ داخلية وثيقة ٥٧ فى ٨ جمادى الاولى ١٢٧٤/٢٤/١٢/١٨٥٧ .

(٢٣) ديوان الداخلية : دفتر ٤٣ ج ١ وارد الدواوين وثيقة ٣٣ فى ١٣ ربيع ثان ١٢٧٤/٣٠/١١/١٨٥٧ وقد ألغى هذا الديوان فى فبراير عام ١٨٦٠ بسبب وفاة اسماعيل عاصم باشا ناظر الديوان وظل شاغرا عدة سنوات وقد ترتب على ذلك قيام المحافظين والمديرين بادارة كافة شئون المحافظات والمديريات دون الرجوع الى الوالى الا فى المسائل الهامة فقط ، أنظر محفظة ٤ محافظة رشيد أمر رقم ٢ فى ٢٥ رجب ١٢٧٦/١٧/٢/١٨٦٠ (٢٤) دفتر ٥٣ داخلية وثيقة ٨١ فى ٢٠ جمادى الاولى ١٢٧٤ — ١٨٥٨/١/٥ ص ٩٤ .

(٢٥) مديرية أسسوط محفظة رقم ١ وثيقة ٣٤ فى ١٣ محرم ١٢٧٨/٢١/٧/١٨٦١ .

(٢٦) دفتر ١٦٥٨ معية عربى وثيقة ١٢٧ فى ١٠ محرم ، ١١٥ فى ١٣ محرم ١٢٨٧/٢١/٧/١٨٦١ .

(٢٧) دفتر ١٨٩٥ ج ٢ أوامر وثيقة ٣٠ فى ٢٦ محرم ١٢٧٨/٣/٨/١٨٦١ ، ١٧ فى ١٢ صفر ١٢٧٨/١٨/٨/١٨٦١ .

وبعدها عن بعضها (٢٨) وعدم وجود طرق المواصلات التي تيسر الوصول إلى أبعد البلاد بها في سهولة ويسر أو في أقرب وقت مما كان يعيق أجهزة الإدارة عن القيام بالمرور على كافة بلاد المديرية . وقد تم فصل مدير أسنا بسبب عجزه عن القضاء على الاثقياء في مديريته مما أدى إلى ضمها إلى مديرية قنا (٢٩) أما عن إدارة الأقاليم في عهد سعيد فإنه أحياناً ما كان يتم إجراء تغيير جميع المأمورين والمديرين ووكلاء المديرية وغيرهم من المستخدمين بين الوجهين البحري والقبلي (٣٠) مما يدل على عدم استقرار أجهزة الإدارة بالأقاليم في عهده .

وفي منتصف أبريل عام ١٨٥٩ تم تنظيم بعض الدواوين والمجالس وتحديد اختصاصاتها والجهات والمصالح التابعة لها مثل ديوان المالية والجهادية ومحافظة مصر ومجلس مصر وديوان عموم الأوقاف وديوان الداخلية الذي أحيلت إليه الإدارة العمومية وقبول التماسات الأهالي والمستخدمين في حق المديرين والنظار والمحافظين والمجالس ، ونظراً المضايقات التي ترد من مجلس الأحكام ومجالس التجار بالاسكندرية والقاهرة وتتبعه إدارة الهندسة وينظر بها الحسابات الختامية ، وكذلك تولى ديوان الداخلية نظر كافة الأمور الخاصة بالأقاليم قبل الفصل فيها وعرض ما يوجب عرضه على الوالي . وكان سعيد قد ألغى الاجتماع السنوي الذي كان يتم بالقلعة منذ عهد أسلافه ويحضره المديرون اكتفاء بإرسال تقاريرهم عن الأعمال والأشغال العمومية وأحوال الترع والجسور والنواحي المالية (٣١) وعهد إلى مفتشي الأقاليم البحرية والوسطى والقبلية

(٢٨) محفظة ١ داخلية أوامر تركي وثيقة ٢٦ في ١٠ ربيع ثان ١٢٧٣/٨/١٢/١٨٥٦ .

(٢٩) دفتر ٩٢ ج ١ داخلية وثيقة ٣ ، ١١ في ١١ ، ١٤ صفر ١٢٧٥/٩/٢١/١٨٥٨ .

(٣٠) دفتر ١٨٨٨ أوامر وثيقة ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ في ٧ صفر ١٢٧٣/٦/١٠/١٨٥٦ وقد استثنى السعاة بالدواوين والمديرية من هذه التغييرات ابتداء من شهر يوليو ١٨٦٠ ، انظر دفتر ١٨٩٣ أوامر وثيقة ١٢ ، ١٦ في ٢٢ شوال ١٢٧٦/٥/١٣/١٨٦٠ .

(٣١) دفتر ١١٣١ داخلية أوامر وثيقة ٧٤ في ١٣ رمضان ١٢٧٥/٤/١٦/١٨٥٩ .

الامام بأحوال المديرية الادارية والمالية والزراعية وغيرها من الامور (٢٢).

ادارة الواحات :

فيما يتعلق بادارة واحة سيوة فقد تقدم مشايخها بطلب لتعيين قائمقام بها ومعه قوة كافية للتصدى للاشقياء وقطاع الطرق وقد أمر سعيد بتعيين بكباشى ومعه ٤٠ جنديا للقيام بهذه المهمة . ولما كان اهالى سيوة غير راغبين فى استمرار بقاء القوة فى بلادهم فقد رغبوا بقاءها وتعهدوا بالدفاع عن أنفسهم وقد تم ترتيب مأمورية لادارة سيوة يديرها مأمور ويتولى أحد القضاة فصل المنازعات التى تنشأ فيما بينهم بالاضافة الى عدد من الكتاب والجنود ولكن ذلك لم يؤد الى القضاء على سلطة مشايخ الواحة (٢٣) وكان يتبع مديرية بنى سويف والفيوم ملاحظ يتولى الاشراف على ادارة الواحات البحرية (٢٤) وبعد انفصال المديريتين أصبحت تابعة لمديرية الفيوم ، أما الواحات القبلية (الداخلية والخارجية) فكانت تابعة لمديرية أسيوط (٢٥) .

تطور نظام ادارة المديرية والمحافظة :

فى مطلع عام ١٨٥٦ ، تم ترتيب مديرية روضة البحرين حيث حددت كافة الوظائف بكل ادارة أو قلم وحدد عدد الموظفين والمرتبات المخصصة لكل وظيفة ويتضح من هذا الترتيب استكمال أجهزة الادارة بأنواعها ونخصصاتها فى الاقاليم فقد شكل الجهاز الادارى بديوان المديرية من المدير والوكيل والكاتب التركى ومساعدته والمترجم وكذلك معاونون

(٣٢) مديرية البحيرة دفتر ٣٤٤ وثيقة ١٢٩ فى ٢٧ محرم ١٢٧٠/٣٠/١٠/١٨٥٣ ، ومحفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٥ فى غرفة ذى القعدة ١٨٥٤/٧/٢٦/١٢٧٠ .

(٣٣) دفتر ٤ داخلية وثيقة ١ فى ١٧ رجب ١٢٧٣/١٢/٢/١٨٥٧ ومحفظة ١٤ معية تركى وثيقة ٥٦ فى ١١ ربيع ثان ١٢٧٣/٩/١٢/١٨٥٦ ودفتر ٥٤ ج ٣ وثيقة ١٤٨ فى ٢ رجب ١٢٧٤/١٦/٢/١٨٥٨ وفى عهد اسماعيل تم تشكيل مجلس من المشايخ للمشاركة مع المأمور فى ادارة الواحة انظر محفظة ٧ داخلية أمر رقم ٦٦ فى ٢١ رمضان ١٢٨٧/١٤/١٢/١٨٧٠ .

(٣٤) دفتر ١٢ داخلية وثيقة ١٣ فى ١٤ صفر ١٢٧٤ ص ١٠/٢/٦٧/

١٨٥٧ .

(٣٥) محمد أمين فكرى : جغرافية مصر ص ٣٠٠ .

والقواصة وخدمة الطوف (الطوافة) والقواصة العرب والسعاه وسقايين المياه والفراش والى جانب هؤلاء وجد الصراف ومساعدوه وادارات الخدمات مثل الصحة والهندسة والبريد ، وكذلك الاجهزة التى تتولى كافة الأعمال اليومية والمال وملحقاتها ، والفلال والاستحقاقات والمطلوبات والصنف والعهد والزمائم وكتاب الدفترخانة والتحريرات والقيسودات وتحقيق القضايا والى جانب هذه الوظائف وجد أيضا الخفرة ومنهم خفرة القناطر والمعامل والمصانع (الفابريقات) بالمديرية مثل مصانع نبروه والمحلة وسمنود وشبين وميت بره وما تضمه من أسطوات ومعاونين . وخدمة الاحتساب وجهاز سمسرة الاقمشة الحريرية والمأمورين بالمديرية وخدمة الاشوان من مخزنجية وبواب وخفراء . أما الخدمة العسكريون فيمثلهم الضباط والعساكر والبلوكات وعساكر الطوبجية والخيالة وخدمة المدفع بطنطا (أسطى وعساكر) وغيرهم والى جانب ذلك وجد أيضا خدمة المسجد وخدمة الفروع فى كل من الغربية والمنوفية بما تضمه من مأمور ادارة ومعاونين وأغوات (داخلية وخارجية) وقواصة عرب وطوافة وسعاه وكتاب التحريرات وكذلك نظار الاقسام وحكام الاخطاط والقواصة بالاقسام والصيارف وكتاب ومهندسى الاقسام ومجلس بحرى والكتاب المؤقتون (الظهورات) بعموم المديرية وعمال آخرون (٣٦) .

وعمل سعيد على تنظيم وتوحيد الهيكل الادارى للمديريات والمحافظات حيث عقد اجتماع ضم جميع المديرين والمحافظين فى ديوان الخزينة للنظر فى الاختلافات القائمة بين هياكلها وايجاد تنسيق فيما بينها . وقد بدأ العمل وفق هذه الترتيبات ابتداء من نهاية أغسطس ١٨٥٦ . وكان الغرض الأساسى من اعادة النظر فى تنظيم المديريات هو توفير الوظائف والاموال (٣٧) ولكن ذلك لم يحل دون قيام المديريات والمحافظات باعداد تنظيمات جديدة لها اذا ما تطلب الأمر احداث وظائف جديدة أو اعادة بعض الوظائف التى يؤدى الغاؤها الى تأخير بعض الاعمال مثل معاونين

(٣٦) دفتر ١٦٢٨ معية قيد الكشوفات والخلاصات دفتر يتضمن ترتيب مديرية روضة البحرين من ابتد أمشير ١٨٥٦ / فبراير ١٨٥٦ .
(٣٧) محفظة ١٤ معية تركى وثيقة ٢٣٠ فى ١٥ ذى القعدة ١٢٧٣ / ٧ / ٧ / ١٨٥٧ ومحفظة ١ داخلية وثيقة ١٦٧ فى ١٣ الحجة ١٢٧٣ - ١٨٥٧ / ٨ / ٣ .

والكتاب ومن ذلك أنه تم إعادة مبلغ ١٠٦٧٥ قرشا كان قد تم توغيرها من مربوط مديرية القليوبية وإعادة مبلغ ١٥٨٨٤ قرشا الى مديرية البحيرة بعد أن كان قد تم توفير مبلغ ٥٥٩٣٠ قرشا شهريا (٢٨) وقد أدى حالة شطوط دمياط الى المحافظة بعد أن كانت تابعة للمنصورة الى انشاء ادارة خاصة لها تتبع المحافظة تضم خمسة أشخاص من معاونين والكتبة والقواصة (٣٩) .

يتضح مما سبق أن الجهاز الادارى للمديريات أو الاقاليم فى مصر قد اكتمل أو قارب على تكوين الشكل النهائى للهيكل الادارى الذى يدير هذه الاقاليم وأن الوظائف التى بدأت تتخذ مكانها فى ادارة الاقاليم منذ عهد محمد على قد استقرت على عدد من الاقلام أو الادارات سواء المدنية أو المالية أو الخدمية . وقد شهدت بعض هذه الوظائف احداث تعديلات بها غير أن هذا الاستقرار لم يكن نهائيا وذلك لادخال بعض التعديلات على هذه التنظيمات أو الوظائف بسبب ظروف ادارة هذه الاقاليم أو بسبب الأزمة المالية التى كانت تتطلب توفير بعض الموظفين وظل ذلك سمة من سمات ادارة الاقاليم فى عهده ومن ذلك أنه أجرى ترتيب آخر لمديرية روضة البحرين (الغربية والمقوفية) فى عام ١٨٦٢ (٤٠) .

وطبقا للقانون الهمايونى الصادر فى أوائل شهر ربيع الآخر ١٢٧١ (٤١) ديسمبر ١٨٥٤ والذى سرى على مصر سريان خط كلخانه الصادر فى سنة ١٨٣٩ (٤٢) فقد حددت مهام مديرى الاقاليم فى حفظ النظام بالاقاليم والعمل على رفاهية الاهالى وعدم الاضرار بمصالحهم والنهوض بالبلاد وتعميرها

-
- (٣٨) دفتر ١١٣٣ داخلية قيد اللوائح والمنشورات وثائق ١ ، ١ فى ٣ ، ٢١ الحجة ١٢٧٤/١٤/٧ ، ١٨٥٨/٨/١ .
- (٣٩) دفتر ٧ داخلية وثيقة ١٢٤ فى ١٥ صفر ١٢٧٥ ص ٩٣ ودفتر ١٨٩١ أوامر وثيقة ٥٣ فى ٢٠ شعبان ١٢٧٥/٣/٢٥ ١٨٥٩ .
- (٤٠) دفتر ١٩٠٥ أوامر وثيقة ٢١ فى ٢٦ جماد ثان ١٢٧٩ ص ٢٦/١٨/١٢/١٨٦٢ .
- (٤١) رغم طبع هذا القانون وصدوره فى شهر ربيع ثان ١٢٧١/ديسمبر ١٨٥٤ فان مواد هذا القانون لم تطبق فى محافظة العريش حتى يناير ١٨٥٨ ، انظر دفتر ٥٣ داخلية وثيقة ٣٤ فى ١٥ جمادى الاولى ١٢٧٤/٣١/١٢/١٨٥٧ .
- (٤٢) د . شفيق شحاته : التاريخ العام للقانون ص ٣٥٩ .

عن طريق الاهتمام بالزراعة واجراء توزيع المياه منعاً للتعدى على حقوق الفلاحين واتباع قواعد العدل فى جمع الانفار للاشغال العامة ، وأن يتم ذلك فى غير اوقات الحصاد . وكان على المديرين وجميع حكام الاقاليم طبقاً لهذا القانون الاهتمام بشئون الموازين والمكايل على اختلاف أنواعها فى أقاليمهم وعدم استغلال سلطاتهم أو الاختلاس من الأموال الأميرية ومنع جور المشايخ والصيارف على الفلاحين وأخذهم الأموال الزائدة منهم وقطع دابر اللصوص وقطاع الطرق وقيام الضبطيات بدورها فى هذا الشأن وإبلاغ المديرين فى حالة عجزهم عن ذلك ، وما تقوم به الحكومة من امدادات عسكرية للقضاء على هذه الشراذم كما كان على المديرين أيضاً تأمين الطرق والقبض على القاتلين والتحفظ عليهم لحين تسليمهم للجهات المختصة لمحاكمتهم .

وأوجب القانون على المديرين الاهتمام بالشئون الاقتصادية فى أقاليمهم فيما يختص بشئون زراعة الأهالى وتجارتهن وسائر معاملاتهم . ويلاحظ أن هذا القانون قد أولى عنايته للكثير من الأمور التى تهم الأهالى ومراعاة مصالحهم والنهوض بمستوى الرى والزراعة والتجارة والعمل على وضع أسس العدالة فى تسخير الفلاحين فى الاشغال والمرافق العامة والعمل على كف أيدي الحكام والذوات وأجهزة الإدارة عن التسلط على المحكومين وعلى حقوقهم فى محاولة لنيلهم لابسطة حقوقهم فى حسن المعاملة وكذلك الاهتمام بشئونهم وخاصة فيما يتعلق بدعائهم وقضاياهم (٤٣) .

وكان سعيد حازماً فيما يتعلق بإدارة الاقاليم منذ بداية حكمه حيث اعتبر المديرين والمحافظين مجرد موظفين خاضعين له يؤدون ما عليهم من مهام وهم مسئولون عن كل صغيرة وكبيرة بأقاليمهم فكان عليهم مراجعة أعمال مستخدميه وخاصة الكتاب وسرعة انجازها وانهاء مصالح الأهالى وظلت هذه السياسة ديدنه حتى نهاية حكمه (٤٤) . وكان يأمر باجراء

(٤٣) دفتر أمور اذارة واجراءات هـايونى سنة ١٢٧١/ديسمبر ١٨٥٤ ص ص ٧ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٧ .

(٤٤) مديريات قبلى محفظة ٢ وثيقة ٤ فى ٢٩ شـوال ١٢٧٠/٢٤/٧/١٨٥٤ ودفتر ٤٩٣ معية تركى وثيقة ١٠٢٩ فى ٦ الحجة ١٢٧١/١٩/٨/١٨٥٥ ودفتر ١٨٩٣ أوامر وثيقة ١٠٢ فى ٨ صفر ١٢٧٨ ص ١٥٢/١٤/٨/١٨٦١ .

التحقيق مع المديرين والمحافظين عند شكوى الاهالى فى حقهم (٤٥) فاذا ما ثبت له تأخرهم فى انهاء المصالح المتعلقة بالاقاليم والاهالى او تاخير انهاء القضايا او عجزهم عن استتباب الأمن والقضاء على المجرمين فانه ينم محاكمتهم مثلما حدث مع مدير روضة البحرين ومحافظ العريش (٤٦) وقد دفعه اهتمامه بحفظ النظام بالاقاليم الى ارسال القوات الكافية من الاورط والبلوكات لتأديب الأشقياء الخارجين على نظام الحكومة كما وجه شطرا كبيرا من اهتمامه لمواجهة حوادث اعتداءات وسطو البدو على البلاد والاهالى وتأمين حدود المديريات من غاراتهم وقد أكد على صلب المجرمين والأشقياء واعدامهم (٤٧) ولم يكن يتوانى عن عزل الكتاب الأتراك المشكو فى حقهم (٤٨) ومنع اعادة استخدام الكتاب والصيارفة السابق رقتهم لجنحه ارتكبوها وتم اصدار لائحة فى هذا الشأن (٤٩) .

وقد بذل سعيد غاية جهده لوقف استبداد وطفغان المديرين بالاهالى ومنع استغلالهم وكان يأمرهم بتيسير أسباب معاشهم واستعمال الرأفة والشفقة معهم (٥٠) حيث أمر بعدم تجاوز معاقبة الاشخاص بالضرب عن

(٤٥) محفظة ٣ داخلية أمر تركى رقم ١٠ فى ٦ ربيع ثان ١٢٧٥/١١/١٨٥٨ .

(٤٦) دفتر ١٨٩٤ أوامر وثيقة ٢٠ فى ٤ جماد ثان ١٢٧٧ ودفتر ١٩٠١ أوامر وثيقة ٥٩ فى ١٣ جماد الاولى ١٢٧٩/٥/١١/١٨٦٢ .

(٤٧) محفظة ٢ معية تركى وثيقة ٢٤٢ فى ٢٢ جماد ثان ١٢٧٠/٣/١٨٥٤ ومحفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثائق فى ٢٨ جماد ثان ٢٦ الحجة ١٢٧٠ ، ٢٢ جمادى الاولى ١٢٧١ ودفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقة ٣ فى ٨ محرم ١٢٧٢/١٩/٩/١٨٥٥ ودفتر ١٤ معية تركى وثيقة ٢٧٧ فى ٢١ ذى القعدة ١٢٧٣/١٣/٧/١٨٥٧ ودفتر ٥٣ داخلية وثيقة ٨٠ فى ١٩ جمادى الاولى ١٢٧٤/٤/١/١٨٥٨ ومحفظة ١ مديرية الجيزة وثيقة ٨ فى ٢٠ ربيع ثان ١٢٧٤/٧/١٢/١٨٥٧ ودفتر ٦ داخلية وثيقة ١٠٥ فى ١٠ جماد ثان ١٢٧٥/١٤/١/١٨٥٩ .

(٤٨) محفظة ١٤ معية وثيقة ٤٥٩ فى ٢٨ الحجة ١٢٧٣/١٨/٨/١٨٥٧ .

(٤٩) محافظة رشيد محفظة ٤ وثيقة ٦ فى ٨ ربيع الاول ١٢٧١/٢٨/١١/١٨٥٤ ودفتر ١١٣٣ داخلية وثيقة ٨٩ فى ٢٩ جماد ثان ١٢٧٤/٢/١٣/١٨٥٨ .

(٥٠) دفتر ١٨٨٣ وثيقة ١٠٤ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٧٢/٣/١/١٨٥٦ ص ١٦٥ .

٢٠٠ جلدة للجرائم الكبرى وأقل من ذلك للجرائم الصغرى مع ضرورة الكشف الطبى على من يتم عقابهم لمعرفة مدى تحملهم ، طبقا للامر الصادر فى أغسطس ١٨٥٢ (٥١) وقد ألغيت عقوبة الضرب فى أواخر عهد سعيد وأبدلت بعقوبة السجن (٥٢) كما حاول منع انتشار ظاهرة الرشوة فى الأقاليم حيث أمر المفتشين والمديرين بمراقبة رؤسيتهم لمنع أخذ الرشاوى من الاهالى وكان يأمر برفق من تثبت عليهم هذه الجريمة بعد التحقيق معهم حيث تم رفق ناظر قسم تلا وعزل المشايخ بها (٥٣) وكذلك رفق كل من حسين بك مدير المنيا وبنى مزار وعبد القادر بك مدير القليوبية لانتشار الرشوة وشيوعها فى مديريتهما (٥٤) .

وأضيفت مهام وأعباء أخرى الى مهام المديرين فى المديريات حيث أدى اصدار لائحة الاطيان فى عهد سعيد والتي اشترك المديرون بما لهم من خبرة فى ادارة الاقاليم وأحوالها فى وضعها (٥٥) الى اضافة أعباء أخرى عليهم وذلك لتنفيذ ما جاء بها من اعداد قوائم عن تكليف الاطيان الخاصة بالاسر الكبيرة بالنواحي والأسماء (بند ٢) وتقسيم أطيان المتوفين الذين ليس لهم ورثة بالمحاكم والمديرية وتحرير السندات بانتقال الاراضى التى يصير احلالها وتحصيل الرسوم طبقا للبند الثالث من اللائحة وايجار الاطيان التى تزيد عن العشرة أفدنة وغيرها من المهام التى أدت الى زيادة عدد الكتاب بالمديريات لتنفيذ مواد هذه اللائحة وكذلك الحال بالنسبة

(٥١) محفظة ١ مديريات قبلى وثيقة فى ٧ ذى لاقعدة ١٢٦٨/٢٢/٨/١٨٥٢ ودفتر ١٣١٠ داخلية أمر رقم ٨٠ فى فى رمضان ١٢٧٤/٢٣/٤/١٨٥٨ ص ٢٥ .

(٥٢) محفظة ١ أوامر الى مديرية الجيزة وثيقة ٢٨ فى ٩ جماد ثان ١٢٧٨/١١/١٢/١٨٦١ .

(٥٣) دفتر ١٨٨٣ وثيقة ١٨ ، ٢٢ فى ١٣ ، ٢٦ صفر ١٢٧٢ — ١٠/٢٤ ، ١٨٥٥/١١/٦ ودفتر ١٦١٦ معية عربى وثيقة ٨ فى ٥ جماد ثان ١٢٧٢/١١/٢/١٨٥٦ ومحفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة فى غاية رجب ٢ ، رمضان ١٢٧٢/٥/٤ ، ١٨٥٦/٥/٦ .

(٥٤) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٣٦ فى ٢٦ شعبان ١٢٧٢/١/٥/١٨٥٦ وأمين سامى تقويم النيل ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٥٥) دفتر ٤٥ داخلية وثيقة ١١١ فى غاية شوال ١٢٧٤/١١/٦/١٨٥٨ ص ٧١ .

لأطيان المتسحبين الذين ليس لهم أولاد أو أقارب بالناحية (٥٦) .

وأضيف المزيد من الاعباء على أجهزة الادارة بالأقاليم بسبب الاجراءات والسياسات التى اتخذها سعيد ومنها تطبيق سياسة التجنيد الاجبارى (٥٧) وبخاصة تجنيده لأولاد العمدة والمشايخ وكان سعيد قد أمر بتشكيل أورط خيالة ومدرعه من المصريين الاشداء بالأقاليم الوسطى والقبليّة ومن باقى المديرىات لسد احتياجات المشاه. وكان يكلف المديرين بجمعهم من المديرىات وتجهيزهم وفرزهم كما كان عليهم أيضا التصدى لمحاولات الهروب من التجنيد (٥٨) سواء من قبل المجندين أنفسهم أو من قبل أجهزة الادارة وخاصة المشايخ لحماية أبنائهم وذويهم من التجنيد (٥٩) كما كلف المديرين والمحافظين بضبط الرقيق حيث صدرت الاوامر بمنعه ابتداء من عام ١٨٥٥ فكان عليهم ابلاغ الداخلية عن منعه فى القرى والنواحي التابعة لهم والغاء ملكية الرقيق بأيدي التجار ومنع تساهل الموظفين مع تجار الرقيق (٦٠) .

السخرة فى الأقاليم :

وفى عهده تم تسخير الفلاحين فى أعمال تقوية الجسور واصلاحها (٦١) كما حدث فى عهد أسلافه ولما كان سعيد قد شرع فى حفر قناة السويس

(٥٦) دفتر ٥٦ ج ٥ داخلية وثيقة ٤١٠ فى ٢٢ محرم ١٢٧٥/٣١/٨/١٨٥٨ ، ودفتر ٩٤ ج ٣ داخلية وثيقة ٩٩ فى ٩ رجب ١٢٧٥/١٢/٢/١٨٥٩ ص ١٠ .

(٥٧) دفتر ٢٠ ج ٩ داخلية وثيقة ١٩٠٧ ، ٩١٦ ، فى ٢٧ ، ٢٩ ذى القعدة ١٢٧٤/١٠/٧/١٨٥٨ .

(٥٨) دفتر ١٨٨٤ ونيتة ٣٣ ، ٤٠ فى غاية جمادى الاولى ، ٥ جماد ثان ١٢٧٢/٦ ، ١٨٥٦/٢/١١ ، ومحفظة ١ جيزة وثيقة ٨ فى ١٦ الحجة ١٢٧٢ — ١٨٥٦/٨/١٧ ، ١١ فى ٢٦ شوال ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٦/١٨ ومحفظة ١ داخلية وثيقة ٣٨ فى ١٥ جماد ثان ١٢٧٣ ومحفظة ١ روضة البحرين وثيقة فى ٢٤ جماد ثان ١٢٧٣/١٩/٢/١٨٥٧ .

(٥٩) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٤٦ فى ٥ ذى القعدة ١٢٧٢ ودفتر ٦٣ داخلية وثيقة ١٧٣ فى ٢٢ الحجة ١٢٧٥/٧/٢٢/١٨٥٩ .

(٦٠) محفظة ٣ داخلية أمر فى ٢ صفر ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٩/٩ .

(٦١) دفتر ٣ داخلية وثيقة ١٤٠ فى ٤ محرم ١٢٧٢/١٣/٨/١٨٥٨

ص ٥١ .

فقد كان على المديرين فى الأقاليم البحرية والقبلية تجميع الاعداد المخصصة على مديرياتهم من الفلاحين للعمل بها مما أدى الى اتخاذ كافة السبل التعسفية لتجميع هذه الاعداد التى كان يتم ارسالها شهريا (٦٢) وقد بلغ عدد الذين أرسلوا من مديرية الدقهلية منذ شهر ابريل عام ١٨٦١ حتى ابريل ١٨٦٣ عدد ١٢٢٩٢ شخصا (٦٣) وكان على الفرد الواحد حفر مترين مكعبين يوميا مع استمرار العمل فى شهر رمضان كأى شهر آخر . وقد أدى تسخيرهم وسوء معاملتهم الى هروبهم من ميادين العمل فى القناة حيث تمكن أنفار مديرتى المنيا وروضة البحرين وأقسام أخرى من الهروب وكان على القواصة وكذلك رجال الادارة الذين جاءوا بهم من أقاليمهم لمرافقتهم وملاحظتهم منعهم من الهروب كما كان على المديريات ارسال البيانات الخاصة بالأنفار المرسلة منها عند طلبها وما خصص على كل قسم من الأقسام والبلاد (٦٤) .

ونظرا لما أولاه سعيد باشا من اهتمام بمد خطوط السكك الحديدية استكمالا لما بدأه سلفه بين القاهرة والاسكندرية ومد خط آخر بين القاهرة والسويس وذلك عملا على ازدياد حركة التجارة وال عمران (٦٥) فقد أدى ذلك الى مزيد من العبء على أجهزة الادارة بالأقاليم من المديرين والمأمورين والضباط ونظار الأقسام وحكام الاخطاط والعمد والمشايخ أيضا وذلك لأن

(٦٢) كان عدد الانفار الذين أرسلوا من مديرية جرجا الى العمل فى القناة شهريا على هذا النحو :

الشهر	السنة	العدد	الشهر	السنة	العدد
رجب	١٢٧٨	١١٨٠	ذو الحجة	١٢٧٨	١١٩٦
شعبان	١٢٧٨	٢٠٠٠	محرم	١٢٧٩	١١٨١
رمضان	١٢٧٨	٢٠٠١	صفر	١٢٧٩	١١٨٠
ذو القعدة	١٢٧٨	١٢٥٢	من ربيع الاول الى آخر رمضان		
١٢٧٩ عدد ١١٧٩ شهريا وبعد ضم نواحي المديرية الى مديرية أسيوط فقد خفض العدد الى ١١٤٩ شهريا حتى ربيع الآخر ١٢٨٠ وفى شهر جماد ثان بلغ عدد المرسلين ١١٤١ شخصا حتى توقف ارسالهم انظر دفتر ٥٤٧ وثيقة ٢٣ فى ١٥ ذى القعدة ١٢٨٠/٢١/٤/١٨٦٤ ص ١٤ .					
(٦٣) دفتر ٥٤٧ معية تركى وثيقة بدون فى ١٩ صفر ١٢٨٠/٨/٤/١٨٦٣ ص ١٥٣ .					

(٦٤) انظر دفتر ٦٨ معية تركى سنة ١٢٧٨ هـ/ ١٨٦١ ، ١٨٦٢ .
(٦٥) عبد الرحمن الرافعى عصر اسماعيل ج ١ ص ٢٧ ، ٢٨ .

الأمر لم يقتصر على اعداد الانفار وتجهيزها لارسالها الى مواقع العمل وكذلك الجمال اللازمة لأعمال النقل سواء مياه الشرب (٦٦) أو الأدوات والمهمات (٦٧) .

وقد أمر سعيد باعداد عشرة آلاف نفر نصفهم من مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة لتسخيرهم للعمل فيما بين كفر الزيات والاسكندرية والنصف الآخر من مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية والجيزة للعمل فيما بين كفر الزيات والقاهرة (٦٨) وكان على المديرين عدم التراخى فى ارسال الانفار البدلاء شهريا ليحلوا محل الانفار السابقين الذين نالهم الانهاك والنصب فى مواقع العمل (٦٩) .

وكان على ادارة الاقاليم البحث عن الانفار الفارين من مواقع العمل فى كافة البلاد ولم يكن ذلك أمرا يسيرا وذلك لانه لم يكن يقدم للمديريات البيانات الكافية عن هؤلاء الفارين من حيث أسمائهم وبلادهم لان أيا من « مكتب العملية » أو المرافقين لهؤلاء العمال من رجال الادارة وخاصة العمدة والمشايخ لم يكن يتوفر لديهم هذه البيانات (٧٠) مما يدل على أن هؤلاء

(٦٦) دفتر ١٠ داخلية وثيقة ٢١ فى ٢٧ شعبان ١٢٧٣/٢٢/٤/١٨٥٧ ودفتر ٤ داخلية وثيقة ١٧ فى ٢٦ رمضان ١٢٧٣ ودفتر ١ داخلية وثيقة ٦٩ فى غايته ١٨٥٧/٥/٢٣ .

(٦٧) كان يتم تكليف بعض المديرين والمحافظين أمثال مدير بنى سويف والفيوم ومحافظ دمياط ورشيد باعداد كميات ضخمة من المقاطف لأعمال حفر وتطهير الترعى مثل ترعة الخطاطبة والسكك الحديدية وكذلك تكليف جميع المديريات بتوريد الغلال والأصناف والبرسيم والمسلى والزيوت التى يتطلبها جنود الجيش والمصالح والدواوين والمحافظات والأقطار الحجازية انظر دفتر ١١٣٦ داخلية فى سنة ١٢٧٣ ص ٥٠ — ٥٩ ودفتر ٦٣ وثيقة ٣٢١ فى ٢٠ ربيع ثان ١٢٧٤ ، ودفتر ٢٠ وثيقة ٦٨٤ فى ٢٥ ذو القعدة ١٢٧٤/٧/٦/١٨٥٨ ، ودفتر ١ وثائق ٤٤ ، ١٩ ، ٥٩ ، ٩٣ ، فى ٢٧ شعبان ، ١١ ، ٢١ ، ٢٨ شوال ١٢٧٣ ودفتر ٢ وثيقة ٧٥ فى ١٤ ذى القعدة ١٢٧٣ ووثيقة ٩٢ فى ١٨ صفر ١٢٧٤/٦/١٠/١٨٥٧ .

(٦٨) محفظة ١ مديرية الجيزة أمر رقم ١٠ فى ٢٠ ذى القعدة ١٨٥٤/٨/١٤/١٢٧٠ .

(٦٩) محفظة ١١ معية تركى وثيقة ٣١٦ فى ٤ جماد ثان ١٨٥٦/٢/١٠/١٢٧٢ .

(٧٠) دفتر ٢ داخلية وثيقة ٨٨ ، ٩٩ فى ٢٢ ، غاية القعدة ١٨٥٧/٧/٢١/١٢٧٣ .

العمال لم يكونوا في نظر الادارة سوى أعداد وكميات تحسب عدا وكما (٧١) دون أية اعتبارات أخرى . هذا فضلا عما كانوا يتعرضون له من شتى أنواع المعاناة وسوء المعاملة . وكان تشغيلهم في أماكن بعيدة عن بلادهم وتركهم لأرضهم يتم في ظروف بالغة القسوة لا تتوفر فيها مطالب الحياة الأساسية من الماء والغذاء وقد أدت قلة كمية المياه بأحد المواقع الى اندفاع أنفار مديرية أسيوط للهجوم على صهاريج المياه قبل تقسيمها على جميع العمال ، ومن ثم ترتب على ذلك زيادة عدد الضباط والمشايخ المرافقين للعمال لمنع تكرار ذلك ، أو لمنع لهروبهم (٧٢) الذي كان يعد هروبا من الموت المحقق بسبب العطش أو الإرهاق . وقد صدرت الأوامر بعدم ابدال عمال الوجه القبلى قبل أربعة أشهر بدلا من ابدالها كل شهر وزيادة عدد نظار الاقسام والعمد المرافقين للمسخرين (٧٣) .

وقد بلغ عدد العاملين منهم في سكة السويس ١٢١٦٨ شخصا وقد أمر المديرين بابدالهم بـ ١٢٩٥٠ شخصا ، وامعانا من حكام الاقاليم في كسب رضا الحاكم وعلان الولاء له وتنفيذ أوامره على حساب الفلاحين ومصالحهم فقد بالغ بعض المديرين في الاستجابة لأوامر تسخير الفلاحين حيث أرسل مدير أسيوط ٦٠٠ شخصا زيادة عن عدد الانفار المقرر على مديريته وهو ٢٠٠٠ شخص (٧٤) .

(٧١) مما يؤكد ذلك أيضا أنه لم يمكن تحديد اسم شخص توفي في حادث في أحد المواقع جاء ضمن ٤٠٠٠ نفر من مديريات الجيزة والقليوبية والدقهلية لأنه لا يوجد احصاء بأسمائهم بل بالأعداد فقط انظر دفتر ١٣ داخلية وثيقة ١٢٧ في ٢٠ ربيع الأول ١٢٧٤/١١/٧ ١٨٥٧ .

(٧٢) دفتر ١ داخلية وثيقة ٣٩ في ٢٥ شوال ١٢٧٣ ١٨٥٧/٦/١٧ وفي ٣ ذى القعدة ١٢٧٣ ص ١٦٨ ودفتر ١٣ وثيقة ٢٠١ في ٤ ربيع ثان ١٨٥٧/١١/٢١/١٢٧٤ .

(٧٣) دفتر ٢ داخلية وثيقة ١١٣ في ١٨ الحجة ١٢٧٣ ودفتر ٣ وثيقة ١٣٧ في ٢ محرم ١٨٥٧/٨/٢٢/١٢٧٤ ص ٧ .

(٧٤) دفتر ١٢ داخلية وثيقة ٣ في ٢٣ محرم ١٨٥٧/٩/١٢/١٢٧٤ ، ٨٧ في ٤ ربيع الأول ١٨٥٧/١٠/٢٢/١٢٧٤ وتوضح بعض الوثائق الاعداد المخصصة على المديريات وعدد الموجودين منهم في مواقع العمل والباقي على هذه المديريات انظر دفتر ٤٣ ج ١ داخلية وثيقة ٥٦ ، ٧٥ ، في ١٠ ، ٢٢ ربيع الأول ١٢٧٤ — ١٠/٢٨ ، ١٨٥٧/١١/٩ ودفتر ١٣ داخلية وثيقة ١١٣ في ١٤ ربيع الأول ١٢٧٤ ص ١٢٧٤/١١/١/٣٣ .

وعندما اقترب العمل في سكة حديد السويس من نهايته فقد تم توزيع المكعبات المتبقية على مديريات المنيا وبنى سويف والجيزة والقليوبية وتقرر عدم السماح لانفار أية مديرية بالعودة الى بلادهم قبل انتهاء العمل المكلفين به ومن ثم فقد استمر هؤلاء العمال يعملون طوال شهر رمضان لانتهاء ما كلفوا به من أعمال . ورغم هذه الاجراءات المشددة فان ذلك لم يحل دون هروب المئات من العمال فرارا بأنفسهم (٧٥) .

تقييد سلطات المديرين والمحافظين والغاء رتبهم العسكرية :

لم تكن سلطات المديرين في عهد سعيد مطلقة فقد كان عليهم الرجوع الى الحكومة المركزية في كافة شئون اقاليمهم وما يتبعهم من المستخدمين ومن ذلك أن مدير روضة البحرين طلب في أواخر حكم سعيد منحه حق عزل بعض الموظفين بمديريته . وكان سعيد قد أصدر أمرا بعدم فصل أى مستخدم دون محاكمة وعندما قام مدير الروضة برفعت بعض الموظفين وتعيين غيرهم فما كان من سعيد الا أن أصدر أمرا برفته واحالته الى التحقيق (٧٦) .

ولم يتوقف سعيد عند حد تقييد سلطات المديرين والمحافظين فقط ، فقد قام أيضا بالغاء الرتب العسكرية التى كانت تطلق على الموظفين المدنيين ومنهم المديرين والمحافظين ووكلائهم ، واقتصر اطلاقها على العسكريين فقط وذلك في يوليو ١٨٥٥ حيث تم ترتيب رتبا مدنية (ملكية) مقابل الرتب العسكرية تتمثل في خمس درجات وكانت على النحو التالى : (٧٧) .

(٧٥) دفتر ٢٦ داخلية وثيقة ١٠٣ في ٢٧ جمادى الأولى ١٢٧٤/١٢/١٨٥٨ ودفتر ١٦ داخلية وثيقة ٣٥٢ في ٩ رجب ١٢٧٤/٢/١٨٥٨ . ص ٧٧ ، ودفتر ١٨ داخلية وثيقة ٩٢ في ٢٧ شعبان ١٢٧٤/٤/١٨٥٨ .

(٧٦) دفتر ١٩٠١ وثيقة ١٣ في غرة جماد ثان ١٢٧٩/٤/١٨٦٢ ص ٣٤ .

(٧٧) دفتر ١٨٨٢ أوامر وثيقة ٨٩٥ في ٣ ذى القعدة ١٢٧١/٧/١٨٥٥ ، ١٠٦١ في ٥ الحجة ١٢٧١/٨/١٨٥٥ ص ٥٦ .

رتبة أولى	يقابلها مير ميران
رتبة ثانية متميز	» مير اللواء
رتبة ثانية	» ميرالاي
رتبة ثالثة	» قائمقام
رتبة رابعة	» بكباشى
رتبة خامسة	» قول أغاس

وفى نهاية يوليو ١٨٦٠ تقرر أن تكون المرتبات التى تمنح للموظفين تبعاً للرتب التى يحملونها وأن يصرف بدل التعيين لرتبة القائمقام فما دون (٧٨) .

تمهيد إدارة الأقاليم وتعريب الدواوين فى عهد سعيد :

نظراً لأن سعيد كان يميل الى المصريين على عكس سلفه فقد عمل على افساح المجال لهم لتولى كبرى الوظائف (٧٩) ويمكن القول أنه قد أمضى شوطاً بعيداً فى تمصير الإدارة حيث عهد الى المصريين بتولى وظائف مديرى المديرىات ومنهم السيد أباطه أحد عمد الشرقية حيث عينه مديراً للبحيرة ومنحه الرتبة الثانية فى ٢٥ فبراير ١٨٥٧ وقام بترقيته الى قرب نهاية درجات السلم الوظيفى حيث عينه وكيلاً لديوان (نظارة) الداخلية فى ١٥ أغسطس ١٨٥٧ (٨٠) . ومن المصريين الذين تولوا وظائف المديرين فى عهده أيضاً حسن الشريعى ، وكان ناظراً ل أحد الاقسام ، الذى عين مديراً للدقهلية (٨١) ومحمد سلطان أفندى وكيل مديرية بنى سويف مديراً لبنى سويف (٨٢) وبذلك تم تمصير إدارة الكثير من إدارة المديرىات فى عهده .

-
- (٧٨) دفتر ١٨٩٢ أوامر وثيقة ٥٨ فى ١٠ محرم ١٢٧٧ ص ١١٩ .
 (٧٩) مصطفى القونى ، المرجع السابق ص ٩٥ .
 (٨٠) محفظة ٢ داخيلية أمر تركى ١٨٣ فى ٦ محرم ١٢٧٥/٧/٢٤/١٨٦٠ .
 (٨١) دفتر ١٨٨٩ وثيقة ١٨ فى ١٢ جماد ثان ١٢٧٤ ص ٨٩ .
 ١٨٥٨/١/٢٧ .
 (٨٢) دفتر ١٨٩٣ وثيقة ١٢ فى ١١ شعبان ١٢٧٦/٢/٢١/١٨٦١
 وعندما انفصل عن هذه المديرية شيعه أهلها الى ما وراء حدودها آسفين فراقه باكين ، انظر التجارة العدد ٥٠ فى ١٨٧٩/٧/٢٦ .

كما ينسب الى سعيد أيضا أنه أول من أدخل اللغة العربية في الدواوين والمصالح الى جانب اللغة التركية (٨٣) كلفة رسمية حتى أنه يوجد الكثير من الوثائق التي صدرت في عهده مدونة بالعربية على عكس سابقه . وفي أواخر عهده وجه لوما الى المصريين لعزوفهم عن الاستمرار في الجيش برغبتهم على الرغم من سماحه لهم بالتقدم في المناصب القيادية بالجيش وفي حكم أنفسهم وتمييزهم عن غيرهم (٨٤) .

ومما لا شك فيه أن هذه الفرص التي منحها سعيد للمصريين في نولى حكم أنفسهم وفي الترقى الى المناصب العليا بقيادة الجيش كان لها آثار بعيدة المدى في تاريخ مصر الحديث .

* * *

كان لشغف اسماعيل بالنظم الاوربية أثر في عمله على تنظيم الادارة الحكومية على الطريقة الاوربية (٨٥) وبخاصة الفرنسية منها حيث أعجب بحضارتها ومن ثم فقد اتخذها نموذجا يحتذى في جعل مصر دولة على النمط الأوربي (٨٦) . وبذل جهدا كبيرا للقضاء على فساد الجهاز الادارى شمل أيضا ادارة الأقاليم وقد بدأ بتقسيم مصر الى ثلاثة أقاليم كبرى هي البحري والوسطى والقبلى وقسم الاقاليم الكبرى الى أربع عشرة مديرية وثمان محافظات (٨٧) .

نظام ادارة المديریات والمحافظات في عهد اسماعيل :

اجرى اسماعيل تعديلا في تقسيم مصر الى مديريات حيث قام باعادة تقسيم المديریات التي ضمت في عهد سلفه مثل بنى سويف والفيوم ، والمنيا

(٨٣) دفتر ١٨٨٩ وثيقة ٩ ، ٢٣ في ٤ ذى القعدة ١٢٧٤/١٥/٦/١٨٥٨

(٨٤) دفتر ١٨٩٥ وثيقة في غرة صفر ١٢٧٨ ص ٥١ .

(٨٥) عبد الهادى محمد مسعود : الثورات فى مصر فى عهد سعيد الى آخر عهد توفيق ج ٢ مطبعة مخيمر ، القاهرة ، د ت ، ص ٤٨ .

(٨٦) تيودور روزستين : تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة عبد الحميد العبادى ١٩٥٠ ص ٤ .

(87) Mc Coan : Egypt as it is ; London, 1877, pp. 114, 115.

وانظر دفتر ٢٩٠ داخلية وثيقة ٦٥ في ٢٤ شعبان ١٢٩٠/١٦/١٠/

١٨٧٣ .

وبنى مزار ، واعادة مديرية الشرقية الى الوجود بعد الغائها لضم بلادها الى مديرتى الدقهلية والقليوبية (٨٨) وذلك تسهيلا لعمال الادارة بهذه المديریات وتمكين المديرين من أداء واجباتهم نحو تعمير البلاد ، والعمل على راحة الأهالى وفى عهده ضمت كل من مديرتى المنوفية والغربية فى مديرية واحدة هى روضة البحرين وذلك لوقف النزاع المستمر بين أهالى المديرتين حول توزيع مياه الرى فيما بينهم (٨٩) .

وأكمل اسماعيل ما بدأه سعيد بتعريب الدواوين مسaire للتطور الاجتماعى والسياسى فى مصر ، ونزولا على مقتضى الوعى الذى بدأ يستيقظ فى اخلاص المصريين وللتخلص من المخلفات التركية ومن النفوذ التركى فى شئون مصر تمكينا له فى الحكم الذاتى لها مما كان سببا فى سوء العلاقة بينه وبين الباب العالى ومن ثم فقد قام بتمصير الدواوين والادارة فى مصر بتقرير اللغة العربية لغة رسمية للحكومة (٩٠) وقام باقصاء العنصر التركى عن الوظائف الحكومية وتقليد المصريين اياها (٩١) حيث أصبحت اللغة العربية حجر عثرة أمام الاتراك لتوليهم المناصب المدنية فى المديریات والمصالح العامة (٩٢) وبذلك استكمل اسماعيل ما بدأه كل من محمد على وسعيد فى ادخال اللغة العربية كلغة رسمية فى أعمال الادارة بالاقاليم والدواوين .

وتنفيذا لهذه السياسة أمر اسماعيل بتجميع وتنقيح كافة القوانين والوائح والقرارات التى صدرت منذ عهد جده محمد على الى نهاية عهد

(٨٨) محفظة ٦ داخلية أمر عربى رقم ١٢ فى ٢١ جماد ثان ١٢٨٤/١٠/١٨٦٧ .

(٨٩) دفتر ١٩٤٨ معية وثيقة ١٨٦ فى ٢٩ جماد ثان ١٢٩١/١١/١٨٧٤ ص ٨٩ .

(٩٠) سمح بتحرير المكاتبات التركية من نظارتى الداخلية والمالية للجهات الخارجية عند الضرورة وكذلك بتحرير ما تدعو اليه الضرورة من مكاتبات باللغة الفرنسية من نظارة الخارجية الى الضبطيات والمحافظات ، انظر محفظة ٧ داخلية وثيقة ٥٥ فى ٦ شوال ١٢٨٦/١/١٨٧٠ .

(٩١) عبد السميع سالم الهراوى ، المرجع السابق ص ٣٩١ .

(٩٢) فاق عدد المديرين المصريين فى عام ١٨٧٠ عن الاعوام السابقة عشرة أمثال ، انظر جورج جنادى ، جاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧ ص ١٠٧ .

عنه سعيد تنظيما للإدارة الحكومية ، وأمر بترجمة التركية الى العربية (٩٣) ويسر بذلك أعمال الادارة المختلفة للمصريين وقد أدى عدم توافر بعض الكفاءات الوطنية من الملمين باللغة العربية الذين يمكن استبدالهم بالأتراك الى موافقة اسماعيل على استمرار اللغة التركية في الدواوين التي كان يهيمن عليها العناصر التركية مثل ديوان الجهادية (٩٤) .

وفي ١١ مارس ١٨٦٨ م أمر اسماعيل بتعيين كاتب تركي في جميع المديریات (٩٥) مما يعد دليلا على أن التركية لم يقض عليها قضاء مبرما في جميع الدواوين والمديریات ، كما خصصت لبعض المديریات التي يتواجد فيها الأوربيون كتابا للقيام بأعمال الكتابة الخاصة بهم (٩٦) . أما المحافظات التي يكثر بها الأجانب مثل محافظة قنال السويس فقد استخدم بها أحد معاونين الملمين باللغات الأوربية (٩٧) وذلك تسهيلا للتعامل مع هؤلاء الأجانب .

وفي أول يونيو ١٨٦٥ م ، تم ابدال اسم ديوان المعاونة والذي كان يتولى نظر سائر المصالح والمواد الخاصة بالأمور الداخلية الى نظارة الداخلية ، وأصبح مقر هذا الديوان بدائرة السلامك بالقلعة التي كان يقيم فيها ديوان الجهادية والذي نقل الى قصر النيل (٩٨) وبذلك أصبحت كافة الأمور الخاصة بإدارة الأقاليم من اختصاص نظارة الداخلية .

وفيما يتعلق بالاشراف على الاقاليم والتفتيش فانه يلاحظ أنه لم يعد يتم بصفة مباشرة مثلما كان يحدث في عهد محمد علي حيث خصصت الدواوين للقيام بهذا العمل وقد أنشأ اسماعيل ديوان تفتيش عموم قبلى

-
- (٩٣) أمين سامي : تقويم النيل مج ٢ ج ٣ ص ٤٥٢ .
(٩٤) عبد السميع ساليه الهراوي : نفسه ص ٢٩٣ .
(٩٥) دفتر ٥٧٣ معية تركي وثيقة ١٢ في ١٧ الحجة ١٢٨٤/١٠/٤/١٨٦٨ ص ٣٨ .
(٩٦) دفتر ١٩١٤ وثيقة ٥ في ٣ ذى القعدة ١٢٨١/٣٠/٣/١٨٦٥ ص ٣٣ .
(٩٧) دفتر ٥٨٣ معية تركي وثيقة ٢ في ١٣ جماد ثان ١٢٨٦/١٩/٩/١٨٦٩ ص ٦ .
(٩٨) محفظة ٤ داخلية أمر تركي رقم ١ في ٧ محرم ١٢٨٢/١/٦/١٨٦٥ .

للاشراف على الاقاليم القبلية وتفتيش عموم بحرى للاقاليم البحرية وكان كل منهما يضم مفتشا ومعه نحو أربعة من معاونين وخمسة من الكتاب الأتراك والعرب وأربعة قواصة واثنان من السعاه (٩٩) . وفى عام ١٨٦٦م أنشئ ديوان تفتيش عموم الاقاليم وجعل مقر التفتيشين السابقين كتوكيلين يرأس كل منهما وكيل للتفتيش وحتى ذلك الوقت كان هؤلاء المفتشون من الأتراك على حين تولى المصريون مناصب الوكلاء مثل محمد سلطان والمعاونون وكذلك تولى المصريون معظم باقى الوظائف (١٠٠) . وقد رأى مفتش عموم الاقاليم فى أوائل مارس ١٨٦٨ م ، جعل طنطا مقرا للديوان ، ولعله كان بالعاصمة ، وأن يعين وكلا للديوان يكون مقره طنطا وأيضا يعين وكيلين للاقاليم البحرية والقبلية (١٠١) . ويرجع ذلك الى سهولة الاتصال عن طريق هذه المدينة بكافة الأقاليم حيث تتوسط الدلتا وتتوغل المواصلات منها الى سائر الأقاليم .

ولكن هذا الديوان لم يستمر طويلا ، ففى أكتوبر ١٨٧٠ م ، تم الفأؤه وحل محله مديران عموميان للوجهين من المصريين هما السيد أباطة باشا للوجه البحرى ، ومعه محمد الصيرفى بك وكلا ، ومحمد سلطان للوجه القبلى ومعه كاشف بك — التركى — مدير أسيوط وكلا له . ويتولى كل مدير منهما ديوان التفتيش بالاقاليم التابعة له ، وجعلت طنطا مقرا لمديرية عموم وجه بحرى ، وأسيوط بالنسبة للوجه القبلى (١٠٢) . ثم أعيد ديوان تفتيش عموم الاقاليم برئاسة حسن راسم باشا وعين سلطان باشا وكلا لتفتيش الوجه القبلى — بصفة مؤقتة — حيث تم تعيين حسين باشا نجل الخديو اسماعيل مفتشا لعموم الاقاليم وعين كل من حسن راسم باشا

(٩٩) دفتر ١٩٠٧ وثيقة ٧٥ فى ٢٣ شعبان ١٢٨٠/٢/١/١٨٦٣ ص ١٢٣ ودفتر ١٩١١ وثيقة ١٤٢ فى ٧ ذى القعدة ١٢٨١/٣/٤/١٨٦٥ ص ١٥٩ .

(١٠٠) دفتر ١٩١٨ وثيقة ٥ فى ١٢ ربيع الاول ١٢٨٣/٧/٢٤/١٨٦٦ ودفتر ٢٤٠ ج ١ داخلية وثيقة ٤٥ فى ٢٥ جماد ثان ١٢٨٤/١٠/٢٥/١٨٦٧

(١٠١) محفظة ٢ تفتيش اقاليم بحرى والقلوبية وثيقة ٩ فى ١١ ذى القعدة ١٢٨٤/٣/٥/١٨٦٨ .

(١٠٢) محفظة ٥ داخلية أمر تركى ٣ فى ١٣ رجب ١٢٨٧/٨/١٠/١٨٧٠

وابراهيم ادهم باشا وكيلين للتفتيش بالاقاليم البحرية والقبلية (١٠٢) .

ولما كان الحكام بعد محمد على لا يشرفون مباشرة على الاقاليم أو يقومون بالتفتيش عليها أسوة بما كان يقوم أو يقوم به كبار معاونيه من بهام في الأقاليم حيث أسندوا هذه المهام الى موظفين يقومون عنهم بهذا الدور والمرور على الأقاليم . ولما كان اسماعيل قد أنشأ دواوين للتفتيش على الأقاليم فقد تطلب ذلك وضع النظم التي يجب اتباعها عند اجراء ذلك ومن ثم فقد أصدر لائحة تفتيش عموم الاقاليم في نهاية عام ١٨٧١ م ، وقد أوضحت هذه اللائحة كافة اختصاصاته في اختبار ادارة أشغال كافة الادارات والمستخدمين (بند ٢) والتحرى عن أعمال المديرين والمستخدمين (بند ٣) واحالة المخالفين لاقول من المدير أو الوكيل الى المجلس المحلى لحاكمته وامكان تعيين خلفه . أما المدير والوكيل فيتم ابلاغ المعية السنية عنهم (بند ٤) ومتابعة أعمال جداول الأشغال العامة (العمليات) ، ومعرفة أسباب التأخير (بند ٦) وتفقد أحوال المسجونين ومتابعة قضاياهم (بند ٧) ومتابعة أجهزة الادارة لانهاء مصالح الأهالى والمنافع العامة (بند ٨) ومتابعة عملية تقسيم المياه طبقا للوائح والروابط المقررة في هذا الشأن (بند ٩) وابلاغ المديرية عن شيوخ البلاد المتكاسلين في الاعمال السابقة وترغيب الأهالى لتعيين غيرهم (بند ١٣) ودوره بالنسبة للدعاوى المدنية والجنائية (بنود ١٤ ، ١٥ ، ١٦) والنواحي الصحية (بند ١٧) وتفتيش أعمال الصيارف (بندي ١٩ ، ٢٠) وأعمال المحاكم الشرعية والاقواقف (بندي ٢١ ، ٢٢) والاهتمام بازدياد النشاط التجارى (بند ٢٣) ومتابعة تنفيذ أحكام المجالس التجارية والمدنية وقرارات مجالس الزراعة (بند ٢٤) ومطالبة المديرية بتقديم كافة البيانات عن الاعمال بها وعن أقلام الادارة بها (بند ٢٥) وتفقد الاحوال الصحية بالسجون (بند ٢٦)

(١٠٣) حدد لحسن راسم باشا مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ كيس سنويا أى ما يوازى ١٠٠٠٠ ج مصرى ، انظر دفتر ١٩٤٢ وثيقة ١ فى ١٥ رجب ١٢٨٨ ص ١٩ ودفتر ١٩٥٦ مجلس خصوص تركى وثيقة ١ فى ٢٠ رجب ١٢٨٨/١٠/٥/١٨٧١ ودفتر (بدون) معية وثيقة ٥ فى ٤ شعبان ١٢٨٨ ص ١ وقد حدد لحسين باشا نفس المرتب ، انظر دفتر ١٩٣٩ وثيقة فى ٧ رمضان ١٢٨٨/٢٠/١١/١٨٧١ ص ٥٤ .

وكافة أمور الادارة الاخرى التى يراها التفتيش (بند ٢٧) (١٠٤) .

يتضح مما سبق تعدد المهام التى كلف بها ديوان التفتيش وتنوعها مما لم يتييسر معه القيام بهذه المهام مجتمعة على أكمل وجه . ونظرا لأن ديوان تفتيش عموم الاقاليم الذى كان يشرف على الاقاليم البحرية والقبلية من طنطا لم يعد يؤدي دوره على الوجه الأكمل فى الاشراف على كافة الاقاليم القبلية والبحرية فقد رأت اقتصار اشراف هذا الديوان على الاقاليم البحرية فقط وانشاء تفتيش آخر للاقاليم القبلية (١٠٥) . ثم أعيد انشاء ديوان لتفتيش الدواوين والمديريات والمحافظات وسائر المصالح فى مايو عام ١٨٧٣ م (١٠٦) . ولم تمر عدة أشهر حتى ألغى ديوان تفتيش الاقاليم البحرية مع الابقاء على تفتيش الاقاليم القبلية (١٠٧) ، ولكنه أعيد ثانية فى أواخر سنة ١٨٧٤ م ، (١٠٨) وذلك لما سببه الغاؤه من الانشغال التام للدواوين الرئيسية بأمور هذه الاقاليم التى اضطرت الى احالة كافة ما يتعلق بشئون ادارتها على ديوان الداخلية الذى كانت الاقاليم تابعة له (١٠٩) .

ونظرا لاتساع الاقاليم القبلية وطول امتدادها وصعوبة الاتصال بها فقد تم تقسيم ديوان تفتيش الاقاليم القبلية الى تفتيشين فى يونيو عام ١٨٧٥ م ، أحدهما للاقاليم الوسطى يمتد من الجزيرة شمالا الى المنيا والآخر للاقاليم القبلية من أسبوط حتى أقاصى الصعيد (١١٠) . وقد ألغى ديوان

(١٠٤) لائحة تفتيش عموم الاقاليم رقم ٤٠ فى ١٨ شوال ١٢٨٨ / ١٢ / ١٨٧١ .

(١٠٥) دفتر ٨١ مجلس خصوصى وثيقة ١٧٤ فى غرة صفر ١٢٩٠ / ٣ / ١٨٧٣ ص ١٠٢ .

(١٠٦) دفتر ١٩٤٣ أوامر وثيقة ٢٦٦ فى ١٦ ربيع الاول ١٢٩٠ / ٥ / ١٨٧٣ ص ١٥٢ .

(١٠٧) دفتر ٢٩٤ ج ١ داخلية وثيقة ٣٦ فى ٢٥ رمضان ١٢٩٠ ص ٦٥ ودفتر ٣٠٤ ج ١ داخلية وثيقة ٧٥ فى ٢٩ شوال ١٢٩٠ / ١٢ / ١٨٧٣ .

(١٠٨) دفتر ٣٢١ داخلية وثيقة ٤٨ فى ٢٦ شوال ١٢٩١ / ٥ / ١٢ / ١٨٧٤ ص ٩٤ .

(١٠٩) دفتر ٣٠٨ داخلية ج ١ وثيقة ١٧ فى ٢٥ رمضان ١٢٩٠ / ١١ / ١٨٧٣ .

(١١٠) محفظة ٥ أوامر تركى وثيقة ١٧ فى ١٩ جمادى الاولى ١٢٩٢ / ٦ / ١٨٧٥ .

تفتيش الأقاليم الوسطى في نوفمبر ١٨٧٥ م ، بعد نحو خمسة أشهر
نقط ، وأطلق على التفتيش الآخر تفتيش عموم الأقاليم القبلية (١١١) .

ونظرا لسياسة التوفير في الوظائف التي كانت تلجأ إليها الحكومة
كثيرا للحد من اتساع الجهاز الوظيفي لإدارة الأقاليم فقد تم إلغاء ديوان
تفتيش الأقاليم البحرية في سبتمبر ١٨٧٥ على أن يتحمل المديرون كافة
المسئولية لإدارة أقاليمهم (١١٢) . وقد أدى ذلك إلى عدم انتهاز المديرين
تسقا واحدا للإدارة بالأقاليم البحرية مما اضطر معه إلى إعادة تفتيش بحرى
في أكتوبر ١٨٧٦ بعد أن تم تقليل عدد المستخدمين به من الكتاب والمعاونين
والخدمة لخفض مخصصات الديوان وشمل تخفيض المرتبات أيضا كل من
المفتش والوكيل حيث أصبح اجمالي مرتبات جميع المستخدمين أكثر من
٥٣ كيسة شهريا بعد أن كانت تزيد على ٨٠ كيسة (١١٣) .

وفي نهاية عهد اسماعيل تم إلغاء تفتيش أقاليم قبلى (١١٤) ، وتبعه
إلغاء تفتيش أقاليم بحرى وإنشاء تفتيش عموم الأقاليم البحرية والقبلية في
أبريل ١٨٧٩ م ، وتولى رئاسته عمر لطفى باشا ، وقد أدرجت الحسابات
الخاصة بالتفتيش بمديرية الجيزة نظرا لقربها من باقى المديريات (١١٥) .

وهذه السياسة غير المستقرة بين الإبقاء والإلغاء انعكست أيضا
على إدارة أحد الأقاليم وهى المطرية ولكن لأسباب أخرى تختلف عن
سابقها حيث أن مصلحة المطرية التى كانت تدار بالالتزام فى عام ١٨٦٥م
وبعد إلغاء الالتزام نتيجة لشكوى المشايخ والأهالى من الالتزام فقد عين
مأمور لإدارتها ثم أحييت إدارتها إلى محافظة دمياط فى أكتوبر ١٨٧٣ م حيث

-
- (١١١) دفتر ٣٤١ داخلية ج ١ وثيقة ١ فى ٢٤ شـوال
١٢٩٢/٢٢/١١/١٨٧٥ ص ٧٠ .
(١١٢) دفتر ١٣٢٣ داخلية قيد الاوامر ، أمر رقم ١٢٧ فى ١٠ شعبان
١٢٩٠/٢/١٠/١٨٧٣ ص ١ .
(١١٣) المصدر السابق أمر رقم ١٦٩ فى ٢٤ رمضان
١٢٩٣/١٢/١٠/١٨٧٦ ص ٣٤ .
(١١٤) دفتر ٤٠٤ داخلية ج ١ وثيقة ٨ فى ١٦ محرم ١٢٩٦/يناير
١٨٧٩ .
(١١٥) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١ فى ١٦ ربيع ثان ١٢٩٦ ص ٦٩ ودفتر
٤٣٧ داخلية وثيقة ٨ فى ٨ جماد ثان ١٢٩٦/١٩/٥/١٨٧٩ ص ١٢٤ .

عهد الى وكيل المحافظة بالنفرغ لادارتها تم فصلت من المحافظة في العام التالي ، وفي عام ١٨٧٦ أعيدت الى المحافظة ثم أعيد فصلها في العام التالي (١١٦) . وقد أدت هذه السياسة الى عدم استقرار وظائف الادارة بالاقاليم وأيضا مرتبات رجال الادارة وكذلك كانت مرتبات رجال الجيش في عهده (١١٧) .

ومما لا شك فيه أن وراء عدم استقرار الاشراف والتفتيش على الاقاليم ووظائف الادارة أسباب متعددة ترجع أساسا الى محاولة اسماعيل السيطرة على الاقاليم التي تبعد عن مقر حكمه ، ومحاولة الاشراف عن طريق هذه الدواوين على أعمال المديرين خاصة أن الكثيرين منهم قد أصبحوا من المصريين الذين يجب مراقبة أعمالهم حتى لا تكون هذه الاقاليم في متناول أيديهم . كما كان لاشتداد الازمة المالية التي حدثت في عهده أثر في سياسة إلغاء دواوين التفتيش في كثير من الأحيان . وكان لاتساع الاقاليم القبلية وطول مسافاتهما ومحاولته السيطرة عليها وسرعة الاتصال بها السبب في تقسيم ديوان تفتيشها الى تفتيشين . وقد عهد اسماعيل الذي لم يتول بنفسه الاشراف على الاقاليم الى مفتشى الاقاليم الاشراف التام على جميع أعمال المديرية المتعلقة بشئون الاراضي والزراعة والرى ومتابعة أعمال المشروعات العامة الانشائية والعمرانية المتعلقة بالرى والزراعة والمنافع العامة بالاضافة الى استتباب الامن وحفظ النظام والاشراف على النواحي الصحية والقضائية وتحصيل الأموال المقررة على الاقاليم وغيرها من الأعمال مما لم يتمكنوا معه من الوفاء بأدائها .

ترقى المصريين في ادارة الاقاليم والوظائف الكبرى :

في عهد اسماعيل تولى الكثير من المصريين وظائف المديرين بالمديرية حيث عين محمد سلطان مدير أسبوط الأسبق مديرا للغربية

(١١٦) دفتر ١٩٣ داخلية ج ١ وثيقة ٤٨ في ٢٥ رجب ١٢٨٢/١٢/١٢٨٥ ودفتر ١٩٤٢ معية أمر رقم ١٤٢ في ٢٣ شوال ١٢٨٨/١/٤/١٨٧٢ ص ٥٢ ودفتر ٢٩٠ داخلية وثيقة ٤٥ في ١٠ شعبان ١٢٩٠/١٠/٢/١٨٧٣ ومحفوظة ٧ داخلية أمر ١١ في ٤ رجب ١٢٩١/٨/١٦/١٨٧٤ ودفتر ٩ أوامر وثيقة ٥٣٥ في ٥ ذي القعدة ١٢٩٣/١١/٢١/١٨٧٦ ودفتر ١٩ أوامر وثيقة ٨١ في ١٣ شوال ١٢٩٤/١٠/٢٠/١٨٧٧ ص ٧٤ .

وأبو العز الأثرى بك وكيل مدير الغربية مديرا للمنوفية (١١٨) . ولكن ذلك لا يعنى أن الأتراك لم يعودوا يحكمون الاقاليم فى عصر اسماعيل فقد استمروا يحكمون بعض المديريات وخاصة العسكرية منهم . وكان اسماعيل يعمل على جلب أبناء العمدة والوجهاء الى دواوين المديريات ليتدربوا على تعلم الأحكام وشئون الحكم والادارة تمهيدا لتوظيفهم فيما بعد فى الوظائف الادارية (١١٩) .

وقد ارتقى الكثير من المصريين الذين كانوا يتولون الوظائف الصغرى بالقرى والأقسام مناصب كبرى فى ادارة الاقاليم وهم من الأعيان أصحابه الملكيات الزراعية أو عمد البلاد أو كبار التجار الذين أتاحت لهم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وخبراتهم بأمور الاقاليم الوصول الى هذه المناصب حيث ارتقى هؤلاء الأعيان من أبناء الأسر العريقة وظائف وكلاء المديرين بمديرياتهم ومنهم : هلال بك بمديرية الغربية ومحمد الصيرفى بك بمديرية المنوفية ، ومنهم ابراهيم أفندى الشريعى أحد وجهاء مديرية المنيا وبنى مزار الذى عين وكيلا لمديرية الجيزة (١٢٠) . ثم عين هؤلاء وغيرهم مثل محمد سعيد بك وسليمان اباطة بك مديرين للمديريات (١٢١) ولكنهم لم يعينوا محافظين .

واستمر اسماعيل على سياسته فى تعيين أعيان ووجهاء المصريين فى مناصب المديرين بدلا من الأتراك حتى أوائل السبعينات (١٢٢) تمشيا مع

(١١٨) محفوظة ٢ تفتيش اقاليم بحرى وثيقة فى ٢٠ صفر ١٢٨١/٢٤/٧/١٨٦٤ .

(١١٩) د. صالح رمضان : المرجع السابق ص ٢٦٧ .

(١٢٠) الجوائب عدد ٣٦٦ فى ١٧/١١/١٨٦٨ .

(١٢١) دفتر ١٩٣٥ وثيقة ٧٢ فى ١١ شوال ١٢٨٧/٢/١/١٨٧١

ص ٨٤ .

(١٢٢) فى أوائل عام ١٨٧٠ صدر أمر بتعيين احمد على بك عمدة السلمية مديرا لاسنا ومحمد أفندى طه ناظر قسم اسنا وكيلا للمديرية واسماعيل أفندى حته ناظرا لقلم الدعاوى بها وسليمان بك عبد العال عضو مجلس زراعة أسيوط مديرا لقنا وحسين أفندى الدربى وكيلا للمديرية وتكئة أفندى سيداروس عمدة بهجورة ناظرا لقلم الدعاوى بها وعمر بن يحيى عضو مجلس زراعة قنا مديرا لجرجا وأحمد أفندى حمادى ناظر قسم المنشاة وكيلا لها وعبد الرحمن أفندى حمد الله عمدة الهلة ناظرا لقلم

سياسته العدائية ، والتي بدأت في الستينات ، للباب العالي وطموحه في الاستقلال بالبلاد حيث كان معظم مديري الوجهين من المصريين الى جانب الوظائف الأخرى بالادارات المختلفة بالأقاليم وبذلك حل كثير من المصريين الذين سمحت لهم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية باحتلال مواقع كثيرة في ادارة الاقاليم كانت من نصيب الاتراك والشراكسة وبقايا المماليك وحتى عام ١٨٧٧ حيث بدأت اعدادهم في الانحسار . ولا يرجع ذلك الى سوء معاملتهم للمصريين كما يذكر البعض (١٢٣) وذلك لأن المصريين كانوا يفضلون الادارة المصرية على غيرها (١٢٤) .

ويعتقد أن السبب وراء ذلك هو اكتشاف استغلال اسماعيل صديق لكبار الأعيان والعمد وكبار الملاك في التعيين في وظائف ادارة الاقاليم سواء كمديرين أو وكلاء للمديريات أو مأمورين أو نظار للأقسام مقابل الحصول على رشوة منهم برغم جهل بعضهم وتوسط سليمان أباطه بينه وبين بعض الأشخاص (١٢٥) ولعل ذلك استتبع رفت من ثبت وصولهم الى هذه المناصب باتباع هذا الأسلوب . كما يرجع أيضا الى تحسن علاقات اسماعيل والباب العالي (١٢٦) .

الدعاوى بها و ابراهيم الشريعى وكيلا لمديرية أسيوط وعثمان أفندى هلال سرتجار أسيوط ناظرا ثلثم الدعوى بها وغيرهم كثير .. انظر محفظة ٧ داخلية أمر رقم ٤٥ في ٢٢ رمضان ١٢٨٦/٢٥/١٢٦٩ . (١٢٣) د. الكسندر شولش : مصر للمصريين ، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ — ١٨٨٢ ، تعريب د. رؤف عباس حامد ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ ص ٣٨ .

(١٢٤) جورج جندي ، جاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق ص ٩٩ .

(١٢٥) كان اسماعيل صديق مفتش عموم الاقاليم يتحكم في تعيين المديرين من المصريين ، فقد فرض اتاوة على من يريد الحصول على وظيفة مدير وهي من ٢٠٠٠ جنيه الى ٣٠٠٠ جنيه ، ومن ١٠٠٠ جنيه الى ١٥٠٠ جنيه لمنصب وكيل المديرية ، ومن ٥٠٠ ج الى ٧٥٠ ج لوظيفة ناظر القسم لأن كل هؤلاء كانوا يعملون على الحصول على أضعاف ما دفعوا بعد أن يتسلموا وظائفهم وكان بين هؤلاء المديرين من يجهل القراءة والكتابة تماما ، انظر أبو نظارة زرقاء العدد ٩ في ١٦ مارس ١٨٧٩ ، د. صالح رمضان ، المرجع السابق ص ٢٥٧ .

(١٢٦) د. الكسندر شولش ، المرجع السابق ص ٣٨ .

واذا كان الاقلال من تعيين المصريين فى وظائف مديرى المديريات فى آخر عهد اسماعيل قد أدى بالبعض الى القول أنه لم ير بين المديرين فى عام ١٨٧٩ م مصرى واحدا فيما عدا محمد سلطان باشا مفتش عموم الاقاليم القبلية (١٢٧) ، فان هذا القول عار عن الحقيقة ذلك أنه كان يوجد أكثر من مصرى يشغلون وظائف المديرين ومنهم ادريس بك مدير الدقهلية والياس حسين بك مدير الجيزة وأطفيح وأحمد الشريف بك مدير القليوبية (١٢٨) ، وكان عمدة قرية ابيار بمديرية الغربية (١٢٩) .

اضافة مهام أخرى الى المديرين والمحافظين :

كان اسماعيل قد أصدر أوامره الى المديرين فى أعقاب توليه الحكم بالاهتمام بشئون الزراعة والرى وانهاء أعمال الترع والجسور ، وحثهم على المرور على البلاد التابعة لهم (١٣٠) حيث خصصت ذهبيات للمديرين لتسهيل عملية مرورهم (١٣١) . وكان يكلف المديرين والمفتشين بالتعهد بالعمل على عدم ايجاد أراضى شراقى بالمديريات والالمام التام بأحوال الأراضى وبيان أنواع الأطيان بكل مديرية (١٣٢) وزراعة الصفصاف على ضفاف الترع فى جميع القرى (١٣٣) .

ولم يكن يكتف بتقارير المديرين عن أعمالهم أو ابلاغه تلغرافيا بأهم الحوادث التى تقع بالمديريات والمحافظات (١٣٤) بل كان يرسل بعيون له

(127) Bear, G. Social change in Egypt, p. 149.

- ود. طلعت اسماعيل رمضان : الإدارة المصرية ص ٨ .
(١٢٨) الوطن عدد ٧٧ فى ١٨٧٩/٥/٣ ، ودفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١٣ فى ٢٢ جماد ثان ١٢٩٦ — ١٨٦٩/٩/٢٨ وغيرها من وثائق المعينة والداخلية .
(١٢٩) الرافعى : عصر اسماعيل ج ٢ ص ٨٣ .
(١٣٠) أمين سامى : المرجع السابق ص ٤٤٣ .
(١٣١) دفتر ٥٣٩ معية تركى وثيقة ٥ فى ٢٣ شعبان ١٢٨٠/٢/١/١٨٦٣ ص ٩ .
(١٣٢) محافظة ٣ داخلية (قديم) وثائق ٥ ، ٢ فى ١٥ ، ١٨ ربيع ثان ١٨٦٤/٩/١٩ ، ١٦/١٢٨١ .
(١٣٣) محافظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٤ فى ١٨ رجب ١٨٦٤/١٢/١٧، ١٢٨١ .
(١٣٤) محافظة رشيد محافظة ٤ وثيقة ١١ فى ١٢ ذى القعدة ١٨٦٩/٢/٢٣/١٢٨٥ .

لمعرفة حقيقة ما يحدث بالاقاليم لمنع الظلم الواقع بها وتحديد مسئولية أجهزة الادارة . وكان يأمر بعزل الحاكم الذى يثبت سكوته على ظلم يلحق بالأهالى من أحد الرؤسين له (١٣٥) كما سهل له مراقبة أعمال المديرين والمأمورين والكتاب اللئام بمدى سوء أحوال الاهالى ومدى خضوعهم لسلطة هؤلاء الحكام ، والاطلاع على الجرائم التى كانوا يرتكبونها فى حقهم ومنها الرشوة التى أجبروا عليها مما جعلها من الظواهر التى بذل اسماعيل وأسلافه فى محاربتها جهدا عظيما ، وقد أمر بعزل مدير جرجا وكثيرا من رؤسياه والكتاب الذى ارتكب هذه الجرائم وأدى ذلك الى تضرر جميع الاهالى منه . كما أمر بعزل مدير الشرقية ووكيلها لعدم تنفيذهم أوامره باعطاء المياه لترعة الاسماعيلية (١٣٦) .

وتنظيما للعمل فى دواوين الاقاليم فقد ألزم جميع المديرين والمأمورين وكافة المستخدمين بالتواجد فى مقر أعمالهم وعدم مفارقتها لاية أعذار واهية وتحديد كيفية التصريح لهم بمغادرتها (١٣٧) .

وكلف المديرون فى عهد اسماعيل بمهام عديدة ومنها متابعة فرز الانفار للخدمة بالجيش ، وكان لاتساع مساحة بعض المديريات وبعد منافاتها مثل مديرية البحيرة واختلاف طبيعتها عن بعض المديريات أثر فى صعوبة أداء هذه المهام نتيجة لتعدد جهات الفرز . وكان على المديريات سرعة تجهيز الاعداد المطلوبة . ففى أوائل يناير ١٨٧٥ م كان المطلوب من المديريات البحرية ١١٣٦١ شخصا ومن القبلية ١١٣٨٧ شخصا . وكلف مفتشو الاقاليم بمتابعة أعمال سرعة الفرز واعداد الانفار وغالبا ما كان يتم زيادة عدد المفروزين تحسبا لاعادة بعضهم بسبب كبر السن أو صغر

(١٣٥) دفتر ٥٣٧ معية تركى وثيقة ١٩ فى ٤ صفر ١٢٨١/٨/٧/١٨٦٤ ص ٤٦

(١٣٦) دفتر ٥٥٨ معية تركى وثيقة ٢٧ فى ٣ ربيع ثان ١٢٨٢/٨/٢٤/١٨٦٥ ، محفظة ٢ تفتيش عموم اقاليم بحرى وثيقة ١٤ فى ٨ صفر ١٢٨٥/٣٠/٥/١٨٦٨ .

(١٣٧) محفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة فى ٢٩ ربيع ثان ١٢٨١/٩/٣٠/١٨٦٤ .

النسن أو لفرار بعضهم من محافظيتهم قبل تسليمهم (١٣٨) ومن ثم كان يكلف المديرون بالبحث عنهم وعن الهاربين من الخدمة ونظرا لما كانت تلجأ اليه أجهزة الادارة من تجنيد آخرين بدلا منهم كنوع من التعويض فقد منع ذلك منعاً باتاً . وقد هدد المديرون بالرفعت عند تأخيرهم لطلبات الجهادية (١٣٩) .

وفي أوائل عهد اسماعيل وقبل الغاء السخرة في أعمال حفر قناة السويس فقد كان على المديرين ارسال الانفار المخصصة على مديرياتهم لأعمال الحفر ، وقد بلغ عدد الاشخاص الذين تم ارسالهم من المديريات القبلية والبحرية حتى الغاء ذلك طبقا لنحكيم نابليون الثالث في ٦ يوليو ١٨٦٤ م ، على هذا النحو اجمالا (١٤٠) .

العدد	المدة		المديرية
	من	الى	
٢٤٨١	٢١ رجب ١٢٨٠	غاية القعدة ١٢٨٠	المنيا وبنى مزار
١٤٠٦	شوال ١٢٧٩	ذو الحجة ١٢٧٩	اسنا
٣٨٧٦	١٧ رجب ١٢٨٠	غاية القعدة ١٢٨٠	الفيوم وبنى سويف
١١٣٤٣	رجب ١٢٧٩	غاية القعدة ١٢٨٠	المنوفية
٢٨٣١	ذو القعدة ١٢٧٩	غاية القعدة ١٢٨٠	الدقهلية

(١٣٨) قامت الجهادية بارسال ٩ من كبار العسكريين كمأمورين لفرز مديريات الوجه القبلى . انظر محفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ١ في ٢٩ ربيع ثان ١٢٨١/١٢/١٠/١٨٦٣ ، دفاتر عابدين تركى دفتر ٢٩ وارد . قنارفات وثائق ٤٠ ، ٤٦ ، ٨٢ ، ١١٤ ، ١٣٤ ، ١٧٨ في غاية ذو القعدة ٤ ، ٥ ، ٧ الحجة ١٢٩١/٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٨٧٥/١/١٥ .

(١٣٩) دفتر ١٢٥٩ داخلية ، تلغراف رقم ٢ في ٧ صفر ١٢٨٢/٣٠/٦/١٨٦٥ ودفتر ١٨ عابدين تلغراف رقم ٤١٥ في ١٠ جماد ثان ١٨٧٤/٧/٢٣/١٢٩١ .

(١٤٠) محفظة ١ داخلية (قديم) وثائق ١٧ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٦ في غرة ٤ ، ٧ محرم ١٢٨١/٥ ، ٨ ، ١١/٦/١٨٦٤ ، ١٧ ، ١٨٥ في ٤ صفر ١٢٨١/٨/٧/١٨٦٤ ، ودفتر ٥٤٠ معية تركى وثيقة ٥٢ في غاية محرم ١٨٦٤/٧/٤/١٢٨١ .

ونظرا لما شهدته عصر اسماعيل من أعمال انشائية وعمرانية في مجالات شتى فقد أتى ذلك بمزيد من الابعاء على مديري الاقاليم حيث كان عليهم اعداد الانفار اللازمة لتسخيرهم بالعمل في هذه المشروعات ، وكان على المديرين أو وكلائهم أو نظار أقلام القضايا بالمديريات مرافقة أنفار مديرياتهم لمتابعة اعمالهم ومنع هروبهم ومتابعة ارسال أنفار آخرين لتغيير الانفار السابقين أو البحث عن الهاربين من أماكن العمل واحلال آخرين محلهم (١٤١) . وذلك على الرغم من صدور أمر اسماعيل فور توليته بمنع تسخير الاهالى في الاشغال العامة أو الخاصة (١٤٢) . وقد تم في عهده كثيرا من الاعمال لزيادة المياه الصيفية وتحسين أعمال الري في العديد من المديريات لرى الاراضى بسهولة وتحسينها واستصلاح الاطيان غير المستصلحة (١٤٣) .

ولما كان انشاء السكك الحديدية ذا فائدة عظيمة بالنسبة لعمران البلاد والنهوض بها وتيسير سبل الاتصال بين البلاد فان اسماعيل كان يأمر المديرين وحكام الأقاليم بالاهتمام بأشغال السكك الحديدية التى تتم داخل أقاليمهم . وقد أصدر أوامره الى مفتش الاقاليم البحرية بمعاينة المهملين منهم بالنفى خارج البلاد . وبالانعام على مدير الفيوم وبنى سويف — على نصرت بك — بمائتى فدان أبعادية مكافأة له على جهده فى تشهيل أعمال السكك الحديدية على حدود مديريته . كما أمر برفعت حسين بك مدير المنيا وبنى مزار لاهماله فى هذا الشأن (١٤٤) .

وكان على المديرين والحكام اعداد الانفار اللازمة لاشغال السكك الحديدية ومن ذلك أنه خصص لأشغال المنطقة بين القصاصين والسويس

(١٤١) عابدين تركى دفتر ١٩ وثائق ١٣٩ ، ١٥٢ فى ٤ ، ٥ رجب ١٢٩١ ودفتر ٢٥ وثيقة ٤٨٦ فى ٦ رجب ١٢٩١/١٨/٨/١٨٧٤ .

(١٤٢) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى والقليوبية وثيقة ٣ فى ٤ شعبان ١٨٧٩ وفى اليوم التالى صدر الامر باعادة جزاء الضرب الذى ألغاه سلفه طبقا لأحكام القانون الهمايونى ، انظر نفسه وثيقة ٦ فى ٥ شعبان ١٢٧٩/٢٥/١/١٨٦٣ .

(١٤٣) أمين سامى : تقويم النيل مج ٣ ج ٣ ص ١٢٤٤ .

(١٤٤) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى وثيقة ١٣ فى غاية رجب ١٢٨٢ . ووثيقة ١٦ فى ٧ الحجة ١٢٨٣/١٣/٤/١٨٦٧ .

عشرة آلاف شخص (١٤٥) . والعدل على منع السرقات التى تحدث لمهمات السكة الحديد وخاصة فى المديريات القبلية (١٤٦) حيث كثرت شكاوى مدير السكة الحديد بفقد مهماتها فى جهات مديريات المنيا وأسيوط ، وقد قامت المديريات القبلية والبحرية بترتيب خفر للمزلقات وخطوط السكك الحديدية (١٤٧) .

ولما كان نهر النيل يحمل المياه لرى الاراضى وبعث الحياة فى الوادى كما أن العمران كان مرتبطا دائما بدرجة قياس النيل الذى يمثل انخفاضه خطرا يهدد الاراضى بالجفاف (١٤٨) ويمثل ارتفاعه خطرا يؤدى الى اغراق الاراضى والبلاد ومن ثم تكون المجاعة والهلاك . لذا فقد اهتمت الحكومة المركزية والجهاز الادارى بالاقاليم بملاحظة النيل لوقاية البلاد من اخطاره خاصة فيضانه ، ومن ثم كان التأكيد المستمر على مفتشى الاقاليم والمديرين وجميع أجهزة الادارة بالمديريات بالمرور المستمر على الجسور وتقويتها أو اقامتها والاعتماد على الذات فى اعداد الانفار والادوات وترتيب الخفر بالنقط ، والدركات (١٤٩) وكان يتم ارسال الاحجار الى الاماكن التى يهددها فيضان النيل بالغرق (١٥٠) .

وكان تهديد النيل لاقاليم الوجه القبلى يعنى اسراع اقاليم الوجه البحرى بالاستعداد لمواجهة الاخطار باعداد كافة الادوات واللوازم لحفظ

-
- (١٤٥) نفسه ، وثيقة ١١ فى ٩ الحجة ١٢٨٤/٢/٤/١٨٦٨ .
(١٤٦) دفتر ٢٥٣ داخلية وثيقة ٣٢ فى ٥ الحجة ١٢٨٧/٢٤/٢/١٨٧١ ص ٨٧ .
(١٤٧) دفتر ٣٧٩ داخلية وثيقة ٩٢ فى ٢٩ رجب ١٢٩٥/٢٩/٧/١٨٧٨ ص ١٢٧ .
(١٤٨) دفتر ٣٨٥ داخلية ج ١ وثيقة ٢٦ فى ٢٠ ربيع ثان ١٢٩٥/٢٣/٤/١٨٧٨ ص ٤٤ .
(١٤٩) مفردها درك ويمثل مساحة معينة يتم تحديد بدايتها ونهايتها ويتولى الخفر حراستها والسهر عليها والابلاغ عن أى أخطار تهددها .
(١٥٠) دفتر ١٥١ داخلية ج ١ وثيقة ٢٧ فى ٢١ محرم ١٢٨٢/١٥/٦/١٨٦٥ ص ٣٦ ودفتر ١٦٨ ج ١ داخلية وثيقة ٥٥ فى ٢٥ صفر ١٢٨٢/١٨/٧/١٨٦٥ ص ٥٤ ، ومحفظة ٢ تفتيش اقاليم بحرى وثيقة فى ٥ ربيع الاول ١٢٨٢/٢٨/٧/١٨٦٥ ، ودفتر ٦٤٩ مديرية البحيرة صادر المرور وثيقة ٢٠ فى ٩ جمادى الاولى ١٢٨٣/١٨/٩/١٨٦٦ .

البلاد (١٥١) . وقد خصص مبلغ ١٠٠٠٠٠ ج عام ١٨٧٧ م ، من أطيان المديرية منها مبلغ ٥٤٤٣٣ من أطيان الوجه البحرى والباقى من الوجه القبلى لتجهيز كافة المهمات والادوات واللوازم الخاصة بمصروفات حفظ البلاد من الفيضان (١٥٢) على الرغم من عدم فيضانه فى ذلك العام .

وفى نهاية عام ١٨٧٨ شهدت البلاد فيضاناً هدد بلاداً كثيرة من بلاد الوجهين القبلى والبحرى وقد جند عدد كبير من الضباط لمساعدة المديرين فى الحفاظ على الترع والجسور ، وقامت الدواوين الرئيسية بدورها فى هذا الشأن لاعداد الجنود والاشباب والاحجار والدبش وكافة التجهيزات اللازمة لمواجهة . وقد اعتمد ما يزيد على ٢٥٦٦٣٧ جنيها لهذا الغرض ولكنها لم تكن كافية حيث طالب ناظر الاشغال بعلاوة مبالغ أخرى أيضا (١٥٢) .

وكان على المديرين والمأمورين وسائر الحكام الانتقال فوراً الى أماكن الخطر والاهتمام بوقاية خطوط السكك الحديدية من أخطار الفيضان واصطحاب الانفار المخصصة لعمال الوقاية وملاحظتهم ومتابعة وصول المهمات اللازمة لتقوية الجسور وارسال الانفار الى طره لشق الاحجار منها لارسالها الى الاقاليم . وقد عين محمد باشا المرعشلى لصيانة الوجه البحرى ومعه عدد من المأمورين و ٣٠٠٠ نفر يرافقهم المأمورون والعمد والمشايع لتقوية الجسور التى تعرضت لخطر الفيضان ، كما كلف على باشا مبارك بسد بعض المقاطع الهامة . وقد شارك جميع مستخدمى

(١٥١) دفتر ٢٠ عابدين تركى تلغراف رقم ٣٠٧ ، ٣٦٦ فى ٢٢ ، ٢٥ شعبان ١٢٩١/٢ ، ١٨٧٤/١٠/٥ ودفتر ٣٣٣ ج ٤ داخلية وثيقة ٦٤٣ فى ١٧ رجب ١٢٩٣/٨/٧/١٨٧٦ ص ١٠٣ .

(١٥٢) دفتر ٣٦٨ ج ٣ داخلية وثيقة ٢٨٩ فى ٩ شعبان ١٢٩٤/٨/١٨/١٨٧٧ ص ١١ .

(١٥٣) دفتر ٣٨٨ ج ٢ داخلية وثائق ٥٠ ، ١٣٩ ، ٢٠٥ فى ١٧ رمضان ١٢٩٥ ص ١٠٩ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ودفتر ٣٧٧ ج ٣ داخلية وثائق ٤ ، ٨٦ ، ٣٩٨ فى ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ رمضان ١٢٩٥/٨ ، ٢٣ ، ٢٤/٩/١٨٧٨ ص ٨٠ ، ٨١ .

المديريات في هذا العمل الهام حتى غير الإداريين منهم مثل مأموري المالية ورؤساء المجالس المحلية (١٥٤) .

وأولى اسماعيل منذ توليته ، حفظ الأمن والنظام بالاقاليم شسوطرا كبيرا من اهتمامه حيث أمد المديرين بالقوات اللازمة لهذا الغرض وأرسل القادة العسكريين على رأس قوات كافية لمساعدة المديرين وحفظ حدود المديريات ضد أى عدوان ، كما أرسل العساكر الباشبوزق (١٥٥) (جند غير نظاميين) الى الاقاليم القبلية والبحرية بالاضافة الى الخيالة أيضا . ولما كانت الموالد الدينية التى تقام فى الاقاليم تحظى باهتمام الكثير من المصريين مما كان يستدعى ضرورة حفظ الأمن والنظام بهذه الاقاليم مثلما كان يحدث فى طنطا فى مولد السيد البدوى حيث يتجمع الكثير من الاهالى من أنحاء البلاد احتفالا بهذه المناسبة الدينية وكان يتم ارسال القوات الكافية للقيام بمهمة حفظ واستتباب الأمن (١٥٦) .

وقد أدى عقد معاهدة بين إنجلترا ومصر لالغاء الرقيق الى تكليف المديرين والمحافظين بالقيام بواجبهم فى هذا الخصوص . وقد أنشئت

(١٥٤) دفتر ١٤٤١ داخلية صادر النفرانات عربى وتركى ، ومعظم وثائق هذا الدفتر خاصة بأخبار وحوادث الفيضان والمتابعة اليومية لما يحدث فى جميع أنحاء الاقاليم البحرية والقبلية ومتابعة الخديو لكل ما يتم فى البلاد التى يصيبها الفيضان وخاصة بمديريات البحيرة والغربية والشرقية والجزيرة . انظر من الوثيقة ٩٣ فى ٢٩ رمضان ١٢٩٥ ص ١٩ وحتى الوثيقة ٤٥٤ فى ٥ ديسمبر ١٨٧٨ ص ٦٩ ، الوطن عدد ٥ فى ٢٩/١٠/١٨٧٨ ، مصر العدد ١٨ فى ٣٠/١٠/١٨٧٨ .

(١٥٥) لم يؤد هؤلاء الجنود واجبهم على الوجه الاكمل فى حفظ الأمن حتى أن بعض المديريات طالبت بإبقاء العساكر المشاه والخيالة بدلا من الباشبوزق لانهم لا يتبعون القوانين النظامية ولكثرة اجراءاتهم وما تسببه من مشاكل وتهاونهم فى أعمالهم وعدم انتظامهم فى أعمال الحراسة ، انظر دفتر ٤٣٧ داخلية وثيقة ٥٩ فى ٢٨ ربيع ثان ١٢٩٦/٢٠/٤/١٨٧٩ .

(١٥٦) دفتر ٥٢٥ معية تركى وثيقة ٣١ فى ٢٠ شعبان ، ٢١ فى ٢٠ الحجة ١٢٧٩/٧/٩/١٨٦٣ ودفتر ١٨٣ داخلية وثيقة ٥ فى ٧ شعبان ١٢٨٢/٢٥/١٢/١٨٦٥ ، ودفتر ٢٤٠ داخلية وثيقة ١٠٦ فى ٢٤ شعبان ١٢٨٤/٢٠/١٢/١٨٦٧ ، ودفتر ٢٩٧ داخلية وثيقة ٥١١ فى ٥ جماد ثان ١٢٩١/٧/١٨/١٨٧٤ .

أقلام خاصة لتولى هذا العمل بالمديريات والمحافظات (١٥٧) كما كلفوا أيضا بمنع أعمال تهريب الدخان والبارود والاسلحة واتباع تعليمات الدائرة البلدية بالتأكد على مأمورى مراكز الدخوليات بمنع ذلك (١٥٨) وبذلك يتضح تعدد المهام والاعباء التى كلف بها المديريون والمحافظون فى عهد اسماعيل.

ونظرا لما كان يهدف اليه اسماعيل من السيطرة على كافة ما يتعلق بإدارة الاقاليم والدواوين فقد أمر بمنع نقل أى موظف صغيرا كان أو كبيرا أو اضافة أى زيادة الى مرتبات الموظفين دون اذن منه ، وحرم على الرؤساء اسناد أية أعمال غير مصلحية الى مرعوسيههم . وكان على المديرين عند طلب اجراء أى تعديل فى وظائف المديرية التقدم بذلك الى المفتيش التابعة له المديرية (بحرى — قبلى) لكى يقوم بدوره بالتحضير الى المالية لدراسة ذلك (١٥٩) . ويبدو أن بعض المديرين قد شكوا من عدم لياقة أو كفاءة بعض الموظفين من نظار الاقسام والكتاب والمعاونين الذين كان يتم تعيينهم بمعرفة المالية طبقا لهذا الامر ومن ثم فقد استثنى الكتاب وبعض صغار الموظفين من هذا الامر حيث رخص للمديرين فى عام ١٨٦٥ باجراء تغييرهم أو ابدالهم وترشيحهم للتعيين بهذه الوظائف باعتبارهم على المام بهم وبأحوالهم ومدى قدرتهم وكفاءتهم مع تحملهم لمسئولية ذلك (١٦٠) وقد ألغى حقهم فى التعيين لهذه الوظائف فى سنة ١٨٧١ (١٦١) . وبعد أن كان يتم اجراء تنقلات واسعة بين الموظفين فى

-
- (١٥٧) دفتر ١٣٢٤ داخلية قيد الاوامر الكريمة الصادرة أمر رقم ١٠٤ فى ١٤ شعبان ١٢٩٤/٢٣/٨/١٨٧٧ ص ٢١ .
- (١٥٨) دفتر ٣٨٣ داخلية ج ١ وثيقة ١٠٣ ، ١١٥ فى ٣ ، ١٢ جمادى الاولى ١٢٩٥/٥ ، ١٤/٥/١٨٧٨ ص ١١٢ ، ١٢٥ .
- (١٥٩) دفتر ٥٥٧ معية تركى وثيقة ٧ فى ٢٣ ربيع ثان ١٢٨٢/١٥/٨/١٨٦٥ ودفتر ١٨٧ داخلية وثيقة ٤٣ فى ٨ جماد ثان ١٢٨٢/٢٨/١٠/١٨٦٥ ص ١٠٩ ، ودفتر ١٣١٣ أمر رقم ٤٢ فى ١٤ جماد ثان ١٢٨٢ ص ١٤ . أما المسائل الاخرى التى كان يتطلب عرضها على الخديو فكانت تعرض للمفتيش ومنه الى ديوان الداخلية الذى يتولى عرضها على الخديو انظر محفظة ٣ تفتيش عموم الاقاليم ، وثيقة ٩ فى غاية ربيع الاول ١٢٨٣/١٠/٨/١٨٦٦ .
- (١٦٠) دفتر ١٣١٨ داخلية وثيقة ١٧٩ فى ٨ جماد ثان ١٢٨٨/٨/١٨٧١ ص ٣٦ ، ودفتر ١٩٥٦ مجلس خصوصى تركى وثيقة ٥ فى ٢٢ رمضان ١٢٨٨/٥/١٢/١٨٧١ ص ٣ .
- (١٦١) حامد على دسوقى : المرجع السابق . ص ٣٥ .

المديريات في كثير من الاحيان (١٦٢) فان ذلك لم يعد يتم الا عن طريق المجلس الخصوصي (١٦٣) . وبذلك انتقلت هذه السلطات التي خولت لهم الى الحكومة المركزية .

وعهد الى المجلس الخصوصي باجراء تنظيم المديريات واعداد لتراتبين الخاصة بها لتحديد هيكلها الوظيفي والمرتبات الخاصة بجميع الوظائف وما كان المديرون ورؤساء الكتاب على علم ودراية تامة بما يمكن معه تحسين ادارة المديريات فقد كان على هؤلاء الحضور عند اجراء هذه التراتيب (١٦٤) . وبعد أن تم اعداد هذه التراتيب أصبح كل نوع من الادارة يتولاه قلم خاص به له مستخدموه مثل قلم المال ويتبعه ورشة المال ، ورشة العشور ، ورشة اليومية ويتبعها عملية اليومية وتحرير الحسابات وعملية تمغة المصوغات وقيد الامانات ودفتر يومية الصراف ، ورشة الاستحقاقات والمطلوبات ، ورشة الصنف والعهد والزمائم والعمارات ويتبعها كل ما يتعلق بشئون الانشاءات وكل أملاك الدولة وأموال الحمل وورق التمغة ، ورشة التحريرات والعرضحالات ، ورشة القضايا (١٦٥) .

وحاول اسماعيل ايجاد المساواة في تراتيب المديريات البحرية والقبلية والتقارب بين الهياكل الادارية والاجهزة والاقلام التي تتولى أعمال الادارة بها مع السماح ببعض الفروق بالنسبة للمديريات (١٦٦) ذات المساحات الكبيرة أو الزمائم الواسعة ، التي تتطلب أمور الادارة بها مثل هذه الفروق .

وفي مارس سنة ١٨٧٠ م ، أصدر اسماعيل أمرا على قرار المجلس الخصوصي بحدود وسلطات المديرين وما يجب عليهم نظره دون اذن وما

-
- (١٦٢) دفتر ٥٥٧ وثيقة ٤٣٣ في ٢١ رجب ١٢٨٢/٩/١٢/١٨٦٥ .
(١٦٣) دفتر ٢٦٤ داخلية وثيقة ١٥٤ في ١٨ محرم ١٢٨٩/٣/٢٧/١٨٧٢ ص ١٠٦ .
(١٦٤) دفتر ١٣١٣ داخلية وثيقة ٦٣ في ٣ شعبان ١٢٨٢/١٢/٢١/١٨٦٥ ص ٣٨ .
(١٦٥) دفتر ١٨١٤ معية تركي قيد الكشوفات وغيره وثيقة في ٧ جمادى الاولى ١٢٨٣/٩/١٦/١٨٦٦ ص ١ — ١١ .
(١٦٦) دفتر ٢٤٠ داخلية وثيقة ٥١ في ٥ رجب ١٢٨٤/١١/١/١٨٦٧ ص ٨٤ .

يستأذن عنه ويرجع ذلك الى كثرة المكاتبات التى تحررت منهم عن كثير من الامور التى لم يكن لهم الحكم فيها دون الرجوع الى الخديو (١٦٧) فى سائر ما يتعلق بأمور الادارة بالدواوين والاقاليم .

وأدخل اسماعيل تعديلا فيها يتعلق بمرتبات رجال الادارة ، فقد تقرر فى أواخر سنة ١٨٧١ م ، أن تكون المرتبات تبعا للوظائف التى يشغلها الموظفون دون أى اعتبار للرتب التى يحملها الشخص والذى كان يتم احتساب المرتبات على أساسها قبل ذلك ولعل هذا راجع الى التفاوت الذى كان واضحا بين مرتبات المديرين والمحافظين والى الزيادة الكبيرة فى اعداد الذين منحوا رتبا عالية من الاتراك والشراكسة وبعض المصريين مما أدى الى استنزاف الكثير من الاموال المخصصة لادارة الاقاليم . وللقضاء على هذه الاعباء التى لم تعد تتحملها خزانة الدولة التى تعتمد على القروض فقد قرر المجلس الخصوصى منع اضافة أية مبالغ الى مرتبات المستخدمين بالاقاليم دون موافقته والا فانها تخصم ثانية ، كما تقرر أيضا أن تكون الرتب التى تمنح للموظفين المدنيين (الملكيين) رتبا شرفية لا يترتب عليها أى مميزات مالية (١٦٨) . كما روى التدرج فى ترقية الموظفين الى الوظائف الاعلى حتى لا يؤدى ترقيتهم اليها مباشرة الى مضاعفة مرتباتهم (١٦٩) . وقد بلغ اجمالى تراتيب مديريات وتفتيش الاقاليم البحرية والقبلية ومديرية الاقاليم الوسطى ومحافظتى دمياط ورشيد اللتين كانتا تابعتين لتفتيش الاقاليم البحرية فيما عدا باقى المحافظات وتفتيش هندسة بحرى وقبلى ومخصصات الدواوين الرئيسية والمصالح والاسرة الخديوية مبلغ باره قرش كيس (١٧٠)

١٥ ٣٧٤ ٤٠.٦٩٩ أى ما نوازي ٢٠.٣٤٩٨٧٤ جنيههـ
مصريا .

-
- (١٦٧) دفتر ١٣١٧ داخلية أمر رقم ٨٩ فى ٥ الحجة ١٢٨٦/٣/٧/١٨٧٠ ص ١٨ .
(١٦٨) دفتر ١٨ مجلس خصوصى وثيقة ١٤٣ فى ١٥ جمادى الاولى ١٢٩٠ — ١٨٧٣/٧/١٠ ص ١٠١ .
(١٦٩) دفتر ٣٠ مجلس خصوصى وثيقة ٢٤ فى ٥ شعبان ١٢٩٠/٩/٢٧/١٨٧٣ ص ٥٤ .
(١٧٠) دفتر ١٨١٤ وثيقة فى ٢١ ربيع ثان ١٢٨٣/١٢٦٦ ص ١٤٢ — ١٥٥ .

التغييرات التي حدثت بالجهاز الادارى بالاقاليم :

فى عهد اسماعيل استحدثت بعض الاضافات والتغييرات فى الجهاز الادارى بالاقاليم حيث اضيفت خدمة « الطلبة » الى كل مديرية من المديريات البحرية والقبلية والمحافظات وذلك لمواجهة كافة الحرائق التى تحدث بها (١٧١) وكذلك خدمة البريد (١٧٢) ، والمطبعة — لنشر كافة الاوامر والمنشورات على البلاد التابعة لها — والمحاكم الشرعية والضبطيات (١٧٣) التى شكلت من قبل أو فى عهده حيث أنشئت ضبطية فى كل مركز ، وضبطية فى كل عاصمة مديرية من مديريات الوجه البحرى ترأس الضبطيات المركزية وكان يشرف عليها المديرون والمأمورون (١٧٤) .

التوسع فى مهام المحافظين :

وقد أنشئت ضبطيات بمديريات وبنادر الوجه القبلى (١٧٥) وأدى تشكيل المجالس المركزية فى عهده بالمديريات البحرية الى الفاء أقلام القضايا بالمديريات والاستغناء عن موظفيها (١٧٦) وفى عهده أسندت الى المحافظين مهام أخرى حيث أحيلت ادارة جمرى السويس على محافظ السويس فى بعض الاحيان كما كان يتولى كل من محافظى القاهرة (مصر)

(١٧١) دفتر ٣١ مجلس خصوصى وثيقة ٦٧ فى ٢٠ جماد ثان ١٢٩١/٢/٨/١٨٧٤ ص ١٨١ .

(١٧٢) دفتر ٥٤٠ معية تركى وثيقة ٧ فى ٦ الحجة ١٢٨٠/٢٢/٥/١٨٦٤

(١٧٣) دفتر ٨٨ ج ١ قيد الترتيب عام ١٢٨٩ ترتيب ماهيات ومصروفات مديرية قنا ويتضمن الدفتر ترتيب المديريات البحرية والقبلية ويتضمن دفتر ١٠٣ ترتيب عدد آخر من الترتيب لباقي المديريات والمحافظات والى جانب الضبطيات كان يوجد خفر بالبنادر وعلى سبيل المثال فقد وجد ببندر المحلة الكبرى عدد ٩٦ خفيرا منهم ٥٢ لحراسة ١٤ دركا داخل الناحية و ٣٩ لحراسة ١٥ دركا خارج الناحية ، ٥ لحراسة الديوان الخاص بالتحصيل ، انظر دفتر ٢٧٠٩ ج ٢ سجل الشياخات بمديرية الغربية ، دار المحفوظات .

(١٧٤) د . طلعت اسماعيل : المرجع السابق ص ٢٥٧ .

(١٧٥) دفتر ١٨١٤ معية وثيقة فى ١٧ جماد الاولى ١٢٨٣/٢٦/٩/١٨٦٦ ترتيب ضبطيات بنادر الوجه القبلى ودفتر ٣٠٠ وثيقة ٢٩٤ فى ٢٧ جمادى الاولى ١٢٩١/١١/١/١٨٧٤ .

(١٧٦) دفتر ٣١٩ داخلية وثيقة ٣١ فى ٢٥ الحجة ١٢٩١/٢/٢/١٨٧٥

والاسكندرية ادارة الضبطية التابعة للمحافظة (١٧٧) في احيان أخرى بعد أن كانت ادارتهما مستقلتين تماما عن المحافظتين وكان يتولى ادارة ضواحي مصر مأمور خاص بها (١٧٨) . ويقوم بادارة كافة شئونها .

أما التعديل الاساسى الذى أدخل على ادارة الاقاليم فى عهده فكان فى مايو عام ١٨٧٦ م ، حيث تم الفصل بين ادارة الامور الادارية والمدنية، والشئون المالية واختص المدير بكافة الامور الادارية والمدنية والعمامة على حين اختص مأمور المالية بكافة ما يتعلق بالتحصيلات وضبط أقلام الإيرادات وكل نواحي الحسابات من الإيرادات والمصروفات وتبع ذلك اجراء تعديل فى الاقسام التابعة للمديريات (١٧٩) . وكان قد سبق ذلك تحديد اختصاصات دواوين المالية والداخلية فى عام ١٨٧٣ م ، حيث اختص ديوان المالية بكل ما يتعلق بالمواد المالية والحسابية واختص ديوان الداخلية بالمواد الادارية . أما المجلس الخصوصى فقد اختص بعمـل اللوائح الاساسية ونظر المسائل العامة والهامة (١٨٠) .

وأدى الفصل بين النواحي الادارية والمالية الى الفصل الكامل بين أعمال ادارة كل منهما وتولى كل ادارة اختصاصات مختلفة عن الاخرى ومن ثم فقد ترتب على ذلك اجراء التنقلات والتعديلات فى الوظائف لوضع الموظفين فى الاماكن المناسبة وتعيين المأمورين اللازمين للادارة المالية . وبذلك استقلت كل من الادارتين وكانت المكاتب يؤثر عليها مالية أو ادارة وخصصت دفاتر لكل ادارة على حدة (١٨١) .

(١٧٧) محفظة ٧ داخلية أمر رقم ٦٣ فى ١١ رمضان ١٢٨٧ ودفتر ٥٨٣ وثيقة ٤ فى ٨ ربيع ثان ١٢٨٨/٢٦/٦/١٨٧١ .
(١٧٨) محفظة ١ ضبطية مصر وثيقة ٤ فى ٢٨ صفر ١٢٨٠/١٠/٨/١٨٦٣ ودفتر ١٩٢٤ وثيقة ٤٥ فى ١٢ ذى القعدة ١٢٨٤/٣/٦/١٨٦٨ .
(١٧٩) دفتر ٣٤٦ داخلية وثيقة ٣٥٩ فى ٧ جمادى الاولى ١٢٩٣/٣٠/٥/١٨٧٦ .
(١٨٠) محفظة ٧ داخلية أمر رقم ١٢ فى ٢٢ شعبان ١٢٩٠/١٤/١٠/١٨٧٣ .

(١٨١) دفتر ٣٥٢ داخلية وثيقة ١٠ ، ١٠٣ فى ٢٣ جمادى الاولى ، ٣ جماد ثان ١٢٩٣/١٥ ، ١٨٧٦/٦/٢٥ ، ودفتر ٣٥٣ ج ٢ داخلية وثائق ٧٥ ، ٩٠ ، ١١٨ فى ١٥ رجب ، ٨ شعبان ، ١٥ رمضان ١٢٩٣/٥ ، ٨/٢٧ ، ١٨٧٦/١٠/٣ وانظر دفاتر مديريات البحيرة والغربية وجميع المديريات ووثائق الادارة المحلية بدار الوثائق فى عام ١٨٧٦ .

واستتبع ذلك اعادة ترتيب الهيكل الادارى للاقاليم سـواء في المديریات أو الاقسام وكانت الازمة المالية الطاحنة التى اشتدت فى عهد اسماعيل السبب الرئيسى فى ادخال هذه التعديلات الجوهرية فى ادارة الاقاليم وذلك لتوجيه كافة ايرادات الاقاليم التى يتم تحصيلها لسداد فوائد الديون .

ادارة المديریات والمحافظات فى اوائل عهد توفيق :

أعقب تولى توفيق حكم البلاد فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ م ، شيوع اجراء بعض التغييرات فى بعض مديرى المديریات وتفتيش الاقاليم (١٨٢) . وقد كان لنظارة الداخلية الاشراف التام على كافة شئون المديریات والمحافظات والضبطيات وكذلك كل من تفتيش الاقاليم البحرية والقبلية (١٨٢) . كما تولت الداخلية اصدار الاوامر لهذه الجهات ببذل غاية الجهد والاهتمام فى أداء واجبات مأمورياتهم (١٨٤) .

ويمكن القول أن توفيق لم يدخل — فى بداية حكمه — تعديلات جوهرية على النظم الادارية التى كانت فى عهد سلفه وحتى عام ١٨٨٢ فتد ظل الهيكل الأساسى للاقاليم على ما هو عليه فيما عدا ادخال بعض التعديلات على التقسيمات الادارية للاقاليم أو التنقلات بين مستخدمى

(١٨٢) التجارة العدد ٤١ فى ١٨٧٩/٧/٢١ .

(١٨٣) ألغى ديوان تفتيش عموم الأقاليم وقسم الى تفتيشين مستقلين احدهما للوجه البحرى بطنطا ويديره أحمد باشا الدرملى والثانى للوجه القبلى ويديره محمد سلطان باشا وذلك فى أواخر يوليو ١٨٧٩ ويتضح من ترتيب التفتيش الاخير ازدياد عدد المستخدمين عما كان عليه فى عهد اسماعيل حيث وجد الى جانب المفتش والوكيل ثمانية معاونين وعشرة كتاب بما فيهم الرئيس والوكيل وفراشان وسقا وثمانية آخرون منهم مقدم و٧ قواصة بالاضافة الى خدمة وابور البحر والذهبية وفى بداية عام ١٨٨٠ كان قد تم إلغاء التفتيشين المذكورين انظر دفتر ٢٩٤ ج ١ داخلية وثيقة ١٧ فى ٦ شعبان ١٢٩٦ ص ١٠٣ ودفتر ٤٤٠ داخلية وثيقة ١ فى ١١ شعبان ١٢٩٦/١٢/٣٠/١٨٧٩ ، ودفتر ٤٠٠ داخلية وثيقة ٦٥٦ فى ١٧ شعبان ١٢٩٦ ص ٩٥ ، ودفتر ٤٠٣ ج ٢ داخلية وثيقة ١٠٥٠ فى ١٧ محرم ١٢٩٧/١٢/٣٠/١٨٧٩ .

(١٨٤) دفتر ٤٠١ داخلية وثيقة ١٦٤ فى ٩ شوال ١٢٩٦/٩/٢٥/١٨٧٩

ص ٧١ .

المديريات واستمرار انقاص عدد المديرين المصريين . وقد استمرت أعمال
النجس على المديرين (١٨٥) وظلت المرتبات تمنح تبعا للوظائف دون اعتبار
لترتب . كما تأكدت شبه استقلالية الادارة المالية عن الجهاز الادارى حيث
بولى الأخير كافة الشئون الادارية وتبع نظارة الداخلية التى كانت تعتمد
ميزانيته أما الادارة المالية فتبعت نظارة المالية والتى كانت تعتمد
ميزانيته أيضا (١٨٦) ولكن ظل للمدير الاشراف على الجهازين الادارى
والمالى معا فى مديريته .

وعلى الرغم من استمرار اتباع سياسة التوفير فان ادارة الاقاليم
استمرت تطلب المزيد من الموظفين واستحداث الوظائف الجديدة ويبدو
أن عدد المستخدمين فى أوائل عهد توفيق قد زاد الى حد كبير (١٨٧) . وقد
مارست نظارة الداخلية دورا أساسيا فى ادارة الاقاليم فى تلك الفترة فلم
يكن لأى من المفتشين أو المديرين الحق فى اجراء أية تعديلات فى الوظائف
الادارية فى المديريات مثل المأمورين ووكلائهم والنظار والكتاب وغيرهم ،
دون اذن منها وترتب على ذلك تعطيل كثير من الاعمال بالعديد من
المديريات وشطط بعض المستخدمين والمأمورين وانحرافهم فقد كانت أبدى
المفتشين والمديرين عاجزة عن محاسبتهم أو تأديبهم وكان لتأخر النظارة
حول اجراء هذه التعديلات أسوأ الاثر فى هذا الصدد . ومارست نظارة

(١٨٥) دفتر ٤٢٣ داخلية صادر الغير رسمى وثيقة بدون فى ١٩ ربيع
شان ١٢٩٩/٨/٣/١٨٨٢ ص ٩٧ .

(١٨٦) دفتر ٤٣١ وثيقة ١٠ ، ١٢ فى ١٠ ، ١٦ ذى القعدة
١٢٩٦/٢٥ ، ١٨٧٩/١٠/٣١ ، ودفتر ٤٣٨ وثيقة ٨٩ فى ١٣ منه ص ٦٤ .

(١٨٧) ذكرت جريدة التجارة فى ردها على جريدة الوطن بأن مديرية
الغربية بها ٤٠٠ موظف قبضى ليس بينهم أكثر من ١٠ من المسلمين وكذلك
الحال بالنسبة لباقي المديريات التابعة لتفتيش الوجه البحرى ، انظر
التجارة العدد ٩٤ فى ١/١٠/١٨٧٩ وكان ذلك بعد جولة قام بها مدير
الجريدة فى الاقاليم لرؤية احوالها الادارية والامنية وأرسل بتقارير عن
سوء احوال الأمن . وقد أصدر ناظر الداخلية أمرا بشأن ازالة الاخلال
بالامن ، انظر التجارة العدد ٩٦ فى ٤/١٠/١٨٧٩ ، ودفتر ٤٣١ وثيقة ١٤
فى غرة الحجة ١٢٩٦/١٥/١١/١٨٧٩ ، ودفتر ٤٢٣ وثيقة بدون فى ١٨
الحجة ١٢٩٦/٢/١٢/١٨٧٩ .

المالية نفس الاختصاص بالنسبة لمستخدمى الادارة المالية (١٨٨) .

وفى ٢٦ سبتمبر عام ١٨٨١ م ، وجه شريف باشا ، بعد تشكيل الوزارة ، منشورا الى المحافظين والمديرين مبينا فيه سياسة وزارته والمهام التى تعتزم القيام بها فى توطيد العدل والأمن واصلاح البلاد وتنظيم الاحكام القضائية وتوسيع نطاق المعارف والأشغال العمومية والزراعة والتجارة وطالب حكام الأقاليم بالعدل والمساواة بين الأهالى وحفظ حقوقهم والذود عن مصالحهم وفض المنازعات فيما بينهم والعمل على راحتهم وحسن اختيار المأمورين والمشايخ والخدمة وعرض مشاكلهم على نظارة الداخلية (١٨٩) .
بما يدل على مدى اهتمام الحكومة المستمر بادارة الاقاليم والعمل على ايجاد اتصال مباشر بين الحكومة وأجهزة الادارة بالاقاليم والاهالى .

وفيما يتعلق بادارة الاقاليم قبل الاحتلال مباشرة فاننا نجد أنه بعد وقوع أحداث الثورة العرابية وعلان الأحكام العرفية فقد وضعت الادارة تحت الحكم العسكرى (١٩٠) والى جانب اهتمام عرابى بالتجهيزات الحربية فى الاقاليم وتجميع متطلبات الجيش والجنود (١٩١) فان انشغاله بذلك لم يحل دون الاهتمام بأمور ادارة الاقاليم حيث أمر بضرورة الاهتمام بأعمال الري والزراعة وحفظ الأمن والاتصال الدائم بالمديرين ووكلائهم ومأمورى الادارة المالية بالمديريات لاتمام كافة الاعمال الموكولة اليهم سواء فيما يتعلق بالاعمال العامة وتقوية الجسور وترتيب الخفر عليها لحفظ البلاد من أخطار الفيضان وكذلك تحصيل الاموال وذلك حتى يسهل ادارة أمور البلاد . وقد انتهت هذه الاحداث بالاحتلال البريطانى وأعقب ذلك طور جديد فى ادارة الأقاليم فى مصر .

(١٨٨) دفتر ٤٣٨ وثيقة ٣٠ ، ١١٠ فى ١٨ ، ٢٣ ذى القعدة ١٢٩٦/٢ ، ١٨٧٩/١١/٧ ، ودفتر ٤٠٢ وثيقة ٩٤٥ فى ٢٦ منه ص ٦٢ .

(١٨٩) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ج ٤ ، مطبعة جريدة المحروسة ، الاسكندرية ١٨٨٤ ص ص ١١٣ — ١١٥ .

(١٩٠) محفظة ١ ثورة عرابية ملف ٩ تلفراف فى ٢٨ شعبان ١٢٩٩/١٤/٧/١٨٨٢ .

(١٩١) الحوادث اليومية والوقائع الحربية ج ١ ص ١١٤ ، ج ٢ ص ٩٢ .

دواوين الاقاليم :

لما كانت بعض البنادر أو المدن التي اتخذت كعواصم للمديريات صغيرة أولا تليق بوجود الديوان بها أولا تتوفر بها المحلات الكافية للإدارة أو لسكنى المستخدمين أو العساكر فقد أدى ذلك إلى إبدال هذه العواصم ببنادر أو مدن أخرى حيث تم نقل ديوان مديرية البحيرة من شبرا خيت إلى دمنهور (١٩٢) وعندما قام سعيد باشا بزيارة مديرية جرجا أمر بإنشاء ديوان آخر للمديرية بسوهاج ونقل عاصمة المديرية إليها بدلا من جرجا ، وبناء مستشفى وصيدلية ومكتب تلغراف ومكان لإقامة الحاكم عند مروره بالمديرية (١٩٢) .

ولما كانت بعض المصانع التي أقيمت في عهد محمد علي قد توقف نشاطها فقد تم هدمها واستغلالها في إقامة هذه الدواوين ومن ذلك أنه تم هدم المصنع الذي كان ببندر جرجا وكذلك ثكنة عسكرية كانت موجودة منذ مدة طويلة بها واستخدام نواتج الهدم في إقامة المنشآت الجديدة (١٩٤) . اقتصادا للنفقات الكثيرة في البناء واستتبع إنشاء هذه المنشآت تأثيثها تأثيثا جديدا وكذلك الأماكن المخصصة لإقامة المايير والوكيل . وتكلف ذلك ما يزيد على ٢٢٩٦ جنيه (١٩٥) وفي بعض الأحيان فإنه كان يتم ترميم بعض المحلات التي يمكن استخدامها كدواوين للمديريات أو المحلات التابعة لها في نفس البندر مثل مديرية أسنا (١٩٦) والدقهلية أو في البنادر التي تنتقل

(١٩٢) مديرية البحيرة دفتر ٢٣٤ ج ١ وثيقة ١٨٤ في ٢٤ جمادى الأولى ١٢٦٨/١٥/٣/١٨٥٢ ص ٧١ .

(١٩٣) دفتر ٥٩ داخلية وثيقة ٧٤ في ٢ جمادى الأولى ١٢٧٥/٧/١٢/١٨٥٨ ص ٩٦ .

(١٩٤) محفظة ١٦٦ أبحاث وثيقة في ١٨ ربيع أول ١٢٧٥/٢٥/١٠/١٨٥٨ .

(١٩٥) مديرية جرجا دفتر ٨ صادر وثيقة ٤ في ٢٤ رجب ١٢٧٦/١٦/٢/١٨٦٠ ص ١ ، ودفتر ١٨٩٣ معية أمر رقم ٧ في ٤ رمضان ١٢٧٦/٢٦/٣/١٨٦٠ ص ١٥ ، ودفتر ١٩٠٤ معية أمر رقم ٢ في ١١ ذى القعدة ١٢٧٩/٢٩/٤/١٨٦٣ ص ٢٣ .

(١٩٦) دفتر ٣ داخلية وثيقة ٢٥٨ في ١٧ محرم ١٢٧٤/٦/٩/١٨٥٧ ص ١٦٣ وقد أعيد ترميم بعض محلاتها مرة أخرى في عام ١٨٦٣ وأمر ببناء منزل على نفقة الدولة لإقامة مدير المديرية ، انظر دفتر ١٩١٠ وثيقة ٢ في ١٧ ربيع ثان ١٢٨٠/٣٠/٩/١٨٦٣ ، ودفتر ٥٣٧ في ٢٧ الحجة ١٢٨٠/٢/٦/١٨٢٤ ص ٢٦ .

لِها عواصم المديرية مثلما حدث في مديرية القليوبية بعد فصلها عن مديرية الشرقية (١٩٧) التي تم بناء ديوان جديد لها في نهاية عام ١٨٧٤ (١٩٨) .

ويبدو أن إدارة الاقاليم قد عانت كثيرا من هذه المشكلة وخاصة بعد تعدد أجهزة الإدارة وازدياد عدد المستخدمين بها مما أدى الى ازدحامهم بالامكان المعدة لهم (١٩٩) وقد أثر ذلك على طبيعة العمل المكلفين به .

مما سبق يتضح تجاهل عباس باشا للمصريين في إدارة الاقاليم واتجاهه الى تعيين الاتراك وخاصة كبار رجال الجيش في المناصب العليا والهامة بالمديريات والمحافظات ، أو منحهم الرتب العسكرية الكبرى على الرغم من ثبوت عدم أهليتهم لإدارتها . وكان لإنشاء السكك الحديدية في عهده أثر في ازدياد مهام رجال الإدارة بالمديريات للوفاء بالالتزامات التي فرضت عليهم نحوها .

ولما كان سعيد باشا قد اتسم بالحزم وبالعامل على ارساء دعائم الحكم والإدارة والنهوض بإدارة البلاد فقد اتجه الى تطوير النظم الادارية بها ووضع القواعد الكفيلة بتحقيق هذه السياسة وتنظيم وتحديد الهياكل لادارية بالمديريات والمحافظات والعمل على توحيدها .

وتبين على وجه اليقين أن سعيدا لم يقيم بالغاء وظائف المديرين وأن هذه الوظائف استمرت في عهده مع قلة أعدادهم تبعا لكثرة التعديلات والتغييرات التي حدثت في عهده في الاقاليم من ضم والغاء وتقسيم بسبب طول المسافات بين بلاد المديرية وبعدها عن بعضها وبسبب ضعف رجال الإدارة وعملا على توفير الأموال التي خصصت لوظائف الإدارة بالاقاليم بسبب الأزمة المالية التي عانت منها مصر في عهده وفي عهد خلفه مما أدى الى طبع عهده بعدم الاستقرار في التقسيمات الادارية وفي أجهزة الإدارة بالمديريات والمحافظات والدواوين أيضا .

(١٩٧) دفتر ٥١٠ معية تركي وثيقة ٧ في ٢٣ جمادى الاولى ١٢٧٤/١٨٥٨/١/٨ ، ودفتر ١٩٠٤ وثيقة ٧ في ٢٩ الحجة ١٢٧٩/١٨٦٣/٦/١٦ .
(١٩٨) دفتر ٣٠٩ داخلية وثيقة ١٧ في ١٩ شعبان ١٢٩٠/١٨٧٤/٩/٣٠ ص ٥٦ .
(١٩٩) الوقت العدد ٩٢٣ في ٢٥ أغسطس ١٨٨٠ .

وحاول سعيد الذى كان يميل الى المصريين ارساء قواعد العدالة الاجتماعية فى البلاد والمساواة بين المشايخ والأهالى أو التقريب بينهم وذلك بتطبيق سياسة التجنيد الاجبارى والحد من سلطات أجهزة الادارة وتسليط رجالها وبدأ فى عهده تمصير ادارة الاقاليم وتعريب الدواوين واستكمل ذلك فى عهد خلفه اسماعيل الذى أحدث عدة تغييرات فى ادارة الاقاليم وعمل على تطويرها وكان أهم الاجراءات التى اتخذت فى هذا الصدد اجراء ترتيب المديریات والمحافظات والفصل بين الادارة المدنية وبين الادارة المالية بها .

الباب الثالث

نظام الإدارة في الوحدات الإدارية الفرعية بالأقاليم وتطورها

الفصل السادس : إدارة الأقسام والمراكز .

الفصل السابع : إدارة الأخطاط والقرى في عهد محمد علي

**الفصل الثامن : تطور إدارة الأخطاط والقرى منذ نهاية حكم محمد
علي إلى الاحتلال .**

الفصل السادس

ادارة الاقسام والمراكز

* نظام الادارة بالاقسام :

- — مهام نظار الاقسام — الجهاز الادارى بالاقسام •
- * الاتجاه الى تعيين المصريين نظارا للاقسام •
- * قواعد تعيين المصريين فى ادارة الاقسام •
- * تطور نظام الادارة بالاقسام •
- * مجالس البلاد والمراكز والضبطيات •
- * استقرار ادارة الاقسام فى الوجه القبلى •
- * شياخة البنادر •
- * ادارة المراكز والضبطيات •
- * ادارة المراكز والاقسام فى اوائل عهد توفيق •

كان لاتساع الأقاليم في مصر في عهد محمد على وقبل تقسيمها الى مأموريات أثر في صعوبة ادارة الولايات وتحقيق السيطرة المركزية عليها ، ومن ثم كان اتجاهه الى تقسيم هذه الولايات الى عدد من الأقسام تبعاً لمساحتها وعدد بلادها . وقد بدأ بتقسيم ولاية البهنسا وولاية الاشمونين ثم ولايات الشرقية والغربية والبحيرة . وكان كل قسم يتكون من عدد من الاخطاط الذى يتكون بدوره من القرى . وأطلق على حكام الاقسام فى البداية كاشف القسم (١) وفى عام ١٨٢٤ م ، أطلق عليه ناظر القسم (٢) .

نظام الادارة بالأقسام :

كانت عواصم الأقاليم الكبرى تكون قسماً خاصاً بها فكان هناك أقسام المنيا وطنطا والمنصورة وجرجا وأسيوط . وكان جميع نظار الاقسام من الأتراك شأنهم فى ذلك شأن المأمورين . وكان يتم تعيينهم بأوامر تصدر من محمد على أو المعية السنية مثل خورشيد أغا وعبد الرحمن أغا وعلى الكاشف وغيرهم (٢) وكانت مراسيم التعيين تبدأ بتوجه النظار الجدد الى القاهرة للباسم الخلعة الخاصة بهذا المنصب (٤) فى حضور محمد على ثم تلقى الأوامر والتعليمات الخاصة بأعمالهم ومهامهم فى أقسامهم (٥) وكان

(١) معية تركى دفتر ١٨ وثيقة ١٣ فى ٢٩ صفر ١٢٣٩ هـ ، دفتر ١٧ وثيقة ٤٠٢ فى ٦ ذى القعدة ١٢٣٩ هـ ١٨٢٤/٨/٣ م .

(٢) دفتر ١٧ معية تركى وثيقة ٦٠٤ فى ٥ جماد ثان ١٢٤٠ هـ ١٨٢٥/١/٢٥ م .

(٣) معية تركى ، دفتر ١٩ وثيقة ١١٠ فى ٢٥ شوال ١٢٤٠ هـ . ٣٨٦ ، ٣٣٧ فى ٢٤ رجب ١٢٤١ هـ ، ودفتر ٢٤ وثيقة ٢٠٢ فى ٢٢ رمضان ١٢٤١ هـ ، ٣٧ فى ٧ ذى القعدة ١٢٤١ هـ ١٨٢٦/٦/١٢ م .

(٤) ألغى الياس الخلعة لهؤلاء الموظفين فى عام ١٨٢٨ م ، اكتفاء بتسليمهم أمر تعيينهم وتزويدهم بالأوامر والنصائح والوصايا ، قبل توجيههم لمحال أعمالهم ، انظر دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٣ فى ١٣ شوال ١٨٢٩/٤/١٨/١٢٤٤ .

(٥) معية تركى دفتر ٢٤ وثيقة ٤٣٧ ، ٣٢٧ فى ١٩ ، سلخ ذى القعدة ١٢٤١ هـ ، ودفتر ٧٢٩ ، خديوى تركى وثيقة ٨٠٣ فى ١٦ صفر ١٨٢٦/٩/١٩/١٢٤٢ ص ١٢٤ .

يتم ابلاغ الاخطاط والقرى عند تعيين نظار الاقسام التابعين له (٦) .

ويبدو ان الحكومة المركزية قد واجهت صعوبة بالغة في اختيار ونعيين نظار للاقسام ممن يتمتعون بالكفاءة والخبرة لادارة الاقسام أو اللام بأمر الزراعة في البلاد التابعة لها . ونظرا لعدم توفر الكثير من الأتراك ممن يتوفر فيهم أيا من هذه الصفات فقد بدىء بأجراء تنقلات بين نظار الأقسام داخل المأموريات وخارجها ، ثم اتجه الى الاستعانة بحكام الاخطاط لتعيينهم نظارا للاقسام (٧) . كما عهد الى مأموري الاقاليم بترشيح من يرونهم صالحين لتولى نظارة الاقسام من الأتراك في الأقسام التابعة لمأمورياتهم . ولكن الكثيرين منهم عجزوا عن توفير النظار الأتراك من ذوى الخبرة بادارة البلاد ومن ثم فكان يعهد الى مجلس الملكية بهذه المهمة الشاقة (٨) .

ونظرا لأن المهام التى كانت على عاتق هؤلاء النظار من التنوع وعدم التحديد حيث كانت تلقن لهم فى العاصمة عقب الباسهم الخلعة ومن مأموري المأموريات التابعين لها ، أو تتضمنها الأوامر الصادرة اليهم ، فقد تجاوز هؤلاء النظار الأتراك سلطاتهم ومنحوا أنفسهم حقوقا واسعة تفوق ما للمأمورين انفسهم على حساب الاهالى ومصالح البلاد ، فقام بعضهم باختلاس الاموال الاميرية وأموال الاهالى وأخذ الرشاوى منهم ، حيث اختلس أحدهم أكثر من ١٣٠ جنيها من الاهالى دون وجه حق ، كما قام ناظر قسم فرشوط بشنق رجل ضبط معه عملة مزيفة (برانى) ، ومثل بآخر (قطع أذنه وأنفه) دون اذن الحكومة المركزية أو مأمور المأمورية ولم ينالا أى عقاب على هذه الأفعال سوى رفتها . وقد انصرف معظمهم عن اداء المهام الموكولة لهم واتجهوا الى العناية باداء شئونهم الخاصة فاشتغل بعضهم بالتجارة والبعض الآخر بالزراعة ، وظل أحدهم يمارس

(٦) دفتر ٣٣ معية تركى وثيقة ١٨٨ فى ٣ جماد الاولى ١٢٤٣ / ١٨٧ / ١١ / ٢٢ .

(٧) معية تركى دفتر ١٧ وثيقة ٦٠٦ فى ٥ جماد ثان ١٢٤٠ هـ ، ودفتر ٢٥ وثيقة ٤٠ فى ٨ ذى الحجة ١٢٤١ هـ / ١٨٢٦ / ٧ / ١٤ م .

(٨) دفتر ٢٦ معية تركى وثيقة ٤٨٤ فى ١٣ صفر ١٢٤٢ ص ٩٨ ، ودفتر ٧٤٣ خديوى تركى ، وثيقة ٤٣١ فى ٩ جمادى الاولى ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ / ١١ / ٢٨ م ص ١٣٧ .

الزراعة لمدة عشر سنوات رغم معارضة ذلك للاوامر (٩) . وقد نحسوا بأنفسهم عن العمل على راحة الاهالى وحل مشاكلهم ، ومن ذلك أن ناظر قسم النجيلة — أحد أقسام البحيرة — لم يكلف نفسه باجراء التحقيق في اختلاس بعض مشايخ البلاد لأموال الاهالى (١٠) . ويظهر ذلك مدى سوء ادارة النظار للأقسام وانعكاس ذلك على أحوال الاهالى بها .

ويلاحظ أن تقسيم الاقاليم الى أقسام لم يواكبه تحديد معالم الهيكل الادارى لهذه الاقسام ويتضح ذلك من أن الجهاز الادارى بها — فى البداية — لم يكن محدد المعالم ، ومن ثم فقد كان يتم ترتيب المستخدمين من الكتاب والعساكر التى تتطلبها ادارة هذه الأقسام أو التى يرى المأمورون بضرورة وجودها بها ، ومن ذلك أنه تم امداد قسم مليج — أحد أقسام المنوفية — بالضباط والقواصة اللزمين له (١١) . وكذلك الحال بالنسبة لباقى المستخدمين حيث كان يتم امداد الاقسام بهم للقيام بالاعمال التى يكلفون بها ، ثم يتم الاستغناء عنهم مما يدل على أن استخدامهم كان بصفة مؤقتة وليس بصفة ثابتة (١٢) .

مهام نظار الاقسام :

لائحة ١٢٤٣ هـ : (١٨٢٧ — ١٨٢٨ م) :

فى عام ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ — ١٨٢٨ م صدرت أول لائحة خاصة بمهام نظار الاقسام وقد تركزت أساسا حول الاهتمام بالانتاج الزراعى والصناعى ، والعناية بادوات هذا الانتاج العامة منها التى تسيطر عليها الحكومة وتحتكر انتاجها ، والخاصة التى يمتلكها الاهالى ويخضع انتاجها

(٩) دفتر ١٨ معية تركى ، المصدر السابق ، نفسه ، ودفتر ٧٣٤ خديوى تركى وثيقة ١١ فى غرة رجب ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٧ / ١ / ٢٩ ص ٥ ، ودفتر ٧٤٣ وثيقة ٣٩ فى ١٨ جمادى الاولى ١٢٤٣ هـ / ١٢ / ٧ / ١٨٢٧ م . ص ٢٠ .

(١٠) دفتر ٣٠ معية تركى وثيقة ١٢٤ فى غرة القعدة ١٢٤٣ هـ . ١٨٢٨ / ٥ / ١٥ م .

(١١) دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة ٤٣٧ فى ١٩ ذى القعدة ١٢٤١ هـ . ١٨٢٦ / ٦ / ٢٥ م .

(١٢) دفتر ٢٩ معية تركى وثيقة ١٤٠ فى ١٧ رجب ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٧ / ٢ / ١٤ م ومحفوظة ١ خديوى تركى وثيقة ٦٦ فى ٣ رجب ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٨ / ١ / ٢٠ م .

أيضا للاحتكار ، بالإضافة الى المهام الأخرى . وكانت متابعة النظائر للأقسام والبلاد التابعة لهم تتم بصفة مباشرة . وكان يتم تسجيل كافة ما يتعلق بالانتاج في دفاتر خاصة . فهناك دفتر يختص « بالنواحي المالية والمزروعات » يسجل فيه ما يتم توريده من القرى لمعرفة مقدار العجز أو النقص الذى يحدث في بعض البلاد ، ومن ثم يتوجه الناظر الى هذه النواحي لمتابعة ومعاينة أسباب ذلك وبخاصة الخلل الناتج في جباية الضرائب ، وما يرتكبه المشايخ من جور في حق الأهالي لحساب ذويهم وأقاربهم .

وخصص لمتابعة كافة أمور زراعة الاراضى والأصناف بالبلاد دفتر سمي دفتر « الزراعة » حيث يسجل فيه أحوال الزراعة في البلاد بلدا بلدا صنفا صنفا اسما اسما ، ويرسل صورة منه الى شئون الأصناف ليتم المقابلة شهريا بين هذا الدفتر ودفتر الشئون مما تم توريده من المحاصيل والأصناف . ومن خلال ذلك فانه يمكن لمشايخ الاخطاط متابعة مقدار العجز في التوريد وأسبابه والعرض عنه لناظر القسم الذى يعرض للمأمور عن أى تكاسل أو تهاون ، والا فان المسؤولية تقع عليه (١٣) .

ونظرا لأن الفلاحين في جميع قرى مصر كانوا يكفون بأعمال الأشغال العامة في بلادهم أو البلاد المجاورة بأقاليهم أو الأقاليم المجاورة أو البعيدة أيضا مثل اقامة الجسور وشق الترع وتطهيرها ، فقد كان هناك دفتر بكل قسم يختص بهذه الأعمال يختم بختم مشايخ الاخطاط وحكامها . وكان نظائر الأقسام مسئولين عن هذه الدفاتر ومن ثم فقد كان عليهم الاهتمام بها وبهذه الأعمال التى يتم ادراجها وتسجيلها بها ، ومن خلال مطابقتها على ما ينفذ منها يمكن التعرف على مدى نشاطهم أو تكاسلهم . وقد شارك المشايخ والحكام في المسؤولية عن كل ما يدرج في هذه الدفاتر أو ما لا يدرج بها أيضا وترتب على ذلك دوام مرور ناظر القسم مع شيخ الخط على هذه الأعمال ومتابعتها منذ بدايتها وحتى نهايتها ، وتوفير العمال اللازمين من البلاد الأخرى اذا ما دعت الضرورة الى ذلك .

(١٣) دفتر مجموع إدارة واجراءات : لائحة سنة ١٢٤٣ هـ
١٨٢٧ — ١٨٢٨ م ص ٨ .

ولتنظيم هذه الأعمال كان يعقد اجتماع يضم ناظر القسم ومشايخ
الخطط والنواحى لبحث هذه الأعمال وتحديد مواعيد بدايتها ونهايتها
وابلاغ البلاد بذلك فاذا لم يتمكنوا من الاعداد لأى من هذه الأعمال فعليهم
الاستعانة بأحد المهندسين ، وبعد اعداد كافة الأعمال السنوية بالبلاد
وتجميعها فى القسم فان على النظار ابلاغها الى المأمور . وعند بدء الأعمال
فعلى النظار تنبيه حكام الخطوط ومشايخها والقائمقامات بذلك .

كما كان عليهم مباشرة الأعمال بأنفسهم ومتابعة وصول اعداد
الغلات الذين يقومون بالعمل ومعاينة هذه الأعمال والمدد المحددة لها
وابلاغ المأمور بما يتم لكى يقوم بمقابلة ذلك على الدفاتر الخاصة بهذه
الأعمال بالمأمورية وحتى يتابع هذه الأعمال على الواقع بدوره والكشف
عن التقصير أو الاهمال أو المخالفات سواء فى العمل أو فى النواحى
الهندسية أيضا (١٤) .

والى جانب اشراف نظار الاقسام على أدوات الانتاج الزراعى فقد
امتد الاشراف أيضا الى أدوات الانتاج الصناعى حيث وجد فى البلاد والقرى
العديد من الأنوال لنسج الأقمشة وقد خصص بالأقسام دفاتر لهذا النوع
من الانتاج لتحديد كميات الانتاج (المقاطع) المحددة على كل نول شهريا
وعلى النساجين (الفزازين) وكان على ناظر القسم المرور كل خمسة عشر
يوما على المبيضة ، ومقابلة المقيد عنده فى الدفاتر على الوارد منها فاذا
ما اتضح له وجود أى عجز كلف أحد رؤسياه بالتعماون مع شيخ الخط
بالتوجه الى قائمقام الناحية لمعرفة الحصة المتسببة فى هذا العجز والتحقيق
مع شيخها والزامه بتوريد العجز فى الميعاد التالى الى المبيضة والافالمسئولية
تقع عليهم . وكان على ناظر المبيضة ابلاغ ناظر القسم كل خمسة عشر
يوما باجمالى الوارد والمتبقى من الأقمشة حتى لا تقع عليه وعلى المباشر
مسئولية أى عجز أو تكاسل أو تهاون (١٥) .

وازاء هذه المسئولية المشتركة بين أجهزة الادارة وارتباط كل ادارة
بالأخرى وجسامة هذه المسئولية على نظار الأقسام هيئها كانت مسئولية

(١٤) المصدر السابق .

(١٥) نفسه .

كافة الأعمال تقع عليهم ومن ثم فلم يكن هناك مجال للتكاسل أو التهاون ، فقد صرح لهم بتأديب المهملين والمتكاسلين عن أداء الأعمال السابقة من رؤسيتهم . وكان عليهم مطالبة هؤلاء المستخدمين بأداء ما كلفوا به على أكمل وجه . وكان على مباشر القسم اعداد بيان بما تم جمعه أو تحصيله « المستخلص » من بلاد القسم بلدا بلدا سواء أكانت أموالا أو اصنافا أو غلالا وكذلك كافة المحاصيل والباقي بكل بلد واطلاع ناظر القسم شهرياً على هذا الدفتر . ولضمان دقة البيانات فقد كان على ناظر القسم المرور وبرفقته المباشر على هذه البلاد لمراجعة البواقي الخاصة بها والتأكيد على المشايخ والقائمات وحكام الاخطاط ومشايخها بتحصيل الاموال وتسهيل كافة المطالب في حينها ومراعاة نيل الاهالى لحقوقهم دون أى جور حتى فيما بينهم .

وكان يعاون ناظر القسم فى أداء هذه المهام مباشر القسم وكان على المباشر المرور كل شهرين مع ناظر القسم لمراجعة ومتابعة حسابات صيارف النواحي عن أصول الاموال والفردة والاضافات بأنواعها المختلفة وما تم تحصيله ومقابلة ايصالات (رجع) المستروات الخاصة بالاصناف والغلال وغيرها على ايصالات الخزينة . فاذا ثبت له اختلاس أحدهم للاموال الاميرية أو أموال الاهالى يتم تحصيلها منه ويرفت من الخدمة ويعين آخر مكانه . وكذلك مراجعة حسابات صراف خزينة القسم شهريا وجرد محتوياتها كل ثلاثة أشهر وكذلك سائر المصالح بالقسم (١٦) .

وعلى الرغم من ذلك فإنه يعتقد أن وظائف الجهاز الادارى بالاقسام والمهام المكلف بها لم تتم على نسق واحد فى كافة الأقاليم أو كانت غير محددة تحديدا دقيقا . ويتضح ذلك من مطالبة محمد على مأمورى الاقاليم فى فبراير عام ١٨٢٩ ببيان هذه المهام (١٧) . وفى ١١ مايو من نفس العام طالب المعلم (الخواجة) حنا بضرورة انهاء ذلك على وجه السرعة (١٨) .

(١٦) نفسه ، تابع مأموريات نظار الاقسام ص ص ٨ ، ٩ .
(١٧) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٤٧٣ فى ١٥ شعبان ١٢٤٤ / ٢ / ٢٠ / ١٨٢٩ .
(١٨) دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٢٤٤ فى ٧ ذى القعدة ١٢٤٤ هـ
١٨٢٩ / ٥ / ١١ م .

قانون رجب ١٢٤٥ (ديسمبر ١٨٢٩ — يناير ١٨٣٠) :

أوضح قانون رجب ١٢٤٥ / ديسمبر ١٨٢٩ — يناير ١٨٣٠ ، مهام
نظار الاقسام التى تركزت فى المهام السابقة وهى المرور على جميع بلاد القسم
ومتابعة أشغالها وما يتم تحصيله من أموال أو توريده الى الشئون من المقرر
عليها والباقى والتعرف على أسباب تأخير ذلك من الصيارف والمشايخ
والاشراف على جميع أعمال الجسور وملاحظة المساقى والترع ، وملاحظة
أشغال المفيضات والتعرف على انتاجها وأسباب العجز الذى يحدث ، وإبلاغ
المأمورية لتأديب المتسببين فيه . وامكان تأجير الأتبان المستبعدة الصالحة
للزراعة للفلاحين تبعا لرغبتهم .

وكان عليه أيضا متابعة العمل بشئونة مبيع الاقمشة وتحصيل الاثمان
من التجار والمتسببين (صغار التجار) فى المواعيد المحددة وتحميل الاقمشة
غير المرغوبة على المرغوبة . وكذلك متابعة الاصناف والمحاصيل التى يقوم
الفلاحون بتوريدها الى الشئون واستخدام البصاصين (المخبرين السريين)
لتابعة أعمال الوزن والكيل ومراقبة الموازين والمكاييل لمنع جور خدمة
الشئون للفلاحين فى تسليم محصولاتهم أو تسليمهم للتقاوى ، وتأديب الخدمة
المخالفين لذلك (١٩) .

ونظرا لاهتمام الحكومة المركزية بالزراعة والانتاج الزراعى فقد كان
على ناظر القسم ملاحظة تخضير الأراضى والمداولة مع كبار المشايخ فى
توزيع جزء من الأتبان الضعيفة فى بعض البلاد مع قلة انفارها أو كثرة
أطيانها على البلاد المجاورة التى تقل أطيانها وتكثر انفارها . وكان على
هؤلاء المشايخ اعداد بيانات شهرية عن المتسحبين من البلاد حتى يصدر
الناظر أوامره بالبحث عنهم واحضارهم من البلاد التابعة للمأمورية أو إبلاغ
المأمور عنهم اذا ما كانوا يقيمون فى مأمورية أخرى والعمل على حل مشاكل
العائدين منهم الى بلادهم وإزالة أسباب تسحبهم ومنع تعرض القائمقام
والمشايخ والصراف لهم وكان عليه التدقيق على أعمال الصيارف فى البلاد

(١٩) نفسه ، قانون ١٢٤٥ هـ ص ٩ ، ١٠ (منشور بلائحة زراعة
الفلاح ص ٥٥ — ٥٧) .

والتأكيد عليهم بخصم كل ما يدفعه الأهالى سواء كان نقدا أو عينا بأورادهم بموجب الايصالات (الرجوع) عن كل ما يوردونه .

وبالإضافة الى تلك المهام الادارية والمالية فقد أسند الى ناظر القسم أيضا مهام قضائية اذ كان عليه نظر قضايا الأهالى والفصل فى القضايا التى تختص بنواحى الادارة والأمن واحالة ما يختص بالنواحى الشرعية الى المحكمة الشرعية . وكان على ناظر القسم اعداد تقرير شهرى عن كافة الأعمال التى يقوم بها أو يشرف عليها ، وعما يتم ببلاد القسم من أعمال وخاصة الأشغال العامة أو الزراعة وكافة الأعمال وارسالها الى المأمور (٢٠) وكان محمد على يتابع هذه التقارير ويراجعها ويوبخ المهملين فى ارسالتها أو الذين يرسلون بتقارير غير صحيحة وعندما الغيت المأموريات أمر النظار بتقديم تقاريرهم الى المديرين (٢١) .

وتحقيقا لمركزية الادارة فى الاقاليم فقد كان هناك اتصال مباشر بين نظار الأقسام وبين المأمورين والمديرين عن طريق الاجتماعات التى تتم فيما بينهم وبين حكام البلاد ومشايخها كما كان هناك اتصال غير مباشر عن طريق ارسال التقارير الدورية اليهم عن أحوال الاقسام التى يديرونهاوالتي ترسل بدورها الى الحكومة المركزية وعلى الرغم من ذلك فان محمد على لم يركن تماما الى هذه الصلات وكان يقيم الجسور المباشرة بجميع الحكام والمستخدمين بالاقاليم البحرية والقبلية على مختلف مستوياتهم ودرجاتهم حيث كان يدعو نظار الاقسام (٢٢) وملاحظى الاخطاط (٢٣) والمشايخ والصيارف (٢٤) للاجتماع به عند مروره بالاقاليم سواء فى ذات الاقليم أو الاقاليم المجاورة حيث يقوم بالمرور أو يستدعيهم للقائه بالعاصمة أو بالاسكندرية وأحيانا كان يقوم باستدعاء جميع نظار اقسام مديريات الوجه

(٢٠) المصدر السابق ، نفسه .

(٢١) معية تركى دفتر ٥٨ وثيقة ٢٩٩ فى ١١ جماد ثان ١٢٤٩ ، ودفتر بدون وثيقة ٣ فى غرة صفر ١٢٥٠/٦/٩/١٨٣٤ ص ١ .

(٢٢) دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٦٢٥ فى آخر جماد الاولى ١٢٤٥ ودفتر ١ أوامر وثيقة ٢٠٩ فى ١٢ ذى القعدة ١٢٤٥/٥/١٨٣٠ ص ٥٠ .

(٢٣) معية تركى دفتر (بدون) وثائق ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٦٣ فى ١١ ، ١٢ ، ٢٧ جماد ثان ١٢٥٠/١٥/١٦ ، ١٨٣٤/١٠/٣١ .

(٢٤) دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٤٣٦ فى ٨ رجب ١٢٥١/٣٠/١٠/١٨٣٥ .

البحرى للقائه مجتمعين وذلك لحرصه على معرفة أحوال الاقاليم بنفسه. وعن قرب والتعرف على مشاكلها وكان يشحذ همم هؤلاء النظار ويشد على أبداهم (٢٥) للنهوض بالبلاد وتعميرها وأداء كافة الواجبات الملقاة على عاتقهم وخاصة فيما يتعلق بنواحي الانتاج وتحصيل الضرائب . وفى بعض الأحيان فانه كان يتم ايفاد بعض كبار الضباط والمعاونين للمرور على الأقسام واعداد التقارير عن أحوالها وعن الزراعة بها لعرضها عليه (٢٦) . مما يؤكد على مدى الأهمية التى أولاهها محمد على لأمر الادارة بالاقسام .

وكان قد بدىء فى نهاية عام ١٨٢٨ تطوير أسلوب الادارة بالاقاليم وذلك بالغاء النظم القديمة فى أعمال التسجيل والحسابات واتباع نظام مسك الدفاتر حيث أوفد الى الاقسام معاونين الخبراء بهذه النظم . وقد أمر محمد على نظار الأقسام بملازمتهم لتعلم هذه النظم التى ستتبع فى جميع المصالح والاقاليم والدواوين (٢٧) وتم تطبيق هذا النظام فى جميع الاقسام قسما بعد آخر .

ورغم تعدد مهام نظار الأقسام وتنوعها فقد كانت أهم هذه الأعمال هى جباية الضرائب وجمع الاعداد الغفيرة من الأهالى استجابة لأوامر الحكومة المركزية لتسخيرهم فى الاشغال العامة أو للخدمة فى الجيش (٢٨) والعمل على راحة الأهالى (٢٩) واستتباب الامن والانضباط ومنع تعدى المشايخ على الأهالى والقبض على الخارجين واللصوص والأشقياء واعادة المتسحبين الى بلادهم وقد بلغ اهتمام محمد على بهذين الأمرين الأخيرين.

(٢٥) دفتر ٦٦ معية تركى وثيقة ٢٨٦ فى ٢٢ ربيع ثان ١٢٥١/١٧/٨/١٨٣٥ ص ٦٢ .

(٢٦) دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٢٠٠ ، ودفتر ٣٩ وثيقة ٢٦٣ فى ١ ، ٢ محرم ١٢٤٥/٣ ، ٤ ، ١٨٢٩/٧ .

(٢٧) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٢٤٢ فى ٢٦ ربيع ثان ، ٢٦٧ فى ٩ جمادى الاولى ١٢٤٤/١٧/١١/١٨٢٨ .

(٢٨) محنظة ١٢٥ أبحاث وثائق فى ٢٠ صفر ١٢٤٥/٢١/٨/١٨٢٩ ، ٢٨ جماد ثان ١٢٤٥/٢٤/١٢/١٨٢٩ .

(٢٩) دفتر ١١ أوامر وثيقة ٤٠ فى ٥ ربيع ثان ١٢٥٢/٢٠/٧/١٨٣٦ ص ٣٢ .

شأوا بعيدا حتى أنه ضرب موعدا للقبض على هؤلاء اللصوص وأمر بالغاء كلمة التسحب تماما (٣٠) ولكن ذلك لم يكن ليتحقق بهذه السهولة .

وقد حظيت أمور الزراعة بالاهتمام الزائد نظرا لما يمثله انتاجها من مصدر رئيسي للبلاد فكان على نظار الاقسام الاهتمام بالاراضى وبخاصة الأصناف المطلوبة والتعرف على أسباب تأخر زراعتها أو ضعف محصولها (٣١) وكان محمد على يوالى اصدار أوامره اليهم ببذل الجهد فى رى الاراضى الشراقى وذلك باصلاح السواقى المتخربة واستعمال الآلات الرافعة ومراعاة العدالة فى تقسيم المياه على القرى . وقد وجه شكره الى نظار أقسام الاقاليم الوسطى لحثهم الأهالى على زراعة الشعير والحنطة بنصف الضريبة عن طريق استخدام الشادوف نظرا لقلّة مياه النيل فى أكتوبر عام ١٨٣٣ (٣٢) وكان عليهم أيضا الختم على دفاتر الانوال والفردة الخاصة بكل قرية من قرى أقسامهم (٣٣) .

ونظرا لاهتمام الحكومة المركزية بزراعة كافة الاطيان الصالحة للزراعة لزيادة الانتاج ، ولما تلاحظ وجود آلاف الأفدنة البور ببعض الاقسام فقد تقرر فى عام ١٨٣٦ نفى النظار الذين يوجد بأقسامهم أطيانا بورا الى أبى قير أو تحصيل أموالها منهم (٣٤) . وازاء هذا الاهتمام وتخفيفا عن كاهلهم فقد كان هؤلاء النظار يقومون بسجن أولاد المشايخ كنوع من الرهن حتى يقوم آباؤهم بزراعتها ، وكان هذا النظام سائدا فى جميع الاقسام بل وامتد الى انجاز بعض الأمور الأخرى . ويبدو ان مشايخ البلاد قد تذكروا من هذا

(٣٠) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٤ ربيع الاول ١٢٥٢/٢٩/٦/١٨٣٦ ودفتر أمور ادارة : أمر سنة ١٢٥٢/١٨٣٦ ص ١١ .

(٣١) دفتر ٨ أوامر وثيقة ٣٥ فى ١٦ صفر ١٢٥٢/٢/٦/١٨٣٦ ص ٣٠ .

(٣٢) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى غرة جماد ثان ١٢٤٩/١٦/١٠/١٨٣٣ .

(٣٣) دفتر ٦٣ معية تركى وثيقة ٧٨ فى ٦ جماد ثان ١٢٥١ هـ ١٨٣٥/٩/٢٩ .

(٣٤) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة رقم (بدون) فى ٢١ صفر ١٢٥٢ هـ ١٨٣٦/٥/١٨ م ، ورقم بدون فى ١٧ صفر ١٢٥٢ هـ ١٨٣٦/٦/٣/١٨ م .

التعسف وذلك لانه تقرر في أواخر عام ١٨٣٦ ايجاد أسلوب آخر افضل من هذا الأسلوب (٣٥) .

السياسة ١٨٣٧ :

حدد قانون السياسة ١٨٣٧ مهام هؤلاء النظار في الاهتمام بأعمال جباية الضرائب في أوقاتها المحددة ، وحفظ الترع والجسور ، وري جميع الأتبان في موسم الفيضان وملاحظة تخضيرها واعدادها للزراعة الصيفية ، ومساعدة غير القادرين على الزراعة ، والعمل على تعمير القرى والبلاد ، ومراعاة العدالة ومنع الجور فيما بين الأهالي ، ونظر قضاياهم بغاية الدقة والحيدة التامة ، ومراقبة جميع المستخدمين الرؤسين لهم وخاصة القائمين على المخازن والشون ، ومراقبة الموازين والمكاييل ، وعدم اجبار الفلاحين على زراعة أراضيهم الخاصة أو تسخيرهم فيها أو استغلال مواشيهم وآلاتهم ، ومنع توريد مستخدمى الشون لمحصولات مزروعاتهم في نفس الشون التى يعملون بها وتوريدها في شون أخرى (٣٦) . وفى منتصف عام ١٨٣٩ منع نظار الأقسام من اعطاء أية اذونات بالصرف من الشون نظرا لما يترتب عليه من تداخلهم في عهد الشون وظهور العجز فيها ، وقد اقتضت ملاحظة الايراد والصرف من الشون على المديرين فقط وكذلك ختم اذونات الصرف بأختامهم (٣٧) .

لائحة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) :

فى ابريل عام ١٨٤١ أصدر مجلس الشورى لائحة كلف بموجبها نظار الأقسام بدوام ملاحظة أعمال حكام الاخطاط والقائمات والمشايخ والصيارف عند المرور على البلاد ، وملاحظة التوريدات للمطالب الاميرية مع مراعاة العدالة عند توزيعها على البلاد ، وأكد فيها على المهام الخاصة بأعمال متابعة ما يتم توريده للشون شهريا من المحاصيل والأصناف وغيرها

(٣٥) المصدر السابق ، وثيقة رقم بدون فى غرة رجب ١٢٥٢ هـ
١٢/١٠/١٨٣٦ م .
(٣٦) انظر بندى ١ ، ٢ من الفصل الثانى من السياسة .
(٣٧) دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات ، أمر سنة ١٢٥٥ هـ /
١٨٣٩ م

ومتابعة الأموال التى يتم توريدها ومراجعة ذلك على الدفاتر التى بطرفهم لمعرفة البواقى التى لم يتم توريدها وتحصيلها . وابلاغ المديرين بالمستخدمين المتكاسلين فى أداء أعمالهم ، ومتابعة أعمال الزراعة الصيفية والشتوية مع حكام الاخطاط ومشايخ القرى وكذلك الاشراف على كافة الأعمال الخاصة ببلاد القسم دون أى مخالفة أو تهاون ، ومراقبة أعمال الموازين والمكايل يالشنون والتفتيش عليها واعداد تقارير عن جميع هذه الأعمال (٣٨) .

وبذلك تحددت مهام نظار الاقسام فى عهد محمد على فى اللوائح الصادرة منذ عام ١٢٤٣ وحتى عام ١٢٥٧ ، ويلاحظ أن هذه المهام قد تنوعت وامتدت الى كافة المصالح التى تقع بدائرة اقسامهم لتحقيق سياسة الدولة فى احتكار الانتاج الزراعى والصناعى وتجارة الاصناف والمحاصيل ، والسيطرة المركزية على الاقاليم والبلاد واخضاع الأهالى لقبضة الحكومة المركزية .

ونظرا لتعدد الأعمال والوظائف الخاصة بأعمال الحسابات والادارة المالية فى المأموريات فقد رأى ضرورة الاقتصاص على المستخدمين الذين يتولون هذه الاعمال فى أى من الجهتين ، ولما كان اصـدار القرار دون دراسته أمرا متعذرا فقد أمر محمد على باجراء تجربتين على نموذجين مختلفين وذلك لمعرفة مدى الحاجة الى هذه الوظائف من المباشرين والكتاب والصيارف فى المأموريات أو الأقسام حيث يتم الاستغناء فى النموذج الاول عن هذه الوظائف بالمأمورية اكتفاء بهم فى القسم . ونفذ ذلك فى مأمورية تصف الغربية ومليج وابيار . وتأتى التجربة الثانية على عكس الاولى وتم تنفيذها فى مأمورية المحلة ونبروه (٣٩) . وتولى الاشراف على اجراء ذلك كل من المعلم حنا والمعلم باسيليوس (٤٠) . وقد أسفرت التجربة فى النهاية على الغاء وظائف المباشرين بالمأموريات اكتفاء بمأشرى الاقسام (٤١) .

(٣٨) المصدر السابق : لائحة سنة ١٢٥٧/١٨٤١ .

(٣٩) قسمت هذه المأمورية الى قسمين أى نصفين هما المحلة ونبروه لكل منها مأمور خاص بها ، أنظر دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٤٧٣ فى ٢٠ صفر ١٢٤٥/٨/١٨٢٩ .

(٤٠) دفتر ٣٧ معية وثيقة ١٤٧ فى ١٨ جماد ثان ، ٥٠ فى ٢٧ شعبان ١٢٤٤/٣/١٨٢٩ .

(٤١) انظر فصل ادارة المأموريات .

الجهاز الادارى بالأقسام :

كان الجهاز الادارى الذى يعاون ناظر القسم يتكون من عدد من المستخدمين وهم المباشر (٤٢) وملاحظ الزراعة الذى كان عليه متابعة كافة الأمور الخاصة بشئون الزراعة والأراضى والرى والمحاصيل (٤٣) ، ورئيس الكتاب (الباشكاتب) واثنين أو ثلاثة من الكتاب لأعمال كتابة البد والجرائد (٤٤) . وكان على رؤساء الكتاب العمل بالقسم لمدة لا تقل عن عام قبل نقلهم للعمل بقسم آخر (٤٥) . وقد بلغ كتاب أقسام مديرية الغربية فى عام ١٨٣٤ عدد ٢٨ كاتباً (٤٦) . وكان يعاون الناظر خمسة من القواصين برئاسة أحد الأغوات ، وثلاثة من السعاة ووجد فى بعض الاقسام عدد من الجنود لاستتباب الأمن وحفظ النظام حيث حدد المجلس العالى عدد الجنود والسعادة بمختلف الاقاليم طبقاً لحوالها ومن ذلك أنه خصص ٦٠ جندياً لقسم شبراخيت (بحيرة) . ويلاحظ وجود تفاوت فى عدد المستخدمين والجنود فى الأقسام ويرجع ذلك الى اختلاف طبيعة الأقسام عن بعضها من حيث الحجم والاتساع ومساحة الاراضى وعدد البلاد والنواحى ، ومن ذلك أنه لم يتم الموافقة على زيادة عدد القواصة بقسم شربين (ذقهلية) عن ٣ أشخاص فقط لأنه ليس كباقى الاقسام . وكذلك الحال فى الوجه القبلى حيث خصص المجلس العالى لقسم شرق أطنح نصف عدد الاغوات والقواصة الموجودين بقسم بنى سويف المتاخم له على الرغم من مطالبة ناظر القسم بزيادة عدد القواصة والاغوات لازدياد الاعباء باقليمه . وكان السبب فى

-
- (٤٢) دفتر ٧٦١ خديوى تركى وثيقة ٤٤٣ فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٤٥ ص ١٥٣ . وقد تقرر اعتباراً من غرة ربيع ثان ١٨٢٩/٩/٣٠ تخصيص مرتبات لكتاب الدواوين والخزينة وتميزهم عن كتاب الاقاليم دون علاوة أى مبالغ عليها فيما بعد ، وعلى حين خصص لمباشرى الاقسام ٤٥٠ قرشاً شهرياً فقد خصص لأمثالهم بدواوين القاهرة ٦٠٠ قرشاً وبلغ مرتب مباشر عموم المبيعات ١٥٠٠ قرشاً . وكانت مرتبات مباشرى الاقسام اقل المرتبات بالنسبة للمصالح الاخرى ، انظر دفتر ٧٦٠ خديوى تركى وثيقة ٢٠٢ فى ٢٣ ربيع ثان ١٨٢٩/١٠/٢٢/١٢٤٥ ص ٧١ .
- (٤٣) دفتر ٨٠ معية تركى وثيقة ٤٤٢ فى ٢٥ رمضان ١٨٣٧/١/٣/١٢٥٢ .
- (٤٤) الوقائع المصرية ، العدد ١٦٩ فى ٥ صفر ١٢٤٦/٧/٢٦/١٨٣٠
- (٤٥) دفتر ٢ أوامر وثيقة ٤٤٢ فى ١٨ الحجة ١٢٤٧/٥/١٩/١٨٣٢
- (٤٦) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ٢٠٩ فى ٢٣ شوال ١٢٤٩/٣/٤/١٨٣٤ .

رفض مطلبه أن نظارته لا تنضم الاقسما واحدا على حين أن معظم النظارات تنضم قسمين (٤٧) .

ولما كانت طبيعة الاقسام بالوجه القبلى تختلف عن مثيلاتها بالوجه البحرى حيث تمتد مساحاتها وتزداد اتساعا وطولا ويصعب فيها السيطرة على كافة بلاد القسم لصعوبة الاتصال بها فقد اوجب ذلك ضرورة ايجاد وظيفة تقوم بمعاونة ناظر القسم فى مهامه المتعددة ، ومن ثم فقد وجدت بأقسام الوجه القبلى وظيفة معاونين اعتبارا من منتصف عام ١٨٣٠ (٤٨) . وكان يتم الاستعانة ببعضهم عند التعيين فى وظائف نظار الاقسام (٤٩) . ومع ازدياد اعباء نظار الاقسام فى كافة الاقاليم والحاجة الى ضرورة وجود نواب ووكلاء لهم فى القسم عند مرورهم أو تغييبهم عن القسم فقد عين وكلاء لنظار الاقسام فى أواخر عهد محمد على (٥٠) .

الاتجاه الى تعيين المصريين نظارا للاقسام :

نظرا لقلّة خبرة الاثراك بآدارة الاقسام والبلاد وانعدام كفاءتهم فى شئون الزراعة ولما اتصفوا به من جهل واهمال وتراخ فى النهوض بشئون البلاد وفشل محمد على فى زجرهم واصلاح ما يرتكبونه من جرائم الرشوة والتزوير والاختلاس (٥١) ، وسوء سلوكهم وتصرفاتهم وتكاسلهم فى أعمال التحصيل والمرور وسوء معاملتهم وتسلطهم واحتقارهم لاهالى البلاد ولصعوبة احلال غيرهم من الاكفاء وذوى الخبرة بعد عزله للكثير منهم بسبب

(٤٧) دفتر ٧٩٢ خديوى تركى وثيقة ٣٢٤ فى ٧ ربيع ثان ١٢٤٩/٨/١٨٣٣ .

(٤٨) دفتر ٧٧٠ خديوى تركى وثيقة ٦٤ فى ٢٩ صفر ١٢٤٦ هـ ١٨٣٠/٨/١٨ م ص ٤٦ .

(٤٩) دفتر ٧٧٤ خديوى تركى وثيقة ٧١ فى ٨ رجب ١٢٤٦/١٢/٢٣ ١٨٣٠ وقد حدد مرتب معاون بقسم قناب ٢٥٠ قرشا ، انظر دفتر ٥٥ معية تركى وثيقة ٦٤ فى ١٢ صفر ١٢٤٦/٨/٢ ١٨٣٠ .

(٥٠) دفتر ٢٨٩ شورى المعاونة تركى وثيقة ١٤١٣ فى غرة ذى الحجة ١٢٥٩ هـ ١٨٤٣/١٢/٢٣ م ص ٦٦ .

(٥١) الوقائع المصرية ، العدد ١٠٥ فى ٧ شعبان ١٢٤٥/٢/١ ١٨٣٠ .

هذه الجرائم (٥٢) . فقد بدأ يتخلى عن سياسته العنصرية في احتكار الأتراك لوظائف إدارة الأقاليم والبلاد والعمل على استبدالهم بالمصريين في الوظائف الصغرى (٥٣) ، وتعيين أبناء الأسر العريقة (من الأمراء المماليك) الذين دأبوا له بالولاء في وظائف ناظر قسم (٥٤) حيث شغل بعضهم هذه الوظائف مثل محمد شوقي أفندى ، و مراد الكاشف من ممالك عيسى كاشف ، ومحمد الكاشف (٥٥) . كما استعان ببعض الأقباط والأفندية الذين يجيدون أعمال الحساب والكتابة أيضا (٥٦) .

ولم يشغل المصريون وظيفة نظارة الأقسام دفعة واحدة بل سبق ذلك توليهم وظيفة إدارة الأخطاط التي كان يحتكرها الأتراك أيضا . وكان أول مصري يعينه محمد على في إدارة البلاد هو على البدراوى حيث عينه شيخا لخط سمنود وقد أثبت كفاءة ونشاطا كبيرا مما مكّنه من حكم هذا الخط وتولى إدارته في عام ١٨٢٩ . ونظرا لجهوده الضخمة فقد أمر محمد على بتخصيص ٤٠٠ قرشا شهريا راتبا له . وفي الشهر التالى أمر محمد على بضم ٥٠٠ قرشا الى مرتبه نظرا لاجتهاده وتفوقه على أقرانه (٥٧) .

وكان تشجيع على البدراوى ومكافأته دافعا له لمزيد من التقدم حتى أن محمد على قام بشكره على ما يبذله من جهد في أداء ما كلف به من مهام وخاصة في تحصيل كافة المطالبات الاميرية من الأهالى واستمر يحثه على

(٥٢) معية تركى دفتر ٢٨ وثيقة ٢٩ في ٢ شوال ١٢٤٤/٧/٤/١٨٢٩ ودفتر ٣٧ وثيقة ٥٩٨ في ٨ شوال ١٢٤٤ ودفتر ٧٥٠ خديوى تركى وثيقة ١٩٩ في ٢٥ شوال ١٢٤٤ ص ٨٩ ودفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٦١١ في غرة جماد ثان ١٢٤٥/٢٨/١٢/١٨٢٩ .

(53) Hamant, P. N. op. cit. p. 237.

(٥٤) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٢٥٠ في ٧ رمضان ١٢٤٤ . ١٨٢٩/٣/١٣

(٥٥) دفتر ٦٧ معية تركى وثيقة ٢١٤ في ٢٥ رجب ١٢٥١ . ١٨٣٥/١١/١٦

(٥٦) دفتر ٨ معية تركى وثيقة ٢١١ في ١٩ شعبان ١٢٤٥ ١٨٣٠/٢/١٣ ، ودفتر ٧٦٦ خديوى تركى وثيقة ٢١٦ في ٢٥ رمضان ، ٢٥٠ في ٨ شوال ١٢٤٥/٤/٢/١٨٣٠ .

(٥٧) دفتر ٧٥١ خديوى تركى وثيقة ١٨٥ في ٢ محرم ١٢٤٥ ١٨٢٩/٧/٤ ، ودفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٢٦٤ في ١٢ صفر ١٢٤٥ . ١٨٢٩/٨/١٣

بذل غاية جهده ، وظلت الدواوين المركزية تحثه على زيادة نشاطه ليصبح موضع عناية الوالى (٥٨) . ومن المؤكد ان العوامل السابقة بالاضافة الى تحقق نجاح المصريين فى ادارة البلاد على نحو يفوق حكامهم السابقين ، وتحقيق ما تهدف اليه الحكومة المركزية ، كان من الأسباب التى جعلت محمد على يفكر فى الاستعانة بالمصريين فى وظائف نظار الاقسام وغيرها من الوظائف المدنية الأخرى فى الأقاليم سواء كمعاونين أو كتاب أو قواصة وسعاة وغيرها من الوظائف ليحلوا محل الأتراك ويساؤوهم . وقد أمر محمد على بأن ينال على بدرأوى نفس المرتب الذى يحصل عليه أقرانه من الأتراك (٥٩) .

وشغل نفر من المصريين وظائف نظار الاقسام فى الوجه البحرى "احلالا للنظار الاتراك ففى عام ١٨٣٣ كان هناك الى جانب على البدرأوى الشيخ المصرى ناظرا لقسم زفتى (غربية) ومحمد خضر ناظرا لقسم "العزيفية وشيية (شرقية) ، ومحمد حمزة ومصطفى الجيار وغيرهم ، وقد حدد اقامة الأتراك الذين عزلوا من نظارة الأقسام فى منازلهم كما تم تسفير البعض منهم الى بلادهم ، أما المصريون الذين كانوا يرفتون فكان يحل محلهم آخرون من المشايخ . وكان يشترط على بعضهم ، الذين يرشحون لتولى هذه الوظائف ، قبولهم تقديم خمسة آلاف جنيه شهريا (ألف كيس) من الضرائب المقررة على أقسامهم (٦٠) . حتى يمكن تعيينهم فيها .

ومما لا شك فيه أن كثيرا من المشايخ المصريين قد تطلعوا الى وظائف نظارة الأقسام أسوة بغيرهم من المصريين ، وقد احتال بعضهم لهذا الأمر ، حيث قام كبار المشايخ باغراء صغار المشايخ بالتراخى فى تحصيل الضرائب لايقاع النظار الاتراك تحت المسؤولية حتى يمكنهم تولى نظارة هذه الأقسام

(٥٨) دفتر ٢ أوامر وثيقة ٢٦٨ فى ٣ الحجة ١٢٤٧ هـ ١٨٣٢/٥/٤ م ص ٥٢ .

(٥٩) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٢٤٨ فى ١٣ جمادى الاولى ١٢٤٩ ١٨٣٣/٩/٢٨ .

(٦٠) المصدر السابق وثائق ٢٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ فى ١٣ ، ٢٢ ، ٢٣ جمادى الاولى ١٢٤٩ ، ودفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٧٧٦ فى ١٠ شعبان ١٢٤٩/١٢/٢٣ ١٨٣٣/١٢/٢٥ م ص ١٣٧ ، ودفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١٠٣ فى ١٧ شعبان ١٢٩٨ هـ ١٨٣٣/١٢/٣٠ م ص ٤٢ .

بدلاً منهم وأدرك محمد على تلك الحيلة وأمر مديري الأقاليم بمنع ذلك ومجازاة هؤلاء المشايخ (٦١) . ولكن ذلك لم يمنع من استمراره في تعيين المصريين في وظائف الإدارة بالأقاليم وذلك بسبب فشل الاتراك في إدارة البلاد والذين كانوا يتولون جميع وظائف الإدارة بها ماعدا شيخ البلد (٦٢) . مما يؤكد على عزمه على إحلالهم محل الاتراك الذين أخفقوا في إدارة الأقسام والبلاد .

ونظراً لتولى الكثير من المصريين وظائف الإدارة بالأقاليم وخاصة نظارة الأقسام وعزل الكثير من الاتراك فقد أمر محمد على بتحرير القرارات (الخلاصات) التي كانت تصدر باللغة التركية باللغة العربية وأرسلها إلى المشايخ المصريين الذين تعينوا نظاراً في بعض الأقاليم (٦٣) ، مما يدل على مدى تنازل محمد على عن كثير من العنصرية الجنسية للاتراك واللغة التركية لصالح المصريين واللغة العربية . ويمكن القول أن ذلك كان بداية لحركة التعريب والتمصير التي ظهرت في عهد خلفائه .

ويعتقد أن نجاح المصريين في إدارة الأقاليم والبلاد كان له آثار بعيدة المدى فقد أدى نجاحهم في إدارة الأقسام إلى توسع الحكومة المركزية في تقسيم بعض الأقسام الكبيرة إلى قسمين أو أكثر ضماناً لحسن إدارة هذه الأقسام وعدم تأخير أو تعطيل المصالح وجباية الضرائب في حينها ولافساح المجال أمام العديد من المصريين لتولى إدارة البلاد ، ومن ذلك أنه تم تقسيم قسم الاطفيحية إلى قسمين تولى أحدهما سالم حمودة وعهد إلى أحد المشايخ بإدارة القسم الآخر (٦٤) . وتقسيم قسم ملوى إلى ثلاثة أقسام (٦٥)

(٦١) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ٢٨ جمادى الاولى ١٢٤٩
١٨٣٣/١٠/٣ .

(62) Lane, E. W. op. cit. p. 121.

(٦٣) دفتر ٥٤ معية تركي وثيقة ١٧٤ في ٥ جماد ثان ١٢٤٩ هـ
١٨٣٣/١٠/٢٠ م ، وقد تم تطبيق هذا الأمر حيث يوجد ضمن وثائق مجلس
الملكية التركية أوامر باللغة العربية ومنها أمر إلى مختار بك ناظر المجلس
خاص بعلى البدرأوى ناظر قسمي المحلة والجعفرية ، انظر محفظة ١
مجلس ملكية تركي وثيقة عربية برقم ٦٢ في ١٠ رجب ١٢٥٠/١١/١٢
(٦٤) دفتر ٥٨ معية تركي وثيقة ٣٠٠ في ١٥ جماد ثان ١٢٤٩
١٨٣٣/١٠/٣٠ .

(٦٥) دفتر ٦٣ معية تركي وثيقة ٧٨ في ٦ جماد ثان ١٢٥١ .
١٨٣٥/٩/٢٩ .

وقسم منوف الى ثلاثة أقسام وقسم نبروه وبيله الى قسمين (٦٧) ، وقسم مناوهلة (منوفية) الى قسمين ، وقسم أبو كبير (شرقية) الى ثلاثة أقسام (٦٨) .

وكان لتحقيق محمد على بنفسه عند مروره بالاقاليم عقب تولى الكثير من المصريين لنظارة الأقسام وتلمسه للآثار العظيمة في نهوضهم بالبلاد وتعميرها وازدياد حركة العمران وزيادة الانتاج الزراعى بها ووفرة المحاصيل والأصناف أكبر الأثر في تحوله كلية الى احلال المشايخ المصريين محل النظار الاتراك أيضا فى الاقاليم الوسطى والقبلية حيث أمر برفتهم جميعا من نظارة الأقسام واحالتها الى عهدة المشايخ حيث عين لكل قسم ناظرا منهم ، وأمر الأهالى بحسن طاعتهم ومساعدتهم فى تحصيل الأموال ، وبذلك قدر للمصريين أن يشغلوا وظائف ادارة الاقسام ببلادهم ليحلوا محل الاتراك بعد أن ظلوا يحكمونهم قرونا طويلة . وترتب على ذلك اجراء تنظيم جديد لادارة الاقاليم خول بموجبه للمصريين ادارة بلادهم فاشغلوا وظائف مأمورى المأموريات ونظار الاقسام والعساكر والقواصة وأمناء المخازن وحكام الاخطاط وكبار المشايخ (مشايخ الاخطاط) بالاقاليم القبلية أسوة بالاقاليم البحرية وتعيين عمد المشايخ نظارا للاقسام (٦٩) .

وسمح لأبناء من تولوا هذه الوظائف من المصريين بأن يشغلوا أيضا هذه الوظائف أو بان يحلوا محل آبائهم فى حالات متعددة حيث تولى السيد أباطه نجل حسن أباطه نظارة قسم هيا (٧٠) ، وعندما عزل والده قسم القسم الذى كان يتولى نظارته الى قسمين تولى ابنه حسن نظارة

-
- (٦٦) دفتر (بدون) معية تركى وثيقة ٤٢٤ فى ١٨ جماد ثان ١٢٥١ هـ
١٨٣٥/١٠/١١ ص ١٨٧ .
- (٦٧) دفتر ٦٩ معية تركى وثيقة ٣١٢ فى ١٦ شوال ١٢٥١ هـ
١٨٣٦/٢/٤ .
- (٦٨) محفظة ١٢٥ ابحاث وثيقة فى ٤ صفر ١٢٥٢/٢١/٥/١٨٣٦
وفى ٢٧ جمادى الاولى ١٢٥٢/١٠/٩/١٨٣٦ .
- (٦٩) دفتر ٢٥ أوامر وثائق ١١٧ فى ٣ رمضان ١٢٤٩/١٤/١/١٨٣٤
ص ٦١ الملحق الرابع ، ١٢٥ ، ١٢٧ فى ١٠ منه ١٨٣٤/١/٢١ الملحق الخامس .
- (٧٠) دفتر (بدون) معية وثيقة ٣٦٣ فى ٢٣ رجب ١٢٥٠ هـ
١٨٣٤/١١/٢٥ ص ١٧٤ .

أحدهما (٧١) . وعين نجل ناظر قسم بنها مكان والده المتوفى (٧٢) وعين مصطفى أبو العز أخو ناظر قسم فارسكور محل أخيه بعد وفاته بضمانة ناظر قسمى شربين ومحلة دمنة (٧٣) وعندما قسم القسم الذى كان يشغله على بدرأوى الى قسمين عين أخوه ناظرا على قسم سمنود ، ولكنه لم يستمر طويلا (٧٤) . كما حل أخ مكان أخيه أرضه (٧٥) . وبذلك أتيح لكثير من المصريين تولى نظارة الأقسام واستمرار ادارتهم لها بدلا من الاتراك .

ونظرا لما كان يطمح اليه الاتراك من السيطرة الكاملة على الأقاليم فى مصر وعلى أهلها فقد منعوا نشر القانون الخاص بتعيين المصريين فى وظائف الادارة بالأقاليم وخاصة نظارة الأقسام ليحلوا بذلك محلهم . وبذلك غانه يمكن القول أن هذا القانون قد قوبل منهم بعدم الرضا والارتياح لانه اقصاهم عن ادارة الاقاليم . وقد تيقن محمد على من عدم نشره فى الاقاليم الوسطى التى كان يتولى نظارة القسم بها اثنان وثلاثة وأربعة من الاتراك وقد ادعى أحمد باشا مدير الاقاليم الوسطى وصوله الى النظار والكتاب المصريين . ولكن ذلك لم يثن محمد على عن متابعة وصول اللوائح والقوانين للنظار المصريين (٧٦) .

ويعتقد أن احلال المصريين محل الاتراك فى ادارة الاقاليم والبلاد لم يكن ليتم دون أن يكون محمد على قد تحقق من فشل واخفاق العناصر التركية والشركسية والماليك فى ادارة البلاد ، وفى المقابل فقد لمس بنفسه مدى النجاح الذى أصابه المصريون الذين تولوا مختلف الوظائف بالأقاليم حتى انه

-
- (٧١) دفتر ٦٦ معية تركى وثيقة ٣١٨ فى ٢٣ ربيع ثان ١٢٥١
١٨٣٥/٨/١٨ ص ٧٠ .
- (٧٢) دفتر ٦٠ معية تركى وثيقة ١٥ فى ١٥ شوال ١٢٥٠
١٨٣٥/٢/١٤ .
- (٧٣) دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ٥١٣ فى ٢٤ صفر ١٢٥٢
١٨٣٦/١/١٢ .
- (٧٤) دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٢٨٤ فى ١٧ جماد ثان ١٢٥١
١٨٣٥/٨/١٢ ، دفتر ٦ أوامر وثيقة ٤٥ فى ٢٦ شوال ١٢٥١ هـ
١٨٣٦/٢/١٤ م .
- (٧٥) دفتر ٧٨ معية تركى وثيقة ١٨٦ فى ٢٥ صفر ١٢٥٢ هـ
١٨٣٦/٦/١١ ص ٥٤ .
- (٧٦) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ٦٠٣ فى ٣ رمضان ١٢٥٠ ، دفتر ٦٢
وثيقة ٢٥٦ فى ١٧ رمضان ١٢٥٠/١٧/١٨٣٥ .

تصدى لأحد كبار رجاله من الاتراك ، وتابع عملية احلال المصريين فى كافة وظائف الادارة بالاقسام رغم محاولة كبار رجاله من الاتراك وكبار الموظفين بادارة الاقاليم التناقص عن تنفيذ أوامره فى هذا الشأن حتى لا يرقى هؤلاء المحكومين الى مناصب الحكام ولا يناوئونهم على السلطة التى ظلوا يستحوذونها ويتمتعون بها من قبل لقرون طويلة .

والى جانب ما أحدثه نجاح المصريين فى ادارة الاقسام فانه لا يمكن اغفال دور الاهالى أيضا فى مشاركتهم لتولى المصريين وظائف ادارة الاقسام محل الاتراك حيث سارع أهالى القرى والبلاد بتقديم الشكاوى فى حق نظار الاقسام الاتراك الذين وجدوا فى الاقسام التى لم يشغلها المصريون حيث طالب أهالى ناحية ميت أبو غالب بقسم شربين « برفع » ناظر القسم التركى (٧٧) . ويرجع ذلك الى أنهم لم يحاولوا اثبات حسن ادارتهم للاقسام بعد تولى المصريين لادارتها واستمروا فى ارتكاب جرائم الرشوة وغيرها من المخالفات والجرائم (٧٨) وقد استجاب محمد على لرغبات الاهالى وأمر مديرى الاقاليم بجمع المشايخ والعمد بهذه الاقسام واختيار ذوى الخبرة والكفاءة منهم لنظارتها بدلا من الاتراك حيث حلوا محلهم فى مديريات المنوفية والدقهلية ، والشرقية مع أخذ التعهدات عليهم بالاستقامة والطاعة أو الضرب بالعصا . ثم عهد الى المديرين بدءا من عام ١٨٣٥ بجمع نظار الاقسام لآخذ رأيهم — كتابة — فى المرشحين لتولى نظارة الاقسام (٨٠) .

ويلاحظ أن قدامى نظار الاقسام المصريين الذين تولوا مناصبهم عن كفاءة وجدارة كانت مكانتهم تفوق من تولوها طبقا للقانون حيث لم ينالوا نفس المرتب والمرتبة التى نالها أقدم النظار المصريين فعلى حين أن مرتب الاخيرين كانت ١٥٠٠ قرشا شهريا كانت مرتبات الحديثين منهم ٥٠٠

(٧٧) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١٤٩ فى ٢١ رمضان ١٢٤٩ هـ
١٨٣٤/٢/١ م ص ٨٨ .
(٧٨) دفتر (بدون) معية وثيقة ٦٤ فى ٤ شوال ١٢٥٠ هـ
١٨٣٥/٣/٤ م ص ٣٣ .
(٧٩) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٤٤٥ ، ٤٥٣ فى ٢٤ ، ٢٧ رمضان
١٢٤٩ هـ ١٨٣٤/٢/٤ م ، ووثيقة ٧٦ فى ١٠ شوال ١٢٤٩/٢/٢٠ ١٨٣٤
(٨٠) دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٩٥ فى ١٨ جمادى الاولى
١٨٣٥/٩/١٢/١٢٥١ .

قرشا فقط . وقد رخص محمد على الاستجابة لشكواهم المتعددة بمساواتهم بهم قبل أن يظهروا كفاءتهم وجدارتهم (٨١) وان زادت ماهيتهم نباعا فيما بعد (٨٢) .

وفيما يتعلق بالاسلوب الذى اتبعه محمد على فى معاقبة مسؤولاء النظار فانه أمر المديرين بعدم التهاون واستعمال اللين مع نظار الاقسام ورخص لهم أيضا بمعاقبة المقصرين منهم فى جمع الانفار للخدمة بالجيش والاهتمام بالزراعة وغيرها من الواجبات والمهام . وحرّم عليهم أيضا أخذ أية غلال أو مأكولات من الاهالى دون مقابل وألزمهم بدفع أثمانها لاصحابها والا عوقبوا بالضرب والعزل (٨٣) . وفى أواخر عهد محمد على هدد نظار الاقسام بالصلب اذا لم يتم زراعة جميع الاطيان الواقعة فى أقسامهم (٨٤) . وأمر نظار الاقسام بالانصياع التام لأوامر المديرين وعدم التهاون أو ارتكاب المخالفات والا فانه سيتم اقصاؤهم وتعيين غيرهم وانزالهم الى درجة « الفلاحين » (٨٥) . كما كانت تصدر الاوامر بمعاقبة النظار والمشايخ المهملين طبقا للقوانين العسكرية (٨٦) .

ونظرا لجسامة العقوبات الخاصة بمجازاة النظار والمشايخ المقصرين فقد اعترض النظار المصريون على قرار المجلس الملكى بشأن هذه العقوبات ، وقد أمر محمد على بضرب كل منهم ٢٠٠ عصا ، وأمر جميع

(٨١) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١٠٣ فى ٢٧ شعبان ١٢٤٩ ص ٤٢ ودفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٥٨٣ فى ١٦ ذى القعدة ١٢٤٩ ودفتر ٥٦ وثيقة ٩٩ فى ٢٦ محرم ١٨٣٤/٦/٥/١٢٥٠ .

(٨٢) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة بدون فى ٤ صفر ١٢٥٢
١٨٣٦/٥/٢١ .
(٨٣) محفظة ١ روضة البحرين وثيقة بدون فى ١٣ صفر ١٢٥٢
١٨٣٦/٥/٣٠ .

(٨٤) محفظة ٥ روضة البحرية وثيقة ٤ فى ١٢ محرم ١٢٥٧
١٨٤١/٣/٥ .

(٨٥) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ٦٣١ فى ١٦ رمضان ١٢٥٠
١٨٣٥/١/١٦ ، ودفتر (بدون) معية وثيقة ١٤٩ فى ١٧ ذى القعدة
١٨٣٥/٣/١٧/١٢٥٠ ص ٦٣ ، ودفتر ٧ وثيقة ٨١ فى ١٩ محرم ١٢٥٢ هـ
١٨٣٦/٥/٦ م ص ٨٢ .

(٨٦) دفتر ٦٧ معية تركى وثيقة ٥٩ فى ٨ رجب ١٢٥١/٣٠/١٠/١٨٣٥

المديرين بإبلاغ هذه القرارات الى جميع النظار (٨٧) . وقد أدى الكثير من المصريين مهامهم بكفاءة تامة فاستحق بعضهم الاوسمة والنياشين حيث منح ناظرى قسامين بالفيوم وسامين (٨٨) ومنح ١٣ ناظرا بأقسام مديرية المنوفية نياشين الافتخار والامتياز وقد تكلف النيشان الواحد مبلغ ٣٠٠٠ قرش (٨٩) . كما أعفى النظار المجتهدين من الفردة المقررة عليهم وأمر المديرين بعدم مطالبتهم بها مطلقا (٩٠) . ووافق محمد على على اعطاء حسن أباطة خمسون فدانا من كل ألف فدان بدون مال فى مقابل تعهده بسداد أموال وبقايا احدى النواحي التى ألحقت بقسم كفر نجم أحد أقسام مديرية الشرقية (٩١) .

وكان محمد على يتابع جهود نظار الاقسام المصريين ونشاطهم ويراقب أعمالهم ويتجسس على أحوالهم وكيفية ادارتهم للاقسام . وكان يأمر بنقل الناظر الذى لا يتمكن من الوفاء بكامل واجباته الى قسم آخر (٩٢) ، كما حاول من ناحية أخرى اصلاح من يرى فيهم الاصلاح وعلاج تكاسلهم ، ورغبت غير الممكن اصلاحهم (٩٣) . أما المرتكبون لجرائم الاختلاس منهم فكان يأمر باجراء التحقيق معهم وقد تمكن أحدهم من الفرار بعائلته قبل صدور الحكم عليه والذى كان غالبا النفى الى أبى قير (٩٤) .

(٨٧) دفتر ٦٦ معية تركى وثيقة ٣٧٦ فى ٢٩ ربيع ثان ١٢٥١
١٨٣٥/٨/٢٣ .

(٨٨) دفتر ٦٧ معية تركى وثيقة ٥٩ فى ٨ رجب ١٢٥١/٣٠/١٠/١٨٣٥
(٨٩) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٢٩ الحجة ١٢٥١/١٦/٤/١٨٣٦
فى ٥ محرم ١٢٥٢/٢٢/٤/١٨٣٦ .

(٩٠) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٢٦ صفر ١٢٥٢/١٢/٦/١٨٣٦ .
(٩١) محفظة ٤٢ أبحاث وثيقة من دفتر ٨٥ معية تركى رقم ١٣٧ فى
٢٩ ذى القعدة ١٢٥٢/٧/٣/١٨٣٧ .

(٩٢) دفتر ٦٦ وثيقة ٦٦ فى ٢٨ ربيع الاول ١٢٥١ ص ١٤ ودفتر
بدون رقم وثيقة ٣١٢ فى تاريخه ١٨٣٥/٧/٢٥ ودفتر ٧٨ وثيقة ١١٧ فى
١٠ صفر ١٢٥٢/٢٧/٥/١٨٣٦ . ص ٣٤ .

(٩٣) صدر قرار بمعاقبة المختلسين لاكثر من ١٠٠ قرش ، ويبدو ان
محمد على أدرك زيادة الاختلاسات لاقل من هذا الحد فأصدر أمره بمعاقبة
المختلسين لاقل من هذا المبلغ ، انظر دفتر ٤٧ معية تركى وثيقة ٤٤٦ فى ٧
ربيع الاول ١٢٤٩/٢٥/٧/١٨٣٣ .

(٩٤) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٧ رجب ١٢٥١/٨/١١/١٨٣٥ ،
دفتر ٧٠ وثيقة ٥١٦ فى ٢٤ صفر ١٢٥٢/١٠/٦/١٨٣٦ .

وفيها يتعلق بعلاقة نظار الاقسام المصريين بالاهاالى غاننا نجد أن بعض النظار قد وقفوا موقف المدافعين عن أهالى بلادهم ازاء التعسف والسيطرة فى أداء مطالب الحكومة المركزية وخاصة تحصيل الضرائب الكثيرة والمتنوعة حيث قام ناظر قسم زفتى بتهريب أهالى قريته تاركين وراءهم نحو ألف فدان بورا (٩٥) . ويمكن القول أن هذه الاساليب التى لجأ اليها صغار الحكام من المصريين كانت هى السبل أمامهم لمقاومة السلطة المركزية والفرار بأسرهم وذويهم من بطشها والا فانه كان عليهم مواجهة الصلب والاعدام أمام الجميع فيكونوا عبرة لامثالهم من النظار (٩٦) .

وأدى احالة معظم نواحى مديريات الشرقية والغربية والبحيرة الى عهدة بعض أفراد الاسرة الحاكمة والذوات والاعيان الى تقلص دور نظار الاقسام فى هذه المديريات لانه لم يعد لهم دور فى ادارة قرى الاقسام التى أحيل معظمها للعهد ومن ثم فلم تعد هناك حاجة الى هؤلاء النظار اكتفاء بمشايع القرى (٩٧) . وترتب على ذلك رقت حكام بلاد العهد من المصريين وفى أواخر عهد محمد على أمر باحلال الاتراك محل النظار المصريين الذين يفصلون بسبب الشكوى فى حقهم . ولكن ذلك لم يمنع من استمراره فى سياسته بتولى المصريين لادارة الاقاليم فكان يأمر باقالة الاغوات والقواصة الاتراك واحلال المصريين محلهم (٩٨) .



فى عهد عباس كان هناك بعض نظار الاقسام المصريين ما زالوا يحتفظون بوظائفهم فى الاقاليم . ويبدو أنهم لم يكونوا على وفاق مع الحكومة المركزية — التى كانت تميل الى العنصر التركى — فلم تكن

(٩٥) محفظة ٥ روضة البحرين وثيقة ٣ فى ١٢ محرم ١٢٥٧
١٨٤١/٣/٥ .

(٩٦) محفظة ٤ روضة البحرين وثيقة ١٣٧ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٥٤
١٨٣٨/٧/١٨ .

(٩٧) ديوان المعاونة محفظة ٢ وثيقة (بدون) فى ٢٢ ذى الحجة
١٨٤٢/٢/٤/١٢٥٧ .

(٩٨) المصدر السابق محفظة ٣ وثيقة فى ٢٩ جمادى الاولى ١٢٥٨
١٨٤٢/٧/٨ ، محفظة ٤ أوامر وثيقة (بدون) فى ٢٢ حماد ثان ، ١٩ رجب
١٨٤٢/٨/٢٦ ، ١٨٤٢/٧/٣١/١٢٥٨ .

مرتبانهم تساوى ما يحصل عليه أقرانهم من الاتراك ، وأحيلت شكواهم بشأن ذلك الى مجلس الاحكام للفصل فيها . وحددت فيما بعد بـ ١٥٠٠ قرشا شهريا (٩٦) . ولما كان اختيار نظار الاقسام يتم بالتعاون بين مديرى المديرىات ومديرى عموم الاقاليم الذين كانوا من الاتراك فقد أدى ذلك الى تفضيلهم لبنى جنسهم — وكما كان معظم المديرين والمحافظين فى عهده من العسكريين فقد امتدت هذه السياسة أيضا الى ادارة الاقسام حيث جعل من اليوزباشية الغادريا والبكباشية نظارا للاقسام . وقد أمر المديرون بالاستيلاء على نياشين هؤلاء الضباط اذا لم يثبتوا مقدرة فى ادارة الاقسام . وبذلك انحسر الدور الكبير الذى كان يضطلع به النظار المصريين فى ادارة الاقسام التى كانوا يديرونها .

ووجه عباس — الذى اتصف عهده بالاستبداد (١٠٠) — اهتمامه للتصدى للاشقياء فى الاقاليم ، وكان يأمر المديرين بملاحظة أعمال نظارة الاقسام وبخاصة تخضير الاراضى فى حينه دون أى تأخير (١٠١) . ومما سبق فانه يمكن القول بانعدام الصلة المباشرة التى كانت تربط الوالى بالادارة فى الاقسام والبلاد والتعرف على مشاكلها ومطالبها وتحقيق الاتصال بين الحكام كبارا وصغارا وبين المحكومين فى كافة البلاد . وكان لانصراف عباس عن متابعة أحوال الاقاليم عن قرب أو الاهتمام بأمور ادارتها وتنظيمها وتقدمها وتطويرها أثر فى عدم تقدم المصريين وترقيتهم فى مناصب الادارة فى الاقاليم فى عهده وقد يرجع ذلك أيضا الى عدم تخليه عن عنصره الجنسية التى أضرت كثيرا بالبلاد ومسالحتها .



أما سعيد باشا فقد وجه اهتماما بالغاً لادارة الاقاليم ومنع تسلط الاتراك على الاهالى وازالة الجور الواقع عليهم ، كما وجه عنايته الى

(٩٩) معيئة عربى دفتر ٣٦ وثيقة ٢١٠ فى غرة رجب ١٢٦٥
 ١٨٤٨/٥/٢٣ ، ودفتر ٨٢ وثيقة (بدون) فى ١٤ شعبان ١٢٦٨
 ١٨٥١/٦/٣ .

(100) Merruau, M, P. op. cit. p. 7.

(١٠١) مديرية البحيرة دفتر ٣٤٤ وثائق ١٢٩ ، ١٥٠ فى ٢٧ محرم ،
 ١٤ صفر ١٢٧٠/١٠/٣٠ ، ١٨٥٣/١١/١٥ .

في حكم البلاد والقرى كما فعل محمد على معهم وتجاوز الأخطاء التي وقع فيها أسلافهم حتى لا يعود الأتراك لحكم قراهم (١٠٥) .

وتابع سعيد هذه التجربة ومدى نجاحها وأصدر أوامره الى جميع المديرين في الاقاليم البحرية والقبلية بتعميمها وفقا للترتيب الذي تم وضعه . وان يحثوا النظار المصريين على بذل النصح لهم للعمل على رفاهية الاهالى واقامة العدل بينهم وانجاز المطالب الاميرية وسرعة تشهيلها للنهوض بالبلاد ومنعا لانزال أشد العقاب بالمخالفين منهم (١٠٦) . وقد قام المديرون بالابلاغ عن العمدة الذين انتخبوا للعمل نظارا للأقسام . وفى مديرية الدقهلية ابثى على ٧ نظار للأقسام من الأتراك وعين خمسة نظار من المصريين وهم : هلال أفندى عمدة كوم النور ناظرا لقسم ميت غمر ومحمد أغا سعيد عمدة نوسا البحر ناظرا لقسم المنصورة ، وعبد الرحمن أغا عبد المجيد عمدة نقيطة ناظرا لقسم أجا ، وسيد أحمد أغا نافع عمدة دنديط ناظرا لقسم صهرجت ، وأحمد أغا أبو نصير عمدة ميت راضى ناظرا لقسم العزيزية (١٠٧) . وصدرت الاوامر تباعا لكافة المديرين بالموافقة على تعيين نظار الأقسام ، كما صدرت الاوامر الى النظار أنفسهم توصيهم بحسن معاملة الاهالى (١٠٨) .

ويلاحظ أن نسبة المصريين الذين تولوا وظائف نظارة الأقسام بالمديريات قد زادت عن الثلث في بعض المديريات مثلما يتضح في مديرية الدقهلية وتجاوزت النسبة في بعض المديريات هذا الحد حيث بلغت نسبة المصريين في مديرية قنا الثلثين والأتراك ثلثا واحدا وذلك لأن مدير قنا رأى تعيين أحد العمدة وهو محمد أبو مناع ناظرا لقسم فرشوط بدلا من ناظره التركى الذى رقت لمرضه وعدم قدرته على الخدمة . ولما كان ذلك

(١٠٥) دفتر ١٨٨٧ أوامر عربى وثيقة ١ فى ٨ صفر ١٢٧٣ ص ٢٨ الملحق السادس ووثيقة ١٠ فى تاريخه ١٨٥٦/٩/٧ ص ١٤ .

(١٠٦) المصدر السابق وثيقة ٨ فى ١٤ صفر ١٢٧٣/٩/١٣ ص ٣٨ ، ودفتر ١٨٨٨ وثيقة ٢٥ فى تاريخه ص ٣١ .

(١٠٧) دفتر ١٨٨٨ أوامر وثيقة ١٩ فى ٢٧ صفر ١٢٧٣ هـ ١٨٥٦/٩/٢٦ ص ٤٥ .

(١٠٨) دفتر ١٨٨٨ وثائق ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ وغيرها فى تسمى دفتر وربيع الاول ١٢٧٣/اكتوبر ونوفمبر ١٨٥٦ .

يتعارض مع النسبة المقررة حيث كان ناظر قسم قنا من المصريين أيضا .
 نلم يملك ديوان الداخلية القدرة على اتخاذ القرار في هذا الصدد ، وقد
 وافق سعيد على تعيينه استجابة لمطالب أهالى القسم بتعيينه ناظرا عليهم
 بدلا من أحد معاونين الأتراك بالمديرية (١٠٩) . مما يدل على عمل سعيد
 على الاستجابة لمطالب الأهالى في تعيين من يرضونهم نظارا عليهم .

وفى عهد سعيد كانت المرتبات الشهرية للمستخدمين بالاقسام على
 النحو التالى بعد اجراءات التوفيرات (١١٠) .

الوظيفة	« نفر »	المرتب قرش
ناظر القسم	١	١٥٠٠
حكام الاخطاط فئة ٥٠٠ قرش	٢	١٠٠٠
كاتب ناظر القسم	١	٢٥٠
قواصة عرب فئة ٤٥	٤	١٨٠
طوائف (طوافه) فئة ٦٠	٢	١٢٠
سعاة فئة ٤٥	٢	٩٠
	١٣	٣١٤٠

ونظرا لاتساع بعض المديريات وضخامة مساحاتها وازدياد اعداد
 سكانها واعداد البلاد بها فقد أدى ذلك الى زيادة عدد أقسامها مثلما حدث
 في مديريات الدقهلية وأسيوط — التى كان كل من أقسامها يضم ٦٠ بلدا
 ورماله نحو ٩٣ ألف فدان — وجرجا . وقد أدى اتساع الاقسام ببعض
 الاقاليم الى زيادة عدد المستخدمين بها فقد وجدت وظيفة معاونين في
 اقسام مديرية الدقهلية وروضة البحرين وان كانت قد ألغيت من بعض

(١٠٩) ديوان الداخلية دفتر ١٤ ج ٣ وثيقة ٢٩ فى ١٩ جمادى الاولى
 ١٢٧٤ ١٨٥٨/١/٤ ص ٢٩٠ ، ودفتر ١٨٨٩ وثيقة ٥٥ فى ٧ جماد ثان
 ١٢٧٤ ١٨٥٨/١/٢٢ ص ٩٧ .
 (١١٠) ديوان الداخلية دفتر ١١٣٣ وثيقة ١ فى ٣ الحجة ١٢٧٤
 « قرار المجلس الخصوصى » ١٨٥٨/٧/١٤ ص ٩٧ .

بتأدر المديرية الأخيرة وظلت موجودة في البعض الآخر مثل كفر الزيات .
كما وجدت وظائف أخرى بالأقسام مثل ناظر الشونة والصيارف . وكان
للعوامل السابقة أكبر الأثر في زيادة عدد القواصة والسـمـعة في بعض
الأقسام عن مثيلاتها (١١١) . وقد بدىء في عهده العناية بأبنية دواوين
الأقسام وإنشاء محلات للإدارة بها (١١٢) .

واستمر سعيد حتى أواخر عهده على سياسته في تعيين المصريين
نظارا للأقسام ، وكان يأمر بإعادة من يثبت براءتهم من التهم المنسوبة اليهم
الى أقسامهم وأحلال آخرين محل أسلافهم المرفوتين (١١٢) . وكان يأمر
بمراقبتهم لمنع أخذ الرشاوى ورفعت من يثبت ارتكابهم لهذه الجريمة، كما كان
يتم عقاب النظار المهملين ومن ذلك أنه أمر بضرب ناظر قسم شبرا بخوم
... نبوت لاهماله وتهاونه في جمع الأنفار اللازمة للخدمة في الجيش (١١٤)
كما تم حجز نظار أقسام مديرية نصف أول روضة البحريين (المنوفية)
لتأخرهم في ارسال الصيارف والمشايخ لمعاونة مأمور المساحة في أعمال
المساحة بالمديرية (١١٥) .

(١١١) دفتر ١٨٩١ أوامر وثيقة ١٣ في ١٨ جماد ثان ١٢٧٥
١٨٥٩/١/٢٢ ص ٩٧ ، ودفتر ٩٧ داخلية ج ٣ وثيقة ١٦٩ في ٢٣ رجب
١٨٥٩/٢/٢٦/١٢٧٥ ص ٨٤ ، ودفتر ٩٤ داخلية ج ٣ وثيقة ١٤٧ في ٢٣
شعبان ١٨٥٩/٣/٢٨/١٢٧٥ ص ١٦١ ، ودفتر ٦٢ داخلية ج ٦ وثيقة
٢١٠ في ٢٢ ذى القعدة ١٢٧٥ هـ ١٨٥٩/٦/٢٣ م ، ودفتر ١١٣ داخلية ج ١
وثيقة ٣ مرور في ٥ ربيع الاول ١٢٧٦ هـ ١٨٥٩/١٠/١ م ص ٢٤ .

(١١٢) دفتر ٣ داخلية ج ٣ وثيقة ٣٢٣ في ٧ محرم ١٢٧٤ هـ
١٨٥٧/٨/٢٧ ص ٨٦ .

(١١٣) دفتر ١٨٩٣ أوامر وثيقة ٧ في ١٣ جماد ثان ١٢٧٦ هـ
١٨٦٠/١/٦ م ، ودفتر ١٦٤٥ معية عربى وثيقة ٢٣ في ٢٢ شوال ١٢٧٦ هـ
١٨٦٠/٥/١٣ م ص ٩٠ .

(١١٤) دفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقة ١٨ في ١٣ صفر ، ٢٢ في ٤ جماد
الاولى ١٢٧٢ ، ١٨٥٥/١٠/٢٤ ، ١٨٥٦/١/١٢ ص ص ٢٦ ، ١٥٠ .

(١١٥) مديرية روضة البحريين : دفتر ٤٦٩ صادر المرور وثيقة ٨٤
في غاية رجب ١٢٧٧ هـ ١٨٦١/٢/١٠ م ص ٢٢ .

ونظرا لاهتمام اسماعيل بنظم الادارة وتطويرها فقد عمل على ازالة العوائق التي كانت تؤدي الى تأخير أعمال الادارة بالأقاليم وتمكين رجال الادارة من اداء كافة أعمالهم . وقد أمر باعادة المديريات التي ألغيت وتنظيم المديريات التي ضمت الى بعضها ، وعين أحد المفتشين لاعادة تنظيم وترتيب المديريات القبلية والبحرية ، كما أعيد قسم ملوى الذى كان قد ألغى فى عهد سلفه (١١٦) وتم زيادة عدد الأقسام ببعض المديريات فجعلت أقسام مديريات الشرقية والدقهلية والمنوفية ستة أقسام (١١٧) ومديرية المنيا أربعة أقسام (١١٨) ومديرية جرجا خمسة أقسام (١١٩) لتحقيق السيطرة على ادارة الأقاليم والبلاد وذلك لاتساع مساحة هذه الأقاليم وازدياد عدد النواحي بها وضخامة مساحة الأتيان التابعة لها .

واستمرارا لسياسة تولية المصريين لوظائف الادارة بالأقاليم والتي بدأت فى عهد محمد على والتي وضع لها سعيد القواعد المنظمة لها لتمكينهم من حكم البلاد بدلا من الأتراك فقد سار اسماعيل على نفس النهج ، وفى عهده ارتقى العمد والمشايخ فى وظائف الادارة بالمديريات والأقسام وخاصة ذوى الخبرة والدراية والذين يجيدون القراءة والكتابة منهم مثل محمد البغدادى الذى تولى نظارة قسم الابراهيمية (شرقية) ومحمد حمودة عمدة برما الذى عين ناظرا لقسم بسيون (غربية) (١٢٠) وابراهيم الخولى عمدة طموه الذى تولى نظارة قسم ثان جيزة وغيرهم كثيرون ، وارتقى المتعلمون والاكفاء ممن اتصفوا بالاستقامة وحسن الادارة الوظائف الكبرى فى ادارة المديريات القبلية والبحرية . وحصل بعض النظار المصريين ، أسوة بغيرهم من الاتراك ، على الرتبة الرابعة مثل سليمان اباطة ناظر قسم بلبيس (شرقية)

-
- (١١٦) دفتر ٥٣٠ معية تركى وثيقة ٥ فى ١٩ شعبان هـ ١٢٦٣/٢/٨ م
ص ٧ .
- (١١٧) دفتر ١٩٠٤ أوامر عربى وثيقة ٨ فى ٢٨ الحجة ، ٢٠ ، ١٠
فى ٢٩ محرم ، ٥ ربيع الاول ١٢٨٠ ، ٦/١٥ ، ٧/١٥ ، ١٨٦٣/٨/١٩ .
- (١١٨) دفتر ١٩٠٤ ، أمر رقم ٥ فى ٢٩ ذى القعدة ١٢٨١
١٨٦٥/٤/٢٤ .
- (١١٩) دفتر ٥٤٠ معية تركى وثيقة ١٨ فى ٤ شعبان ١٢٨٠ هـ
١٨٦٤/١/١٣ م ص ٤٧ و ٥٥ فى ٩ ربيع الاول ١٢٨١ ، ١٨٦٤/٨/١١ .
- (١٢٠) دفتر ٥٤٠ معية تركى وثيقة ١٨ فى ٤ شعبان ١٢٨٠
١٨٦٤/١/١٧ م ص ٤٧ و ٥٥ فى ٩ ربيع الاول ١٢٨١ ، ١٨٦٤/٨/١١ .

وذلك لكى يتمكنوا من ادارة المديرية فى غياب المدير أو وكيله (١٢١) ، وتولى
حكام الاخطاط والمعاونين بالاقاليم نظارة الاقسام (١٢٢) .

تطور نظام الادارة بالأقسام :

أدخلت بعض التعديلات على ادارة الاقسام فى بداية عصر اسماعيل
حيث زاد عدد كتاب الأقسام الى كاتبين بدلا من كاتب واحد لمواجهة الزيادة
فى أعمال الادارة بالأقسام ، كما ازدادت مراتب النظر وجميع المستخدمين
بالأقسام والخطاط (١٢٣) . ونظرا لازدياد أعباء الادارة فى الأقسام على
النظر فقد ألغيت وظائف حكام الخطاط فى بعض المديرية مثل مديريتى
الجيزة وأسيوط وعين حكامها وكلاء بالأقسام (١٢٤) . وقد أدى ترتيب
ادارة مالية بالاقاليم الى ترتيب مأمورية للحصول بالاقسام نظم المأمور
واثنين من الكتاب وقواص (١٢٥) حيث تتولى كافة الشئون المالية
والحسابات ومتابعة تحصيل الضرائب والأموال المتنوعة .

وفى يناير عام ١٨٦٨ أصدر اسماعيل أمرا بالموافقة على قرار المجلس
الخصوصى بجعل الأقسام الثلاثة والضبطيات بكل من مديريتى الجيزة
والقليوبية مأموريات ، ويبدو أن ذلك كان يستهدف مزيدا من السيطرة.

(١٢١) دفتر ٥٣٤ معية تركى وثيقة ٤ فى ٢٤ شوال ١٢٧٩ ،
١٨٦٣/٤/١٢ ، ودفتر ٥٣٧ وثيقة ١ فى ٢٨ ربيع الاول ١٢٨٠ ،
١٨٦٣/٩/١٢ ، بدون فى ١٥ رمضان ١٢٨٠ ، ١٨٦٤/٢/٢٣ ، ١٥ فى ٥
شوال ١٢٨٠ ، ١٨٦٤/٣/٢٣ ، ٣ فى ١٥ جماد ثان ١٢٨١ ، ١٨٦٤/١١/٥ ،
(١٢٢) دفتر ١٦٥ ج ١ داخلية وثائق ٢ ، ١٨ فى ١٧ محرم ، ٢٥
صفر ١٢٨٢ ، ١٨٦٥/٧/١٨ ، ٦/١١ ، ٣٧ ، ٢ ، ١ .

(١٢٣) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى والقلوبية وثيقة ٨٣ فى ٢ صفر
١٢٨٠ ، ١٨٦٣/٧/١٨ ، ودفتر ١٩١٤ أوامر وثيقة ٥ فى ٢٩ ذى القعدة
١٢٨١ ، ١٨٦٥/٤/٢٥ ، وقد أعيد تحديد مراتب نظار الاقسام بـ ١٥٠٠
قرشا شهريا ، انظر دفتر ٢ أوامر وثيقة ١٧ فى ١٦ محرم ١٢٩٢
١٨٧٥/٢/٢٢ .

(١٢٤) دفتر ٥٥٨ معية تركى وثيقة ٣ فى ١٣ شوال ١٢٨٢ ،
١٨٦٦/٢/٢٨ ، ودفتر ١٨١ داخلية ج ٤ وثيقة ٢٦٣ فى ٢٨ الحجة ١٢٨٢
١٨٦٦/٥/١٢ .

(١٢٥) دفتر ٣٨٥ ج ١ داخلية وثيقة ٥٩ فى ١٥ رجب ١٢٩٥ ،
١٨٧٨/٧/١٥ ، ودفتر ٤٤٠ ج ١ وثيقة ١ فى ٢ صفر ١٢٩٦ هـ
١٨٧٩/١/٢٤ م ص ١٢ .

المركزية على الاقاليم الحضارية القريبة من عاصمة البلاد . وقد خصص لكل مأمورية من المأموريات الستة مأمور برتبة بكباشى ومعاون برتبة ملازم يعاونهم ١٣ من العساكر الخيالة برئاسة أونباشى على أن يكونوا جميعا تحت ادارة المديرية . ويضم هذا التنظيم أيضا اثنان من الكتاب أحدهما للمأمورية والآخر لحلقة الأوزان ومعه معاون معين من المالية (١٢٦) . وبذلك ألفى التنظيم السابق الذى يضم مستخدمى نظارة الاقسام والضبطية التى كانت تضم المأمور وعددا من القواصة وأحد الكتاب ، وحل ضباط الجيش محل العمد والمشايع المصريين فى ادارة بعض الاقسام والأقاليم ويبدو أن هذه التجربة لم يكتب لها النجاح حيث أعيدت الأقسام ثانية الى مديرية الجيزة (١٢٧) .

وفىما يتعلق بمهام نظار الأقسام فى عهد اسماعيل فاننا نجد أن المهام التى كلفوا بها وكذلك مساعدوهم قد تركزت على المرور على بلاد القسم ومتابعة أحوال الزراعة والتخضير والرى وغيرها من الأعمال الخاصة بالانتاج الزراعى (١٢٨) الذى يعد الركيزة الأساسية للنهوض بالبلاد ونعيمها ، وجمع الضرائب المقررة على الاهالى والاهتمام بجمع الأنفار لأداء الخدمات والأعمال العامة وخاصة الأعمال الانشائية الخاصة بالسكك الحديدية التى كان يتم انشاؤها بالاقاليم . وكان عقاب النظار وغيرهم من المستخدمين فى هذه الأعمال هو الرفق والنفى وعدم استخدامهم مرة ثانية (١٢٩) . كما كان عليهم أيضا بذل غاية جهدهم فى اخراج الاعداد التى

(١٢٦) محفظة ٦ داخلية أوامر عربى وثيقة ٣٩ فى ٢٥ رمضان ١٢٨٤
١٨٦٨/١/٢٧ ، ودفتر ١٣٧٠ ج ١ داخلية وثيقة ١٤ فى ٢٧ ذى القعدة
١٢٨٤ هـ ١٨٦٨/٣/٢١ م ص ٩٩ .

(١٢٧) دفتر ٣٣ ج ١ مجلس خصوصى وثيقة ٢٦ فى ١٣ شعبان ١٢٩٠
١٨٧٣/١٠/٦ ، ص ١٣٤ ، ودفتر ٢٩٨ ج ١ داخلية وثيقة ٦٠ فى غاية
الحجة ١٢٩٠ ، ١٨٧٤/٢/١٧ ص ١٦٥ .

(١٢٨) مديرية البحيرة دفتر ٩٣٣ مرور وثيقة ٧٦ فى ٢٤ ذى القعدة
١٢٨٨ هـ ١٨٧٢/٢/٣ م ص ٩ .

(١٢٩) ديوان الداخلية دفتر ١٦١ ج ١ وثيقة ٢ فى ٤ محرم ١٢٨٢
١٨٦٥/٥/٢٧ ص ٤ ، ودفتر ١٨٧ ج ١ وثيقة ٤٦ فى ٢٣ جماد ثان ١٢٨٢
١٨٦٥/١١/١٢ ص ١٣٤ ، محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى وثيقة ١٣ فى غاية
رجب ١٢٨٢ ، ١٨٦٥/١٢/١٨ ، ودفتر ٢٩٨ داخلية وثيقة ٧٦ فى ١٢
محرم ١٢٩١ هـ ١٨٧٤/٣/٢ م ص ١٩٠ .

تأمر الحكومة المركزية باخراجها للخدمة العامة في الجيش أو لتسخيرهم في أعمال الحفر والتطهير والانشاء والتجديد ، أو السهر على حماية البلاد من غوائل الفيضان (١٣٠) . وكان على النظار أعداد التقارير عن أعمالهم والابلاغ تلغرافيا عن أهم الحوادث التي تقع بأنفسهم (١٣١) .

ولما كانت هذه المهام تفرض على النظار ووكلائهم ترك ديوان القسم للمرور على بلاد القسم ومباشرة كافة الأعمال مما كان يؤدي الى تعطيل أشغال ادارة القسم فقد اقترح مدير روضة البحرين في عام ١٨٦٧ تعيين العمدة من ذوى الخبرة والكفاءة بأمور البلاد لمعاونة النظار ووكلائهم بصفة دورية عند قيامهم بالمرور أو أداء المطالب الأميرية ، وقد قام مفتش عموم الاقالييم برفع هذا الاقتراح الى نظارة الداخلية (١٣٢) . ويبدو ان ذلك كان يتم بصفة غير رسمية أو انه لم يعمم في باقى المديريات حيث لم يرد لهؤلاء العمدة من ذوى الخبرة والكفاءة بأمور البلاد لمعاونة النظار ووكلائهم بصفة لى سلطاتهم .

مجالس البلاد والمراكز والضبطيات :

نظرا لازدياد أعباء ادارة الاقسام والاختطاط والمهام التى كلفوا بها والتى منعت قيام نظار الأقسام بدورهم فى أداء مهامهم نحو العمل على حل مشاكل الأهالى وانهاء قضاياهم فقد عرض عضو بمجلس شورى النواب وهو أحمد أبو حمر — أحد العمدة بمديرية الغربية — فى يونية عام ١٨٧١ الفاء ادارة الاقسام والاختطاط لعدم اداء مهامها على الوجه الأكمال وقدم اقتراحا بتشكيل مجالس منتخبة من العمدة لادارة البلاد ونظر القضايا (١٣٣) وبعد مناقشة الاقتراح فى المجلس الخصوصى بحضور أربعة أعضاء من

-
- (١٣٠) دفتر ٢٩٧ داخلية وثيقة ٧١ فى ٢٤ جماد ثان ١٢٩١ هـ
١٨٧٤/٨/٦ ص ١٦٤ .
(١٣١) دفتر ٥٣٠ معية تركى وثيقة ٤ فى ٢٥ رمضان ١٢٧٩ هـ
١٨٦٣/٣/١٤ م ص ٧١ .
(١٣٢) دفتر ٢٤٠ داخلية ج ١ وثيقة ٤ فى ٢٧ جمادى الاولى ١٢٨٤ /
١٨٦٧/٩/٢٦ ص ١٧ .
(١٣٣) دفتر ٢٥٨ ج ٢ داخلية وثيقة ١٥ فى غاية ربيع الاول ١٢٨٨
١٨٧١/٦/١٦ ، وانظر نص الاقتراح فى مضبطة مجلس شورى النواب :
محضر يوم السبت ٦ ربيع ثان ١٢٨٨ هـ ١٨٧١/٦/٢٤ م ص ٤١ .

مجلس الشورى ، وصدر قرار مجلس شورى النواب (١٣٤) وافق اسماعيل على اللائحة الخاصة بهذه المجالس والتي أعدها المجلس الخصوصي وكان ذلك في ١٢ أغسطس سنة ١٨٧١ (١٣٥) .

وقد أدى انشاء المجالس المركزية في الأقسام ، والمجلس البلدى في البنادر الكبرى ، الى الغاء الأقسام والاختطاط وعرفت الأقسام بالمراكز حيث ترتب بها مجلس ادارة يسمى مجلس بلدى أو مجلس المشيخة في البلاد من اثنين من العمدة والأعيان وكبار التجار من الأهالى للقيام بمهام الادارة في البنادر لا يقل سن أى منهم عن ٢٥ عاما ولكل منهما نائب بنوب عنه في غيابه . أما الرئيس فلا يقل عن ٣٠ عاما ويتم انتخابهم بمعرفة المشايخ والأهالى وبحضور ثلاثة من العمدة دون تدخل منهم في ادارة الناخبين ويعاونون مأمور المركز الذى يرأس الضبطية التى تقرر انشاؤها بالمركز ، الى جانب ضبطيات العموم بالمديريات (١٣٦) ، وقد انتخب مأمور المركز من بين نظار الاقسام وغيرهم من المستخدمين . وفيما يتعلق بادارة القضايا بالمراكز فقد خصص لها مجلس آخر سمي مجلس دعاوى المركز (١٣٧) .

وأدى تشكيل هذه المجالس الى احداث تعديلات في بعض أجهزة الادارة بالاقاليم فقد ترتب على تشكيل الضبطيات والمجالس المركزية الغاء

(١٣٤) دفتر ٢٥٠ داخلية ج ١ وثيقة ١١ ، ١٣ في ١٤ ، ١٥ ربيع ثان ، ١٦ في ١٦ جمادى الاولى ١٢٨٨ / ٢ ، ٧/٣ ، ١٨٧١/٨/٣ .
(١٣٥) محفظة ٧ داخلية أوامر عربى وثيقة ١٧٢ في ٢٥ جمادى الاولى ١٢٨٨ ، ١٨٧١/٨/١٢ وقد صدرت ملاحق (ذبول) لهذه اللائحة منها قرار للمجلس الخصوصي في ٥ ربيع ثان ١٢٩٠ ، ١٨٧٣/٥/٣١ .
(١٣٦) انشئت ضبطيات بنادر مديريات الوجه القبلى أيضا في عهده ولم توجد في باقى بنادر الاقسام ، انظر محمد أمين فكرى : جغرافية مصر ص ٧ ، وكان قد استكمل تشكيل ضبطيات بنادر مديريات الوجه البحرى منذ عام ١٨٦٠ ويتولى رئاستها احد الضباط برتبة بكباشى أو صاغول اغاسى ويعاونه بلوكباشى وكاتب وعدد من القواصة السوارى والبيادة ما بين ٥ الى ٣٠ تبعا لحجم البندر وجسامته حيث وجدت في بنادر كثيرة بالاضافة الى عواصم المديريات . انظر محفظة ٢ تفتيش اقاليم بحرى وثيقة ٧ في ٢٦ رمضان ١٢٨١ ، ١٨٦٥/٢/٢٢ ، دفتر ١٨٧ داخلية ج ١ وثيقة ٢٣ في ١٧ جمادى الاولى ١٢٨٢ ، ١٨٦٥/١٠/٧ .
(١٣٧) محفظة ٧ داخلية ، المصدر السابق .

أقلام القضايا التي كانت بالمديريات والاستغناء عن مستخدميها (١٢٨) وقد حددت المهام التي كلفت بها ضبطيات المراكز بملاحظة إجراءات ترتيب الخفر بالنواحي والحدود والمرور عليهم ، والعمل على استتباب الأمن وحفظ النظام وبخاصة في الأسواق والمواقد الدينية ومنع المشاجرات وضبط

المجرمين والخطرين ، وتفقد الأحوال الصحية ، ومراقبة الموازين والمكاييل بالأسواق والحلقات . وكان على المأمور ووكيله المرور على الجسور وقت الفيضان وأن يرافقهم المشايخ والمهندسون والخفر ومعهم الأنفار اللازمة للمحافظة عليها وتقويتها لمنع أخطار الفيضان والإشراف على الأشغال العامة التي تتم بنواحي المراكز تبعا للجداول التي يصدرها مجلس الزراعة (١٣٩) . ومتابعة جمع الضرائب أولا بأول (١٤٠) . وهكذا تنوعت المهام التي كلفت بها مجالس المراكز والضبطيات .

وتبعا للإجراءات التي كانت تتم عند إجراء تنظيم جديد أو ترتيبات جديدة بالأقاليم وإدارتها فقد عين أحمد رشيد باشا — أحد أعضاء المجلس الخصوصي — ومعه بعض معاونين منهم على الميهى (١٤١) لتنفيذ ترتيب وتشكيل مجالس المراكز والمشايخ والدعاوى والضبطيات بالمراكز والبلاد والبنادر والمديريات (١٤٢) . وبدأت هذه اللجنة بتشكيل ضبطيات المراكز في مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية — التي لم تستكمل فكان بمديرية الغربية ضبطيات بنادر طنطا والمحلة وقد شكلت ضبطية بندر طنطا من المأمور والوكيل و ٣ كتاب و ٢ من الاغوات و ٢٠ من القواصة أما ضبطيات المراكز السبع التي ضمتها المديرية وهى سمنود وزفتى والجعفرية ومحلة

(١٣٨) دفتر ٣١٩ داخلية وثيقة ٣١ فى ٢٥ الحجة ١٢٩١ ، ١٨٧٥/١٢/٢ ص ١٩٣ .

(١٣٩) رقت وكيل ضبطية مركز محلة منوف (غربية) لتسببه فى هروب الانفار المسخرين فى اشغال ترعة البحيرة ، وذلك بعد محاكمته ، انظر دفتر ٣٢٩ ج ١ داخلية وثيقة ٨٤ فى ١٨ جماد ثان ١٢٩٢ هـ ١٨٧٥/٧/٢١ م ص ١٨٥ .

(١٤٠) محفظة ٧ داخلية ، المصدر السابق .

(١٤١) جمع على الميهى كثيرا من اللوائح والقوانين وهى مودعة بمكتبة دار الوثائق القومية فى محفظة بعنوان « الميهى » .

(١٤٢) دفتر ٧٨ معية عربى وثيقة ٢٠٥ فى ٢٣ ربيع ثان ١٢٨٩ ، ١٨٧٢/٦/٢٩ ص ١٤٧ .

منوف وكفر الزيات ودسوق وكفر الشيخ فكانت تضم المأمور والوكيل و٣ كتاب و٤ قواصة ، وكان يتم تعيين العمدة في وظائف المأمورين وتابعت اللجنة ترتيب مجالس مراكز ومجالس مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية والبحيرة (١٤٣) . وبذلك استكمل ترتيب مراكز ومجالس المديريات البحرية وفقا للتنظيم الجديد وتم تكليف ثلاثة من معاونين تحت رئاسة أحمد رشيد باشا للفتيش على هذا العمل واختبار ادارة هؤلاء المأمورين للبلاد بعد ترتيبها تباعا (١٤٤) وقد شغل المصريون الذين سبق لهم ادارة الاقسام أو العمدة أو أبنائهم وظائف الادارة بالمراكز والمجالس الجديدة في المديريات التي شكلت بها (١٤٥) .

استمرار ادارة الاقسام في الوجه القبلى :

يلاحظ أن اللائحة الخاصة بانشاء هذه المراكز والمجالس بالاقسام والاطاط قد أوجبت انشاء المجالس البلدية (الادارة) التي تتولى وظائف مجلس ادارة المشيخة ومجلس دعاوى البندر في كل بندر من بنادر الأقاليم البحرية والقبلية (١٤٦) ، ولكن هذا التنظيم لم يتم تنفيذه بالأقاليم القبلية أسوة بالأقاليم البحرية فقد ظلت ادارة الاقسام والاطاط كما كانت من

(١٤٣) دفتر ١٠٣ ج ٢ مجلس خصوصى « قيد الترتيب والكشوفات »
(عن ترتيب مراكز وضبطيات مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية ابتدى
توتى سنة ١٢٩٠) ودفتر ٢٨١ ج ١ داخلية وثيقة ٨٢ فى ٢٥ صفر ١٢٩٠
١٨٧٣/٤/٢٢ ص ١٣٥ ، ودفتر ٢١ مجلس خصوصى وثيقة ١٢٠ فى ٥
ربيع ثان ١٢٩٠ ، ١٨٧٣/٥/٣١ ودفتر ٢٨٠ داخلية وثيقة ٢٥٧ فى ٢٢
جمادى الاولى ١٢٩٠ ، ١٨٧٣/٧/١٧ ، ودفتر ٣٢٤ وثيقة ١ فى ٢٦ رمضان
١٢٩١ ، ١٨٧٣/١١/١٦ .

(١٤٤) دفتر ٢١ خصوصى وثيقة ٦٩ فى ٦ ربيع ثان ١٢٩٠ ،
١٨٧٣/٦/٢ ودفتر ١٣٢١ داخلية وثيقة ٥ فى ٧ شعبان ١٢٩٠ ،
١٨٧٣/٩/٣٠ ودفتر ٣٠ مجلس خصوصى وثيقة ٣٥ فى ٢٠ شوال
١٢٩٠ ، ١٨٧٣/١٢/١٠ .

(١٤٥) ديوان الداخلية دفتر ٢٩٨ ج ١ وثيقة ٨٩ فى ٢١ الحجة ١٢٩٠
١٨٧٤/٢/٨ ودفتر ٣٢٩ وثيقة ٣ فى ٢ محرم ١٢٩١ هـ ١٨٧٤/٢/١٩ م
ص ٩ .

(١٤٦) انظر بند ٢ من اللائحة الصادرة فى ١٥ جمادى الاولى ١٢٨٨
١٨٧١/٨/٢ .

قبل (١٤٧) دون أى تعديل . وربما كان ذلك راجع الى أن الحكومة المركزية كانت تبدأ تجربة التنظيمات الجديدة أو تعديل النظم والتراتيب القائمة بمديريات الوجه البحرى ضمانا لسهولة التنفيذ ومتابعة نجاح التجربة أو اخفاقها والتعرف على العوائق التى تظهر خلال التنفيذ للعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها . ولكن هذا التنظيم طبق فقط فى الوجه البحرى ولم يطبق فى مديريات الوجه القبلى . وقد يرجع أيضا الى أن الحكومة المركزية كانت تخشى من اطلاق تجربة تولى جميع المصريين لكافة وظائف الادارة بالبلاد والقرى ومشاركتهم الكاملة فى حكم أنفسهم وحل قضاياهم وبخاصة الأقاليم القبلية خوفا من أى حركة انفصالية كما حدث من قبل .

شياخة البنادر :

كان يقوم بمعاونة أجهزة الادارة فى بنادر المراكز والاقسام عدد من شيوخ الحصص يتم اختيارهم تنفيذا لقرار مجلس شورى النواب فى ٢١ ذى القعدة ١٢٨٥ هـ ٣ أبريل ١٨٦٩ م تبعا لحجم البندر واتساعه وعدد الاهالى على ألا يقل عددهم عن شيخين ولا يزيد عن ستة . وقد زاد عددهم فى بعض البنادر عن ذلك فقد رتب ببندر طنطا سبعة مشايخ وذلك لاتساع البندر (١٤٨) . وكان الخفر يقومون بمهمة التحفظ على أموال وأرواح السكان والمحلات ومداومة المرور والاحطار عن الحرائق الواقعة بدوائر مراكزهم والابلاغ عن الحوادث ، لقاء مبالغ يتقاضونها من سكان الدركات والمراكز (١٤٩) . وفى مايو سنة ١٨٧١ تقرر عدم مسئوليتهم عن حراسة المتاجر التى يجب أن يكون لها خفر مخصوص (١٥٠) . ولما كان تقاضى الخفراء ، وكذلك الكناسون ، لمرتباتهم من الاهالى يسبب بعض المتاعب

-
- (١٤٧) دفتر ٣١٩ داخلية ج ١ وثيقة ٢٥ فى غاية الحجة ١٢٩١ ، ١٨٧٥/٢/٢٦ ص ١٨٥ .
(١٤٨) دفتر ٣٠٨ داخلية ج ١ وثيقة ١٠٨ فى ١٢ ربيع ثان ١٢٩١ هـ ١٨٧٤/٥/٢٨ م ص ١٤٥ .
(١٤٩) عبد الوهاب بكر : البوليس المصرى رسالة ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٧ ، ص ص ٧٩ ، ٨٠ .
(١٥٠) دفتر ٢٥٣ داخلية وثيقة ٧١ فى ٤ ربيع الاول ١٢٨٨ . ١٨٧١/٥/٢٣ ص ١٢٢ .

لهم وعلى ذلك فقد قرر المجلس الخصوصى قيام الحكومة بصرفها لهم بعد
تحصيلها من الأهالى (١٥١) .

ادارة المراكز والضبطيات :

ترتب على اشتغال المصريين فى ادارة البلاد من قبل نجاح تجربة
مشاركتهم فى ادارة المراكز والضبطيات والمجالس والاستفادة من سابق
اخطائهم وتولى الكثير من عمد القرى مسئولية ادارة المراكز والضبطيات
والمجالس بعد توليهم ادارة المشيخة (١٥٢) ، وقد أجريت بعض التنقلات
بين وظائف ادارة المراكز فى بعض المديريات مثلما حدث فى مديريات الشرقية
والغربية والبحيرة ، والدقهلية (١٥٣) للاستفادة من خبرتهم بأهالى البلاد،
وأحوالها وسابق ادارتهم لاقسامها ، ولسرعة انجاز الاعمال المكلفين بها
على أتم وجه .

وفى البداية فانه لم يكن يتم تعيين مأمورى ضبطيات المراكز على الرغم
من التأكد من كفاءتهم ونشاطهم ممن لم يسبق لهم الخدمة بادارة البلاد
أو باحدى الوظائف دون اجتياز الامتحان الذى يعقده لهم الذوات طبقا
للائحة ترتيب الضبطيات المركزية (١٥٤) . ثم رأى الغاء هذه الاجراءات بعد
انتهاء اجراءات تراتب المراكز والمجالس بالبلاد (١٥٥) على أن يتم اخذ موافقة
الحكومة المركزية على هذه التعيينات والتنقلات التى كانت تتم داخل
المديريات (١٥٦) .

-
- (١٥١) دفتر ٤٣ مجلس خصوصى وثيقة ٣ فى ١٢ محرم ١٢٩٢ هـ
١٨٧٥/٢/١٨ م ص ٢١ .
(١٥٢) ديوان الداخلية دفتر ٣١٩ وثيقة ١٣ فى ١٧ شعبان ١٢٩١
١٨٧٥/٩/١٧ ص ٢٤ .
(١٥٣) ديوان الداخلية دفتر ٣٠٨ وثيقة ١٠٩ ، ١٢٩ ، ١٣١ فى ١٠ ،
١١ جمادى الاولى ، ١٤٨ فى غرة جماد ثان ١٢٩١ ، ٢٤ ، ٦/٢٥ ،
١٨٧٤/٧/١٤ ، ودفتر ٣٥٢ وثيقة ١٧ فى ٢ رجب ١٢٩٣ ، ١٨٧٦/٧/٢٣
ودفتر ٣٤٤ وثيقة ١٨ فى ٢٨ شوال ١٢٩٣ ، ١٨٧٧/١١/٤ .
(١٥٤) دفتر ٣٠٠ ج ٣ داخلية وثيقة ٢٢٠ فى ٢٣ جماد ثان ١٢٩١
١٨٧٤/٨/٥ ص ٥٠ .
(١٥٥) دفتر ٣٢٠ داخلية ج ٢ وثيقة ٨٢ فى ٩ ربيع الاول ١٢٩٢ ،
١٨٧٥/٤/١٥ ص ٩٧ .
(١٥٦) ديوان الداخلية دفتر ٣٢٥ ج ٢ وثيقة ٩٨ فى ٦ ربيع الاول
١٢٩٢ ص ٢٧ ، ودفتر ٣٢٠ وثيقة ١١٤ فى ٢٣ جمادى الاولى ١٢٩٢ ،
١٨٧٥/٦/٢٧ ص ١٨٢ .

وقد أشادت الصحف المعاصرة لهذه الفترة بمأمرى المراكز المصريين وحسن ادارتهم للبلاد وجهدهم فى اتخاذ كافة الاحتياطات لمواجهة اخطار الفيضان وضبط اللصوص وجباية الضرائب وغيرها من الأعمال (١٥٧) .
ومما لا شك فيه أن هذه الأعباء كانت تفوق طاقة مأمرى المراكز وخاصة اشرافهم على الاشغال العامة وانصرافهم عن الاشراف على باقى الاعمال وقد طالبت مديرية الغربية بزيادة عدد معاونين بالمراكز وتعيين وكيل لادارة المركز عند مرافقته للانفار المسخرين فى الأشغال العامة (١٥٨) .

وكان لبعده المسافة بين بلاد المركز الواحد واتساع المسافة بين البلاد التابعة للمركز وزيادة اعدادها سببا فى تعطيل مصالح الاهالى وتكلفتهم لكثير من المشاق ومن ذلك أن بيله — تتبع الآن محافظة كفر الشيخ — كانت تتبع ضبطية مركز سمبود (١٥٩) . وكان قد أعيد ١٣ بلدة الى المركز المذكور بعد ترتيب المجالس من ١٣ بلدة سلخت منه واتبعت لجهة أخرى عندما اشتكى أهالى هذه البلاد فى حق ناظر القسم السابق (١٦٠) .

ونظرا لعدم كبر سمبود ولقرب بندر المحلة الكبرى وتوسطها لبلاد المركز ووجود كثير من التجار والأعيان والأجانب وتوفر محلات بها لادارة المركز وللقائمين على ادارته وعدم توفرها بسمبود ، وكان الحال كذلك عندما كانت سمبود قسما حيث أن ناظر القسم وحكام الاخطاط كانوا يقيمون فى المحلة رغم تسميته باسم سمبود ، فقد طالب مدير الغربية بنقل مأمور المركز الى بندر المحلة الكبرى وأن يظل الموظفين ومجلس المركز والقاضى بسمبود . ولكن الداخلية أصرت على نقل المأمور وجميع المستخدمين والمحكمة الى المحلة أو ابقائهم جميعا بسمبود مع الاحتفاظ باسم

(١٥٧) الوطن : اعداد ٥٦ فى ١٢/٤ ١٨٧٨ ، ٦٠ فى ١/٤ ١٨٧٩ .

(١٥٨) دفتر ٣٧ داخلية وثائق ٣٤ ، ٣٥ فى ٢٦ صفر ١٢٩٦
١٨٧٩/٢/١٧ ص ٤٥ .

(١٥٩) محفظة ٤٣ داخلية (قديم) وثيقة ١ فى ٨ صفر ١٢٩٤ ،
١٨٧٧/٢/٢١ .

(١٦٠) محفظة ٤٥ داخلية (قديم) وثيقة ١٠ فى ٢٢ جمادى الاولى
١٢٩٤ ، ١٨٧٧/٦/٤ .

المركز أيضا حتى في حالة النقل تبعا لما تم عليه ترتيب المراكز (١٦١) . كما قامت مديرية المنوفية ، بحضور المهندس وعمد البلاد ومشايخها ، بإجراء تعديل لنواحيها لعدم انتظامها ولبعد المسافات بين نواحي المراكز عن بعضها ودخول بلاد مراكز في نواحي مراكز أخرى . وذلك ضمانا لسهولة وحسن ادارة المراكز وعدم تعطيل المصالح (١٦٢) . وهكذا تطلب انشاء هذه المراكز والمجالس ادخال بعض التعديلات على الهيكل الادارى بالاقاليم .

ولما كان الأهالى يتكبدون كثيرا من المشاق في تعاملهم مع ادارة المراكز فقد تم تشكيل ضبطيات ببعض البنادر استجابة لطلبهم أو لطلبات أجهزة الادارة ، وأنشئت هذه الضبطيات في البنادر على الرغم من وجود ضبطية المركز بها مثلما حدث في مديرتى الغربية والمنوفية حيث قامت مديرية المنوفية بتوفير المبالغ اللازمة من اعتماداتها لانشاء ضبطية منوف (١٦٣) .

ادارة المراكز والاقسام في أوائل عهد توفيق :

في أوائل عهد محمد توفيق وحتى عام ١٨٨٢ استمرت ادارة المراكز في الأقاليم البحرية بينما ظلت ادارة الاقسام في الأقاليم القبلية كما كانت عليه في عهد والده فيما عدا زيادة عدد الاقسام مثلما حدث في مديرية أسيوط التى طالبت بايجاد قسم سابع بها نظرا لجسامة قسمى ملوى ومنفلوط اللذان يزيد عدد نواحيهما عن ١٠٦ بلدة وأطيانهما عن ١٨٠ ألف فدان . وبذلك قسم هذين القسمين الى ثلاثة أقسام باحداث قسم ديروط وجعل

(١٦١) ديوان الداخلية دفتر ٣٧٣ ج ١ وثيقة ١١٦ فى ٢٠ جماد ثان ١٢٩٤ ، ١٨٧٧/٧/١ ، ودفتر ٣٦٤ وثيقة ٢٠٣ فى تاريخه ودفتر ٣٦٥ وثيقة ٢٧٤ فى ٢٧ شعبان ١٢٩٤ هـ ١٨٧٧/٩/٦ م ص ١١ .

(١٦٢) ديوان الداخلية دفتر ٣٧٤ وثيقة ٢١٥ فى ٢٢ ذى القعدة ١٢٩٤ ، ١٨٧٧/١١/٢٧ ص ٣١ ، ودفتر ٣٩٤ وثيقة ١١ فى ١٨ محرم ١٢٩٥ ، ١٨٧٨/١/٢١ ص ١٩ ، ودفتر ٣٨٧ وثيقة ٢٠ فى ٢٥ صفر ١٢٩٥ هـ ١٨٧٨/٢/٢٧ م ص ٨٢ .

(١٦٣) ديوان الداخلية دفتر ٣٦٤ وثيقة ٢٠٢ فى ٢٠ جماد ثان ١٢٩٤ ، ١٨٧٧/٧/١ ص ١١٢ ، ودفتر ٤٣٧ وثيقة ٣٨ فى غرة ربيع ثان ١٢٩٦ ، ١٨٧٩/٣/٢٤ ص ٧٧ ، جريدة الاهرام العدد ١٢٤٣ فى ١٨/١١/١٨٨١ .

زمام كل قسم ٦٠.٠٠٠ فدان (١٦٤) .

وتولى عدد من الضباط ادارة المراكز فى مديريات الغربية (١٦٥) والبحيرة حيث طلب مدير البحيرة ثلاثة ضباط برتبة صاغقول أغاسى من المتعلمين ليكونوا مأمورى ادارة بها (١٦٦) . وأسند الى بعضهم القيام ببعض الأعمال فى مديريات الوجه القبلى ونظارة الأقسام بمديرتى بنى مزار وقنا (١٦٧) . وقد يرجع ذلك الى الرغبة فى استتباب الأمن وحفظ النظام بهذه الأقسام .

ويبدو أن الأهالى كانت قد استمرت حكم انفسها وتغاضت عن بعض تجاوزات حكامهم من المصريين حتى أنهم طلبوا استمرارهم فى حكمهم لهم دون غيرهم فعندما قام مدير البحيرة باجراء تنقلات بين مأمورى المراكز طالبت أهالى شبراخيت باعادة مأمورهم الحاج محمد أبو دبوس الذى تولى حكمهم لمدة تجاوزت ١٢ عاما (١٦٨) . كما طالب أهالى قسمى طما وبنى مزار الابقاء على نظار اقسامهما (١٦٩) مما يدل على أنه لم يتم تحديد مدة معينة لهؤلاء النظار والمأمورين فى توليهم لوظائفهم .

ولما كان بقاء مأمورى المراكز طويلا فى ادارة مراكزهم يؤدى الى ارتكان بعضهم وعدم اهتمامهم بأعمالهم أو تعطيلها فقد طالب مدير الشرقية

(١٦٤) دفتر ٤٣٧ وثيقة ١٦ فى ٩ رجب ١٢٩٦ هـ / ١٨٧٩/٦/٢٩ م ص ٢٦٨ .

(١٦٥) دفتر ٤٠٣ داخلية ج ٧ وثيقة ١٠١٨ فى ٦ محرم ١٢٩٧ ، ١٨٧٩/١٢/١٩ ص ١٣ .

(١٦٦) دفتر ٤٣٨ وثيقة ٦٧٤ ، ودفتر ٤٠٢ وثيقة ٢٢٩ فى ١٧ ، ١٩ الحجة ١٢٩٦ هـ ١ ، ١٨٧٩/١٢/٣ م .

(١٦٧) محفظة ٥٤ داخلية (قديم) وثيقة ١٦ فى ٧ شوال ١٢٩٦ ، ١٨٧٩/٩/٢٣ ، ودفتر ٤٤٠ ج ١ وثيقة ٢٤ فى ٧ الحجة ١٢٩٦ هـ ١٨٧٩/١١/٢١ م ص ١٢٩ .

(١٦٨) حول هذه التنقلات وظروفها وأسبابها انظر مرآة الشرق اعداد ٤١ ، ٤٢ فى ٢٣ ، ١٨٧٩/٧/٢٦ ، التجارة اعداد ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ فى ٢٢ ، ٢٣ ، ١٨٧٩/٧/٢٤ .

(١٦٩) وثائق الثورة العربية : الحوادث اليومية والوقائع الحربية ج ٢ فى ٨ ، ١٨٨٢/٨/١٠ .

بعدم بقائهم في مناصبهم لمدة طويلة وقام باجراء حركة تنقيلات فيما بين مأمورى المراكز بالمديرية (١٧٠)

وفيما يتعلق بأعمال الاشراف والمراقبة فقد انيطت هذه المهمة الى نظارة الداخلية التى كانت تقوم بالتجسس والمتابعة لاعمال مأمورى المراكز والتقى عن أحوالهم واصدار الأمر للمدبريات برفق غير المجدين والمهملين منهم حيث أمرت برفق كل من مأمورى مركزى دسوق وزفتى (١٧١) .

مما سبق يتضح مدى العبء الذى كان على نظار الاقسام ومأمورو المراكز القيام به فى الاشراف على كافة مناحى ادارة البلاد المدنية والمالية وادارة القضاء وكافة الخدمات الصحية وغيرها ، وكذلك القائمون على شئون الادارة وذلك تحقيقا لرغبة الحكومة المركزية فى الاتصال بالمحكومين وادارة ادوات ومقومات الانتاج الزراعى والصناعى لتحقيق زيادة الانتاج والسيطرة عليه تحقيقا لسياستها فى الاحتكار ومركزية الحكم بالادارة . ومن ثم كانت أعمال الاشراف والمتابعة الدقيقة فى عهد محمد على لكافة المصالح والأعمال الواقعة بدائرة الاقسام ومسئولية كافة أجهزة الادارة المحلية والمركزية عن كل ما يتم بجميع البلاد .

ولم يتوخ خلفاء محمد على نهجه فى اشرافه المباشر ومتابعته الدقيقة لكافة أمور البلاد وملاحقة نظار الاقسام بأوامره وتهديداته . ونال هؤلاء الحكام فى عهد خلفائه بعض السلطات للفصل فيما يمكن لهم والعرض للادارة المركزية عما يعن لهم أو يعجزون عنه . وقد رخص للمديرين — لفترة من الوقت — الترشيح لهذه الوظائف .

وقد هيات مكانة بعض المصريين الاجتماعية واثراؤهم وشهرة أسرهم السبل لهم للولوج الى ميدان ادارة بلادهم فى عهد محمد على والذى ابتعدوا عنه لفترة طويلة من الزمن ، وأضافوا بنجاحهم وجهدهم وتفوقهم عوامل أخرى لاستمرارهم فى ادارة البلاد ، وتكرار التجربة فى عهد خلفائه مع

(١٧٠) محفظة ٥٤ داخلية (قديم) وثيقة ٥٤ فى ٦ شوال ١٢٩٦
١٨٧٩/٩/٢٢ .

(١٧١) دفتر ٤٢٣ داخلية صادر الغير رسمى وثيقة فى ١٨ جمادى الاولى ١٢٩٨ هـ ١٨٨١/٤/١٧ م ص ٤٢ .

ترقى الكثيرين منهم ممن هيأت لهم أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية فرص الترقى فى وظائف الادارة بالأقاليم ، وقد ترتب على ذلك تعريب القرارات فى عهد محمد على ثم تعريب الدواوين وتمصيرها فى عهد خلفائه متخلين بذلك عن عنصريتهم الجنسية للاتراك واللغة التركية .

وكانت المجالس والمراكز التى أنشئت فى المراكز أقرب ما تكون الى الادارة المحلية ان لم تكن كذلك بالفعل حيث يتولى رئاسة المراكز وعضويتها وكذلك المجالس وباقى الوظائف بالبلاد عمد البلاد ومشايخها والمتعلمون منها ورجالها . وكانت تجربة مفيدة شارك فيها العمد والأعيان ووجوه البلاد فى حكم أنفسهم وتولوا مسئولية الحكم والادارة التى كان يضطلع بها الاتراك . وأدى نجاحهم الى اقضاء الاتراك من الوظائف المدنية والمالية بالأقاليم واستمرارهم فى حكم وادارة بلادهم .

الفصل السابع

ادارة الأخطاط والقرى في عهد محمد على

(١) ادارة الاخطاط :

- * مهام حكام وشنيوخ الاخطاط .
- * خلل الادارة بالاخطاط .
- * المصريون يتولون ادارة الاخطاط .
- * الجهاز الادارى بالاخطاط .

(٢) ادارة القرى :

- * القائمقام — شيخ البلد .
- * انتهاء دور النساء في تعيين المشايخ .
- * مهام جهاز الادارة بالقرى .
- * تجاوزات رجال الادارة بالقرى .
- * حركة تعمير القرى .
- * الادارة المركزية بالقرى .

١ - إدارة الاخطاط :

كان محمد على يرى ضرورة سيطرة الدولة على كافة الأقاليم في مصر التى كانت الفوضى والارتباك تدب فى أوصالها ، وأن يكون هناك اتصال مباشر بين الحكومة والمحكومين بدلا من نظام الالتزام الذى كان وسيطا بينهما ، وأدرك أن ذلك يتطلب ايجاد الاجهزة والنظم التى تحقق له هذه السياسة ومن ثم فقد اتجه الى تغيير التقسيم الإدارى للولايات التى كانت تتشكل منها هذه الأقاليم لاتساع مساحاتها وامتداد أطوالها وكثرة سكانها وعدد بلادها وازدياد أطيائها وذلك بتقسيمها الى وحدات إدارية أقل فى المساحة والسكان والزمم فقسمت هذه الولايات الى أقسام حيث بدأ بتقسيم بعض ولايات الوجه القبلى الواسعة الامتداد الى أقسام وذلك فى بداية العشرينات من القرن التاسع عشر بعد أن تمكن من القضاء على مظاهر النظام القديم وتابع ذلك فى باقى الولايات البحرية والقبلية .

وقسمت هذه الأقسام بدورها الى وحدات إدارية أصغر وهى الاخطاط وتضم بدورها عددا من البلاد والقرى (١) التى تعد الركيزة الرئيسية فى الأقاليم فى مصر . وتولى إدارة الاخطاط منذ بدء تقسيم الأقاليم فى مصر الى هذه التقسيمات الإدارية العناصر التركية التى كانت الحكومة المركزية تمنحها ثقتها ، وتنتمى الى جنسها ، ذلك أنه لم يكن قد سمح للمصريين حتى ذلك الوقت بتولى أى من المناصب العسكرية أو المدنية وبذلك تولى الأتراك والشراكسة والألبان والأرمن والاكراذ واليونانيين إدارة البلاد فى تلك الآونة ، وتولى أحدهم وهو الكاشف إدارة خمسة أخطاط فى آن واحد (٢) . وتولى إدارة الاخطاط الى جانب هذه العناصر بعض صفار العسكريين من الاغوات والقواصة (٣) .

(1) Mc Coan - Egypt as it is, London 1877 - p. 115.

(٢) دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة ٧٧ فى ٢٥ ذى القعدة ١٢٤١ هـ ، ١٨٢٦/٧/١ م .

(٣) دفتر ٥٧٩ خديو تركى وثيقة ٣٦٤ فى ١٦ الحجة ١٢٤١ ، ودفتر ٢٥ معية تركى وثيقة ٨٩ فى ٢٠ الحجة ١٢٤١ ، ٢٢ ، ١٨٢٦/٧/٢٦ .

وكان يطلق على الذين يتولون ادارة الاخطاط « حكام الاخطاط »
وربما كان اطلاق هذا اللقب لاضفاء المزيد من الهيبة على من يتولون هذه
الوظيفة باعتبارهم حلقة الوصل بين ادارة القرية والادارة المركزية في
القسم أو المأمورية أو المديرية التابع لها .

مهام حكام وشيوخ الاخطاط :

كان على هؤلاء الحكام الاهتمام بأمور الزراعة في القرى والبلاد
التابعة لهم وأن يوجد لدى حاكم الخط دفتر يتضمن مقدار زراعة الأصناف
وعدد المواشى بالأسماء والحصص ، ومقدار الضرائب المفروضة على كل
تأحية مع تحديد المطلوب من المزارعين وكذا الأصناف بالأسماء والبلاد .
وقد كلف كل من حاكم وشيخ الخط بالمرور على بلاد الخط كل خمسة عشر
يوماً للإلمام بما تم تحصيله من الأموال وما لم يتحصل والبواقي على كل
حصة واحضار شيوخ هذه الحصص والتأكيد عليهم بالتحصيل أو الدفع
واحضار الفلاحين والتأكد عليهم في أداء المبالغ المطلوبة منهم مع دوام
التأكد والتشديد عليهم يومياً أو كل يومين وبحد أقصى خمسة أيام وبعدها
يقوم بإبلاغ ناظر القسم عن القائممقام و الشيخ المتهاون أو المتكاسل في
عملية التحصيل (٤) .

ونظراً لعناية الدولة واهتمامها بأمور الزراعة والانتاج الزراعى فقد
أوجب ذلك ضرورة مرور حكام الاخطاط كل ستة أيام لتابعة زراعة الأصناف
وريها وتسميدها والإلمام بأحوالها وأحوال زراعتها ودرايتهم أو جهلهم بأمور
زراعتها واحضار القائممقام عند أى تقصير أو تهاون في زراعتها ،
وعدم قبول أية اعدار عن تأخير زراعة الأراضي ، فإذا ما كان صاحب
الأرض مريضاً فعلى أقاربه مساعدته بمعرفة شيخ القرية وعلى الحاكم
متابعة ذلك وتأديبهم إذا لم يقوموا بزراعتها والعرض لناظر القسم ليقوم
بالمرور عليها والتأكد على القائممقام بترك الكسل فإذا ما استمر في تكاسله
بعد تأديبه خصمت الخسائر التى تترتب على هذا التكاسل من مرتبه .

وخصص لتسجيل مقدار زمام الاطيان الزراعية بالنواحي ، والقرى

(٤) دفتر مجموع أمور ادارة : لائحة في ٩ رمضان ١٢٤٣ ،
١٨٢٨/٣/٢٥٠ .

التابعة للخط دفتر آخر على أن يسجل به جميع الزمامات والاحواض ، وما يتعلق بزراعتها من سائر الأصناف الشتوية والصيفية بالأسماء والبلاد وذلك تسهيلا لحكام الاخطاط بمتابعة أعمال رى هذه الأحواض وقت الفيضان ، والعمل على رى الأراضي التي لم يتم ريها عن طريق اقامة وسائل الرى اللازمة لتوصيل المياه اليها ، ومتابعة خروج الفلاحين للاشغال العامة مثل اقامة الجسور والترع وتقوية الجسور والحوش والسدود منعا لاختطار الفيضان ودوام المرور عليها لمتابعة أحوالها والتنبيه على

القائمقامات والمشايخ بدوام المرور عليها ومباشرتها واطار ناظر القسم عن الأعمال الجسمية في هذه الانشاءات والأعمال مع تأديب المهملين والمتكاسلين عن ادائها سواء كانوا من الاهالى أو القائمقامات والمشايخ . وكان على حكام الاخطاط الاشراف على زراعة جميع الاطيان والاحواض « غيطا بغيط حوضا بحوض » والزام شيوخ الحصص والقائمقام بزراعة الاطيان التي لم يتم زراعتها فاذا ثبت لهم عدم قدرة أصحابها على زراعتها قاموا بتوزيعها على الفلاحين القادرين لزراعتها وتحديد ميعاد لذلك ومتابعة زراعتها بعد الميعاد المضروب والا اخطروا ناظر القسم عن المهملين والمتكاسلين لمحاسبتهم وتأديبهم (٥) .

وكان على حاكم وشيخ الخط أيضا ، كل خمسة أيام ، أخذ اعلام من صيارف النواحي بالأموال التي تم تحصيلها وكذلك الأصناف والغلال وحث قائممقامات البلاد ومشايخها على الاهتمام بالتحصيل وخاصة المتكاسلين منهم وتسجيل هذه الاعلامات عند مباشر الخط لمعرفة مقدار ما يتحصل بكل بلد شهريا وعلى المباشر وصيارف البلاد اعداد البيانات الخاصة بأصول الأموال والفردة الخاصة بكل بلد وما يتم تحصيله شهريا سواء نقدا أو عينا ، ومقابلة ذلك على ايصالات (رجع) الخزينة التي مع الصيارف والباقي على البلاد لمنع اختلاس الصيارف لأية مبالغ من هذه الأموال (٦) وكان على حكام الاخطاط اعداد بيانات أسبوعية عن ما يتم تحصيله من أموال وغلال ترسل الى المأمورين عن طريق الاقسام (٧) .

(٥) المصدر السابق : نفسه .

(٦) المصدر السابق : لائحة في شوال ١٢٤٣ / ابريل ١٨٢٨ .

(٧) دفتر ٣٠ معية تركى وثيقة ١٧٣ في غرة الحجة ١٢٤٣ ،

١٨٢٨/٦/١٤ .

وعلى الرغم من متابعة نظار الأقسام والمأمورين لأعمالهم إلا أن محمد على كان يقوم بالمرور على بلاد الأخطاط لينابع أعمالهم بنفسه وكثيرا ما كان يقوم باستدعاء شيوخ الأخطاط للاجتماع به للتعرف على أحوال إدارة الأخطاط ومتابعة ما يدور بها عن قرب (٨) ، وأحيانا كان يقوم بإصدار أوامره إلى هؤلاء الحكام مباشرة (٩) .

ونظرا لتعدد المهام وتداخلها بين أجهزة الإدارة المختلفة بالأقاليم سواء في المأموريات والأقسام والأخطاط فقد أمر محمد على في أوائل عام ١٨٢٩ بأعداد البيانات الكافية عن خدمات هؤلاء الحكام (١٠) واستمر يطالب المعلم حنا بسرعة الانتهاء من أعداد القانون الخاص بوظائف مأموري الأقاليم — البحرية والقبلية — وحكام الأخطاط وقائمقامات القرى (١١) .

وتم تحديد مهام هؤلاء الحكام في القانون الذى عرف باسم لائحة الفلاح وتتركز في دوام المرور على بلاد الخط وجمع القائمقامات ومشايخ الحصص والصراف والاطلاع على ماتم تحصيله من الأموال بالحصص والأسماء حيث يوجد لدى حاكم الخط دفتر بأصول الأموال والفردة المفروضة على كل بلدة ، وأخذ اعلامات بما تم تحصيله شهريا والباقي الذى لم يتم تحصيله ومتابعة عملية التحصيل اسما اسما بالاتفاق مع القائمقام وشيخ الحصة عن طريق معرفة مدى قدرة غير المسددين على

(٨) دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ١٢ في ٢٧ القعدة ١٢٤٣ ، ١٨٢٨/٦/١٠ .

(٩) دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٣١ في ٢٠ شوال ١٢٤٤ ، ١٨٢٨/٥/٥٠ .

(١٠) دفتر ٣٠ معية تركى وثيقة ٤٧٣ في ١٥ شعبان ١٢٤٤ / ٢٠ / ١٨٢٩ .

(١١) دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٢٤٤ في ٧ ذى القعدة ١٢٤٤ ، ١٨٢٩/٥/١١ .

(١٢) دفتر مجموع أمور إدارة : تابع مأمورية حكام ومشايخ الأخطاط سنة ١٢٤٥ (منشور بلائحة الفلاح في رجب ١٢٤٥) ديسمبر ١٨٢٩ / يناير ١٨٣٠ وقد صدرت لائحة أخرى في سنة ١٨٤١/١٢٥٧ حددت مهام حكام الأخطاط بشأن عملية متابعة التحصيل وتسديد البواقي والزامهم الصيارف بعدم مبارحة النواحي دون تحصيل أموالها والمرور بصفة مستمرة (اسبوعيا) لانتهاء هذه الأعمال على أكمل وجه . انظر المصدر السابق لائحة سنة ١٨٤١/١٢٥٧ ص ١٤ .

المدفع ، ومراعاة العدالة في توزيع زراعة الأصناف على البلاد تبعا لعدد السواقي والشواذيف بكل منها ، واعداد دفانر بمساحتها وأصنافها كل صنف على حدة بالاسماء والأحواض ويختتموا عليه بعد القائمقام ويرسل الى ديوان المأمورية وعند الحصاد يرتب خفر للاجران ويقوم الكيال بكيل الغلال الواردة الى الاجران . ويقوم الكاتب بقيد هذه البيانات يوميا ، وتسليم القائمقام صورة منها لمتابعة عملية التوريد الى الشئون . وكان على حاكم الخط متابعة ذلك بصفة يومية من واقع هذه البيانات التي يعطى صورة منها للاحاطة بالغلال الواردة من النواحي مع مطابقتها على الغلال الواردة من المزارعين ، وإتمام محاسبتهم وكان ذلك يتطلب أيضا ضرورة ملاحظة أعمال الصيارف لمتابعة تسجيلهم لكل ما يقوم الفلاحون بتوريده من اغفالهم لقيد أى شئ بأورادهم وعرض أمر المتنعين منهم عن عملية القيد بالاوراد أو المختلسين على ناظر القسم (١٢) .

وأكدت لائحة الفلاح ما جاء باللائحة السابقة بمتابعة حكام ومشايخ الاخطاط المرور بصفة مستمرة — وقت الفيضان — للاشراف على رى الأراضى بجميع الأحواض فى كافة البلاد التابعة للخط ، وملاحظة الأراضى التى يتم زراعتها بمحاصيل الذرة أو التى تحجز لزراعة الكتان وباقى الأصناف والتنبيه على المشايخ بخدمتها وحرثها ومتابعة أعمال الفلاحين فى نخضير الأراضى وزراعتها والإبلاغ عن أى تهاون أو تكاسل منهم وامدادهم بما يلزم لهم من المواشى والتقاوى ، وكان عليهم أيضا متابعة اقامة الترع والجسور بعد نخضير الأراضى ، وإبلاغ المأمور وناظر القسم عما يتم من أعمال لامدادهم بأنفار من البلاد الأخرى التابعة للمأمورية عند الحاجة . وكذلك كان عليهم متابعة جمع الانفار للعبونة فى اقامة الاشغال العامة مثل مشروعات الرى والعمران أو صنع الطوب مع مراعاة العدالة فى توزيعهم على بلاد الخط .

وكان على حاكم الخط التنبيه والتأكيد على مشايخ الحصص والقائمقامات بتوزيع الكتان على النساء لغزله ومتابعة توريد الغزل الى الشئون فى الأوقات المحددة لهن وأن يكون لديهم البيانات الخاصة باسماءهن

وبلادهم ، ومعاونة مشايخ القزازين في تسهيل ورود الاقمشة بصفة شهرية (١٢) .

وكان تسحب الفلاحين من قراهم وتركها في ازدياد مستمر نتيجة لما يلائون من تعسف حكاهم واختلاس أموالهم أو محاصيلهم ، ولما كان تسحبهم يؤدي الى خلل الأوضاع الاقتصادية وارتباك الادارة بها فقد كلف حكام الاخطاط ومشايخ البلاد بضرورة البحث عنهم واعداد قوائم بأسمائهم وأماكن اقامتهم وبيان المطلوب منهم بخط الصيارف وعرضها على نظار الأقسام لتسليمهم خطابات من المأمور الذي يرسل مندوبا من طرفه لاعادة هؤلاء المتسحبين الى بلادهم .

ونظرا لتفاقم هذه الظاهرة الخطيرة فقد منعت الحكومة المركزية الفلاح من مغادرة قريته الى بلاد خط آخر لقضاء أشغاله دون أن يحمل تذكرة بضمانه شيخ بلده (١٤) يدون فيها أوصافه ومدة اقامته ، فاذا وجد باحدى البلاد متسحبين من بلد أخرى فانه يتم ارسالهم الى المأمورية .

واتخذت الحكومة المركزية اجراءات أخرى لمواجهة هذه الظاهرة التي هددت استقرار الاحوال الاقتصادية وزعزعت أركان الحياة الاجتماعية في الريف المصري ومنها تعيين عدد من المخبزين السريين للتجسس عن أحوال المتسحبين في البلاد والابلاغ عن أى أشخاص لم يقيم المشايخ بالتعريف عنهم والزام مشايخ الاخطاط بدفع ما على هؤلاء المتسحبين اذا تكرر منهم التغاضي عن الابلاغ عنهم ورفقتهم من الشياخة أو ضربهم بالنبوت ودفع ١٠٠ قرش اذا ما كان المتسحب عند أحد المشايخ مع ارسال المتسحب الى بلده .

وازاء هذه المسئوليات والاختصاصات التي فرضت على حكام ومشايخ الاخطاط فقد حددت اللائحة المذكورة العقوبات التي يتم فرضها

(١٤) تم عمل اختتام لحكام الاخطاط أيضا لختم تذاكر الفلاحين عند انتقالهم الى مكان آخر ، وطلب مأمور المنصورة والمحلة عمل اختتام للمأمورين ونظار الأقسام أيضا لختم تذاكر الفلاحين الذين لا يحملون تذاكر مختومة من حكام الاخطاط ، انظر دفتر ٧٥٣ خديوى تركى وثيقة ١٥٦ فى ٢٣ جماد ثان ١٢٤٥ ، ١٨٢٩/١٢/٢٠ .

على المتهاونين والمتكاسلين منهم وهى التأديب والضرب . ٥ . عصا اذا
ما تكرر ذلك من حاكم الخط و ١٠٠ كرباج لشيخ الخط ورفقتهم فى المرة
الثالثة (١٥) .

وكان محمد على يتابع أعمال هؤلاء الحكام ويراقب أحوالهم عن كتب
وكان يأمر المأمورين بمتابعتها وإبلاغه عن نشاطهم أو تكاسلهم ، ولم يكن
يثق فى البيانات التى يرسلها هؤلاء الحكام حيث كان يكلف المأمورين
بمراجعة هذه البيانات ومطابقتها على الواقع فاذا ما اتضح كذب الحاكم
أو شيخ الخط أمر بارساله اليه لتأديبه وإبلاغ الحكام والمشايخ بذلك ردعا
لأمثالهم (١٦) .

وفى سبتمبر سنة ١٨٢٩ قرر مجلس المشورة ارتداء جميع الموظفين
كساوى الجهادية تبعا لرتبهم ، وكان حكام الاخطاط يلبسون كسوة
ونيشانا (١٧) ، أما مشايخ الاخطاط فكانوا يمنحون رتبة وكسوة أيضا (١٨)
كما أمر محمد على بمنح المجتهدين منهم نياشين تسمى نياشين الشرف (١٩) .

هـ الا دارة بالاخطاط :

نظرا لسيطرة العناصر الاجنبية غير المتعلمة أو الخيرة بأمور البلاد
وكيفية معاملة الأهالى على ادارة الاخطاط فقد أدى ذلك الى عدم انتظام
أحوالها وارتباك العمل بها . ولما كان محمد على قد حاول اصلاح مفاسدهم
وأخطائهم وزجرهم لمنع ارتشائهم أو تكاسلهم وتهاونهم فى اداء أعمالهم ومن
ذلك أنه أوفد أحد رؤساء الدواوين الى مأمورية فوه حيث جمع حكام
الاخطاط لدى المأمور وقام بتوعيتهم وتنبيههم لطاعة الأوامر — التى هى

(١٥) نفسه .

(١٦) محفوظات ١٢٥ ابحاث وثيقة فى ٢٩ شـعبان ١٢٤٦ ،
١٨٣١/٢/٩ .

(١٧) أمين سامى : تقويم النيل ج ٢ ط ١ ص ٣٥٢ .

(١٨) دفتر ٧٥٣ خديوى تركى وثيقة ١٠١ فى ١٥ ربيع شان ١٢٤٥ ،
١٨٢٩/١٠/١٤ .

(١٩) معية تركى دفتر ٧٨ وثيقة ٣٠١ فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٥٢ ،
١٨٣٦/٧/١٠ ، ودفتر ٨٠ وثيقة ٦٨١ فى ٢٠ ذى القعدة ١٢٥٢ ،
١٨٣٧/٢/٢٦ .

أوامر محمد على — ولم تنم هذه السياسية بل أدت الى أوخم العواقب حتى أن محمد على أمر بمعاينة الحكام عند تكرار التهاون أو الكسل (٢٠) .

المصريون يتولون ادارة الاخطاط :

وعلى ذلك فلم يكن امام محمد على سوى رقت هؤلاء الحكام وتعيين آخرين محلهم من الأفندية (المتعلمين) (٢١) أو احالة بعض الاخطاط على حكام آخرين أو الى نظار الاقسام حيث لم يكن من السهل احلال محلهم مى بنى جنسهم (٢٢) . وقد أمر ناظر المدرسة الملكية (المدرسخانة) بارسال ٣٠ أفنديا من المدرسة لتدريبهم على أعمال الزراعة لتعيينهم حكاما للاخطاط (٢٤) أما مشايخ الاخطاط فكان قد بدأ فى احلال المصريين فى هذه الوظائف بدلا من الاتراك مثل على بدرأوى وعلى أبى شعير ، وكان يأمر باجراء بعض التعديلات فى تقسيم البلاد بما يتناسب مع هؤلاء المشايخ (٢٤) ولما كان هؤلاء المصريون أكثر دراية وخبرة بادارة الاخطاط عن الاتراك فإنه لم يكن يسمح بتبادلهم فى الاخطاط بسهولة منعا لارتباك العمل فيها (٢٥) .

ونظرا لما رآه وخبره محمد على من سوء احوال ادارة الاخطاط نتيجة لجهل حكامها فقد أصدر أوامره بسجن الكثير منهم لمدة ستة شهور، وقرر مجلس الملكية فى أغسطس عام ١٨٣٠ م الاستغناء عن جميع

(٢٠) دفتر ٧٣٦ خديوى تركى وثيقة ٢٩٧ فى ٢٦ الحجة ١٢٤٢ ، ٢١ ١٨٢٧/٧ .

(٢١) دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٥ فى ١٣ شوال ١٢٤٤ ، ١٨٢٩/٤/١٨ .

(٢٢) محنظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٤ محرم ١٢٤٥ ، ١٨٢٩/٧/١٦ ، دفتر ٣٨ معية تركى وثائق ٣٠٧ ، ٣١٤ فى ١٣ ، ٢٣ ربيع الاول ، ٣٦٩ فى ٢٥ جمادى الاولى ١٢٤٥ — ١٣ ، ٩/٢٣ ، ١٩٢٩/١١/٢٢ .

(٢٣) دفتر ٧٦٤ خديوى تركى وثيقة ٦٢ فى ٢٦ الحجة ١٢٤٥ ، ١٨٣٠/٦/٩ .

(٢٤) دفتر ٣٠ معية تركى وثيقة ١٣ فى ١٠ رمضان ١٢٤٣ ، ١٨٢٨/٣/٢٦ .

(٢٥) دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٦٠٦ فى ٢١ جمادى الاولى ١٢٤٥ ، ١٨٢٩/١١/١٨ .

هؤلاء الحكام الأتراك واحلال الافندية الذين كانوا معاونين مع نظارا الاقسام محلهم (٢٦) .

وكان المصريون الذين تولوا شياخة الاخطاط قد أثبتوا تفوقا وكفاءة ومنهم على بدرأوى والشيخ محمد العيداروسى شيخ خط الصالحية بالشرقية ، واستحقوا بذلك الشكر من محمد على ما يبذله من جهد وعلى همتهم فى ادارة اشغالهم ولم يعد هناك مجال لعودة الاتراك لهذه الوظيفة فكانت تؤول الى مصريين آخرين أو الى أبناء هؤلاء المشايخ واخوتهم (٢٧) طالما كانوا من ذوى الخبرة بادارة البلاد والنهوض بأحوال الزراعة (٢٨) .

وقبل أن يرتقى المصريون الى وظائف حكام الاخطاط فقد استحق بعضهم عن جدارة أن يخولوا كامل المسئولية فى ادارة اخطاطهم حيث أثبت هؤلاء المشايخ من المقدرة والكفاءة فى ادارتها ما لم يدع هناك مجال لحكام الاخطاط أو نظار الأقسام أو المأمورين مشاركتهم أو السيطرة عليهم أو حتى توجيههم . ومن ثم فقد أمر محمد على بنزع سلطان المأمورين ونظار الأقسام وحكام الاخطاط عنهم وعين مع كل شيخ منهم أحداً معاونين ونجح هؤلاء المشايخ فى الوفاء بتعهدهم للوالى ، الذى أمر بترتيب ماهيات لهم لجبايتهم الاموال المقررة على الاخطاط على أكمل وجه (٢٩) . واستتبع ذلك صرف ماهيات لمشايخ الاخطاط فى جميع الاقسام وحددت بمائتان وخمسون قرشاً شهرياً مع تمييز الكفاء منهم بجعلها ثلاثمائة قرشاً (٣٠) . وبذلك أمكن للمصريين أن يثبتوا من الكفاءة والمقدرة التى

(٢٦) دفتر ٧٦٩ خديوى تركى وثيقة ٣٦٦ ، ٣٧١ فى ٢٨ صفر ،
غرة ربيع الاول ١٢٤٦ — ١٨ ، ١٨٣٠/٨/٢٠ .
(٢٧) دفتر ٢ أوامر وثيقة ١١ ، ١٢٠ فى ١٧ ، ٢٥ ذى القعدة ١٢٤٧
١٨ ، ١٨٣٢/٤/٢٦ ص ٤ .
(٢٨) الوقائع المصرية العدد ٣٧٨ فى سلخ ذى القعدة ١٢٤٧ ،
١٨٣٢/٥/١ .

(٢٩) دفتر ٧٧٩ خديوى تركى وثيقة ٦٦٠ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٤٨ —
١٨٣٢/٩/٢٢ ، ودفتر (بدون) معية تركى وثيقة ١٠١ فى تاريخه .
(٣٠) الوقائع المصرية العدد ٤٢٣ فى ٤ ربيع ثان ١٢٤٨ ،
١٨٣٢/٩/١ ، ودفتر (بدون) وثيقة ١٠٨ فى ٢٧ منه ، ١٧٥ فى ٧ جمادى
الاولى ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٩/٢٤ ، ١٨٣٢/١٠/١ .

أهلتهم ليكونوا حكاما للاخطاط فحلوا بذلك محل الاتراك الشركسة وغيرهم من العناصر الأجنبية الذين رفتوا من الاخطاط وقد أمر محمد على بعدم تعيين آخرين مكانهم ، وتولى المصريون أيضا وظائف القواصة (٣١) وارتقوا في الوظائف العليا بإدارة الاقاليم .

الجهاز الإدارى بالاخطاط :

إذا كان حاكم وشيخ الخط هما اللذان يقومان بالمتابعة والاشراف على الاعمال الرئيسية فى الخط فالى جانب هؤلاء كان يوجد عدد من الوظائف الأخرى مثل ملاحظ الخط والذي كان عليه ملاحظة تحصيل الأموال ببلاد الخط والعمل على جباية الاموال المتبقية لدى الفلاحين ، ومتابعة توريد كافة المطالب الأميرية ، ومراقبة الانتاج الزراعى فى هذه البلاد ، وقد حدد الملاحظين بمنع صرف رواتبهم طالما كانت هناك قرى ضعيفة فى اخطاطهم (٣٢) . وكان يقوم بأعمال الكتابة بالخط أحد الكتاب لكتابة وتسجيل كافة الاعمال الخاصة بإدارة الخط (٣٣) .

والى جانب هذه الوظائف فقد استحدثت وظيفة معاون الخط لمعاونة مشايخ الاخطاط فى ادارة الاشغال حيث وجد بكل مديرية نحو عشرة معاونين ، وقد قام حسن بك مدير نصف أول الشرقية باعداد لائحة عن أعمالهم ، وأعجب بها محمد على وأمر بنشرها فى جميع المديريات والعمل بها (٣٤) .

وحددت اللائحة المذكورة مهام معاونى الاخطاط فيما يلى :

أولا : متابعة زراعة الأراضى التى حددت أصناف الزراعة بها

-
- (٣١) معية تركى دفتر ٥٠ وثيقة ٤٩٧ فى ٧ محرم ١٢٤٩ —
١٨٣٣/٥/٢٧ ص ٥ ودفتر ٥٨ وثيقة ٢٤٨ فى ١٣ جمادى الأولى ١٢٤٩
١٨٣٣/٩/٢٨ .
- (٣٢) دفتر ٦٩ معية تركى وثيقة ٣٥٤ فى ٢٧ شوال ١٢٥١ —
١٨٣٦/٢/١٥ ، ودفتر ٤ أوامر وثيقة ١١٤ فى ٢٥ ذى القعدة ١٢٥١ —
١٨٣٦/٣/١٤ .
- (٣٣) دفتر ٧٤١ خديوى تركى وثيقة ٨٣٠ فى ١٠ رمضان ١٢٤٤ —
١٨٢٩/٣/١٦ .
- (٣٤) دفتر ٦٩ معية تركى وثيقة ٣٤٣ ، ٣٤٤ فى ٢٦ شوال ١٢٥١ ،
١٨٣٦/٤/١٤ .

وخاصة القطن منذ بداية أعمال الزراعة حتى جنى المحصول وأن يكون لديهم بيان بما رتب زراعته في بلاد الخط بالأسماء والاحواض والاصناف ، والمرور عليها برفقة خولى كل بلد وابلاغ ناظر القسم ومدير المديرية بما يتم من هذه الأعمال وأى تأخير فيها والمتسبب فيه .

ثانيا : ملاحظة الأعمال التى تتم في بلاد الخط المتعلقة بالأشغال العامة مثل تطهير الترع والقنوات واقامة الجسور والالمام بكل ما يلزم لهذه البلاد من مشروعات ، ومتابعة ارسال الانفار اللازمة لهذه الأعمال ، وابلاغ ناظر القسم عن المعترضين لسرعة اتمام هذه المشروعات الضرورية .

ثالثا : المبادرة في تشهيل المطالب الوقتية التى تطلب من نواحى بلاد الخط وتوريدها لمحل طلبها دون أى تأخير مع مراعاة العدالة في توزيع هذه المطالب على الأهالى وتسجيل المنتفعين وابلاغ ناظر القسم والمدير عنهم .

رابعا : البحث عن المجندين الفارين من الجندية وافادة ناظر القسم والمدير عنهم وعمن وجدوا بطرفهم وارسالهم الى الجيش وابلاغ المدير عنهم والبحث عن المتسحبين ببلاد الخط .

خامسا : مراعاة العدالة في تحصيل الأموال من الأهالى والمشايخ دون هوى أو ميل ومراجعة دفاتر الصيارف خاصة فيما يتعلق بأسماء العمد والمشايخ وأقاربهم وذويهم ومن يلوذ بهم ، واعداد تقارير عن المخالفات التى بها وابلاغها الى ناظر القسم والمدير وخاصة اذا ما كانت مخالفات جسيمة أو اختلاسات أو أى نوع من تداخل الصيارف .

سادسا : تحقيق القضايا المدنية « الدعاوى الحقوقية » فيما بين الأهالى واعطاء كل ذى حق حقه في حيدة تامة واحالة القضايا الكبيرة الى ناظر القسم لتحقيقها وابلاغ المدير للتنبيه على ناظر القسم بانتهاء تحقيقها .

سابعا : مراقبة أحوال المشايخ مع الفلاحين في الحصص وكيفية معاملتهم وأداء المطالب منهم مراعاة للعدالة واعداد تقرير عن الاعمال

المنزعة أو الجور أو التعديات أو التجاوزات في حقهم والابلاغ عنها ، عملا على راحة الفلاحين وعدم تسحبهم .

نأمننا : ملاحظة جمع وتوريد القطن الباقي بالأراضي الى الشئون والامداد عنه لناظر القسم والمدير (٢٥) .

باسمنا : تقديم تقرير كل خمسة عشر يوما الى مدير المديرية يتضمن البند الأتية :

- ١ — زمام النواحي في جميع بلاد الخط .
- ٢ — تعداد سكان كل بلد ، ونوعهم .
- ٣ — عدد السواقي والتوايت والشواذيف التي تعمل والعاطلة ومصادر مياهها في كل بلد .
- ٤ — عدد المواشي وأصنافها في كل بلد والعاملة منها .
- ٥ — ترتيب زراعة الكتان في كل بلد على حدة ومساحة المنزرع منها .
- ٦ — ترتيب الأصناف موضحا كل صنف على حدة في الأحواض والبلاد .
- ٧ — عدد النساجون العاملون في البلاد والضرائب المفروضة عليهم في كل بلد .
- ٨ — الترع والجسور والحوش وغيرها اللازمة لكل بلد من بلاد تحت (١٦) .

وفي نفس العام صدرت لائحة أخرى أكدت على المهام السابقة للمعاونين والضباط الذين خصصوا للمرور على البلاد وملاحظة زراعة المحاصيل والأصناف وخاصة القطن ومتابعة أعمال الترع والجسور وإخراج الفلاحين لها وتشهيل المطالب ومتابعة رى الأراضي البور ، والمرور

(٣٥) دفتر مجموع أمور ادارة : لائحة ٢٨ شوال ١٢٥١ —
١٦ ١٨٣٦/٢ « مأموريات معاونين الاخطاط » .
(٣٦) المصدر السابق نفسه .

على الحقول مع المشايخ وخولى الزراعة ، وتقديم تقرير مفصل عن هذه الأعمال كل خمسة أيام الى الادارة المركزية بالأقاليم ورفع تقرير للوالى عن أى اهمال أو تقصير (٣٧) .

ويلاحظ أن هذه المهام قد تركزت على تخفيف الاعباء الملقاة على الادارة المركزية بالمأموريات والمديريات والأقسام والخطط ، كما يلاحظ أيضا أن هؤلاء المعاونين كانوا أداة اتصال بهذه الادارة غير أن أدائها لدورها لم يحقق لها اتصالا مباشرا بالمحكومين بالقدر الكافى ، وبالتالي فلم تكن لهم سلطات عليهم ، وان كان قد أدى الى تقليص دور حكام الاخطاط فى الاتصال بالادارة المركزية .

ومما يؤكد ما توصلنا اليه أن المهام الملقاة على هؤلاء المعاونين قد ازدادت على نحو كبير دون أن يقابلها ازدياد مهام حكام الاخطاط أو مسئولياتهم ، وبالتالي فان ازدياد هذه الاعباء قد أدى الى مزيد من انحسار دور هؤلاء الحكام والتخلص من نفوذهم .

ووضح مدى تعدد مهام حكام ومشايخ الاخطاط فى الاهتمام بالنواحى المالية الى الاهتمام بشئون الزراعة والانتاج الزراعى لكافة أنواع الأصناف والمحاصيل وخاصة النقدية منها مثل القطن والتيل والسمسم التى وجهت اليها الحكومة المركزية اهتماما بالغا ، وكذلك الاهتمام بالشئون الصحية وتطعيم الجدرى وملاحظة النظافة ، واعداد قوائم المواليد والوفيات وتعداد السكان بالقرى . والعمل على توفير الاستقرار بها وراحة الأهالى ومنع جور الفلاحين على أراضي جيرانهم ، والاهتمام بالمشروعات والمرافق ومنشآت الري والزراعة باخراج الأنفار لها مع مراعاة العدالة فى توزيعهم على القرى ، والاهتمام بشئون معامل الدجاج فى القرى والبلاد الموجودة بها وكذلك خلايا النحل والعمل على زيادتها . المشاركة فى الزراعة بين الاهالى والفصل فى القضايا المقامة فيما بينهم ومراجعة القضايا التى يفصل فيها المشايخ واحتقاق الحق دون أى جور . وادراج هذه الأعمال فى تقرير الحاكم الشهرى الذى يرفعه الى الوالى (٣٨) .

(٣٧) المصدر السابق ، لوائح سنة ١٢٥١/١٨٣٦ .
(٣٨) المصدر السابق : لائحة فى ٢٩ محرم ١٢٦٢ — ١٨٤٦/١/٢٧

٢ — ادارة القرى :

كانت القرية أسبق مولدا من الدولة وكانت حياة الانسان الاجتماعية فيها مقدمة لحياته السياسية ونواة لنظام الدول الحديثة ، وفيها تكتشفت الحياة عن أولى القواعد الاجتماعية وبزغت المرافق المشتركة التى تولدت عنها المصالح العمومية — بصورة نظرية أو شبه نظرية — فيما بعد (٣٩) .

وتعد القرية الركيزة الرئيسية فى التقسيم الإدارى للأقاليم فى مصر فهى تشكل أصغر وحدة إدارية ضمن هذا التقسيم وقد أصابت إدارة القرى فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر شأن سائر الأقاليم حالة من الارتباك والفوضى ، وكانت علاقتها بالسلطة المركزية تكاد تقتصر على دفع الضرائب المطلوبة حيث أسندت إدارة القرية الى الملتزم الذى وكل بإدارة شئونها ويمثله فى القرية قائم مقام (٤٠) وموظفون آخرون .

ويتألف الريف المصرى فى الوجهين من منطقة شمال الدلتا فى الوجه البحرى حتى أطراف الصحراء الشرقية والغربية وكذلك الشريط الضيق حول نهر النيل فى الوجه القبلى الى أطراف الصحراء ، وتؤلف القرى المصرية عادة من عدة كتور تكون دائرة واحدة تشمل القرية الأصلية وتنقسم هذه الدائرة مهما كان اتساعها الى أربعة وعشرين قيراطا متساوية تابعة الى ملتزم واحد أو أكثر (٤١) .

ولما كان محمد على يهدف الى تحقيق السيطرة المركزية على كافة الوحدات الادارية بالبلاد ، ولما كانت القرى تمثل بالنسبة له القاعدة الأساسية للهيكل الإدارى للأقاليم فقد كان ذلك يتطلب إلغاء النظام القديم الذى كان يحول دون الاتصال المباشر بين الحكومة المركزية وإدارة القرية وكان قضاؤه على نظام الالتزام أكبر ضربة وجهها لهذا النظام الإدارى ، والاقتصادى والاجتماعى بالقرى ، ومن ثم فقد كان من الضرورى العمل على تنظيم الإدارة بالقرى ووضع نظم إدارية واقتصادية جديدة محل

(٣٩) عثمان خليل عثمان : الإدارة العامة وتنظيمها ، مكتبة عبد الله وهبه ، القاهرة ١٩٤٧ ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٤٠) هاملتون جب ، هارولد براون : المجتمع الإسلامى ص ٩٤ .

(٤١) استيف : وصف مصر مج ٥ ط ١ ص ٧٢ .

النظام القديم يمكن السلطة المركزية من التدخل المباشر في كافة مناحى الحياة الاقتصادية والادارية والعمرانية في كل قرية مهما تناءى موقعها .

القائم مقام

على الرغم من الغاء النظام القديم الا أن بعض الوظائف التى كانت موجودة بالقرى والبلاد منذ العصر العثمانى استمرت في أداء دورها في ادارة القرية مع اختلاف بعض مهامها مثل القائم مقام حيث كان يوجد في كل بلدة قائم مقام واحد أو اثنان أو ثلاثة كانوا من المماليك (٤٢) والأتراك غير أنهم لم يعودوا خاضعين لسلطان أحد غير سلطان الوالى .

وعندما اتجه محمد على الى تغيير العناصر التركية في ادارة القرى والبلاد بغيرهم من المصريين أبناء البلاد واتجه الى تعيين المشايخ في وظائف بادارة البلاد بتعيينهم قائم مقامات بالقرى ومشايخ الاخطاط ثم حكامها وترقيهم في وظائف ادارة الاقاليم فقد أمر مأمورى المأموريات بوجوب العناية التامة عند تعيين المشايخ المصريين في هذه الوظائف بدلا من الاتراك (٤٣) الذين أمر برفتهم وتخصيص معاشات (مرتبات) لهم (٤٤) .

ويبدو أن وجود أكثر من قائم مقام في قرية واحدة كان ماثرا لكثير من الاضطراب والاختلال في ادارة القرية وارتكان كل منهم على الآخر أو انه أدى الى وجود صراع فيما بينهم على زعامة القرية ورئاستها ، وعلى ذلك فقد قرر مجلس المشورة — بناء على تقرير ابراهيم باشا — استخدام قائم مقام واحد في كل قرية ، كما كان قديما ، على أن يكون من ذوى الكفاءة والنشاط والمقدرة (٤٥) . وقد طالب حسن بك مأمور زفتى المجلس بضرورة الابقاء على اثنين أو ثلاثة بالقرى الكبيرة ذات المساحات الواسعة والاطيان

(٤٢) ابراهيم زكى : الحالة المالية ص ١٠٤ .

(٤٣) دفتر ٧٤٥ خديوى تركى وثيقة ١٥٢ في ١٨ محرم ١٢٤٤ — ١٨٢٨/٧/٣١ ص ٩١ .

(٤٤) دفتر ٣٧ معيضة تركى وثيقة ٦٨ في ٥ صفر ١٢٤٤ — ١٨٢٨/٨/١٧ .

(٤٥) دفتر ٧٦٠ خديوى تركى وثيقة ٣٣ في ٢٦ ربيع الاول ١٢٤٥ — ١٨٢٩/٩/٢٦ ص ١٤ .

الكثيرة أو الاكتفاء بواحد فقط مع صرف مرتب الاثنين أو الثلاثة له وكان مرتبه في ذلك الوقت ٢٥ قرشا (٤٦) .

وبعد دراسة وافية للقوى وما بها من قائممقامات وكميات الأتليان بها قرر المجلس العالى الاكتفاء بقائمقام واحد ورفنت غير الاكتفاء منهم من المصريين واحلال الأتراك محلهم وتخصيص مرتب شهرى للقائمقام قدره ١٥٠ قرشا (٤٧) . ولم يكن رفت هؤلاء المصريين يتم قبل اجراء تحقيق وثبوت عدم كفاءتهم فاذا ما اتضح براءتهم من التهم المنسوبة اليهم أعيد

تنصيبهم فى قراهم (٤٨) . وكان محمد على يأمر باحلال آخرين من المصريين محل المرفونين ، وربما كان للقائمقامات الاتراك دور فى اسناد هذه التهم الى المصريين للحد من تعيينهم مكانهم أو لاثناؤه عن المضى فى سياسته ، ولكنه استمر فى تعيين الاكتفاء من المصريين محل الاتراك فى هذه الوظائف (٤٩) بل لقد منع استخدام الاتراك فى هذه الوظائف اذا لم يوجد من يصلح من المصريين لشغلها (٥٠) .

ويعتقد أن ادارة المصريين للقوى وبلادهم كانت أعظم فائدة للبلاد والأعالى من ادارة الاتراك والماليك لها فقد كانوا أكثر اجابة للمطالب الاميرية وأقل اضرارا بالأهالى ولما كان ذلك يعد اظهارا لحسن ادارتهم للبلاد ومدى سوء معاملة الاتراك لهم وعدم كفاءتهم وأمانتهم (٥١) ، فان ذلك

(٤٦) الوقائع المصرية العدد ١٠٠ فى ٢٣ رجب ١٢٤٥ — ١٨٣٠/١/١٨ .

(٤٧) دفتر ٧٦٦ خديوى تركى وثيقة ٣٨٦ فى ٢٣ شوال ١٢٤٥ — ١٨٣٠/٤/١٧ ص ١٦٣ .

(٤٨) ظهر من التحقيق مع أحد المصريين براءته من ٣٥ تهمة نسبت اليه ، انظر دفتر ٧٦٣ خديوى تركى وثيقة ٣٤١ فى ١٧ ذى الحجة ١٢٤٥ ١٨٣٠/٦/٩ ص ١٦٨ .

(٤٩) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٩ وثيقة ٤٤ ، ١٢٢ فى ٩ ، ١٩ محرم ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٧/١٠ ، ٦/٣٠ ، ودفتر ٧٦٤ وثيقة ٢٧٨ فى ١٩ محرم ١٢٤٦ .

(٥٠) الوقائع المصرية العدد ١٦٦ فى ٢٦ محرم ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٧/١٦ .

(٥١) نم جـد قائممقام تركى بقرية الدروتين بقسم نبروه بالغربية أمام اقترانه لعدم أمانته فى اداء عمله ، انظر دفتر ٢ أوامر وثيقة ٥٦٧ فى ٢٨ الحجة ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٥/٢٩ .

دفع كبار الأتراك الى التصدى لهذا الخطر الذى يهدد مستقبلهم ويقلل من شأنهم ووضعهم المميز ويتساوون مع الفلاحين الذين يحكمونهم والحد من تعيينهم قائمقامات بالقرى مثلما حاولوا منع وصول أوامر محمد على بتعيين المصريين نظارا للاقسام ، حيث اقترح أحمد باشا مدير الاقاليم الوسطى تعيين الأتراك فى القرى التى يكثر فيها الأشقياء والصوص — حيث كان البدو مصدر قلق عظيم فى هذه الاقاليم مما استلزم قيام الحكومة بالعديد من الدوريات العسكرية النشطة (٥٢) — وتعيين المصريين فى القرى المستقرة ، وقد وافق المجلس العالى على هذا الاقتراح مع ضرورة مراعاة معاملة الأهالى والمزارعين بالرفق واللين لعدم اكراههم على التمرد والفرار (٥٣) . وعلى هذا فقد استمر المصريون يعملون جنبا الى جنب مع الأتراك والمماليك والألبان وغيرهم فى ادارة القرى والبلاد .

شيخ البلد :

كان من أهم الوظائف فى ادارة القرى وظيفة شيخ البلد (٥٤) ، وكانت تولية كبار الفلاحين لمناصب المشايخ فى قراهم تتم بموافقة أهالى القرية (٥٥) ، لانهم كانوا من أبناء الأسر الكبيرة والعريقة بها ومن يتمتعون بالنفوذ والثروة والهيبة والمكانة بين أهاليها حتى أن الشيخ كان بمثابة سلطان أو حاكم القرية التى تتبع له (٥٦) .

(52) St. John, J.A-Egypt and Mohammed Ali London 1834.

p. 176.

(٥٣) دفتر ٧٧٠ خديوى تركى وثيقة ٧١ فى غرة ربيع الاول ١٢٤٦
١٨٣٠/٨/٢٠ .

(٥٤) أطلق على رئيس الناحية لقب شيخ البلد ، وكانوا فى مبدأ الامر يتم اختيارهم برغبة الاهالى من شيوخ الاهالى الطاعنين فى السن واطلق عليه شيخ البلد أو شيخ الناحية أو شيخ الحارة وهذه الوحدات كانت مشيخة ، وبقي اسم الشيخ دالا على كبر القوم ايا ما كان عمره ، وقد أطلقت أسماء حكام البلاد ، شيخ البلد أو العمدة على حسب عرف كل بلد واختلفت الاسماء باختلاف عرف الاقاليم والنواحي ، انظر رفاعه بك رافع : مناهج الالباب المصرية فى مباحج الآداب المصرية — مطبعة بولاق ، القاهرة ١٢٨٦ هـ ص ٢٤١ .

(٥٥) دفتر ٢٣ معية تركى وثيقة ٢٦٤ فى ٨ محرم ١٢٤٢ —
١٨٢٦/٨/١٢ ص ٣٢ .

(56) Merruau, M.P. op. cit., p. 16.

وقد فوض محمد على نظار الاقاليم وحكامها بترتيب شياخة القرى وتحقيق الشكاوى وحسم أى نزاع ينشعب بين الاهالى حولها ، وتحقيق شكاوى المشايخ بسبب رفتهم (٥٧) ويدل ذلك على أن تولية هؤلاء المشايخ لوظائفهم لم تكن تجرى وفق انتخابات مباشرة من الاهالى لمشايخهم فكان بكنى موافقة كبارهم على الشيوخ المرشحين لكى تقوم الادارة بتعيينهم دون مراعاة لموافقة اهالى القرية مجتمعين .

واستمر تقسيم القرية فى عهد محمد على كما كان من قبل فى ظل نظام الالتزام الى ٢٤ قيراطا ، وأدى تعدد المشايخ فى القرية الى تقسيمها الى حصص يتم توزيعها بينهم طبقا لمساحتها وزمامها وعدد سكانها وتبعاً لمقدرة المشايخ و ثرائهم ومكانتهم الاجتماعية ومكانة أسرهم ونفوذها حيث كانت هذه الأسر تحتفظ بشياخة القرى لاجيال طويلة (٥٨) . ولم يتمكن غيرهم ممن يفتقدون هذه المميزات الاستمرار فى شياختهم للبلاد حيث طلبوا اعفاءهم منها لعدم قدرتهم على خدمتها (٥٩) . وكان يتم فى بعض الاحيان تعيين العساكر فى وظيفة الشياخة بالقرى التى ثبت ضعف انتاجها، ويرجع ذلك الى رغبة محمد على فى النهوض بانتاج هذه القرى لزيادة ايرادها وتأدية ما عليها من أموال . ومع ذلك فانه يمكن القول أنها لم تكن سياسة عامة حيث رفض طلب مدير القليوبية تعيين ثمانية صف ضباط من بلوك المستحدثين بمديريته شيوخا على بعض القرى الضعيفة أسوة بعساكر الجهادية (٦٠) .

افتقاد دور النساء فى تعيين المشايخ :

يلاحظ استمرار سياسة تولى المشايخ وتعيينهم وفقا لرغبة

-
- (٥٧) معية تركى دفتر ٨ وثيقة ١٢٠٨ فى ٨ رجب ١٢٣٨ —
١٨٢٣/٣/٢١ ، ص ٩٥ ، ودفتر ١٢ وثيقة ١٧ فى ١٤ رمضان ١٢٣٨
١٨٢٣/٥/٢٥ ، ٤٦١ فى ١٥ ربيع الاول ١٢٣٩ ١٨٢٣/١١/١٩ ودفتر ٢٧
وثيقة ٣٨٣ فى ١٧ ربيع ثان ١٢٤٢ — ١٨٢٦/١١/١٨ .
(٥٨) دفتر ٢٨ معية تركى وثيقة ١١٢ فى ١٣ جماد ثان ١٢٤٢ —
١٨٢٧/١/١٢ ص ١٤ .
(٥٩) دفتر ٣ أوامر وثيقة ٦٩٢ فى ١١ شوال ١٢٤٧ —
١٨٣٢/٣/٢٤ ص ١٤٤ .
(٦٠) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ٦١٧ فى ٩ رمضان ١٢٥٠ —
١٨٣٥/١/٩ .

الأهالى حتى أواخر حكم محمد على دون التقيد بعدد محدد من المشايخ (٦١) كما يلاحظ أنه كان هناك دور للنساء في تعيين مشايخ القرى والذي يعتقد أنه كان أمرا طبيعيا في ظل نظام الالتزام ، اذا كانت احدى النساء ملتزمة لاحدى القرى ، وظل ذلك ساريا في أوائل عهد محمد على . وقد ترتب على شكوى أهالى احدى قرى المنوفية ضد شيخ القرية الذى نصبته « الست نفيسة ملتزمة قرية ميه » اصدار محمد على أمرا بعدم تدخل النساء في تعيين المشايخ أو رفتهم (٦٢) وبذلك انتهى هذا الدور الذى اضطلعت به النساء منذ ذلك الحين ولسنوات طويلة قادمة .

ولما كان محمد على يولى الزراعة اهتماما كبيرا منذ توليته حكم مصر فقد كلف حكام البلاد والقرى وخاصة القائمقامات والمشايخ وخولا الزراعة ببذل غاية جهدهم للاهتمام بها وزيادة الانتاج واخراج الانفار للاشغال العامة لحفر وتطهير الترغ حيث كانوا يسافرون الى ساحات العمل بعيدا عن قراهم وعائلاتهم ، وكان المشرفون عليهم مزودين بسياط يلهبون بها ظهورهم عند أى تكاسل (٦٣) ، وقد بلغ عدد المسخرين فى ترعة المحمودية فى سنة ١٨١٩ عدد ٣٠ ألف فلاح ، ثم ارتفعت هذه الاعداد الى مئات الآلاف بعد ذلك (٦٤) .

وكان محمد على يتابع بنفسه أحوال البلاد والقرى والزراعة وخاصة محصول القطن حتى أنه هدد بدفن الجميع أحياء فى وسط الحقل الذى يرى فيه اهمال أو تأخير (٦٥) .

مهام جهاز الادارة بالقرى :

لما كان محمد على قد طالب بتحديد مهام ووظائف حكام البلاد فقد

(٦١) مديرية البحيرة دفتر ٨ وثيقة فى ١٠ ربيع الاول ١٢٦١ — ١٨٤٥/٣/١٩ ص ٤٩٠ .

(٦٢) معية تركى دفتر ١٢ وثيقة ١٦٠ فى ٣ ذى القعدة ١٢٣٨ — ١٨٢٣/٧/١٢ .

(63) Madden, R.R : Travels in Turkey, Egypt, Nubia and palestine 1824 - 1827 vol I, London 1833, p. 224.

(64) Croushley, A. E : The Economic Development of Modern Egypt pp. 52, 56.

(٦٥) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٣ جماد ثان ١٢٤١ ، وفى ٢٧ صفر ١٢٤٣ — ١٨٢٦/١/٢٣ ، ١٨٢٧/٩/١٩ .

حددت لائحة الفلاح مهام قائمقامات ومشايخ الحصص الذين خصص لكل منهم عدد من الانفار والاطيان تبعا لتعداد الناحية ، وكان يتسلم قائمة بذلك من المأمورية ليكون مسئولا عن الفلاحين في حصته والعرض عن كل ما يتعلق بشأنها الى حاكم الخط وكبير المشايخ أو لناظر القسم بمعرفة القائمقام الذى يعد مسئولا عن الناحية ومتابعة أحوالها . وكان على الشيخ الابلاغ عن المتسحبين وملاحظة المساقى وتقوية الجسور ومتابعة تسميد الأراضى وريها خاصة وقت الفيضان ، وملاحظة أعداد الاراضى التى يتم زراعتها بالكتان وباقى المحاصيل والاصناف المرتبة على الناحية فى مواعيدها والمتابعة المستمرة لجميع مراحل الزراعة فى جميع الاحواض وكافة الفلاحين والابلاغ عن ذلك للإدارة المركزية لمتابعتها لتلك الأعمال ومعاقبة المهملين والمخالفين ، وتوزيع أطيان غير القادرين على القادرين لزراعتها ومعاونة الفلاحين فى حرث أراضيهم بالاجرة .

ولاهمية الدور الذى يقوم به نهر النيل من بعث الحياة والنماء وال عمران الى أرض مصر وشعبها فاذا ما جاء الفيضان عاليا يهدد البلاد بالاضطراب ، فقد كان على المشايخ والقائمقام المرور بصفة مستمرة على الجسور وقت الفيضان وتعيين الخفر لمواجهة أى خلل يحدث بها لدرء هذه الاخطار . واستتبع ذلك دوام استعداد النواحي للمعاونة عند التهديد بأى خطر . وكان عليهم أيضا ملاحظة أدوات الري واصلاحها أو تجديدها .

وحددت اللائحة العقوبات التى تنزل بهم عند أى تهاون أو تكاسل نظرا لما تمثله الزراعة من أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاد البلاد والأهالى .

ونظرا لما تمثله عملية تحصيل الأموال والضرائب بأنواعها المختلفة فى أوقاتها المحددة من أهمية لما تشغله إيرادات الأقاليم من أهمية تفوق غيرها من الإيرادات السيادية للدولة لتحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية والعمرانية فقد كلف القائمقام ومشايخ الحصص بمعاونة الصراف فى تحصيلها وتحصيل المتأخرات المتبقية على الفلاحين ، ومرافقتهم له بالديوان حيث يتم احضار الفلاحين لدفع ما عليهم . وكان على الصراف

تسجيل كل ما يقوم الفلاحون بتوريده من أموال أو محاصيل الى الشئون لاختصاصه بذلك دون الزامه لهم بسداد كافة ما عليهم لاختصاص القائم مقام والمشايخ بذلك (٦٦) .

ويلاحظ أن اللائحة قد أوجبت ضرورة التنبيه على الفلاحين بعدم دفع أية مبالغ أو أموال خارجية أو غير مقررة ولكن هؤلاء المكلفون بتوعيتهم كانوا هم الذين يخالفون ذلك ويجبرونهم على دفع هذه المبالغ أو الأموال .

وحددت اللائحة أيضا كيفية توريد الفلاحين للمطالب واللوازم ، النى تتطلبها الحكومة مثل الجمال والمسلى والتبن والمسكة اللازمة لامدادات (مطابخ) الجيش وأوجبت على المشايخ مراعاة العدالة فى توزيع طلبها . كما كان عليهم أيضا اعداد كافة البيانات التى تطلبها الادارة المركزية عن كل ما يتعلق بالنواحى من أطيان ومواشى .

ولما كانت الحكومة المركزية قد ألزمت الفلاحين بالعمل مسخرين فى المشروعات ذات النفع العام أو أية انشاءات عمرانية أخرى فقد أوجب ذلك على قائممقام ومشايخ الحصص تجهيز هؤلاء الفلاحين المخصصة على نواحهم ومراعاة العدالة فى ذلك ومرافقتهم الى مواقع العمل لملاحظتهم واتخاذ التدابير لمنع فرارهم منها .

ونتيجة لهروب الكثير من الفلاحين وترك قراهم وأراضيهم وديارهم فارين بأنفسهم وأهليهم من جور السلطة المركزية وتعسفها معهم ومن فداحة الضرائب الملقاة عليهم وتجاوزات رجال الادارة حيالهم ، فقد اتخذت الحكومة المركزية الاجراءات الكفيلة بتتبع هؤلاء المتسحبين والامساك بهم وذلك باعطاء أى فلاح يغادر قريته تذكرة مختومة بها أوصافه كما كلف رجال الادارة بالقرية بحل مشاكلهم والامساك بالمتسحبين بقراهم غير الحاملين لهذه التذاكر وتسليمهم للادارة المركزية ، كما منعوا من

(٦٦) دفتر مجموع أمور ادارة : قانون ١٢٤٥ المنشور باسم لائحة الفلاح .

حمايتهم والا تعرضوا لأشد العقاب . واتخذت بعض الاجراءات لمنع دخول هؤلاء الفلاحين الى القاهرة (٦٧) .

وكلف القائمقام والمشايخ أيضا بمعاونة « وكيل الحريمات » في أخذ الكتان وتوريدهم للغزل في حينه ، ومعاونة « وكيل القزازين » في جمع الاقمشة وورودها في أوقالاتها الى المبيضات . وحددت اللائحة العقوبات التي تنزل بالفلاحين المتهاونين والمتكاسلين وبالقائمقامات والمشايخ عند أى مخالفة أو تجاوز أو تهاون أو تكاسل . وأوجبت ضرورة تواجد أى منهم في الناحية عند مغادرة أحدهم لها لمناظرة أشغالها (٦٨) ، بل منع المشايخ من مغادرتها لأى سبب وخاصة الى القاهرة والاسكندرية ثم وضعت أسس مغادرتهم لنواحيهم (٦٩) .

ونظرا لأهمية استتباب الأمن وحفظ النظام بالقرى فقد كان ذلك من المسئوليات التي أنيطت بها ادارة القرى بمعاونة الخفر وذلك بالتصدي للصوص والأشقياء . وقد تطلبت بعض المواقف تدخل الادارة المركزية بالأقاليم أو قوات الجيش لعدم قدرة المشايخ والخفر على مواجهتها . ومن ذلك امداد متصرف جرجا بقوات الخيالة للتصدي للحركة المهدية في ابريل عام ١٨٢٤ وتوجيهه الى كيفية معاملة زعمائها ومحرضيها والعمل على استتباب الأمن واستقرار الأوضاع بها وانتظامها بعد القضاء عليها (٧٠) .

ومنعا لانتشار الحوادث وخاصة في قرى الصعيد فقد كان على حكام الأقاليم الاستيلاء على البنادق قسرا من أيدي الفلاحين وتسليمها الى الجهات المختصة (٧١) ولكن ذلك لم يمنع من استمرار حوادث الاعتداء على

(٦٧) دفتر ٧٥٣ خديوى تركى وثيقة ٦٥ في ٢٥ صفر ١٢٤٥ —
١٨٢٩/٨/٢٦ ص ١٣ .

(٦٨) دفتر مجموع ادارة قانون ١٢٤٥ هـ .

(٦٩) دفتر ٧٥٥ خديوى تركى وثيقة ٩٨ في ١٩ جماد ثان ١٢٤٥ —
١٨٢٩/١٢/١٦ ص ١٧ .

(٧٠) دفتر ١٧ معية تركى وثيقة ٣٦٥ في ١٣ شعبان ١٢٣٩ —
١٨٢٤/٤/١٣ .

(٧١) دفتر ٧٣٧ خديوى تركى وثيقة ٧٧ في ٢٠ ربيع ثان ١٢٤٣ —
١٨٢٧/١١/١٠ ص ١٥ .

القرى ومهاجمتها والسطو عليها (٧٢) وقد تصدى أهالى بعض القرى للدفاع عن أنفسهم ومن ثم فقد تقرر توقيع أقصى العقوبة على اللصوص وقطاع الطرق وبخاصة العصابات المسلحة التى وجهت اليها قوات عسكرية للقضاء عليها حيث جهز ٨٠ فارسا لمواجهة عصابة بالخانكة وكلفت الادارة المركزية بالاقاليم بتعقب هذه العصابات ورخص لها بصلبهم وقتلهم (٧٣) . أما اللصوص الذين يعلنون التوبة فلم يكن يرخص لهم بمزاولة زراعة أراضيهم دون كفالة مشايخ الحصص وكبار المشايخ لهم (٧٤) .

وقد تصدت الادارة المركزية بحزم لحوادث الاعتداء المتكررة التى كان يقوم بها البدو ضد القرى والاهالى والاسواق والمزارع فى الوجهين وربما كان تأجيل محمد على لعقابهم فى بعض الأحيان — الى الوقت المناسب (٧٥) — راجعا الى عمله على نجاح سياسته فى توطينهم لكسب ولائهم والعمل على استقرارهم وتجنب أخطارهم وانطوائهم تحت لواء حكومته المركزية .

وكان من مهام شيوخ القرى جمع الانفار للتجنيد (٧٦) حيث كان تجميعهم يتم بطريقة استبدادية وتعسفية الى حد ما (٧٧) . كما كانوا

(٧٢) من أمثلة هذه الاعتداءات مهاجمة ١٢٠ شخصا مسلحا لاحدى قرى المنوفية وقتلهم بعض الخفر بالبوابات والسطو على منازلها كما هاجم اللصوص قرية شعشاعة بنفس المديرية وضربوا أهاليها وسرقوا مواشيهم واحتموا عند بعض المشايخ ولذلك جهزت قوات مكونة من ٥٠٠ من المغاربة و ٢٠٠ فارس لضبط اللصوص والمشايخ ، انظر دفتر ٦ أوامر وثيقة ١٠٧ فى ٢٤ الحجة ١٢٥١ — ١٨٣٦/٤/١١ ص ٤٤ ودفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ٣٩٠ فى ١٧ محرم ١٢٥٢ — ١٨٣٦/٥/٤ ودفتر ٧٨ وثيقة ٨٧ فى ٢٦ منه ص ٢٦ .

(٧٣) دفتر ٧٨٠ خديوى تركى وثيقة ٤٤٣ ، ٤٦٢ فى ٢٤ ، ٢٩ شوال ١٢٤٧ — ٣/٢٧ ، ١٨٣٢/٤/١ ص ١١٥ ، ١٢٢ ، ودفتر ٢ أوامر وثيقة ٨٨ فى ٢١ ذى القعدة ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٤/٢٢ ص ٢٠ .

(٧٤) دفتر ٧٦٩ خديوى تركى وثيقة ١١ فى ٧ محرم ١٢٣٦ — ١٨٣٠/٦/٢٨ .

(٧٥) دفتر ٧٢٩ خديوى تركى وثيقة ٩٠١ فى ٢٦ صفر ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٩/٢٩ ص ١٤٢ ، ودفتر ٤٤ معية تركى وثيقة ١٨٣ فى تاريخه .

(76) Merruau, op. cit. p. 15.

(77) Holroyd, Arthur ; Egypt and Mohamed Ali Pacha in 1837, London 1838, p. 12.

يتولون الفصل في المنازعات بين الفلاحين وتصفية الخلافات فيما بينهم (٧٨) ودوام المرور والمحافظة على الجسور لمنع أخطار الفيضان وذلك بعد توقف الحكومة المركزية عن إرسال جنود الجيش لحراستها وحددت عقوبة الاعدام عند أى تهاون فى هذا الشأن (٧٩) .

ونظرا لما يقوم به هؤلاء المشايخ من خدمات للحكومة وتحملهم اعباء استضافة عمالها الذين بهرون بالقرى ، وينزلون بها فقد أعطى محمد على هؤلاء المشايخ فى مقابل ذلك أطيانا معفاة من الضرائب — بعد مساحة الأراضى سنة ١٨١٣ — عرفت باسم مسموح المشايخ وهى ٥ أفدنة من كل ١٠٠ فدان (٨٠) كما خصص لبعض الاعيان الذين يقومون باطعام المسافرين والمتردددين على القرى مساحات أخرى عرفت باسم مسموح المصاطب وحددت أطيان المسموح بنسبة ٤ أو ٥ أفدنة عن كل ١٠٥ أفدنة من أطيان المعمورة بالقرية ، أما كبار المشايخ المعروفين بالمقدمين فهؤلاء خصص لهم ١٠ أفدنة عن كل ١٠٠ فدان من أراضى القرية (٨١) .

وكان هذا المسموح ينتهى بنهاية صاحبه اذ كان يتم اعادة الاراضى المسموحة بعد وفاة أصحابها الى النواحي (٨٢) . وفى بعض الأحيان فانه كان يتم ترتيب المسموح اذا ما تعهد الشيخ باداء مهامه على الوجه الاكمل وتحصيل كائنة الأموال المتأخرة (٨٢) . وكان بعضهم يرفض الاحلال محل

(78) Thédenat - Duvent, p.p : L'Egypt sous Méhémed - Ali, Paris 1821 p. 122.

(٧٩) محفظة رقم ٥ روضة البحرين وثيقة ١٠٥ فى ٧ رجب ١٢٥٧ — ١٨٤١/٨/٢٥ ، محفظة ٤ أوامر وثيقة فى ٢٢ رجب ١٢٥٨ — ١٨٤٢/٨/٢٩ .

(٨٠) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار ج ٤ ص ٣١١ ، وقد بلغ مسموح أحد المشايخ باحدى قرى الدقهلية ١٠٠ فدان ، انظر محفظة ١٢ معية تركى وثيقة ١٤٨ فى ٤ شوال ١٢٧٢ — ١٨٥٦/٦/٨ .

(٨١) د. على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ ص ٣١ .

(٨٢) محفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٥٤ فى ٢٩ جماد ثان ١٢٦٠ — ١٨٤٤/٧/١٦ .

(٨٣) دفتر ٧٤٢ خديوى تركى وثيقة ٩٦ فى ٢٦ صفر ١٢٤٣ — ١٨٢٧/٩/١٨ .

المشايع المتكاسلين الا بعد اعطائهم مسموح المشايخ (٨٤) .

والى جانب القائمقام ومشايخ الحصاص وجد بالبلاد والقرى وظائف أخرى لمعاونتهم فى اداء ما كلفوا به من مهام وأعباء ومنهم خولى الزراعة أو المساح الذى كان عليه ملاحظة الأطيان ومدى صلاحيتها للزراعة والأصناف التى تصلح للزراعة بها وإبلاغ الادارة المركزية عن تهاون القائمقام والمشايخ . وكان عليه متابعة رى الأراضى ومساحة مقدار الزراعة بكل دقة والتحقق من عدم تداخل الاطيان فى الجسور أو الترع وكان يعاقب اذا ما ساعد الفلاحين فى ذلك . وكلف أيضا بالمرور على الاطيان المنزرعة بالأصناف وخاصة المحاصيل النقدية مثل القطن والنيلة لمتابعة ريها بانتظام ونظافتها من الحشائش ومتابعة جنى القطن وحصاد الكتان بالمشاركة مع القائمقام والمشايخ . وكان عليه فض المنازعات التى تنشأ بين الفلاحين بسبب مساحة الاراضى ووقف أى تعدد فيما بينهم والإبلاغ عن ذلك .

أما المشد والخفر فقد كلفوا بالمرور على المزارعين يوميا واحضارهم الى الديوان لتأدية ما عليهم من أموال وأصناف فردا فردا ، وضبط المنسحبين واحضارهم للقائمقام وشيخ البلد وإبلاغهم عنهم . وكان عليهم اداء كافة الخدمات للديوان مثل جمع المسلى أو التبن أو المسكة من الفلاحين أو جمع الفلاحين لاداء الأشغال العامة ، أو معاونة وكلاء مشايخ القزازين واداء كافة الخدمات الأخرى التى يأمر بها الديوان (٨٥) . ووجد بالقرية أيضا صيارفة وكانوا جميعا من الاقباط المصريين (٨٦) .

النداء ونشأة بعض الوظائف :

يلاحظ أن المصريين قد شغلوا هذه الوظائف جميعا ، وإن اللائحة تفضت عن ذكر بعض الوظائف التى كان لها دور بارز فى ادارة القرية فى القرن الثامن عشر مثل الوكيل والكلاف والتى كانت وثيقة الصلة بنظام

(٨٤) دفتر ٤٧ معية تركى وثيقة ٤٥٧ فى ٢٣ صفر ١٢٤٩ —
١٨٣٣/٧/١٢ .

(٨٥) دفتر مجموع أمور ادارة : قانون ١٢٤٥ ، المصدر السابق .

(٨٦) الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ص ٦٣ .

الالتزام الذى كان لالغائه أثر فى اندثار هذه الوظائف من الهيكل الإدارى بالبلاد والقرى .

العمدة :

استحدثت فى إدارة القرية فى القرن التاسع عشر وظيفة العمدة ، وقد اختلفت الآراء حول تحديد بداية نشأتها التى حددت لها أعوام ١٨٣٥ (٨٧) ، ١٨٤٣ (٨٨) ، ١٨٤٤ (٨٩) ، أو اعتبارا من منتصف القرن (٩٠) ، فصاعدا ، أو انها ظهرت فى عهد اسماعيل (٩١) .

ويدل هذا الاختلاف الواضح فى تحديد بداية هذه الوظيفة على انه لم يصدر بشأنها أمرا محددا يمكن من خلاله تأكيد بداية ظهورها وتحديد مهامها واختصاصاتها وموقعها بين الهيكل الإدارى بالبلاد .

وعلى الرغم من ذلك فانه يمكن القول أن هذه الوظيفة قد ظهرت قبل هذه التواريخ جميعا ، فقد ظهرت هذه التسمية فى أوائل الثلاثينات وفى عام ١٨٣٣ على وجه التحديد حيث تشير الوثائق الى هذه الوظيفة فى هذا العام ومنها صدور أمر محمد على الى مدير الغربية بتعيين أحد المشايخ العمدة ناظرا لقسم زفتى بدلا من الشيخ المصرى (٩٢) . وفى أوائل العام التالى ١٨٣٤ أمر مدير الدقهلية بجمع عمد ومشايخ قسمى دمياط وشربين للنظر فيما يصلح لان يكون ناظرا على دمياط ، واعقب ذلك « اصدار فرمانات جليلة » لجميع المشايخ والاطباط والاهالى بنواحى اقسام دمياط ورشيد لابلاغهم برفع النظار الاتراك واحالة عهدة النظارة على عمد

(٨٧) د. عبد الله عزباوى : عمد ومشايخ القرى ، ط ١ ، دارالكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٤ ص ١٠ .

(٨٨) د. على بركات : المرجع السابق ص ٢٣١ .

(٨٩) د. طلعت اسماعيل : المرجع السابق ص ٢٧٠ .

(٩٠) ج بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى ص ٨٢ .

(٩١) الياس الايوبى : المرجع السابق ص ٦٥ ، د. السيد رجب

حراز : المرجع السابق ص ٣٤٧ ، عبد السميع سالم الهراوى : لفظة الادارة ص ٣٩٩ .

(٩٢) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٢٧٢ فى ٢٢ جمادى الاولى ١٢٤٩ —

١٨٣٣/٨/٧ .

لمشايع (٩٣) . وفي نفس العام أمر محمد على باختيار اعضاء المجلس
لعمالى من العمدة الذين يلمون بالقراءة والكتابة (٩٤) ، كما أمر مختار بك
بأنظر المجلس بارسال الشيخ محمد القاضى عضو المجلس عن مديرية
التبوية نظرا لتعيينه عمدة لبناها بدلا من عمدتها مما يؤكد ان هذه الوظيفة
قد وجدت في عام ١٨٣٣ أو أوائل عام ١٨٣٤ وقبل عام ١٨٣٥ وكافة
النواحي الأخرى المذكورة (٩٥) .

ومما يؤكد أيضا ان هذه الوظيفة ظهرت في عام ١٨٣٣ ان ادارة
الاقاليم شهدت في أوائل الثلاثينات وفي عام ١٨٣٣ تغيرا واضحا وضخما
سواء فيما يتعلق بالتقسيمات الادارية للاقاليم أو في الهيكل الوظيفى
للادارة بها مما ترتب عليه بالضرورة اجراء التعديلات والتغيرات في ادارة
الاقاليم والبلاد فقد تحولت المأموريات الى مديريات وقسمت الى وحدات
اصغر ، كما أن محمد على قد لاحظ وجود خلل بادارة البلاد والنواحي
ومن ثم طالب بضرورة تحديد مهام ووظائف الادارة بها في جميع
الوحدات ومنها الاقسام والخطط والقرى ، وقد صدرت منذ بداية
الثلاثينات بعض القوانين مثل لائحة الفلاح لتحديد وظائف واختصاصات
حكام هذه الوحدات ويبدو أن وظيفة القائم مقام الذى كان يرأس مشايخ
الحصص بالقرى والتي كانت ترتبط بالنظام القديم وبالمتميز أكثر من
الحكومة المركزية والتي كان يتولاها الاتراك والمماليك كان لابد من ايجاد
وظيفة أخرى تخضع للحكومة المركزية وتدين لها بالولاء والطاعة . ولما
كان محمد على قد بدأ يتخلى عن سياسته في احتكار الاتراك والشراسة
وغيرهم لمنصب الادارة ، بالاقاليم والبلاد وبدأ في تولية المصريين شياخة
الخطط وادارتها ونظارة الاقسام فقد اتجه أيضا الى توليتهم رئاسة
قراهم ، ومن المحتمل أن يكون تعيين العمدة قد بدأ في القرى التى تخلص من
القائم مقام أو في القرى التى يتم رفق قائم مقاماتها ، ومن ثم ظهرت هذه
الوظيفة ليكون عمدة مشايخ القرية وليكون رئيس القرية وأداة الحكومة

(٩٣) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١٧٣ في ٨ شوال ١٢٤٩ — ١٨٣٤/٢/١٨

ص ١٠٢ .

(٩٤) محنظة ١٢٥ ابحاث وثيقة في غاية جمادى الاولى ١٢٥٠ —

١٨٣٠/١٠/١٠

(٩٥) محنظة ١ مجلس ملكية تركى وثيقة ٤٦ في ١٠ جماد ثان ١٢٥٠

١٨٣٤/١٠/١٤ .

المركزية فيها . وبذلك أصبح العمدة الركيزة الأساسية لإدارة القرى والبلاد (٩٦) ومصدرا لاختيار من يصلح منهم لإدارة الأقسام والوحدات الادارية الكبرى أو الوظائف الأخرى .

وقد تولى العمدة الى جانب المشايخ تنفيذ أوامر الحكومة المركزية ولم يكن تولية المصريين لهذه الوظائف بهدف تحقيق كسب مادي بقدر ما كان توليتهم له يؤدي الى تسيدهم للقرية وزعامتها واضفاء المزيد من النفوذ والمكانة على أشخاصهم وعائلاتهم — وذلك لأن هؤلاء العمدة لم يكونوا يحصلون على مرتبات أو مكافآت (٩٧) — وترتب على ذلك وجود صراع بين العائلات الكبيرة في القرى للوثوب الى هذا المنصب .

وكان لسوء استغلال المشايخ والعمدة لمناصبهم وتجاوزهم للسلطات المخولة لهم أثرا في كف قانون السياسة العامة الصادر في عام ١٨٣٧ لأيديهم عن الفلاحين ومراعاة العدالة في توزيع كافة الأعباء والالتزامات وذلك من خلال مراعاة عدد الانفار عند تسخير الفلاحين في الاشغال العامة واداء المطالب الاميرية تبعا لعدد الأفدنة التي يقوموا بزراعتها والتقسيم العادل عند تحصيل الأموال أو الاصناف (٩٨) .

لائحة ١٨٤١ :

في ١٦ ابريل عام ١٨٤١ أصدر مجلس الشورى لائحة الى مديري الأقاليم بشأن مهام القائمقامات والمشايخ ، منع المشايخ بمقتضاها من غدر الفلاحين عند تحصيل الأموال المتبقية على حصصهم وحساب ذلك بكل دقة مع الصراف في حضور الفلاحين أصحاب الشأن ، ووضع الأسس الخاصة بالتحصيل شهريا وان تتم عملية التوريد الى الصراف بحضور المشايخ وليس عن طريقهم مع مراعاة خصم كل ما يورد أولا بأول ومراعاة العدالة في توزيع كافة المطالب الاميرية على الفلاحين بحضور كبار الفلاحين والمشايخ والصراف على أن يتم تقديرها طبقا لمساحة الأرض

(96) Merruau, op. cit. - p. 15.

(٩٧) الكسندر شولش : مصر للمصريين ص ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٩٨) دفتر مجموع أمور ادارة ص ٢١ .

أو عدد السكان ومراعاة الدور في طلبهم دون أى غدر لهم وقد تقررسجن المشايخ لمدة ستة أشهر اذا ما ترنب على غدرهم للفلاحين تسحب أحد منهم .

وكان على القائمقام منع تعدى المشايخ على الفلاحين والعرض عنهم لحاكم الخط اذا تكرر منهم ذلك لمجازاتهم أما الفلاحون الذين يتوقفون عن اداء المطالب فكان يتم عقابهم . وقد كلف المشايخ بالتعاون مع كبار الفلاحين باعداد قوائم المتسحبين بالاسماء والحصص ، ويختتم عليها القائمقام وارسالها الى المديرين مع أقاربهم لصدور الأوامر بضبطهم واعادتهم الى بلادهم وكذلك الابلاغ عن المتسحبين الذين يتم ضبطهم الى المدير لارسالهم الى بلادهم مع مراعاة حسن معاملتهم والعمل على راحتهم (٩٩) .

وكان على المشايخ معاونة الفلاحين غير القادرين فى تخضير الاراضى أو اعطاءها للقادرين منهم منعا لتحملهم أعباء فوق طاقتهم مما يؤدى الى قلة انتاجهم والا تعرضوا للجزاء الشديد وتسديد الأموال الباقية على حصتهم ، هذا بالاضافة الى ضرورة عنايتهم بالمحاصيل وقت الحصاد والمحافظة عليها فى الاجران ومتابعة توريدها للشون وكان عليهم وعلى القائمقام ختم الكشوف أو القوائم (الحوافظ) التى يحررها الصراف عن كل ما يتم توريده .

ولم تكن أجهزة الادارة بالقرى تعمل بمعزل عن الادارة المركزية بالأقسام والمأموريات أو المديریات فقد كانوا على صلة وثيقة بها سواء أكان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة لاطلاعهم على أحوال الادارة ببلادهم وكان على القائمقام والشيخ والصراف فى كل ناحية التوجه مع حاكم الخط الى ناظر القسم فى يوم ٢٥ من كل شهر حيث يقدم الصراف كشفا بما تم تحصيله لتحديد المتبقى (المتأخر) وأسباب التأخير فاذا كان ذلك ناشئا عن اهمال المشايخ كان عليهم اداءه ومجازاتهم عند أى تباطىء ومضاعفة الجزاء اذا ما تكرر منهم ذلك ثم يلى ذلك رفته من الشياخة .

وكان عليهم العمل على عدم وجود أطيان صالحة للزراعة دون زراعتها وتأجيرها للراغبين في زراعتها حتى لا تترك بورا والا تعرضوا للعقاب ، وكذلك كان عليهم نشر روح التعاون والمشاركة بين الفلاحين بمساعدة بعضهم لاتمام أعمال اعداد الأرض للزراعة . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان عليهم ابلاغ الادارة المركزية عن اللصوص وقطاع الطرق والا فان سكوتهم عن ذلك يؤدى بهم الى أوخم العواقب (١٠٠) .

ويلاحظ أن هذه اللائحة قد أوضحت خلو بعض النواحي والبلاد من وظيفة القائمقام ، كما انها أظهرت أنواع الحيل التي كان يلجأ اليها بعض المشايخ للتهرب من اداء ما عليهم من التزامات ادارية ومالية أو خدمات ، وحمايتهم لأقاربهم وذويهم وأنصارهم من أدائها . وقد تحمل الفلاحون المقهورون أوزار مشايخهم ووقفت أوضاعهم الاقتصادية السيئة والاجتماعية المتواضعة حائلا دون تمتعهم بهذه الحماية ، ولذلك فقد تقرر تعيين قائمقامات من الضباط في هذه القرى ، احيانا ، لتوفير عدالة توزيع هذه الأعباء على الفلاحين والمساواة فيما بينهم جميعا وأداء المشايخ وأقاربهم وكبار الفلاحين للالتزاماتهم والأموال المقسطة عليهم في مواعيدها وعدم المجاملة في تخزين أى منهم للمحاصيل قبل الوفاء بما عليهم واتخاذ الاجراءات لتوريدها نظيفة الى الشئون ومجازاة من يتم ارجاع محاصيلهم لعدم نظافتها ومتابعة تحصيل الصيارف للأموال من الفلاحين دون أى زيادة أو اعادة تحصيل أية مبالغ ومجازاة المخالف لذلك .

وضمنا لعدالة خروج الفلاحين للاشغال العامة التي يحددها المهندسون فقد كلف القائمقام بمنع أى تسلط من المشايخ ضد الفلاحين ، وكلف بمتابعة زراعة المحاصيل وخاصة النقدية منها والزراعة الصيفية التي يتم تخصيصها على الاطيان في الثرى بحضور المشايخ والصراف وكبار الفلاحين لتحديد المساحات التي يتم زراعتها بالمحاصيل التي تناسبها والأحواض والأراضي وأسماء الفلاحين . وقيد ذلك في دفاتر يختمون عليها على أن يتم اعداد دفتر بالبلاد والأصناف يتولى القسم ارساله الى المديرية وكان على القائمقام متابعة زراعة الاراضى ودوام المرور عليها بدءا من

تخضيرها حتى الحصاد مع تأديب الفلاحين المتكاسلين بحضور المشايخ والعرض عن المشايخ المتكاسلين والسيارف المخالفين الى حاكم الخط والا تعرضوا أيضا للعقوبة ، كما كلف بالتأكيد على اعداد قوائم المتسحبين والبحث عنهم وضبطهم وارسالهم لحكام الاخطاط (١٠١) .

تجاوزات رجال الادارة بالقري :

ومما لا شك فيه أن السلطات الادارية الواسعة التي تمتع بها هؤلاء المشايخ والقائمقامات والعمد والتي منحها اياهم الحكومة المركزية باعتبارهم اداة من ادواتها لتحقيق كافلة مطالبها والوفاء بالالتزامات المفروضة عليهم ازاء ما خولته لهم هذه السلطات والتي امتدت الى النواحي المالية والقضائية غير المحدودة بحكم العرف ، والصحية وغيرها من المهام كانت مصدرا للمظالم (١٠٢) . ولسوء استغلال الكثير منهم لهذه السلطات الشرعية عند تنفيذهم الأوامر (١٠٢) ، وتحقيق الاستفادة لصالحهم واقاربهم على حساب جموع الفلاحين وذلك بالتعدي على أطيانهم واغصابها ، والتعدي على مساكنهم وتقييد حرياتهم بسجنهم (١٠٤) ، بل لقد وصل الامر الى حد التدخل في حياتهم الاسرية مثل أمرهم بتطليق زوجاتهم (١٠٥) والمباعدة بين أفراد الأسرة الواحدة وتسخيرهم في أعمالهم الخاصة (١٠٦) ومطالبتهم باعادة تأدية ما أدوه من دين لهم وتحصيل الاموال منهم على غير وجه حق والتعسف معهم في تحصيل الضرائب واختلاسها (١٠٧) والاستيلاء على محاصيلهم بأثمان زهيدة وبيعها رغما عنهم لحسابهم أو تخزينها لبيعها

(١٠١). نفسه .

(١٠٢) د. رؤف عباس : النظام الاجتماعي في مصر ص ١٨٦ .

(103) Lane, E.W., The manners and Customs of Modern

Egyptians p. 132.

(١٠٤) دفتر ١١ معية تركي وثيقة ٤٥ في ١٤ محرم ١٢٣٨ —

١٨٢٢/١٠/١ .

(١٠٥) دفتر ٨ معية تركي وثيقة ٤٤٣ في ٥ جماد ثان ١٢٣٧ —

١٨٢٢/٢/٢٧ .

(١٠٦) الوقائع المصرية العدد ٨٠ في ١٨ رمضان ١٢٦٣ —

١٨٤٧/٨/٣٠ .

(١٠٧) دفتر ٢٣ معية تركي وثيقة ١١٤ ، ١٩٦ في غرة ، ٦ محرم

١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/١٠ ، ٥ .

عند ارتفاع أسعارها وارغام الفلاحين القادرين على زراعة اطيان غير القادرين وأخذ أموالها منهم ، أو أخذ المحاصيل من الاجران أو المواشى دون مقابل وكذلك الحال بالنسبة للفلاحين المتسحبين (١٠٨) . وقد أمر محمد على بمنع بيع حبة واحدة من الغلال فى القرى التى فيها بواقى دون تصريح منه وذلك لانه يعود بالضرر الكبير على الفلاحين نتيجة لان البيع يتم بأبخس الاثمان وأرسل جواسيسه الى هذه القرى للتحرى عن ذلك والقبض على كل من البائع والشارى ومعاقتهم (١٠٩) .

وكان بعض المشايخ يتعمدون اخفاء أقاربهم وذويهم من تعداد القرية أو تأخير تقديمها لعدم ارسالهم للخدمة بالجيش ، والقبض على أشخاص آخرين لاحتلالهم محل الهاربين الذين لم يتمكنوا من ضبطهم ، وتعرضهم للحاصلين على اعفاء من الخدمة من ذوى المعاهات على حين لم يكن عليهم سوى تسجيل بياناتهم فى الدفاتر ، وتجنيدهم لعمال الورش . وفى المقابل فانهم وأقاربهم واتباعهم كانوا فى كثير من الاحيان لا يقومون بالوفاء بما عليهم من أموال أو ضرائب أو تقاسيط فى حينها (١١٠) ، وقد استعمل أحدهم الرشوة حتى لا يرسل الى سنار بالسودان لتعليم الزراعة هناك وارسل أحد الفلاحين مكانه حيث شكت زوجته بتعطيل زراعة الارض وعدم مقدرتها على دفع الضرائب وطلبت الزام الشيخ بدفعها ، بل لقد أساءوا استعمال سلطتهم مع زملائهم (١١١) .

وكان محمد على يأمر بالتحقيق مع هؤلاء المشايخ فيما نسب اليهم وكان يكلف بعض معاونين أو أعضاء المجلس الملكى بتحقيق هذه

(١٠٨) الوقائع المصرية أعداد ٦٠ ، ٧٠ فى ٥ ، ٢١ ربيع ثان ١٢٤٥ / ٤ ، ١٨٢٩ / ١٠ / ٢٠ ، ودفتر مجموع أمور ادارة وثيقة فى ١٠ جمادى الاولى ١٢٥٠ — ١٨٣٤ / ٩ / ١٤ . ودفتر ٤ أوامر وثيقة ١٣١ فى ٢٥ ذو القعدة ١٢٥١ / ١٣ / ٣ / ١٨٣٦ .

(١٠٩) محفظة ٥ مديرية روضة البحرين وثيقة ١٩ فى ١٨ ربيع الاول ١٢٥٧ — ١٨٤١ / ٥ / ١٠ .

(١١٠) دفتر ٧٤٤ خديوى تركى وثيقة ٣٦ فى ٧ رمضان ١٢٤٣ ١٨٢٨ / ٣ / ٢٣ ، ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٣ الحجة ١٢٤٨ — ١٨٣٣ / ٤ / ٢٣ ، ومحفظة ٥ روضة البحرين وثيقة ٨٠ فى ٩ جماد ثان ١٢٥٧ ١٨٤١ / ٧ / ٢٩ ومحفظة ٢ محافظة دمياط وثيقة ٢٢ فى ١٦ محرم ١٢٦٤ — ١٨٤٧ / ١٢ / ٢٤ .

(١١١) دفتر ٢٨ معية تركى وثيقة ٢١٠ فى ٢٦ جماد ثان ١٢٤٢ — ٤٤٣ فى ٢٥ رجب ١٢٤٢ — ١ / ٢٥ ، ١٨٢٧ / ٢ / ٢٢ .

المسائل (١١٢) والامر بمعاقبة المتعدين منهم على أموال الفلاحين وأطيانهم وخصم المتبقى على الحصص منهم (١١٢) أو الزامهم بدفعها والا عوقبوا بالضرب المبرح (١١٤) .

وقد تصدى محمد على للمشايخ الذين يتسببون في فرار الاهالى من قراهم وكان يأمر برفتهم وتكليف المشايخ الجدد ونظار الاقسام والمأمورين بضبطهم (١١٥) .

وكانت الحكومة المركزية تتولى عقاب هؤلاء المشايخ وكانت تمثلهم في بعض الأحيان وبالقائمقامات الذين لا ينفذون أوامرهم أو يخالفون ما جاء بها أو لا يؤدون واجبه على الوجه الاكمل أو يرتكبون المخالفات أو يثيرون القلاقل والفتن بين الاهالى مثلما حدث في قرية غنادورة بالشرقية (١١٦) مما كان يستلزم معه ضرورة التصدى لهم حفاظا على الاستقرار واستتبابا للامن حيث أمر محمد على بالتمثيل في تعذيب وقتل أحد الشيوخ لحمايته للصوص وتسليطهم حيث شاء (١١٧) كما أمر بضرب قائمقام قتل فلاحا ٥٠٠ جلدة ونفاه خارج البلاد (١١٨) .

وكان محمد على يهدد مشايخ البلاد بالعقاب اذا لم يبذلوا جهدهم في الاهتمام بالزراعة وتحصيل الاموال ويأمر بسجنهم حتى يتم تسديد

(١١٢) دفتر ٧٤٢ خديوى تركى وثيقة ١٠٤ فى ٢٨ صفر ١٢٤٣ — ١٨٢٧/٩/٢٠ ص ٣٧ .

(١١٣) معية تركى دفتر ٢٣ وثيقة ٣١٩ فى ٦ محرم ١٢٤٢ — ١٨٣٢/٦/٢٨ — ١٨٢٦/٨/١٠ دفتر ٤٩ وثيقة ٩٦ فى ٢٩ محرم ١٢٤٨ — ١٨٣٢/٦/٢٨ .
(114) Lane ; E.W. - op. cit. pp. 132, 133.

(١١٥) دفتر ٧٧٠ خديوى تركى وثيقة ٧٣ فى غرة ربيع الاول ١٢٤٦ هـ ١٨٣٠/٨/٢٠ م ص ٤٨ .

(١١٦) تم حصار القرية والقبض على مشايخها وصلب كبيرهم فى القرية ليكون عبرة لغيره من المشايخ ، انظر دفتر ٧٤٤ خديوى تركى وثيقة ٣٣ فى ٧ رمضان ١٢٤٣ — ١٨٢٨/٣/٢٣ ص ١٤ ، ودفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٥٨٥ فى ٢٥ رمضان ١٢٤٥ — ١٨٣٠/٣/٢٠ .

(١١٧) دفتر ٩ معية تركى وثيقة ٨٠٦ فى ٢٤ الحجة ١٢٣٧ — ١٨٢٢/٩/١١ .

(١١٨) دفتر ٧٤٢ خديوى تركى وثيقة ٢١٦ فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٤٣ — ١٨٢٧/١٠/١٦ ص ٧٦ .

ببقايا الأموال المقررة على القرى أو نغيهم اذا خرجوا على الطاعة (١١٩) .

وعلى الرغم من ذلك فإنه يعتقد أن محمد على كان حريصا على كسب ود المشايخ وثقتهم ولذلك فإنه كان يصنع في بعض الاحيان عن مخالفتهم، ويرجع ذلك الى أنه قد أخذ موثقا من هؤلاء المشايخ بالتوبة والرجوع عن الكذب والخداع وتحصيل الأموال المقررة على قراهم كاملة وبكل دقة ولكن ذلك لم يمنع من خروج البعض عن هذا العهد وعدم الوفاء به وخداع مأموريهم (١٢٠) . ويبدو أنه سار في هذين الاتجاهين .

ولعل سلطة العقاب كانت مركزية في البداية حيث كان «الدفتردار» ينولى عقاب المشايخ المهملين بضربهم بالسياط ، ويبدو أنه لم يعد يقوى على هذه المهمة حيث طالب بالترخيص لنظار الاقاليم بضربهم لاتساع الاقاليم ، كما طالب بتقسيم بعض الاقاليم مثل المنصورة والغربية وأن يتولاهما أشخاص يتمتعون بالقدرة والنفوذ (١٢١) للتصدى لتكاسل المشايخ . وعنى ذلك فقد كلف المديرين بمعاقتهم (١٢٢) . وفي عام ١٨٣٤ أمر محمد على بن تطبيق القانون العسـكـرى على النظار والمشايخ المهملين والمتكاسلين (١٢٣) والتصدى بحزم للذين يتسببون في اثاره الاهالى وعصيانهم ضد الادارة المركزية للاخلال بالامن حفاظا على هيبة السلطة المركزية وقوتها (١٢٤) . كما أمر محمد على بمنع قبول الوسائط والتوصيات

-
- (١١٩) دفتر ٣ أوامر وثيقة ٦٣ في غاية رمضان ١٢٤٧ —
 ١٨٣٢/٣/٣ ، ودفتر ٤٣ معية تركى وثيقة ٢٣٨ في ١٥ شوال ١٢٤٧ —
 ١٨٣٢/٣/١٨ ص ٦١ ، ومحفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة في ٢٣ ذو القعدة ١٢٤٨ — ١٨٣٣/٤/١٣ .
 (١٢٠) دفتر ٤٤ معية تركى وثيقة ٣٧٠ في ١٤ ربيع ثان ١٢٤٨ —
 ١٨٣٢/٩/١٠ .
 (١٢١) دفتر ٥١ معية تركى وثيقة ٥١٩ في ٢٣ الحجة ١٢٤٨ —
 ١٨٣٣/٥/١٣ .
 (١٢٢) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ١٤٨ ، ١٥٤ في ١٥ ، ١٧ صفر ١٢٤٩ — ١٨٣٣/٧/٦ ، ٤ .
 (١٢٣) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ١٠٤ في ٢٧ محرم ١٢٥٠ —
 ١٨٣٤/٦/٥٠ .
 (١٢٤) دفتر ٦٠ معية تركى وثيقة ١٧٢ في ٢٣ الحجة ١٢٥٠ —
 ١٨٣٥/٤/٢٢ ، ودفتر ١٥٨ شـوـرى المعاونة تركى وثيقة ٨١٩ في ٢ الحجة ١٢٥٣ — ١٨٣٨/٢/٢٧ ص ١٧٨ .

التي كان يقوم بها بعض المشايخ مثل مشايخ الجيزة بالحصول عليها من الذوات وكبار رجال الادارة بالعاصمة لتحقيق مطالبهم وأغراضهم وطلاب باحضاها اليه ومجازاة المخالف بالنفى المؤبد (١٢٥) .

ونظرا لسوء المعاملة التي لحقت ببعض المشايخ من الادارة المركزية من مديري المديرية ونظار الاقسام وحتى حكام الاخطاط والثائمتان وانزال العقاب بهم دون اعتبار لمكانتهم ووضعهم بين اهليهم أو الزامهم بالوفاء بالالتزامات المفروضة على حصصهم وقراهم فقد أدى ذلك الى هروبهم من بلادهم الى بلاد أخرى (١٢٦) فارين بأنفسهم أو بصحبتهم أسرهم وذويهم وفي بعض الاقسام قام مشايخ القسم بالهروب جميعا من حكامهم المتسلطين حيث هرب مشايخ قسم شلشيمون بمديرية الشرقية الى محافظة رشيد مع اهاليهم (١٢٧) وهرب مشايخ قرية زعير بمديرية المنوفية الى قرية الزنكلون احدى قرى الجفالك بمديرية الشرقية . وقد أمر محمد علي باعدام الشيخ الذي أخفاهم ليكون عبرة لغيره من المشايخ (١٢٨) ، كما هرب مشايخ بعض القرى من مديرية الشرقية مع الاهالى الى المحلة الكبرى (١٢٩) .

ويبدو ان فرار هؤلاء المشايخ من استبداد حكامهم قد أحدث ارتباكاً كبيراً في ادارة القرى مما ترتب عليه الاخلال بالالتزامات المكلف بها هؤلاء المشايخ مما جعل محمد علي يتجه الى ضرورة محاسبة هؤلاء الحكام اذا ما تسببوا في فرارهم حيث أمر برغت ناظر قسم الجعفرية لتسببه في هروب.

-
- (١٢٥) محفظة ٢ ملكية تركى وثيقة ٢٠ في ١٣ محرم ١٢٥١ —
١٨٣٥/٥/١١ .
- (١٢٦) دفتر ٧٦١ خديوى تركى وثيقة ٢٠ في ٢٠ محرم ١٢٤٥
١٨٢٩/٧/٢٢ ص ٨ .
- (١٢٧) محافظة رشيد محفظة ١ وثيقة بدون في ٢٣ رجب ١٢٥٢ —
١٨٣٦/١١/٣ .
- (١٢٨) ديوان المعاونة محفظة ١ وثيقة بدون في ٣ الحجة ١٢٥١ —
١٨٣٦/٣/٢١ .
- (١٢٩) مديرية روضة البحرين محفظة ٢ وثيقة بدون في ٢٧ رجب
١٢٥٢ — ١٨٣٦/١١/٧ .
- (١٣٠) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ٦ ربيع الاول ١٢٤٦ —
١٨٣٠/٨/٢٥ .

مشايخ القسم وقد ترك ذلك أثرا لا يمحى من ذاكرة خلفه فنجدته ناقدا
للألمان في بقاءه في وظيفته (١٢٠) .

ونظرا لأن هؤلاء المشايخ والعمد كانوا أكثر دراية من غيرهم بأحوال
الأقاليم فقد استعان محمد على بهم في المجلس العالى للاسترشاد بأرائهم
وخبراتهم في شئون الأقاليم التى كانت من أكثر المسائل التى ينظرها هذا
المجلس حيث كان على أهالى كل مديرية انتخاب أحد المشايخ ليكون
ممثلا عنها في هذا المجلس (١٢١) . ولما كانت أمية بعض المشايخ أو العمد
تتعارض مع الاستفادة الكاملة منهم فقد أعيد انتخاب آخرين ممن يحسنون
القراءة والكتابة بدلا منهم حيث أعيدوا الى بلادهم (١٢٢) .

وكان يؤخذ برأى هؤلاء المشايخ والعمد في المجلس حتى اذا تعارضت
مع رأى كبار الاعضاء به حيث أمر محمد على ناظر المجلس بأخذ رأيهم عن
المسافات والطرق والمسالك بالأقاليم للاستعانة بها في تحديد مواعيد الرد
على الاستعلامات الموجهة الى المديريات والمحافظات وحذره من تصديق
بوقبول آراء غيرهم في مثل هذه المسائل (١٢٣) .

ومما لا شك فيه أن أسلوب ادارة القرى الذى انتهجه محمد على قد
اختلف عن الأسلوب السابق عليه بل وتميز عنه أيضا حيث أولى تعمير
القرى واصلاحها والنهوض بها اهتماما ملحوظا فلم يكن يمانع في اتخاذ
الخطوات الفعالة لذلك حيث وافق على تعهد أحد الاشخاص بتعمير قريته
في مقابل اعفاءها من الضرائب (المال) لمدة عام (١٢٤) .

(١٢١) محفظة الميهى (١) ملف رقم ٧ ترجمة لائحة ترتيب المجلس
العالى في ٢٥ ربيع الاول ١٢٥٠ المادة الرابعة ، ١٨٣٤/٨/١٠ أما النص
التركي فمفيد بدفتر ٥٤ معية تركى .

(١٢٢) محفظة ١ ملكية تركى وثيقة ٤٠ في آخر جمادى الاولى
١٢٥٠ — ١٨٣٤/١٠/٤ .

(١٢٣) دفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ١١ في ٢٤ شوال ١٢٥٠ —
١٨٣٥/٢/٢٣ .

(١٢٤) دفتر ٨ معية تركى وثيقة ٧٠٤ في ٨ ذى القعدة ١٢٣٧ —
١٨٢٢/٧/٢٧ ص ٦٠ .

حركة تعمير القرى :

ساهمت المشروعات العمرانية التي أنشئت في عهده مثل ترعة المحمودية بدور كبير في تقدم الزراعة والنهوض بها وفي اصلاح وتعمير العديد من القرى التي اصابها الخراب منذ زمن بعيد (١٣٥) ، وقد شجع محمد على الاهالى على تعمير قراهم والقرى والكفور المجاورة لهم التي أنى عليها الخراب تماما أو تعمير القرى التي اصابها الغرق (١٣٦) . ولم يقتصر ذلك على القرى المجاورة للمحمودية بأقليم البحيرة بل امتد الى جميع الاقاليم البحرية والقبلية حيث تم تعمير واصلاح بعض قرى واطيان المنوفية والغربية وأسيوط والمنيا (١٣٧) .

وكان على رجال الادارة بالاقاليم والقرى التأكد من توافر الشروط قبل السماح بأعمال التعمير وهى خراب العزب والقرى وانها خالية من عهدة أى شخص ، وضرورة تحقيق فائدة للاهالى والحكومة من تعميرها ، والتأكد أيضا من مدى قدرة بعض الأشخاص على انشاء وسائل الري ، مثل الساقية ، فى القرى التي تعهدوا بانشائها (١٣٨) . وكان يسمح للاهالى بالانتقال الى الاجزاء المتخربة من قراهم أو الى قراهم القديمة لتعميرها وفي بعض الاحيان فانه كان يتم اصلاح الاراضى وتعمير القرى لاعادة جميع اهاليها المتفرقين فى القرى والبلاد الاخرى (١٣٩) .

واذا كانت الحكومة المركزية قد قامت بدور فى تعمير القرى المتخربة

-
- (١٣٥) المصدر السابق وثائق ٧٧٤ ، ٨٣٧ ، ٨٨٤ فى ٢١ الحجة ١٢٣٧ ، ٧ ، ١٥ محرم ١٢٣٨ — ٨ ، ٩/٢٤ ، ١٨٢٢/١٠/٢ ورقم ١١٨٤ فى ٢٢ جماد ثان ١٢٣٨ — ١٨٢٣/٣/٥ ص ٩٤ .
- (١٣٦) نفسه ، وثائق ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٧٥ فى ٢٦ محرم ، غرة ، ٨ صفر ١٢٣٨ — ١٣ ، ١٠/١٨ ، ١٨٢٢/١١/٤ .
- (١٣٧) نفسه وثيقة ٩٥٩ فى ١١ صفر ١٢٣٨ — ١٨٢٢/١٠/٢٨ ، ودفتر ١٢ وثيقة ٩٦ فى ٩ شوال ١٢٣٨ — ١٨٢٣/٦/١٩ ورقم ١٩٣ فى ٢٦ ذى القعدة ١٢٣٨ — ١٨٢٣/٨/٤ .
- (١٣٨) دفتر ١٢ معية تركى وثيقة ٦٢٠ فى ٦ ذى القعدة ١٢٣٩ — ١٨٢٣/٧/٣ ، ٩٠٨ ، ٩١٤ فى ١٣ ، ٢١ محرم ١٢٤١ — ٨/٢٨ ، ١٨٢٥/٩/٥ .
- (١٣٩) المصدر السابق وثيقة ٩٧٩ فى ١٤ صفر ١٢٤١ ، ١٨٢٥/٩/٢٨ ، دفتر ٢٣ وثيقة ٤١٢ فى ١٧ محرم ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/٢١ .

أو الفارقة واصلاح أراضيها فان العبء الاكبر فى النهوض بها وتعميرها كان يقع على الاهالى وادارة القرى وخاصة المشايخ الذين أشرفوا على هذه الأعمال .

ولما كانت أراضي بعض القرى قليلة الانتاج لضعف تربتها أو لغمرها بالرمال (١٤٠) أو لعدم قدرة الفلاحين على زراعتها (١٤١) أو نزوح بعض الاهالى الى القرى المجاورة لهم أو هروبهم من بلادهم الى بلاد أخرى (١٤٢) فقد عملت الحكومة على السيطرة المركزية على هذه القرى دون تركها تفلت من قبضتها وتتحرر من نفوذها ولذلك عملت على احالة القرى الضعيفة التربة على قرى أخرى تتمتع بالخصوبة طالما كان ذلك يحقق سهولة فى رى أراضيها وزيادة انتاجها (١٤٣) ، أو سرعة تحصيل الضرائب المطلوبة منها (١٤٤) . ولم تكن الاوامر التى تنفذ بمقتضاها هذه الاجراءات تتم قبل أخذ رأى رجال الادارة بالاقاليم حيث يجتمع المديرون ونظار الاقسام والمشايخ والمهندسين الموجودين بها لنظر أثر اجراء هذه التنقلات بين الاقسام والمأموريات والمديريات (١٤٥) ويرجع ذلك الى مراعاة ان تتم هذه التنقلات وفقا للتقسيم الادارى أو للظروف الطبيعية لهذه البلاد .

ونظرا لما كانت تهدف اليه الحكومة المركزية من استقرار احوال الاهالى فى القرى للنهوض بها وزيادة انتاجها والعمل على التوسع فى رقعة

-
- (١٤٠) دفتر ٨ معية تركى وثيقة ٧٣١ فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٣٧ —
١٨٢٢/٨/١٢ ، ودفتر بدون ، وثيقة ٣٧٩ فى ٢٧ رجب ١٢٥٠ —
١٨٣٤/١١/٢٩ ص ١٧٨ .
(١٤١) دفتر ١٢ معية تركى وثيقة ٤١٨ فى ٢٩ صفر ١٢٣٩ —
١٨٢٣/١١/٤ .
(١٤٢) دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ٨٠ فى ٢٨ رمضان ١٢٤٠ —
١٨٢٥/٥/١٦ ، ودفتر ٧٥٩ خديوى تركى وثيقة ٢٠٩ فى ٢٦ ربيع الاول ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٩/١٤ ص ١٠٢ .
(١٤٣) معية تركى دفتر ٣٠ وثيقة ١٩٠ فى ٩ الحجة ١٢٤٣ —
١٨٢٧/٦/٢٢ .
(١٤٤) الوقائع المصرية العدد ٤١٨ فى ٢١ ربيع الاول ١٢٤٨ —
١٨٣٢/٨/١٨ .
(١٤٥) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ٦٢٥ فى ١٣ رمضان ١٢٥٠ —
١٨٣٥/١/١٣ .

الأراضي الزراعية باقامة مشروعات الري واصلاح المناطق الصالحة للتعمير والبناء فقد كان يتم تلبية مطالب الاهالى ، أفرادا وجماعات الذين يريدون اقامة الكفور بقراهم أو بجوارها . وفى الوقت الذى سمح فيه محمد على لكثير من الفلاحين بانشاء الكفور على ضفاف ترعة المحمودية بعد انشائها (١٤٦) فإنه لم يسمح بترك الفلاحين لقراهم وانشاء الكفور (١٤٧).

وكان على أجهزة الادارة التأكد من قدرة الأهالى على تعمير هذه الكفور ووجود أراضي بور بجوار الاراضى الزراعية لاقامة المنشآت والكفور عليها ، واذا ما كانت هذه الكفور قابلة للاصلاح ، والبعد عن مساكن القرية الاصلية وزيادة أطيان الكفر الجديد على ٧٠ فداناً . وقد أقيمت العديد من الكفور فى أقاليم البحيرة والمنوفية والغربية والقليوبية والشرقية والأقاليم الوسطى والمنيا وغيرها من الأقاليم (١٤٨) . ومع ذلك فإنه يمكن القول أن حركة التعمير والانشاء قد ارتكزت ، بصفة رئيسية على ضفاف ترعة المحمودية .

ولما كان انشاء هذه الكفور وانتقال الكثير من الاهالى اليها يؤدى الى خراب قراهم فقد كان على رجال الادارة مراقبة ذلك ومنع ايواء الاشقياء بها وتخفيفهم فيها نظرا لبعدها وعزلتها عن العمران ومن ثم فقد حظر على الأشخاص اقامة الكفور قبل احضار شهادة من مشايخ القرى بالاعتماد

(١٤٦) سخر للعمل فى هذه التربة عدد ١١٣ ألف من الاهالى من جميع أقاليم مصر فكانوا يربطون ببعضهم البعض ويلقى بهم فى أماكن العمل وبدون أى أجر وعلى حين كان الرجال يحفرون الارض بأيديهم فإن النساء والاطفال كانوا ينقلون التراب والطين حتى الشواطىء المجاورة ، وقد استغرق انشاؤها عاما ونصف وارتفع عدد الضحايا نتيجة سوء المعاملة وتفشى الامراض والبؤس الى ٣٠ ألف شخص أنظر :

Harceurt, Le Duce, L'Egypt et les Egyptiens, Paris 1893 pp.

10, 11.

(١٤٧) معية تركى دغتر ١٥ وثيقة ٨٢ فى ٢٩ الحجة ١٢٣٨ —
١٨٢٣/٩/٥ ص ٧ ، ودغتر ١٢ وثيقة ٢٧٣ فى غرة محرم ١٢٣٩ —
١٨٢٣/٩/٧ .

(١٤٨) معية تركى دغتر ١٧ وثيقة ٩٠ فى ٢٦ محرم ١٢٣٩ —
١٨٢٣/١٠/٢ ودغتر ٢٣ وثيقة ١٩٧ فى ٦ محرم ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/١٠ .

عليهم وضمانتهم لهم (١٤٩) وبذلك انشأ العديد من العزب والكفور في عهد محمد على وبلغ عددها ٣٢٥ كفرا (١٥٠) .

وكانت رغبة كبار الاعيان والملاك والموظفين والمشايخ في اقامة الكفور والعزب تختلف عنها عند الاهالى ففى الحالة الاولى كان تحقيقا لطموحهم وزيادة موارد ترواتهم وزيادة نفوذهم وسيطرتهم وتمكيننا لهم ولعائلاتهم من السيطرة على وحدات ادارية خاصة بها أو تحمل اسماءها وفى الحالة الثانية كان الاتجاه لانشائها أو الاقامة فيها فرارا من نفوذ وسلطة ونعسف مشايخ قراهم والبحث عن مصادر للرزق والتعيش فى أمن وسلام بعيدا عن السيطرة المركزية وخضوعهم المستمر لها وللالتزامات المفروضة عليهم قبلها .

وقد أمر محمد على بهدم بعض العزب نظرا لعدم الترخيص باقامتها ولايوائها للأشقياء واللصوص وقطاع الطرق وقد تم نفى أصحابها وهؤلاء الأشقياء الى السودان (١٥١) .

الادارة المركزية للقرى :

نظرا للسياسة التى اتبعها محمد على فى ادارة الوحدات الادارية سواء الكبرى منها أو الصغرى فى مروره ومتابعته المستمرة لآعمال أجهزة الادارة بها والتجسس على أحوالهم وأحوال الاقاليم والبلاد للوقوف على حقيقة ما يجرى فيها وتلمس أحوالها عن قرب فقد انتهج هذه السياسة أيضا فى ادارة القرى حيث قام بنفسه بالمرور على القرى عند مروره بالاقاليم ومتابعة أحوال الزراعة والمحاصيل وأعمال التحصيل والاشغال العامة وكان يقوم بمعاينة الفلاحين والمشايخ وحكام البلاد المتكاسلين والمهملين ، ومن ذلك أنه أمر بضرب أحد المشايخ ٢٠٠ نبوتا بسبب كثرة

(١٤٩) معية تركى دفتر ٢٧ دثيقة ٥٥٣ فى ١٤ جمادى الاولى ١٢٤٢
١٨٢٣/١/٢٧ ، ودفتر ٢٨ وثيقة ١٣٨ فى ١٧ جمادى ثان ١٢٤٢ —
١٨٢٣/٣/١ ص ١٧ ومحفظة ٤ روضة البحرين وثيقة ٥٢ فى ١٢ صفر
١٢٥٤ — ١٨٣٨/٥/٧ .

(١٥٠) محمد رمزى ، القاموس الجغرافى قسم ١ ص ٨ .

(١٥١) دفتر ٥ معية عربى (غير رسمى) وثيقة ٨٦ د.ت ص ١٦ .

الحشائش بالمساقى (١٥٢) مما يؤدي الى تعطلها واعاقة عملية الري وأمر بضرب ناظر القسم عشرة نبابيت .

وأوغد محمد على عددا من معاونيه الى الاقاليم للمرور بالقرى وتسجيل كافة ما يرويه ويسمعه واطمأنه بالبيانات الدقيقة عن كل ما يطلبه وإرسال ذلك في تقارير يرسلونها اليه للالمام بما يتم فيها وكان يأمر أجهزة الادارة من الاغوات والنظار وكافة المستخدمين بعدم التعرض لهم أو التدخل في شئونهم ، وكان يتابع أعمالهم بنفسه ويطالع كل ما يرسلونه اليه من تقارير وكشوف ويتعرف على أحوال الزراعة والانتاج وأحوال الادارة بها (١٥٢) .

وفي عام ١٨٣٠ قام بايفاد لجان الى القرى تحت اشراف مديري الاقاليم للقيام بعمل احصاءات دقيقة عن القرى باسم « مأمورية التحرير » حيث عين النظار والكتاب والمساعدين للقيام بهذا العمل ويبدو ان اللجان لم تتوفر لها البيانات الدقيقة أو انها لاقت صعوبات لم تمكنها من اداء عملها على أكمل وجه (١٥٤) حيث ألغيت هذه المأمورية في عام ١٨٣٢ وأمر المشايخ بالانقباض بهذا العمل وقد تعهدوا باعطاء كافة البيانات المطلوبة (١٥٥) .

وكان محمد على يقوم باستدعاء بعض المشايخ للاستعلام منهم عن بعض الأمور التي تعن له (١٥٦) ، وكان يحكم الاقاليم أو المأمورين والمعاونين

(١٥٢) محفظة ١٢٥ ابحاث ، وثيقة في ١٦ محرم ١٢٥٢ — ١٨٣٦/٥/٣ .

(١٥٣) معية تركي دفتر ١٧ وثيقة ٦٥١ في ١٣ رجب ١٢٤٠ — ١٨٢٥/٣/٢ ، ودفتر ١٥ وثيقة ٢٦٠ ، ٢٦٣ في غاية شعبان ، ١٤ رمضان ١٢٤٠ — ١٨٢٥/٥/٢ ، ٤/١٨ ص ٢٥ .

(١٥٤) ديوان خديوي تركي دفتر ٧٦٦ وثيقة ٢٦ في غرة رمضان ١٢٤٥ — ١٨٣٠/٢/٢٤ ص ١١ ودفتر ٧٦٩ وثيقة ٣٦٧ في غرة ربيع الاول ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٨/٢٠ ص ١٥٥ .

(١٥٥) دفتر ٥٤ معية تركي وثيقة ٦٢ في غاية جماد ثان ١٢٤٨ — ١٨٣٢/١١/٢٣ .

(١٥٦) دفتر ١٩ معية تركي وثيقة ٣٩٦ في ٢ شعبان ١٢٤١ — ١٨٢٦/٣/١٢ .

والمفتشين الذين يكلفهم بالتفتيش على أحوال القرى في الوجهين والتعرف على مدى تنفيذ حكام البلاد والقرى للأوامر وبصفة خاصة القرى التي يحل بها الخراب أو تصاب أرضها بالبوار وعقاب المشايخ المهملين والمقصرين (١٥٧) . وحددت سلطات هؤلاء المعاوين والمفتشين منعاً لتجاوزها وإساءة استعمالها (١٥٨) .

والى جانب أخذ محمد على المهملين والمقصرين بالعقاب فقد كان يثيب المجتهدين والمتفوقين من المشايخ والعمد في عملهم بتوجيه الشكر اليهم ورضاءه عنهم وعن سلوكهم في الإدارة وعدلهم (١٥٩) ، وتوزيع المعاطف والشيالان عليهم تبعاً لمراتبهم ومكانتهم ومجهودهم وكفاءتهم (١٦٠) . وكان ذلك دائماً لدوام رقيهم في إدارة البلاد حيث عينوا نظاراً للأقسام وإدارة المأموريات والأقاليم . وكان يأمر بعرض أسماء المرشحين منهم لتولى هذه الوظائف عليه عند مروره بالأقاليم (١٦١) .

وفي عام ١٨٣٦ قرر محمد على إلغاء توزيع المعاطف والشيالان على المشايخ والعمد المجتهدين ، ومنحهم النياشين والكساوى والمكافآت لنشجيعهم على النهوض بإدارة البلاد وتعميرها (١٦٢) .

-
- (١٥٧) دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ١٢ فى ١٥ شوال ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٤/٢٠ ، ودفتر ٧٦٩ خديوى تركى وثيقة ٥٩ فى ١٣ محرم ١٢٤٦ ١٨٣٠/٧/٤ ، ودفتر ٥١ معية تركى وثيقة ٥١٠ فى ١٨ الحجة ١٢٤٩ — ١٨٣٤/٤/٢٨ .
- (١٥٨) دفتر ٦٩ معية تركى وثيقة ٢٩٤ فى ٧ شوال ١٢٥١ — ١٨٣٦/١/٢٦ .
- (١٥٩) دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ١٦٦ فى ٢٢ ذى القعدة ١٢٤٠ — ١٨٢٥/٧/٨ .
- (١٦٠) محفظة ١ تفتيش عموم الأقاليم وثيقة تركية غير مترجمة فى ٥ جماد ثان ١٢٣٤ — ١٨١٩/٤/١ .
- (١٦١) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٢٩٣ فى ٨ جماد ثان ١٢٤٩ — ١٨٣٣/١٠/٢٣ .
- (١٦٢) دفتر ٢١٢ عابدين تركى وثيقة ٢٩٣ فى ٦ محرم ١٢٥٢ ١٨٣٦/٤/٢٣ ، ودفتر ١٥٨ شورى المعاونة تركى وثيقة ٦٠٢ فى ١٩ شوال ١٢٥٣ — ١٨٣٨/١/١٦ ص ١٣٢ ويبدو أن محمد على أبطل منح نياشين الافتخار لمشايخ وعمد القرى فى عام ١٨٤٢ حيث أمر بصنع نياشين جديدة للبحارة من النياشين التى كانت مصنوعة للمشايخ وبقيت فى خزينة الامتعة بدلاً من شراء الذهب لصنعها منه . انظر ديوان المعاونة محفظة ٣ وثيقة بدون فى ٢ صفر ١٢٥٨ .

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن ادارة محمد على للاخطاط والقرى لم تختلف كثيرا عن ادارته للوحدات الادارية الكبرى مثل المأموريات والمديريات فقد كانت صلته مباشرة بجميع الحكام على قدم وساق . وكانت متابعته واشرافه المستمر على أحوال الاقاليم أو التعرف على أحوالها عن طريق من يوفدهم من كبار رجال معيته أو من المخبرين السريين للتعرف على أحوال الادارة بها ، وكانت أوامره وتعليماته المتلاحقة تعكس هذه السياسة .

وحدث في عهده تطور كبير في ادارة القرى عما كانت عليه قبل حكمه فقد اختلف الشكل القديم لادارتها وظهرت وظيفة جديدة احتلت مكانة بارزة في ادارة القرية واختفت كثيرا من الوظائف القديمة أو تقلص دورها باختفاء النظام القديم ، ولم يعد الجهاز الادارى بالقرية تابعا للملتزم وفي خدمته بل أصبح يتبع الحكومة المركزية ويعمل وفق أسس ونظم وقواعد تنظم علاقته بها وتجعل منه حلقة للاتصال بالحكوميين وليس حاكماً عليها .

وشهدت هذه الفترة تحولا هاما حيث ترقى المصريون الذين أثبتوا كفاءتهم ومقدرتهم على ادارة دفعة الحكم والبلاد والنهوض بها وتعميرها نظرا لدرايتهم وخبرتهم فصعدوا درجات أعلى في سلم الحكم نافسوا به حكامهم السابقين بعد أن زاحموهم وأقصوهم من مناصبهم وحلوا محالهم .

ووضح بجلاء دور الحكومة المركزية في تعيين مشايخ البلاد في عهد محمد على ، وقد اختلف في عهده أيضا دور النساء في المشاركة في تعيين ورفعت المشايخ كما كان يحدث في ظل نظام الالتزام .

واذا كانت المشروعات العمرانية وخاصة مشروعات الري قد ساعدت على النهوض بالانتاج الزراعى فى الريف وتحسين أوضاع الاقتصاد المصرى وتنمية موارد الدولة فانها أدت الى احياء قرى قديمة كانت قد اندثرت وأصابها الخراب أو الفرق فظهرت من جديد على خريطة

التقسيمات الادارية للبلاد كما ظهرت وحدات ادارية أخرى جديدة اضيفت الى الوحدات السابقة فكانت القرى والعزب والكنور والنزل مما أدى الى زيادة حجم ومساحة العمران فى البلاد واصلاح الكثير من الأراضى .

وقد هيات هذه العوامل الظروف لظهور ونمو بعض الأسر والعائلات واتساع سلطة نفوذ المشايخ والعمد وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث أصبحوا يشاركون كبار رجال الحكم والادارة والذوات والأعيان عضوية المجلس العالى لادارة شئون البلاد .

الفصل الثامن

تطور ادارة الأخطاط والقرى منذ نهاية حكم محمد على الى الاحتلال

١ - ادارة الاخطاط :

- * أسس اشتراك المصريين فى ادارة الاخطاط .
- * زيادة اعداد الاخطاط .
- * رفعت حكام الاخطاط والغاء بعضها .
- * الغاء ادارة الاخطاط بالمديريات البحرية .

٢ - ادارة القرى :

- * فساد الادارة بالقرى .
- * اجراءات انتخابات الاهالى للمشايخ .
- * مهام جديدة للمشايخ ، النهوض بالقرى وتعبيرها .
- * الشكاوى فى حق المشايخ .
- * قواعد ترتيب شياخة القرى .
- * تسلط العهد والمشايخ .
- * مجالس ادارة مشيخة البلاد .
- * تنظيم اقامة الكفور والعزب .

١ - إدارة الاخطاط :

كان عباس لا يرى ما يراه جده الذى اتجه الى تعيين المصريين فى مختلف وظائف الادارة بالاقاليم حيث لم يتح للمصريين ادارة كامل الاخطاط بالاقاليم .

وقد ذكر أمين سامى أن سعيد بدأ فى عام ١٢٧٠/١٨٥٤ تجربة اختيار المصريين للقيام بالاعمال الادارية فى وظائف حكام الاخطاط بمديرية الدقهلية (١) .

أسس اشتراك المصريين فى ادارة الاخطاط :

تشير الوثائق الى بداية التجربة فى الوجه القبلى باشتراك بعض العمل المصريين فى وظائف ادارة الاخطاط بمديرية المنيا وبنى مزار الى جانب تعيين اثنين منهم ناظرين للاقسام . ثم انتقلت التجربة الى باقى مديريات الوجهين حيث أبلغ مديرى روضة البحرين وقتنا واسنا بتنفيذ هذه التجربة أيضا فى الأقسام والاخطاط التابعة لهم . وقد وضعت القواعد والأسس المنظمة لادارة الاخطاط فيما بين الأتراك والمصريين حيث جعل حاكما من المصريين مقابل ثلاثة من الأتراك أى ما يوازى الربع . وطالب سعيد بعرض الاسماء المرشحة لتولى هذه الوظائف عليه قبل تعيينها والاخطاط المعينون لادارتها . وأمر المديرين ببذل النصح لهم وتوعيتهم وحثهم على الاستقامة والعمل على رفاهية الأهالى وانجاز المطالب وسرعة تشهيلها فى حينها دون أى تأخير للنهوض بالبلاد وحتى لا يتعرضوا للعقاب الشديد .

وكان سعيد لا يمانع فى زيادة اعداد معاونين وحكام الاخطاط بالمديريات الواسعة المساحة الكثيرة البلاد والكبيرة الأطيان ومن ذلك أنه أمر بزيادة عدد معاونين وحكام الاخطاط بمديرية الدقهلية وتم تعيين ١٢

(١) أمين سامى : تقويم النيل مج ١ ج ٣ ص ٤٣٧ .

(٢) دفتر ١٨٨٨ أوامر وثيقة ٢٥ فى ١٤ صفر ١٢٧٣ -

١٤/١٠/١٨٥٦ ص ١ ٣ .

بمعاوننا و ه حكام للاخطاط بها ، وعمل على تشجيع حكام الاخطاط فأمر بزيادة مرتباتهم (٢) . وقد يرجع ذلك الى أنه لاحظ قلة مرتباتهم — وربما كان ذلك وراء قبولهم الرشوة — ، كما يرجع الى سوء أحوالهم وانصرافهم عن اداء كافة أعمالهم نظرا لما كلفوا به من مهام عديدة . أو لدوام المرور على بلاد الخط والمستخدمين بها . وكان مرتب حاكم الخط ٣٥٠ قرشا وقد أمر بسعده برغعه الى ٥٠٠ قرشا شهريا (٤) .

وأدى الغاء وظائف القائمقامات بمديرية المنيا وبنى مزار الى زيادة عدد حكام الاخطاط بها (٥) ولكن ذلك لم يدفع الحكام الاثراك الى النهوض بادارة البلاد وتحقيق كافة المهام الملقاة على عاتقهم نظرا لما اتصفوا به من نكاسل ونهاون فى اداء أعمالهم ولما كانوا يرتكبونه من جرائم الرشوة والاختلاس (٦) وأدى تهاون هؤلاء الحكام ومشايخ الاخطاط فى جمع الفلاحين للتجنيد الى اصداره أمرا بصلبهم أو سجنهم مثلما حدث مع مشايخ شبرا بخوم بمديرية الغربية (٧) .

ورتب على تنفيذ القواعد المنظمة لادارة الاخطاط بين الاثراك والمصريين فى المديرية البحرية والقبلية رفت حكام الاخطاط الاثراك الزائدين عن النسبة المقررة وحل محلهم عمد البلاد ، ومن ذلك أنه جعل فى سبعة من أقسام مديرية الدقهلية التى تولى ادارتها نظارا من الاثراك حكاما للاخطاط من المصريين وكانوا على النحو التالى (٨) .

-
- (٣) دفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقة ٢١ فى ٢٦ صفر ١٢٧٢ — ١٨٥٥/١١/٦ ص ٦٦ .
- (٤) محفظة ١ داخلية أوامر وثيقة ٣٢ فى ٢١ رجب ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٣/١٦ .
- (٥) دفتر ١٨٨٤ أوامر وثيقة ٣٥ فى ٥ رجب ١٢٧٢ — ١٨٥٦/٣/١٢ ص ٧٧ .
- (٦) مديرية البحيرة دفتر ٤٠٢ صادر المرور وثائق ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ فى ١٨ صفر ١٢٧٢ — ١٨٥٥/١٠/٢٩ ، ومحفظة ١٢ معية تركى وثائق فى سنة ١٢٧٢ — ١٨٥٥ / ١٨٥٦ .
- (٧) دفتر ١٨٨٣ وثيقة ١٢ فى ٤ جمادى الاولى ١٢٧٢ — ١٨٥٥/١/٢٢ .
- (٨) دفتر ١٨٨٨ أوامر وثيقة ١٩ فى ٢٧ صفر ١٢٧٣ — ١٨٥٦/١٠/٢٧ .

- السيد جاد ، عمدة صدفه حاكم خط في قسم السنبلاوين .
- سالم عبد العال ، عمدة الهجارسه حاكم خط في قسم سنجها .
- سيد أحمد شريف ، عمدة ديرب نجم حاكم خط في قسم الجميزة .
- ابراهيم غاقى ، عمدة رموه السياخ حاكم خط في قسم محلة دمنة .
- مصطفى قاسم ، عمدة جهة المنزلة حاكم خط في قسم المنزلة .
- امام العشماوى ، عمدة طصه حاكم خط في قسم فارسكور .
- كفافي بسيونى ، عمدة نيابوس حاكم خط في قسم بهنباى .

وبلغت نسبة حكام الاخطاط المصريين بمديرية القليوبية ثلث الحكام "لاتراك حيث كان عددهم ١٢ حاكما منهم ٤ من المصريين والبقاى من "لاتراك (٩) والى جانب استعانت به بعض المصريين فى ادارة الاخطاط فانه "حيانا كان يأمر باحلال الاحتياطيين بالجيش (المستودعين) محل الحكام الاتراك الذين يرى المديرون رفقتهم (١٠) وكان حكام الاخطاط يتولون ادارة "الاقسام عند غياب النظار أو سفرهم لاداء فريضة الحج (١١) .

زيادة أعداد الاخطاط :

فى الوقت الذى كان يتم فيه زيادة أقسام بعض المديريات لاتساعها وامتدادها وزيادة مساحة أطيائها وعدد بلادها فان زيادة الاقسام كان يترتب عليه زيادة عدد الاخطاط حيث كان القسم يتكون على الاقل من خطين مما يؤدى الى زيادة عدد الحكام والمستخدمين اللازمين لادارة الاخطاط "لستحدثه مثلما حدث فى مديرية أسيوط (١٢) . وكان العكس يحدث تماما

-
- (٩) دفتر ٩٦ داخلية ج ٥ وثيقة ٢٨٦ فى غرة الحجة ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٧/١ ص ٦٥ .
 - (١٠) ديوان الداخلية دفتر ٥٤ ج ٣ وثيقة ١١٩ فى ٢٩ رجب ١٢٧٤ ١٨٥٨/٣/١٥ ص ٧٥ ودفتر ٥٥ ج ٤ وثيقة ١٥٦ فى ٢٦ ذى القعدة ١٢٧٤ — ١٨٥٨/٧/٧ ص ١٤٤ .
 - (١١) دفتر ٨٥ داخلية ج ٢ وثيقة ٧ فى ١١ رمضان ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٤/١٤ ص ١٧١ .
 - (١٢) دفتر ٦٢ داخلية ج ٦ وثيقة ٢١٠ فى ٢٢ ذى القعدة ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٦/٢٣ .

حيث تم توفير بعض الحكام والمعاونين والقائمقامات والكتاب بمديرية الجيزة واطفيح (١٢) .

* * *

استمر الحكام المصريين في تولى ادارة الاخطاط في عهد اسماعيل ، وقد أمر بزيادة مرتباتهم أسوة بزيادة مرتبات نظار الاقسام وكانت الزيادة لجميع حكام الاخطاط بمبلغ ٢٥٠ قرشا شهريا . ولم يحدث في عهده تعديلات في الهيكل الادارى للاخطاط أو اختصاصات ومهام الوظائف بها (١٤) .

وكلف حكام الاخطاط بدوام التأكيد على مرورهم على البلاد وملاحظة زراعة الاصناف والمحاصيل وخاصة المساحات المقرر زراعتها قطنا والتأكيد على رى الاراضى ، ومتابعة تحصيل الاموال والضرائب (١٥) .

رفت حكام الاخطاط والفناء بعضها :

يلاحظ أن معظم حكام الاخطاط لم يكونوا على مستوى المسؤولية والنهوض بادارة البلاد وذلك لكثرة الشكاوى المقدمة ضدهم من المديرين والنظار والمشايخ التى تؤكد عدم كفاءتهم ومقدرتهم (١٦) لادارة الاخطاط ، واتهام الكثير منهم بالرشوة (١٧) أو تأخير انجاز الاعمال المكلفين بها أو تأجيل نظر القضايا التى يكون من اختصاصهم الفصل فيها (١٨) . وربما كانت هذه

(١٣) دفتر ٣٤ داخلية ج ١ وثيقة ٣٢ فى ٢٦ صفر ١٢٧٤ — ١٨٥٧/١٠/١٤ ص ١١٣ .

(١٤) دفتر ٥٢٥ معية تركى وثيقة ٢٧١ فى ٢ صفر ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٧/١٨ ص ١١٧ ، ومديرية البحيرة دفتر ٨٦٦ وثيقة ٦٣٧ فى ٣ رجب ١٢٨٨ — ١٨٧١/٩/١٨ ص ١١٧ .

(١٥) مديرية البحيرة دفتر ٩٣٣ وثيقة ٧٦ فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٨٨ — ١٨٧٢/٢/٣ .

(١٦) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى والقليوبية وثيقة فى ٢٢ ربيع الاول ١٢٨٢ — ١٨٦٥/٨/١٤ ، ودفتر ٧٤ مجلس خصوصى وثيقة ٣٢ فى ٢٠ محرم ١٢٨٥ — ١٨٦٨/٥/١٣ ص ٣٢ .

(١٧) محفظة ٣ داخلية (قديم) وثيقة ٢ فى ١١ ربيع ثان ١٢٨٢ — ١٨٦٥/٩/١١ .

(١٨) دفتر ١٩١ داخلية ج ٢ وثيقة ١٠٩ فى ١٣ رمضان ١٢٨٢ — ١٨٦٦/١/٣٠ ص ٣٢ .

العوامل مجتمعة وراء رفت الكثير منهم والغاء وظائفهم مثلما حدث في مديرية الجيزة حيث الغيت الاخطاط بها واستحدثت وظيفة وكلاء لنظار الاقسام عين فيها الاكفاء منهم غير أنه أعيد استخدام بعض الحكام ثانية (١٩) .

ورخص للمديرين حق الترشيح لوظائف حكام الاخطاط والتعيين لهذه الوظائف وقد انسحب ذلك الى رفتهم للحكام المتكاسلين وغير الاكفاء (٢٠) .

الغاء ادارة الاخطاط بالمديريات البحرية :

ترتب على تنفيذ قرار مجلس شورى النواب الخاص بتشكيل مجالس منتخبة من العمدة والاعيان لادارة البلاد ومجالس الدعاوى لنظر القضايا وانشاء الضبطيات بالمراكز في الوجه البحرى ، الغاء نظام ادارة الاقسام والاطاط بالمديريات البحرية (٢١) حيث تولت هذه المجالس سواء مجالس المراكز ومجالس دعاوى البنادر ومجلس المشيخة والدعاوى ادارة المراكز والبنادر والبلاد الكبرى بالاقسام والاطاط والغيت بذلك ادارة الاقسام والاطاط حيث حلت المراكز محل الاقسام والغيت الاخطاط بالاقاليم البحرية على حين استمرت في الاقاليم القبلية ، وقد استمرت ادارة الاخطاط في أوائل عهد توفيق كما كانت عليه في عهد اسماعيل .

ويعتقد أن حكام الاخطاط الذين كانوا يمثلون الحكومة المركزية في ادارة البلاد كانوا يشكلون حلقة الاتصال بين ادارة الاقسام وبين ادارة القرى والنواحي . وكانت صفة الحكام تضى عليهم رهبة في أعين الفلاحين فلم يكونوا ينظرون اليهم على أنهم حكام للاخطاط بل كانت نظرتهم اليهم كحكام لهم تتساوى مع مكانة باقى الحكام في الادارة المركزية مثل ناظر القسم الذى كانوا ينظرون اليه على أنه حاكم خط (٢٢) . فقد كانت السلطة

(١٩) دفتر ٥٥٨ معية تركى وثيقة ٣ فى ١٣ شوال ١٢٨٢ — ١٨٦٦/٢/٢٨ ص ٤١ .

(٢٠) دفتر ٢٩٨ داخلية ج ١ وثيقة ١٧ ، ٢٧ فى ٢٠ شعبان ١٢ شوال ١٢٩٠ — ١٨٧٣/١٢/١ ، ١٠/١٢ .

(٢١) دفتر ١٩٣٩ معية عربى أمر رقم ١٧٢ فى ٢٥ جمادى الاولى ١٢٨٨ — ١٨٧١/٨/١٢ .

(٢٢) محفظة ٤٢ داخلية (قديم) وثيقة فى ١٥ جماد ثان ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٧/١٧ .

المركزية مجتمعة كلها في هذا الحاكم . وكان على مرعوسيه من العمدة والمشايخ ، وهم بالتالى ، الانصياع الكامل لاوامره والعمل بها وتلبية كافة المطالب وانجاز وتسهيل كل ما يأمر بانجازه . ولما كان معظم هؤلاء الحكام في البداية من الاتراك فان الطابع الاستبدادى لهؤلاء الحكام ظل عالقا بأذهانهم لسنوات طويلة رغم تولى المصريين لهذه الوظائف وارتقاؤهم لمناسب المديرين بالاقاليم .

يتضح مما سبق أن ادارة الاخطاط كانت حلقة للاتصال بين الادارة المركزية بين المديرية والاقسام وبين البلاد والقرى ، ولم تكن ذات هيكل ادارى تضم أجهزة للادارة وتقسيم اداريا متسق المعالم وكانت الوظائف اننى تعمل به مجرد أدوات لمعاونة الحكام بالمديرية والاقسام ولكنهم كانوا في نظر الفلاحين هم حكامهم الذين يحكمونهم باعتبارهم ممثلين للحكومة المركزية .

ويبدو أنه لم يكن هناك ديوان للخط تدار منه بلاد الخط شأن باقى الادارات المركزية ، وقد طالب بعض العمدة والمشايخ برفع هذا العبء عنهم للاتصال المباشر بالادارة المركزية في المديرية ونجحوا في تحجيم دور حكام الاخطاط وأظهروا مدى تعويقهم لحركة الادارة في البلاد ولم يترتب على الغاء ادارة الاخطاط بالاقاليم البحرية أى خلل بادارة البلاد .

٢ — ادارة القرى :

استمرت ادارة القرى في عهد عباس على نفس النهج الذى كان في عهد جده حيث كان القائم مقام والمشايخ والعمدة يتولون ادارة القرية بالاضافة الى الوظائف الاخرى مثل الصراف والشاهد والخولى ويلاحظ أن الوثائق خلال هذه الفترة وما تلاها لا تشير الى وظيفة المشد مما يؤكد اختفاء هذه الوظيفة ويبدو أن الخفراء قد تولوا هذه المهمة (٢٣) .

ويبدو أن السياسة التى اتبعها منذ ادارته لاحدى المديرية البحرية وتولى الادارة العليا أو المركزية للاشراف على بعض المديرية في عهد محمد على باهماله الاشراف المباشر والمتابعة الميدانية لحوالها — اقتداء بجده

(٢٣) انظر وثائق الادارة المحلية بدار الوثائق القومية .

— قد استمر على نهجها بعد توليته حكم البلاد فلم يول إدارة الاقاليم عناية تامة أو اهتماما كبيرا . ومن ثم فانه يمكن القول ان هذه الفترة لم تشهد تطورا في إدارة الاقاليم أو تغييرا ذا بال في هيكلها الادارى .

واستمر المشايخ على عهد عباس في تجاوز سلطانهم الادارية المخولة لهم طبقا للقوانين والقوانين ، وكان يصدر أوامره لمديرى المديريات بالاهتمام بالشكاوى فى حق هؤلاء المشايخ لردعهم واخضاعهم لسلطة الحكومة المركزية وذلك بالتصدي لتعدى المشايخ واغتصابهم للاراضى التى يقوم الاهالى على زراعتها (٢٤) . وعلى الادوات الزراعية الخاصة بهم ومواشيهم ومحاصيلهم وأموالهم ، وتكليفهم بأداء الضرائب عن الاراضى التى يستولون على محاصيلها لانفسهم (٢٥) .

فساد الإدارة بالقرى :

كان لعدم اشراف عباس على إدارة الاقاليم عن قرب أثر فى فساد أجهزة الإدارة بها فانتشرت الرشوة . وسوء استغلال المشايخ لسلطاتهم فى جمع الانفار للاشغال العامة وتسخير بعضهم لعدة أشهر متوالية وعدم تغييرهم قبل دفع رشوة مقابل ذلك فى الوقت الذى قاموا بحماية ذويهم وأقاربهم ومن فى خدمتهم من السخرة ومن التجنيد فى الجيش وارسال أشخاص آخرين بدلا منهم (٢٦) ، حيث كلف المشايخ فى عهده بتعبئة الفلاحين للجيش (٢٧) .

وانعكست هذه التصرفات على الاهالى فكان لها آثار بالغة السوء ، فمن ناحية أمقتهم الثقة بإدارة البلاد وبالقائمين عليها ومن ناحية

(٢٤) محفظة ١ مديريات قبلى وثيقة فى ١٧ ذى القعدة ١٢٦٧
١٨٥١/٩/١٣ ، ومديرية البحيرة دفتر ٢٣٤ وثيقة ٦٢ فى ١٦ محرم ١٢٦٨
١٨٥١/١١/١٠ ص ٢٧ .

(٢٥) مديرية المنوفية محفظة ١ وثيقة بدون فى ١٧ ، ٢٤ ، ٢٥
رمضان ١٢٦٩ — ٦/٢٤ ، ١٨٥٣/٧/٢ .

(٢٦) مديريات قبلى محفظة ١ وثيقة بدون فى ١٧ رمضان ١٢٦٩
١٨٥٣/٦/٢٤ .

(27) St, John, J.B. Village life in Egypt, London, 1852.

أخرى أفقدتهم الاحساس بالاستقرار والامان ، فكانت هجرتهم لارضهم وقراهم خشية من بطش هؤلاء المشايخ (٢٨) الذين كلفوا باعادتهم الى بلادهم . وقد تصدى عباس لهذه التجاوزات حيث كلف الادارة المركزية بالاقاليم بتأديب أمثال هؤلاء المشايخ وانزال أشد العقاب بهم علنا أمام الجميع (٢٩) . كما أمر المديرين بضربهم وجلدهم ثلاثمائة جلدة اذا ما هربوا عند طلب أنفار من قراهم للخدمة بالجيش (٣٠) ، ورفتهم وانتخاب غيرهم من عائلات أخرى عند ارتكابهم أية جنحة ، وتحصيل الاموال التى يأخذونها فردة من الاهالى واعادتها الى أصحابها (٣١) .

وعمل عباس على حفظ الامن بالبلاد فنقد تصدى بحزم شديد للصوص والاشقياء وكلف المشايخ بضبطهم وأمر بهدم الكفور التى يلجأ اليها أولئك للصوص (٣٢) وأمر بترتيب الخفر اللازم بكل بلد لحفظ الامن بها (٣٣) .

واتسم عهده بالمركزية الشديدة فى محاولة للسيطرة الكاملة على البلاد للحفاظ على استقرار الاوضاع بها واستتباب الامن وحفظ النظام ، وظلت ادارة القرى كما كانت عليه فى عهد سلفه دون أن يطرأ على ادارتها أى تغيير أو تطوير وكذلك الهيكل الادارى أيضا .

عمل سعيد على تطوير النظام الادارى فى القرى ، وقد ظل تعيين

(٢٨) مديريات قبلى محفظة ٢ وثيقة ٥ فى ١١ ربيع ثان ١٢٧٠ — ١٨٥٤/١/١٠ .

(٢٩) مديرية الجيزة محفظة ١ أوامر وثيقة بدون فى ٢٦ ربيع ثان ١٢٦٩ — ١٨٥٣/٢/٥ .

(٣٠) معية سنوية عربى دفتر ١٢٩ وثيقة ١٦٤ فى ٩ جمادى الاولى ١٢٧٠ — ١٨٥٤/٢/٧ ص ١٧٤ .

(٣١) المصدر السابق وثيقة ٦٥ فى ١١ جمادى الاولى ١٢٧٠ — ١٨٥٤/٢/٩ ص ١٢٨ ومحفظة ٢ معية تركى وثيقة ١٤١ فى ٢٩ جمادى الاولى ١٢٧٠ — ١٨٥٤/٢/٢٧ .

(٣٢) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٢ فى ٦ الحجة ١٢٦٦ ١٨٥٠/١٠/١١ .

(٣٣) دفتر مجموع أمور ادارة قانون ٨ رجب ١٢٦٥ « ترتيب غفر البلاد » ١٨٤٩/٥/٣٠ .

المشايع تبعا لما كان يتم من قبل ، وكان المديرون يقومون بالمرور على البلاد لتعيين مشايخ القرى في حضور المشايخ (٣٤) . ولما كان تعيين مشايخ القرى من الامور التى تؤدى فى أغلب الاحيان الى حدوث النزاع والصراع فيما بين المشايخ أنفسهم أو فيما بينهم وبين الاهالى نظرا لعدم الرضاء الكامل من الاهالى على المشايخ الذين يتم تعيينهم ويرجع ذلك الى احتكار بعض العائلات ، مثل عائلة القرشى بناحية شرونة بمديرية بنى مزار لهذه الشياخات لزمّن طويل واصرارها على استمرارها فى حوزنها والحفاظ عليها جيلا بعد جيل دون أن يشاركها منازع آخر من العائلات والاسر الاخرى التى تنافسها على الشياخة أو ترغب فى انتزاعها منها لسيادة القرية . وكان نزاع الشياخة من بعض العائلات غالبا ما يؤدى الى تدهور حالها وفقد كيانها وتششت أفرادها (٣٥) ومن ثم فانه يكون عليها أن تسعى حثيثا لاستعادة مكانتها وأوضاعها السابقة (٣٦) .

ويمكن القول أن التعيين فى مناصب مشايخ القرى فى عهد سعيد والذى كان للادارة المركزية فى الاقاليم دور كبير فى انهاء كافة الاجراءات المتعلقة به لم يكن دائما يتم وفقا لرغبة وموافقة الاهالى بقدر ما كان يراعى الحفاظ على استقرار الاوضاع والحفاظ على كيان بعض الاسر والعائلات العريقة والبيوت الكبيرة دون مراعاة لرغبة الاهالى التى لم يكن لها وزن كبير . وفى بعض الاحيان فانه كان يتم اعادة المشايخ المرغوتين من أفراد هذه العائلات الى مناصبهم ورفعت المشايخ الذين عينوا برغبة الاهالى واختيارهم (٣٧) . مما يؤكد على أن هذه العائلات الكبيرة اعتبرت الشياخة حكرا لها ولابنائها دون غيرهم فكان يتم توريث الشياخة للاخوة والابناء .

ولما كان التنافس على شياخة القرى والبلاد يؤدى فى أحيان كثيرة الى اشتداد الصراع ونشوب المعارك بين العائلات المتنازعة مثلما حدث

(٣٤) معية تركى محفظة ٦ وثيقة ٤٩٣ فى ١٦ جماد ثان ١٢٧١ — ١٨٥٥/٣/٤ .

(٣٥) تفتيش عموم الاقاليم محفظة ٢ وثيقة ١٤ فى ١٢ محرم ١٢٧١ — ١٨٥٤/١٠/١٤ .

(٣٦) المصدر السابق وثيقة ١٤ فى ٢٢ محرم ١٢٧١ — ١٨٥٤/١٠/٢٥ .

(٣٧) دفتر ١٨٨٢ معية ، أوامر وثيقة ٣٧ فى ٣ ذى القعدة ١٢٧١ — ١٨٥٥/٧/١٧ ص ٤٨٣ .

في ناحية القصر بالواحات البحرية (٣٨) وبعض النواحي الأخرى . وكان يرب على ذلك وعلى تحقيق رغبات الأهالي تقسيم الحصص وتولية أكثر من شيخ مما أدى الى زيادة عدد المشايخ بالبلاد حتى بلغ عددهم نحو ٢٥ شيخا في إحدى النواحي بمديرية الدقهلية فقد صدرت الأوامر في نهاية عام ١٨٥٤ بأن يكون عدد مشايخ الناحية ما بين شيخ واحد وستة مشايخ تبعا لمساحة الناحية وزمامها وانقاص عدد المشايخ بالنواحي التي تزيد عن ذلك (٣٩) .

اجراءات انتخاب الاهالى للمشايخ :

في عام ١٨٥٧ أمر سعيد بتفويض أهالي كل ناحية بانتخاب شيوخها ترولا على رغبتهم تحت اشراف الادارة المركزية دون تدخلها (٤٠) . وكان على ناظر القسم عند اجراء انتخابات المشايخ باحدى القرى أو تعديل شيخاتها ، كما حدث في تعديل شياخة كفر داود بقسم النجيلة بمديرية البحيرة ، جمع عمد البلاد المجاورة والقاضي الشرعى وكافة المشايخ السابقين قبل التعديل — وبدلا من أن يتوجه الأهالي الى الشخص الذين يرغبونه شيخا على حصتهم فقد جاء بالأهالي وجعلهم يقفون في مواجهة المشايخ ويقومون بانتخاب الأشخاص الذين يرغبون توليهم شياخة حصصهم بالتوجه اليه . وبعد ذلك يتم تحرير قوائم بما خص كل شيخ من القراريط والانفار ، ويقوم العمد بختمها ويصدق عليها القاضي وترسل الى المديرية (٤١) .

ومع أن هذه الاجراءات تفتقر الى الكثير من صحة الانتخاب وسرية

(٣٨) دفتر ١٨٨٥ معية ، أوامر وثيقة ٨٩ في ٢٧ الحجة ١٢٧٢
١٨٥٦/٨/٢٨ ص ٣٨ .

(٣٩) لم يحدد الأمر أسماء هذه النواحي انظر : دفتر مجموع أمور
ادارة : أمر رقم ٣٦ في ٩ ربيع الاول ١٢٧١ — ١٩٥٤/١١/٢٩ — انظر
الملحق السابع .

(٤٠) دفتر ١٨٨٦ أوامر وثيقة ٢ في ٩ شوال ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٦/١
ص ٥٧ ، ودفتر ٩٢ داخلية وثيقة ٢٠ في ١٤ صفر ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٩/٢١
ص ٦٦ .

(٤١) مديرية البحيرة دفتر ٤٦٥ وثيقة ٣٢ في ٢٨ شعبان ١٢٧٤
١٨٥٨/٤/١٢ ص ٥ انظر الملحق الثامن .

التصويت وما يترتب عليها من تبعات أخرى قد تلحق أضرارا بالاهالى نتيجة لاعلان الفلاحين لارائهم فى مواجهة مشايخهم سواء أكان ذلك تعبيرا عن رغبتهم الحقيقية أو عن غير رغبتهم خشية بطش المشايخ بهم وسواء ترتب على ذلك استحواذ البعض على كثير من الاراء والرغبات أو قتلها أو ابعاد آخرين ، فانها كانت من الخطوات الهامة لتقليل دور الادارة المركزية فى تعيين مشايخ القرى .

ويعتقد أن لجوء الادارة المركزية الى اجراء الانتخابات على هذا النحو كان راجعا الى تفشى الجهل بين الفلاحين فى القرى مما كان يتعذر معه اتباع الأسس السليمة فى عملية الانتخاب .

وشغلت شياخة القرى جانبا كبيرا من اهتمام الادارة المركزية بالمديريات والأقسام واقترنت بالهم نتيجة لكثرة الشكاوى التى كان يتقدم بها المشايخ المرفوتين أو الاهالى ، ومع ان عملية ترغيب الاهالى كانت من الخطوات الاولى نحو ترسيخ قواعد الديمقراطية والعدالة فى تولى المشايخ لمناصبهم فان هذا الترغيب لم يراع اتساق عدد المشايخ مع زمام القرى ومساحتها (٤٢) ، حيث زاد عدد الشيوخ فى القرى والبلاد نتيجة للصراع الذى كان يحدث بين العائلات لاختيار الشيخ من بينها . وقد طلب مدير روضة البحرين انقاص مشايخ القرى التى ازداد عدد مشايخها الى حد كبير نظرا لكثرة الشكاوى التى تقدم بها الاهالى من تسخيرهم فى الاشغال العامة وان يتحدد عدد المشايخ تبعا لزمام كل قرية بحيث يكون هناك شيخان بالقرية التى يتكون زمامها من ٥٠٠ فدان ومازاد عن ذلك حتى ١٠٠٠ فدان يكون بها ٤ مشايخ وما زاد عن ١٠٠٠ فدان حتى ٢٠٠٠ فدان يكون لها ٦ مشايخ وما زاد عن ٢٠٠٠ فدان يكون بها ٨ مشايخ (٤٣) .

وفى عام ١٨٥٨ ، بدا لأول مرة تسجيل أسماء المشايخ والعمد فى سجلات خاصة بهم — طبقا للائحة — فكان على المديريات بعد اتمام

(٤٢) دفتر ٩٢ ج ١ داخلية وثيقة ١٠ فى ١٢ صفر ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٩/١٩ ص ٦٠ .
(٤٣) دفتر ٤٦ داخلية وثيقة ١٨٥ فى ٢٠ محرم ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٨/٢٩ ص ٧٠ ، ودفتر مجموع أمور ادارة وثيقة ٢٤ فى ٢ الحجة ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٧/٢ ص ٣١ ، ٣٢ .

عملية ترتيب المشايخ بكل ناحية تقدير القرارات الخاصة بكل شيخ وترتيب عمدة لكل ناحية من المشايخ الذين رتبوا ، وربما لجأت الحكومة المركزية الى ذلك الاجراء بغرض تعرف الادارة المركزية بالمديريات والاقسام على المشايخ بالنواحي ولسهولة الرجوع اليها عند التقدم بأى شكوى فى حق المشايخ . ويلى ذلك تعديل أطيان وانفار كل ناحية على المشايخ وتسجيل ذلك فى دفترين لكل بلد يختموا من الجميع يحفظ أحدهم بديوان المديرية والآخر يحفظ لدى صراف الناحية بعد اعتماده من المديرية . ثم يعمل دفتر باسماء مشايخ نواحي المديرية يسجل فيه قراراتهم ، ويتحرر لهم تقارير مطبوعة بختم المدير ، ويتم تسجيل جميع مخالفات المشايخ أو تجاوزاتهم فى السجل الخاص بهم والعقوبة المقررة عليهم للمرة الاولى والثانية وفى المرة الثالثة يتم الاستبعاد من الشياخة . وقد تقرر أن يكون لكل شيخ ختم يتم صنعه بدار سك العملة (الضربخانه) ويختتم به أمام اسم كل منهم بالسجل على أن تقوم المديرية اذا ما تم رفعه أو فى حالة وفاته بكسره ويعمل ختم للشيخ الذى يحل محله (٤٤) .

ويلاحظ أنه على الرغم من صدور هذه اللوائح والأوامر التى كان تنفيذها بدقة يضمن — الى حد ما — العدالة الاجتماعية وتحقيق مستوى أدنى من الحقوق السياسية للفلاحين فى اختيار مشايخهم برغبتهم فان بعض المديريات لم تقم بتنفيذها فى نواحيها طالما لم تكن هناك شكاوى ضد المشايخ ، ومن أمثلة ذلك مديرية البحيرة ومديرية قنا واسنا غانها لم يقوما بترتيب مشايخ بأى ناحية الا اذا تقدم الاهالى بشكوى ، كما أن مشايخ بعض النواحي فى مديرية جرجا كان عددهم يتراوح بين ٣ الى ١٠ مشايخ دون الالتزام بما تم تحديده من اعداد للمشايخ تبعا لمساحة وزمام كل ناحية (٤٥) .

وعملا على التخلص من اعداد المشايخ الزائدين عن الحد المقرر فقد لجأت بعض المديريات الى تعيين هؤلاء المشايخ عمدا بالنواحي فكان بالناحية الواحدة ما بين عمدة الى ٤ عمد ثم رأى فيما بعد جعلهم ما بين ٢

(٤٤) دفتر ٩٢ داخلية وثيقة ٣٢ فى ١٩ صفر ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٩/٢٦ ص ٦٩ ، ودفتر مجموع ادارة المصدر السابق .

(٤٥) دفتر ٩٢ وثيقة ٢٠ فى ٢ صفر ١٦ فى ٢٢ صفر ١٢٧٥ .

الى { عمدة ، كما لجأت المديريات الاخرى الى عدم احلال احد محل المشايخ الذين يتوغلون وذلك بتوزيع شياختهم على المشايخ الموجودين (٤٦) .

وكان التزام الادارة المركزية بتحقيق رغبات الاهالى فى تعيين المشايخ يؤدى الى تعيين الأشخاص القريبى الصلة بأحد المشايخ المرفوتين على الرغم من صدور الأوامر بمنع تعيين أحد من أقاربه فى الشياخة (٤٧) .

ويلاحظ أيضا أن بعض المديريات مثل مديرية قنا واسنا لم تكن تولى لمساحة النواحي أو زمامها عند ترتيب شياخة النواحي أى وزن ، بل كان ترتيبها تبعاً لتجمع الاهالى أو فى المناطق المأهولة أو العامرة حيث تكثر الكفور والنجوع التى تبعد مسافاتها عن بعضها وكل منها راغبة فى الاستقلال بشياختها عن غيرها (٤٨) مما يدل على أن ترتيب الشياخة فى النواحي خضع لعدد من الاعتبارات تبعاً للنواحي السياسية والاجتماعية والعمرانية بالبلاد والتى اختلفت من مديرية الى أخرى .

ويلاحظ أخيراً أن الحكومة المركزية لم تواجه مثل هذه الاختلافات فيما بين المديريات مما ترتب عليه زيادة عدد المشايخ عن الحد المقرر ووجود أكثر من عمدة بالناحية فى بعض المديريات ، ويعتقد أن ذلك كان وراء حدوث الخلل وعدم الاستقرار فى النواحي أو شياختها وازدياد الشكاوى بشأنها .

ولم يتوقف دور الادارة المركزية فى التدخل المباشر فى اجراء ترتيب الشياخات بالقرى والنواحي وذلك لأن بعض نظار الاقسام كانوا يجرون عملية الانتخاب داخل دوار العمدة بدلاً من اجرائها فى مكان متسع خارج الناحية أو فى احد الاجران ، وان يقوم الاهالى الذين يرغبون أحد المشايخ بالتوجه الى حصته ليكون شيخاً عليهم ثم تحرر القوائم بذلك ، كما ان

-
- (٤٦) دفتر ٦٣ داخلية وثيقة ٢٤٠ فى ١٢ الحجة ١٢٧٥ —
١٨٥٩/٧/١٢ ص ٣١ ، ٣٢ .
- (٤٧) دفتر ٩٤ داخلية وثيقة ١٦٢ فى ٢٥ رجب ١٢٧٥ —
١٨٥٩/٢/٢٨ ص ٩٣ .
- (٤٨) دفتر ٩٥ داخلية وثيقة ٢٥٧ فى ٢٧ شوال ١٢٧٥ —
١٨٥٩/٥/٣٠ ص ١٤٣ .

بعضهم لم يقوموا باحضار عمد البلاد المجاورة لمتابعة عملية الانتخاب ، وقام بعض النظار بالتدخل المباشر في عملية الانتخاب وذلك بانتخاب الشيوخ بأنفسهم دون اعتبار لرغبة الأهالي (٤٩) . وكان عدم تحقيق رغبات الأهالي في انتخاب مشايخ حصصهم التزاما بالحد المقرر لعدد المشايخ يؤدي الى حصر عملية الانتخاب في عدد من المشايخ الذين يتمتعون بالمكانة والنفوذ والسطوة دون السماح لعناصر جديدة بتولى شياخة النواحي . مما ترتب عليه قصر عملية الانتخاب على عدد محدود من الاشخاص أو العائلات الكبيرة وعدم اتاحة الفرصة أمام شياخة حقيقية من الفلاحين تمثلهم تمثيلا حقيقيا أمام السلطة المركزية .

ولما كان سعيد يعمل على النهوض بإدارة البلاد فانه اتجه الى وضع الأسس الكفيلة بتحقيق ذلك ومنع التجاوزات التي تحدث بالقرى وذلك بالتصدي للمشايخ والعمد الذين يسيئون استغلال سلطاتهم والتقليل من نفوذهم فاصدر أمرا في عام ١٨٥٦ بالمساواة بين كافة الأهالي والعمد والمشايخ في تجنيد ابنائهم وأقاربهم (٥٠) . وكذلك ابناء كبار الاقباط ووجهائهم أسوة بالمسلمين وكلف المديرين بمتابعة تنفيذ تجنيد ابناء المشايخ والعمد بأنفسهم وبذل جهدهم في هذا الصدد (٥١) .

وكان طلب أنفار للخدمة العسكرية يؤدي الى وقوع الحوادث بالبلاد وخاصة في الوجه القبلي ، وقد لجأ العمد والمشايخ الى الحيلة لمنع تجنيد ابنائهم وأبناء العائلات الكبيرة من ذوى المقدرة والثروة والمكانة والنفوذ وذلك عن طريق الرشوة أو التزوير في دفاتر التعداد (٥٢) .

-
- (٤٩) مديرية روضة البحرين دفتر ٤٦٩ وثيقة ٧٦ في ٢٨ رجب ١٢٧٧ — ١٨٦١/٢/٨ ص ١٩ (انظر الملحق التاسع) ووثيقة ١١٥ في ٨ شعبان ١٢٧٧ — ١٨٦١/١٢/١٨ ص ٣١ .
- (٥٠) مديرية المنوفية محفظة ١ وثيقة ٣٩ في ٦ جماد الاولى ١٢٧٢ ١٨٥٦/١/١٤ ، ومحفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٢١٩ ، ٢١ في ١٢ ، ١٥ جمادى الاولى ١٢٧٢ — ٢٠ ، ١٨٥٦/١/٢٣ .
- (٥١) دفتر ١٨٨٣ وثيقة ٢٤ في ١٩ جمادى الاولى ١٢٧٢ ، ١٨٥٦/١/٢٧ ، ص ١٨١ ، ومحفظة ١ مديرية الجيزة وثيقة ٧ في ١٢ الحجة ١٢٧٢ — ١٨٥٦/٨/١٣ .
- (٥٢) دفتر ٦٣ داخلية وثيقة ١٧٣ في ٢٢ الحجة ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٧/٢٢ ص ٧٧ ، ودفتر ١٦٥٢ معية عربى وثيقة ٣٣٦ في غاية محرم ١٢٧٧ — ١٨٦٠/٨/١٧ ص ٣٩ .

ومما لا شك فيه ان تنفيذ هذه الاوامر قد اسهم فى تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وطوائفه ولاقى ارتياحا كبيرا من الاهالى وعمل على تضيق الفجوة فيما بينهم وبين حكامهم ورؤساءهم من العبد والمشايخ ويرجع صدورها الى محاولة الحكومة المركزية الاقلال من التهرب من التجنيد وفرار المجندين من الخدمة بالجيش حيث كان على أجهزة الادارة بالاقاليم التنبض عليهم او أحد اقربائهم أو أحد اقرباء الشيخ ، وكانت هذه الادارة تنحى باللائمة على الشيوخ بقلّة النفوذ والعجز وتهديدهم بتطبيق القانون العسكرى عليهم (٥٣) .

مهام جديدة للمشايخ :

أضيف الى المهام التى كلف بها المشايخ فى عهد سعيد أعباء أخرى ، فقد أدى انشاء السكك الحديدية ببعض الاقاليم الى تكليف المشايخ والعمد التى تمر بها السكك الحديدية وكذلك مشايخ وعمد البلاد المجاورة أيضا بمداومة الخفر الذين يتم ترتيبهم بمعرفة مشايخهم ، والملاحظة المستمرة لخطوطها لحمايتها وعدم اتلافها وملاحظة منع مرور الاهالى والحيوانات عند مرور القطارات منعا لوقوع الحوادث ، وأخذت عليهم التعهدات والشروط القوية بذلك بناء على طلب ديوان المرور والسكة الذى لاحظ وضع البعض للأحجار والحديد على شريط السكك الحديدية (٥٤) ، وربما كان ذلك راجعا الى رغبة هؤلاء الاشخاص فى التعرف على مدى تأثير وضع هذه الأشياء على سير القطارات لأن ذلك كان أمرا جديدا عليهم ، وكلفوا أيضا بالمحافظة على الأطفال منعا لحوادث الغرق (٥٥) .

وكلف المشايخ بتحصيل أجور الخفر من أهالى حصصهم وصرفها للخفر المكلفين بأعمال الحراسة والخفر بالحدود والدركات بالطرق

(٥٣) محفظة ١ مديرية الجيزة وثيقة ٨ فى ١٠ محرم ١٢٧١ ، ١٥ فى ٣ صفر ١٢٧١ — ١ ، ٢٤/١٠/١٨٥٤ ، محفظة ٥ معية تركى وثيقة ٤٣ فى ٨ جماد ثان ١٢٧١ — ٢٥/٢/١٨٥٥ .

(٥٤) دفتر ١ داخلية وثيقة ٢٧٨ فى غرة جماد ثان ١٢٧٤ — ١٨٥٨/١/١٦ ، ص ٤٢ ودفتر ٣٦ داخلية وثيقة ١٤٠ فى ٢ منه ص ١٦٢ .

(٥٥) دفتر ١٠٠ داخلية وثيقة ٢٣ فى ١٣ جمادى الاولى ١٢٧٦ — ١٨٥٩/١٢/٧ ص ١٦٧ .

والنواحي والا عوقبوا بالجلد علنا أمام الاهالى ، وتشديد الجزاء عند تكرار ذلك (٥٦) . وكان عليهم بذل الجهد لضبط الاشقياء واللصوص والعصابات المسلحة والهاربين منهم الذين يثقلون راحة الاهالى ويهددون أمنهم وينهبون أموالهم وأموالهم وخاصة في الوجه القبلى وفي البلاد التى تشتهر بالشر ويكثر بها اللصوص والعصابات مثل بلدة كريمات بمديرية الجيزة والتى انتشرت أعمالها فى المديرية المجاورة (٥٧) ، وبلدة أمشول بمديرية أسيوط وجرجا التى دابت احدى العصابات بها على شن الغارات على الاهالى ليلا وسلب أموالهم وقتل من يعترض سبيلهم (٥٨) . وقد تكفلت قوات الخيالة بحراسة القرى بمديرية بنى سويف والفيوم وحماية الاهالى من تسلط البدو بالواحات وحواجر الجبال واغاراتهم المستمرة عليهم (٥٩) .

وأمر المشايخ أيضا بضبط الانفار الهاربين من الخدمة بالجيش أو المتهربين من التجنيد (٦٠) — والذى وضع له نظاما دوريا مرتبطا بتاريخ ميلاد الأشخاص (٦١) بدلا من النظام السابق الذى كان يتم فيه طلب اعداد محددة يقوم المشايخ بجمعها دون قواعد عادلة — وقد هددوا بأشد العقاب عند أى تهاون منهم (٦٢) .

ونظرا لتشكى بعض العمدة والمشايخ من تعسف الادارة المركزية

-
- (٥٦) محفظة ٧ معية تركى وثيقة ٩٢ فى ١٩ ذى القعدة ١٢٧١ — ١٨٥٥/٨/٢ ، ومحفظة ٨ وثيقة ٣٩١ فى ١٩ صفر ١٢٧٢ — ١٨٥٥/١٠/٣٠ ، مديرية روضة البحرين دفتر ٤٦٩ وثيقة ٢٣ فى ٢٧ محرم ١٢٧٧ — ١٨٦٠/٨/١٤ ص ٥ .
- (٥٧) دفتر ١٨٩٣ أوامر وثيقة ٧ فى ٢٩ جماد ثان ١٢٧٦ — ١٨٦٠/١/٢٢ ص ٤٥ .
- (٥٨) دفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقة ٢٥ فى ٥ ربيع ثان ١٢٧٢ — ١٨٥٥/١٢/١٤ ص ١٤٨ ودفتر ١٤ معية تركى وثيقة ٤٤ فى ١٠ شوال ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٦/٢ .
- (٥٩) محفظة ٢ داخلية أوامر تركى وثيقة ٤١ فى ٦ ربيع ثان ١٢٧٤ .
- (٦٠) دفتر ١٤ داخلية وثيقة ٢١٣ فى ٢٠ جمادى الاولى ١٢٧٤ — ١٨٥٨/١/٥ ص ١٤٩ ، ١٦٣ .

(61) Merruau, op. cit., p. 16.

- (٦٢) دفتر مجموع أمور ادارة وثيقة فى ٨ جمادى الاولى ١٢٧٣ — ١٨٥٦/١/١٤ ص ١١٧ .

بالاقسام والاختطاط فقد طالبوا بالانخفاض من غلوائها وايجاد سبل للاتصال فيما بينهم وبين المديرية . ووافق سعيد على ذلك ، ولكنه قصره على المشايخ الذين يقومون بتأدية كافة ما عليهم من مهام وواجبات أو الذين يتمتعون برضاء الاهالى ويؤدون كافة المطالب ويقومون باعداد الانفار اللازمة للاشغال العامة فى المواعيد المحددة وتحصيل الاقساط فى مواعيدها دون تأخير ، على أن يؤخذ عليهم الشروط القوية بذلك (٦٣) .

ونظرا لأن المشايخ كانوا قد حادوا عن المبدأ الذى منحت بموجبه أراضى المسموح حيث يقومون بزراعتها وحرثها ولهم أن يشاركوا وأن يزارعوا عليها وان يؤجروها لاشخاص آخرين من الناحية الواقعة فيها الاطيان فقد اتبعوا نفس الاساليب التى كان يتبعها الملتزمون حيث سخروا الفلاحين فى حرثها وزراعتها فأصابهم ذلك باضرار جسمية . وقد أمر سعيد فى يونيو عام ١٨٥٤ باعطاء أولئك الفلاحين منفعة الاراضى التى كانت معتبرة أن مشايخ وعمد البلاد شاركوهم أو زارعوهم عليها أو أجروهم اياها فتقيدت تلك الاراضى بأسماء أولئك الفلاحين على نفس الشروط الخاصة بمنفعة وخراج الاراضى الخراجية على وجه العموم (٦٤) .

وكان سعيد قد أمر جميع المديرين فى ٢٨ نوفمبر ١٨٥٥ بتحقيق مسموح المساطب المفتوحة لاطعام الواردين والمتردددين فى جميع النواحي وتحقيق ما يستحق ترتبيه من المسموح لكل مسطبة وتحرير جداول بذلك بأسماء البلاد وبيان مقاديرها (٦٥) . ويرجع ذلك الى أن المسموح كان قد أصبح بمثابة حق ثابت لهؤلاء المشايخ أو أنه أصبح مصدرا للثروة والثراء يتمتعون به بمفردهم دون الوفاء بالتزاماته ، وبعد انشغال القائمين على تحقيق هذه الاراضى فقد أمر سعيد بقطع جميع هذه المرتبات ابتداء

(٦٣) دفتر مجموع أمور ادارة ، وثيقة ٧٩ فى ٨ صفر ١٢٧٧
١٨٦٠/٨/٢٥ ص ٧٧ . الملحق العاشر .

(٦٤) يعقوب ارتين باشا : الاحكام المرعية فى شأن الاراضى المصرية
تعريب سيد عمورة ط ١ ، مطبعة بولاق ١٣٠٦ ص ٤٨ .

(٦٥) دفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقة ٢٢ فى ١٨ ربيع الاول ١٢٧٢ —
١٨٥٥/١١/٢٨ ص ١٠٩ .

من ٩ سبتمبر عام ١٨٥٧ وفرض أعلى الضرائب الخراجية على أطيان المسموح تبعا للنواحي الموجودة بها (٦٦) .

وقد عملت الحكومة المركزية على الحد من السلطات الواسعة والنفوذ الكبير الذى يتمتع به العمود والمشايخ فى بلادهم وملكوا على الفلاحين حرياتهم وحياتهم والتحكم فى وسائل معاشهم وأرزاقهم ، وذلك بالتصدي لهم ووقف سبل اعتداءهم وغيهم وفسادهم . وكان سعيد حازما فى مواجهتهم فكان يأمر بعقابهم وتأديبهم وخاصة الذين يتعدون سلطانهم ويفرضون عليهم الفردة (٦٧) أو الذين يتسترون على المجرمين والاشقياء أو الذين تقع الحوادث بكثرة فى نواحيهم وذلك بنفيهم أو رفثهم وتعيين غيرهم ممن يتمتعون برضاء الاهالى (٦٨) .

ولما كان مشايخ القرى والخفر يتنصلون من مسئوليتهم عن الحوادث التى تقع ببلادهم وادعائهم بجهل كل شئ عنها ، وعدم وجود المشايخ عندئذ مما أدى الى انشغال أجهزة الادارة بالتحقيق لمعرفة الفاعلين وكثيرا ما كانت تطول هذه التحقيقات . ومن ثم فقد كان على المديرين جمع المشايخ والخفر بالنواحي والتأكد عليهم وأخذ التعهدات القوية بالتيقظ والاهتمام بحفظ وصيانة بلادهم وعدم وقوع الحوادث والمشاجرات وانتازعات مطلقا (٦٩) .

وعلى الرغم من ذلك فقد تمادى المشايخ فى اهمالهم لضبط المجرمين أو الإبلاغ عنهم أو المساعدة فى التعسف عليهم ، وأدى ذلك الى قلق

(٦٦) محفظة ١ أوامر الى مديرية الجيزة وثيقة ١ فى ٢٤ محرم ١٢٧٤ — ١٨٥٧/٩/١٣ .

(٦٧) محفظة ٥ ملكية تركى وثائق ١٨٦ فى ٢٠ ربيع الاول ١٢٧١ ١٨٥٤/١٢/١٠ ، ٣٣٥ فى ٤ ربيع ثان ١٢٧١ — ١٨٥٤/١٢/٢٤ ودفتر ١٦١٦ معية عربى وثيقة ٥٢ فى ٢٦ جمادى الاولى ١٢٧٢ — ١٨٥٦/٢/٣ ص ١٩٨ .

(٦٨) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٢ فى ١٧ صفر ١٢٧٢ ، ١٨٥٥/١٠/٢٨ ، ودفتر ١٦١٦ وثائق ٨٧ ، ١٨٨ فى ٢٦ جمادى الاولى ١٢٧٣ .

(٦٩) دفتر مجموع أمور ادارة قرار فى ٨ جمادى الاولى ١٢٧٣ — ١٨٥٦/١/٤ ص ١١٧ .

الحكومة المركزية الذى أصدرت لائحة بترتيب الخفر بالنواحي والبلاد فى الداخل والخارج وترتيب مشايخ الخفر من أقارب العمدة لان اختياره من أقارب أحد مشايخ البلد التى يكثر فيها عدد المشايخ يؤدى الى خلق الصراع فيما بينهم أو اهمال باقى المشايخ شئون الامن على الاطلاق اظهارا لاهمال ومسئولية شيخ الخفر .

وحددت اللائحة مهام مشايخ الخفر والخفر والجـزاء الذى يترتب على تهاونهم فى أدائها وضرورة تحديد الحدود الخاصة بالخفر وأوجبت تسجيل كل ما يخص الخفر والحدود ومهامهم فى دفتر من ثلاث نسخ تحفظ لدى ديوان المديرية وناظر القسم وصراف الناحية . وكان على المشايخ المرور على الخفر الذين كان عليهم التفرغ تماما لعملهم اللينى دون تكليفهم بأية أعباء أخرى وضرورة زيادة اعداد الخفر فى موسم الحصاد لحماية المحاصيل فى الحقول والاجران . وبذلك لم يعد للمشايخ والخفر فكك من تحمل التبعة والمسئولية الكاملة فى القبض على المجرمين والمفسدين والاشرار (٧٠) .

وكان على كل خفير أن يحمل تذكرة بالسلاح الذى يحمله بعد أن كانوا يحملون النبابت مما كان يمنعهم من مقاومة اللصوص والاشرار الذين يحملون أسلحة مع أخذ الضمانات على مشايخهم . وقد روعى فى اختيار الخفر أن يكونوا ممن يتصفون بشدة البأس والقوة بدلا من الطاعنين فى السن أو غير القادرين .

وعلى الرغم من صدور هذه اللائحة التى حددت مهام ووظائف المشايخ والخفر وشيخهم فإن تنفيذها لم يكن مطابقا تماما لما جاء بها ومن أمثلة ذلك أنه عندما قام مأمور المنوفية بالمرور ليلا على الخفر المرتب بالنواحي فقد لاحظ تكاسلهم وعدم خفرهم لحدود القرى والاطحاط على

(٧٠) دفتر مجموع أمور ادارة : « لائحة ترتيب الخفر الصادرة عموما فى ١٠ محرم ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٨/١٩ ص ٢٦ — ٣٩ ، ودفتر ١٨٩٣ وثيقة ٢٧ فى ٢٦ محرم ١٢٧٧ — ١٨٦٠/٨/١٣ ص ١٣٠ ، ودفتر مجموع أمور ادارة وثيقة فى ٨ صفر ١٢٧٧ — ١٨٦٠/٨/٢٥ ص ١١٤ ووثيقة ٣٤ فى ١٣ شعبان ١٢٧٩ — ١٨٦٣/٢/٢ ص ١١٣ .

الرغم من أخذ النعهدات عليهم والتي ثبت أنها مجرد ورقة رسمية فقط . وقد أمر بجلد المشايخ والخفر كل منهم خمسون جلدة ومشايخ الطوافة والشيخ الذى كان عليه الدور فى المرور كل منهم ٧٩ جلدة بحضور طبيب القسم علنا أمام الجميع . وفيما يتعلق بنظر الاقسام وحكام الاخطا فقد أعدت مذكرة عن تهاونهم لتوقيع الحكم عليهم طبقا للقانون (٧١) .

النهوض بالقرى وتعميرها

اهتم سعيد باصلاح القرى وتعميرها والنهوض بإدارتها واستقرار الأهالى فى بلادهم حيث وافق سعيد فى سبتمبر عام ١٨٥٧ على السماح باعطاء الاراضى الزائدة عن قدرة الأهالى الى بعض الاشخاص بزمam وكفر مخصوص أو تأجيرها لهم لمدة عام أو عامين على أن يكون هؤلاء الاشخاص من خارج النواحي التى صار تنزيلها من الزمام أو للأهالى من نفس البلاد اذا لم يكن لهم أطيان ببلادهم لعدم كفاية أراضيتها (٧٢) . واستمر سعيد فى سياسة سلفه باعطاء محلات الاكوام التى كانت فى مديرية أسسوط للراغبين على أن يقوموا باصلاحها وتعميرها واقامة المحلات والمباني والمساكن عليها ، وأصدر أوامره الى نظارة الداخلية بتعميم ذلك فى جميع المديريات (٧٣) .

ويرجع أسباب ازدياد عدد الكفور الى رغبة ذوى المقدرة والثراء من الأهالى اقامة كفور خاصة بهم كما يرجع أيضا الى وجود نزاع بين العائلات الكبيرة فى القرى ورغبة بعضها وخاصة التى لا تتولى الشياخة ترك القرية الى مكان آخر منعا لاتساع هوة الخلاف والشقاق مع مشايخ الناحية (٧٤) . ومن ثم فقد أقاموا فى كفور خاصة بهم وبأسرهم .

(٧١) دفتر ٤٦٩ مديرية روضة البحرين صادر مرور سعادة المأمور وثيقة ١٨ فى ٢٥ محرم ١٢٧٧ — ١٨٦٠/٨/١٢ ص ٤ .

(٧٢) أمين سامى : تقويم النيل مج ١ ج ٣ ص ٢٤١ ، ومحفظة رقم بدون بدار الوثائق (وثائق مصورة) .

(٧٣) دفتر ١١٣١ داخلية وثيقة ٢٠ فى ٧ ربيع ثان ١٢٧٥ — ١٨٥٨/١١/١٣ ، ومحفظة ٣ داخلية وثيقة ١١٨ فى ٢٣ محرم ١٢٧٦ — ١٨٥٩/٨/٢٢ .

(٧٤) دفتر ١٨٨١ أوامر وثيقة ٣٩٢ فى ٣ شعبان ١٢٧١ — ١٨٥٥/٤/١٩ .

وتطالب ذلك ضرورة وضع القواعد المنظمة لاقامة الكفور حيث أصدر سعيد أمرا في ١٥ أكتوبر ١٨٥٩ بالا تقل الاطيان الخاصة بالكفور عن ١٠٠ فدان وذلك لمنع ازدياد أعدادها وأن يكون أصحابها من المقتدرين وأن يقدموا ضمانات قوية من أشخاص مقتدرين وأن يلتزموا بحفظ وصيانة الحدود الخاصة بالكفور ومنع الحوادث بها وأداء كافة المطالب الاميرية وتقديم التعهدات بذلك (٧٥) . وكان على المديرين متابعة تنفيذ مطالب الاشخاص الخاصة باقامة هذه الكفور (٧٦) والنزل (٧٧) .

ونظرا لعدم قدرة بعض الاشخاص على اقامة الكفور طبقا للمساحة التي تم تحديدها فقد وافق سعيد على السماح لاكثر من شخص واحد بالانضمام معا واقامة الكفر على المساحة المحددة على أن يكونوا من ذوى القدرة على النهوض بالكفر وممن يتصنون بالاستقامة وأن يكون من بينهم من يعتمد لشيخا الكفر . وكان على الادارة المركزية بالمديريات متابعة تنفيذ اقامة هذه الكفور والنزل للتأكد من تنفيذ كامل الشروط السابقة عند اقامتها (٧٨) وقد بلغ عدد الكفور في أواخر حكم سعيد ٦٠٠ كفرا (٧٩) .

كان اسماعيل راغبا في الاخذ بأسباب الحضارة الغربية ولذلك أدرك أنه لصالح الدولة يجب أن تتوفر فيها ادارة صالحة (٨٠) ، ومن ثم

(٧٥) دفتر ١١٣٢ داخلية وثيقة ٢٦ في ١٩ ربيع الاول ١٢٧٦ ١٨٥٩/١٠/١٥ ص ٨ .

(٧٦) محفظة ١ مديرية الجيزة وثيقة ١٣ في غرة الحجة ١٢٧٨ ١٨٦٢/٥/٢٩ ، انظر الملحق الحادى عشر .

(٧٧) جمع نزلة وتطلق على بعض الجهات التى نزل بها البدو واتخذوها مسكنا لهم ، انظر نظارة الداخلية : الكشف للديار المصرية ص ٤

(٧٨) دفتر ١٨٩٣ أواخر وثيقة ٢ في ١٦ ربيع أول ١٢٧٦ — ١٨٥٩/١٠/١٢ ص ١٥ ودفتر ١٦٦٧ معبة عربى وثيقة ٨٩ في ٦ جمادى الأولى ١٢٧٧ — ١٨٦٠/١١/١٩ ص ٥٣ .

(٧٩) محمد رمزى : القاموس الجغرافى قسم ١ ص ٨ .

(80) Dicey, E. The Story of the Khedivate, London, 1902.

نقد حاول اصلاح الخلل الذى أصاب نظام الادارة فى البلاد فى عهد سلفيه . حيث سياسة عباس التى اتسمت بالظن والشك وسعيد التى كانت تنشد الخير دون تبصر ، وتطلب ذلك الاصلاح العام العاجل (٨١) .

واستمرت اجراءات ترغيب الاهالى فى اختيار مشايخهم فى أوائل عهد اسماعيل ، وعملا منه على وضع القواعد الصحيحة لاختيار المشايخ الذين يتم انتخابهم فقد أصدر أوامره بعدم تعيين المشايخ من بين الذين أدوا الخدمة العسكرية وصاروا تحت الاستدعاء أو الاحتياطى فيما عـرف « بالامدادية » على أنه كان يصعب فى بعض الاحيان الالتزام الجاد بهذه الاوامر نظرا لما كان يجرى فى النواحي بعد اجراءات الترغيب حيث وجد بعض العمدة والمشايخ من الامدادية (٨٢) .

وفى ٨ مارس عام ١٨٦٩ ، أصدر اسماعيل أمرا على قرار مجلس شورى النواب الصادر فى ٤ مارس من نفس العام بعدم رفت أحد من المشايخ دون ثبوت ارتكابه جنحة (٨٣) ، وكان كل من الشيخ حميدة أبو ستبت من أولاد عليوة وأحد نواب مديرية جرجا والشيخ على سالم عمدة مسهلة بمأمورية المنوفية (٨٤) (نصف أول مديرية روضة البحرين) قد طالبوا بأن يكون ترنيب مشايخ البلاد وفقا لقواعد وأسس سليمة بحيث يقوم المديرون ومفتشوا الاقاليم بتعيينهم بعد اختيار الاهالى لهم . وذلك لضمان استقامتهم وحسن سلوكهم واستقرارهم لاعتماد تقريرهم

(٨١) الياس الايوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ص ٦٤ .

(٨٢) ديوان الداخلية دفتر ١٦١ وثيقة ٩ فى ١٩ صفر ١٢٨٢ — ١٨٦٥/٧/١٢ ص ٥٤ ، ودفتر ١٣٦٥ وثيقة ١ فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٨٢ ١٨٦٥/٨/١٧ ص ١٩ ، ودفتر ٣٦٦ وثيقة ١ فى ١٤ صفر ١٢٨٣ — ١٨٦٦/٦/٢٧ ص ٥٣ ، ودفتر ٢٢٣ وثيقة ٥٤ فى ٢٣ الحجة ١٢٨٣ — ١٨٦٧/٥/٨ ص ٦١ .

(٨٣) محفظة ٦ داخلية أوامر عربى وثيقة ٤٤ فى ٢٥ ذى القعدة ١٢٨٥ — ١٨٦٩/٣/٨ ، أنظر الملحق الثانى عشر .

(٨٤) عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ج ٢ ص ٨٣ ، ٨٤ .

بالشياخة (٨٥) مع تحديد عددهم تبعا لمساحة النواحي من ٢ الى ٦ مشايخ ويمكن زيادتهم ببعض البلاد الكبيرة مثل بلقاس بالوجه البحرى وجهينة بالوجه القبلى الى ٨ مشايخ (٨٦) . وربما كان ذلك راجعا الى ان عملية ترتيب المشايخ ، كما مر بنا ، قد شابها الكثير من اوجه الخل والتدخل المستمر من جانب الادارة المركزية .

وفى عهد اسماعيل استمر عمل اختتام للمشايخ فى القرى ، وكذلك « مشايخ المراكبية » وأيضا لجميع مشايخ الطوائف والحرف ومشايخ الأثمان والحوارى بالمحافظات والبنادر (٨٧) .

الشكاوى فى حق المشايخ :

كثرت الشكاوى التى تقدم بها كبار الفلاحين والفلاحين وبعض المشايخ فى حق مشايخ نواحيهم لعدم موافقتهم على شياختهم للناحية ، أو لظلمهم البين لهم ، مما أدى الى هروبهم وتسحبهم تاركين قراهم وأرضهم وديارهم . ويلاحظ أن كثيرا من التحقيقات التى كان يبدأها مفتشو الاقاليم أو المديرون حول هذه الشكاوى غالبا ما كانت تتوقف قبل نهايتها وذلك بحجة الانشغال بالأشغال العامة أو بأعمال تحصيل الضرائب . أو أن كثرة الترغيب كانت تؤدى الى انشغال الإدارة وتصديعها ، كما يلاحظ أيضا انه رغم صدور الأحكام ضد بعض العمد والمشايخ بحرمان

(٨٥) كان يتم تحرير تقارير الشياخة للعمد والمشايخ على ورقة تمغة ويقوم المديرون بختمها والتصديق عليها ثم تعتمد من نظارة الداخلية ردلك نظير رسم قدره ما بين ٥٠ قرشا الى ٣٥٠ قرشا تبعا لمساحة الناحية ونفذ ذلك فى جميع الاقاليم وبلغ عدد تقارير الشياخة بمديرية قنا ٢٧٠ تقريراً وكان يدون بها كافة البيانات الخاصة بالشيخ والقرارىط الخاصة بحصته بالناحية وتعداد الناحية وزمامها ، انظر دفتر ٨٣ مجلس خصوصى قرار المجلس رقم ٧٥ فى ٢٢ الحجة ١٢٩٠ ص ٥٦ وصدر عليه أمر عال من اسماعيل برقم ٦٣ فى ٤ محرم ١٢٩١ — ١٢٧٤/٢/٢١ . (محفظة ٧ داخلية أوامر عربى) .

(٨٦) محفظة ٦ داخلية ، المصدر السابق .

(٨٧) دفتر ٢٤٨ داخلية ج ١ وثيقة ٢١٦ فى ٢٨ شعبان ١٢٨٧ . ١٨٧٠/١١/٢٢ ص ٨٨ .

أبنائهم من تولى هذه المناصب بقراهم فانهم كانوا يحلون محلهم دون اعتداد بهذه الاحكام (٨٨) .

وأحيلت الى نظارة الداخلية (٨٩) في عهد اسماعيل كثيرا من الشكاوى بترتيب الشياخات بالقرى والنواحي وكانت تصدر الأوامر الى مفتشى الاقاليم بتنفيذ اجراءات انتخاب الاهالى للمشايخ أو إعادة ترتيبها للتأكد من موافقة الاهالى ورغبتهم في تعيينهم على أن يتصف هؤلاء المشايخ باللباقة والصدق وخلوهم من السوابق ، وموافقة عمد ومشايخ البلاد المجاورة عليهم والا يكونوا من الشبان المطلوبين للخدمة بالجيش أو بلغوا سن التجنيد (سن النمرة) أو من الاحتياطي ، وبعد التأكد من ذلك يتم أخذ الضمانات القوية — من أشخاص مقتدرين ومعتمدين — باداء كافة الأعمال المكلفين بها على خير وجه (٩٠) .

وربما كان ذلك راجعا الى تنبه الحكومة المركزية الى تخلى المديرين عن القيام بتنفيذ هذه الشروط أو إعادة الترتيب تبعا لرغبات الاهالى في بعض الأحيان فان الاجراءات كانت تتم على غير رغبتهم في كثير من الأحيان (٩١) ، وفي أحيان أخرى فانها كانت تقوم بإعادة توزيع الحصص والقراريط بين المشايخ لوقف النزاع الناشب بينهم أو لارضاء الاهالى (٩٢) وبذلك فانه يمكن القول أن عملية انتخاب العمد والمشايخ بواسطة المديرين كانت شكلية (٩٣) الى حد ما .

(٨٨) معية تركى دفتر بدون وثيقة ٤ في ٢٢ جمادى الاولى ١٢٩٠
١٨٧٣/٧/١٧ .

(٨٩) عندما أحيلت الاوراق الخاصة بترتيب شياخة احدى النواحي الى نظارة المالية لم تقم نحوها بأى شئ وأحالتها الى نظارة الداخلية لانها من الأمور الادارية ، انظر دفتر ٣٥٢ داخلية ج ١ وثيقة ١٢ في ٨ رمضان ١٢٩٣ — ١٨٧٥/١٠/٧ ص ١٧ ، ٢٥ .

(٩٠) دفتر ٢٩٨ داخلية وثيقة ٣٨٢ في ٨ الحجة ١٢٩٠ — ١٨٧٣/٢/٦ ص ١٥٦ .

(٩١) دفتر ٣٥٨ داخلية وثيقة ٦٦ في ٢٨ الحجة ١٢٩٠ — ١٨٧٤/٢/١٥ ص ٧٦ .

(٩٢) دفتر ٢٩٩ داخلية وثيقة ١٠٧ في ٧ محرم ١٢٩١ — ١٨٧٤/٢/٢٤ ص ١ .

(93) Marlotte, Egypte. Native Rulers & Foreign interference, p. 120.

قواعد ترتيب شياخة القرى :

كان ترتيب الشياخة يتم تبعا لمساحة الناحية أو البلدة أو الكفر ولعدد الأشخاص الذكور بها ولم يكن هناك أى اعتبار لعدد الإناث على الإطلاق مهما كان عددهن لأنه لم يكن لهن حق التعبير عن آرائهن فى انتخاب مشايخهم طيلة ذلك الوقت . وكان إعادة ترتيب مشايخ البلاد والذى كان يحضره القاضى غالبا ما يؤدى الى انقاص عدد مشايخها ومن أمثلة ذلك ما حدث فى شياخة كفر فرسيس بمديرية القليوبية التى أنقص عدد مشايخها من ٨ مشايخ الى ٣ فقط (٩٤) ، وانقاص مشايخ كفر نقرة بمديرية الغربية من ١٤ شيخا الى ٦ مشايخ (٩٥) ، أو الاقرار على زيادتهم عن الحد المقرر مثلما حدث فى ناحية هورين بمديرية الغربية التى كان بها ٨ مشايخ استجابة لشكوى الأهالى ورغبتهم فى تعيينهم جميعا بشياخة الناحية (٩٦) وكانت شياخة ارمانية بمديرية البحيرة التى يتكون زمامها من ١٢٥٦ فدانا وتعدادها ١٥٩ شخصا من ٥ مشايخ بخلاف العمدة (٩٧) ، وتم ترتيب ٦ مشايخ ببلدة كفر الشرفا الغربى بمركز تلا بمديرية المنوفية رغم قلة عدد سكايها والتى كان قد صرح بألا يزيد عدد مشايخها على ثلاثة (٩٨) . وترجع موافقة الادارة المركزية على هذه الزيادة الى تجنب الشكاوى والاعتراضات التى يتقدم بها الأهالى والتى يدعون فيها كبر بلدهم واتساع زمامها وزيادة عدد سكانها ومساكنها .

وكان ترتيب شياخة قرية ميت عباس بمديرية الغربية فى نهاية

(٩٤) دفتر ٢٩٩ داخلية وثيقة ١٠٨ فى ٧ محرم ١٢٩١ —
١٨٧٤/٢/٢٤ ص ١ ، ٢ .

(٩٥) دفتر ٣٥٢ داخلية وثيقة ٤٥ فى ٢٠ ذى القعدة ١٢٩٢ —
١٨٧٥/١٢/١٨ ص ٤٧ .

(٩٦) دفتر ٣٥٢ وثيقة ١٢ فى ٨ رمضان ١٢٩٢ — ١٨٧٥/١٠/٧
ص ١٧ .

(٩٧) دفتر ٣٠٨ داخلية وثيقة ٨٣ فى ٣ جمادى ثان ١٢٩١ —
١٨٧٣/٧/٢٧ ص ١٨١ .

(٩٨) مديرية المنوفية صادر ضطية تلا ومجلسها ح ١٣ دفتر ١٠٣٢.
وثيقة ٦٧٨ فى ٩ ربيع الاول ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٤/٤ ص ١٦٧ .

يوليو عام ١٨٦٨ على النحو التالى قبل اعادة الترتيب طبقا لعدد سكانها
ولساحة زمامها (٩٩) .

ملاحظات	اسماء المشايخ	قيراط	نفر
	محمد حمزة	٤	١
	العشرى البهجي	٥	١
	على مسعود	٣	١
	ابراهيم عامود	٣	١
	احمد قابيل	٢	١
	بدوى قابيل	٢	١
	العراقى كامل	٢	١
	العراقى الصنفى	٢	١
	عمارة حمودة	١	١
	قيراطا	٢٤	٩

ولما كان بعض أهالى ميت عباس قد تقدموا بشكوى بتعدى
المشايخ عليهم واستيلائهم على أراضي المتسحبين وتسخيرهم فى الاشغال
العامة على حين يقومون بحماية أشخاص آخرين وطالب الكثير من الأهالى
اعادة ترتيب الشياخة بها نظرا لأن زمامها يبلغ ٥٠٠ فدان فقد تقرر تعديل
شياختها . وقد أكد ناظر القسم أن الناحية بها ١١٥٦ فدان وتعدادها ٥٨١
شخصا ، وأنه يمكن ترتيب ٤ مشايخ بها فقط بدلا من ٩ مشايخ طبقا لقرار
مجلس شورى النواب . وعلى ذلك فقد تم ترتيب شياختها بحضور عمدة
البلاد المجاورة ورغبة الاهالى فى أوائل عام ١٨٧٢ ، بعد موافقة نظارة
الداخلية عليه وصدور أمرها باعتماده ، وكان على النحو التالى (١٠٠) .

—————

(٩٩) دار المحفوظات العمومية ، سجل الشياخات خاص بنواحي
مديرية الغربية من ابتدى ١٢٨٢ ، ويحمل رقم ٢٧٠٩ ج ٢ ص ٣٦ .

(١٠٠) المصدر السابق نفسه ، وجاء بهذا الدفتر ودفتر رقم ٢٧٠٨
ج ١ ، الخاص بمديرية الغربية أيضا ترتيبات الخفر بنواحي المديرية
وبفاندرها سواء فى داخلها أو خارجها وترتيبات الشياخات الخاصة
بالنواحي والطوائف بالمديرية .

ملاحظات	مساحة الاراضي الزراعية	الوكلاء	مساحة الاراضي الزراعية	السن	أسماء المشايخ	قيراط	نفر
لم يتم الموافقة على الوكيل الذي اختاره هذا الشيخ للعقلة اطيانه على ان يتم متابعة انتخاب وكيل له .	٢ فدان وكسور	الشهاوي ابراهيم	١٨ فدان وكسور	٦٠	ابراهيم عاود (عمدة)	٩	١
	١ فدان وكسور	احمد بدوي القطاوي	٢٤ فدان وكسور	٥٨	احمد قابيل	٣	١
			٢ فدان وكسور	٤٥	احمد البرعي	٤	١
	٢ فدان وكسور	العراشي العراشي	٤ فدان وكسور	٣٨	ابراهيم العراشي	٨	١
					قيراطا	٢٤	٤

ومن ذلك يتضح تركيز شياخة القرية في بعض العائلات واستمرار بقائها أو انتقالها بين أفرادها ، وإن اقلال عدد المشايخ أدى الى ابعاد بعض الأشخاص من شياخة القرية ، كما استبعد شخص من وكالة أحد المشايخ بسبب قلة الاراضى الزراعية الخاصة به وربما استحدثت هذه الوظيفة ليحل الوكيل محل الشيخ عند غيابه أو ليكون نائبا عنه في بعض الأعمال .

وقد يرجع كثرة الشكاوى التى تقدم بها الاهالى وبعض المشايخ ضد مشايخ القرى الى استمرار واحتدام الصراع بين العائلات الكبيرة حول شياخة بعض النواحي لرغبة بعض الأسر في ضرورة تولى أحد أفرادها للشياخة خاصة وإن بعض العائلات احتكرت شياخة نواحيها أو كان لها النصيب الأكبر منها فكان منها العمدة والشيوخ مثلما حدث في كفر ربيع بمديرية المنوفية وكفر أباطة بمديرية الشرقية وذهبت شكاوى الاهالى في شأنها سدى (١٠١) وربما كان ذلك راجعا الى ارتباط هذه العائلات بعلاقات

(١٠١) يوجد بوثائق ديوان الداخلية ووثائق الادارة المحلية الخاصة بالمديريات مئات الوثائق الخاصة بترتيب الشياخات بالنواحي وتعديلها والتي تؤكد استمرار توارث الشياخة بين ابناء العائلات الكبيرة لعدة أجيال ، وتطور النزاع حول منصب العمدة والمشايخ وشكاوى الاهالى ضد مشايخهم وما اتخذ حيالها من اجراءات سواء بالوفاق أو بالتنازل للابناء والاخوة ولم يكن صغر سن الابناء عائقا يحول دون توارثها حيث كان يتم تعيين وكيل له حتى يبلغ السن التى تؤهله لها ، أنظر دفاتر ديوان الداخلية ارقام ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٩ ، ٣٥٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٣ ، ٣٨٣ ، ٣٩٤ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ والمحافظات من ٣٦ الى ٥٤ ترتيب قديم بالاضافة الى سجلات المديريات والمحافظات . وقد تنبعت الحكومة المركزية الى تخطى المشايخ عن شياخاتهم لابنائهم واخوتهم وأقاربهم لمنعهم من اداء الخدمة العسكرية ولذلك قررت في أوائل عام ١٨٦٨ قبول بدل لابناء العمدة والمشايخ للخدمة بالجيش ، انظر دفتر ٢٣٢ ، داخلية وثيقة ٩٥ فى ١٣ شوال ١٢٨٤ هـ (١٨٦٨/٢/٧ م) ص ٨٤ .

وطليدة مع الحكومة المركزية . والى الشروط التى أوجبت أن يكون هؤلاء المشايخ من ذوى المقدره والنفوذ والشراء والكلمة النافذة بين الاهالى وان يكون لهم مساحة كبيرة من الاراضى والا يكون هؤلاء المشايخ ممن يعتمدون فى حياتهم على أحد . وكان هذا السلاح الذى تستخدمه الادارة المركزية ضد الاهالى يرتد اليها فى بعض الأحيان فلم يكن هؤلاء المشايخ يستجيبون لأوامرها أو يلبون استدعاءها لهم أو يؤدون ما عليهم من واجبات .

ويمكن القول ان تكرار عملية الترغيب والتعديل بالنواحي يعد دليلا على عدم سلامة الاجراءات الخاصة بانتخاب المشايخ ومدى تدخل الادارة السافر فيها وفى توجيهها حتى اذا ما تعارض ذلك مع رغبة الاهالى مثلما حدث فى ترتيب شياخة سنبوا الكبرى بمديرية الغربية . وأدى الفناء تفاتيش الاقاليم الى طول اجراءات ترتيب الشياخات بالقرى والنواحي (١٠٢) .

ويلاحظ ان بعضا ممن تولوا مناصب الشياخة بالقرى من غير القادرين ومن ذوى المكانة المتواضعة أو العديمى النفوذ قد عجزوا عن تأدية المطالب سواء اكانت للحكومة المركزية أو الاهالى كما عجزوا ايضا عن دفع رسم تقرير الشياخة المقرر على القراريط التى تخص حصصهم (١٠٣) ، ولم يكن الاهالى يطيعونهم لفقرهم شأن طاعتهم لامثالهم من القادرين وذوى النفوذ (١٠٤) .

(١٠٢) محفظة ٤٣ داخلية (قديم) وثيقة ٢٢ فى ٦ صفر ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٢/١٩ .

(١٠٣) دفتر ٣٥٢ داخلية وثيقة ١٧٠ فى ٢٦ ربيع ثان ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٥/١٠ ص ١٣٩ .

(١٠٤) دفتر ٣٨٣ داخلية وثيقة ١٠١ فى ٢٩ ربيع ثان ١٢٩٥ — ١٨٧٧/٨/٩ — ١٢٩٥ رجب ٢٩ فى ١٧٠ وثيقة ٩٩ ص ١٨٧٨/٥/٢ ص ١٧٦ .

ويلاحظ أيضا ان الحكومة المركزية كانت كثيرا ما تتخلى عن التمسك بالشروط التى وضعتها عند ترتيب الشياخة بالبلاد ومن أمثلة ذلك ترتيب ٣ مشايخ بدسوق التى يبلغ زمامها ٤٩٥٥ فداناً وتعدادها ٢٦٧٤ شخصا على حين أن أحد الكفور المجاورة كان به شيخان (١٠٥) كما أن نواحى مديرية الجيزة كان بها ما بين ٨ الى ١٥ شيخا رغم قلة عدد أهالى هذه النواحى ويرجع ذلك الى أن أغلب هؤلاء المشايخ قد تولوا مناصبهم من أنفسهم فى غفلة من الادارة المركزية بالمديرية . وكان بعضهم غير مستوفين للشروط الواجب توافرها فى المشايخ (١٠٦) .

ويمكن القول ان عملية ترتيب الشياخة فى ذات العائلة أو لابن العمدة أو لأخيه أو لأحد أقاربه أصبحت عملية ديناميكية فب وفاة الأب أو تقاعده لكبر سنه يتولى الابن مكانه وكذلك الاخ دون أية اجراءات أو تنصيب أو ترغيب (١٠٧) ، حتى انه عندما كان يتم طرد أحدهم من منصبه كان هؤلاء يحلون محله أيضا (١٠٨) ويؤدون ما عليه من واجبات ومهام وقد تمر فترة طويلة لا تدرى فيها الادارة المركزية شيئا مما حدث ولكنها كانت تبارك تعيينهم فى معظم الأحوال . وقد استمرت القضايا الخاصة بالشياخات لسنوات طويلة كان لكل من يتولى ادارة المديرية فيها رأى مخالف للآخر وبالتالي استمر الصراع محتدما دون حسم رغم تدخل المديرين والمفتشين ونظارة الداخلية . وأحيانا كان يتم الاعراض عن رأى الأهالى والأخذ

(١٠٥) دفتر ٣٩٤ داخلية وثيقة ٩٨ فى ١٩ شعبان ١٢٩٥ —
١٨٧٧/٨/٢٨ ص ٩٥ .

(١٠٦) دفتر ٤٤٠ داخلية وثيقة ١٩ فى ١٣ صفر ١٢٩٦ —
١٨٧٩/٢/٤ .

(١٠٧) محفظة ٤١ داخلية (قديم) وثيقة ١٨ فى ٧ جمادى الاولى ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٥/٣٠ ، ١ فى ٢١ منه ، ودفتر ١٢ معية عربى وثيقة ٤٥ فى ٤ جمادى الاولى ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٥/١٧ ص ٨٨ .

(108) Wallace. M. Egypt and Egyptian Question, London
1838. p. 209.

برأى عمدة البلاد المجاورة وعمدة الأهالى ورؤوس العائلات والمشايخ الموجودين بالناحية (١٠٩) . وبذلك ذهبت شكاوى واستغاثات الاهالى بالادارة المركزية « وبالاعتاب » ادراج الرياح .

كما يلاحظ أن الحكومة المركزية كانت أحيانا تغض الطرف عن تعيين أبناء المشايخ والعمد ممن يكونون فى سن التجنيد على وعد بوضع اسمائهم فى أول الكشف وتجنيدهم عند بلوغهم سن التجنيد (١١٠) .

ونظرا لوجود تفاوت كبير بين الحصص التى تولاهها المشايخ بالنواحي فقد أدى ذلك الى كثرة الشكاوى بين المشايخ فى محاولة لايجاد توازن أو تساوى فيما بينهم (١١١) . وعلى الرغم من أن بعض البلاد وجد بها أكثر من عمدة الى جانب مساعدتهم من المشايخ مثل ناحية بلتان بمديرية القليوبية فان بعض النواحي أو الكفور ظل يتولى شياختها شخص واحد يكامل الأربعة والعشرين قيراطا ومن أمثلة ذلك نواحي سابور وكفر العيص ومحلة عبيد بمديرية البحيرة (١١٢) ، وكفر الشرفا بمديرية الشرقية (١١٣) .

تسلط العمدة والمشايخ :

نظرا لتمتع العمدة والمشايخ بالسلطة والنفوذ والمكانة الاجتماعية المتفوقة على أقرانهم من الفلاحين فى قراهم ونواحيهم فقد كان ذلك عاملا من عوامل تسلطهم وتعسفهم مع هؤلاء الفلاحين طوال هذه الفترة حيث

-
- (١٠٩) محفظة ٤٧ داخلية (قديم) وثائق ٣١ فى ٢٧ جمادى الاولى ١٢٩١ ، ٣٩٨ فى غرة جماد ثان ١٢٩١ — ١١ ، ١٨٧٤/٧/١٨ ، ومحفظة ٥٠ (قديم) وثائق ٢ ، ٢ فى ١٢ ، غاية محرم ١٢٩٦ — ٥ ، ١٨٧٩/١/١٢ (١١٠) دفتر ٢٨٣ داخلية وثيقة ٥٢ فى ٢١ صفر ١٢٩٥ — ١٨٧٨/٢/٢٣ ص ٥٥ ، ووثيقة ١٠٢ فى ٢٩ ربيع ثان ١٢٩٥ — ١٨٧٨/٥/٢ ص ١١٢ .
- (١١١) محفظة ٥١ داخلية (قديم) وثيقة ١٥ فى ١٨٧٩/٤/٧ .
- (١١٢) ديوان الداخلية دفتر ٣٠٨ وثيقة ٤٦ فى ٧ ربيع ثان ١٢٩١ ١٨٧٤/٥/٢٣ ص ١٤١ ، ودفتر ٣٠٠ وثيقة ٣٢٦ فى ٢٣ جماد ثان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٨/٥ ص ٥٩ ودفتر ٣٢٩ وثيقة ١٠ فى ٢٦ رمضان ١٢٩١ — ١٨٧٤/١١/٥ ص ٢٧ .
- (١١٣) دفتر ١٤٥٦ داخلية وثيقة ١١ فى ٢٦ ربيع الاول ١٢٩٦ .

اسماؤا استغلال سلطاتهم التى تخول لهم الاشراف على شئون الزراعة والرى وتحصيل الضرائب والأموال وإدارة القرية ، وذلك بالاعتداء عليهم بالضرب أو غصب أموالهم وأطيانهم ومواشيهم واقتطاعهم (١١٤) أو هدم مساكنهم (١١٥) وسجنهم لمدة طويلة (١١٦) ، وإساءة استخدام سلطاتهم فى تجنيد أبناء الفلاحين أو إحلال بدل منهم وحماية ابنائهم وأبناء عائلاتهم والعائلات الكبيرة من التجنيد (١١٧) وكذلك حمايتهم لابنائهم وأسرهم أيضا من دفع الضرائب والعوائد الشخصية وضريبة الملح (١١٨) التى فرضت على من بلغ عمره ١٢ سنة (١١٩) .

وتعدت سلطات العمدة والمشايخ الى استغلال الاراضى التابعة للحكومة سواء الصالحة للزراعة أو الفضاء بالإضافة الى استغلالهم أراضى الأهالى وذلك بزراعتها أو تأجيرها أو بيعها لأشخاص آخرين (١٢٠)

-
- (١١٤) دفتر ١٢ معية عربى وثائق ٣ ، ٧ ، ١٣ ، ٣٥ فى ١ محرم ، ٥ صفر ، ٢٠ ربيع الاول ، ٧ شعبان ١٢٩٤ — ١/١٥ ، ٢/١٨ ، ٤/٤ ، ١٨٧٧/٨/١٦ ص ٩ ، ٤٩ ، ٦٤ ، ١٣٥ .
- (١١٥) دفتر ١٨٧٣ معية عربى وثيقة ٢٠ فى ١٨ جماد ثان ١٢٩٠ — ١٨٧٣/٨/١١ ص ١٤٧ .
- (١١٦) محفظة ٤٢ داخلية (قديم) وثيقة ١٩ فى ١٣ رجب ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٨/٣ .
- (١١٧) دفتر ١٨٧٣ وثائق ٥٩ ، ٦٣ فى ٦ صفر ، غرة ربيع الاول ١٢٩٠ — ١٨٧٣/٤/٢٨ ص ٣٩ ، ٨٥ .
- (١١٨) فرضت هذه الضريبة ابتداء من ٧ سبتمبر عام ١٨٧٣ وكان على كل شخص رجلا كان أو امرأة فيما عدا الاطفال والارامل والسائلين ان يشتري فى كل سنة ٦ أقات من الملح بسعر الأتة قرش ونصف قرش ، وكانت الحكومة تتولى بيع الملح فى المدن والقرى . وفى عام ١٨٧٩ خفض سعر الأتة الى قرش واحد ثم ترك شراؤه اختياريا بعد ذلك وقد ألغيت هذه الضريبة فى آخر ديسمبر من نفس العام لمزيد من التفاصيل ، أنظر د . زين العابدين شمس الدين نجم : بور سعيد تاريخها وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ صص ١٥٢ ، ١٥٣ .
- (١١٩) معية عربى دفتر ١٢ وثيقة ٧ فى ١٨ ربيع الاول ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٤/٢ ص ٣٧ ودفتر ١٧ وثيقة ٩ فى ١٠ محرم ١٢٩٥ — ١٨٧٨/١/١٣ ص ١٦ .
- (١٢٠) دفتر ١٨٧٣ وثيقة ٢٠٣ فى ٢٨ جماد ثان ١٢٩٢ — ١٨٧٥/٧/٣١ ص ١٥٥ .

وأدى تعمسف العمد والمشايخ وحمائيتهم لأسرهم ونوبيهم الى انزال أعظم الضرر بالفلاحين وتسحبهم من قراهم (١٢١) ومن أمثلة ذلك أن قرية زنادة بمديرية المنوفية التي كان بها ٨ مشايخ كل منهم يتقدم بالدفاع عن أسرته وحماية أفرادها مما جعل الاهالى يضيقون بالعيش في قريتهم (١٢٢) وقد انتقلت ساطات ونفوذ العمد والمشايخ الى أخوتهم فاستنفوا صلة القربى بهم في ارتكاب المخالفات العديدة ضد الاهالى (١٢٣) . وكانت هذه المظالم ترتكب في حقهم على الرغم من تعهد العمد والمشايخ بمعاملة الاهالى بالعدل والمساواة (١٢٤) .

وكان لازدياد الاعباء وكثرة المهام التي القيت على عاتق المشايخ والعمد أثر كبير في اصطدامهم بالادارة المركزية (١٢٥) والاهالى ، وكان لعجز البعض منهم عن القيام بكافة هذه الاعباء أثر في خلل الادارة بالقري والبلاد وتأثر المصالح بها ولم يكن أمامهم سوى الفرار بأنفسهم أو مصطحبين معهم أهليهم هربا من بطش الحكومة المركزية بهم وكان هروبهم أحيانا يحدث في الأوقات التي تحتم وجودهم بالبلاد مثل وقت الاشغال العامة أو تحصيل الضرائب والأموال حتى أن بعضهم تعمدوا الهروب في مثل هذه الأوقات (١٢٦) . ولم يكن أمام الادارة المركزية من سبيل سوى تعيين محلهم حتى يتم ضبط الهاربين ومحاكمتهم (١٢٧) .

-
- (١٢١) دفتر ١٢ معية وثيقة في ١٥ جماد ثان ١٢٩٤ —
 ١٨٧٧/٥/٢٨ ص ١١٥ .
- (١٢٢) دفتر ١٢ معية عربى وثيقة ٦٥ في ٢٦ جماد ثان ١٢٩٤ —
 ١٨٧٧/٧/٧ ص ١٢٥ .
- (١٢٣) دفتر ١٨٧٣ وثيقة ٤٢ في ٩ ربيع الاول ١٢٩٠ —
 ١٨٧٣/٥/٦ ص ٨٨ .
- (١٢٤) دفتر ٢٧٣ داخلية وثيقة ١٤٤ في ٤ رجب ١٢٩٤ —
 ١٨٧٧/٧/١٥ ص ١٥٩ .
- (١٢٥) محفظة ٣١ داخلية (قديم) وثيقة ١١ في ١١ ربيع ثان ١٢٩١ —
 ١٨٧٤/٥/٢٧ .
- (١٢٦) ديوان الداخلية دفتر ٣٢٩ وثيقة ٢٥ في ١٥ شوال ١٢٩١ —
 ١٨٧٤/١١/٢٤ ، ودفتر ٣٥٢ وثيقة ٨٧ في ١١ ربيع ثان ١٢٩٢ —
 ١٨٧٦/٥/٥ ص ١٢٠ .
- (١٢٧) دفتر ٣٨٣ داخلية وثيقة ٣ في ٢٩ الحجة ١٢٩٤ —
 ١٨٧٨/١/٣ ص ٩ .

وسما لا شك فيه أن رسوخ وظيفة العمدة في عهد اسماعيل واتضح مهامها ، ورئاستها للقريبة كان له دور كبير في القضاء على وظيفة القائمقام التي اختفت من الهيكل الوظيفي في عهده ولم يعد لها دور على مسرح الاحداث في البلاد حيث يلاحظ تجاهل اللوائح والقوانين ، والوثائق ، لها ولم يسند لها أى دور كبير كان أو صغير . وبذلك اختفت معالم الهيكل الادارى للقرى الذى كانت عليه البلاد في نهاية القرن الثامن عشر .

مجالس ادارة مشيخة البلاد :

مر بنا أن اسماعيل وافق على اقتراح مجلس شورى النواب بتشكيل مجالس منتخبة من العمدة لادارة البلاد ونظر القضايا فكانت مجالس المراكز والدعاوى في الاقسام أى المراكز ، وتضمن ذلك أيضا انشاء مجلس مشيخة البلد ويتولى أمور الادارة بها ومجلس دعاوى البلد لنظر القضايا الخاصة بأهالى البلد، ويتكون كل مجلس من رئيس من مشايخ البلد يسمى الاول رئيس مجلس ادارة المشيخة والثانى رئيس مجلس الدعاوى ولا يقل عمر أى منهما عن ٣٠ سنة ومدة كل منهما عامين ، وبكل مجلس عضوين — بالدور — من كبار الفلاحين الذين لهم أراضى في نفس البلد ، ومن التجار المقيمين بالبلد ولا يقل عمرهم عن ٢٥ سنة ولهم نواب مدة كل منهم عام واحد . أما البلاد الصغيرة أو الكفور فتتبع لبلد كبيرة مجاورة على أن ينتخب أعضاء ونواب المجالس من عمدها .

وحددت اللائحة الخاصة بهذه المجالس كيفية اجراء انتخاب الرئيس والاعضاء والنواب — الذين يجب أن يكونوا من نفس البلد — طن طريق المشايخ والاهالى ، ممن لا تقل سنهم عن ٢١ سنة ، وحضور ثلاث عمد يعينهم مجلس دعاوى المركز من عمد البلاد المجاورة قبل موعد الانتخاب ليقوموا بمتابعة موافقة الاهالى على من يتم انتخابهم فقط دون تدخلهم في كفاءتهم ، وتم تحديد مواعيد الانتخاب طبقا للمدد الخاصة بالرؤساء والاعضاء ونوابهم . ووضعت الخطوات الخاصة باعداد البيانات عن العمدة الذين يجرى انتخابهم ومدى كفاءتهم الى المجالس المركزية والمحلية واعلان صحة العضوية بهذه المجالس وامكان استمرارهم فيها لمدة تالية بناء على رغبة الأهالى ، وتنظيم ادارة هذه المجالس (١٢٨) .

(١٢٨) محفظة ٧ داخلية أوامر عربى وثيقة ١٧٢ في ٢٥ جماد الاوى ١٢٨٨ — الفصل الاول من اللائحة — القسم الاول .

وعهد الى مجلس ادارة المشيخة بكافة المهام الخاصة بمشايع البلاد، عدا نظر القضايا (الدعاوى) التى أصبحت من اختصاص مجلس دعاوى البلد وبذلك فانه لم يعد للمشايع دور فى فض المنازعات أو نظر القضايا بين الاهالى مثلما كان يحدث من قبل ، ومن المهام التى حددتها هذه اللائحة ملاحظة انتظام الاضرحة وتعمير المساجد ، والآثار القديمة ، والكتاتيب ، وقيد المواليد والوفيات ، وتطعيم الجدرى وأحوال السكان وتعدادهم ، والاهتمام بتقوية الجسور وسد المقاطع والاشراف على تنفيذ كافة الاشغال الهندسية والأشغال العامة ، واعداد الكشوف الخاصة بكل ما يتعلق بالزراعة الشتوية والصيفية والنيلية من مساحات ومحاصيل لتقديمها الى مجلس تفتيش الزراعة وابلاغ المديريات بكل ما يتعلق بأمور الري والزراعة والأحوال الصحية والأشغال العامة ، وكافة الامور الهامة ، وابلاغ مجلس تفتيش الزراعة عن كل ما تتطلبه أمور الري والصرف من انشاءات (١٢٩) .

والى جانب هذه المهام الادارية والصحية فقد كلف المجلس أيضا بمهام أخرى مالية وهى متابعة تحصيل الضرائب والأموال والتقاسيط فى أوقاتها وذلك بتكليف شيوخ الحصص بتحصيلها وتمويل الويركو وتوريد الاهالى لها الى الصيارف (١٣٠) ، حيث تنوعت الضرائب وزادت فى عهده زيادة كبيرة مما أدى الى سوء أحوال الفلاحين (١٣١) ، وحث المجلس لهؤلاء المشايخ ومساعدتهم اذا لزم الامر ، وكذلك المتابعة المستمرة والاشراف الدقيق على أعمال الصيارف ومتابعة عملية التوريد (١٣٢) .

وكلف المجلس أيضا بالملاحظة المستمرة لمنع احداث القطع فى الجسور والسكك للرى والصرف منعا لتعطيل المرور عليها وملاحظة تجهيز واخراج الفلاحين للمعونة فى الاشغال العمامة واعداد البيانات الدقيقة عن ذلك

(١٢٩) المصدر السابق ، نفسه .

(130) Crouchley, Economic Development of Modern Egypt., p. 275.

(131) Lady Duff Gordon, Last letters from Egypt London 1876. p. 109.

(١٣٢) أنظر اللائحة المذكورة وعن تطبيقها ومسئوليتهم عن أى نقص فى ذلك ، أنظر مديرية المنوفية ، دفتر ٩٥٧ صادر ضبطية تلا ومجلسها ج ٢ وثيقة ٢٩٣ فى ٢٢ ربيع ثان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٦/٧ ص ١٢٧ .

لتحقيق العدالة فيما بين الاهالى واخراجهم بالدور ، واختص المجلس بالامور المتعلقة بأمور تعمير وانشاء المنافع العامة بالبلد وجمع مرتبات الخفر وجمع الاموال لاصلاح الطرق أو الاعانات للمشروعات الخيرية على أن يتم قيد ذلك فى دفاتر خاصة تودع لدى الصراف ، وأوضحت اللائحة أيضا كيفية مجازاة غير المتعاونين من المشايخ والاهالى والخفر مع المجلس (١٢٢) ، ثم أوضحت اللائحة مهام مجلس دعاوى البلد فى نظر كاتبة القضايا المختلفة (١٢٤) .

وتابعت المديريات البحرية التى عمم بها هذا النظام دون المديريات القبلية تنفيذ هذه اللائحة فى البلاد أسوة بما تم بالنسبة لمجالس المراكز ودعاوى البنادر .

وبلاحظ أن وظيفة رئاسة المشيخة قد انتقلت الى الابناء كما كان الحال فى وظائف العمدة والمشايخ سواء بسواء (١٢٥) . وكان يتم تعديل حصص المشيخة تلبية لرغبة الاهالى ، وأضفت هذه اللائحة على رؤساء مجالس ادارة المشيخة مزيدا من النفوذ والسلطة فقد كانت ادارة أمور البلدة تجرى بين يديه واعضاء المجلس ومشايخ الحصص تحت رئاسته مما جعل بعضهم يسيئون استغلال هذه السلطات وارتكاب المظالم فى حق الاهالى (١٢٦) . وقد قام رئيس مشيخة العزيزية بمديرية الشرقية باغتصاب اطيان الاهالى ، واستغلال الاحجار الخاصة بالمشروعات العامة للدولة فى أعمال البناء الخاصة به ، وقام أخوه بأخذ الاراضى الخاصة بالدولة أيضا . ورغم الشكوى فى حق رئيس المشيخة فلم يحرك تفتيش الاقاليم البحرية ساكنا ويرجع ذلك الى علاقة رئيس المشيخة القوية بسليمان باشا اباطة الذى وضعه فى هذا المنصب ضد ارادة الاهالى (١٢٧) . ويلاحظ أيضا أن من

(١٢٣) محفظة ٧ داخلية ، المصدر السابق ، القسم الثانى .

(١٢٤) نفسه ، القسم الثالث .

(١٢٥) دفتر ٣٠٨ داخلية وثيقة ٣٢ فى عاية ذى القعدة ١٢٩٠ — ١٨٧٤/١/١٨ ص ٥٤ .

(١٢٦) محفظة ٣١ داخلية وثيقة ٩٥ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٦/١٠ .

(١٢٧) دفتر ١٢ معية عربى وثيقة ٣٥ فى ٥ ربيع الاول ١٢٩٤ ١٨٧٧/٣/٢٠ ص ٥٢ .

نولوا مناصب رئاسة المشيخة كانوا من كبار الفلاحين ومن ابناء العائلات الكبيرة التى تزرع مساحات واسعة من الاراضى لا تقل عن عشرة أفدنة ومن الذين يتمتعون بنفوذ كبير فى بلادهم (١٣٨) . وكان اعفاء رئيس المشيخة من منصبه يؤدى الى الاعفاء التام من الشياخة (١٣٩) .

وكان من المهام التى كلف بها المشايخ والعمد أيضا الى جانب المهام السابقة العمل على استتباب الامن وحفظ النظام (١٤٠) وضبط الاسلحة الموجودة بالقرى وجمعها حيث منع على الفلاحين حمل الاسلحة لاقتصار حملها على اخفر المرخص لهم بذلك وكذلك الاهتمام بحراسة السكك الحديدية (١٤١) .

وحاول اسماعيل التصدى لمشكلة تعطل بعض الاهالى الذين يتخذون من الكسل أو النصب أو السرقة والنهب حرفة لهم وذلك بأخذ ضمانات على العمد والمشايخ بمراقبتهم والعمل على تشغيلهم (١٤٢) وربما كان ذلك راجعا الى تقاعس الخفراء وشيوخهم عن اداء واجبهم على الوجه الأكمل وعدم تصديهم للصوص وضبط المسروقات فانتشرت الحوادث بالقرى ومن ثم فقد صدرت لائحة ترتيب الخفر فيما عرف « برابطة الغفر » فى اوائل عام ١٨٧١ م التى حددت مهام الخفر وشيوخهم وتعيين وكلاء لهم لكثرة أعمالهم وتنظيم عمل الخفر ، والاسلحة ، واعفاؤهم من الخدمة العسكرية الى جانب اعفاؤهم من الاشغال العامة، وتعيين مفتش لكل مديرية للتفتيش

(١٣٨) محفظة ٤٥ داخلية وثيقة ٢٦ فى ١٠ رمضان ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٩/١٧ .

(١٣٩) دفتر ١٦٠١ داخلية وثيقة ٣٨ فى ١٤ جماد ثان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٧/٢٧ ص ٢٠ .

(140) Mc Coan, Egypt As It Is p. 115.

(١٤١) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى والقلوبية وثيقة ٨٤ فى ٢ صفر ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٧/١٨ ، ١١ فى ٢٨ شوال ١٢٨١ — ١٨٦٥/٣/٢٦ ودفتر ٣٨ داخلية وثيقة ٥٣ فى غاية ربيع ثان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٦/١٤ ص ١٥١ .

(١٤٢) محفظة ٧ داخلية وثيقة ٥٨ فى غاية رجب ١٢٨٣ — ١٨٦٦/١٢/٧ ، ودفتر ١٩٠ وثيقة ١٣ فى ٤ جمادى الاولى ١٢٨٢ — ١٨٦٥/٩/٢٤ ص ٣٥ ، ودفتر ٢١٢ وثيقة ١٢ فى ٢٢ شوال ١٢٨٣ — ١٨٦٧/٢/٢٧ ص ٣٠ .

عليهم وعلى أعمالهم (١٤٣) . وبذلك أصبحت وظيفة شيخ الخفر من الوظائف
بإدارته في إدارة القرية حيث أصبح يعادل شيخ الناحية (١٤٤) واستحدثت
رئيسه وتبيل له . أما الوظائف التي اختفت في عهده من إدارة القرية فهي
وظيفة خولى الزراعة لأنه لم يعد هناك سبب لوجودها (١٤٥) .

وإن كان المشايخ والعمد قد كلفوا بإمداد الحكومة المركزية بالقوى
الإنشائية لخدمة بالجيش (١٤٦) والتسخير في الأشغال العامة فإنه كان عليهم
بإدارة هذه الأشغال ودوام الاستعداد والمتابعة المستمرة لأعمال مواجهة
انحطار الفيضان واعداد كافة المواد واللوازم الخاصة بذلك من أخشاب
وحجار ونشب وغيرها من المواد (١٤٧) حيث كان يتم تكليفهم بالمحافظة على
سرايات معدنة بتكونوا مسئولين عنها بما معهم من أنفار لتقوية الجسور
والسدود ومنابعة حركة ازدياد مياه النيل (١٤٨) لأن قطع الجسور وانهدار
السدود وحدوث غتحات في القناطر كان يحدث أضرارا بالغة التأثير على
البلاد والأهالي والحركة العمرانية والأحوال الاقتصادية والمعيشية لهذه
البلاد مما حدث في فيضان عام ١٢٩٥ هـ / ١٨٧٨ م ، بالنسبة لبلاد مديرية
الشرقية (١٤٩) . وكانت الحكومة تأمر باخراج مساحات من الاراضى الزراعية
لبناء المساكن عليها للأهالي الذين أضرروا بهذه الاخطار ومن أمثلة ذلك
ماحدث في مديرية القليوبية في شهر رجب عام ١٢٨٠ هـ / نهاية ١٨٦٣ م (١٥٠)

(١٤٣) محفظة ٧ داخلية وثيقة ٧٥ في ١٧ شوال ١٢٨٧ — ١٨٧١/١/٨ .

(١٤٤) محفظة ٥ داخلية وثيقة ٣٢ في ٢٨ صفر ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٢/١٩ .

(١٤٥) الياس الايوبى ، المرجع السابق ص ٦٥ .

(146) Wallace M. Egypt and Egyption Question p. 208.

(١٤٧) دفتر ٣٨٨ داخلية وثيقة ١٣٩ في ٢٠ رمضان ١٢٩٥ — ١٨٧٨/٩/١٧ ص ١٢٢ .

(١٤٨) ديوان الداخلية دفتر ١٤٤١ وثيقة ١٠٧ في غرة شوال ١٢٩٥ — ١٨٧٨/٩/٢٧ ص ٢٢ ودفتر ٤٢٥ وثيقة ٥١ في ١٥ جماد ثان ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٦/٥ ص ٧٩ .

(١٤٩) دفتر ٤٢٥ وثائق ١٤ ، ٧٠ في ٢٨ جماد ثان ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٦/١٨ ص ١٠٢ ، ٩٧ .

(١٥٠) دفتر ٥٢٩ معية تركى وثيقة ٢ في ١٢ رجب ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٢/٢٣ ص ٨٠ .

أو تساعدهم على العودة الى بلادهم الاصلية بعد انحسار خطر الفيضان (١٥١) .

وعندما انشئ مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فى عام ١٨٦٦ فقد تبوأ العمدة مكانة سياسية لم تتح لهم من قبل منذ عهد محمد على حينما كانوا أعضاء فى المجلس العالى حيث انتخب من كل قسم من أقسام المديريات واحد أو اثنين تبعا لمساحة القسم وتعداد الاهالى ، وكان يتم انتخابهم بمعرفة مشايخ البلاد باعتبارهم ممثلون عن الاهالى وانهم عينوا بموافقتهم واختيارهم (١٥٢) وبذلك فان عملية الانتخاب لم تكن تتم برغبة الاهالى مباشرة لاختيار ممثليهم فى مجلس شورى النواب ، بل كان المديرون يتولون انتخاب هؤلاء الأعضاء بمعرفتهم (١٥٣) ، وفى عهده نال بعض العمدة المصريين من ذوى الكفاءة والاجتهاد الرتب والنياشين أمثال عبد العال سليمان عمدة ساحل سليم وعبد العال على عمدة عقال بمديرية أسيوط (١٥٤) وعلى بك أبو قرة عمدة ميت العامل بمديرية الدقهلية (١٥٥) . ويبدو أن هذه النياشين كانت خاصة بأصحابها فقط حيث كان يتم استعادتها عند وفاة حاملها مثلما حدث مع عبد الحميد زهرة عمدة حانوت بمديرية الغربية (١٥٦) .

تنظيم اقامة الكفور والعزب :

نظمت فى عهد اسماعيل عملية اقامة الكفور بحيث لا يقل مساحته عن ١٠٠ فدان والا تقطع هذه المساحة من أراضى النواحي بل تكون من الاراضى القابلة للإصلاح ، وان يقوم أصحاب الكفور بإصلاحها وان يطلق على الكفر اسم واحد فقط (١٥٧) .

-
- (١٥١) المصدر السابق وثيقة ٥ فى ١٩ محرم ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٦/٥
 (١٥٢) محفظة ٦ داخلية أمر عربى رقم ٢٥ فى ١٣ جماد ثان ١٢٨٢ .
 (١٥٣) أبو نظارة زرقاء عدد ٢٠ فى ٣ كانون الثانى ١٨٧٨ .
 (١٥٤) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٧ فى ٢٣ شوال ١٢٨١
 . ١٨٦٥/٣/٢٠
 (١٥٥) محفظة ٧ داخلية أمر عربى رقم ٤٥ فى ٩ ذو الحجة ١٢٩١
 . ١٨٧٥/١/١٧
 (١٥٦) دفتر ٢٩١ داخلية وثيقة ٤٧ فى ١٠ صفر ١٢٩١ —
 . ١٨٧٤/٣/٢٨ ص ١٥٧
 (١٥٧) ديوان الداخلية دفتر ١٨٧ وثائق ١٤ ، ١١ فى ٣ ، ٤ جمادى الاولى ١٢٨٢ — ٢٣ ، ٢٤/٩/١٨٦٥ ص ٥٠ ، ٥١ ودفتر ١٣٦٨ وثيقة ٧ فى ١٦ ذى القعدة ١٢٨٣ — ١٨٦٧/٣/٢٢ ص ١٤ .

ونظرا لأن سكان هذه الكفور والعزب والنزل القريبة من البلاد وخاصة التي يسكنها البدو الذين كانوا غير خاضعين للسيطرة التامة للحكومة المركزية من حيث اخراجهم للاشغال العامة والتعداد ، فقد طالب أحمد أغا نافع أحد أعضاء مجلس شورى النواب بتعدادهم ، وقد تراءى للمجلس تعداد أصحاب العزب والكفور المنفصلين عن بلادهم الأصلية على حدة . أما أصحاب العزب والنزل التابعين لبلادهم الأصلية وكذلك الكفور المنشأة حديثا وليس لها أصحاب معروفين ويسكنها أغراب للعمل في الأراضي بالبلاد المجاورة لهم أو لأعمال الحصاد فيتم تعدادهم ضمن تعداد البلاد المقيمين في أراضيها أما الكفور المبنية بحواجر الجبال فيصير تعدادهم ضمن تعداد أقرب البلاد اليهم . وقد تقرر الزام أصحاب الابعاد والعزب والكفور التي لا يخرج أنفارها للاشغال العامة بدفع مبالغ سنوية نظير ذلك مع حصرهم وربط الويزكو وتحصيل العوايد الشخصية منهم (١٥٨) .

وفي أوائل عهد توفيق ظلت ادارة القرى وترتيب الشياخة ورئاسة مجالس المشيخة كما كانت في عهد والده (١٥٩) فاستمرت عملية ترتيب الشياخة تجرى على غير رغبة الاهالى أو اختيارهم أو انتخابهم واستمرت أعمال التزوير في أوراق الترتيب (١٦٠) حتى أن جريدة المحروسة ناشدت الحكومة اعطاء الفلاحين حقهم في انتخاب مشايخهم بدلا من ظلم المشايخ لهم (١٦١) . وفي عهده استمر الصراع حول الشياخة . وكان هذا الصراع يمتد الى سنوات طويلة ومن ذلك ان الصراع حول شياخة ناحية أكوه بمديرية الغربية ظل ممتدا منذ عام ١٨٦٦ حتى عام ١٨٨٠ (١٦٢) .

ونظرا لكثرة الشكاوى من المشايخ حول رسوم تقرير الشياخةوالذى

-
- (١٥٨) محفظة ٦ داخلية وثيقة ٤٣ في ٢٥ ذى القعدة ١٢٨٥ هـ —
١٨٦٩/٣/٨ م .
(١٥٩) دفتر ٤٣٨ داخلية وثائق ٢٧٥ ، ٢٨١ في ٩ ، ٢٠ رمضان
١٢٩٦ — ١٨٧٩/٩/٧ ص ٢٥ ، ٢٨ .
(١٦٠) دفتر ٤٢٣ داخلية غير رسمى وثيقة بدون في ٢٥ ربيع ثان
١٢٩٧ — ١٨٨٠/٤/٥ .
(١٦١) المحروسة العدد ٤٨ في ١٧/٣/١٨٨٠ ، الوقت عدد ٩٠٦ ،
٩٤٦ في ٣١/٧ ، ١٨٨٠/١٠/٤ .
(١٦٢) محفظة ٥٤ داخلية (قديم) وثيقة بدون في غاية شعبان ١٢٩٧
١٨٨٠/٨/٦ .

طالبوا بإلغاء شأنهم شأن موظفي الحكومة فقد استجاب الخديو نويق لذلك المطلب وأمر بإلغاء تحصيلها في ٢٤ نوفمبر عام ١٨٨٠ (١٦٣) .

وفيما يتعلق بتعمير البلاد وإنشاء القرى والكفور والعزب فقد صدرت الأوامر بعدم إنشاء أى منها دون تصريح من المديرية بعد إجراء التحريات اللازمة عن أصحابها منعاً لحوادث السطو والسرقة والمشاجرات التي كان يقوم بها الاشرار وقطاع الطرق الذين أقاموا في كفور وعزب خاصة بهم (١٦٤) وقد أمر بهدم أمثال هذه الكفور والعزب منعاً لاحتمالهم بها (١٦٥) . ويرجع كثرة هذه الحوادث الى استقلال هذه الوحدات الادارية الصغرى وعدم وجود مسئول يتولى ادارتها أو ثيافتها وعدم خضوعها لإدارة القرية المجاورة . فكانت هذه الكفور والنجوع مصدراً للخطر الداهم على الفلاحين الذين فتك بهم وسلبت محاصيلهم ومواشيهم وأموالهم (١٦٦) وتابعت الحكومة المركزية تحقيق شكاواهم والتحقق من أصحاب هذه الكفور وعملت على إخضاع الخارجين منهم لسلطة الحكومة المركزية (١٦٧)

وقد أسهبت الجرائد المعاصرة لهذه الفترة (١٦٨) في وصف المظالم التي ارتكبتها العمد والمشايخ في حق الاهالى واغتصاب أملاكهم وأراضيهم

(١٦٣) وثائق مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية محفظة ٥ (النعمد والمشايخ) وثيقة ١٥١ في ٣ ذى القعدة ١٢٩٧ — ١٨٨٠/١٠/٧ ورقم بدون في ١٨٨٠/١١/٢٤ .

(١٦٤) منشورات صادرة من النظارات ، قسم ٢ ، مطبعة بولاق في غاية ربيع الاول ١٢٩٧ / ١٨٨٠/٣/١١ ص ٣٠ .
(١٦٥) محفظة ٥١ داخلية (قديم) وثيقة ٣٣٧ في ٩ ربيع ثان ١٢٩٧ / ١٨٨٠/٣/٢٠ .

(١٦٦) المصدر السابق وثيقة ٢١ ، ١٦ ، بدون في ١١ ، ٢٥ رجب ١٤ ذى القعدة ١٢٩٧ — ١٨٨٠/١/١٨ ، ٧/٢ ، ٦/١٨ ، والوقت عدد ٩٢٣ في ١٨٨٠/٨/٢٥ والمفيد عدد ٤٥ في ١٨٨٢/٣/٢٧ .

(١٦٧) وثائق مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية محفظة ١٢/أ العزب والكفور وثيقة في ١٨٨٠/١٢/٧ .

(١٦٨) انظر مرآة الشرق العدد ٣٦ في ١٨٧٩/٦/٣٠ ، الوطن العدد ٩١ في ١٨٧٩/٨/٢٣ والمحروسة العدد ٥٥ في ١٨٨٠/٣/٣١ والوقت اعداد ٩١٥ ، ٩١٩ في ١٨٨٠/٨/٢٠ ، ١٤ .

وأراضي الحكومة ، ونهب ممتلكاتهم ومحصولاتهم وتسخيرهم في زراعاتهم وأشغالهم دون أجر واستخلاص جزء من الضرائب المحصلة لانفسهم (١٦٩) وقد عكس ذلك سوء أحوال أجهزة الادارة والخدمات في بعض القرى والبلاد وتفشى ظواهر سيئة مثل الرشوة والمحسوبية واستبعاد الاهالى، وعندما اشترطت الحكومة ضرورة المام المشايخ والعمد بالقراءة والكتابة نقد طالبتها جريدة المحروسة بالمهام بالقوانين أيضا والعمل على نشرها وتوعيتهم بمهامهم وبالمعاملة الحسنة للفلاحين وانهاء قضاياهم بالمجلس بدلا من اهمالها لعدة سنوات (١٧٠) .

واذا كان العمدة من أصحاب الملكيات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة قد وقفوا الى جانب الثورة العربية وساعدوا الثوار وامدوهم بالتبرعات الضخمة لنصرة الثورة فان الاعيان أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة خرجوا عليها بل وعملوا على تحريض العمدة والمشايخ على مخالفة عرابي والعودة الى طاعة الخديو (١٧١) . وقام بعضهم بحجز المطالب الخاصة بالجيش والتسטר على بعض الاشخاص المطلوبين للخدمة الوطنية (١٧٢) . يتبين مما سبق مدى اهتمام سعيد بادارة القرى والبلاد واهتمامه باصلاحها وتعميرها والنهوض بأهلها فكثرت في عهده اقامة المجتمعات العمرانية الممثلة في الكفور والنزل . وكان من الضروري ازاء التوسع في انشائها وضع القواعد والنظم لاقامتها منعا من حدوث خلل في ادارة القرى وعدم استقرار أوضاعها أو الفكك من سيطرة الحكومة المركزية أو منعا من اتخاذها أوكارا للخارجين على النظم أو للاشرار وقطاع الطرق .

وفي عهد سعيد تم وضع الأسس لعملية انتخاب مشايخ القرى وعمدها وقد تبين انه على الرغم من اتجاه الحكومة المركزية نحو مشاركة الأهالى في انتخاب مشايخهم وعدم تولى أحدهم دون رغبتهم وموافقتهم

- Bemmlion Van P. L'Egypte et L'Europe. Leiden 1882 - (169)
1884. vol I. p. 60.

(١٧٠) المحروسة العدد ٧٠ في ٢١/٤/١٨٨٠ .

(١٧١) د . عبد الله عزباوى ، العمدة والمشايخ ص ١٦٩ .

(١٧٢) الحوادث اليومية للثورة العربية ج ٢ في ٢٩/٧/١٨٨٢ ،

ج ٣ في ١٠/٨/١٨٨٢ ، ومحافظ الثورة العربية محفظة ٨ وثيقة ٣٠ في ١١/٨/١٨٨٢ ، ومحفظة ١٧ وثيقة ٥٢٢ في ١٧/٨/١٨٨٢ .

الا أن الادارة المركزية لم تقم بدورها في ارساء هذه الدعائم الصحيحة من حرية الانتخاب . وقد يكون لجهل الكثير من الفلاحين وعدم المامهم بالقراءة والكتابة أثر في لجوء هذه الادارة الى علنية الاجراءات الخاصة بالانتخاب .

وحالت الأوضاع المتميزة للعمد والمشايخ واتساع نفوذهم دون منعهم من الاستمرار في الشياخة وتولى زعامة القرى ورئاستها حفاظا على مكانتهم ومكانة أسرهم وعائلاتهم مما ادى الى استمرار الصراع على هذه المناصب الهامة في الريف المصرى . وبدأ فى عهده أيضا اعداد الدفاتر الخاصة بشياخات القرى وتسجيل كل ما يتعلق بها وبمشايخها .

وأولى كل من عباس وسعيد اهتماما بالغا باستقرار واستتباب الامن وحفظ النظام في القرى والبلاد حيث تصدت الحكومة المركزية للمفسدين والاشرار والصوص وقطاع الطرق وغارات البدو ، ووضعت في عهد سعيد اللوائح لتنظيم الخفر وأعمال الحراسة في داخل القرى وخارجها حفاظا على ارواح الأهالى وعلى ثرواتهم وعلى ثروات البلاد من النهب والاعتصاب . كما تصدى سعيد لمحاولات بعض أجهزة الادارة استغلال سلطاتها وعمل على كبح جماح نفوذها والحد من البطش بالأهالى كما عمل على تحقيق المساواة بينهم في تجنيد أبناء العمد والمشايخ في الجيش اسوة بأبناء الفلاحين .

وأخذت الادارة بالبلاد والقرى شكلا ديمقراطيا حيث العمد والمشايخ يتولون مناصبهم بعد انتخاب الأهالى لهم كما أنشئت مجالس منتخبة في عهد اسماعيل تتولى كافة الامور المتعلقة بشئون البلاد ونظر قضايا الأهالى ولكن التنفيذ كان مختلفا .

واختفت ملامح النظام الادارى القديم وتلاشت كثيرا من الوظائف تدريجيا بسبب ضالة ما أسند اليها من مهام أو لظهور وظائف جديدة تتفق مع التطور الذى حدث بادارة البلاد وأسندت اليها مهام محددة لتؤدى ما عليها من واجبات تفرضها عليها الحكومة المركزية الخاضعة لها ولسلطاتها والتي تملك ازاءها حق العقاب اذا تكاسلت أو اساءت أو تجاوزت والثواب اذا احسنت .

الباب الرابع

أجهزة ورجال الإدارة في الأقاليم

- الفصل التاسع : أجهزة الإدارة بين التنسيق والتداخل .
- الفصل العاشر : الأصول الاجتماعية لرجال الإدارة في الأقاليم .
- الفصل الحادي عشر : أجهزة الإدارة بالأقاليم والأهالي .

الفصل التاسع

« أجهزة الإدارة بين التنسيق والتداخل »

- * تحديد اختصاصات الوظائف بالاقاليم .
- * العلاقة بين أجهزة الإدارة بالاقاليم .
- * موقف الحكومة المركزية من التدخلات بين أجهزة الإدارة بالاقاليم .
- * علاقة الائتلاف والتعاون .
- * العلاقة بين حكام الاقاليم وإدارة القرى .
- * العلاقة بين رجال الإدارة بالقرى .
- * علاقة العمدة والمشايخ بحكام الاقاليم والحكومة المركزية .

استتبع تطور النظام الإدارى بالأقاليم بعد تولية محمد على حكم مصر انشاء بعض المصالح أو الأجهزة أو الفروع المختلفة منها ما يتبع جهاز الإدارة بالأقليم أو الإدارة المركزية للأقاليم ومنها ما غير تابع مباشرة لها . ولما كان ذلك غالبا ما يؤدي ظهوره الى نوع من الاحتكاك بين هذه الفروع المختلفة حول المسائل المشتركة والسلطات التي يتمتع بها كل منهم فقد كان من الضروري العمل على التنسيق بين هذه الأجهزة أو الفروع حتى لا يؤدي تنازعها الى الاضرار بإدارة البلاد . وتتعدد عملية التنسيق كلما ازدادت الفروع في الاقليم حيث يأخذ كل منهم في تكوين شخصيته الإدارية مما يؤدي الى اعتقاد كل وحدة إدارية بمدى أهميتها عن الأخرى .

تحديد اختصاصات الوظائف بالأقاليم :

عملت الحكومة المركزية منذ عهد محمد على على تحديد الاختصاصات الخاصة بوظائف إدارة الأقاليم منعاً لتداخل الاختصاصات فيما بين الأجهزة أو الوظائف أو القائمين عليها ، ولم تكن تسمح بتدخل أحد في غير اختصاصه (٢) كما عملت أيضا على تحسين العلاقات فيما بين حكام الأقاليم والمستخدمين المرؤوسين لهم وخاصة الاتراك منهم حيث قام محمد على بتوبيخ مأمور نصف المنصورة لمعاملته الكاتب التركى بالمأمورية معاملة الخدم (٣) .

العلاقة بين أجهزة الإدارة بالأقاليم :

ولما كان المأمورين والمحافظين المنوط بهم إدارة الأقاليم يمثلون الحكومة المركزية في ذات الاقليم ولهم من سلطات الرقابة والاشراف على سائر المصالح بالأقليم فقد كان حرصهم على السيادة والسيطرة داخل

-
- (١) د. أحمد رشيد : نظرية الإدارة العامة ، السياسة العامة والجهاز الإدارى ، دار المعارف ، القاهرة ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٢) دفتر ٧٣٢ خديوى تركى وثيقة ١٥٦ فى ٢٢ ربيع الاول ١٢٤٢
١٨٢٦/١٠/٢٤ ص ٣٦ .
(٣) دفتر ٢٥ معية تركى وثيقة ٢١٣ فى ٢١ محرم ١٢٤٢ —
١٨٢٦/٨/٢٥ .

الأقليم ماثرا للاحتكاك فيما بينهم وبين نظار المصالح غير الادارية بالأقليم سواء المتعلقة بالنواحى الفنية أو الانتاجية أو غيرها من المصالح . ومن أمثلة ذلك وقوع الخلاف بين الحاج يوسف أغا محافظ رشيد وأحمد أغا ناظر دوائر الارز برشيد (٤) . وعندما أساء بكتاشى أغا ناظر دوائر الارز بمحافظة دمياط الى خليل بك محافظ دمياط — الذى يكبره مقاما ويعظمه شأنًا — فقد استجاب مجلس الملكية لأوامر محمد على بعزله وتم تعيين اسماعيل أفندى معاون الكتخدا محل بكتاشى أغا وكلف بجرد حساباته (٥) . كما حدث خلاف فيما بين ابراهيم أغا مأمور المنيا وأمين ناظر مصنع (فابريكة) بالمنيا والذى نشأ عن الخلاف بين مستخدمى المأمور وعمال المصنع (٦) . وقد تصدى محمد على لهذه الخلافات بتوبيخ من يستحق منهم ذلك وتوجيه أوامره الى أطراف النزاع بانتهائه والصلح فيما بينهم حرصا على المصلحة العامة ، كما أمر كل من حسين بك مأمور زفتى ومحمد على أغا ناظر القسم بفض الاشتباك فيما بينهما ووبخ ناظر القسم وأمره بترك الجدل وتحسين سلوكه مع المأمور (٧) .

وعمل محمد على على التصدى للتجاوزات وتداخل مأمورى الأقاليم فيما بينهم وأيضا فى علاقتهم بمرؤوسيههم وذلك بالحد من سلطاتهم فى تعيينهم أو رفعتهم أو الخصم من مرتباتهم وذلك بالاستئذان قبل اجراء أى من هذه الاجراءات (٨) منعا لظلم هؤلاء المستخدمين أو استغلال سوء العلاقة فيما بينهم وقد أمر محافظ دمياط بعدم التسرع فى الحكم على الموظفين ونسب التهم اليهم حفاظا على كرامتهم ، وذلك لثبوت براءة ناظر « شـوـنة

(٤) دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة ١٦٤ فى ١٧ رمضان ١٢٤١ — ١٨٢٦/٤/٢٥ .

(٥) دفتر ٤٤ معية تركى وثيقة ٤٤٢ فى غرة جمادى الاولى ١٢٤٨ ١٨٣٢/٩/٢٦ ، ودفتر ٧٨٥ خديوى تركى وثيقة ٢٠١ فى ١١ جمادى الاولى ١٢٤٨ — ١٨٣٢/١٠/٦ ص ١٣٣ .

(٦) دفتر ٢١ معية تركى وثيقة ٤٦٣ فى غرة محرم ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/٥ ص ٩٢ .

(٧) دفتر ٣٨ معية تركى وثائق ٢٧٠ ، ٢٧٧ فى ١٧ ، ١٩ صفر ١٢٤٥ — ١٨٢٩/٨/٢٠ .

(٨) دفتر ٣٦ معية تركى وثيقة ١٦٩ فى ٢٤ رمضان ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٣/٣٠ .

الارزاق والتعيينات « بالمحافظة الذى قرر مجلس الشورى عزله ونفيه الى أبى قير بتهمة الاختلاس تم ظهر انه برىء مما نسب اليه (٩) .

كما طالب مجلس الشورى باستصدار قرار بمنع تداخل مأمورى الاقاليم فى شئون المأموريات الاخرى والتزام كل منهم فى حدود مأموريته ودائرة اختصاصه (١٠) كما حرص أيضا على تحسين العلاقة بين مديري الاقاليم ونظار المصالح (١١) .

ونظرا لما يترتب عليه سوء العلاقة بين مأمورى الاقاليم أو التنافس فيما بينهم من تعطيل المصالح بالاقاليم وتأخرها فقد كان المديرون العموميون للاقاليم والمفتشون حريصون على الابلاغ عن ذلك الى الوالى قبل بلوغه عن غير طريقهم ، ومن ذلك أن أحمد باشا يكن قام بابلاغ محمد على عن العلاقة غير الحميدة بين مأمورى الاقاليم البحرية وقد أصدر محمد على أوامره الى مأمورى حسابات الاقاليم البحرية وآخرين بتفتيش الحسابات واحوال الادارة بمأموريات الشرقية والغربية — الذين حدث النزاع فيما بينهم — للوقوف على أحوال هذه المأموريات وما أصاب ادارتها من خلل نتيجة لتكاسلهم وتهاونهم فى أعمال الاقاليم التى يديرونها واعداد تقارير عن كل ما بها لعرضها عليه ومجازاة المقصرين منهم عن أى كبيرة أو صغيرة ، كما ناشد المأمورين بالتواذد والتحابب ونبذ التباغض والتنافر فيما بينهم والاهتمام بادارة اقاليمهم والتعاون مع الآخرين للنهوض بادارة البلاد (١٢) .

وأمر محمد على حفيده عباس باشا عندما كان مديرا لمديرية الغربية والذى أساء معاملة رؤسياه من المستخدمين بادارة المديرية ، بعدم ضرب نظار الاقسام المقصرين فى أعمالهم أمام الاهالى لانهم من أصحاب

(٩) دفتر ٥٣ معية تركى وثيقة ٥٢ فى ٢٦ جماد ثان ١٢٤٨ — ١٨٣٣/١١/٢٠ .

(١٠) دفتر ٤١ معية تركى وثيقة ٣٩١ فى ٣ جمادى الاولى ١٢٤٧ ١٨٣١/١٠/١٠ ، وانظر محفظة ١٢٦ أبحاث وثيقة بدون تاريخ عن دفتر مجموع أمور جنائية .

(١١) دفتر ٢٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٣٧٨ فى ٢٩ جماد ثان ١٢٥١ — ١٨٣٥/١٠/٢٢ .

(١٢) دفتر ٤٤ معية تركى وثائق ٦٨ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ٢٣٢ فى ١٠ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥ صفر ١٢٤٨/٩ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤ ١٨٣٢/٧/٢٤ .

النفوذ وصرح له بعقابهم في مكتبه (١٢) وكان محمد على يقوم بمعاقبة بعض رجال الادارة الذين يثبت له تدخلهم في غير اختصاصهم حيث تم تأديب رئيس كتاب مديرية الشرقية بين يديه لتدخله في أعمال الصيارف ببلاد المديرية وقد تعهد أمامه بعدم مخالفة الاوامر (١٤) .

وفي ٢٤ ابريل عام ١٨٣٤ م عقد محمد على مجلسا موسعا للمشورة ضم الى جانب كبار معاونيه وكبار رجال الادارة مديري الاقاليم ونظار الاقسام وكبار المشايخ لدراسة افضل السبل لتنظيم المصالح والادارة بالاقاليم (١٥) ويبدو أن هذا المجلس استغرق اجتماعه عدة جلسات مستمرة مما يدل على اهتمام محمد على وحرصه على التوصل الى قرارات في هذا الشأن وفي بعض الامور الاخرى ولوضع الاسس السليمة للعلاقات فيما بين أجهزة ادارة الاقاليم وفيما بينها وبين المصالح الأخرى .

ولما كان العمل بين كبار رجال الادارة بالاقاليم أو فيما بينهم وبين المستخدمين بها يتطلب حدا معقولا من التفاهم والاتفاق والتعاون فان عدم التعاون والتفاهم فيما بينهم كان يؤدي الى تداخل المصالح وتأخرها ومن ذلك أن مدير الشرقية طالب بنقل وكيل المديرية لعدم اتفاقهما ورشح اثنان لتولى هذا المنصب ، كما اشتكى مدير بنى سويف والفيوم من عدم امثال اثنان من الضباط بمديريته لاوامره (١٦) وقد وجه محمد سعيد أحد الذوات الى مديرية المنوفية للنظر في الخلاف القائم بين وكيل المديرية والمعاونين والكتاب بها (١٧) .

وفي بعض الاحيان فان هذا النزاع أو الخلاف كان يرجع الى أسباب شخصية أو لمصالح ذاتية بين أطرافه ومن ذلك حدوث نزاع بين أحمد باشا

(١٣) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٤٨٣ في ١٠ شوال ١٢٤٩ — ١٨٣٤/٢/٢٠ .

(١٤) دفتر بدون رقم ، معية تركى وثيقة ١٣ في ١٨ جمادى الاولى ١٢٥٠ — ١٨٣٤/٩/٢٢ ص ٩٢ .

(١٥) دفتر ٥٣ معية تركى وثيقة ٨٢٩ في ١٤ ذى الحجة ١٢٤٩ — ١٨٣٤/٤/٢٤ ص ١٣٧ .

(١٦) محفظة ٧ معية تركى وثيقة ٣٠٣ في ٤ الحجة ١٢٧١ — ١٨٥٥/٨/١٨ ومحفظة ١٤ وثيقة ٢٤١ في ١٦ ذى القعدة ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٧/٨ .

(١٧) دفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقة ١٢٩ في ٢٨ ربيع ثان ١٢٧٢ — ١٨٥٦/١/٧ ص ١٧٥ .

مدير الأقاليم الوسطى وبين محمود أفندى ناظر المبيعات حول الاطيان الخاصة بهما وعندما علم محمد على بذلك أمر بنزع هذه الاطيان التى بسببها خلعا برفع الحياء واضافتها الى الاطيان الميرية (١٨) .

وكان على جميع أجهزة الادارة بالاقاليم وكذلك فروع الدواوين والمصالح الموجودة بها الالتزام بأوامر حكام الاقاليم حتى الاجهزة أو الفروع الفنية غير الادارية مثل المهندسين والا فانه كان يهددهم بالعقاب الشديد عن أى مخالفة ويلزمهم بأداء الأعمال المكلفين بها تحت اشرافه وابلاغه بما يتم تنفيذه منها . وفى نفس الوقت فقد كان رؤساء هذه الدواوين التى تتبعها هذه الفروع الموجودة بالاقاليم يعترضون على تدخل رجال الادارة بالاقاليم فى الاعمال الخاصة بها ومن ذلك اعتراض مفتش هندسة بحرى على تدخل مفتش عموم الأقاليم فى ادارة أشغال الترعة الاسماعيلية (١٩) .

وكانت دواوين العموم تحرص على الوقوف بجانب الاجهزة أو الفروع التى تتبعها فى الاقاليم وكان حرص كل ديوان على التدخل الى جانب فروعهم يؤدي فى أغلب الأحيان الى مزيد من الانفصام وتوتر العلاقة بين الادارات المختلفة وتزايد المشاكل بدلا من سرعة حلها وانهاؤها ومن ذلك أن ديوان عموم الجمارك قدم طعنا فى حق محافظ السويس بشأن النزاع والخصومة بين كل من المحافظ وناظر قلم الدعاوى وبين مأمور جمرك السويس واعتبر ديوان الجمرك المحافظ خصما وحكما فى هذا النزاع وقد رفض ديوان الداخلية الطعن المقدم فى حق المحافظ لانه مسئول عن أمور ادارة المحافظة وأنه معين من قبل الحكومة ولا يجب أن ينسب اليه أنه خصما وحكما لانه ليس كذلك باعتباره مسئولا عن حفظ الحقوق العامة للدولة . وقد استجابت الداخلية لطلب الجمارك باحالة الخصومة الى أحد المجالس المحلية (٢٠) .

كما أدى وقوف مفتش هندسة قبلى الى جانب اثنان من المهندسين أحدهم رئيس المهندسين بها ، كانا قد قدرا على كل فلاح من الذين يعملون

(١٨) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة بدون فى ١٠ شعبان ١٢٤٧ — ١٨٣٢/١/١٤ .

(١٩) دفتر ٢١٧ داخلية وثيقة ٩٤ فى ٩ صفر ١٢٨٤ — ١٨٦٧/٦/١١ ص ١٨٦ .

(٢٠) دفتر ٢٤٨ داخلية وثيقة ٣ فى ٢١ جماد ثان ١٢٨٧ — ١٨٧٠/٩/١٧ ص ٤ .

في السخرة مبلغ ٢ قرش و ٢٠ بارة لتخفيف الاعمال عنهم واخلاء سبيلهم من العمل — وقد طالب وكيل تفتيش الأقاليم القبلية برغتهما وأقره تفتيش عموم الأقاليم على ذلك في حين دافع مفتش الهندسة عنهما بأن الأول ، رئيس المهندسين ، لم يسبق له العمل في الأقاليم ، أما الثاني فحديث التخرج — الى احوالة النزاع الى المجلس الخصوصي الذي قرر ابلاغ ديوان الاشغال الذي كانت ادارة الهندسة تتبعه ، بمحاكمة مفتش هندسة قبلى (٢١) . وطالب ديوان الاشغال بالافراج عن دكرورى أفندى رئيس مهندسى مديرية قنا الذي أودعه مدير قنا السجن ولم يتم بتنفيذ حكم مجلس أسيوط في القضية التي كانت بينهما (٢٢) . كما أيد الديوان تظلم رئيس مهندسى مديرية المنيا بعد محاكمته في النزاع الناشب بينه وبين مدير المنيا وثبوت وصدور الحكم بسجنه ٢١ يوما بالمديرية ، وطالب بعدم تنفيذه للعقوبة قبل استخدامه (٢٣) كما حدث نزاع آخر بين مدير البحيرة ورئيس مهندسى المديرية ومهندسيها حول مياه الري وكان المدير قد طالب نظارتى الداخلية والاشغال بتأجيل سد رياح البحيرة لعدة أيام للانتهاء من رى الأراضي منعاً لتلف المزروعات بها وقد أجيب الى طلبه ، غير أن رئيس المهندسين قام بسده نظراً لارتفاع مياه النيل خشية الاضرار التي تنجم عن ذلك اكتفاء بالآلات البخارية وبالسريان الطبيعى من النيل لأعمال الري ، ولكن المدير طلب رفعها لزدحام الترعة بالمياه ولم ير رئيس المهندسين ما يراه المدير وازاء تمسك كل منهما برأيه ولما كان المدير يملك السلطة التنفيذية في الاقليم فقد أصدر منشوراً الى مأمورى المراكز بمحلاظة تزايد المياه في الترع وجريانها وأمرهم بعدم الالتفاف لمشورة المهندسين وتعليماتهم (٢٤) مما زاد في حدة التناحر والخلاف بين المدير ورئيس المهندسين بالمديرية .

وعندما تعدى مدير الغربية على كاتب مجلس تفتيش زراعة بحرى بالمديرية بالضرب وأمر باهانتة وسط الأهالى في شوارع مدينة طنطا وأودع

-
- (٢١) دفتر ٢٧٥ داخلية وثيقة ١٠ في ٢١ شعبان ١٢٨٩ —
١٨٧٣/١٠/٥ ص ٤٣ .
(٢٢) دفتر ٤٢٥ داخلية وثيقة ١٩ في ٢١ جمادى الاولى ١٢٩٦
١٨٧٩/٥/١٣ ص ٤٥ .
(٢٣) دفتر ٤٢٦ داخلية وثيقة ٢٤ في ٧ رمضان ١٢٩٦
١٨٧٩/٨/٢٥ ص ٧٨ .
(٢٤) المفيد العدد ٧ في ١٨٨١/١١/٥ .

كاتباً آخر للمجلس السجن لاسباب غير مقبولة من المجلس كما ضرب سقبا المجلس بالكرباج بديوان المديرية . ولما كان مستخدمو المجلس يعدوا غير تابعين لادارة المديرية فقد اعترض وكيل المجلس على تجاوزات المدير ضد مستخدمي المجلس لأن ذلك يؤدي الى عدم احترام المجلس وفقدان كرامة مستخدميهم وطالب باحالة ذلك على أحد المجالس المحلية (٢٥) .

«وقف الحكومة المركزية من التدخلات بين أجهزة الادارة بالاقاليم :

كانت الحكومة المركزية لا تستجيب لمثل هذه التدخلات من جانب كبار رجال الادارة أو المديرين فعندما طلب مدير الفيوم برفع القاضى الشرعى من المديرية والتفتيش على أوراقه فان اسماعيل لم يجبه الى طلبه بالموافقة أو الرفض ولكنه أحاله الى مجلس الاحكام لدراسته (٢٦) . وبعد انشاء النظارات فقد قامت نظارة الحقانية بابلاغ نظارة الداخلية عن حبس مدير البحيرة لقاضى مركز أبو حمص دون سبب والتشديد عليه فى سجنه . وطالبت الحقانية بالوقوف على أسباب سجنه (٢٧) . ولقد تجاوز بعض المديرين اختصاصاتهم الادارية الى النواحي القضائية ومن ذلك أن مدير الدقهلية قام بتحقيق أحد القضايا التى تختص المجالس المحلية بنظرها دون أن يكون للجهاز الادارى دخل بها ، وقد قام كاتب ورشة العشور بالمديرية بابلاغ نظارة المالية التى تتبعها الادارات المالية بالاقاليم والتى قامت بدورها بابلاغ الداخلية بهذه المخالفة (٢٨) وربما كان التدخل راجعا الى عدم تحديد الاختصاصات بدقة بين أجهزة الادارة بالاقاليم ووضع الأسس السليمة للعلاقة فيما بينها .

وترتب على هذا التدخل وعدم تحديد الاختصاصات فيما بين أجهزة الادارة بالاقاليم حدوث النزاع ورغبة كل جهة فى اعلاء كلمتها وبسط

-
- (٢٥) محفظة ٤١ داخلية (قديم) وثيقة غير رسمى فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٤/٢٠ .
(٢٦) دفتر ٥٣٣ معية تركى وثيقة ١٠ فى ١٢ جماد ثان ١٢٨٠ — ١٨٦٣/١١/٢٣ ص ٢٥٤ .
(٢٧) دفتر ٤٢٥ داخلية وثيقة ٥٨ فى ١٢ رجب ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٧/١ ص ١١٦ .
(٢٨) دفتر ٤٢٤ داخلية وثيقة ٥٠ فى ٣ صفر ١٢٩٦ — ١٨٧٩/١/٢٥ ص ٤٦ .

نموذجها ومن ذلك أنه عندما قام مأمور مركز شربين باستدعاء ناظر زراعة رأس الخليج التابع لتفتيش زراعة شربين لتحقيق الدعوى المرفوعة ضده من أحد الاهالى فقد امتنع مفتش شربين عن ارساله وذكر أن التفتيش سيقوم بإجراء التحقيق ورفضت الداخلية ذلك نظرا لاختصاص أجهزة الادارة بما ترضه من ضبطيات ومراكز ومجالس بأعمال التحقيق في المواد الجنائية والمدنية وبذلك فان لها الحق في استدعاء أى من مستخدمى التفتيش لتحقيق معهم (٢٩) .

ولما كانت أمور الادارة وتنفيذ بعض الاعمال والمشروعات العامة وخاصة عند القيام بأشغال الحفر واقامة الجسور ومواجهة اخطار الفيضان تتطلب في كثير من الأحيان ضرورة التعاون فيما بين أجهزة الادارة وبين المهندسين واقامة علاقات طيبة لانهاء كافة الأعمال في أوقاتها المحددة دون تعطيل وذلك عن طريق قيام كل منهم بدوره المحدد في هذه الأعمال فكان على أجهزة الادارة اعداد الأنفار اللازمين للقيام بهذه الأشغال لأن التأخير في اعدادهم أو اعداد أنفار أقل من الاعداد المقررة يؤثر بالتالى على حجم هذه الأعمال ويعود بالضرر على المهندسين وكان تداخل كل منهم في اختصاص الآخر يعنى رغبة كل منهم في تسيد شخصيته على حساب الآخر والانفراد بالقرار ونسب العمل الى نفسه . وكان عدم توافر هذا التنسيق أو التعاون يؤدي الى سوء العلاقة والبغضاء فيما بينهم ومن ذلك أن مهندس مركز مليج شكى مأمور المركز لعدم امداده بالانفار اللازمة لدرء البلاد من أخطار الفيضان وعدم مراعاة العدل والمساواة في اخراجهم من بلاد المركز حيث أثر بلد صهره فلم يخرج منها أحدا . وقد صدرت الادارة السنية برفعت مأمور المركز ثم ثبت فيما بعد أن هذه الشكاوى ناتجة عن أسباب نفسية فيما بينهما ونظرا لسوء العلاقة بينهما وأن هذا المأمور قام بواجبه خير قيام واستكمل الأنفار اللازمة لهذه الأعمال وشهد له مدير المنوفية بتأدية أعماله على خير وجه ومن ثم فقد أعيد المأمور الى وظيفته (٣٠) .

(٢٩) دفتر ٤٠٣ داخلية وثيقة ٤٨ في ١٤ محرم ١٢٩٧ —
١٨٧٩/٢/٢٧ ص ٥٢ .
(٣٠) دفتر ٣٢٩ داخلية وثيقة ١٩ في ٥ محرم ١٢٩٢ —
١٨٧٥/٢/١١ ص ٨٨ ودفتر ٣٢٠ داخلية وثيقة ٤٧ في ١٦ محرم ١٢٩٢
١٨٧٥/٢/٢٢ ص ٢٢ .

وعندما ساءت العلاقة بين مدير قنا وبين رئيس مهندسى المديرية وتم استدعاه أمام مجلس أسيوط فقد قام عساكر المديرية بمنع توجه رئيس المهندسين الى المجلس للدلاء بأقواله وتحفظوا عليه وأعادوه الى المديرية وقد قامت نظارة الداخلية بأخذ الاحتياطات اللازمة لمنع تكرار ذلك عند نظر القضية (٣١) . كما كان يحدث أيضا تداخل فى الاختصاصات فيما بين الصيارف ومشايخ البلاد فى أعمال تحصيل الضرائب والأموال فان لم يتفقا معا على اختلاس الأموال وأخذ الاتاوات والرشاوى كثرت الشكاوى من المشايخ ضدهم (٣٢) .

علاقة الائتلاف والتعاون :

لم تنقسم العلاقات فيما بين رجال الادارة بالاقاليم وأجهزة الادارة بالتنافر والخصومات على طول الخط فقد اتخذت فى بعض الأحيان طابعا آخر هو الائتلاف والتعاون فى سبيل المصلحة العامة والمصلحة الشخصية أيضا . ومن ذلك أن مأمورى ادارة وتحصيلات مركزى دكرنس والسنبلاوين كانوا يتبادلان المنافع الخاصة بينهما على حساب الأهالى فى أعمال الزراعة وشراء الاراضى وأعمال حفر الترع وحجز المياه لرى أراضيههم وحرمان الأهالى منها وتسخير الانفار المخصصة للاشغال العامة فى أشغالهم الخاصة وزراعاتهم ، على حين سهّل المأمور لمهندسى مركز دكرنس الاستيلاء على الأراضى الفضاء التابعة للدولة (٣٣) .

وساعد على تغليب المصالح الخاصة لبعض رجال الادارة بالاقاليم العلاقات الوطيدة بين بعض الموظفين من ذوى المناصب الهامة مما كان له أكبر الأثر فى افساد ادارة البلاد واحداث الخلل بها فقد تمكن ناظر قلم دعاوى مديرية الغربية عن طريق علاقته بأحد مأمورى المراكز بنفس المديرية من تعيين ابن أخيه شيخا بقريته على حساب شيخ آخر وتصدى

(٣١) دفتر ١٤٤١ داخلية وثائق ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، فى ٤ ٦٤ محرم ١٢٩٦ — ٢٨ ، ٣٠/١٢/١٨٧٨ ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٣٢) دفتر ١٢ معية عربى وثيقة ٣١ فى ٤ رجب ١٢٩٤ — ١٥/٧/١٨٧٧ ص ١٠٨ .

(٣٣) دفتر ٤٣٨ داخلية وثيقة ٢ فى ١٠ شعبان ١٢٩٦ ، ٢٩/٧/١٨٧٩ ص ٣ .

المأمور للشيخ والأهالى بالضرب والسجن وقام بانتزاع قيراطين من حصة شيخ آخر وضمهما الى الشخص المذكور مما أدى الى سحب أفراد هذه الحصة واتساعة الذعر بين الأهالى وعدم الاستقرار بالقرية (٣٤) .

ويرجع أسباب هذا الاختلاف أو الائتلاف فيما بين رجال الإدارة بالاقاليم الى أسباب عديدة وتتمثل أسباب الاختلاف فى حرص كبارهم على الأفراد بالسلطة والاستئثار بها دون غيرهم خاصة من يتبوؤون منصب الرئاسة بالاقاليم اعتمادا على مكانتهم ونفوذهم الذى يستمدونه من درجة صلتهم بالحكام أو من أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية أو من مناصبهم الرفيعة التى يشغلونها . كما ترجع أيضا الى الرغبة فى خلق وضع متميز يحسون معه بتفوقهم على أقرانهم ومرؤسيهم باعتبارهم ممثلى الحكومة المركزية وأن جميع الفروع والأجهزة بالاقاليم تابعة لهم أو لتحقيق بعض المصالح الذاتية لأنفسهم على حساب الآخرين أو لإظهار مدى نشاطهم والنهوض بإدارة أقاليمهم وأدائهم للمهام المكلفين بها عن أقرانهم ارضاء للحاكم . أما الائتلاف والتعاون فقد استغله البعض لتحقيق مكاسب شخصية ولتبادل المنافع فيما بينهم قبل أن يكون لصالح المنفعة العامة .

العلاقة بين حكام الاقاليم وإدارة القرى :

الى جانب العلاقات السابقة بين أجهزة الإدارة أو بينها وبين المستخدمين التابعين لها أو غير التابعين لها فقد كان هناك علاقة بين أطراف أخرى بين رجال الإدارة بالمديريات وبين إدارة القرى والبلاد . ولما كان الاتراك يشغلون وظائف إدارة الاخطاط والاقسام والمأموريات قبل تعيين المصريين فى هذه الوظائف فانهم كانوا يسيئون معاملة مشايخ القرى المصريين بسبب احتقارهم لهم وتعاليمهم عليهم وكانوا يعتدون عليهم بشتى أنواع الصور ، ولم تفعل الحكومة المركزية شيئا أمام هذا النوع من سوء المعاملة سوى مطالبتهم بالرفق فى معاملتهم (٣٥) . وعندما قام مأمور النجيلة

(٣٤) دفتر ١٤٠١ وارد العرضحالات بديوان الداخلية وثيقة ٤ فى ٥ شعبان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٩/١٦ ص ٢ .

(٣٥) دفتر ٢ أوامر وثيقة ٤٤١ فى ١٨ الحجة ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٥/١٩ ص ٩٤ .

بالاعتداء على مشايخ القرى بالضرب المبرح بسبب مخالفتهم لما تعهدوا به
فقد أمر بتجنب هذه الأفعال اللا انسانية الشنيعة وترك عقابهم لمحمد علي
والبك الدفتر دار (٣٦) .

وأصدر مجلس الشورى قرار ضد مصطفى بك مدير أسيوط لاعتدائه
على بعض العمدة والمشايخ والمتعهدين وأمرت الجمعية الحقانية بتخصيص
عقوبة له (٣٧) . وفي عهد عباس قام ناظر قسم دمنهور الذى كان برتبة
بكباشى بإساءة معاملة حكام الاخطاط ومشايخ القرى التابعين لادارته
مما أدى الى خراب بلاد القسم ولم يملك مدير البحيرة ازاءه شيئاً نظراً
لصدور قرار من المجلس الخصوصى بعدم رفعت أحد فوق رتبة البكباشى
فما فوق دون موافقة المجلس الخصوصى على ذلك (٣٨) . وقام اسماعيل
برفت مدير القليوبية بسبب تفاضيه وسكوته عن المعاملة السيئة التى كان
وكيله يعامل بها المستخدمين والعمدة بالمديرية وأمر بحسن معاملتهم (٣٩)
ويبدو أن سوء المعاملة من جانب رجال الادارة والمأمورين ظل مستمرا
لسنوات طويلة حيث قام مأمور التحصيل بالتعدى على عمدة جزائر عيسى
مركز الدلنجات بمديرية البحيرة وثبت ضرب أحدهم للعمدة (٤٠) .

ولم يكن سوء المعاملة الذى يلقاه المشايخ على يد رجال الادارة
بالاخطاط والأقسام والمأموريات فقط بل كانت كافة العناصر التركية حتى
التى تشغل الوظائف الصغرى منها تسىء معاملتهم وتكن لهم كل ازدراء
 واحتقار . وقد قوبل تعيين المشايخ المصريين فى وظائف نظارة الأقسام
بالاقتاليم من جانب الاتراك كبيرهم وصغيرهم بالرفض الى الحد الذى ترفع

-
- (٣٦) دفتر ٥١ معية تركى وثيقة ٤٠٤ فى ٢٦ شوال ١٢٤٨ —
١٨٣٣/٣/١٧ .
(٣٧) دفتر ٤ أوامر وثيقة بدون فى ٢١ جماد ثان ١٢٥٨ —
١٨٤٢/٧/٣٠ .
(٣٨) مديرية البحيرة دفتر ٢٣٤ صادر المرور وثيقة ٦٨ فى ١٨
محرم ١٢٦٨ — ١٨٥١/١١/١٢ ص ٢٩ ، ٣١ .
(٣٩) دفتر ٥٣٧ معية تركى وثيقة ٦ فى ١٥ جماد ثان ١٢٨١
١٨٦٤/١١/١٥ .
(٤٠) التجارة عدد ٢٢ فى ١٧/٦/١٨٧٩ ومرآة الشرق عدد ٣٤ فى
١٨٧٩/٦/٢١ .

فيه الأغوات الاندرون والبيرون والقواصة بمديرية الغربية عن العمل معهم ، وقد وجه محمد على اليهم توبيخا شديدا وحاول التصدي لهذه الظاهرة وتبديل هذه الأفكار ونبذها بأنهم لا يخدمونهم وانما يخدمون المصلحة العامة . كما كان نظار الأقسام يقومون بسجن أولاد المشايخ لحين الانتهاء من أداء ما كلفوا به من أعمال (٤١) .

ومع ذلك فانه عندما أصدر محمد على أوامره بتعميم تعيين المصريين نظارا للأقسام بالاقاليم قد قوبل بالتعدي والتجاهل بمنع نشره (٤٢) وذلك لأن هؤلاء الأتراك لم يرضوا بمشاركة هؤلاء الفلاحين لهم في حكم البلاد وادارتها وربما كانت أوامر محمد على بمنع ضرب النظار والمأمورين للعمد والمشايع وعدم عقابهم دون اذن راجعة الى فهمه لطبيعة العلاقة غير المتكافئة بين رجال الحكم الأتراك ورجال الادارة المصريين ومدى ما يكونونه في نفوسهم المصريين ومن ثم فقد أوجب عقاب هؤلاء المعاقبين (٤٣) .

العلاقة فيما بين رجال الادارة بالقرى :

عملت الحكومة المركزية على ايجاد علاقات طيبة فيما بين رجال الادارة بالقرى سواء المكفون بالأعمال الادارية أو غيرها من المهام وذلك بمنع تدخل رجال الادارة في الوظائف الأخرى بالقرى والبلاد مثل القضاة الشرعيين حيث أمر محمد على بعزل قائمقام احدى القرى لتعديه على القاضى الشرعى لأنه ليس له أو للكشاف أو النظار حق معاقبته (٤٤) كما عملت على استقرار المشايخ والعمد ببلادهم وحسن معاملة النظار والمأمورين لهم وكان محمد على يأمر بمعاقبة المتسببين في فرار العمد والمشايع من قراهم (٤٥) .

-
- (٤١) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٢٨٩ في ٨ جماد ثان ١٢٤٩
١٨٣٣/١٠/٢٣ ، ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في غرة رجب ١٢٥٢ —
١٨٣٦/١٠/١٢ .
- (٤٢) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ٦٠٣ في ٣ رمضان ١٢٥٠ —
١٨٣٥/١/٣ .
- (٤٣) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ١٤ جمادى الاولى ١٢٥٢
١٨٣٦/٨/٢٧ .
- (٤٤) دفتر ١١ معية تركى وثيقة ٧٣١ في ١٥ ذو القعدة
١٢٣٨ — ١٨٢٣/٧/٢٤ .
- (٤٥) دفتر ٦١ خديوى تركى وثيقة ٢٠ في ٢٠ محرم ١٢٤٥ —
١٨٢٩/٧/٢٢ ص ٨ .

وقد أمر محمد على مديري الاقاليم والنظار بضرورة التعاون فيما بينهم واقامة جسور الاتصال وذلك لانه لاحظ عدم تعاونهم فى ضبط العمد والمشايخ الخارجين على طاعة الحكومة والذين يتمكنون من الهرب بين البلادوالاقاليم دون ضبطهم وكان محمد على يتابع بنفسه ضبط هؤلاء المشايخ وخاصة اذا كان برفقتهم أعداد كبيرة من الفلاحين (٤٦) .

علاقة العمد والمشايخ بحكام الاقاليم والحكومة المركزية :

كان بعض العمد والمشايخ يستغلون علاقتهم الوطيدة بحكام الاخطاط والنظار والأقسام نظرا لتمييز أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وكثرة عصبيتهم للإساءة الى مشايخ الحصص والقرى (٤٧) كما قام بعضهم بايجاد علاقات وطيدة وودية مع كبار رجال الحكومة أو الذوات بالقاهرة وأعضاء مجلس الملكية مثل مشايخ مديرتى الجيزة والقليوبية حيث حصلوا منهم على توصيات لرؤسائهم وكبار رجال الادارة بالاقاليم التابعين لهم ، أو لآخرين ، لانهاء مصالحهم وتحقيق منافعهم الذاتية وقد طالب محمد على كافة الموظفين بارسال التوصيات التى يتقدم بها هؤلاء المشايخ اليه وأمر رئيس المجلس باصدار قرار بنفى كل موظف يخالف هذه الأوامر نفيا مؤبدا الى أبى قير (٤٨) مما يدل على حرص الحكومة المركزية على ايجاد علاقات متوازنة بين رجال الادارة بالاقاليم والبلاد . ويبدو أن هذا القرار قد تضاعل أثره على مر السنين حيث نجح أحد المشايخ — السابق رفته من الشياخة وصدور أمر بعدم توليه لها أو أى أحد من أقاربه — عن طريق علاقته القوية بناظر القسم أن يعود الى شياخة القرية ، وقد استغل هذه العلاقة أيما استغلال حيث قام بحماية أقاربه من التجنيد فى الجيش واساء استعمال سلطاته فى تحصيل أموال من أشخاص ليس لهم أطيان ، وقام ببناء المبانى فى الأراضى الفضاء التابعة للدولة وباع مساحات منها لحسابه الخاص كما قام بنهب واغتصاب أراضى الفلاحين (٤٩) .

-
- (٤٦) دفتر ٦٤ معية تركى وثيقة ٢٤١ فى ٨ شوال ١٢٥١
١٨٣٦/١/٢٧ .
(٤٧) الوقائع المصرية العدد ٧٠ فى ٢١ ربيع ثان ١٢٤٥ —
١٨٢٩/١٠/٢٠ .
(٤٨) محفظة ٢ ملكية تركى وثيقة ٢٠ فى ٢٣ محرم ١٢٥١ —
١٨٣٥/٥/٢١ .
(٤٩) دفتر ١٨٧٣ معية عربى وثيقة ٩٠ فى ٢٩ صفر ١٢٩٠
١٨٧٣/٤/٢٧ ص ٦٠ .

• واستغل بعض العمد صلاتهم القوية وعلاقتهم الوطيدة ببعض كبار رجال الإدارة المصريين مثل سلطان باشا وتحصنوا خلفها وجعلوا منها سنداً قوياً لهم في مواجهة رؤسائهم ومن ذلك أن ناظر قسم المنيا تشكى من تعضيد سلطان باشا لبعض العمد وأقاربه وقيامهم بأعمال لصالح الباشا وعدم تأديتهم للمهام المكلفين بها (٥٠) .

وكانت علاقة المديرين أو وكلائهم القوية والمتألفة مع مأموريهم ونظار الأقسام النابعة لهم تمنع معرفة حقيقة كثير من الأمور التي يتطلب تحقيقها فعندما كان بعض العمد والمشايخ يشكون في حقهم فكان المديرين حفاظاً على هذه العلاقات يتوجهون باللوم والذنب الى العمد والمشايخ حتى اذا كان الحق في جانبهم وكان بعض المديرين يلتزمون الحقيقة عند تأكيد الداخلية عليهم وعلى المحرضين على العصيان والعاصين . وكان يتهم اعدائهم ناظر القسم غير المرغوب فيه منعاً للشكاوى (٥١) .

وعلى الرغم من عمل الحكومة المركزية على استقرار العمد والمشايخ ببلادهم فان هذه العلاقة الودية كانت تتحول الى علاقة من نوع آخر حيث تقف الحكومة بكامل استعدادها عند عصيان المشايخ والعمد لأوامرها أو الخروج عليها أو اساءة معاملة اتباع الحاكم أو المأمورين فلم تكن تتغاضى أو تغض العين عن مثل هذه الأفعال بل كان يتم التصدى لها بقوة وحزم وتأمراً بعقابهم عقاباً صارماً حتى اذا ترتب على ذلك حصار القرية والقبض عليهم وعلى المحرضين على العصيان والعاصين . وكان يتم اعدامهم أو نفيهم أو سجنهم أو تجنيدهم وبيع ممتلكاتهم تبعاً لما يرتكبونه من أفعال وكان أى تقاعس من المأمورين في مواجهة ذلك يقابل بالتوبيخ واللوم الشديد (٥٢) .

(٥٠) دفتر ١٤٤١ داخلية تلغراف ٤٥٥ في ٣ ديسمبر ١٨٧٨ ص ٧١ .

(٥١) محفظة ٥١ ، ٥٢ داخلية (قديم) وثائق ٤٢ ، ٤٢ عرض في ١٤ ربيع الاول ، ٢٥ الحجة ١٢٩٦ — ٣/٩ ، ١٨٧٩/١١/٩ .

(٥٢) دفتر ٥٨ معيـنة تركى وثائق ٧٨ ، ١٥٠ ، ١٦٦ ، ١٨٢ في ٢٧ محرم ، ١٥ ، ٢٣ ، ٢٦ صفر ١٢٤٩ — ٦/١٦ ، ٤ ، ١٢ ، ١٥٣/٧/١٥ ومحفظة ١ مديرية المتوفية وثيقة ٥٧ في ١٨ شوال ١٨٥٣/١٢٦٩ .

وكان مديرو الأقاليم يعملون على توطيد علاقتهم وتحسينها بكبار رجال الإدارة في الدواوين والأقاليم والذوات وكان امتلاك أى من الآخرين للأراضي في البلاد التابعة لهم يجعلهم يتصرفون كيفما يشاءون استغلالا لمكانتهم وصلتهم بحكام البلاد . فكانوا يأخذون ما يريدون من الفلاحين للعمل في أراضيهم حتى اذا ترتب على ذلك الاساءة اليهم والى مشايخهم وكانوا يستغلون مياه الري كلها لصالح أراضيهم أسوأ استغلال باستعمال آلات الري على حساب الفلاحين دون أن يلقون معارضة تذكر من أجهزة الإدارة بالبلاد (٥٢) .

وبذلك يتضح تعدد الأطراف التى أقيمت فيما بينها علاقات في الأقاليم سواء أكانت فيما بين رجال الحكم والإدارة وبين رؤسيتهم أو فيما بينهم وبين أقرانهم أو فيما بينهم وبين الفروع والأجهزة التابعة للدواوين في الأقاليم وذلك تبعاً لتعدد مهام واختصاصات هذه الإدارات والأجهزة والفروع ومدى عمل كل من هذه الأجهزة والفروع على الاستئثار بالسلطة والنفوذ واستغلال حكام الأقاليم لسلطاتهم التنفيذية فى بسط سيادتهم على كافة هذه الأجهزة والفروع مما استتبع تدخل دواوين العموم الى جانب الفروع النابعة لها وكذلك تدخل الحكومة المركزية للحد من التدخلات والتجاوزات واستغلال رجال الإدارة بالأقاليم والبلاد والقرى لسلطاتهم ونفوذهم فى التسلط على رؤسيتهم ومشايخ البلاد والعمل على تحسين العلاقة بين حكام الأقاليم وبين الرؤسيتين لهم وبين مختلف أجهزة الإدارة بها ووضع الأسس الصحيحة لها ونبذ الخلافات وغرس روح التعاون والود بين رجال الإدارة للقيام بالمهام المكلفين بها ضمناً لانتهاء المصالح بالأقاليم والبلاد بدلا من تعطيلها وتأخيرها .

وتبين أنه على الرغم من تولى المصريين للوظائف التى كان يشغلها الأتراك فى إدارة الأقاليم فان رؤسيتهم من الأتراك ظلوا على استعلائهم واستكبارهم واحتقارهم لهم .

والى جانب تعدد أطراف العلاقة فيما بين أجهزة الإدارة بالأقاليم فقد تنوعت أطر هذه العلاقة فكان هناك علاقات اتسمت بالائتلاف والتعاون

(٥٣) دفتر ١٢ معية عربى وثائق ٢٥ ، ٧٢ فى ٢٤ ، ٢٩ جمادى الأولى ١٢٤٩ - ٩ ، ١٤ / ١٠ / ١٨٣٣ .

والوحد ، وقد تغلبت المصالح الشخصية وتبادل المنافع على المصالح العامة بين أطراف هذا النوع من العلاقة التي امتدت بين أجهزة الإدارة بالاقاليم وأطراف أخرى .

وعملت الحكومة المركزية على أن تظل علاقتها بإدارة البلاد والثرى علاقة وثيقة اتسمت بارتباط إدارة القرى والتزامها الدقيق بتنفيذ كافة الأوامر والقرارات وكان أى خروج على طاعتها أو الحكام الممثلين لها يتنابل بالحزم والشدّة .

الفصل العاشر

الأصول الاجتماعية لرجال الإدارة في الأقاليم

- * فقد العناصر الحاكمة لمقومات الحكم
- * الطبقة الارستقراطية التركية
- * نشاط الارستقراطية التركية واملاكهم
- * أصول حكام الاقاليم غير المصريين
- * حكام الاقاليم المصريين
- * صفات ومقومات رجال الإدارة المصريين
- * أصول رجال الإدارة المصريين الاجتماعية وملكياتهم
- * تميز المكانة الاجتماعية لرجال الإدارة المصريين

ظلت مقاليد الحكم وزمام السيطرة بيد الاتراك العثمانيين بعد تولية
محمد على لحكم مصر في عام ١٨٠٥ فقد استعان بهم في المناصب الكبرى
العسكرية والمدنية والتي كانت تضم أخطا من أترك آسيا الصغرى
والمغرب وتونس ، والشراكسة . وإلى جانب هذه العناصر فقد استعان
أيضا ببعض الاكراد والشوام والارمن (١) والاروام (اليونانيين) كما استعان
بأثريائه وبنى جنسه من أبناء قوله والألبانيين في المناصب الكبرى وبقايا
المماليك التي دانت له بالولاء والطاعة ولم تشكل عنصرا مناوئا له في حكم
البلاد . وقد جمع بين هذه العناصر تمسكهم بالعادات والتقاليد التركية
واتخاذهم اللغة التركية لغة للتخاطب والتعامل فيما بينهم (٢) . واستعان
أيضا ببعض ذوي الخبرة من الأقباط المصريين في أعمال الإدارة المالية
والأعمال الفنية أمثال المعلم غالى والمعلم حنا والمعلم باسليوس .

فقد العناصر الحاكمة لمقومات الحكم :

على الرغم من افتقار بعض العناصر الذين وفدوا على مصر — سعيا
لتولى الوظائف الكبرى بالبلاد أو الصغرى منها تبعاً لمكانتهم ودرجة قرابتهم
وصلتهم بحاكم مصر — لكثير من التقاليد العريقة والصفات مثل الأمانة
والاستقامة (٣) والخبرة والتعليم ، فإنهم كانوا يطمحون الى تولي أفضل
الوظائف والمراكز في السلطة احساسا بارتفاع مكانتهم وعلو شأنهم (٤) ولم
يكن هناك بديل أمام محمد على عن اشراكهم في تولي أهم الوظائف وأعظمها
مسئولية فهم ممن يثق فيهم ويعتمد عليهم اعتمادا كبيرا في مساندته وتعضيده
في الحكم ولسد الفراغ في الجهاز الإداري بعد قضائه على المماليك وفي
محاولة منه لعلاج الخلل الذى أصاب الإدارة في البلاد في القرن الثامن عشر

(١) د. رؤف عباس : النظام الاجتماعى في مصر في ظل الملكيات
الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ — ١٩١٤ ، ط ١ ، دار الفكر الحديث ، القاهرة
١٩٧٣ ص ٧٨ .

(٢) المرجع السابق ، نفسه .

(٣) د. محمد فؤاد شكرى وآخرين : بناء دولة ص ٣٥٧ .

(٤) Milner, England In Egypt, London 1893 p. 42 - 43 .

والنهوض بها ومن ثم فقد كان عليه ضمان استمرار ولاء هذه العناصر وطاعتها لأوامره وتعاليمه .

الطبقة الأرستقراطية التركية :

لم يكن هناك من سبيل لذلك سوى اغداق النعم والأموال على هذه العناصر التي كانت تطمح دائما في الثراء والسلطة ولما كان ذلك ليس بكاف وحده لضمان الولاء الكامل وخوفا من انتقال هذا الولاء الى شخص السلطان ضد محمد على فقد كان عليه تثبيت أركان هذا الولاء ، وقد نجح محمد على في ذلك الى حد كبير حيث هيأت لهم فرص الاستقرار والأمان والتوطن والرفاهية ، فأقام الكثير منهم في حكم أجزاء من الأقاليم وأتاح لبعضهم حكم أجزاء كبيرة منها .

ويصف الجبرتي في نهاية عام ١٨٠٧ م مراسم الاحتفال بقدوم شاهين بك الى الجيزة واقامته في أحد قصورها والوليمة التي أقيمت له والانعامة التي أنعمها محمد على عليه في إدارة البلاد والأقاليم انعاما والتزاما وكثوفية في الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا والبحيرة ، وجعل كلمته العليا في أجزاء من هذه الأقاليم (٥) .

وزيادة في ضمان الولاء والاستقرار لهذه العناصر الطامعة وضمانا لعدم خروجهم على الوالى فقد اتجه محمد على الى ضمان استقرارهم واستمرارهم وارتباطهم اجتماعيا وأسريرا وانصوائهم تحت لوائه وفي طاعته وذلك بتزويجهم من السرائر والجوارى فكانت زوجته تشارك في اختيارهن حيث قامت باختيار إحدى السرائر لشاهين بك وتم تزويج احدهن الى نعمان بك أيضا (٦) .

وتكفلت الدولة بجميع هذه النفقات ولم تكلفهم شيئا سواء في اقامة حفلات الزواج أو اعداد القصور والبيوت لاقامتهم وتجهيزها وتأثيثها ومن

(٥) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ج ٤ ص ٧٣ .
(٦) والدته سنية شاه قادن ، انظر محفظة ١٣٥ أبحاث ملف « العائلة المالكة » .

بذلك قصر الجيزة لشاهين بك وببيت المشهدى لنعمان بك ، كما تم تزويج عمر بك من احدى جوارى « الست نفيسة المرادية » التى تكفلت بتجهيزها وتزوج على الكاشف الكبير الالفى من زوجة أستاذه (٧) .

وحدث نفس الشئ بالنسبة لأقارب محمد على الذين تولوا المناصب الكبرى فى حكم البلاد حيث قام بتزويج محمد بك من نازلى هانم احدى بناته وحكم محمد بك الاقاليم القبلية وخلفه فى حكمها أحد نجل طاهر باشا ابن أخت محمد على (٨) وزوج بنتا أخرى الى محرم بك (٩) الذى عين فى عدة مناصب بإدارة الاقاليم . وتم استدعاء رستم أفندى مأمور نظام نصف البحيرة الى القاهرة لتزويجه بزوجة تم اختيارها له وأعيد الى مأموريته ثانية بعد زواجه (١٠) واحضر حسين كاشف الى القاهرة على وجه السرعة للاقتراح باحدى معتوقات ابراهيم باشا كرغبة سيدها (١١) .

واهتم محمد على بتعيين أبنائه وأحفاده وأقاربه وأتباعه والمقربين اليه وأقاربهم من بنى جنسه سواء أكانوا أبنائهم أو أخوتهم أو اقربائهم بالدواوين وإدارة الاقاليم فقد عين ابنه ابراهيم فى إدارة أقاليم الصعيد وحفيده عباس فى إدارة مديرية الغربية ثم تولى ابراهيم توفيق ابن أخته ادارتها فيما بعد (١٢)

وقام بتعيين أبناء وأقارب هؤلاء الحكام فى الوظائف التى تملأ محل آبائهم أو فى وظائف أخرى ومن ذلك احلال نجل خليل أغا جورباجى محل أبيه (١٣) وتعيين حسن بك ابن أخ الدفتردار صهر محمد على مأمورا

-
- (٧) الجبرتى : المرجع السابق ص ص ٧٩ ، ٣٠٧ .
(٨) دفتر ١ معية تركى وثيقة ١٠٨ د.ت ، ومحفظة ١٣٥ أبحاث المصدر السابق .
(٩) دفتر ٧٢٨ خديوى تركى وثيقة ٣٧٩ فى ٢٧ شعبان ١٢٣٥ .
١٨٢٠/١/١٩ .
(١٠) دفتر ٧٣٩ خديوى تركى وثيقة ٣٧٦ فى ٢٨ شوال ١٢٤٤ .
١٨٢٩/٥/٣٠ ص ٦٥ .
(١١) دفتر ٧٤٦ خديوى تركى وثيقة ٨٩ فى ٣ رمضان ١٢٤٥ .
١٨٣٠/٢/٢٦ ص ١٣ .
(١٢) محفظة ١٤٠ أبحاث : ترجمة كتاب عبر البشر فى القرن الثالث عشر لـ محمد عارف ص ٢٨ « بالالة الكاتبة » .
(١٣) محفظة ٧ بحريرا وثيقة ٢١ فى غاية ربيع ثان ١٢٣٥ —
١٨٢٠/٢/١٤ .

للجيزة (١٤) وتعيين ابن أخت مأمور كناية التقارير بقسمى الشرقية الاول .
والرابع كاتباً في أقلام التقارير في القاهرة (١٥) وتعيين أحد غلمانه وهو
حمزة باشا — فيما بعد — مديراً للمنوفية (١٦) وتعيين أحد معتوقى عبدى أغا
مأموراً للاشمونين ومنفلوط (١٧) كما قام محمد سعيد بتعيين أحد غلمان
محمد على ناظراً لقسم ميت غمر (١٨) وربما كان ذلك راجعاً الى اتجاه محمد
على الى خلق صفوة حاكمة تدير شئون البلاد ويركن اليها في مجريات الأمور
وتدين له بالولاء الكامل والطاعة التامة والاستجابة لمطالبه .

أما الأغوات الذين وفدوا الى مصر من تركيا واليونان فكان يتم تعيينهم
نظراً للمصالح بالاقاليم أو رؤساء للأغوات والمشاة (١٩) وقد حظى الأغوات
والضباط الأتراك بالنعم الكثيرة ظاهرة وباطنة ومن ذلك أنه أنعم على أحد
الضباط بعشرين كيساً (١٠٠ جنيه) وعلى عروسه بعشرة أكياس (٥٠
جنيهاً) لمصاريف الزواج (٢٠) ويبدو أن زواج هؤلاء الأشخاص لم يكن يتم

(١٤) دفتر ٧٤٧ خديوى تركى وثيقة ٢٩١ فى ١٧ جمادى الاولى
١٢٤٤ — ١٨٢٨/١١/٢٥ ص ٩٩ .
(١٥) دفتر ٧٣٤ خديوى تركى وثيقة ٨٦ فى ١٨ رجب ١٢٤٢ —
١٨٢٧/٢/١٥ ص ٣٤ .

(١٦) كان أحد غلمان محمد على وفد الى مصر فى عام ١٢٣٢
(١٨١٦ — ١٨١٧) وظل يخدمه بالقلعة حتى عام ١٢٤٤ (١٨٢٨ —
١٨٢٩) وفى عام ١٢٣٥ (١٨١٩ — ١٨٢٠) كان قد توجه الى اسنا للتعليم
مع الغلمان وفى عام ١٢٣٦ توجه الى اسوان وجعل ملازماً وتنقل بين عدة
أغوات وفى عام ١٢٤٦ (١٨٣٠ — ١٨٣١) كان برتبة بكباشى وظل يترقى
فى الرتب العسكرية وفى عام ١٢٦٣ (١٨٤٧) كان مأمور بتعداد السكان
(النفوس) بطنطا ثم عين عضواً بمجلس الاحكام فى عام ١٢٦٥ (١٨٤٨ —
١٨٤٩) ثم وكيلاً للمجلس فى شهر ذو القعدة ١٢٦٦ هـ (سبتمبر —
١٨٤٩ م) ثم وكيلاً لمجلس العسكرية فى القعدة ١٢٦٧ هـ (اغسطس
— سبتمبر ١٨٥٠ م) حتى عام ١٢٦٨ (١٨٥١) ، انظر ملف خدمة حمزة باشا
بدار المحفوظات : رقم ٧١٥ محفظة ١٠٦ عين ٢ دولاب ٥ .

(١٧) دفتر ٧٣٦ خديوى تركى وثيقة ٩ فى غرة ذى القعدة ١٢٤٢
١٨٢٧/٥/٢٧ ص ١ .
(١٨) دفتر ١٦١٤ معية عربى وثيقة ٣ فى ١٣ محرم ١٢٧٢
١٨٥٥/٩/٢٥ ص ١٦ .

(١٩) دفتر ٣٥ معية تركى وثيقة ٩٩ ، ١٤١ فى ٢٧ شوال ،
١٢ القعدة ١٢٤٣ — ١٢ ، ١٨٢٨/٥/٢٦ ص ٦٩ ، ٨٣ .
(٢٠) دفتر ٥ معية تركى وثيقة ٣٦ فى ٢٦ ربيع ثان ١٢٣٥
١٨٢٠/١/١٢ .

دون الحصول على اذن أو تصريح حيث لم يتم الموافقة على زواج ابراهيم أفندى المعاون بأحد الاقسام (٢١) . وفى عام ١٨٣٣ تم تزويج جميع ضباط الجيش غير المتزوجين من رتبة البكباشى الى رتبة اليوزباشى (٢٢) .

كما ضمنت الدولة للمتعلمين من هؤلاء الوافدين وظائف بالدواوين (٢٣) ولما كان من غير المناسب تعيين غير المتعلمين فى الدواوين فانه كان يتم ارسالهم الى الاقاليم للتعيين فى احدى الوظائف بها (٢٤) .

وشملت الدولة أيضا برعايتها حكام الاقاليم الاتراك والشراكسة والألبان والمماليك واليونانيين وعملت على العناية بشئونهم المعيشية والصحية ومن ذلك أنه تم ارسال اطباء الى طوسون بك مأمور نظام نصف المنصورة لعلاجهم وتم استدعاؤه الى القاهرة للاقامة بها لرطوبة جهة ميت غمر (٢٥) وتكفلت أيضا برعاية أسر هؤلاء المستخدمين وتهيئة أفضل الاماكن لاقامتهم واستقرارهم وعائلاتهم فى الاقاليم ومن أمثلة ذلك ما حدث مع صالح أفندى المعاون الثانى بقسم المنصورة الذى قدم من المورة حيث تم تكليف ناظر القسم باعداد منزلين له ولأسرته للاقامة بهم حيث بلغ عددهم ما بين ٣٠ الى ٤٠ فردا (٢٦) .

وبالاضافة الى ذلك فقد أوجبت الدولة على مستخدميها معاملة هذه الصفوة معاملة لم تتح مثلها لابناء البلاد فجعلتهم فى مصاف طبقات المجتمع وفئاته ومن ذلك أنه عندما أجرى تعداد سكان مصر فى عهد محمد على فانه لم يكن للمشايخ الذين يقومون باجرائه حق دخول بيوت الاتراك والذوات

-
- (٢١) دفتر ٣ أوامر وثيقة ٩٨٩ فى ٣ ذى القعدة ١٢٤٧
١٨٣٢/٤/٤ ص ٢١١ .
(٢٢) دفتر ٤٨ معية تركى وثيقة ٢٢١ فى ٣ ربيع الاول ١٢٤٩
١٨٣٣/٧/٢١ .
(٢٣) دفتر ٩ معية تركى وثيقة ١٢٨ فى ٣ صفر ١٢٣٧ —
١٨٢١/١٠/٣٠ .
(٢٤) دفتر ٧١٧ خديوى تركى وثيقة ١٢٨ فى ٣ جمادى الاولى
١٢٤٣ — ١٨٢٧/١١/٢٢ ص ٢٨ .
(٢٥) دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة ٤٩٤ فى ٣٠ ذى القعدة
١٢٤١ — ١٨٢٥/٧/٦ .
(٢٦) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٤٠٨ فى ٢١ رجب ١٢٤٤
١٨٢٩/١/٢٧ .

والعلماء والوجوه وكان يكتفى بتقديمهم بيانا بتعداد أسرهم وكذلك الاجانب فانه كان يتم تقديم بياناتهم عن طريق قناصلهم اما الاهالى فكان للمشايخ حق التجسس على حقيقة تعدادهم وسؤال اصحاب البيوت عن حقيقة التعداد (٢٧) .

ولم تقف رعاية الدولة عند هذا الحد بل تكفلت أيضا برعاية أسر هؤلاء الحكام بعد وفاتهم وذلك بنقلهم من الأماكن التي كانوا بها في الاقاليم للإقامة في القاهرة ، حيث تم استدعاء أسرة عثمان أغا كاشف الدنيا الى القاهرة (٢٨) أما أسرة ابراهيم بك مأمور المحلة فقد نزلت بأحد القصور في القاهرة مع الابقاء على كامل الخدم والغلمان (٢٩) . وكان يتم ارسال أبنائهم للعمل في الاقاليم مع التوصية بهم خيرا وأن يعهد اليهم بالاعمال البسيطة حتى يتم تدريبهم لتعيينهم في ادارة الاقاليم (٣٠) وقد تحملت الدولة أيضا نفقات تعليم أبنائهم في مدارسها وفي البعثات العلمية في الخارج (٣١) الى جانب تحملها لنفقات أسرهم وتوفير متطلبات الحياة لهم من الخبز واللحم والمسلى والخطب والجمع (٣٢) وغيرها من المواد . وتحملها لنفقات اقامتهم في المساكن التي يقيمون فيها ، ورتبت المرتبات لبعض هؤلاء المستخدمين بحيث تتناسب مع ظروفهم الاجتماعية وكثرة اولادهم وليس مع وظائفهم وامكانياتهم وخبراتهم (٣٣) كما رتبت المرتبات والمعاشات لمن يتم رفعتهم الى

-
- (٢٧) محفظة ١ ضبطية مصر وثيقة ١١١ ظهورات في ٢٣ محرم ١٢٦٣ — ١٨٤٧/١/١١ .
- (٢٨) دفتر ١١ معية تركي وثيقة ٨٧٤ في ٢٧ الحجة ١٢٣٨ ، ١٨٢٣/٩/٤ .
- (٢٩) دفتر ٧٥٦ خديوى تركي وثيقة ١٨٦ ، ٢١٣ في ٢٠ الحجة ١٢٤٥ ، ١٢ محرم ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٧/٣ ، ٦/١٢ ، ص ٣٩ ، ٤٧ .
- (٣٠) معية تركي دفتر ١٩ وثيقة ٣١٤ في ١٤ جمادى الاولى ١٢٤١ — ١٨٢٥/١٢/٢٥ ودفتر ٢٤ وثيقة ٢٢٢ في ٢٧ رمضان ١٢٤١ ١٨٢٦/٥/٥ .
- (٣١) محفظة ٣ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٧٤٨ في ١٠ رمضان ١٢٨٢ — ١٨٦٦/١/٢٧ .
- (٣٢) دفتر ٧٢٩ خديوى تركي وثيقة ٨٣٠ في ١٩ صفر ١٢٤٢ ١٨٢٦/٩/٢٢ .
- (٣٣) دفتر (بدون) معية تركي وثيقة ١٤٩ في ٤ شوال ١٢٤٢ — ١٨٢٧/٥/١١ .

حين استخدامهم أو اعادتهم الى وظائف أخرى ومن أمثلة ذلك تعيين سليمان كاشف الدرانده لى الذى رفت من نظارة قسم الجيزة ناظرا لقسم اول بالفيوم (٣٤) . وعندما حل المصريون محل الاتراك فى وظائف قائمقام القرى وحكام الاخطاط فقد تم تعيين من تم رفتهم فى وظائف القواصة (٣٥) .

وساعد هذا الاشراف المباشر والاهتمام الزائد وتوفير سبل الاستقرار المعيشى والاجتماعى والاقتصادى لهذه الصفوة أو العناصر الحاكمة والتي تولت المناصب الرفيعة فى الجيش والبحرية وفى الأقاليم أن تكون لنفسها — رغم قلة عددها — طبقة اريستقراطية ذات ميول عنصرية وجنسية تنأى بنفسها عن بقية العناصر والأجناس من المصريين وغيرهم . وزادوا فى غلوهم وتعصبهم الجنسى الى حد انهم اعتبروا المصريين من طبقة أخرى لا يتأتى لافرادها أن ييلفوا ذلك المستوى الرفيع الذى بلغته طبقتهم وأريستقراطيتهم العتيدة (٣٦) ، بل انهم لم يكنوا لهم أى عطف (٣٧) ونظروا الى سائر المصريين نظرة فيها احتقار وأطلقوا عليهم اسم « فلاحين » مقرونة بالازدراء (٣٨) .

ونظرا لما اتصفت به هذه الصفوة أو هذه العناصر من صفات غير حميدة وان أكثرهم كانوا من غير المتعلمين أو الخبيرين بأمور ادارة الاقاليم وبأحوالها فان هذه السياسة لم تثمر معهم ، وذلك لانهم ركنوا الى الكسل والتراخى والاهمال ولم يجد معهم الحث على العمل وترك الكلام ولم يفلح معهم نصيح أو توجيه ولم يقومهم أى تهديد ولم تشحذ همهم أية توعية ولم يدفع بحماسهم ذلك الاغداق والرعاية التامة لهم ولأسرهم فخذلوا من دافع بهم وساندتهم وهياً لهم السبل للترقى وعلو الشأن ، وقد اعترف محمد على

(٣٤) دفتر ٧٥١ خـديوى تركى وثائق ١٠٩ ، ٢٠٣ فى ١٧ الحجة ١٢٤٤ و ٦ محرم ١٢٤٥ — ٦/٢٠ ، ١٨٢٩/٧/٨ ص ص ٦٣ ، ١١٩ .

(٣٥) دفتر ٥٠ معية تركى وثيقة ٤٩٧ فى ٧ محرم ١٢٤٩ — ١٨٣٣/٥/٢٧ ص ٨٧ .

(٣٦) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٢١ .

(37) Milner, op. cit. p. 44.

(٣٨) أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، ط ١ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٣ ص ٢٣ .

بفشل سياسته في الاغداق الكثير عليهم والعناية باعدادهم وتوجيه النصح
وهدهم بالعقاب (٣٩) .

وكانت صفوة هذه العناصر أو من هم في مقدمتهم قد حضروا الى مصر
دون أن يملكو من المقومات ما ينهض بتعيينهم أو من القوت ما يكفى أودهم
أو معيشتهم أو الإقامة أو الاعتماد على أنفسهم ومن أمثلة ذلك عبد الرحمن
سامى الذى وفد الى الاسكندرية ومعه أسرته على ظهر سفينة انجليزية ولم
يملك أجرة سفره وأسرته وقد تكفلت الدولة بنفقات سفره وانتقاله الى
الاسكندرية ومنها الى القاهرة حيث أقام بها مع أسرته (٤٠) وعين معاونا لمحمد
على وفي عام ١٨٣٥ أنعم عليه بأبغادية قدرها ١٠٠٠ فدان رزقة بلا مال
في المنيا (٤١) في الوقت الذى حرم فيه المصريون من تولى الوظائف الكبرى في
الدواوين والأقاليم في أوائل عهد محمد على ولسنوات طويلة من حكمه وحرمو
من تملك أراضى بلادهم أو الانتفاع بمساحات واسعة أو كبيرة منها
كما أنعم على حسن أفندى مدير البحيرة بخمسمائة فدان من أطيان الابغادية
بناحية الظاهرية احدى قرى قسم بوليه بمديرية البحيرة رزقة بلا مال ،
وغيرهم كثير ، ولم يقتصر الانعام على كبار الموظفين الأتراك في الأقاليم بل
شمل أيضا صغار الموظفين الأتراك في الأقاليم حيث أنعم على رزق أغا ناظر
صهرجت الكبرى بالدقهلية بـ ٨١ فدانا بناحية كفر رجب بالمديرية
المذكورة (٤٢) .

وكان قيام أى منهم بجهد أو عمل كفيلا بمكافأة محمد على له فقد كافأ
محرم بك لتنظيم أمور اقليم فوة وأمره بالقدوم الى القاهرة للاستراحة من
عناء الأعمال التى قام بها (٤٣) ولصدق عبد الرحمن سامى المعاون واخلاصه

(٣٩) دفتر ٣٩ معية تركى وثيقة ٣٨٦ فى غرة صفر ١٢٤٥
١٨٢٩/٨/٢ .

(٤٠) دفتر ١٨ معية تركى وثيقة ٧١ فى ١١ ربيع ثان ١٢٣٩
١٨٢٣/١٢/١٥ .

(٤١) مديريات قـ بلى محفظة ١ وثيقة بدون فى ١٦ رجب ١٢٥١ —
١٨٣٥/١١/٧ .

(٤٢) دفتر ٢٥ أوامر وثائق ٢٦٩ ، ٢٧٣ فى ١٥ ، ٢٥ الحجة ١٢٤٩
١٥ ، ١٨٣٤/٤/٢٥ ص ١٦٤ ، ١٦٧ .

(٤٣) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٤٦ فى ١٠ شعبان ١٢٤٤
١٨٢٩/٢/١٥ .

أمر بترقيته معاوننا ثالثا في عام ١٨٢٩ وفي عام ١٨٣١ صار معاوننا ثانيا ومنحه رتبة الميرالاي في أوائل يناير عام ١٨٣٥ وأتبعها برتبة المير لواء في أوائل مايو عام ١٨٣٧ وجعله مديرا للمنصورة (٤٤) .

نشاط الارستقراطية التركية وأمالهم :

لما كان بعض حكام الأقاليم قد اتجهوا الى استثمار أموالهم في الزراعة (٤٥) واقامة المشروعات الخاصة بهم في الاقاليم التي يديرونها وفي الاقاليم الأخرى أو في القاهرة وانشغلوا بها عن ادارة الاقاليم أو تركوها لمتابعة نشاطهم في القاهرة ومنعا من طول بقائهم فيها وترك أعمالهم في ادارة الاقاليم والبلاد فقد عملت الدولة على تهيئة المناخ الكامل لاستثماراتهم ومشروعاتهم وتنمية أنشطتهم وذلك بتعيين من يقومون بخدمتهم ورعاية مصالحهم والاهتمام بها نيابة عنهم (٤٦) .

ونظرا لتأخر الأموال والضرائب على بعض القرى فقد أحييت ادارتها في عهد محمد على الى أبنائه وكبار الموظفين والذوات وضباط الجيش والمشايخ فيما عرف باسم العهدة وقد تشابه هذا النظام مع الالتزام في بعض الوجوه (٤٧) . وقد تعهد من تولوا منهم ادارة الاقاليم بعدد من القرى والبلاد ومن ذلك احالة بعض القرى بالوجه القبلى الى سليم بك مدير عام

(٤٤) معية تركى دفتر ٣٩ وثيقة ٣٨٤ في غرة صفر ١٢٤٥
١٨٢٩/٨/٢ ، ودفتر ٤١ وثيقة ٨٢ في ٢٣ شعبان ١٢٤٦ — ١٨٣١/٢/٦
ودفتر ٦٢ وثيقة ٣٣٢ في غرة رمضان ١٢٥٠ — ١٨٣٥/١/١ ودفتر ٨٩
وثيقة ١٠٧ في ٢٧ محرم ١٢٥٣ — ١٨٣٧/٥/٣ .

(٤٥) كان الاستثمار في الصناعة يمثل مخاطرة وذلك بسبب صغر السوق المحلية ومنافسة المصنوعات الأوروبية وذلك بالمقارنة بالمكاسب التي تعود من الاستثمار في الزراعة وقد أدى هذا الى التوسع في الانتاج الزراعى في ذلك الوقت . انظر

Holt. P. M. Political and Social change in Modern Egypt, p. 137 .

(٤٦) وافق المجلس العالى على طلب محرم أغا مدير نصف الوجه القبلى على تعيين قواص في معية وكيله بالقاهرة لانتهاء مصالحه وأعماله الكثيرة بها وقد نفذ هذا القرار ، انظر دفتر ٧٨٥ خديوى تركى وثيقة ٢٧٤ في ٣ رجب ١٢٤٨ — ١٨٣٢/١١/٢٦ ص ١٧٤ .
(٤٧) يعقوب آرتين : الاحكام المرعية ص ٧٥ .

الوجه القبلى (٤٨) وتعهد خورشيد باشا مدير الشرقية بعدة بلاد (٤٩) وتعهد عمر بك مدير الفيوم بأحد الكفور بالمديرية (٥٠) ، كما تعهد حسن بك مدير المنوفية بأربع قرى فى الفيوم دون شروط (٥١) .

وسمح لمحافظ دميـاط بالتردد على القرى عهدته الواقعة بمديرية الدقهلية وبالوجه القبلى بصفة دورية للاشراف على أشغال هذه القرى (٥٢) ولما كان الأهالى قد شعروا بوطأة الظلم والارهاق من جراء تسخيرهم فى العمل فيها كما أن هؤلاء الحكام والذوات لم يوفوا بالتزاماتهم ازاء تعهدهم بهذه القرى بسداد الأقساط والبقايا المتأخرة على هذه القرى حيث لم يوفوا بهذا التعهد والالتزام وبعد جهد بذلته الادارة معهم فى الحصول عليها اكتفى بعضهم بتقديم الاعتذارات عن عدم دفع الأموال والضرائب . فقد أحيلت بعض هذه القرى الى عهدة مشايخها مثلما حدث فى القرى عهدة عبد الرحمن بك مدير الشرقية (٥٣) .

وبذلك تحقق لهؤلاء الاتراك من المنافع الخاصة الشىء الكثير على حساب المصلحة العامة للدولة والاهالى ولم تكن الحكومة المركزية تملك الكثير ازاء تعنتهم وطمعهم حيث اكتفت باحالة هذه القرى الى ادارة الاقاليم أو الى مشايخها .

وفى عام ١٨٥٠ بادر عباس فأمر بفك العهد وارجاع الأطيـان الى

-
- (٤٨) ديوان المعاونة محفظة ٣ أوامر وثيقة بدون فى ٩ صفر ١٢٥٨
١٨٤٢/٣/٢٢ .
- (٤٩) المصدر السابق محفظة ٤ وثيقة بدون فى ١٢ ذى القعدة
١٢٥٨ — ١٨٤٢/١٢/١٥ .
- (٥٠) نفسه ، محفظة ٧ وثيقة بدون فى ٢٣ ربيع الاول ١٢٦٠ —
١٨٤٤/٤/١٢ .
- (٥١) نفسه ، وثيقة بدون فى ٤ ، ٢٤ ربيع ثان ١٢٦٠ —
١٨٤٤/٥/١٣ ، ٤/٢٣ .
- (٥٢) محافظة دميـاط محفظة ٢ وثيقة ٢٤ فى ٢٣ ربيع الاول ١٢٦٣ —
١٨٤٧/٣/١٠ .
- (٥٣) ديوان المعاونة محفظة ٢ وثيقة ٢٥٧ فى ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٩
١٨٤٣/٤/٢٥ ، ومحفظة ٢ دميـاط وثيقة ٤٧ فى ٢٧ رجب ١٢٦٣ —
١٨٤٧/٧/١١ ، ودفتر ٤٦١ معية تركى وثيقة ١١٠٨ فى ١٤ رجب ١٢٦٥
١٨٤٩/٦/٥ ص ٩٠ .

أصحابها الأصليين ، غير أنه سمح لبعض المتعهدين بالتمتع مدى الحياة بما كان في حوزتهم من الأطنان وأنعم على متعهدين آخرين بما كان في أيديهم من الأطنان (رزقة بلا مال) فأصبحت ملكا لهم كما وافق على ابقاء بعض النواحي عهدا (٥٤) . وفي عهد اسماعيل أحييت بعض بلاد العهد الى ادارة الاقاليم وفي عام ١٨٦٦ تم فك العهد وابطالها نهائيا (٥٥) .

واستمر الاتراك يحتفظون بمكانتهم ونفوذهم وسلطاتهم وادارتهم للاقاليم في عهد خلفاء محمد على حيث كان عباس ميالا للعنصر التركي وفي عهده أنعم على خليل بك محافظ دمياط الذي ينحدر أصله الى قوله بخمسائة فدان أبعادية بمديرية الشرقية ، وأعطى غيره من الأتراك مساحات واسعة من الأراضي (٥٦) .

وحفلات وثائق ديوان الروزنامة بالكثير من الانعامات التي نالها حكام الاقاليم من الأتراك والشراكسة وغيرهم من العناصر الأخرى في عهد سعيد واسماعيل وكان من بينهم في عهد سعيد (٥٧) :

-
- (٥٤) د. أحمد أحمد الحته : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمدعلى الكبير ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٠ ص ٥٢ .
- (٥٥) محفظة ٣ تفتيش عموم الأقاليم وثيقة ٦ في ١٢ رجب ١٢٨٢ — ١٨٦٥/١٢/١ ، ودفتر ١٩٢٣ أوامر عربى وثيقة ١١ في ٩ رجب ١٢٨٣ — ١٨٦٦/١١/١٧ ص ١٢ ، ودفتر ٣٢ مهية وثيقة ٦٢ في ١٩ شعبان ١٢٨٣ ١٨٦٦/١٢/٢٧ .
- (٥٦) د. رؤف عباس : المرجع السابق ص ٧٩ .
- (٥٧) ديوان الروزنامه : دفتر ٤٣٥٧ ، دفتر ربط العشور يشتمل على الكشوفات التى تحررت ببيان مقادير وأسماء مذكورين أرباب الابعاديات بكافة المديریات وأرسلت لها في ٩ صفر ١٢٧١ لأجل العشور من واقعهم .

عدد الافدنة والمديريات الموجودة بها								الاسم
المجموع عدد الكسور	المنيا وبني مزار	قنا واسنا وجرجا	الشرقية	البحيرة	المنوفية	الغربية	القليوبية	الوظيفة
٩٦٢	٦٠٠					١٩٨	١٦٤	مأمور تنفيذى أقاليم قبلى
١١٣٢	٦٠٠			٣٩		٤٠٠	٩٣	مدير نصف أول وسطى
١٠٠٠					٣٣٠	١٠٠٠		مدير الغربية
٣٣٠					٤٠٠			مدير المنوفية
٤٠٠								مدير البحيرة
٥٠٠				٥٠٠				مدير الاسكندرية
٨٠٠				٨٠٠				معاون نصف الشرقية
٢٠٠			٣٠٠					البحرى

٥٠٠		٥٠٠				مدير الدقهلية	مسليم باشا
٢٥٠	٢٥٠					ناظر قسم فرشوط	لوسقة على إغا**
٨٠٠	٨٠٠					مدير عموم قبلى	عبد اللطيف باشا.
٤٠٠	٤٠٠					مدير قنسا (سابقا)	محمد بك
٤٠٠	٤٠٠					مدير اسنا	خايل بك حمدي
٤٠٠	٤٠٠					مدير قنسا (سابقا)	مصطفى بك

(*) كان شاكر باشا رئيسا لجلس الغربية ثم عين معاوننا بدائرة والدّة باشا عام ١٢٨٢/١٨٦٥ وفى عام ١٢٨٤ عيّن رئيسا لجلس بنى سويف وفى عام ١٢٨٦/١٨٦٩ عين وكّلا لحافظة مصر ثم وكّلا للمرور وكّلا للحافظة مصر ثم وكّلا لبيت فى المال فى عام ١٢٨٧ وفى عام ١٢٨٨/١٨٧١ عين مديرا للمنيا وبنى مزار وفى عام ١٢٨٩/١٨٧٢ عين رئيسا لجلس استئناف مصر وفى عام ١٢٩٠/١٨٧٣ عين مديرا للدقهلية ثم مديرا لبنى سويف ثم مديرا للدقهلية فى ١٢٩٢/١٨٧٥ ، انظر محفظة ١٠٠ .

أبحاث « رقت بأسماء الموظفين فى عهد الخديو اسماعيل » .

(**) فى عام ١٢٧٩/١٨٦٢ كان عبد اللطيف بنّا ناظر العمليات والفايرقات وفى عام ١٢٨٠/١٨٦٣ عين ناظر البحريّة وفصل منها فى سنة ١٢٨٣ وفى سنة ١٢٨٥/١٨٦٨ قيد بالمعاش ثم أُعيد تعيينه عضوا بالجلس الخصوصى ، انظر محفظة ١٠٠ .

أبحاث المصدر السابق .

الاسم	الوظيفة	عدد الافدنة	
		مديرية المنيا وبني مزار	المجموع
محمد أغا	مأمور قسم ثالث قليوبية	٦٠٠	٦٠٠
اسماعيل بك	مدير قنا سابق	٥٠٠	٥٠٠
على أفندي	ناظر أقليم الفيوم	١٢١٦	١٢١٦
نورى حسن أغا	ناظر قسم ببا والغشن	٥٠٠	٥٠٠
منسترلى بكير أفندي	معاون بنصف أول وسطي	١٠٠	١٠٠
شركسى سليم أغا	حاكم خط	١٠٠	١٠٠
سليم باشا	مفتش الاقاليم القبلية	٣٦٣٠	٣٦٣٠
خليل بك	مدير بني مزار	١١٢٥	١١٢٥
أحمد بك	وكيل عموم قبلى سابقا	٤٠٠	٤٠٠
أحمد شكرى بك	مدير بني سويف والفيوم	٦٠٠	٦٠٠
ميرالاي على بك	مدير المنيا وبني مزار	٦٠٠	٦٠٠

واسـتـغل بعض مـديري الاقاليم وظائـفهم فى زيـادة مسـاحة املاكهم عن طريق شراء اطيـان المـرى الخارجـة عن زمام القرى التى كانت تطرح بالمزاد العلنى بأبـخس الاثمان ومن أمثلة ذلك شراء ارسلان بك مدير المنيا وبني مزار ٥٥٦ فداناً بنفس المديرية وحسن بك راسـم مدير الدقهلية اطيـاناً بنفس المديرية بلغت مساحتها ١١١٤ فداناً (٥٨) .

وقام اسماعيل أيضاً بالانعام بأبعاديـات عديدة لكثير من الاتراك والذوات وغيرهم ومن أمثلة حكام الاقاليم الذين نالوا هذه الابعاديـات (٥٩) .

(٥٨) رعوف عباس : المرجع السابق ص ٨٣ .

(٥٩) محفظة ٢ تفتيش اقاليم بحرى والقليوبية وثائق ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٠ فى الحجة ١٢٧٩/يونيه ١٨٦٣ ، ٥٧ ، ٦٦ ، ٩٧ ، ١٠٣ فى ١٨ ، ٩ محرم ، ١١ ، ٢٨ صفر ١٢٨٠/٢٦/٤ ، ٧/٢٧ ، ١٣/١٨٦٣ ، ووثيقة ١ فى غرة ربيع ثان ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٩/١٤ .

التاريخ	الاسم	الوظيفة	عدد الافدنة	ملاحظات
١٨٦٣ / ٦ / ٨	مصطفى باشا	محافظ مصر	١٠٠٠	بمديرية الغربية (٦٠)
١٨٦٣ / ٦ / ٨	خورشيد باشا	محافظ اسكندرية	١٠٠٠	
١٨٦٣ / ٦ / ١٢	شيرين باشا	مأمور ضبطية اسكندرية	٦٠٠	
١٨٦٣ / ٦ / ١٢	خورشيد بك	وكيل مأمور ضبطية اسكندرية	٣٠٠	
١٨٦٣ / ٦ / ١٢	حسين باشا	مأمور ضبطية مصر	٦٠٠	
١٨٦٣ / ٦ / ١٢	صالح بك	وكيل مأمور ضبطية مصر	٣٠٠	
١٨٦٣ / ٦ / ١٧	عبد الله باشا	مفتش وجه قبلى	١٠٠٠	
١٨٦٣ / ٦ / ١٧	شاكر باشا *	مفتش وجه بحرى	١٠٠٠	
١٨٦٣ / ٦ / ١٧	أحمد صادق بك	مدير البحيرة	٥٠٠	
١٨٦٣ / ٦ / ١٧	محمد فاضل باشا	مدير المنوفية	٥٠٠	

(٦٠) بلغ مربوط زمام الابعادية الخاصة به فى عام ١٨٧٣ عدد ١٩١٠
فدانا بمديريات الشرقية والغربية ، انظر دفتر ٣٥٦ روزماتة : مربوط زمام
الأبعاديات والجفالك المحرر لها تقاسيط لغاية شهر الحجة ١٢٩٠ / يناير
١٨٧٤ .

(*) فى عام ١٨٦٣ / ١٢٨٠ عين أحمد صادق بك مديرا للمنوفية وفى عام
١٨٦٧ / ١٢٨٤ عين مفتشا للدائرة السنية ثم وكيلا لدائرة والدة باشا وفى عام
١٨٦٨ / ١٢٨٥ احيلت عليه زراعات الدائرة السنية ومحاسبتها وتوابعها ثم
صار ناظرا للدائرة . وأحسن اليه بنيشان مجيدى من الرتبة الثانية وفى عام
١٨٧٢ / ١٢٨٩ عين رئيسا لقومسيون المقابلة وفى عام ١٨٧٣ / ١٢٩٠ وجهت
اليه رئاسة محاسبة المالية ثم ناظر الدائرة السنية ، انظر محفظة ١٠٠
ابحات المصدر السابق .

التاريخ	الاسم	الوظيفة	عدد الافدنة	ملاحظات
١٨٦٣/٧/٤	حسن بك	وكيل محافظة اسكندرية	٣٠٠	
١٨٦٣/٧/٢٧	اسماعيل بك	مدير الدقهلية الاسبق	٣٠٠	
١٨٦٣/٨/١٣	حسن راسم باشا (٦١)	مدير الدقهلية	٥٠٠	
١٨٦٣/٩/١٤	نورى بك	مدير الشرقية	٣٠٠	
١٨٦٩/١/٦	رستم عاكف **	وكيل مديرية الدقهلية (٦٢)	٤٥٨	

(٦١) بلغ مربوط زمام الأبعادية الخاصة به في عام ١٨٧٣ ما يزيد على ٢٩٦٥ فدانا بمديريات الدقهلية والشرقية والغربية ، انظر دفتر ٤٣٥٦ روزمائه : المصدر السابق .

(**) شغل رستم عاكف عدة وظائف فكان وكيلا لمديرية البحيرة ثم وكيلا لمديرية الدقهلية ثم صار مأمورا لقضايا بني سويف في عام ١٢٨٨/ ١٨٧١ ونال الرتبة الثالثة وعين وكيلا لمديرية الغربية في سنة ١٢٩٠/١٨٧٣ انظر محفظة ١٠٠ أبحاث المصدر السابق .

(٦٢) ديوان الروزمائه دفتر ٤٣٢٢ ، أرباب الأبعاديات العشورية بالروزنامجة رابع قديم .

ومنهم أيضا (١٢) :

عدد الافدنة والمديرية الموجودة بها							
الاسم	الوظيفة	الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة
أرسلان باشا	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية
خايل بك(*)	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية
مراد بك غالب	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية
ورثة حسين بك	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية
خالد باشا الشركسي	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية
عمر لطفي باشا	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية
علي غالب باشا	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية
محمد كمال بك	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية
أحمد بك	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية
محمد حائق باشا	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية	مدير المتوفية

(١٢) ديوان الرومانيه : دغتر ٤٣٥٦ ، المصدر السابق .
 (*) هو خليل بياني بك عمل وكيل ادارة والدته باشا في عام ١٨٦٢/١٢٧٩ - ١٨٦٣ ثم عين عضوا به مجلس استئناف مصر وفي عام ١٨٦٥/١٢٨٢ عين مديرا للجيزة وفي العام التالي عين وكلا لحافظة مصر وفي عام ١٨٦٨/١٢٨٥ عين مديرا للجيزة . انظر ملف خدمة خليل بياني بك بدار المحفوظات - رقم ١٥١٥٦ وقد كانت آخر وظيفة شغلها هي رئيس استئناف قبلي - انظر محفظة ١٠٠ أبحاث المصدر السابق .

وعلى هذا النحو هيأ حكام مصر الاتراك لهذه العناصر التي هاجرت من بلادها ووفدت الى مصر قبل مجيء محمد على أو بعد توليه الحكم أسس الاستقرار وفرص الكسب والثراء وتولى ارفع المناصب ، واحتلال المكائنة المرموقة بين فئات المجتمع بل وتسيدها لأبناء البلاد دون أن تحمل من المؤهلات أو الكفاءة والخبرة أو التقاليد العريقة أو الصفات النبيلة أو من رؤوس الأموال ما يؤهلهم أو يمكنهم من بلوغ مآربهم ولكن ذلك لم يكن ليمنعهم من بلوغها طالما انهم يتكلمون اللغة التركية التي يتكلم بها الحاكم وينتمون اليه بصلة القرابة أو العرق أو الجنس أو انهم من المقربين اليه أو ممن يشهد لهم أقرباؤهم فكانت أبواب المناصب والوظائف العليا مفتحة أمامهم فما كان عليهم الا أن يلجوا فيها وأن يديروا دفعة أمور البلاد في الدواوين والاقاليم وأن يحرزوا أرفع الرتب (٦٤) والالقاب والنياشين والأوسمة . وأن يقيموا في القصور والبيوت والمنازل التي يتم تجهيزها وقرشها لهم (٦٥) أو يملكونها (٦٦) حيث يكثر الخدم والجواري وأن يحوزوا مساحات واسعة من الأراضي امتدت الى آلاف الأفدنة تبعا لمكانتهم ورتبهم ووظائفهم وأن يسيطروا على العديد من القرى التي تعهدوا بإدارتها .

واستغل بعضهم صلاتهم القوية بحكام البلاد وطالبوا بمزيد من الأفدنة والأراضي لهم رغم ثرائهم ومن أمثلة ذلك مصطفى نثازی عضو مجلس الاسكندرية وزميل محمد سعيد في الدراسة الذي التمس الانعام عليه بأربعمائة فدان . وقد رفض سعيد باشا طلبه لعدم حاجته اليها ولثراءه الواسع وأكد أن الكثير من أمثاله يضربون عرضا بمصالح الحكومة في سبيل مصالحهم الشخصية وجمع المال بشتى الطرق (٦٧) .

(٦٤) دفتر ١١٣٦ داخلية وثيقة ٤٣ في ١٦ الحجة ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٨/٦ ص ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٦٥) كان يتم اعداد القصور لاقامتهم وتجهيزها وفرشها عند زواجهم انظر دفتر ٧٣٩ خديوى تركى وثيقة ٣٤٧ في ١٥ شوال ١٢٤٤/٢٠/٤/١٨٢٩ ص ٦١ .

(٦٦) اشترى عبد القادر بك مدير القليوبية منزلا بغم الخليج من دائرة اسماعيل باشا بنحو ٢٧٩٩ جنيها ، انظر دفتر ٩٨ داخلية وثيقة ٧٤ في ٢ ربيع الاول ١٢٧٦ — ١٨٥٩/٩/٢٨ ص ١٥٤ .

(٦٧) محفظة ٣ داخلية وثيقة ٤ في ٧ صفر ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٩/١٤ .

وبذلك تكويت هذه الطبقة الارستقراطية التركية التى صنعها الحاكم ولم تصنع نفسها ليجعل منها حكاما للبلاد فأحسوا بتميزهم وتميز عنصرهم على باقى العناصر وخاصة أهالى البلاد ولذلك فقد اتصفوا بالترفع والتكبر وحب السلطة والعناد (٦٨) . وكان على أهالى البلاد الخضوع لهذه الصفوة الحاكمة المستبدة والائتمار بأمرها ، وقد حرموا مما تمتع به الأتراك من عدم اخراجهم للخدمة فى الأشغال العامة أو السخرة فى الأشغال الخاصة أو التجنيد الإجبارى فى الجيش (٦٩) .

أصول حكام الأقاليم غير المصريين :

يرجع أصل معظم هؤلاء الحكام الى الأتراك والشراكسة واليونانيين والكريتيين والارناؤود والمماليك وقليل منهم من أصل عربى .
الأتراك :

من بين الأتراك الذين تولوا مناصب ادارة الأقاليم والبلاد محمد خورشيد باشا الذى جاء الى مصر فى عهد محمد على وتعلم فى مدارسها واشترك فى عدة حروب ، وبلغ رتبة الاميرالاي فى عام ١٨٢٢ وكان أحد القادة فى حرب اليونان ثم كافأه محمد على برتبة اللواء وعينه اميرا على آلاى الحرس الخصوصى . وفى عام ١٨٣٠ عينه محافظا لاسكندرية ثم أنعم عليه برتبة الميرمران الرفيعة فى عام ١٨٣٥ . وفى عام ١٨٤٠ عين مديرا للدقهلية وقد أخذ على عهده ٧٠ قرية وتعهده بدفع متأخراتها من ماله الخاص (٧٠) .

ومنهم أيضا الامير القره على المشهور بالعبد الذى يرجع أصله الى ديار بكر فى تركيا وقد عينه محمد على قائمقام على عدة بلاد بمديرية الغربية مثل شبرا النملة ومحلة مرحوم وابيار وبرما وأنعم عليه بسيف من الفضة وبعد مدة منحه نيشانا وخلعه . وتزوج من أسرة مصرية من شبرا النملة وملك أطيانا وبنى بيتا وتولى أولاده وأحفاده مشيخة البلدة وعمديتها من بعده (٧١) .

(٦٨) أحمد أمين : قاموس العادات ص ٢٣ .
(٦٩) دفتر ٥٢ داخلية ج ١ وثيقة ٢٩ فى ١٥ ربيع الاول ١٢٧٤ — ١٨٥٧/١١/٢ ص ١٢٢ .
(٧٠) الياس زاخوره : مرآة العصر فى تاريخ رسوم أكابر الرجال بمصر ج ١ ، المطبعة العمومية بمصر . القاهرة ١٨٩٧ ص ص ١٥٣ — ١٥٦ .
(٧١) المرجع السابق ، ص ص ٤٨٢ — ٤٨٤ .

ومنهم أيضا عثمان حلمى الذى ولد بالقاهرة فى عام ١٨٤٥ من أبتركى كان يقطن فى بلاد الأناضول وحضر الى مصر فى عهد محمد على وخدم بعدة وظائف فى الدواوين والأقاليم وتعلم فى المدرسة الحربية فى عهد سعيد باشا وأجاد اللغات التركية والعربية والفرنسية ، والعلوم الرياضية والطبيعية بكامل فنونها . ورقى ضابطا فى الأورطة السعيدية فى عهد سعيد باشا . وتولى عدة وظائف فى عهد اسماعيل حيث عين فى عام ١٨٧٦ وكيلا لمديرية القليوبية ثم وكيلا لمديرية المنوفية وقام الثوار العربيون برفته من منصبه لما اشتهر عنه من الاخلاص للخديو . وعقب أحداث الثورة العربية عينه الخديو توفيق وكيلا لضبطية الاسكندرية ثم وكيلا للمحافظة ثم تولى ادارة بعض المديریات فيما بعد (٧٢) .

ومن الأتراك الذين ينحدر أصلهم الى قوله مسقط رأس محمد على كان محرم بك الذى اتصل بمحمد على فى مصر وخدمه خدمة عظيمة فزوجه بابنته توحيد هانم وجعله حاكما على الجيزة ، ومحافظة للاسكندرية وبعد عودته من الموره ، حيث كان يقود الأسطول الذى اتجه اليها من الناحية الغربية عام ١٨٢٦ ، عين محافظا للاسكندرية وظل بها حتى وفاته فى محرم ١٢٦٤/ديسمبر ١٨٤٧ م (٧٣) .

ومنهم عبد الحميد صادق وكان والده شعبان بك من رجال الحكومة المخلصين وكان فى أواخر أيامه مديرا لقنا وجده هو أحمد أغا الذى كان صديقا حميما لأحمد على منذ كانا فى قوله وتزوج بشقيقته « هوا » وبوفاتها تزوج بأخرى رزق منها شعبان بك والد عبد الحميد . وتوفى والد عبد الحميد وعمره ٦ سنوات فدخل مكتب أحمد باشا يكن « المرحوم » الذى كان قد أيشأه لانجاله ولم يقبل فيه أحدا من الذوات خلافة فتعلم به حتى ألغى بسبب دخول أنجال أحمد باشا مدرسة المفروزة التى أنشأها عباس باشا عام ١٢٦٦/١٨٥٠ م واعتنى بتربيته أحمد رشيد باشا الذى كان مملوكا لجده أحمد أغا (٧٤) والذى تولى مناصب عديدة فى عهد محمد على وتولى

(٧٢) يوسف آصاف : دليل مصر ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٨٩٠ ص ص ٢٩٠ — ٢٩٢ .

(٧٣) محفظة ١٣٥ أبحاث دفتر ٧٢٨ خديوى تركى وثيقة ٣٧٩ فى ٢٧ شعبان ١٢٣٥ — ١٨٢٠/٦/١٩ .

(٧٤) محفظة ١٤٠ أبحاث ، المصدر السابق .

نظارة المالية في عهد عباس وسعيد واسماعيل ثم نظارة الداخلية ، ومن ثم فقد تمكن من ادخال عبد الحميد ادارة القلم التركى بنظارة المالية للتدريب على العمل فيه ثم تعين معاونا برتبة يوزباشى لمدير المتوفية فى أوائل عام ١٨٥٥ م ونال الرتبة الخامسة ثم عاد للعمل فى ديوان المالية ثم عين معاونا لمحافظ دمياط فى أغسطس ١٨٥٦ ثم عين معاونا لمديرية روضة البحرين وتقلد عدة وظائف أخرى فى مجلس بحرى ونظارة المالية ومجلس استئناف مصر . وظل يترقى فى الرتب حتى بلغ الرتبة الثانية فى عام ١٨٧٢ وفى يونية ١٨٧٦ عين مأمور مالية بمديرية القليوبية ثم انتقل الى عدة وظائف أخرى بالمجالس ونال عدة ترقيات ورتب أخرى (٧٥) .

ومنهم أيضا خليل بك محافظ دمياط (٧٦) الذى بدأ حياته الوظيفية ناظرا بشئون الاقاليم الوسطى (٧٧) ومنهم أيضا على آصفى الذى ولد بالقاهرة فى نهاية عام ١٨٤١ ودعاه عمه محمد بك القواله لى الذى كان محافظا للسويس بعد وفاة والده وتعلم فى « المكاتب » وتعلم اللغات العربية والتركية والفارسية وبذلك تأهل لدخول مجال الوظائف الحكومية فى سن العشرين حيث عين فى عدة وظائف منها مأمور بمديرية البحيرة وبعد احداث الثورة العربية عين وكيلا لمديرية المنيا وظل يرقى بعدها فى الوظائف والرتب (٧٨) .

الشراكسة :

من الشراكسة الذين تولوا ادارة الاقاليم والبلاد عثمان باشا غالب الذى ولد فى بلدة تواز من أعمال الجركس عام ١٨٣٠ من والد ثرى ينتمى الى قبيلة قبارتيا اسمه الحاج على من العلماء الاعلام وقد هاجر الى مصر فى صحبة والده زمن سعيد وتعلم فى المدارس الابتدائية بالاسكندرية ثم مدرسة المفروزة بالقاهرة لتعلم الفنون العسكرية وأرسل فى احدى البعثات المصرية ورقى الى رتبة الملازم أول فى عام ١٨٥٤ واليوزباشى فى العام التالى وفى عام ١٨٦٣ م نال رتبة قائمقام . وفى عام ١٨٧٤ م عين مديرا

(٧٥) يوسف آصاف : المرجع السابق صص ٢٧٠ — ٢٧٨ .
(٧٦) الوقائع المصرية العدد ٧٢ فى ٢٢ رجب ١٢٦٣ — ١٨٤٧/٧/٥ .
(٧٧) دفتر ٧٣٣ خديوى تركى وثيقة ٦٢٥ فى ٢٧ ذو القعدة ١٢٤٢ .
١٨٢٧/٦/٢٤ ص ١٢٦ .
(٧٨) الياس زاخوره : مرآة العصر ص ٤٩٦ .

للمنيا مع احتفاظه بوظيفته في الجيش . وفي عام ١٨٧٧ م عين مديرا لجرجا وفي العام التالي تولى ادارة مديرية الجيزة ثم أصبح مأمورا لضبطية مصر في سنة ١٨٧٩ م ومنح النيشان العثماني من الطبقة الثالثة في عام ١٨٨٠ م . ثم عين مديرا لأسقوط عند بدء أحداث الثورة العربية ووقف بجانب الخديو ضد الثورة ثم عين مأمورا لضبطية مصر ومنح النيشان المجدي الثالث (٧٩) .

ومنهم أيضا على غالب الذي نال رتبة اللواء في سنة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م وفي عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م عين مديرا لأسقوط ثم مأمورا لضبطية مصر وفي أوائل عام ١٢٩٠هـ/مارس ١٨٧٣م ، عين مديرا لأسقوط ثم مديرا للدقهلية في سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م ، وفي نفس العام عين محافظا لدمياط (٨٠) .

ومن الشراكسة أيضا خالد باشا الشركسى وهو أحد رجال محمد على وأخ اسماعيل زهدى باشا وكيل نظارة المعارف المصرية ، وتلقى العلم في مدرسة الخانكة ومدرسة المفروزة في عام ١٨٤٩ والحق بالآلاى السابع المشاه بالاسكندرية برتبة الملازم أول وكان اسمه خالد نديم وظل يترقى حتى بلغ رتبة اللواء على اللواعين الاول والثانى . واشترك في حرب كريت وتولى بعدها وظائف مدنية عديدة بآدارة الاقاليم منها محافظ رشيد ومديرا لمديريات الشرقية والدقهلية والبحيرة وأسقوط وجرجا (٨١) .

الأروام :

من الذين جاءوا من اليونان وتولوا مناصب الادارة العليا أو المركزية بالأقليم كان اسماعيل راغب الذى ولد بالمورة في ١٨ أغسطس ١٨١٩ ، ونشأ فيها وتربى وتعلم في مدارسها وبعد انفصالها عن الدولة العثمانية رحل الى الأناضول ومنها الى مصر في عام ١٨٣٠ وتعلم في أحد المكاتب الحكومية وحصل على الشهادة العليا وتعين فور تخرجه من المدرسة في عام ١٨٣٤

(٧٩) المرجع السابق ، نفسه ص ص ١٧١ — ١٧٤ .
(٨٠) محفظة ١٠٠ أبحاث ، « رفت بأسماء الموظفين في عهد الخديو اسماعيل » .

(٨١) زكى محمد مجاهد : الاعلام الشرقية في المائة الرابعة عشر الهجرية ، دار الطباعة المصرية الحديثة ، القاهرة ١٩٥٠ ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

مساعدًا في أعمال الترجمة بمجلس الملكية ولقب بـراغب ، وكافأه محمد على برتبة الملازم أول ثم تدرج في الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة الميرالاي في عام ١٨٤٦ واعتزل الخدمة في عهد عباس حتى عام ١٨٥٤ وتولى عدة وظائف في الدواوين الرئيسية وفي عام ١٨٥٥ أنعم عليه سعيد برتبة الميرمران مع لقب باشا وعندما توجه سعيد الى السودان عينه رئيسا للديوان الخديوي . ثم عين ناظرا للمالية وناظرا للجهادية . وفي عام ١٨٦٢ عين مفتشا لاقاليم الوجهين القبلى والبحرى (٨٢) .

الكريتين :

من أبناء كريت الذين جاءوا الى مصر وتولوا ادارة الاقاليم في مصر على رضا الذى ولد في بلدة ريتمو من أعمال كريت من أسرة تركية وهاجر مع والده الى مصر في عهد محمد على وتعلم في مدرسة القصر العالى بالخانكة ومدرسة طره . وفي سنة ١٨٦٤ أرسل في بعثة الى أوروبا لحضور المناورة الحربية التى أجريت في (كان دى شالون) . وترقى في الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة اللواء وتقلد كثيرا من الوظائف العسكرية والمدنية منها مديرا لمديرية جرجا (٨٣) .

ومنهم أيضا اسماعيل باشا الكريدلى الذى عين محافظا للاسكندرية في عهد عباس باشا (٨٤) وكريدلى عبد المنعم الذى كان مستخدما بمديرية البحيرة حيث بدأ حياته الوظيفية جنديا في الجيش ثم ناظرا لشئون الاصناف بناحية الرحمانية بمديرية البحيرة حتى نهاية سبتمبر عام ١٨٣٦ وبعدها أصبح معاونًا بنفس المديرية حتى عام ١٨٣٨ أو ١٨٣٩ م (٨٥) .

القبارصة :

من جزيرة قبرص كان سليمان أغا الذى عمل بعدة وظائف في الاقاليم

(٨٢) الياس زاخوره : المرجع السابق ص ١٤١ — ١٤٢ .

(٨٣) زكى محمد مجاهد : المرجع السابق ج ٢ ص ٤٠ ، ٤١ .

(٨٤) محفظة ١٤٠ ، أبحاث ج ١ ترجمة كتاب عبر البشر .

(٨٥) ملف خدمة اسماعيل الكريدلى رقم ٤٢ بدار المحفوظات العمومية محفظة ٩٦ عين ١ دولاب ٥ .

بدءاً من عام ١٢٢٠/١٨٠٥ في اقليم الغربية حتى رغت من مديرية المنيا في ١٨ رمضان عام ١٢٥٦ هـ / ١٣ نوفمبر ١٨٤٠ م (٨٦) .

الانائوط :

من الانائوط الذين تولوا ادارة الاقاليم والبلاد والمصالح ارسلان اغا وهو اخ بلال اغا الذى توفى فى عهد محمد على وبعد وفاته عين ارسلان ناظرا للابنية بالاسكندرية . وفى عهد سعيد عين مأمورا لضبطية الاسكندرية ثم عين محافظا لرشيد وعين باقى أخوته فى وظائف أخرى (٨٧) .

الأرمن — المماليك :

من الذين ينحدر أصلهم الى الأصل الأرمنى كان خسرو افندى أحد غلمان محمد على والذى عينه سعيد باشا ناظرا لاحد الأقسام بمديرية الغربية (٨٨) . ومن الذين يرجع أصلهم الى الأسر العريقة من المماليك كان محمد شوقى أفندى والذى عين ناظرا لقسم أبو كبير ، ومراد الكاشف من ممالك عبدى كاشف ، ومحمد الكاشف (٨٩) .

العرب :

كان من أبناء العرب من غير المصريين الذين تولوا ادارة الاقاليم عبد القادر حلمى الذى ولد فى مدينة حمص من أعمال سوريا عام ١٨٣٧ ، حضر الى مصر مع والده وتعلم فى مدارسها وأوفده عباس فى بعثة الى فيينا ، واستدعاه سعيد . وتولى عبد القادر حلمى الوظائف العسكرية

(٨٦) ملف خدمة قبرصلى سليمان اغا رقم ٣ بدار المحفوظات
محفظه ٩٦ .

(٨٧) دار المحفوظات : ملف خدمة ارسلان باشا محافظ رشيد رقم ٧٣٤٤ محفظه ٢٨٥ عين ٣ دولا ب ١٣ ، ودفتر ٣٥ معية تركى بدار الوثائق وثيقة ١٩٩ فى ٢٧ شوال ١٢٤٣ — ١٨٢٨/٥/١١ ص ٦٩ ومحفظه ١٤٠ .
أبحاث المصدر السابق .

(٨٨) دفتر ١٨٨١ أوامر وثيقة ١٠١ فى ٢٦ رجب ١٢٧١ —
١٨٥٥/٤/١٣ ص ٢٦٤ .

(٨٩) معية تركى دفتر ٣٧ وثيقة ٤٤٣ فى ٢ شعبان ١٢٤٤ —
١٨٢٩/٢/٧ ، ودفتر ٦٧ وثيقة ٢١٤ فى ٢٥ رجب ١٢٥١ — ١٨٣٥/١١/١٦

وترقى في مراتبها حتى نال رتبة ميرالاي ثم اللواء في عام ١٨٧٣ وعين مأمورا لضبطية مصر وفي عام ١٨٧٥ عين محافظا لعموم القنال ثم عين محافظا للاسكندرية ثم مأمورا لضبطية مصر وتولى نظارة الدواوين الرئيسية مثل الخارجية والداخلية حتى استعفى في أواخر عام ١٨٨٢ لأسباب سياسية (٩٠) .

ومن أبناء العرب أيضا الذين تولوا إدارة الاقاليم في مصر شافعى رحى بن يعقوب بن أحمد بن سالم وينتهى نسبه الى السيد موسى الذى حضر من تونس عام ١٠٨٠ هـ / ١٦٧٠ م وأقام بناحية ميدوم بمديرية بنى سويف وقد ولد شافعى في عام ١٨٢٨ وتلقى العلم بمكتب بوشى في مدرسة أبى زعل ثم بمدرسة المهندسخانة ببولاق عام ١٨٤٠ وسافر في بعثة الى فرنسا عام ١٨٤٤ والتحق بالمدرسة الحربية بباريس وتخرج منها عام ١٨٤٦ ونال رتبة الملازم ثان والتحق بمدرسة سوفير للفرسان وتخرج بعد عامين ليلتحق بالجيش الفرنسى للتدريب فيه وعاد الى مصر عام ١٨٤٨ وظل يرتقى في الوظائف العسكرية كما عهد اليه بأعمال فنية وفي عام ١٨٧٠ عين محافظا للاسماعيلية وفي عام ١٨٧٩ عين محافظا لرشيد واشتهر في أيام خدمته بالحكومة باسم شافعى رحى (٩١) .

حكام الأقاليم المصريين :

بدأ محمد على الاستعانة بالمصريين في العشرينات من القرن التاسع عشر في الوظائف العسكرية والمدنية ومن بين الشيوخ الذين استعان بهم للعمل في الوظائف المدنية حسن الشريعى الذى كان شيخا للتقارير بمعيته وعند وفاته في ١٢ رمضان ١٢٤٤ هـ ١٨ مارس ١٨٢٩ م عين ابنه على الشريعى مكانه (٩٢) . واتجه الى زيادة الاعتماد عليهم بعد ثبوت كفاءتهم ومقدرتهم فكان اعتماده عليهم كضباط في الجيش (٩٣) وترقيهم في وظائف أعلى في

(٩٠) الياس زاخوره : المرجع السابق ص ١٥٠ — ١٥٢ ، ويوسف آصاف : المرجع السابق ص ٢٢٧ وملف خدمة عبد القادر باشا حلمى بدار المحفوظات برقم ٧١٦٨ .

(٩١) زكى محمد مجاهد : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٠ ، ٣١ .
(٩٢) دفتر ٧٥٠ خديوى تركى وثيقة ٥٩ في ١٢ رمضان ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٣/١٨ ص ٢٩ .
(٩٣) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١٠١ في ١٥ شعبان ١٢٤٩ — ١٨٣٣/١٢/٢٨ ص ٣٩ .

أجهزة الادارة فى الدواوين والاقاليم حيث عين المصريين حكاما للاخطاط ونظارا للاقسام ومأمورين للمأموريات ومديرين للاقاليم ، ثم ازداد الاعتماد عليهم فى ادارة الاقاليم فى عهد خلفاؤه وعين الكثير منهم مديرين بالمديريات البحرية والقبلية ومديرين لعموم الاقاليم ومفتشين بها كما عينوا فى نظارة الدواوين الرئيسية أيضا ، وقد اتجهت الحكومة المركزية الى تعيين ابنائهم وأخواتهم فى الوظائف الادارية أو احلالهم محلهم أو تعيين أقاربهم فى وظائف أخرى (٩٤) واستمر ذلك فى عهد خلفاء محمد على وخاصة فى عهدى سعيد واسماعيل وأوائل عهد توفيق حيث استمر تعيينهم فى المناصب الادارية العليا بالدواوين والاقاليم (٩٥) .

ونظرا لما تمثله شياخة البلاد بالنسبة لكبار الفلاحين وأبناء العائلات الكبرى فى القرى والبلاد من مركز اجتماعى متميز داخل القرية ومن نفوذ وسلطة على أبنائها ومن حماية لابنائهم وأخوتهم وأقربائهم وأسرههم من طغيان بعض المشايخ وعدم تسخيرهم فقد أدى ذلك الى التنافس فيما بينهم للوصول الى هذا المنصب الرفيع الشأن . واستغل بعض رجال الادارة المركزية ذلك أسوأ استغلال ففرضوا رشوة مقابل توليتهم لمناصب شياخة البلاد أو ادارة الاخطاط ونظارة الاقسام والمديريات (٩٦) أيضا وكان فى استطاعة القادرين منهم دفع المبالغ المطلوبة للوصول الى المنصب الذى يحقق لهم ولعائلاتهم المكانة والسيادة والتفوق سواء فى ادارة الوحدات الادارية الصغرى أو الكبرى أو شياخة القرية ورئاستها وتزعم أبنائها .

صفات ومقومات رجال الادارة المصريين :

كان لا بد من توفر بعض المقومات والصفات لبلوغ هؤلاء المشايخ

-
- (٩٤) دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٢٨٤ فى ١٧ جماد ثان ١٢٥١ — ١٨٣٥/١٠/١٠ ، ودفتر ١٩٠٠ أوامر وثيقة ١ فى ١٢ رجب ١٢٧٨ ١٨٦٢/١/١٣ ص ١٧ .
- (٩٥) دفتر ٣١٩ داخلية وثيقة ١٠ فى ١٠ شعبان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٩/٢١ ص ٤ .
- (٩٦) دفتر ٦٣ معية عربى وثيقة ١٩٣ فى ٩ شعبان ١٢٦٧ — ١٨٥١/٦/٩ ودفتر ٢٣٤ ، مديرية البحيرة وثيقة ١١ فى ٢١ ذى القعدة ١٢٦٧ — ١٨٥١/٩/١٧ ص ٦ ، ودفتر ٣٤ داخلية وثيقة ٥٠ فى ٢٧ ربيع الاول ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٤/١١ ص ١٥٧ .

تلك المكانة المتميزة في البلاد ومن أهمها أن يكونوا من الموسرين والاثرياء والأقوياء وذوى المقدرة والعصبية والنفوذ للوفاء بما عليهم من مطالب نحو الحكومة المركزية .

وكانت أراضى المسموح هى الأساس الذى نشأت عنه ملكية مشايخ وعمد القرى والبلاد وأعيان الريف (٩٧) واتسعت مساحات الاراضى التى يزرعها العمدة والمشايخ وتعهّدوا ببعض القرى وامتلكوا الاراضى الزراعية ووابورات الري والحلاجة (٩٨) وعمل عندهم الخدم وامتلك بعضهم العبيد وكان من بينهم عمدة ناحية الزبينة بمديرية قنا (٩٩) .

ويبدو أن شيوخ البلاد كانوا يرتدون زيا معيناً يميزهم عن باقى الفلاحين أو ملابس فخمة تنبئ عنهم وعن شخصيتهم وتدل على مكانتهم حتى أن بعض الجنود الذين كانوا يفرون من الخدمة العسكرية كانوا يرتدون مثل هذه الملابس ويتجولون بها في المدن دون أن يتمكن أحد من معرفتهم ولذا قامت الحكومة بتعيين المخبرين السريين لمواجهة تخفى هؤلاء الجنود في هذه الملابس (١٠٠) .

وكان لعدم توفر المكانة الاجتماعية اللائقة أو الثراء والمقدرة أو العصبية والنفوذ والسلطة أو السيطرة على الفلاحين التى تتمتع بها العائلات العريقة أو الكبيرة في كثير من الفلاحين أو حتى كبارهم أثر في عدم بلوغهم مأربهم للوصول الى شياخة القرية ورئاستها ، فلم تكن الحكومة المركزية توافق على تعيين أمثالهم في مناصب الشياخة بالقرى (١٠١) بل لقد أدى فقر بعض المشايخ وضعف عصبيتهم وعائلاتهم الى عدم قدرتهم على تلبية كافة المطالب والالتزامات المفروضة عليهم مما نتج عنه عدم استمرارهم في رئاسة القرية وتزعّمها فتركوها لمن يملكون نواصيها . وكانت الادارة المركزية في

(٩٧) د. على بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر ص ٢٣٥ .
(٩٨) دفتر ٢١١ داخلية وثيقة ٩ في ١٤ جمادى الاولى ١٢٨٣ — ١٨٦٦/٩/٢٣ ص ٢٩ .
(٩٩) دفتر ١٩٠ داخلية وثيقة ١١ في ٣ جمادى الاولى ١٢٨٢ — ١٨٦٥/٩/٢٣ ص ٣٢ .
(١٠٠) محفظة ٢ دميّاط وثيقة ٤ في ٢٣ محرم ١٢٧٣ — ١٨٥٦/٩/٢٢
(١٠١) محفظة ٥ داخلية (قديم) وثيقة ٤ في ١٦ محرم ١٢٩٦ — ١٨٧٩/١/١٩ .

كثير من الأحيان تتراجع عن تنفيذ الأحكام الصادرة على المشايخ بحرمانهم من الشياخة أو أخوتهم أو أقاربهم لأن باقى أهالى القرية لا يتوفر فيهم هذه الصفات والمقومات التى تؤهلهم لشيختها « كون الموجودين هم ناس رعاى لا يليقوا للمشيخة » (١٠٢) .

وبذلك فقد حيل بين العامة من الأهالى وإدارة القرى حيث تعذر عليهم تنفيذ مطالب وأوامر الإدارة المركزية أو التعاون معها فى تلبية كافة المطالب التى تأمر بها الحكومة المركزية أو تزعم الأهالى والسيطرة على الفلاحين واخضاعهم لارادتهم ونفوذهم . وهكذا فانه كان لا بد من توافر هذه الصفات والمقومات أو ترسخها فى كل من يتصدى لشيخة القرى أو من يتولى وظيفة العمدة بها وبالتالي انسحب ذلك على من يترقوا فى وظائف الإدارة العليا بالأقاليم . ومن هنا جاءت سيطرة بعض العائلات الكبيرة على شياخة القرى لأجيال طويلة يتوارثها الأخوة والأحفاد بموافقة الحكومة المركزية دون اعتبار لرغبة الأهالى أو شكواهم (١٠٢) .

أصول رجال الإدارة المصريين الاجتماعية وملكياتهم :

التجارة :

كان من أول المصريين الذين ارتقوا الى مناصب إدارة الاخطاط ونظارة الأقسام وإدارة المأموريات والأقاليم من أبناء الطبقة الوسطى على بدراوى وهو من أهالى سمنود ، كان يعمل عطارا ثم زياتا وبدأ خدمته مشددا ثم شيخا على جزء من البلد حيث رأى فيه عمدة البلدة كنانى عنتر — الذى كان محمد على يكرمه ويقويه — نجابته وسداد رأيه فاخص به نفسه وولاه مصالحه . وبعد ازدياد قدره عنده مدحه عند محمد على وعرفه به فجعله محمد على حاكم خط وتدرج فى مناصب إدارة الاقاليم . وعندما تأخر على القسم الذى يتولى ادارته بعض الأموال الأميرية أمر بشنقه فتوسط له باسيليوس بك فى العفو عنه بسعى بعض أصحابه مثل السيد محمد الخشاب أحد تجار مصر المشهورين فعفا عنه وجعله مأمورا لجفالك نبروه

(١٠٢) محفظة ٧ داخلية أمر عربى رقم ٨١ فى ١٤ محرم ١٢٩١ — ١٨٧٤/٣/٣ .

(١٠٣) دفتر ٣١٩ داخلية وثيقة ٧٨ فى ١٩ شوال ١٢٩١ — ١٨٧٤/١١/٢٨ ص ٩٧ .

خلفا لأحمد باشا منيكي وأحمد باشا الدرملی وجعفر باشا الذين فشلوا في إدارتها حيث نهض على بدرأوى بها وأصلح زراعتها فإزداد حب محمد على له . وعندما مات أحد أبناء على بدرأوى بالطاعون في عام ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥م أشفق عليه محمد على ومنحه رتبة أميرالاي بدون ماهيه وجعله عمدة بلده فأخذ في تعميرها ، ثم جعله محمد على ناظرا على جميع ورش الوجه البحرى مع حملة (عوائد ومكوس وجمارك) ناحية سمنود . ثم التزم مصلحة المطرية في عهد عباس بـ ٧٠٠٠ كيس (٣٥ ألف جنيه) والملاحه بـ ١٦٠٠٠ كيس (٨٠ ألف جنيه) وجعله مفتشا للمصانع بالقاهرة وأحيل على عهده توريد الأقطان اللازمة للورش ، وكذلك المواشى للجفالك والمصالح ، وتعمير سرايات العباسية وشراء أخشابها وتوريد المسلى للميرى وأنعم عليه برتبة أميرالاي والنيشان كما أنعم عليه بأربعمئة فدان من أراضيه التى ببلده جعلها له عشورية بعد أن كانت خراجية . وفي عهد اسماعيل التزم بالملاحه والمطرية بالاشتراك مع عنانى بك بـ ٦٠ ألف كيس (٣٠٠ ألف جنيه) وقد ترك بعد وفاته ٤٠٠٠ فدان وعقارات كثيرة بسمنود وطنطا والقاهرة والاسكندرية ومن النقود ٦٠٠٠ جنيه بالاضافة الى كثير من الأمتعة وكان قد تزوج من ابنة عبد العال بك رئيس مجلس الغربية في حفل كبير حضره ابراهيم باشا وجميع ذوات مصر وأمرائها وعلمائها (١٠٤) وتولى أخوه أحمد البدرأوى نظارة أحد الاقسام في حياته (١٠٥) .

وبذلك استطاع هؤلاء المصريون من هذه الطبقة زيادة ثرواتهم وأملاكهم وتولى أرفع المناصب وبلوغ أسمى المراتب في الدولة وتوطيد الصلات بحكام البلاد .

الغلاخون :

كان من بين المصريين الذين تولوا إدارة الاقاليم ورئاسة الدواوين من أصل متواضع اسماعيل صديق الذى اشتهر باسم المفتش فهو من أبوين غلاخين (١٠٦) بدأ حياته الوظيفية مفتشا بالدائرة السنية في بردين بمديرية

(١٠٤) على مبارك : الحفظ التوفيقية ج ١٢ ص ٤٩ .

(١٠٥) دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٢٨٤ في ١٧ جماد ثان

١٢٥١ — ١٨٣٥/١٠/١٠ .

(106) Dicey, E. The Story of the Khedivate p. 88.

الشرقية من ٩ سبتمبر ١٨٥٣ حتى ٢٧ سبتمبر ١٨٥٨ ثم انتقل الى تفتيش السنطة بمديرية الغربية حتى ٢٣ ديسمبر ١٨٥٨ وأنعم عليه برتبة بك وجعل مفتش عموم الدائرة السنية واستمر بتلك الوظيفة حتى ١٢ مارس ١٨٦٣ (١٠٧) وقد أظهر الاخلاص لاسماعيل باشا وصار يتقرب اليه بما أبداه من ضروب المهارة والنشاط في اجابة مطالبه . فأنعم عليه اسماعيل بلقب باشا وعينه مديرا لعموم الجفالك والعهد السنية وظل يشغلها حتى ١٧ مارس ١٨٦٥ ثم رقت من الدائرة حيث عين مفتشا للاقاليم البحرية ثم نقل مفتشا لعموم الاقاليم من ١٤ يوليو ١٨٦٦ الى نهاية مارس ١٨٦٨ حيث اشتهر أمره (١٠٨) .

والى جانب هذه الوظيفة تولى نظارة المالية وظل يتولى هذه الوظائف حتى منتصف شهر أغسطس عام ١٨٧٢ حيث عين عضوا بالمجلس الخصوصى ثم عين ناظرا للداخلية فى أوائل سبتمبر من نفس العام ثم عين ناظرا للمالية فى أغسطس عام ١٨٧٣ حتى ٨ نوفمبر ١٨٧٦ وهو تاريخ رفته من الخدمة (١٠٩) .

ونظرا لطول اشتغاله بوظيفة مفتش عموم الاقاليم واحتفاظه بهذا المنصب الى جانب نظارته للمالية فقد ساعده ذلك على الاحتكاك بأعيان البلاد جميعا وبالأخص أبان انتخاب أعضاء مجلس شورى النواب وأخذ بعد ذلك يدمج فى سلك المديرين بعض أفراد من الأهالى المصريين ابتداء من عام ١٢٨٤ (١٨٦٧) واستمرت اعداد المصريين الذين تولوا وظائف المديرين ووكلاء المديريات ونظار الأقسام فى الازدياد عاما بعد الآخر (١١٠) حتى كان من بينهم من يجهل القراءة والكتابة خاصة فى عام ١٢٨٧ (١٨٧٠) وما بعدها — على الرغم من صدور أوامر محمد على بعدم استخدام أمثالهم نظارا

(١٠٧) أمين سامى : تقويم النيل مج ٣ ج ٣ ص ١٤٥٠ .
(108) Dicey, op. cit., p. 89.

(١٠٩) محفظة ١٠٠ أبحاث رقت بأسماء الموظفين فى عهد الخديو اسماعيل .

(١١٠) صدر أمر الخديو اسماعيل باجراء بعض التعيينات والتنقلات وشمل هذا الأمر تعيينات ضخمة لكثير من المصريين من المشايخ والعمد فى ادارة المديريات والمجالس وغيرها من الوظائف الهامة والمتنوعة . انظر دفتر ١٣١٧ داخلية وثيقة ٤٥ فى ٢٢ رمضان ١٢٨٦ — ١٨٦٩/١٢/٢٥ ص ص ٨ ٦ ٩ .

التقسام — وذلك في مقابل الحصول على مبالغ نظير توليتهم لهذه الوظائف (١١١) .

وقد جمع اسماعيل صديق ثروة غير مشروعة تفوق كثيرا ما كان لدى أى أمير مصرى وكان ينفق وأبنائه عن سعة متناهية واسراف شديد . أما عقاراته فكانت نيفا وثلاثين ألف فدان من أخصب الاطيان العشورية وثلاثة قصور فخمة في القاهرة وآخر بديع على ضفاف المحمودية ومجوهرات كثيرة (١١٢) .

وهكذا تهيأت لمصرى متواضع الأصل لم يكن ليرقى في اية وظيفة من قبل ولوج المصريين الى الوظائف المدنية بالأقاليم أو الدواوين فرصة للخروج

(١١١) اتهم سليمان أباطة مدير الشرقية بالتوسط بين هؤلاء الاشخاص وبين اسماعيل صديق في أخذ هذه الرشاوى ويفتدى سليمان أباطة الى عائلة أباطة الشهيرة بالشرقية والتي تولى بعض أفرادها وظائف بادارة الاقاليم في عهد محمد على حيث عين السيد أغا أباطة ناظرا لقسم ههيا وفي عهد اسماعيل عين عضوا بمجلس المنصورة ثم مديرا لعموم أقاليم الوجه البحرى وعمل حسن أباطة في المعية السيية وعمل أحمد أباطة رئيسا على مجلس مديرية القليوبية وبلغت مجموع هذه الرشاوى ٢٩٨٠٠ جنيه ، ٢٢٦٠٠ بنتو (جنيه ذهب) وبعد التحقيق مع سليمان أباطة في تلك القضية وقضايا أخرى منها عدم اجراء العمليات (الأشغال العامة) بمركزى العارين والصوالح بمديرية الشرقية وحجز الماء عنهم ومن الزراعة النيلى والصيفى فقد تقرر حرمانه من النياشين والرتب والحجز على سائر أملاكه حتى صدور الحكم الذى قضى بطرده من الخدمة ودفع مبالغ الى بيت المال . وأصدر اسماعيل أمرا في ٤ محرم ١٢٩٦ — ١٨٧٨/١٢/٢٨ بالعفو عنه وسمح بإعادته الى الخدمة ثانية . انظر ملف سليمان باشا أباطة ١٢٧٠٧ بدار المحفوظات ومعية تركى دفتر (بدون) ، بدار الوثائق وثيقة ٣٦٢ في ٢٢ رجب ١٢٥٠ — ١٨٣٤/١١/٢٤ ص ١٧٤ ودفتر ٥٢٥ وثيقة ٤٤ في ١٦ الحجة ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٨/٦ ص ٨٤ ودفتر ٥٣٩ وثيقة في ٢٨ جمادى الأولى ١٢٨٠ — ١٨٦٣/١١/١٠ ص ٤١ ، ودفتر ٥٥٧ وثيقة ٢٧ في ٢٠ صفر ١٢٨٣ — ١٨٦٦/٧/٣ ص ٨٧ ، ودفتر ١٩٣٥ أوامر وثيقة ١ في ١٢ رجب ١٢٨٧ — ١٨٧٥/٢/٨ ص ١٣ ودفتر ٢٤ وثيقة ٥٠ في ٢٧ ربيع الاول ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٤/١٣ ص ٥٧ ، ودفتر ٣٨٩ وثيقة ٩٤ في ٤ محرم ١٢٩٦ — ١٨٧٨/١٢/٢٨ ص ٣٩ .

(١١٢) أمين سامى : تقويم النيل مج ٣ ج ٣ ص ص ١٤٥٠ — ١٤٥٤ ، محفظة ١٠٠ أبحاث ، المصدر السابق .

من طبقتة الاجتماعية التى كان ينتمى اليها وأن يرقى الى مصاف الطبقة
الارستقراطية الحاكمة .

البدو :

من المصريين الذين يرجع أصلهم الى البدو عائلة العفيفى حيث كان
العفيفى شيخ عرب الزوامل وكان له على حاكم مصر كسوة كل سنة وبعد
موته كان ابنه ابراهيم الذى اشتهر بالكرم والنجابة وولاه محمد على حاكما
على جملة بلاد من الشرقية وعينه اسماعيل باشا ناظرا على مركز بلبيس .
واشتهر ابنه محمد بك فجعله اسماعيل وكيلا لمديرية الشرقية فى سنة
١٢٨٠/١٨٦٣ ثم جعله مديرا على القليوبية ثم مديرا للغربية وأعيد ثانية
الى مديرية القليوبية (١١٢) .

من هذا الأصل أيضا عائلة الشواربى وهى قبيلة من عرب الحجاز
تسمى بهذا الاسم حيث كان الحاج محمد الشواربى شيخ عرب مدينة قليوب
وما معها وتولى أفراد هذه العائلة وظائف عدة بالأقاليم ومن بينهم محمد
الذى تعين مأمور قسم أول بالقليوبية وأنعم عليه بnishan الشرف من الماس
وأعطى ناحية قليوب عهده . وكان يزرع بها نحو ٤٠٠٠ فدان منها ٤٠٠
فدان بدون مال للاعانة على اطعام الواردين ، ومنها نحو ١٧٠٠ بنصف
الضريبة تسمى أطيان العرب كما هى فى تأريخ المساحة سنة ١٢٢٨ (١٨١٣)
وأعقبه ابنه محمد وأحيلت عليه عهدة ادارة الناحية سنة ١٢٨١ (١٨٦٤)
بأمر من اسماعيل . وأحسن اليه بالنيشان المجيدى وفى سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦)
جعل عضوا فى مجلس شورى النواب وفى سنة ١٢٨٤ (١٨٦٧) جعل عضوا
فى مجلس ثانى بحرى للزراعة بالشرقية وأحسن اليه برتبة القائم مقام ثم
عين وكيلا لمديرية الشرقية فى العام التالى وفى عام ١٢٨٦ (١٨٦٩) عين وكيلا
لمديرية القليوبية وفى العام التالى عين وكيلا لمديرية المنوفية وفى عام

١٢٨٨ (١٨٧١) أنعم عليه الخديو برتبة أميرالاي وصار مديرا على مديرية المنوفية لمدة عامين تقريبا . ثم أعفى من الخدمة وأعيد ثانية حيث عين مأمور فرقة أول تفتيش الإيرادات بالقليوبية وفي سنة ١٢٩٢ (١٨٧٥) عين مديرا لمديرية القليوبية وأعفى من الخدمة وأعيد ثانية حيث جعل مأمور مالية مديرية الجيزة (١١٤) . وبالإضافة الى هذه المساحات الواسعة من الأراضي فقد كانوا يملكون العديد من المنازل والدكاكين والأسواق وثمان مضخات بخارية للرى ومحلج للقطن . وكان محمد الشواربي من بين الأعيان الذين نشطوا ضد عرابي خلال صيف عام ١٨٨٢ حيث أوى أديب اسحق في بيته وعمل على توزيع « الاهرام » سرا وبعد الاحتلال كان في مقدمة المتعاونين مع الانجليز (١١٥) .

الأسر العريقة :

من المصريين الذين يرجع أصلهم الى العائلات العريقة أو الشهيرة والتي تولت عدة مناصب في ادارة الاقاليم عائلة الشريعي بسمالوط حيث تولى أفرادها عدة مناصب في عهد محمد على منهم حسن الشريعي وحل محله ابنه على في شياخة التقارير (١١٦) . ومنهم ابراهيم باشا الشريعي الذي ولد في عام ١٨٣٩ والتحق بالجيش وعين في الحرس الخديوي في عهد سعيد باشا وعين وكيلا لمديريات الفيوم والجيزة وأسيوط ثم استقال واستدعاه الخديو اسماعيل وعينه مفتشا على سمالوط في عام ١٢٩٠ (١٨٧٣) وكان من بين الذين اتهموا بنصرة الثورة العرابية (١١٧)

(١١٤) على مبارك : الخطط الوفيقية ج ١٤ ص ص ١١٦ ، ١١٧ .

(١١٥) د. الكسندر شولش : مصر للمصريين ص ٢٤٦ .

(١١٦) دفتر ٧٥٠ خديوي تركي وثيقة ٥٩ في ١٢ رمضان ١٢٤٤ —

١٨٢٩/٣/١٨ ص ٢٩ .

(١١٧) زكي محمد مجاهد : المرجع السابق ص ٣ .

ومنهم أيضا حسن الشريعى الذى عين مديرا للدقهلية ثم مديرا للجيزة (١١٨).
ومن هذه العائلات أيضا كان ايوب كاشف الذى تعد عائلته من أشهر
العائلات بمدينة منفوط بمديرية أسيوط ، وكان حكام مصر يتوجهون الى
زيارة هذه العائلات عند مرورهم بالأقاليم حيث قام محمد سعيد بتناول
الطعام عنده وأنعم عليه بالرتبة الثانية . وفى عهد اسماعيل عين رئيسه
لمجلس أسيوط ثم مديرا لها ثم مديرا لمديرية المنيا ومديرا لمديرية جرجا ثم
أعيد الى رئاسة مجلس أسيوط وله بها خانات وحوانيت ووكانل وبساتين
متسعة مثمرة (١١٩) .

وبذلك كان لابد من توفر عدة صفات ومقومات حتى يرقى المصريون
لوظائف الادارة بالأقاليم لم يشترط توفرها فى أقرانهم من باقى العناصر التى
تولت ادارة الأقاليم والادارة المركزية العليا بها .

وقد حظى عدد كبير ممن تولوا ادارة الأقاليم من المصريين بمساحات
واسعة من الأراضى وبالرتب والنياشين وحملوا الألقاب ومن الذين أنعم
عليهم بالاطيان (١٢٠) .

(١١٨) انظر ملف خدمة حسن باشا الشريعى رقم ١١٩٢٧ محفظة
٤٠٦ عين ٢ دولاب ١٩ ، بدار المحفوظات العمومية .

(١١٩) على مبارك : المرجع السابق ج ١٥ ص ٩٤ — ٩٦ .

(١٢٠) ديوان الروزمانة : دفتر ٤٣٥٦ ، المصدر السابق .

المجموع عدا الكسور	عدد الافدنة والمديريات الموجودة بها					الاسم
	م. م. م.	م. م. م.	م. م. م.	م. م. م.	م. م. م.	
١٠١٥					١٠١٥	حسن بك أباطة
١٣٥٥					١٣٥٥	وحرمة(*) محمد سلطان
١٤١					١٤١	باشا** حسن بك الشريعى
٦٧٢٤	٤٥٤	١٧٠٢	٣٤٩٠	١٠٤٣	٣٥	اسماعيل باشا صديق
١٣٧٢			١٣٧٢			الاتربى أبو العزبك
٥٦١				٥٣٢	٢٩	السيد أباطة باشا
٢٢٢					٢٢٢	على بك البدرأوى

(*) بدأ حسن بك أباطة خدمته ناظرا لاحد الاقسام وفى عام ١٨٧٨ (١٨٦١ — ١٨٦٢) عين مديرا للجيزة وفى العام التالى صار عضوا بمجلس قبلى وفى سنة ١٢٨٣ — ١٨٦٦ عين عضوا بمجلس بنها ثم عين مفتشا للفيوم وأحسن اليه برتبة المتمايز فى سنة ١٢٨٤ وفى ٢٤ أكتوبر ١٨٦٧ عين مديرا لمديرية بنى سويف والفيوم ثم عين مديرا للجيزة فى ١٨٦٨ ثم وكيلًا لمحافظة مصر ، انظر ملف خدمته رقم ١٦٨٧ بدار المحفوظات محفظة رقم ١٢٢ عين ١ دولا ب ٦ ومحفظة ١٠٠ أبحاث ، المصدر السابق .

(**) كان محمد سلطان باشا مديرا لاسيوط فى عام ١٨٦٣/١٢٨٠ ثم مديرا للفريية وفى عام ١٨٦٥/١٢٨٢ عين مديرا للجفالك والعهد السننية وفى عام ١٨٦٦/١٢٨٣ عين وكيلًا لتفتيش أقاليم قبلى ثم عين عضوا بمجلس الاحكام فى سنة ١٨٧٢/١٢٨٩ وفى عام ١٨٨٢ منحه الخديو توفيق ١٠.٠٠٠ جنيه مكافأة لموقفه من الثورة العرابية ، انظر محفظة ١٠٠ أبحاث ، المصدر السابق ومجموع الأوامر العالية الصادرة فى سنة ١٨٨٢ أمر فى ١٠/٤/١٨٨٢ ص ٦٤ .

وكان من بين الذين شغلوا وظائف الادارة بالأقاليم والبلاد ولهم أبعاديات أو أراضى عشورية الآتى أسمائهم (١٢١) .

الاسم	الوظيفة	المساحة بالفدان
حسن أفندى خطاب	باشكاتب مديرية الجيزة	٣٨٩ وكسور
حسين الأعمر	عمدة بالشرقية	٣٨٦ وكسور
حسن أفندى سالم	كاتب بقلم قاضيا مديرية البحيرة	٥٠
الشيخ محمد أبو سنيت	عمدة ناحية أولاد عليوه	٤٠٤
سعد محمد	شيخ مساحين بمديرية الغربية	١٩٦ وكسور
عبد النظيف أفندى	ناظر قسم برديس بمديرية جرجا	١٠٠

وباستخدام مشايخ البلاد أنواع مختلفة من الضغوط استولوا لى كثير من الأراضى التى كانت تابعة للفلاحين (١٢٣) .

الأقباط :

امتلك بعض الأقباط ممن تولوا وظائف الادارة بالقرى والبلاد مساحات واسعة من الأراضى أيضا مثل ميخائيل أثناسيوس الاشروبى الذى كان شيخا لأحدى قرى المنيا والمعلم جريس شيخ احدى القرى بمديرية الدقهلية وكانت أملاكه تربو على ألفى فدان وامتلك محلجا للقطن ومعصرة للقطن وعددا من مضخات الرى الآلية (١٢٤) .

(١٢١) ديوان الروزمانية : دفتر رقم ٤٣٢٢ ، أرباب الأبعاديات العشورية ج ٤ قديم ، دفتر ٤٣٣٩ ، ودفتر ٤٣٢٠ وبهذه الدفاتر والدفاتر السابق ذكرها أسماء العديد ممن تولوا الوظائف بادارة الاقاليم فى مختلف الوظائف الادارية وغيرها من الأتراك والشراكسة والارمن واليونانيين وغيرهم ممن نالوا الأبعاديات والأراضى .

(١٢٢) الوقت العدد ٩٤٩ فى ١٠/٨/١٨٨٠ .

(123) Wallace, M. Egypt and Egyptian Question pp. 222 -

223.

(١٢٤) د. رؤف عباس : المرجع السابق ص ٩٨ .

تميز المكانة الاجتماعية لرجال الادارة المصريين :

هيأت المكانة الاجتماعية المتميزة لهؤلاء المصريين الى جانب أخذهم بالتقاليد والعادات التي كانت عليها الارستقراطية التركية واجادتهم للغتهم مشاركة هذه الارستقراطية في ادارة البلاد (١٢٥) . بل لقد صبغت حياتهم بالصبغة التركية أيضا . وبذلك تمكن المصريون من تولى هذه الوظائف الرفيعة والمناصب العليا بادارة الاقاليم ولم يقتصر دور المصريين على مشاركة هذه الارستقراطية في تولى وظائف الادارة بل تعداها الى المشاركة في رئاسة الدواوين وعضوية المجالس حيث عين المشايخ والعمد والعلماء والاعيان في عضوية مجلس الشورى الذى اجتمع في ٣ ربيع الاول ١٢٤٥ (١٢٦) (١٨٢٩/٩/٢) . وبذلك شارك مشايخ البلاد من ذوى الخبرة والنفوذ والمكانة الاجتماعية حكام ونظار الدواوين ومأمورى الاقاليم عضوية هذا المجلس وأيضا عضوية المجلس العالى الذى كان ينظر فى كافة الامور المتعلقة بشئون البلاد . وعلى الرغم من أن آراءهم كانت استشارية فاننا نجد أن محمد على أمر بالاستماع لآرائهم والاخذ بها خاصة امور القرى والبلاد نظرا لخبرتهم ودرائتهم بها (١٢٧) .

وفى عهد سعيد باشا شارك بعض المصريين ممن تمتعوا بمكانة اجتماعية مرموقة ومن الذوات والاعيان عضوية مجلس الأحكام المصرية الذى اختص بنظر القضايا والعمل على حل مشاكل الأهالى بالعدل والانصاف واتباع الحق مثل حسن بك الشريعى من مديرية المنيا ومحمد بك عيداروس من مديرية القليوبية وأحمد بك القاضى وحسن بك شعير من مديرية روضة البحرين واثنان من عمدة أسيوط وقنا يتم اختيارهم بمعرفة المجلس وقد وجهت الى هؤلاء المشايخ والذين كان بعضهم نظارا للاقسام الرتبة الثانية (١٢٨) .

(١٢٥) د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر منذ نهاية حكم محمد على الى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ — ١٨٨٢ ج ٢ عصر عباس الأول وسعيد ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ١٩٤٥ ص ١٢ .
(١٢٦) أمين سامى : تقويم النيل ج ٢ ط ١ ص ٣٤٩ — ٣٥٢ .
(١٢٧) معية تركى دفتر ٥٤ وثيقة ٤١١ فى ٢٤ شوال ١٢٥٠ — ١٨٣٥/٢/٢٣ .

(١٢٨) دفتر ١٨٨٦ أوامر وثائق ١ — ١١ فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٧٣ — ١٨٥٦/١١/٢٣ ص ٩ ، وأرقام ٢٦ — ٣١ فى ١٧ جمادى الاولى ١٢٧٣ — ١٨٥٧/١/١٣ ص ٣١ ، ودفتر ١٨٨٧ وثائق ٧ — ١٥ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٧٣ — ١٨٥٦/١٢/٢٢ ص ٨٥ .

وفي عهد اسماعيل عين العمدة والمشايخ المصريين أعضاء في مجلس شورى النواب باعتبارهم ممثلين ونواب الأمة ولكن عملية انتخابهم كانت تتم عن طريق مديري الأقاليم (١٢٩) دون أن يكون للاهالي الدور الحقيقي في اختيارهم بل ان نظار اقسام مديرية أسيوط قاموا باحضار خمسة من الأعضاء والذين اعتذروا عن الحضور بسبب المرض قسرا الى المديرية لتسفيرهم الى القاهرة وقد وجهت الداخلية مكتبة سرية الى مدير أسيوط — بعد شكوى هؤلاء الاعضاء — بأن مثل هذه المعاملة لا يجب أن يتعاملوا بها وهم نواب الأمة وأمرت بمنع ذلك مطلقا (١٣٠) .

وفي عهد توفيق ظلت الأسس في اختيار وتعيين العمدة والمشايخ والمأمورين المصريين والمديرين هي نفس الأسس والاعتبارات الاقتصادية التي روعيت دائما حيث أكد شريف باشا على ذلك في خطابه عن سياسة وزارته في عام ١٨٨١ (١٣١) .

ومع ذلك فانه يمكن القول أن الأوضاع الاجتماعية للمصريين الذين تولوا ادارة الأقاليم في كافة المستويات كانت تفضل كثيرا والى حد بعيد أوضاع الفلاحين المصريين الذي يعملون في زراعة الاراضى وفي مختلف الحرف والطوائف حيث تهيأت لهم السلطة والنفوذ عن طريق العمل في الجهاز الحكومى وأتيح لبعضهم سبل الاتصال بالحكام واقامة العلاقات الوطيدة فيما بينهم وانعكس ذلك على أوضاعهم الاجتماعية داخل بلادهم وفي خارجها وتهيأت للعمدة والمشايخ عصب النظام الادارى السبل للنهوض بعائلاتهم وأسرهم حيث نال أبناؤهم حظا وافرا من التعليم والرعاية لم يتح لغيرهم من أبناء الفلاحين وأصبحوا أعضاء في مجالس الحكم والشورى والقضاء فارتفعت بذلك مكانتهم الاجتماعية والسياسية .

(١٢٩) د. الكسندر شولش ، المرجع السابق ص ص ٢٧ ، ٢٨ .

(١٣٠) ديوان الداخلية دفتر ٤٢٣ صادر غير رسمى وثيقة (بدون) في ١٣ جمادى الأولى ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٥/٤ ص ١ .

(١٣١) سليم النقاش : مصر للمصريين ج ٤ ص ص ١١٣ — ١١٥ .

الفصل الحادى عشر

- * تسلط رجال الادارة بالأقاليم .
- * تفضى الحكومة المركزية عن عقاب المتسلطين .
- * مقاومة الأهالى .
- * استعلاء الحكام الأتراك .
- * رجال الادارة المصريين والأهالى .
- * انعكاس علاقة الأهالى بحكامهم على أحوالهم .
- * موقف الأهالى من تسلط أجهزة الادارة وتعتسفها .

ارتبطت العلاقة فيما بين رجال الادارة بالأقاليم والأهالى بعدة روابط
فقد ألغى النظام السابق الذى كان الأهالى يتعاملون من خلاله مع الملتزم
ومستخدميه وأصبح لزاما عليهم أن يتعاملوا مباشرة مع الحكومة المركزية
من خلال الأجهزة والوظائف والمستخدمين الذين يمثلون الحكومة المركزية
ويخضعون لها .

وحاولت الحكومة المركزية من جانبها تحديد أطر هذه العلاقة عن طريق
وضع النظم والقوانين واللوائح والأوامر التى كانت تصدرها من حين الى
آخر الى ادارة الاقاليم للعمل بها وتنفيذها . وكان على المحكومين الالتزام
التام بتنفيذها والعمل بما جاء بها .

ونظرا لأن كلا من الاتراك والمماليك لم يفكروا من قبل فى تنظيم الخدمات
العامة حيث انصرف اهتمامهم الأكبر الى مصالحهم المادية والعاجلة ، على
حين اتجه محمد على الى الاهتمام بالمصالح العامة بالمعنى الحديث للكلمة (1)
فقد استتبع ذلك ايجاد علاقات بين أجهزة الحكم والادارة التى نشأت فى عهده
وبين المحكومين .

ولم تنف العلاقة بين الحكومة المركزية الممثلة فى ادارة الاقاليم وبين
الأهالى على حد تنفيذ مجموعة القوانين واللوائح تنفيذا دقيقا فقط ذلك لان
تغيير السياسة الاقتصادية والزراعية للدولة والاتجاه الى ايجاد نظم
اقتصادية جديدة أو اقامة مشروعات عمرانية مثل الترع والقناطر وتوجيه
الزراعة بزراعة محاصيل وأصناف جديدة أو زيادة المساحات المزروعة من
بعض الأصناف والمحاصيل والغلال وانشاء نظم ضرائبية جديدة واطراف
أنواع من الضرائب والعوائد لم تعرفها الأهالى من قبل دفع بادارة الاقاليم
الى استمرار توثيق الصلات مع الأهالى كما أضاف أطرا أخرى متنوعة
لزيد من الاحتكاك بالأهالى حيث تطلب ذلك دوام اقامة جسور الاتصال

(1) Dubois, Richard, p. Le Gouvernement Et L'Adminstraion
de Mohamed Ali Le Grand p. 333.

بالأهالى فى كافة شئونهم الزراعية والمعيشية واليومية ازاء التزام الاهالى بتنفيذ هذه السياسات والنظم والقوانين والأوامر التى جعلت منهم أدوات لتحقيقها على أتم وجه مهما ترتب عليها من نتائج .

ومع فداحة الأعباء والالتزامات التى ألقيت على كاهل الأهالى فإنه يمكن القول أن التنفيذ الدقيق لهذه الأوامر والالتزام الكامل بها وخاصة من جانب أجهزة الادارة دون تجاوز أو تدخل سافر منهم فى التنفيذ أو التعنت وسوء استعمال السلطة التى كانت فى أيديهم ، كان من الممكن أن يؤدى الى علاقة مستقرة بين الادارة والأهالى اذا ما التزم كل من الطرفين بأداء واجبه .

تسلط رجال الادارة بالأقاليم واستغلال سلطاتهم :

ولكن أجهزة الادارة والقائمين عليها فى ذلك الوقت بما جبلوا عليه من الاستئثار بالسلطة والنفوذ وخاصة أن الاتراك والشراكسة وغيرهم كانوا هم القائمين بشئونها لعدة سنوات من حكم محمد على للبلاد ، ونظرا لما اتصفوا به من أرذل الصفات مثل الجهل والقسوة والغلظة (٢) والكبرياء والصلف والفظاظة وعدم الامانة الى جانب عدم تمتعهم بالخبرة والكفاءة لادارة أمور البلاد . ولما يكونه للاهالى من ازدراء واحتقار ومقت (٣) فقد انعكس ذلك على علاقتهم بهم وعلى حكمهم وادارتهم الأمور فلم يفكروا على الإطلاق فى راحتهم أو رعايتهم أو الاهتمام بمصالحهم .

واستغل كثير من رجال الادارة بالأقاليم نفوذهم ووظائفهم فى فرض المزيد من الأعباء على الأهالى واستغلال سلطاتهم فى ارتكاب التجاوزات ومن ذلك أن قائم مقام قرية شها بالمنصورة فرض أموالا زيادة عن الأموال المقررة على الأهالى (٤) وقام أحد مأمورى الغربية بالاستيلاء على منزل أحد الأهالى للاقامة فيه ، وأساء حاكم جرجا استعمال سلطته بالاعتداء على

(٢) · Merruau, M. Paul, L'Egypte Contemporaine p. 13.

(٣) محمد نجاتى : العبر فى كشف أسرار القرن الثالث عشر ص ٢١ .

(٤) دفتر ٣ معية تركى وثيقة ٤٢٨ فى ١٤ ذى القعدة ١٢٣٤ —
١٨١٩/٩/١٤ .

الاهالى وتعذيبهم (٥) . كما قام كاشف المنشية بجرجا بالاعتداء على اهالى الكوامل التابعة لها ونهب واغتصاب اراضيهم ومحاصيلهم وأموالهم وممتلكاتهم ومأكولاتهم ومواشيهم وسواقيهم (٦) .

ولم يكن على الاهالى دفع الظلم الواقع عليهم من رجال الادارة وحاكميهم فحسب بل كان عليهم دفعه أيضا من باقى الاجهزة التى تقوم بالتعاون مع رجال الادارة كما كان عليهم التيقظ الدائم للحيل التى يقدم عليها الصيارف الأقباط لاختلاس أموالهم بالتعاون مع مشايخ البلاد (٧) . وكان عليهم تقديم الرشاوى الى المهندسين لتخفيف الاعباء عنهم فى أعمال السخرة وذلك بجعل أعمال الحفر التى يقومون بها أعلى من المقرر (٨) .

وكان امتناع الفلاحين عن دفع الرشوة الى مشايخ البلاد يؤدى الى انزال أشد العقاب بهم (٩) . ولم يمنع دفعهم للرشوة والفردة من كف ايدي هؤلاء المشايخ أو الصيارف عن نهب واغتصاب أموالهم وممتلكاتهم (١٠) .

وعلى الرغم من ان الاهالى كانوا يخرجون الى العونة حيث يرسل الجنود الى القرى لمحاصرتها ويتم القبض على الفلاحين ويساقون الى ميادين العمل مكبلين بالاغلال بعيدا عن قراهم تحت اشراف رجال الادارة بالاقاليم الذين كانوا يلهبون ظهور الكسالى منهم بالسياط (١١) فانهم كانوا يسخرون أيضا فى الأعمال الخاصة حيث سخرهم عباس فى اقامة القصر الخاص به (١٢)

(٥) دفتر ٨ معية تركى وثائق ٦١ ، ٨٠ ، فى ٢٢ ، ٢٦ الحجة ١٢٣٦ ٢٠ ، ١٨٢١/٩/٢٤ ص ٧ ، ٩ .

(٦) دفتر ٦ معية تركى وثيقة ٢٣١ فى ١٠ جماد ثان ١٢٣٦ — ١٨٢١/٣/١٥ ، ودفتر ٨ وثيقة ٩٤ فى ٣ محرم ١٢٣٧ — ١٨٢١/٩/٣٠ .
ص ١٠ ، ودفتر ٢٣ وثيقة ١٧٤ فى غرة محرم ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/٥ .
(٧) دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة ١٩٨ فى ٢٢ رمضان ١٢٤١ — ١٨٢٦/٤/٣٠ .

(٨) المصدر السابق وثيقة ١٣٣ فى ١٠ شوال ١٢٤١ — ١٨٢٦/٥/١٨
(٩) دفتر ٨ معية تركى وثيقة ٨٤ فى ٢٦ ذى الحجة ١٢٣٦ — ١٨٢١/٩/٢٤ ص ٩ .

(١٠) دفتر ٢٣ معية تركى وثيقة ٤٨٦ فى ١٤ محرم ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/٢٨ .

(١١) Madden, R.R. Travels in Turkey, Egypt, Mubia and Palestine p. 224.

(١٢) دفتر ٦٨ معية تركى وثيقة ١٢٩ فى ٢٥ جمادى الاولى ١٢٥١ . ١٨٣٥/٩/١٨ .

وقام مدير البحيرة بتسخيرهم في القرى عهده (١٢) كما سخرهم المشايخ في الأعمال الخاصة بهم في أراضيهم وزراعتهم .

ولم تقتصر أعمال السخرة على الفلاحين والرجال الأشداء فقط بل امتدت أيضا لتشمل النساء والأطفال والمسنين حيث سخر شيخ قرية بنى محمد أنوب بجرجا سيدتان في طحن الغلال مجانا (١٤) ، وقام عباس — عندما كان مديرا لمديرية الغربية — بتسخير الأطفال الصغار في تشهيل الغلال دون أجر لمدة تسعة أشهر متصلة وكانوا يعاملون معاملة سيئة ورغم صدور الأوامر اليه باعطائهم أجرهم فقد استمر في تسخيرهم وأضاف اليهم بعض الرجال والمسنين لجمع الغلال أيضا (١٥) .

وفيما يتعلق بالأشخاص الذين ربطتهم علاقة قرابة أو صلة أو نسب أو كانوا من أتباع المشايخ وأنصارهم وأشياعهم فقد تستر هؤلاء المشايخ عليهم وعلى أبنائهم من أعمال السخرة ومن التجنيد في الجيش وقاموا بحمايتهم ، كما قاموا بحماية القادرين نظير دفع مبالغ معينة لهم (١٦) . وكان امتناع الفلاحين عن تأدية مطالب المشايخ يؤدي بهم الى أوخم العواقب حيث يوسعهم المشايخ ظلما وعدوانا باخراجهم للعونة في غير مواعيدهم ونسخيرهم في كافة الأعمال والمطالب التي تتطلبها الإدارة وتحميلهم ما لا يطيقون من الأموال ولا يعرفون للمساواة والعدل طريقا (١٧) .

تفاضى الحكومة المركزية عن عقاب المتساطين :

يمكن القول أن تفضى الحكومة المركزية عن العقاب الرادع للحكام الأتراك ممن تجاوزوا علاقتهم بالمحكومين الى محاولة تسيدهم وجعلهم طبقة

(١٣) محفظة ٥ ديوان المعاونة وثيقة ١٢٢ في ١٥ صفر ١٢٥٩
١٨٤٣/٣/١٧ .

(١٤) دفتر ١٢ معية تركى وثيقة ٥٠٢ في ٩ جمادى الاولى ١٢٣٩
١٨٢٥/١٢/٢٠ .

(١٥) محفظة ٥ روضة البحرين وثائق ١٠٢ ، ١٥٠ ، في ٣ رجب ،
٢ شوال ١٢٥٧ — ١٨٤١/١١/١٧ ، ٨/٢١ .

(١٦) محفظة ٢ معية تركى وثيقة ٤ في ٢٨ جماد ثان ١٢٧٠ —
١٨٥٤/٣/٢٧ .

(١٧) دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات لائحة في ٢٣ صفر ١٢٥٧
١٨٤١/٤/١٦ .

أدنى منهم قد أدى الى مزيد من الجور والاستبداد من ذوى المناصب العليا أو الدنيا على حد سواء فقد ذاقوا الولايات على يد حكامهم من المدبرين والمأمورين ونظار الاقسام وحكام الاخطاط والمشايخ وكانت الحكومة المركزية تكتفى باصدار الأوامر بحسن معاملتهم والرافة بهم (١٨) . كما تعرضوا للتشريد من جانب ضباط وجنود الآليات الذين كانوا يقيمون ببعض الأقاليم (١٩) حتى أن جنديا تسبب في تدمير أهالى الراهبين بمديرية الغربية . ويبدو أن اعتداءات هؤلاء الجنود وسوء معاملتهم للأهالى قد ازدادت الى الحد الذى أصدر معه محمد على أمرا الى وكيل الجهادية بسن قانون لمنع اعتداءاتهم على الأهالى في جميع أنحاء البلاد (٢٠) .

مقاومة الاهالى :

كانت روح المقاومة عند الاهالى تواجه بالقهر والكبت ومن ذلك أنه عندما رفض أحد أهالى السنبلالوين بمديرية الدقهلية اعطاء « الغرس » التى طلبها منه صالح أفندى القوالة لى — أحد أقارب محمد على — ناظر قسم ميت غمر والسنبلالوين فقد أمر بضربه ١٨٠٠ كبراج حتى فارق الحياة وعندما شكته زوجته ادعى على المتوفى بالتزوير ، وقوبل ضربه حتى الموت من محمد على بعدم الرضا والتحذير من تكرار ذلك (٢١) . وعندما توفى أحد أهالى محافظة رشيد من شدة الضرب وتقدم أفراد أسرته بشكوى الى والى فما كان منه الا أن طالب يحيى أفندى محافظ رشيد بالاعتدال فى الضرب

(١٨) دفتر ٣٦ معية تركى وثيقة ٣١٩ فى الحجة ١٢٤٤/يوننة ١٨٢٩ ودفتر ٣ أوامر وثيقة ٣٨٥ فى ١٩ شعبان ١٢٤٧ — ١٨٣٢/١/٢٣ ص ٧٤ . ودفتر ٤٣ معية تركى وثيقة ٣٩٩ فى ١٦ الحجة ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٥/١٧ ص ٩٨ .

Lane, E.W. The manners and customs of Modern Egyptians pp. 130, 131.

(١٩) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٤٨١ فى ١٨ شعبان ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٢/٢٣ ، ودفتر ٢ أوامر وثيقة ٤٣٣ فى ١٦ الحجة ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٥/١٧ ص ٩٤ .
(٢٠) دفتر ٦٩ معية تركى وثيقة ٢١٩ فى ١٨ شوال ١٢٥١ — ١٨٣٦/٢/٦ .
(٢١) محافظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٢ صفر ١٢٤٥ — ١٨٢٩.٨ ١٣ — ١٨٣٣/١٠/٦ .
(٢٢) دفتر ٥٣ معية تركى وثيقة ٤٢٤ فى ٢١ جمادى الاولى ١٢٤٩ — ١٨٣٣/١٠/٦ .

وعدم القسوة (٢٢) بدلا من اصدار أوامره بمنعه أو تحديده . ووضع الضوابط القوية لتنفيذ مثل هذه العقوبة . ولاحظ بعض المقربين من محمد على تمسكه أحيانا ببقاء بعض المديرين في مناصبهم ، مثل عبد الرحمن بك مدير الشرقية ، على الرغم من ثبوت علاقتهم السيئة بالأهالى وسوء أحوال الأقاليم التى يديرونها حفاظا على هيئته وكلمته وخونا من قولهم عنه أنه «أساء الاختيار» (٢٣) .

استعلاء الحكام الاتراك :

استمد الحكام الاتراك نهجهم فى الحفاظ على هذه العلاقة غير المستقرة أو غير المتكافئة مع الأهالى من حاكم مصر المطلق الذى حكم المصريين بقبضة قوية دون رحمة بهم (٢٤) فقد كان الأهالى فى نظره « كالبهائم » (٢٥) .

ومن هنا كانت نظرة أقربائه وبنى جنسه ومن ينصرونه ، وصنائعه كذلك الى الأهالى حتى أنه عندما لمس أحد الحكام الاتراك مدى ما يعانى به الأهالى وما يقومون به للقيام بواجبهم نحو زراعة المحاصيل والأصناف وفقا للسياسة الزراعية للحكومة ودعا لهؤلاء الزراع وطالب بمزيد من معاونين لاداء الأعمال المكلف بها فان هذا الدعاء أثار حفيظة محمد على وأمر باحضاره وضربه بالسياط حتى يهلك ، ولكن رجال المعية السنية من بنى جنسه شفعوا له وطالبوه بالندم على هذه الكلمات التى يجب ألا تقال للحاكم عن هؤلاء الفلاحين (٢٦) وبذلك فان الحكومة المركزية لم تكن ترضى مديلا عن التعامل مع المصريين بهذه النظرة المتعالية ومنع اقامة علاقة ودية أو التعاطف معهم أو مع ظروفهم وأحوالهم السيئة .

وباستثناء محمد سعيد الذى حاول ايجاد اتصال مباشر بين الحكومة

(٢٣) محفظة ١٦٤ أبحاث ج ٢ ص ٤٤ ، ٤٥ .

(24) D'Harcourt ; Le Duc, L'Egypte et les Egyptiens p. 10..

(٢٥) دفتر ٣٣ معية تركى وثيقة ٣٤٦ فى ١٧ شعبان ١٢٤٣ —

١٨٢٨/٣/٤ .

(٢٦) دفتر ٥١ معية تركى وثيقة ٥٣٧ فى ٢٧ الحجة ١٢٤٨ —

١٨٣٣/٥/١٦ .

وبين المصريين (٢٧) واستجاب لكثير من شكاويهم ضد اساءة استغلال رجال الادارة لسلطانهم بالبلاد او نتيجة لما عانوه من احالة قراهم لعهدده بعض الذوات وكبار رجال الادارة والاعيان وغيرهم (٢٨) نظرا لما كان يكنه من عذمة للمصريين وقام بتحديد عقوبة الضرب والتشديد على المديرين لخصم علاقتهم بالاهالى وتحميلهم مسئولية الاهتمام بالشكاوى التى تقدم اليهم حيث لاحظ كثرتها فى بعض المديرىات دون اهتمام بها مثلما حدث فى مديرية المنوفية (٢٩) فاننا نجد أن عباس كان ميالا الى العنصر التركى وبذلك من نظرة حكام مصر الى الاهالى كانت نظرة مستعلية متعجرفة حتى أن الخديو اسماعيل وصفهم فى أحد أوامره بانهم « رعاع » (٣٠) . ومع ذلك فانه يشر القول أن العلاقة بين الحكام الاتراك والاهالى لم تعد علاقة السادة بالعبدة كما كانت فيما مضى (٣١) .

رجال الادارة المصريين والاهالى :

على الرغم من أن تعيين المصريين فى ادارة الاقاليم قد بدا فى عهد محمد على وأن ادارتهم للبلاد تميزت كثيرا عن حكامهم السابقين من الاتراك والشراكسة والماليك الا أن هؤلاء المصريين كأدوات للسلطة ومنعذين للأوامر والقرارات التى تصدر اليهم من الوالى والتزامهم الكامل بها على حكمهم للمصريين وللبلاد كان فى صالح الحكام الذين كانوا يخشونهم وليس

(27) Merruau, O.P. cit. p. 13.

(٢٨) دفتر ١٨٨١ أوامر وثائق ٣١ ، ٣٩ ، ٤١ فى غاية رجب ١٨٠ .
٢٥ شعبان ١٢٧١ — ١٦/٤ ، ٤ ، ١١/٥/١٨٥٥ ص ص ٢٨٤ .

(٢٩) يوجد بوثائق ديوان الداخلية الذى انشئ فى عهده مبس من الشكاوى المقدمة من الاهالى فى حق مشايخ البلاد والعهد وحكام الاقضية ونظار الأقسام والمعاونين والمديرين ووكلائهم والمسؤولين ونسب من المستخدمين ، ومن المشايخ فى حق رؤسائهم ، انظر وثائق الادارة المحببة وتشمل ديوان الداخلية ووثائق المديرىات والمحافظات ، وانظر أيضا دوائر المعينة ، دفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقة ٢٦ فى ١٤ ربيع الاول ١٢٧٢ — ٢٤/١١/١٨٥٥ ص ٩٥ ، ودفتر ١٨٨٩ وثيقة ٢٧ فى ٩ رمضان ١٢٧٤ — ٢٣/٤/١٨٥٨ ص ١٣٧ .

(٣٠) محفظة ٧ داخلية أوامر عربى أمر رقم ٨١ فى ١٤ محرم ١٢٩١

١٨٧٤/٣/٣ .

(٣١) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٢٨٩ .

الصالح المحكومين تماما ومن ثم فقد أصبحوا ينفذون سياسة الحكومة كما تمليها عليهم (٣٢) .

ويذكر أحد المعاصرين لتلك الفترة أنه شاهد الفلاحين بعد أن صاروا مديريين أو حكاما للأقاليم والاقسام أنهم كانوا يقتلدون الحكام « القدامى » الأتراك « بشكل كوميدى » فكانوا متكبرين مثلهم ويعطون الناس أيديهم لتقبيلها واستخدموا البايب والسبح ، وحولهم الخدم والقواصة الأتراك — الذين سبق لهم أن ضربوا هؤلاء الحكام من قبل — وبذلك فإنه قد وجد من الحكام المصريين من تشبهوا بالأتراك في عاداتهم وفي صفاتهم وحكمهم ، وادى ذلك الى عدم استقرار العلاقة بين الحكام والأهالى .

وكان لذلك أثره السيئ في نفوس الفلاحين ذلك لأنهم كانوا يكرهون الأتراك ومن ثم فقد اعتبروا تعيين المصريين بمثابة أن بلادهم أصبحت في أيديهم ذلك لأن حكامهم هم أبناء بلادهم وأصحاب الأرض الحقيقيين وانهم أكثر المأما بأحوالهم وتقديرا لظروفهم مما يهيأ الفرصة لنشأة نوع آخر من العلاقة المستقرة المتوازنة بينهم . ولكن بعض المصريين خذلوهم وبددوا آمالهم نظرا لتمسكهم بعادات وصفات حكامهم السابقين وكانوا يرتدون ملابس الأتراك بعد اعتلائهم لمناصبهم ويتقبلوا الهدايا وكانوا يمرون على القرى والبلاد في مواكب — لظهار عظمتهم ومكانتهم — تضم اثنين من الحراس الأتراك وأربعة من الفلاحين وسائسين وغير ذلك وأمام المواكب اثنان من الرجال الأشداء يحملون أدوات التعذيب مثل الكرباج والفلقة . وكان على أهالى القرى استقبال الحاكم عند مروره واغداق التهاني واللقاب عليه وذبح الذبائح وكان خدم الحاكم الجديد يتقبلون الهدايا من الأهالى بدعوى جعل الحاكم يولى اهتمامه بهم ، وكذلك كان يفعل الحراس الأتراك وكانت الطريقة أو الأسلوب الذى يمكن من خلاله للحاكم أن يثبت للوالى قوته هو استخدام القوة والعنف دون أن تأخذه رحمة بالفلاحين (٣٣) واستمرت مظاهر الاحتفال ومواكب الاستقبال تقام لحكام الأقاليم من المستخدمين والأهالى حتى أوائل عهد توفيق (٣٤) وان كانت قد خلت من كثير من المظاهر السابقة .

(32) Hamont. P.N. L'Egypte Sous Méhémet Ali p. 289.

(33) Ibid, pp. 290 — 293.

(٣٤) الأهرام عدد ١٢٥٣ فى ١٩/١١/١٨٨١ .

انعكاس علاقة الاهالى بحكامهم على احوالهم :

مما لا شك فيه أن هذه العلاقة بين الحكام والاهالى قد أثرت كثيرا على احوال الاهالى الاقتصادية والاجتماعية الى حد كبير فتمكن طردهم الاستسلام لاطماع الحكام وجشعهم وقد عاشوا حياة بائسة فكانوا يقومون فى أكواخ ضيقة وبيوت صغيرة من الطوب اللبن ذى فتحات عالية وأسقف غير متينة ويفترشون الأرض والنصير ويرتدون ثيابا رثة (٣٥) .

وعانى الاهالى رغم مرور السنين على تجربة مشاركة المصريين فى حكم البلاد وتفوقهم على أقرانهم الاتراك وغيرهم، فإن المظالم والمساوىء وسوء المعاملة لهم من جانب حكامهم كبارا كانوا أم صغارا قد استمرت واستمرت معها عمليات التعذيب والضرب بالنبابيت والكرباح حتى أن حاكم خط الزاوية بمديرية بنى سويف كان يعتدى على العمد والاهالى وهم عرايا على ما من جميع الاهالى (٣٦) . واستمرت عمليات تسخيرهم فى الأعمال الخاصة لحكامهم فى الاقسام والبلاد واستمر نهب حكامهم ومأمورى التحصيل ومعاونيهم والمأمورين والمديرين ووكلائهم والمحافظين ووكلائهم والمشايخ لأموالهم وممتلكاتهم وأراضيهم واختلاس أموالهم وفرض الاتاوات عليهم (٣٧) واستمر تدخل رجال الادارة فى ترغيب شيخا القرى وتولية المشايخ لمناصبهم واستمرارهم فيها على غير رغبة الاهالى .

(35) Harcourt Op. cit., p.11 ; Lane, op. cit., p. 22

(٣٦) محفظة ٤٢ داخلية (قديم) وثيقة ٣ فى ٧ جبادى ثان ١٢٩٢ —

١٨٧٦/٦/٣ .

(٣٧) الوقائع المصرية عدد ٧٠ فى ٢١ ربيع ثان ١٢٤٥ — ١٨٢٩/١٠/٢٠ . معية تركى ، دفتر ٥٣٣ وثائق ١٨١١ ، ٥٤٤ فى ٢٤ ربيع الاول . ٢٠ الحجة ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٩/٧ ، ١٨٦٤/٥/٢٦ ص ٨٥ ، ١٦١ ودفتر ٥١٠ وثيقة ١١ فى ٢٨ جماد ثان ١٢٨٠ — ١٨٦٣/١٢/٩ ص ٣٧ ودفتر ١٩١٤ معية عربى وثيقة ١٠ فى ٧ ذو القعدة ١٢٨١ — ١٨٦٥/٤/٣ ص ٢٤ ودفتر ١٩٠ داخلية وثيقة ٩ ، ٢٧ فى ٦ جمادى الاولى ، ٢٩ رجب ١٢٨٢ — ١٨٦٥/١٢/١٧ ، ٩/٢٦ ص ١١٥ ، ٤٠ ، ودفتر ١٩٢١ وثيقة ٣ فى ٢٢ جمادى الاولى ١٢٨٢ — ١٨٦٥/١٠/١٢ ص ٢٥ ، ودفتر ٣٦٤ وثيقة ١٩٣ فى ١٠ جماد ثان ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٦/٢١ ومحافظ الداخلية وثائق فى ٢٠ ، ٢٣ شعبان ١٢٩٣ ، ١٨ فى ١٦ محرم ١٢٩٤ ، ٣٧ فى ٦ شعبان ١٢٩٦ ، وجريدة مصر عدد ٣٢ فى ١٨٧٩/٢/٧ ، والوقائع المصرية فى ١٨٨١/١/٣ .

كما انصرف هؤلاء الحكام ودواوين الادارة بالاقاليم والتفتيش عن الاهتمام بمشاكل الأهالى وتأجيل حلها وخاصة المتعلقة بشياخة القرى لانها كانت تسبب لهم وللخديو « نوعا من تصديع خاطر » (٣٨) . وقد عمقت بعض هذه المشاكل الفجوة فيما بين الحكام والأهالى ومن ذلك أنه عندما قام مهندسو السكك الحديدية باعداد الرسوم الخاصة بمد خطوط السكك الحديدية ببلدة نشرت بمركز كفر الشيخ مديرية الغربية والتي بلغت مساحة أراضيها ١٧٠٠ فداناً منها ٦٠٠ فقط للأهالى و ١٠٠٠ فدان لورثة المرحوم على وهبى بك و ١٠٠ فدان لحرم المرحوم على نصرت بك فى خطوط مستقيمة فى اراضى الذوات والجفالك المجاورة للقرية وغير مارة بأراضى الأهالى ثم أعيد رسمها مرة أخرى فى خطوط غير مستقيمة لتجنب المرور فى اراضى الذوات والجفالك على أن تمر بأراضى الأهالى مما هددتهم فى أرزاقهم ومعاشهم بعد اقتطاع مساحات كبيرة من أراضيهم (٣٩) . مما يدل على حرص الحكومة المركزية على علاقتها الوطيدة بالذوات والأعيان وتلبية مطالبهم ورعاية مصالحهم الذاتية على حساب مصلحة الأهالى ومشاركة رجال الادارة بالاقاليم للحكومة فى هذه العلاقة . كما قام أحد الذوات بتركيب ماكينة لتوصيل المياه الى أطيانه العالية (المرتفعة) والتي أضرت كثيراً بأراضى الفلاحين المنخفضة وأتلفت مزروعاتهم (٤٠) . بل ان رجال الادارة بالاقاليم كانوا يقومون بارتكاب المخالفات ارضاء لبعض الأعيان والوجوه ومن ذلك قيام وكيل مديرية المنيا بسجن أحد الأهالى ارضاء لسلطان باشا وسجن شخصاً آخر لاعتراضه على ذلك (٤١) .

وكان خوف بعض الأهالى من السلطة الممثلة فى حكامهم يدفع بهم الى انكار شكاياتهم فى حقهم أو تكذيب أقوالهم أو تغييرها ولكن الكثير منهم كانوا يصرون على شكواهم ، وظلوا يتابعونها ويتنقلون وراءها ، وقدم الكثير

-
- (٣٨) دفتر ١٨٧٣ وثائق ٧٠ ، ٥٨ فى ٢٠ ، ٢٣ محرم ١٢٩٠ —
١٩ ، ١٨٧٣/٣/٢٢ .
(٣٩) محفظة ٣٦ داخلية (قديم) وثائق ١٨ ، ٥ فى ٢٢ ، ٢٥ محرم ١٢٩٢ —
١٨٧٥/٣/٣ ، ٢/٢٨ .
(٤٠) دفتر ١٢ معية عربى وثيقة ١٧ فى ٧ ربيع الأول ١٢٩٤ —
١٨٧٧/٣/٢٣ ص ٧٤ .
(٤١) دفتر ١٤٤١ داخلية وثيقة ٤٨٨ فى ٥ محرم ١٢٩٦ —
١٨٧٨/١٢/٢٩ ص ٧٥ .

من الأهالى فرادى وجماعات الى القاهرة لمتابعة شكواهم أو لتقديمها الى الحاكم أو الدواوين (٤٢) للتماس العدل والرحمة .

وبذلك تضاعلت أو انعدمت الثقة بين الحكام والمحكومين وبعثت الشقة بينهم واقتصرت العلاقة بينهم على قيام الأهالى بأداء ما عليهم وتنفيذ كافة المطالب التى تأمر بها الحكومة المركزية مما كان له أكبر الأثر فى تشريد الأهالى وتسحبهم من قراهم وسوء أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية (٤٣) خاصة بعد انتشار المرابين الذين انتشروا انتشارا هائلا فى عهد اسماعيل وامتصوا دماهم (٤٤) .

واذا كانت هذه العلاقة غير المستقرة بين أجهزة الادارة والاھالى قد استمرت طوال عهد محمد على وفى عهد خلفائه وغلب عليها الالتزام بأوامر الحكومة المركزية ومراعاة مصالح كبار رجال الادارة والذوات والاعيان على حساب مصالح الاهالى الذين عانوا من استبداد حكامهم وتعسفهم فى تنفيذ هذه الاوامر ، فانه يعزى الى هذه العلاقة بالاضافة الى السياسة الاقتصادية والزراعية والتحكم فى أرزاق الاهالى ومعايشهم وكثرة الضرائب التى فرضت عليهم والتعسف فى تحصيلها انها من الاسباب التى دفعت بالأهالى الى رفض هذه الاساليب التى تسيء فيها أجهزة الادارة استخدام سلطتها ونفوذها ضدهم واقتران ذلك بالازدراء والاحتقار لهم .

موقف الاهالى من تسلط الادارة وتعسفها :

ليس صحيحا على الاطلاق ما يذكره البعض بأن محمد على لم يصادفه أى مقاومة تذكر من فئات المصريين (٤٥) أو أن المقاومة كانت سلبية

(٤٢) محفظة ٤١ داخلية (قديم) وثيقة بدون ، ١٧ فى غاية ذى القعدة ١٢٩٢ — ١٨٧٥/١٢/٢٨ .

(٤٣) دفتر ٣١٩ داخلية وثيقة ٢٥ فى ٨ رمضان ١٢٩١ — ١٨٧٣/١٠/٢٩ ص ٣١ ، ودفتر ٧ معية عربى وثائق ٤٠ ، ٤٥ فى ٤ ، ٢٥ ذى القعدة ١٢٩٢ — ١٨٧٥/١٢/٢٣ ص ٥١ ، ٦٠ ، والوطن . أعداد ٧٤ ، ٩٨ فى ١٢/٤ ، ١٨٧٩/٩/٢٧ ، والتجارة عدد ٢٩ فى ٢٦/٦/١٨٧٩ ومحفظة ٥٢ داخلية (قديم) وثيقة ٤٥ فى ٨ الحجة ١٢٩٦ ٢٢/١١/١٨٧٩ ومحفظة ٥٤ (قديم) وثيقة ٢٧ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٩٧ — ١٨٨٠/٤/٥ .

(44) Bemmlion, Van, p. L'Egypte et L'Europe p. 131.

(45) D'Harcourt, op. cit., p. 10.

ولم تكن علنية (٤٦) . فعلى الرغم من القسوة والشدة التى استعملت فى مواجهة حركات المقاومة والرفض من جانب الاهالى واعساد المتمردين ردعا لهذه الحوادث ومنعا لتكرارها مثلما حدث فى حادث تمرد بعض أهالى قرية دملو بالغربية حيث أعدم اثنان منهم وتمكن الباقون من الفرار الى الشرقية (٤٧) فان هذه الحوادث لم تنه واستمرت روح المقاومة والتمرد دون أن تخبو أو ترهبها عصا السلطة الغليظة حيث تعددت حوادث تمرد القرى فى أنحاء كثيرة من البلاد فقد تعدى أهالى بيجلات احدى قرى الارز بمحافظة دمياط على مندوبى تحصيل الأموال وتصدت الحكومة المركزية للتمرد ، وتم القبض على مشايخ القرية وايداعهم السجن (٤٨) .

وأدى رفض بعض الفئات لسياسة محمد على فى احتكار الغزل ونتاج الاقمشة الى تعدى أهالى قرية أشمون جريس بالمنوفية على ناظر الانوال الذى أراد جمع الأقمشة البرانى منهم وقد أمر محمد على بالقبض على مشايخ القرية وضرب الفلاحين الذين يوجد عندهم هذه الاقمشة ضربا شديدا عبرة لغيرهم (٤٩) .

واذا كانت روح المقاومة فى البداية قد اقتصرت على عدد من الأهالى أو على قرية واحدة دون أن يمتد اثرها الى باقى القرى فان روح المقاومة والتذمر من جانب الاهالى ضد كثرة الضرائب التى فرضت عليهم والتعسف فى تحصيلها قد دفعهم الى اعلان العصيان الذى شمل أكثر من قرية معا حيث تمردت بعض قرى المنوفية . وأعلن أهالى قريتين فى أطراف الصالحية العصيان والامتناع عن دفع الأموال والضرائب المقررة عليهم (٥٠) وتمردت

(٤٦) هنرى دودويل : الاتجاه السياسى لمصر فى عهد محمد على ص ٢٤٢ .

(٤٧) دفتر ٣ معية تركى وثيقة ٣٢ فى ١٦ ثوال ١٢٣٣ — ١٨١٨/٨/١٩ .

(٤٨) معية تركى دفتر ٥ وثائق ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٤٩ ، فى ٣ ، ٤ ، ١٩ ذى القعدة ١٢٣٥ — ١٢ ، ١٣ ، ١٨٢٠/٨/٢٨ .

(٤٩) دفتر ٦ معية تركى وثيقة ٢٢٣ فى ٨ جماد ثان ١٢٣٦ — ١٨٢١/٣/١٣ .

(٥٠) لم يتم تحديد أسماء قرى المنوفية وطالب محمد على بتحديد أسماءها ، انظر دفتر ٢٤ معية تركى وثائق ٥١ ، ٦٣ فى ١٣ ، ٢١ شعبان ١٢٣٨ — ٤/٢٥ ، ١٨٢٣/٥/٣ .

ثلاث قرى بمديرية البحيرة بناحية الحوش حيث شقوا عصا الطاعة . وقد أمر محمد على بالقبض على مشايخها وامداد كشفها بمائتين من الجنود الخيالة لتأديب العصاة أو قتلهم وفقا لما تتطلبه أحوال الأمن (٥١) . كما أعلن أهالى الباجورية والفرعونية بالمنوفية تمردهم وعصيانهم أيضا (٥٢) .

وازدادت حوادث التمرد واشتدت روح المقاومة واستخدم الأهالى الأسلحة فى تمردهم حيث أعلن أهالى اصطفتها (٥٣) التمرد على سياسة محمد على فى احتكار السلع وكثرة الضرائب المفروضة عليهم وسوء معاملة الصراف لهم واختلاسهم لأموالهم (٥٤) ويبدو أن سوء الأحوال التى نتجت عن تسخير الأهالى كانت من الاسباب التى دفعتهم الى التمرد والعصيان (٥٥) .

وشهدت قرى الشرقية ومنها كفر نجم أحداث التمرد والعصيان ويبدو أنها كانت ذا أثر بالغ فى الاخلال بالأمن والاستقرار فى تلك البلاد حيث تم اعدام خمسة من فلاحى القرية ، كما شهدت الاقاليم الأخرى أحداثا مشابهة مثل قرية سد بالبحيرة وسنمناى احدى قرى مأمورية قلين بالغربية وقرية أجهور بالقليوبية (٥٦) وامتدت الى الاقاليم القبلية حيث شهدت قرى الكريمات بقسم أطفيح بالجيزة وقرية الحاج قنديل بمديرية أسيوط حوادث

(٥١) دفتر ١٧ معية تركى وثائق ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٩٠ فى ٦ ، ٢١ شوال ١٢٣٩ — ١٨٢٤/٦/١٩ ، ٤ .

(٥٢) دفتر ١٤ معية تركى وثيقة ٦٤ فى ٢١ شعبان ١٢٣٩ — ١٨٢٤/٤/٢١ .

(٥٣) احدى قرى خط قونية بقسم زفتى بمديرية نصف ثانى غربية ، انظر دفتر أسماء بلاد القطر المصرى بمحظظة ١٤٣ أبحاث .

(٥٤) دفتر ١٧ معية تركى وثيقة ٤٠١ فى ٢ ذى القعدة ١٢٣٩ — ١٨٢٤/٦/٢٩ .

(٥٥) دفتر ٢٠ معية تركى وثيقة ٢٤٨ فى ٢٦ ربيع ثان ١٢٤١ — ١٨٢٥/١٢/٨ .

(٥٦) دفتر ٢٠ معية تركى وثائق ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٣٦ فى ٢٣ ، غاية الحجة ١٢٤١ — ١٨٢٦/٨/٤ ، ٧/٢٩ ، ودفتر ٧٣٤ خديوى تركى وثيقة ١٠٢ فى ٢٢ رجب ١٢٤١ — ١٨٢٦/٣/٢ ص ٤١ ، ودفتر ٤٤ معية تركى وثيقة ٦٠ فى ٨ صفر ١٨٤٨ — ١٨٣٢/٧/٧ ، ودفتر ٦١ معية تركى وثيقة ٢٩ فى ١٤ شعبان ١٢٥٠ — ١٨٣٤/١٢/١٦ .

أخرى للعصيان (٥٧) واستخدمت القوات العسكرية وخاصة الخيالة في محاصرة هذه القرى والقبض على مشايخها واعداد المحرضين منهم أو من الأهالى والعمل على استتباب الأمن وحفظ النظام بها (٥٨) .

وذكر عباس باشا في رده على السلطان العثماني معذرا عن تطبيق النظم الخيرية في مصر بأن ذلك سيؤدي الى أوخم العشواقب . وضرب الامثلة على تمرد المصريين وعصيانهم وخص حوادث قرى شبلنجة وتلّين (تلّين) بالشرقية والصوامعة في الصعيد (بقنا) مما يدل على أن المصريين أخطر وأشدّ مراسا حتى أنه عندما أرسلت اليهم القوات العسكرية لتأديبهم فقد واجهوها وقاتلوها قتالا مريرا لمدة ٣٠ يوما في الشرقية مما أسفر عن تضحيات كثيرة للتغلب عليهم وفي الصعيد خرج من جموع المصريين المتمردين من ينادى على الجنود المصريين الذين يقاتلونهم ضمن القوة العسكرية ويناشدوهم قراءة الفاتحة للسيد البدوي والقتال معا صفا واحدا ضد الأتراك الدخلاء وبالفعل فقد قتلوا ضباط القوة الأتراك وباقي الجنود ، وعانت الحكومة كثيرا لتوطيد الامن في هذه المنطقة (٥٩) .

وامتد تمرد أهالى الوجه القبلى الى ائتلاف مزروعاتهم مثلما حدث في قرية جريس بالمنيا ورفضوا دفع الاموال المفروضة على النخيل واصلوا العصيان ضد أوامر الحكومة وعندما تصدت قوات الخيالة لخماد تمردهم فقد خشيت الحكومة المركزية امتداد خبر هذا التمرد الى القرى المجاورة وقد حشدت عددا كبيرا من الجنود لقمعه (٦٠) .

وكان كره الأهالى للاتراك دافعا للاعتداء على بعض الاتراك أو محاولة الاعتداء عليهم فقد قبض بعض الفلاحين بالقرب من دمياط على ٢٤ شخصا

(٥٧) محفظة ١٢٥ أبحاث وثائق في ١٨ محرم ١٢٥٤ — ١٨٣٨/٤/١٣ وفي ١٦ ذى القعدة ١٢٥٥ — ١٨٤٠/١/٢١ . انظر الملحق الثالث عشر .

(٥٨) دفتر بدون رقم معية وثيقة ١٤٢ في ١٥ ذو القعدة ١٢٥٠ — ١٨٣٥/٣/١٥ ص ٦٢ .

(٥٩) دفتر ١٤ عابدين وثائق ٣٠ ، ٣١ في ١٧ محرم ١٢٦٧ — ١٨٥٠/٢/٢٢ ص ١٢ ، ١٣ .

(٦٠) دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ١٣٤ في ١٩ القعدة ١٢٥١ — ١٨٣٦/٣/٧ ، انظر الملحق الرابع عشر .

تركيا قدموا على متن احدى المراكب من اللاذقية واعتدوا عليهم بالضرب وقد كلف حاكم دمياط بالقبض عليهم واعداد المحرضين منهم وتدعيم الامن في هذه المنطقة (٦١) وتصدى بعض أهالى بلاص بقسم قفط بمديرية نصف، ثانى قبلى لمعاون الخط وسعوا في قتله وتوقفوا عن أداء الاموال والغلال واداء الأشغال العامة كما تصدى أهالى ناحية محلة روح بالغربية لبعض الجنود الاتراك وضربوهم بالنابيت وقد أمر محمد على بالقبض على أقارب شيخ الناحية وارسالهم الى الخدمة العسكرية أو سجن الشيخ (٦٢) وعندما بدأت ادارة مديرية اسنا في جمع الانتفار للخدمة في الجيش أعلن أهلها العصيان وتصدوا لرجال الادارة ومنعوهم من تنفيذ ذلك (٦٣) .

وعلى الرغم مما يذكره ماك كون من أن الفلاحين في عصر اسماعيل كانوا مغلوبين مستسلمين لا يعرفون الثورة على ظلم أصابهم والاعتراض على اجحاف ألم بهم وامتثلوا امثال العبيد الى مصائرهم في ذلة وامتهان كأن قلوبهم فارغة وأحاسيسهم مشلولة من طول ما عانوه من الاستبداد باسم الدين افتراء وكذبا منذ العهد الفاطمى وحتى الاتراك (٦٤) فان هناك بعض الحوادث التى تشير الى روح المقاومة عند هؤلاء الفلاحين ومن ذلك حدوث صدام مسلح بين أهالى كوم زمران بقسم النجيلة بمديرية البحيرة وبين بعض الجنود الذين فتدوا أسلحتهم (٦٥) . وامتنع بعض أهالى اسنا عن دفع الاموال المقررة عليهم مما أدى الى ارسال قوة اليهم لمواجهةهم والزامهم بالطاعة (٦٦) .

(٦١) دفتر ٣ معية تركى وثيقة ٦١ فى ١٤ ذى القعدة ١٢٣٣ —
١٨١٨/٩/١٥ .

(٦٢) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى غاية محرم وفى ١٧ صفر ١٢٥٢ — ١٨٣٦/٦/٣ ، ٥/١٧ .

(٦٣) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٢٥ ذى القعدة ١٢٥٣ —
١٨٣٨/٢/٢٠ .

(64) Mc Coan, Egypt under Ismail, London, 1889, p. 113.

(٦٥) مديرية البحيرة دفتر ٨٦٦ وثيقة ٥٢١ فى ٢٣ ربيع ثان ١٢٨٣
١٨٦٦/٩/٤ ص ٩٧ .

(٦٦) دفتر ٣٧٤ داخلية وثيقة ٨٧ فى ٢١ شوال ١٢٩٤ —
١٨٧٧/١٠/٢٩ ص ١٧ .

وكان اشتراك الاهالى فى الثورة العرابية (٦٧) ونصرتها وتطوعهم فى الجيش نوعا من مقاومة الاستبداد وتحررا من ربطة الطفيلان الذى حاق بهم لاجيال طويلة ورغبة منهم فى التخلص من كافة أنواع التدخل فى بلادهم ولحكم أنفسهم بعد أن كان حكمهم يملكون عليهم كل شىء أرواحهم وحرياتهم وحقوقهم وأرضهم وممتلكاتهم وأرزاقهم لخدمة المصلحة العامة وخدمة مصالحهم الذاتية .

* * *

مما سبق يتبين مدى حرص حكام مصر الاتراك الذين تركزت السلطات جميعا فى أيديهم على تميز عنصرهم وبنى جنسهم على المصريين أبناء البلاد الذين لم يميلوا اليهم — باستثناء محمد سعيد — ولم يعملوا على حل مشاكلهم ورفاهيتهم وأن هذا الحكم المركزى المطلق عمل على اقامة علاقات مباشرة فيما بين الحكومة المركزية وحكام الأقاليم ورجال الادارة بها والذين يمثلونها وبين الاهالى .

وعملت الحكومة المركزية على تحديد أطر هذه العلاقة ووضع النظم واللوائح والأوامر المنظمة لهما ولكن ذلك لم يمنع هؤلاء الحكام من تسلطهم ولم يوقف تجاوزاتهم وتعدياتهم على الاهالى واساءة معاملتهم وفرض المزيد من الأعباء والالتزامات عليهم وبذلك تكبد الاهالى من المشاق والمغارم الشىء الكثير وكان عليهم الوفاء أيضا بالتزامات الحكومة المركزية مثل العونة والسخرة فى الأشغال العامة ودفع الأموال والضرائب والعوائد والالتزام بسياساتها الزراعية والاقتصادية كما كان عليهم دفع الاتاوات والرشاوى والعمل مسخرين عند رجال الادارة والطاعة المستمرة لأوامرهم وخاصة مشايخ بلادهم الذين سأموا المخالفين لهم سوء العذاب مما أدى الى تشردهم وتسحبهم من بلادهم وترتب على ذلك خراب هذه البلاد نتيجة لهذه العلاقة غير المستقرة أو المتوازنة والتي انعكست أثارها على المصريين وأحوالهم بصورة واضحة .

(٦٧) محافظ الثورة العرابية محفظة ٨/٥٣/د/٨ قضايا المتهمين ،
تلفراف رقم ٧٠ فى ١٨٨٢/٧/٣٠ .

ووضح بجلاء عدم استكانة المصريين لهذه المعاملة غير المتكافئة وما عانوه من قهر وكبت ، فقد نصدى الأهالى لتسلط حكامهم وتعددت صور المقاومة السلبية منها والايجابية الصامتة والعنيفة السلمية والمسلحة وامتدت روح المقاومة الى كافة أنحاء البلاد فى الوجهين البحرى والقبلى واعترف أحد حكام مصر بمدى خطورتهم وشدة بأسهم وذلك على الرغم من محاولة بعض الاجانب وصم المصريين بالاستسلام والاستكانة وضعف روح المقاومة .

* * *

الختام

تكشف لنا هذه الدراسة عن عدد من النقاط وهى :

أن الهيكل الإدارى للأقاليم فى مصر فى الفترة منذ تولية محمد على الى الاحتلال كان مختلفا عما كان عليه من قبل وخاصة فى القرن الثامن عشر ، ومع ظهور التقسيمات الادارية الجديدة للأقاليم فى عهد محمد على واجراء التعديلات والتغييرات عليها فى عهده ، وفى عهد خلفائه . وتحقيقا لسياسته الاقتصادية والزراعية والادارية وتأدية المهام والمطالب التى تتطلبها تحقيق هذه السياسة فقد كان من المحتم ايجاد الأجهزة الادارية التى يمكنها القيام بذلك وادارة الوحدات والأقاليم .

وكان للظروف الطبيعية دور أساسى فى التقسيم الإدارى للأقاليم فى مصر ، كما كان اتساع نطاق الوحدات الادارية وامتدادها ومساحة زمامها وعدد سكانها وبلادها وأحوال ادارتها المدنية أو المالية أو ادارة القضاء وكذلك أمور الزراعة والرى بها وغيرها من أعمال الادارة بالإضافة الى التخلص من بعض رجال الادارة غير الكفاء أو اسناد ادارة بعض الوحدات الادارية الرئيسية الى بعض الذوات بما يتناسب مع مكانتهم . كل هذه العوامل مجتمعة كان لها أثر كبير فى اجراء التعديلات والتغييرات فى هذه الوحدات سواء بالتقسيم أو الضم أو الدمج طوال هذه الفترة .

ومع اختلاف مهام ادارة الأقاليم والوحدات الادارية الرئيسية والفرعية وتنوع اختصاصاتها عما كانت عليه تبعا لتغير أهداف الدولة وسياستها ورغبة بعض حكام مصر فى تطوير نظم الادارة بها والنهوض بالبلاد فقد ظهرت العديد من الوظائف الجديدة ذات اختصاصات محددة لتحقيق هذه السياسة . وكان للقضاء على الالتزام أثر فى ايجاد الاتصال المباشر بين الحكومة المركزية ممثلة فى رجال الادارة بالأقاليم وبين الأهالى حيث وضعت النظم والقوانين التى تنظم ذلك .

وظلت معالم الهيكل الإدارى للبلاد والوظائف الإدارية بالأقاليم غير واضحة المعالم أو محددة المهام حتى أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر ومن ثم فقد وضعت اللوائح والقوانين المنظمة لأجهزة الإدارة بالأقاليم واختصاصات جميع الوظائف بها بدءا من الثلاثينات من نفس القرن وتبع ذلك تحديد الهيكل الاساسى للأقاليم فى مصر واستقرارها وتنظيم إدارة الدولة بإنشاء الدواوين وتحديد اختصاصاتها وتحديث أسلوب الإدارة بها وبإدارة الأقاليم . وقد نجح محمد على فى جعل مصر دولة حديثة محاكى الدول الأوروبية فى الإدارة وذلك بتغيير النظام القديم فى إدارة الدولة وإحلال نظم جديدة تمتد فيها يد الدولة الى كافة الأنشطة والمصالح ، كما كان للمشروعات العمرانية التى تمت فى عهده أثر فى النهوض بإنتاج البلاد وتحسين أوضاعها الاقتصادية وتنمية مواردها واتساع رقعة العمران بها بإقامة قرى جديدة وأحياء قرى قديمة كانت قد اندثرت وأصابها الخراب . وأقيمت العديد من الكفور والعزب فى عهد خلفائه الذين وضعوا الأسس والقواعد لإقامة الوحدات الإدارية الفرعية .

وكان من المهام الرئيسية لرجال الإدارة بالأقاليم على اختلاف مستوياتهم ودرجاتهم الاضطلاع بشئون أمور البلاد التابعة لهم ويأتى فى مقدمتها أمور الأراضى والزراعة وبخاصة المحاصيل النقدية منها ، ومتابعة زراعة الأصناف والفلال والمحاصيل وتوريدها الى الشون وتنفيذ النظم الخاصة بتوزيع مياه الرى لحاجة الأراضى والمحاصيل وتحصيل الأموال والضرائب المقررة والأقساط الباقية والعمل على استتباب الأمن بالبلاد والقضاء على الأتقياء والصوص كما ارتبطت إدارة الأقاليم بنهر النيل الذى نال جانبا كبيرا من اهتمامها بمتابعة أحواله وأطواره والمحافظة على مقياسه سواء كان بالانخفاض أو الارتفاع درءا لآخطاره ووقاية للبلاد والأهالى من غوائله . كما امتدت اختصاصاتهم أيضا الى إنهاء المنازعات بين الأهالى وحل القضايا التى تدخل فى اختصاصهم وبذلك جمع رجال الإدارة بالأقاليم بين السلطتين التنفيذية والقضائية معا وكانت الحكومة المركزية تستعين بضباط الجيش لتنفيذ بعض المهام فى الأقاليم أو تعهد اليهم بمعاونة بعض المديرين أو بإدارة الأقسام أو المديریات .

وكان للشخصيات التى حكمت مصر دور هام فى إدخال النظم

والتعديلات الجوهرية على ادارة الأقاليم وبخاصة محمد على وسعيد واسماعيل وقد أوضحنا دور كل منهم وما تم في عهده ومن ذلك تصدى سعيد لمحاولات بعض رجال الادارة استغلال سلطاتهم بتقييدها وصرامته في كبح جماح نفوذهم والحد من البطش بالأهالى كما عمل على تحقيق المساواة بين رجال الادارة بالقرى وبين الأهالى بتجنيد أبناء العمدة والمشايخ في الجيش أسوة بأبناء الفلاحين ووضع القواعد والنظم التى تحقق هذه العدالة وفي عهده أرسيت قواعد تولى المصريين ادارة بلادهم فى الاخطاط والأقسام جنبا الى جنب مع الأتراك كما تولى المصريون فى عهده مناصب مديرى المديریات . وفى عهد اسماعيل استكمل ما بدأه سعيد من ترغيب الأهالى فى تنصيب مشايخ قراهم . كما أنشئت مجالس المراكز ومجالس البلاد والدعاوى لاتاحة الفرصة للمصريين لانتخاب حكامهم فى البلاد والمراكز وحل قضاياهم ولكن تدخل الادارة المركزية حال دون نجاح هذه الخطوات نحو اللامركزية الادارية للأقاليم والبلاد .

واتسم أسلوب ادارة الأقاليم بالمركزية الشديدة حيث اتجه محمد على بعد قضائه على الجماعات والقناصل التى كانت تناوئه على السلطة الى تجميع كافة السلطات فى يده ، وتمكن من بسط السيطرة المركزية على جميع الأجهزة والقائمين عليها وعلى البلاد وكان يشرف بنفسه على أحوال الأقاليم وأمور الادارة بها ، كما أنشأ الأجهزة والادارات التى تقوم بأعمال المتابعة والتفتيش والمراقبة مما جعل المديرين لا يتربعون على قمة السلم الادارى فى الأقاليم .

وعلى الرغم من أن رجال الادارة بالأقاليم كانوا يمثلون السلطة المركزية فانهم كانوا مقيدى السلطات محدودى الاختصاصات وكانوا مجرد موظفين خاضعين لسلطة الحاكم وفى ذات الوقت فقد كانوا فى نظر المحكومين يمثلون شخص الحاكم والحكم . ووضح أن شيوخ بعض البلاد مثل الواحات وبعض بلاد الوجه القبلى وخاصة النوبة انفردوا بادارة أمورها فى ظل ولائهم للحكومة المركزية التى امتدت سيطرتها الى كل المناطق .

وعلى عكس ما يذكر الكثيرون فقد اثبتنا أن المصريين تولوا ادارة الأقاليم وترقوا الى مناصب المديرين فى عهد محمد على بعد ثبوت

كفائتهم في إدارة الاخطاط والأقسام وتفوقهم على أقرانهم من الأتراك وغيرهم بعد فشل محمد على في اصلاحهم حيث اتصفوا بالجهل والفور والتعالى على المصريين وغيرها من الصفات التي لم تكن تؤهلهم لتولى إدارة البلاد فضلا عن عدم خبرتهم بأمورها وأحوالها فلجأوا الى التعسف مع الاهالى وارتكاب المظالم . ويمكن ذلك للمصريين من تولى إدارة الاقاليم واستعانة محمد على بهم وبخبرتهم وكان للاهالى في بعض المواقع دور — الى حد ما — لا يمكن اغفاله في هذا الصدد حيث أظهروا اخطاء حكامهم الأتراك وما هم عليه من جهل وفشل وعجز وقام الأتراك كبارهم وصغارهم بالتصدي لذلك واخفاء الأوامر الخاصة بتعيين المصريين واحلالهم محلهم .

وعلى الرغم من تبوء المصريين مكانة مرموقة في بعض الأحيان ومتواضعة في كثير من الأحيان في إدارة الاقاليم وفي بعض الدواوين فان ذلك لا يعنى أن أمور إدارة هذه الأقاليم أو الدواوين كانت بأيديهم أو خالصة لهم فقد ظلت قيود السلطة المركزية مفروضة عليهم تقيد حرياتهم .

وأثبتنا أن ادخال اللغة العربية كلفة رسمية في أعمال إدارة الاقاليم والدواوين قد بدأ في عهد محمد على بعد اتجاهه الى تعيين المصريين في إدارة الاقاليم تسهيلا لوصول أوامره وتعليماته اليهم ، واستكمل سعيد ما بدأه محمد على من تعريب الإدارة في الاقاليم والدواوين لعدم ثقته بالأتراك وميله الى المصريين . وتم تمصيرها في عهد اسماعيل الذى كان يعمل على التحرر من الباب العالى .

وانعكست مساوىء أجهزة الإدارة بالأقاليم واستغلال القائمين عليها لنفوذهم من وجود بعض المظاهر السلبية التي انتشرت في البلاد مثل المحسوبية والرشوة وفرض الأتاوات والفردة على الاهالى فضلا عن اختلاس أموالهم ونهب ممتلكاتهم وأراضيهم ومواشيهم وسواقيهم والتعدي عليهم وضربهم بالكرباج وتعذيبهم وسجنهم وتسخيرهم مما أدى الى تسحبهم من بلادهم وترك قراهم واشترك في ارتكاب هذه التجاوزات معظم رجال الإدارة بالأقاليم على اختلاف جنسياتهم وتنوع مستوياتهم .

وعانت أجهزة الإدارة من قلة الكفاءات والخبرات التي تنهض بها

فكان الكثيرون ممن تولوا شئونها من غير ذوى الخبرة أو الاستحقاق بل كان معظمهم أميين لا يعرفون الكتابة والقراءة ومن ثم كانوا يعملون على تنفيذ الأوامر التى تصدر اليهم ارضاءا للحاكم وضمانا لاستقرارهم فى وظائفهم واتصفت الاجراءات الادارية بين أجهزة الادارة بالأقاليم والدواوين والمصالح بالبيروقراطية وترتب على عدم استقرار رجال الادارة فى وظائفهم آثار بعيدة المدى على أمور الادارة بالأقاليم والبلاد وعلى الأهالى أيضا .

وتوصلنا الى أن أجهزة الادارة بالبلاد خلال هذه الفترة قد استحدثت بها من الوظائف التى تتطلبها أمور الادارة بالبلاد واختفت بعض الوظائف التى لم تعد صالحة للاستمرار ومن الوظائف التى اختفت وظيفة القائمقام والمشيد وغيرها من الوظائف أما الوظائف التى استحدثت فهى وظائف المديرين والمحافظين ووكلاءهم ونظار الأقسام والمعاونين ومأمورو المراكز والضبطيات ووظيفة العمدة بالقرية حيث توصلنا الى أن وجودها كان فى أوائل الثلاثينات وخاصة فى عام ١٨٣٣ على عكس ما يذكر جميع من تصدوا للكتابة عن الوظائف الأساسية بالقرية المصرية . كما نشأت أيضا بعض الأجهزة الادارية التى تطلبها أمور ادارة البلاد مثل مجالس البلاد والمراكز والضبطيات بالمدن والبنادر والمديريات والمحافظات التى أدت الى سحب اختصاصات حكام الأقاليم القضائية التى كانوا يتمتعون بها الى جانب السلطة التنفيذية .

وإذا كان حكام مصر فى تلك الفترة كانوا يعملون على التجديد المستمر فى نظم الادارة وتعديل الوظائف بالانشاء والالغاء فقد كان للالزمة المالية التى حدثت بالبلاد فى عهدى سعيد واسماعيل دورا كبيرا أيضا فى تحديدهم الوظائف بالأقاليم وتوفير كثير من الموظفين وتحديد مرتباتهم . وظهور اتجاه نحو تخصص أعمال الادارة داخل الأقاليم حيث تم الفصل بين ادارة الأقاليم والادارة المالية بها فى عهد اسماعيل وأصبح كل جهاز منها يتبع أحد الدواوين ولكن ظل للمدير أو المحافظ الاشراف على الجهازين معا داخل مديريته أو محافظته .

واختلفت أسس اشتراك الاتراك والشراكسة وغيرهم فى ادارة الأقاليم عنها عند المصريين فعلى حين أن العناصر الأولى التى كانت تنفذ الى

مصر طمعا في تولى الوظائف بها مستغلة صلتها بالحاكم أو قربها منه أو قرابتها له للوصول اليها رغم عدم كفاءتهم وخبرتهم وتعلمهم وامتلاكهم من المقومات التى تكفل لهم ذلك فانه كان على المصريين أن يتمتعوا بكثير من الصفات والمقومات التى تؤهلهم لبلوغها ومنها أوضاعهم الاقتصادية المتميزة ومكانتهم الاجتماعية المرموقة وتمتعهم بالنفوذ والسلطة وقوة العصبية الى جانب خبرتهم بأمور البلاد وإدارتها حتى يمكن توليتهم لهذه الوظائف. وكان بريق هذه المناصب التى سعى اليها المصريون — ولو عن طريق الرشوة — فى إدارة الأقاليم بصفة عامة راجعا الى الحرص على رئاسة القرى وزعامتها واستمرار بقاء هذه المناصب فى يد أبناء الأسر العريقة بها الى جانب تحقيق مكسب مادى أيضا .

وكان الوصول الى مناصب شياخة القرى والعمد سببا فى ازعاج الادارة المركزية وحكام البلاد نتيجة لكثرة الشكاوى التى كانت تطالب باجراء ترتيب الشياخة أو تعديلها تحقيقا لرغبات الأهالى فى تنصيب من يرغبونهم فى هذه الوظائف وكان تدخل الادارة المركزية ومساندتها لبعض المشايخ ضد رغبة الأهالى كثيرا ما يفسد اجراءات الترغيب أو الانتخاب، كما أن تغافل الحكومة المركزية عن تحقيق كثير من هذه الشكاوى كان سببا فى استمرار الصراع حول هذه المناصب فى القرى وكان لهذه العواامل بالاضافة الى جهل المصريين أكبر الأثر فى ضياع حقوقهم السياسية فى تمثيلهم الصحيح فى ادارة بلادهم باتباع الأسس الصحيحة فى انتخاب ممثليهم فى ادارة القرى وكذلك المجالس المحلية مما ترتب عليه عدم تحقيق العدالة الاجتماعية واقامة ديمقراطية حقيقية لسنوات طويلة من القرن التاسع عشر .

وقد أتيج لمن تولوا من المصريين وظائف الادارة العليا بالأقاليم والدواوين سبل الاتصال بالحكام واقامة العلاقات الوطيدة معهم ، وانعكس ذلك على أوضاعهم الاجتماعية داخل بلادهم وخارجها ، كما تهيأت للعمد والمشايخ — عصب النظام الإدارى — السبل للنهوض بعائلاتهم وأسرهم حيث نال أبناءهم حظا وافرا من التعليم والرعاية لم يتح لغيرهم من أبناء الفلاحين فأصبحوا أعضاء فى مجالس الحكم والشورى والقضاء فارتفعت بذلك مكانتهم السياسية والاجتماعية على حين حالت سوء أوضاع الفلاحين

الاقتصادية والاجتماعية دون استمرار من تولى منهم أيا منها فتركوها لمن يملكو نواصيها .

وعلى الرغم من تحديد الاختصاصات والعمل على التنسيق بين الأجهزة والوظائف بإدارة الأقاليم والبلاد فإن ذلك لم يمنع من التداخل بين هذه الأجهزة ورجال الإدارة وخاصة فيما بين أجهزة الإدارة بالأقاليم وفروع الدواوين والمصالح بهذه الأقاليم . وكان ذلك راجعا الى رغبة هذه الأجهزة والقائمين عليها في السيطرة والنفوذ واخضاع هذه الفروع لسلطة حاكم الأقاليم . وقد تدخلت الحكومة المركزية للحيلولة دون تصعيد هذه الخلافات . أما أوجه الائتلاف فيما بينهم فكانت بهدف تحقيق المصالح العامة وإن كانت غلب عليها تحقيق المصالح الشخصية .

ومع أن البعض حاول الصاق تهمة الاستكانة والاستسلام بالمصريين في مواجهة تعسف أجهزة الإدارة معهم فقد أثبتنا من خلال الوثائق كيف تعددت صور مقاومة بعض الأهالي في عدد من القرى لتجاوزات أجهزة الإدارة ورجالها ، وكيف تصدوا لحكم محمد على المطلق وأعلنوا العصيان ورفضوا أداء ما عليهم من ضرائب وأموال بل تصاعدت روح المقاومة عندهم الى المقاومة المسلحة رافضين لكل أنواع الظلم والعسف والجور ودفاعا عن حقوقهم واعترف حكامهم الاتراك بشدة بأسهم وخطورتهم .

مَلاحِيقُ الْكِتَابِ

الملحق الثانى (*)

تعيين المصريين مديرين للاقاليم

من الجنب العالى الى شرمى أفندى :

يخطر بهعدم ممنونيته من المعاملة الشاذة التى عامل بها على أغا بدرأوى مدير نبروه وكفر الشيخ ويلفت نظره الى أن ساكن الجنان السلطان سليم قد جعل من ثلاثة من أسرة الخادم ومن محمد باشا أبو مراق وزراء وهم من أبناء العرب كما أن جنابه العالى قد جعل على أغا بدرأوى مديرا مثله فلماذا لا يحتمله فاذا كان هناك أسباب توجب هذا الكره كان بها والا فليفهم انه يحطم عظامه .

(*) دفتر ٧٨ معية تركى وثيقة رقم ٨٩ فى ٢٧ محرم ١٢٥٢ —
١٨٣٦/٥/٤ ص ٢٧ .

الملحق الثالث (*)

محمد على يشيد بكفاءة المديرين المصريين

من محمد على الى نجلى المحترم مدير الغربية :

لدى مطالعتكم على صورة الشقة الواردة من اللواء حمزة بك مأمور كشف عملية الترع والجسور في المديرية الغربية المرسلة الى طرفكم لفا كما سيكون معلوما لديكم بأن الأنفار الموجودة في عملية الجسور قليلة جدا وكما أن بعض محلات العملية لا توجد أنفار قط وبناء على الكشف المقدم منذ بعض أيام لفا مع الشقة المرسلة من وكيل المديرية المؤرخة ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٧ نمرة ١٣٥ العمليات المنتهية الى الآن ضئيلة جدا وعند المقايسة مع العمليات التي انتهت في عهد أسلافك المديرين من أولاد العرب ثبت أنك متأخر عنهم جدا في العمل والعملية التي أتمها الأنفار التي من طرفكم لا تساوى ثلث العمليات التي أنهوها الأنفار من طرفهم بناء على مضمون أمرنا رقم ٨٢ على أقل تقدير يجب عليك اتمام العمليات الضرورية بجلب أنفار كافية لنهوا هذه العملية .

(*) محافظ مديرية روضة البحرين محفظة رقم ٥ وثيقة رقم ٨٤ في ١١ جماد ثان ١٢٥٧ هـ / ٣١/٧/١٨٤١ م .

الملحق الرابع (*)

النتائج التى ترتبت على تولى المصريين حكم أنفسهم

فرمانات جلية الى أهالى ومشايخ أقسام الوجه القبلى والأقاليم الوسطى :

بأنه بالنظر لما شاهده الجنب العالى فى أثناء سفره من الاسكندرية الى الجعفرية من عمران البلاد ووفرة الزراعة فى الجهات التى أحييت الى عهد المشايخ فى الأقاليم البحرية صدرت الارادة السنية برفع الحكام الترك عن الأقاليم الصعيدية واحالتها الى عهد مشايخها فعين لكل قسم ناظر منهم فعلى الأهالى السمع لكلامه والاطاعة لأحكامه والاتفاق معه على تحصيل الأموال الأميرية وأن من يخل منه شئ يجرى تأديبه .

(*) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١١٧ فى ٣ رمضان ١٢٤٩ — ١٨٣٤/١/١٤ ص ٦١ .

الملحق الخامس (*)

رغت الحكام والعساكر والقواصة الاتراك بالاقاليم البحرية والغبلية واخلال المصريين محلهم

أمر كريم الى محرم أغا مدير نصف ثانى وجه قبلى :

بلزوم رفع المأمورين ونظار الأقسام الترك ومن بمعيتهم من العساكر
والقواصة الترك وأيضا حكام الاخطاط وكبار المشايخ حسب التعهد كما
صار بالاقاليم البحرية وذلك بمناسبة احالة نظارة أقسام مديريتكم على عمد
المشايخ مع اجراء ترتيب ماهياتهم حسب المشروح بالأمر البالغ مقداره
قرش كيسة

سنوى ٣٨٠ ٩٣٥ (١) .

(*) دفتر ٢٥ أوامر معية وثيقة ١٢٧ فى ١٠ رمضان ١٢٤٩ —
١٨٣٤/١/٢١ ص ٧٢ .

(١) بلغ مقدار المبالغ المخصصة سنويا للعمد الذين حلوا محل الاتراك
بمديرية نصف أول وجه قبلى ١٦٢ قرشا و ١٦٤٧ كيسة أنظر المصدر
السابق نفسه وثيقة ١٢٥ فى تاريخه ص ٧٠ .

الملحق السادس (*)

سياسة سعيد في تواليته المصريين حكم أنفسهم

أمر كريم الى حسن أفندى الشريعى ناظر قسم قلوصلنا بمديرية المنيا
وبنى مزار :

اعلموا انه لشدة تعلق ارادتنا بأمر رفاهية الأهالى وحسن تقدمهم
قد سنع لخاطرنا أن نجعل من أجل عمدهم نظار أقسام يحسنون سياستهم
ويباشرون أحوال معيشتهم مع تأدية المطالب الميرية بأوقاتها المقررة
وتوسمنا فيكم اللياقة والاستعداد لذلك فجعلناكم بنظارة قسم قلوصلنا
وصدر أمرنا الى المديرية بقيدكم فى هذه الوظيفة من ابتداء تاريخه — عوضا
عن سليم أفندى الذى أمرنا برفته فيلزم أن تبذلوا غاية اهتمامكم بكمال
اقدامكم الى حفظ افتخار التقدم بأن تعاملوا الأهالى برعاية الحق والانصاف
وازالة أسباب الجور والانحراف ولا تكونوا كمن وافتهم النعم بالتقليد فى
هذه المصلحة من أبناء العرب السالفين وأذيلت عنهم فى أقرب زمن من اتباع
أمور البغى والطغيان لان أولئك بعد أن نالوا كمال التشريف بمدة المرحوم
جنتم كان والدنا وتميزوا بنیشان الافتخار بين الاقران تجردوا من ذلك حينما
ظهر عدم صلاحهم ولم يتجه لهم شيئا من أنواع الجزاء غير ذلك وأما انتم
اذا سلكتم سبيل الاستقامة ولم ترتكبوا أدنى سقامة فيكون ذلك باعنا الى
زيادة تشريفكم وعدم الاقدام على تقدم خلافكم ممن يرى فيه اللياقة الى جهة
أخرى من العمد أمثالكم . وأما والعياذ بالله تعالى اذا حصل منكم ما يخالف
للمقصود ففضلا عن تشديد جزائكم وخراب محلكم تكونوا موقع التجربة
ولا يليق حينئذ الاقدام على تقديم أمثالكم فى مثل هذه الوظائف لانه يبقى من
قبيل من جرب المجرب وتكونوا أعظم سبب فى حرمان أمثالكم من هذه
النعمة وتستوجبون حينئذ دوام الدعى عليكم منهم ومن نسلهم ما دامت
أبناء الترك حكاما على القرى فانظروا لذلك بعين الحقيقة وادآبو على
سلوك اقوم طريقة وجانبوا ما سلف وقوعه ممن سلف واجتهدوا فيما
تستحصلون به على ازدياد الشرف كما هو مطلوبنا .

(*) دفتر ١٨٨٧ أوامر معية عربى وثيقة رقم ١ فى ٨ صفر ١٢٧٣ .
١٨٥٦/١٠/٨ ص ٢٨ .

الملحق السابع (*)

تحديد عدد المشايخ بالقري

صورة معروض المديرية

« كما وانه ليس متسترا على سعادتك وجود مشايخ بكثرة بأغلب البلاد أى البعض بها خمسة أو عشرة والا خمسة عشر أو عشرين والا خمسة وعشرين شيخ وان منشأ وسبب وجود هؤلاء على قدر كذا هو انه اذا توفى أحد المشايخ فتخلف الشياخة بعده الى من يتخاف له بعنى ولده واذا لم يكن فأخيه ماذا والا فالاقرب له يستولى عليها كالميراث بالقول انها حقه والا اذا كان لمن يستخلف ويستولى على الشياخة اخوات وينفصلوا من بعضهم فيقتسموها بين بعضهم البعض بدون اطلاع الحكومة وبغير وجود تقرير ديوانى بأيديهم وبمناسبة تمادى الأيام وتغير واستجداد الحكم بحسب الحال بيصير تمكن تلك الاقتسامات عليهم وبواسطة وجود كثرة المشايخ بأى بلدة على قدر كذا يصير وقوع محذورات كثيرة وستستبان تلك المحذورات التى صار مشاهدتها بالملاحظة من بعض المشايخ الآتى ذكرها وهو أن :

أولا — العمليات والمطالب السائرة التى تصيب الأنفار الذين بطرف احد تلك المشايخ والا من بطرف اطرافه بحق فبمقتضى الطبيعة البشرية يتحيل بأنواع الحيل والخداع بقوله ان هذا لا يخص حصته ويتخذ فى أسباب عدم قبولها وفى حماية اقاربه وتعلقاته الداخلية حصته ودايما لا يخلا عن افكاره ترويح نفسه وعائلته المنسوبة اليه ومن ذاهو جاري وقوع لانزاع ومعارضة بين بعضهم البعض .

ثانيا — بداعي حصول وضع يد أغلب هؤلاء المشايخ على مسند

(*) دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات : أمر سنة ١٢٧١ ، ترجمة أمر صادر الى مدير الدقهلية رقم ٩ ربيع الاول ١٢٧١ — ١٨٥٤/١١/٣٠ — ٣٦ تركى بناء على ما عرض من المديرية تركى فى ٢٥ رمضان ١٢٧١ — ١٨٥٤/١١/١٧ نمرة ١٥ .

الشيخة بدون معلومية الحكومة وأرباب الوقوف كما سبق الذكر فمنهم بعض أشخاص مجردين من المعقولية اعتادوا على الهروب من هنا وهنا واتخذوا ذلك وعدم مقابلة حكامهم سبيلا ويسبب سلوكهم في هذا المسلك الغير مستقيم قد سرى واستطبع في باقى المشايخ والاهالى ويتداول الأزمنة صار ذلك لهم طبيعة وتمكنت فيهم وهلم جرا وبذلك صاروا الأهالى الفقراء التى تخصهم دايمًا تحت المشقات وبذا جرى كسر أجنحة الفلاحة وتسحب تلك الاهالى فضلا عن حصول المشغولية العظيمة الواقعة من كثرة التشكى الواقع بهذه الوسائط كما وأن ذلك جميعه ليس خافى على أحد مع أن هذا مغاير لرضا الجنب العالى الداورى فلذا تجارينا على اعراض وايراد بعض ملحوظات موجبة لمنع تلك المحذورات على قدر الامكان نوعا ومستوجبة لحصول رفاهية العباد التى هى أقصى الأمل العالى الخديوى وهو أن اذا ترتب مشايخ بكل ناحية على قدر تحملها ونظرا لجسامتها بمعرفة عمد المجاورة وعمد فلاحين الناحية أيضا وباطلاع المديرية يعنى البلد الصغيرة جدا يترتب بها واحد وبالاكبر منها اثنين وبالاكبر منها ثلاثة والأجسم قوى نهايته أربعة مشايخ والمشايخ الذى يترتبوا يجرى تعديل حصصهم بحسب الأطيان وبوانع الانفار وبتقدم دفاترهم لديوان المديرية يصير تجديد دفتر بنوع السجل وتتنقيد به أسماء والقاب ومقادير قراريط المشايخ المستجدة ويعطى لكل منهم تقرير مطبوع بيده من المديرية ويكون مبين ومبرهن به ذلك وفيما يعد اذا ظهر خطأ من أحدهم فمن بعد التحقيق بمعرفة المديرية فى أول وهلة يصير زجره بين أقرانه وفى الثانية يضرب بموجب القانون وفى الثالثة يعزل من الشيخة وينصب من يليق خلفه ويتأثر بالسجل المذكور كيفية ما يعامل به بكل دفعة لأجل معلومية الحكام به سلف وخلف ويختتم عليه ذات المدير أيضا واذا انحل وعد أجل أحدهم وتوفى حالا ينتخب بدله كما مر الذكر ثم يصير وضع بصمة اختامهم بالسجل المذكور لأجل مراجعتهم حين الاقتضا وكذا يجرى صب اختتام لكل منهم باسمه من الضربخانة مخصوصا وتعطى اليهم لأجل اعتماد الافادات التى ستعطى منهم وأثمان تلك الأختام تتسدد من أصحابهم وبحصول ذلك ومباشرة أجرى وربط المواد المشروحة وقتى بالدقة والاعتنا سوف تظهر حالات من تلك المشايخ التى ستترتب بالانتخاب والقلة تمازج مزاج العدالة

وبذلك أيضا حصص المشيخة تصير على استقامة وكافة المطالب والاشغال الميرية تستقر فى درجة الرواج والتشهيل ولكن ولو انه قد تصور ذلك وتلاحظ الا انه من حيث أن موافقة أجرى ذلك لرضا الجنب السامى الخديوى وعدم موافقته مجهولا فاقضى العرض والاشعار اذا توافق برأى سعادتكم اعراض هذه المواد للاعتاب السنية الخديوية تمنوا باعراضها وكل ما تعلق به الارادة العلية الداورية تكرموا بالافادة عنه للاجرى عملا بما يصدر به الأمر .

صورة الأمر المشار اليه رقم ٩ ربيع الأول ١٢٧١ نمرة ٣٦ تركى

انه قد صار منظورى شقتكم المفصلة ومؤرخة فى ٢٥ صفر ١٢٧١ نمرة ١٥ المشتمة على أن وجود كثرة المشايخ بأحد النواحي موجبة لتعطيل المصلحة وعدم حصول الاستقامة وقد تحسن لدينا ملحوظاتكم واشعاراتكم التى ابدىتموها فى هذا الخصوص فلذا وبما أن مقتضى تنصيب وتعيين مشايخ بكل بلدة حسب زمامها ثلاثة أو أربعة وبعض النواحي التى زمامهم جسيم يكون بكل منهم نهاية ستة (٦) مشايخ ويكونوا من أرباب الاستقامة وأهل للاتصاف بالخيرية بين الأهالى وبعضها يعنى على وجه الاصول بالانتخاب والتصديق فاذا اقتضى الأشعار لتبادروا فى تسوية وتعديل ذلك بكمال الحقانية والعدالة بغاية الدقة .

الملحق الثامن (*)

اجراءات انتخابات مشايخ القرى

الى ناظر قسم النجيلة :

« شرح صورته تقدم لنا هذا العرضحال من عبد الجواد مرعى من كفر داود ونحن بالترعة وقد أحضرنا مشايخ الناحية وسألناهم شفاهها عن الحقيقة فأفادوا بأنه عند تعديل الناحية كان صار انتخاب مقدمه ضمن المشايخ اللازم تنصيبهم ثم صار تأخيره بعد الانتخاب وحيث لافهم تأخيره بعد انتخابه لأى كيفية فاقترضى الشرح لحضرتكم كى تحضروا من يلزم من عمد المجاورة ويصير حضور كافة الأشخاص الذين كانوا مشايخ بالناحية قبل تعديلها ويصير وقوف الأهالى قصادهم وينتخب منهم ٦ أنفار مشايخ برضا الأهالى من الملحوظ منهم الصداقة والمنتى بالعدالة ويصير ترغيب الأهالى عليهم وكل من يرغب لأحد منهم يروح عليه ويكون ذلك على يد نايب الشرع بالخط وبالانتهى تتحرر القوايم بواقع ما خص كل شيخ قرط ونفر ويختموا منكم ومن العمد ويتصدق عليهم من نايب الخط ويردوا للمديرية بالانفاة لاجرى المقتضى كالوجوب .

حاشية : القصد أن يكون ترغيب الناحية بحضور كافة الأهالى واقتناع الجميع ومن يكون من المشايخ القدم لا يرغبوا الأهالى لتنصيبه فيصير تفهيمه بذلك على يد الجمهور حتى لا يكون له وجه تشكى .

(*) مديرية البحيرة صادر المرور بالمديرية ، دفتر رقم ٦٥ وثيقة رقم ٣٢ فى ٢٨ شعبان ١٢٧٤ — ١٣/٤/١٨٥٨ ص ٥ .

الملحق التاسع (*)

تدخل رجال الادارة فى انتخابات المشايخ

وموقف الاهالى

جواب الى المديرية

مضمونه تقدم اعراضين للمديرية أحدهم من مذكورين فلاحون من سجادون ينهون عن سبق تقديم جملة اعراضات فى شأن ترغيب بلدهم وأن ناظر القسم لما أجرى الترتيب أقام فى دوار العمدة وصار يرغبو على هوى أنفسهم ليس على مرغوب الأهالى ويلتمسون صدور الامر بترغيب الناحية بمحل خالى غرضه يكون خارج الناحية بالجرن وكل من رغبه الأهالى يتوجهو بحصته من الفلاحين حتى يصير شيخ عليهم والآخر مقدم من سليمان عمر أبو أروث أحد المشايخ ينهى انه لما صار ترغيب الناحية بمعرفة ناظر القسم رغبه ثلاثة عائلات وصار اندراجهم بقائمة معلومة وفى الصباح وجدهم محذوفين من القائمة وذلك باتحاده مع العمدة ويلتمس النظر وأجرى المقتضى فصدر لنا افادة سعادتك الرقيمة غرة رجب ١٢٧٧ نمرة ٨٧ لصقا بالاعراضين المذكورين بالنظر فى انهاهم وان وجد لهم حق يصير ترغيب الناحية بحضور العمدة على كوم البلد وكل من يرغب لأحدا يكون من جماعته ويتبع الاجرى فى ذلك على حسب ما تحرر لناظر القسم وان لم يثبت لهم حق يفاد فعلا بما أشير قد احضرنا ما سبق تحريره لناظر القسم فوجدوا جملة أوراق على أحدهم شرح أخيرا من سعادتك رقم ١٨ جماد ثان ١٢٧٧ نمرة ٥٤٣ صادر لناظر القسم حاصله انه لا يرى اقتضى لزيادة مشايخ عن الموجود وان يجرى توقيع ترغيب الأهالى على الـ ٦ مشايخ الذين بها وكل من رغب واحد منهم يكون من جماعته وبالانتهى يرسلوا السندات والتعهدات والتقارير للمديرية فقد توجهنا الناحية وسألنا المتشكين عن

(*) مديرية روضة البحرين دفتر رقم ٤٦٩ صادر مرور سعادة المأمور (نصف أول روضة — المنوفية —) وثيقة رقم ٧٦ فى ٢٨ رجب ١٢٧٧ — ١٨٦١/٢/٩ ص ١٩ ، ٢٠ .

وجه المعذورية التي حصلت في الترغيب من ناظر القسم والعمدة وهل اذا صار جمع الأهالي وسئل منهم واتضح ان الترغيب على حسب مرامهم فماذا يكون قولهم وتورى لهم أيضا أن الترغيب لا يكون الا على الـ ٦ مشايخ الموجودين فغاية ما أجابوه ان الترغيب على الـ ٦ مشايخ الموجودين بالناحية لا يسترضون عليهم هما والأهالي بل المرغوب هو تنصيب من يليق الى الناحية برغبة الأهالي حتى اذا جرى ذلك يتضح لقولهم حجة اما اذا صار تفهيم الاهالي على الـ ٦ مشايخ الموجودين فلا يوضحون الحقيقة واما المعذورية التي حصلت من ناظر القسم هو أن الترغيب كان بدوار العمدة داخل الناحية وكان صار حضور الأهالي حصة حصة اسم اسم بدون عمد المجاورة ولا غيرهم فصار الرد عليهم بأن من حيث ناظر القسم أجرى الترغيب فما هو وجه تشكيهم وهل الاهالي يرغبون نقلهم من حصة الى حصة بشرط طرف المشايخ المقيمين لآخلافهم أم ما هي الكيفية فعطى منهم الجواب اللازم بأن المقصود في راحتهم هما والأهالي ترغيب الناحية يكون على من يرغبوه الأهالي واحدهم سليمان عمر شيخ بالناحية أجاب بأن الترغيب الذي سبق اجراه بالناحية رغبه جملة الأهالي ووجدتهم مندرجين بحصص آخر فعند ذلك صار جمع كافة الأهالي وتلى (وتولى) عليهم أمر سعادتكم فجانب منهم فضلو بحصصهم وجانب رغبوا تنصيب هـ أشخاص علاوة على المشايخ المتنصبين بالناحية صار ايضاح اسماءهم بالذاكرة فقد سئل من عمد المجاورة الحاضرين ليوضحوا ما يعلموه في حقيقة من هو مرغوب الأهالي بتنصيبهم فكانت الاجابة منهم أن الفقى كان شيخ والبعض أقاربهم واخواتهم كانوا مشايخ ما عدا أيوب فوده لم يسبق له شياخة قيل منهم ثانيا ليفيدوا عن اسم الذي كان شيخ ورفعت وأسباب رفعه وفي أى تاريخ ومن منهم الذي كانوا أقاربهم مشايخ ونسبة قرابتهم وأسباب رفعهم أيضا هكذا الشخص الذي يرغبوا تنصيبه ما يعلموه من سوابقه فغاية ما أجابوه أن الذي كان شيخ سالم غنيم والثانى سيد أحمد خلاف كان أخيه شيخ وتوفى (وتوفى) والثالث ابراهيم راضى (رادى) كان أخيه شيخ والرابع خطاب ليلة كان عمه شيخ ولا يعلموا أسباب وتواريخ رفعه من سنة ١٢٥٨ (٥٨) بواسطة ما كان حاصل منه في عطل وفاء المطالب وهكذا خطاب ليلة أخيه كان رفع في سنة ١٢٥٤ (٥٤) بهذا السبب وابراهيم راضى كان رفع أخيه في سنة ١٢٧٠ (سنة ٧٠) لمناسبة هروبه بأولاده من انفار النمرة وأما سيد أحمد خلاف.

مرفوعة سنة ١٢٧٠ (٧٠) مثل أخيه وأيوب غوده قيل انه كان شيخ في قيراط واحد ولما حصل منه تأخير صار اضافته على قرييه الموجود الآن وبالرد عليهم ليوضحوا ان كان رفع من ذكرو بمعرفة الحكومة أم لا افادوا ان رفعهم كان بمعرفة الحكومة فتوجه السؤال الى الهـ هـ أشخاص الراغبين تنصيبهم مشايخ وتورى اليهم منطوق الأمر ويوضحوا عن الحصص الذين يرغبوها كان جوابهم أن قول المشايخ بخلاف وما دام الأهالى يرغبوهم فلا يكن لهم مدخل وبالرد عليهم لازالوا يجاوبوا بهكذا بناء عليه وحيث بافادة سعادتكم مشيرا عن الاجرى حسب ما كتب لناظر القسم وما تحرر له ليس مصرحا (مسرحا) فيه عن ترغيب مشايخ علاوة على الموجودين لزم تحريره لسعادتكم بحاصلة الكيفية الأمل من بعد النظر في

عدد

ذلك يصدر الأمر بما يوافق اجراه وطيه الاوراق أفندم .
حاشية : من حيث المتشكين يرغبو تنصيب هـ مشايخ علاوة على الموجودين حتى بذلك تبقى الناحية كمية مشايخها ١١ نفر شيخ وبما أن هذا بصد منطوق أمر السيادة فقد نبهنا على المشايخ القدم والمرغوب تنصيبهم والمتشكين أيضا بتوجههم المديرية كى عند انعقاد الجمعية وأعمال المداولة عن ذلك وما يستصوب برأى سعادتكم يصير اجراه .

وثيقة ١٤٦ فى ٣ شوال ١٢٧٧ جواب الى قسم أشمون ص ٣٨ .
لما ورد شرح المدير نمرة ١٤٦٢ شرحا على ما عرض فى مادة ترغيب ناحية سمادون محكوما فيها بعدم ترتيب مشايخ زيادة عن الهـ ٦ مشايخ الموجودين وانه نبه عليكم بالاجرى أما اذا كان بعضا من المتشكين أو خلافهم يريدوا الانتقال من حصة لأخرى فلا بأس ، قد تحرر لحاكم الخط بنهوا ما ذكر بواسطة تكاثر شغولكم فالآن وردت الاوراق بالافادة انه متوجه الى ترعة الخطاطبة ولا يمكنه نهوا ما ذكر اذ لا يتم نهوه الا بمحل الواقعة وحيث سبق مقابلتكم والمعلومية بتوجه حاكم الخط الى العملية المذكورة فمهماكم ما يلزم اجراه بشأن ذلك كأمر المديرية حرر والاوراق كاملة مرفقة للتوجه للناحية المذكورة وبحضور القاضى وعبد المجاورقيصر تسوية مشيخة تلك الناحية على ٦ أنصار الموجودين بالطرق الواجبة الاستقامة وراحة العباد على الوجه المشروح وبالانتهى يصير تحرير القوائم والسندات والتعهدات والضمانات اللازمة وترسلوهم بالافادة مع التقارير القديمة لاجرى ما يلزم انما بدون تأخير » .

الملحق العاشر (*)

السماح لبعض العمد بالاتصال مباشرة بالمديرين

قرار سنة ١٢٧٧

قد علم من الملاحظات التي قدمها حضرة مدير أسيوط بالجمعية العمومية أن بعض عمد بنواحي المديرية يريدوا إدارة أشغال نواحيهم وسداد المطالب بمعرفتهم بواسطة المديرية من برابراً بدون مدخل للنظار الأقسام وحكام الاخطاط ولدى المذاكرة عن ذلك بالجمعية رأى أنه اذا كان أحد عمد النواحي يعرض بناء على تراضى الأهالى بالناحية بأنه يؤدي (يأدى) كافة المطالب الميرية بدون مدخل حكام الأقسام وحكام الاخطاط فبعد السؤال من أهالى الناحية عن تراضيه عن تأدية (تأديت) أنفاس العمليات بالمحل اللازم بالميعاد الذى تحدده المديرية وكذا تأدية (تأديت) الأنفاس اللازمة الى العسكرية لمحل طلب المديرية فى اليوم الذى يحصل تحديده مع تأدية (تأديت) سائر (ساير) طلبات الميرى وتقسيط الاموال من دون تأخير عن المواعيد والمحلات التى يجرى تحديدها كما يجرى التحديد لباقى نواحي الأقسام فمن بعد أخذ الشروط اللازمة بالايضاح الكافى فيصير الاجرى كما ذكر بمعرفة المدير بدون استيذان اما اذا كان حصل اختلاف من الاهالى فى التراضى عن العمد فينظر الى أغلب الاهالى ويتبع رأى الأكثر اما اذا حصل منه تأخير فى اداء اللازم سوى انكان انفاس عمليات أو انفاس عسكرية عن الأيام المحددة أو لمحلات التسليم أو فى تقسيط الاموال وسائر الطلبات الميرية دون باقى نواحي الأقسام فيكون حضرة المدير مرخص باعادة الناحية تحت ادارة ناظر القسم وحاكم الخط كما كان هذا ما رأى موافق ويتحرر عنه للمدريات بالاجرى على وجه ما (وجهما) فذكر .

(*) دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات (قرار من الجمعية العمومية فى غاية محرم ١٢٧٧ وعليه أمر الاجرى (الاجر) فى ٨ صفر ١٢٧٧ ، ١٨٦٠/٨/٢٦ نمرة ٧٩ للمالية ، مقيد بدفتر الاوامر بوجه ١٣٩ ، ص ٧٧ ،

الملحق الحادى عشر (١٠)

قواعد انشاء الكفور

من محمد سعيد الى مدير الجيزة واطفيح :

قد علم لدينا من انهاكم الوارد لمعيتنا رقم ١٩ ربيع ثان (ر) سنة ١٢٧٨ (سنة ٧٨) نمرة ١٢ بأنه موجود بعض الأهالى قد اجتمعوا سوية ويريدون الفرز بكفور مخصوصة بما أن مجموع أطيانهم تبلغ مائة فدان كما وأنه جملة أنفار من بلدة واحدة تقسموا على ثلاثة أقسام وكل قسم منهم طالب فرزه لوحده بكفور مخصوص ونظرا لعدم التصريح بالقرار السابق صدوره من المجلس الخصوصى عليه أمرنا رقم ١٩ ربيع ثان سنة ١٢٧٦ نمرة ٢٦ عن هذا الصدد أن كان الترخيص بفرز الكفور المخصوص هو خاص بمن تكون أطيانه خاصة نفسه تبلغ المائة فدان أو عام الأشخاص المتعددة الذى يبلغ مجموع أطيانهم مائة فدان تروموا الاستيذان عنما يصير اجراه وحيثما ان المقصود بالترخيص بافراز الكفور لمن يريدون الافراز هو للأشخاص الذى تبلغ أطيانهم أقله لحد مائة فدان وليس المقصود بأن يكون هذا القدر لشخص واحد قد أصدرنا أمرنا هذا اليكم للاجرى على الوجه المشروح انما لازما من مراعية الأمور الذى لا يحصل منها مفسد مع الملاحظة أيضا فى أخذ الضمانات القوية وغير ذلك فيما تدون بالقرار البارى ذكره الصادر عليه أمرنا بالتاريخ المرقوم حسبما تعلقتم به ارادتنا .

عزتلو بك

تصرح بمتن أمرنا هذا عن أجرى فرزهم هما الذين يكونوا مستقيمين وموجود فيهم من يعتمد بأن يكون شيخا عليهم ويحضروا الضمانة القوية ولا ينشأ من فرزهم مفسد ولا تأخير فى تأدية الأموال وسائر الأشغال وبذا لزم التحشية للملاحظة الاجرى على هذا الوجه بكمال الدقة .

(١٠) مديرية الجيزة ، محفظة رقم ١ أوامر أمر رقم ١٣ فى غرة الحجة ١٢٧٨ هـ ١٨٦١/٥/٣٠ م .

الملحق الثانى عشر (*)

عدم رفع مشايخ القرى الابجنتحه ثابتته

من اسماعيل الى ناظر الداخلية :

هذه صورة قرار مجلس شورى النواب الصادر فى ٢١ منه
(ذو القعدة ١٢٨٥) نمرة ٢ بما استصوبه المجلس فى عدم رفع أحد من
مشايخ البلاد الا بجنة ثابتته مع ما هو لازم اجراه أيضا فى ترتيب مشايخ
البلاد على وجه ما توضح ووافق ارادتنا العمل به ولذا صدر أمرنا .

صورة قرار مجلس شورى النواب

بناء على ما تقدم به الانهى للمجلس من حضرات الشيخ حميدة
أبو ستيت والشيخ على سالم فيما يتعلق بالنظر فى مادة الشياخة بالبلاد
وجعلها تحت رابطة منظمة بحيث يكون تعيينهم بمعرفة حضرات المديرين
وسعادة مفتش الأقاليم ولا يعزل أحد الا أن صدرت منه جنة يترتب عليها
فيها رفعه من الشياخة جرى ما لزم عن ذلك بالمجلس حسب الحدود
والنظاماته وصارت المذاكرة واستقر الراى على أن تنصيب المشايخ
بالقرى ما هو الا بقصد مراعاة أحوال البلاد والاهالى وحصول الضبط
والربط وتأدية الأموال والأشغال اللازمة بأوقاتها وهم المعتمدون والمعول
عليهم فى اداء هذه الوظيفة وولو أن تنصيبهم برغبة الاهالى الا أن حضرات
المديرين أيضا من الوجوب عليهم التحرى عن استقامتهم وحسن سلوكهم
حتى يتحقق اعتماد تقررهم بالشياخة وعلى هذا مقتضى انه من الآن لا يصير
رفع أحد من شياخته الا اذا حصل منه ما يوجب رفعه وثبتت (تسبت)
الجنة عليه بمقتضى القوانين فحينئذ يجرى رفعه بعد المخابرة من حضرة
المدير مع سعادة مفتش الأقاليم ومن يلزم تنصيبه بذله يكون تنصيبه أيضا
بمعرفة المدير بالمخابرة مع التفتيش وانما من حيث يوجد بلاد والحالة هذه

(*) ديوان الداخلية ، محفظة رقم ٦ أوامر عربى ، أمر رقم ٤٤ فى
٢٥ ذى القعدة ١٢٨٥ — ١٨٦٩/٢/٩ .

بها مشايخ كثيرة بغير اقتضى فكل بلدة يترتب لها مشايخ بحسب جسامتها وحصتها من ٢ لحد ٦ وانه اذا كان يوجد بعض بلاد جسيمة مثل بلقاس بالاقاليم البحرية وجهينة بالاقاليم القبلية ولا يمكن ادارتها بـ ٦ اشخاص فمثل هؤلاء يترتب بكل منهم ٨ اشخاص وأن يكون ترتيب المشايخ على هذه الكيفية برغبة الاهالى من ضمن المشايخ الموجودين والحالة هذه بالقرى على يد حضرات المديرين بالمخابرة مع التفتيش كما ذكر ويعطى لهم التقارير اللازمة حسب المعتاد من قديم وأن يتحرر القرار اللازم بذلك ويعرض للاعتاب الكريمة بما استقر عليه رأى المجلس .

الملحق الثالث عشر (*)

عصيان بعض القرى بمديرية الشرقية

أمر من محمد على إلى سليم بك

بأنه لما علم من شقيقته الرقيمة ه منه (ذو القعدة ١٢٥٥) حصول عصيان بعض قرى مديريات الشرقية الثلاثة وأنه بسبب ذلك تتعطل التحصيلات وسائر المطالبات الميرية وكان صدر أمره بتاريخ ١٥ منه نمرة ٦ بالهجوم على قريتين من تلك القرى بعساكر أبو زيد آغا ويشار فان حصل سكون القرى الأخرى فيها والا يهجم عليهم أيضا وان لزم الحال لزيادة العساكر يومئذ من عربان الهنادى بيادة وسوارى على قدر اللزوم لكن لكون ان هذه المادة قد أفلقت بآله قد أرسل إليه عبد الحميد بك حامل أمره للاستعجال ولكون قد أعطاه الوصايا اللازمة شفاها فيلزم تلقيها منه وبالاتتهى تجمع أسلحتهم وإعادة المومى إليه باشعار تسكين هذا العصيان .

(*) محفوظة ١٢٥ أبحاث ، ترجمة الوثيقة التركية في ١٦ ذى القعدة

١٢٥٥ — ١٨٤٠/١/٢١ .

الملحق الرابع عشر (*)

تمرد بعض الاهالى ورغضهم دفع الاموال المقرره عليهم

أمر من الجناب العالى الى مصطفى بك

بتأديب أهل قرية جريس الذين أتلّفوا مزروعاتهم وقت الحصاد وتمردوا على عدم قضاء أموال النخيل وعصوا أمر الحكومة وتنكيلهم بالعساكر الفرسان الموجودين بالفيوم فان لم يكف تنكيلهم العساكر الموجودين بالفيوم فبالذين أرسلوا الى أسيوط فان لم يكونوا وصلوا أو كانوا مضوا من أسيوط فبيان عدد العساكر الكافية لتأديبهم وتنكيلهم كي يرسلوا من هذا الطرف كي لا يسرى هذا الحادث لسائر القرى .

(*) معية تركى دفتر رقم ٧٠ ترجمة الوثيقة رقم ١٣٤ فى ١٩ ذى القعدة ١٢٥١ — ١٨٣٦/٢/٨ .

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق

أ - غير المنشورة : -

١ - دار الوثائق القومية : -

وتتضمن خمس إدارات فنية وهى السيادية والمحلية والخاصة والخدمات والانتاج وقد اعتمدنا على وثائق الإدارات المحلية والسيادية والخاصة وغيرها من الوثائق التى لم تدرج ضمن هذه الإدارات الخمس .

وثائق الإدارة المحلية : -

وهى الوثائق الخاصة بالمحافظات والمديريات التى كانت تقسم إليها الأقاليم فى مصر فى القرن التاسع عشر وتتعلق بشئون هذه الأقاليم وأمورها الداخلية وهى عبارة عن دفاتر ومحافظ تشمل المكاتبات الصادرة من المعية والنظارات (الدواوين) والمصالح والإدارات والمحافظات والمديريات المختلفة ، وكذلك المكاتبات الواردة من هذه الجهات ، كما تشمل أيضا قيد الأوامر والمنشورات والقضايا ونتائجها والخلاصات والتلغرافات والعرضحالات والمكاتبات السرية وغيرها من المكاتبات .

أ - وثائق ديوان الداخلية : -

الترتيب القديم ٥٧ محفظة بها الأوامر والمكاتبات ، وقد تم فصل الأوامر فى محافظ مستقلة على هذا النحو : -

١ - المحافظ :

١ - ٥ أوامر باللغة التركية (مترجمة)

٦ ، ٧ أوامر باللغة العربية

ومحافظ المكاتبات أرقام : ٣ ، ٨ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ،

٣٦ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ،

٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ (ترتيب قديم)

٢ — الدفاتر : —

— الاوامر الصادرة الى ديوان الداخلية دفاتر أرقام :
١٣١٣ ، ١٣١٥ ، ١٣١٧ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ .

— القرارات واللوائح والمنشورات دفتر رقم : ١١٣٣

— الكشوفات والتراتب دفتر رقم : ١١٣٦

— الاوامر الواردة الى الداخلية دفاتر أرقام :

١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١٣١٢

— عن المكاتبات الصادرة من ديوان الداخلية الى دواوين العموم
دفاتر أرقام :

١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٥٧ ، ٥٩ .
٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٤٨ ، ٢٧٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٧٣ ،
٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣

— مكاتبات وأوامر صادرة من الداخلية الى الاقاليم دفاتر أرقام :
٣٤ ، ٣٦

— مكاتبات وأوامر صادرة من الداخلية الى الدواوين والمحافظات
والضبطيات وجهات سايرة : (جهات مختلفة أو متنوعة لا تشكل ديوانا أو
وحدة ادارية أو جهازا اداريا) دفتر رقم : ٢٥٢

— مكاتبات وأوامر من الداخلية الى جهات دواوين المحروسة
(القاهرة) دفاتر أرقام : ١٥١ ، ١٨١

— المكاتبات والاورام الصادرة من الداخلية الى الاقاليم البحرية دفاتر
أرقام : ١٦١ ، ١٨٧ ، ٢١١ ، ٢١٢

— المكاتبات والاورام الصادرة من الداخلية الى الاقاليم القبلية دفاتر
أرقام : ١٦٥ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٤٣٢

— المكاتبات الصادرة الى المديرية وتفاتيشتهم أرقام : ٢٥٣ ، ٢٩٨ ،
٣٠٠ ، ٣٢٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥

— المكاتبات الصادرة من الداخلية الى الفروع دفاتر أرقام :

٢٤ ، ١٨٣ ، ٢٦٤ ، ٣١٥ ، ٣٥٨ ، ٤٠٤

— التلغرافات الصادرة من الداخلية الى المديریات والمحافظات دفاتر

أرقام : ١٢٥٩ ، ١٤٤١

— المكاتبات غير الرسمية الصادرة من الداخلية الى الدواوين

والاقاليم (وهى مكاتبات بدون أرقام وتأخذ طابعا سريا) دفتر رقم : ٤٢٣

— المكاتبات الواردة من الدواوين الى ديوان الداخلية دفاتر أرقام :

٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٨٥ ، ١٦٨ ، ١٩٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٣٤٦ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

— عن المكاتبات الواردة من الاقاليم الى الداخلية دفاتر أرقام :

١٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١١٣ ، ٣٠٨ ، ٣٢٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

— المكاتبات الواردة الى الداخلية من الاقاليم القبلية دفاتر أرقام :

٢٢٣ ، ٤٤٠ .

— مكاتبات واردة من الاقاليم البحرية دفاتر أرقام : ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

— العرضحالات (الالتماسات) الواردة الى الداخلية دفتر رقم :

١٣٧٠ .

— مكاتبات واردة من دواوين المحروسة دفتر رقم : ٢١٧ .

— مكاتبات واردة من الاقاليم البحرية والقبلية دفتر رقم : ٢٤٠ .

— مكاتبات واردة الى الداخلية من الاقاليم دفتر رقم : ٣٩٤ .

— مكاتبات واردة من الدواوين والاقاليم (بقلم عرضحالات) دفاتر

أرقام :

١٣٦٥ ، ١٣٦٨ ، ١٤٠١ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٥٦ ، ١٦٠١ .

ب — وثائق المديريات والمحافظات والضبطيات وتفاتيئى الاقاليم :

١. — مديرية روضة البحرية :

محافظ أرقام : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ .

دفتر رقم : ٤٦٩ .

٢. — مديرية المتوفية :

محفظه رقم : ١

دفاتر رقم : ٩٥٧ ، ١٠٣٢ .

٣. — مديرية الشرقية :

محفظه رقم : ١

٤. — مديرية الدقهلية :

محفظه رقم : ١

٥. — مديرية البحيرة :

دفاتر أرقام : ٨ ، ٢٣٤ ، ٣٤٤ ، ٤٠٢ ، ٤٦٥ ، ٥٣٤ ، ٦٤٩ ،

٨٦٦ ، ٩٣٣ .

٦. — مديرية الجيزة :

محفظه رقم : ١

٧. — مديرية أسيوط :

محفظه رقم : ١

٨. — مديريات قبلى :

محافظ أرقام : ١ ، ٢

٩. — مديرية جرجا :

دفتر رقم : ٨

المحافظات :

١. — محافظة الاسكندرية :

محفظه رقم : ١

٢ — محافظة دمياط :

محافظ أرقام : ١ ، ٢

٣ — محافظة رشيد :

محافظ أرقام : ١ ، ٤

٤ — محافظة السويس :

محفظه رقم : ١

الضبطيات :

ضبطية مصر : محفظه رقم : ١

التفتيش :

١ — تفتيش عموم الاقاليم :

محافظ أرقام : ١ ، ٢ ، ٣

٢ — تفتيش عموم أقاليم بحرى :

محفظه رقم : ٢

الوثائق السيادية :

وتضم وثائق الدواوين الرئيسية المتعلقة بشئون السيادة في مصر ،
مثل المعية السنية وديوان خديوى ، ودواوين الجهادية والبحرية وغيرها
من الدواوين .

١ — معية سنية عربى :

المحافظ أرقام : ٣ ، ٤

الدفاتر :

— الاوامر الصادرة من المعية ، ومن قلم او ورشة الجبجورنالات

(التقارير) دفاتر أرقام : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢

٢٥ ، ١٩ ، ١٧ ، ١٢ .

— عن الكشوفات والقرارات دفتر رقم : ٣٤

— عن اللوائح والاورام والمنشورات دفاتر أرقام : ١٨١٤ ، ١٩١٨

— الاوامر الصادرة على العرضحالات الى الدواوين والاقاليم وغيرها

دفتر رقم : ١٩٠٠

— الاوامر والمكتبات الصادرة الى الدواوين والمحافظات والمجالس
على العرضحالات ، دفتر رقم : ١٦٥٢

— الاوامر والمكتبات الصادرة الى الدواوين والجفالك دفاتر أرقام:
٦٣ ، ٨٥ ، ١٠٥ .

— الاوامر العلية الصادرة الى الدواوين والاقاليم والمحافظات
والمجالس وغيرها دفاتر أرقام :

٤١ ، ٦٢ ، ٨٢ ، ١٢٩ ، ١٦١٤ ، ١٦١٦ ، ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ ،
١٨٨١ ، ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ ، ١٨٨٦ ،
١٨٨٧ ، ١٨٨٩ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٣ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ ، ١٩٠١ ،
١٩٠٢ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٧ ، ١٩١٠ ، ١٩١١ ، ١٩١٤ ،
١٩٢١ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ،
١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٨ .

— المكتبات الواردة من الاقاليم والمحافظات والدواوين دفاتر أرقام
١٦٤٥ ، ١٨٧٣

— المكتبات الواردة إلى المعية على افادات تحررت الى الاقاليم
والمحافظات والدواوين دفتر رقم : ١٢٣

— الافادات الخاصة بالاقاليم والمحافظات والدواوين والسايرة
وغيرها وهي خاصة بالخلاصات والكشوف دفاتر أرقام : ١٦٢٨ ، ١٦٥٨
معية سنوية تركي :

المحافظ أرقام : ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤

الدفاتر :

— عن الاوامر والافادات والمكتبات دفاتر أرقام : بدون ، ١ ، ٢ ،
٣ ، ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١١ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٥ ،
٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ .

— الاوامر والافادات الصادرة على العرضحالات المقدمة الى
الاعتاب السنوية دفاتر أرقام : ٨ ، ١٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٤ .

- أفادات وأوامر صادرة الى الجهات الخارجية عن مصر دفاتر
أرقام : ١٤ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢
- الاوامر الصادرة الى الجهادية دفاتر أرقام : ٢٠ ، ٢٦
- الاوامر الصادرة على مضابط مجلس على الملكية دفتر رقم : ٢٩
- الاوامر الصادرة الى حبيب أفندى مأمور ديوان خديوى ، وغيره
دفاتر أرقام : ٣٥ ، ٥٠
- الافادات الصادرة الى الدواوين والاقاليم والمحافظات دفاتر أرقام :
٣٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٩ ، ٧٩ ، ٥٢٥ ، ٥٣٩ ، ٥٧٣ ، ٥٨٣ .
- الاوامر الصادرة الى الاقاليم دفاتر أرقام : ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥١ ،
٥٦ ، ٦٠ ، ٦٣ .
- الاوامر والافادات الصادرة الى الدواوين والمصالح دفاتر أرقام :
٤١ ، ٤٤
- الاوامر الصادرة الى الدواوين والجفالك والمصالح والسائرة
دفاتر أرقام : ٥٢ ، ٦٦
- افادات صادرة الى جهات الاسكندرية والدواوين والمصالح
والسائرة دفاتر أرقام : ٥٣ ، ٥٥ ، ٨٤ ، ٨٥
- الاوامر الصادرة الى خزينة داربك وجهات البحرية وكافة المصالح
دفتر رقم : ١٢ .
- يومية افادات صادرة من باشمعاون الى الدواوين والمحافظات
دفاتر أرقام : ٦٥ ، ٦٧ .
- الاوامر والافادات الصادرة الى كافة الاقاليم ومصالح السائرة
دفاتر أرقام : ٦٨ ، ٨٠ ، ٤٩٣ ، ٥٢٦ ، ٥٣٧ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨
- افادات صادرة الى الاقاليم دفاتر أرقام : ٧٠ ، ٨٢
- وارد تحريرات من المعية الى الاقاليم والجفالك دفتر رقم : ٤٦١
- اوامر كريمة الى اقاليم مصر والسودان دفتر رقم : ٥١٠

— افادات وأوامر على العرضحالات دواوين واقاليم دفتر رقم :
٥٢٩ .

— افادات المعية للدواوين والاقاليم دفاتر أرقام : ٥٣٠ ، ٥٤٠
— أوامر وافادات الى الاقاليم والمحافظات والدواوين وغيرها دفاتر
أرقام : ٧٤ ، ٧٨ ، ١٠٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٨

٣ — ديوان خديوى : عربى ، تركى :

المحافظ ، محفظة رقم : ١

الدفاتر عربى : دفتر رقم : ٥٧٩

تركى : الاوامر والافادات الصادرة من ديوان خديوى دفاتر أرقام :
٧٤٧ ، ٧٥٣ ، ٧٥٦ ، ٧٧٩

— القرارات الصادرة من ديوان خديوى دفتر رقم : ٧٢٨

— المكاتبات والاورام الصادرة من الديوان الى الاقاليم دفاتر أرقام :
٧٣٤ ، ٧٤٠

— المكاتبات الصادرة لمجلس الملكية دفتر رقم : ٧٥٤

— المكاتبات الصادرة من الديوان الخديوى دفاتر أرقام : ٧٣٢ ،
٧٣٣ ، ٧٣٧ ، ٧٣٩ ، ٧٧٥ ، ٧٨٠

— الخلاصات الصادرة من ديوان خديوى دفاتر أرقام : ٧٣٦ ،
٧٤٣ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦٤ ،
٧٦٦ ، ٧٧٠ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٨٥ .

— الخلاصات الواردة الى ديوان خديوى دفاتر أرقام : ٧٦١ ،
٧٦٣ ، ٧٧٣ ، ٧٩٢ ، ٧٩٦ .

— مكاتبات وافادات أخرى خاصة بالدواوين والاقاليم والمحافظات
وبغيرها دفاتر أرقام : ٧١٧ ، ٧٢٩ ، ٧٤١ ، ٧٤٦ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤

٤ — ديوان المعاونة :

محافظ أرقام : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧

دفاتر شورى المعاونة تركى أرقام : ١٥٨ ، ٢١٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ،
٢٨٩ .

٥ — وثائق عابدين :

وهى مستخرجة من بعض المجموعات الارشيفية والدواوين مثل
المعية السنية وديوان خديوى ، وأطلق عليها هذا الاسم تبعاً لمكان حفظها
بقسم الوثائق التاريخية بقصر عابدين .

دفاتر أرقام : ١٤ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٢١١ ، ٢١٢

محافظ عابدين :

وهى الوثائق المفردة الواردة من محفوظات قصر عابدين وتحتل
عنوان ديوان جلالة الملك .

محفظه رقم : ٤٧٣

٦ — ديوان مجلس ملكية تركى :

محافظ أرقام : ١ ، ٢ ، ٥

دفتر رقم : ١٣٩

٧ — وثائق المجلس الخصوصى :

دفاتر أرقام : ٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٧٤ ،
٨١ ، ٨٨ ، ١٠٣ .

٨ — وثائق مجلس الوزراء :

وتتضمن الوثائق الخاصة باجتماعات مجلس الوزراء ، ونظر المسائل
التي تعرض عليه من مذكرات وتقارير من النظارات المختلفة ، والقرارات
والاوامر التي يصدرها الى النظارات والمصالح والادارات والاقاليم وغيرها
من الجهات ، وقد تم الاستعانة بوثائق نظارة الداخلية ، محفظه رقم : ٥ ،
(العمدة والمشايخ) ومحفظه رقم : ١٢ / أ العزب والكفور

٩ — ديوان مجلس الأحكام :

دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات ويشمل مهام واختصاصات الوظائف الادارية بالاقاليم على اختلاف مستوياتها ويوضح النظام الادارى بها .

١٠ — محافظ بحريرا :

وهى على درجة كبرة من الامة حيث تتعلق بشئون الدولة السياسية وسياستها الخارجية .

محفظة رقم : ٧

الوثائق الخاصة :

وتشمل جميع الوثائق التى لها طابع خاص ، أو التى تقع فى فترة زمنية محددة ، ومن هذه الوثائق :

١ — وثائق الثورة العرباية :

— محافظ أرقام : ١ ، ٨ ، ١٧

— مجلدات بعنوان الحوادث اليومية والوقائع الحربية ج ١ ، ج ٢ ، ج ٣ .

٢ — محافظ الأبحاث :

أرقام : ٤٢ ، ١٠٠ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٦ .

وثائق أخرى :

— مجموعة محافظ اللوائح والقوانين ، ومودعة بقاعة البحث

— محفظة الميهى بالقاعة أيضا

— وثائق مصورة فى محافظ (بدون رقم) عن اللوائح والقوانين والاوامر .

— ديوان الروزنامه :

- دفتر أرقام : ٣٢٠ ج ٢ « دفتر زمام أرباب الابعاديات العشورية »
٣٢٢ ج ٤ « دفتر أرباب الابعاديات العشورية »
٣٣٩ ج ٣ « دفتر الاطيان العشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى »
٣٥٦ ج ٤ « دفتر مربوط زمام الابعاديات والجفالك المحرر لها تقاسيط »
٣٥٧ ج ٤ « دفتر ربط العشور يشتمل على صور الكشوفات الذى
تحررت (تحررة) لبيان مقادير وأسماء مذكورين أرباب الابعاديات بكافة
المديريات » .
٨٤١ ج ٤ « دفتر أسماء النواحي بالاقاليم » .

— محافظ الذوات :

محفظة رقم : ١

٢ — دار المحفوظات العمومية :

١ — دفاتر الشياخات :

مديرية الغربية « من ابتد ١٢٨٢ هـ »

دفاتر أرقام ٢٧٠٨ ج ١

٢٧٠٩ ج ٢

٢ — لائحة المحاكم الشرعية :

١٢٩٧ هـ / ١٨٨٠ م .

بها جدول بالمحافظات والمديريات والمراكز والنواحي والبلاد ونواحيها
برقم ٢٢ المكتبة

٣ — ملفات خدمة الموظفين :

الاسم	الملف
قبرصلى سليمان أغا	٣
اسماعيل الكريدلى	٤٢
حمزة باشا	٧١٥
حسن بك أباطة	١٦٨٧
عبد القادر حلمى	٧١٦٨
أرسلان باشا	٧٣٤٤
حسن باشا الشريعة	١١٩٢٧
سليمان باشا أباطة	١٢٧٠٧
خليل بك بىامى	١٥١٥٦

٤ — مكتبة مجلس الشعب :

مضبطة مجلس شورى النواب فى ٦ ربيع ثان ١٢٨٨ / ٢٤ / ٦ / ١٨٧١

ب — وثائق منشورة :

— نظارة الداخلية : الكشف للديار المصرية وعدد نفوسها ج ٢ المطبعة المصرية — بولاق — القاهرة ١٨٨٥ .

نظارة الداخلية :

مبادئ فيما يتعلق بالديار المصرية ، احصاء ١٨٧٣ — ١٨٧٧ ، مطبعة اركان حرب الجهادية المصرية — القاهرة ١٢٩٦ هـ .

— لائحة زراعة الفلاح وتدير أحكام السياسة بقصة النجاح سلخ رجب ١٢٤٥ .

— لائحة تفتيش عموم الاقاليم رقم ٤٠ فى ١٨ شوال ١٢٨٨ هـ .

— منشورات صادرة من النظارات قسم ٢ مطبعة بولاق فى غاية ربيع اول ١٢٩١ — ١٨٨٠ / ٣ / ١١ .

ثانيا : المراجع العربية

- **ابراهيم زكى** : الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرذسية ومحمد على ، المطبعة المصرية ، جزءان فى مجلد واحد ، القاهرة د.ت .
- **ابراهيم عامر** : الارض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٥٨ .
- **أحمد أحمد الحنة (دكتور)** : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٠ .
- **أحمد أمين** : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، ط ١ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٥٣ .
- **أحمد رشيد (دكتور)** : نظرية الادارة العامة ، السياسة العامة والجهاز الادارى ، دار المعارف — القاهرة د . ت .
- **أحمد عبد القادر الجمال (دكتور)** : مقدمة فى أصول النظم الاجتماعية والسياسية ، ط ١ مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٧ .
- **أحمد عزت عبد الكريم (دكتور)** : تاريخ التعليم فى مصر منذ نهاية حكم محمد على ، الى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ — ١٨٨٢ ج ١ ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ١٩٤٥ .
- **أحمد عزت عبد الكريم (دكتور)** : دراسات فى تاريخ العرب الحديث — دار النهضة العربية للطباعة والنشر — بيروت ١٩٧٠ .
- **أحمد فتحى زغللول** : المحاماة ، مطبعة المعارف ، القاهرة ١٩٠٠ .
- **استيف ، الكونت** : النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية ، مجلد ٥ وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، ط ١ مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٩٧٩ .
- **السيد رجب حراز (دكتور)** : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ١٥١٧ — ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٧٠ .

- **الكسندر شولتس** : مصر للمصريين ، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ — ١٨٨٢ ، تعريب د. رؤف عاس حامد ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ .
- **الياس الأيوبي** : محمد على سيرته وأعماله واثاره ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٢٣ .
- **الياس الأيوبي** : محمد على سيرته وأعماله واثاره ، دار الهلال ، المصرية ، القاهرة ١٩٢٣ .
- **الياس زاخوره** : مرآة العصر في رسوم أكابر الرجال بمصر ، ج ١ ، المطبعة العمومية ، القاهرة ١٨٩٧ .
- **أمين سامى** : تقويم النيل ج ٢ ط ١ ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٣٦ .
- **أمين سامى** : تقويم النيل ، مج ١ ج ٣ ط ١ مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ .
- **أمين سامى** : تقويم النيل ، مج ٢ ج ٣ ط ١ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ .
- **أمين سامى** : تقويم النيل ، مج ٣ ج ٣ ط ١ ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٣٦ .
- **بير ، ج** : دراسات في التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة د. عبد الخالق لاشين ، عبد الحميد فهمى الجمال ، مكتبة الحرية الحديثة القاهرة — ١٩٧٦ .
- **تيودور روثستين** : تاريخ المسألة المصرية — ترجمة عبد الحميد العبادى ، القاهرة ١٩٥٠ .
- **حسين أفندى الروزنامجى** : ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية ، المقالة الاولى : مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨ — ١٨٠١ تحقيق محمد شفيق غربال — مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة — مج ٤ ج ١ مايو ١٩٣٦ .

- جمال حمدان (دكتور) : شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان ، كتاب الهلال ، القاهرة ١٩٦٧ .
- جورج جندى ، جاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٤٧ .
- رفاعة بك رافع : مناهج الالباب المصرية في مباهج الآداب العصرية مطبعة بولاق ، القاهرة ١٢٨٦ هـ .
- رؤف عباس حامد (دكتور) : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ — ١٩١٤ ، ط ١ ، دار الفكر الحديث ، القاهرة ١٩٧٣ .
- زكى محمد مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشر الهجرية — دار الطباعة المصرية الحديثة ، القاهرة ١٩٥٠ .
- زين العابدين شمس الدين نجم (دكتور) : بور سعيد تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩ حتى عام ١٨٨٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ .
- سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ، ج ٤ ، مطبعة المحروسة ، الاسكندرية ١٨٨٤ .
- شابروول . ج . دى : دراسات فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين مج ١ وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ط ١ ، القاهرة ١٩٧٦ .
- شفيق شحاته (دكتور) : تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦١ .
- شفيق شحاته (دكتور) : التاريخ العام للقانون فى مصر القديمة والحديثة ، ط ١ ، المطبعة العالمية ، القاهرة ١٩٦٢ .
- صالح رمضان (دكتور) : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر اسماعيل ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٧٧ .
- صبحى محرم : التقسيم الادارى كمدخل لتطوير الحكم المحلى ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، القاهرة ١٩٧٣ .
- صلاح صادق (دكتور) : الحكم المحلى فى فرنسا ، نظم الحكم المحلى المقارنة ، موسوعة الحكم المحلى ، ج ٢ ، دار الجيل للطباعة ، القاهرة ١٩٧٧ .

- **طعيمة الجرف (دكتور)** : مبادئ في نظم الادارة المحلية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٠/١٩٦١ .
- **طلعت اسماعيل رمضان (دكتور)** : الادارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ — ١٩٢٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .
- **ظريف بطرس (دكتور)** : مقومات الادارة المحلية ، دراسة عامة ، موسوعة الحكم المحلى ، الاساسيات النظرية للحكم المحلى ج ١ ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٧٧ .
- **ظريف بطرس (دكتور)** : الادارة المحلية مفهومها واكولوجيتها ، موسوعة الحكم المحلى ، ج ١ ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٧ .
- **عادل محاهد حمدي (دكتور)** : الاتجاهات المعاصرة في تنظيم الادارة المحلية ، ط ١ دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٣ .
- **عبد الرحمن الجبرتي** : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٤ ، بولاق القاهرة ١٢٩٧ هـ .
- **عبد الرحمن الرافعى** : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ج ١ ط ٤ ، ج ٢ ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ .
- **عبد الرحمن الرافعى** : عصر محمد على ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .
- **عبد الرحمن الرافعى** : عصر اسماعيل جزءان ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٨ .
- **عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور)** : الريف المصرى في القرن الثامن عشر مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٤ .
- **عبد السميع سالم الهراوى** : لغة الادارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ١٩٦٢ .
- **عبد الله عزباوى (دكتور)** : عمد ومشايخ القرى ط ١ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٤ .

- **عبد الهادى محمد مسعود** : الثورات فى مصر من عهد سعيد الى آخر عهد توفيق ج ٢ ، مطبعة مخيمر ، القاهرة ، د.ت .
- **عثمان خليل عثمان (دكتور)** : الادارة العامة وتنظيمها ، مكتبة عبدالله وهبة ، القاهرة ١٩٤٧ .
- **عراقى يوسف محمد (دكتور)** : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥ .
- **على محمد بركات (دكتور)** : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ وأثره على الحياة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ .
- **على شلبى (دكتور)** : الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .
- **على مبارك** : الخطط التوفيقية ، ج ١١ ، ج ١٢ ، ج ١٤ ، ج ١٥ ، القاهرة ١٣٠٥ هـ .
- **عمر طوسون** : مالية مصر منذ عهد الفراغنة الى الآن ، الاسكندرية ١٩٣١ .
- **كلوب بك ، أ ب** : لمحة عامة الى مصر ج ٢ ، ترجمة محمد مسعود ط ٢ ، دارالموقف العربى ، القاهرة ١٩٨٢ .
- **ليلى عبد اللطيف (دكتورة)** : الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٨ .
- **محمد حامد الجمل** : ديمقراطية الحكم المحلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦١ .
- **محمد رمزى** : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، القسم الاول ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٤/٥٣ .
- **محمد رمزى** : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية القسم الثانى ج ١ ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥/٥٤ .
- **محمد رمزى** : القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥/٥٤ .

- محمد طه بدوى (دكتور) : مبادئ القانون العام ، للنظم السياسية والادارية .
- محمد طلعت الفنى (دكتور) : ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٦ .
- محمد على الأنسى : قاموس اللغة العثمانية ، الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات ، ١٣٢٠ هـ .
- محمد فكرى : جغرافية مصر ، ط ١ ، مطبعة وادى النيل المصرية ، القاهرة ١٢٩٦ هـ .
- محمد فؤاد شكرى (دكتور) وآخرون : بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٨ .
- محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٤ .
- محمد نجاتى : العبر فى كشف أسرار القرن الثالث عشر ، ط ١ ، مطبعة النهج القويم ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ .
- محمود عاطف البنا : نظم الادارة المحلية ، ط ١ ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٨ .
- محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر ج ١ ، ط ١ ، المطبعة الأميرية ١٣١٢ هـ .
- مصطفى القونى : تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٤ .
- مفورد ، لويس : المدينة على العصور ، أصلها وتطورها ومستقبلها ترجمة وتعليق وتقديم دكتور ابراهيم نصحي ، ج ٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٤ .
- هاملتون جب ، هارولد براون : المجتمع الاسلامى والغرب ، ترجمة دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ج ٢ ، القاهرة ١٩٧١ .
- هنرى دودويل : الاتجاه السياسى لمصر فى عهد محمد على ، تعريب أحمد محمد عبد الخالق ، على أحمد شكرى ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، د . ت .

- **هيلين آن ريفلين** : الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .
- **وحيد رأفت (دكتور)** : القانون الادارى ، ح ٢ ، مطبعة العلوم ، القاهرة ١٩٣٩ .
- **يعقوب أرتين باشا** : الأحكام المرعية في شأن الأراضى المصرية ، تعريب سيد عموره ، ط ١ ، مطبعة بولاق ، القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- **يوسف آصاف** : دليل مصر ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٨٩٠ .
- **يوسف الحسن** : دراسات في الادارة والحكم المحلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٥ .
- **يوسف نحاس** : الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ، مطبعة المقتطف ، القاهرة ١٩٢٦ .

ثالثا : المراجع الاجنبية

- Bear. Gabriel : Egyptian Guilds in Modern Times, Jerusalem 1964.
- ————— : Social change in Egypt 1800 — 1914 (Holt, ed political and social change in Modern Egypt) London 1968.
- Bemmlion van, p : L'Egypte et L'Europe , vol I, leiden 1882 — 1884.
- Crouchly, A. E. : The Economic Development of Modern Egypt. London 1938.
- Colvin, sir Auckland . The Making of Modern Egypt n. d.
- Dicey Edward : The story of the Khedivate, London. 1902.
- Duff Gordon, lady : Last Letters from Egypt, London 1876.
- Fner Herman : Governmments of Greater European. powers London 1956.
- Harcourte Le Duc d' : L'Egypte et les Egyptiens. Paris 1893.
- Holryd, Arthur, T : Egypt and Mohamed Ali Pacha in 1837, London 1938.
- Holt , p , M . : The Pattern of Egyptian political History, 1517 — 1798 in political and Social change in Modern Egypt, London, 1968.
- Hamont. P. N. : L'Egypte sous Méhémet Ali, Tome Premier Paris 1845.

- Lane, Edward William : The Manners and Customs of Modern Egyptians, London 1842 .
- Lipman, V : Local Government Areas 1834 — 1945. Oxford 1949.
- Madden, R.R : Travels in Turkey, Egypt, Nubia and palestine. in 1824 — 1827, vol I, London 1833.
- Marchal, A. H. : Financial Administriion in Local Government. London 1961.
- Marlotie, (Baron de) : Egypt ; Native Rulers & Foreign interference, London 1883.
- Mc Coan J. C. : Egypt as it is, London 1877.
- ————— : Egypt under Ismail, London 1889.
- Merruau. M. paul : L'Egypte contemporaine 1840 — 1857 de Mohammed Aly a' Said pacha, Paris 1858.
- Milner, Alfred : England in Egypt, London 1893 .
- Richard, p. Dubois : Le Gouvernement et l.' Administration de Mohamed Ali le Grand (Revue Al Qanown wal Iqtisad 2 me partie 1939).
- Show, Stanford, J. : The Financial and Administrative organization and Development of ottoman Egypt 1517 — 1798 Princeton 1962 .
- Saint John Bayle : Village life in Egypt With Sketches of the Said, London 1852.
- St. John. J A : Egypt and Mohammed Ali, London 1834.

- Thédénat, Duvent, P. P. : Egypt sous Mehemed Ali - ou aperçu rapide de administration civile et militaire de ce pacha paris 1821.
- Wallace, D, Mackenzie : Egypt and Egyptian Question London 1883.

رابعاً : الرسائل الجامعية

- **حامد على نسوقى** : النظام الادارى فى عهد اسماعيل ١٨٦٣ — ١٨٧٩ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٧٩ .
- **عبد الوهاب بكر محمد** : البوليس المصرى ١٨٠٥ — ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٧ .

خامساً : الدوريات

- أبو نظارة زرقاء .
- الاهرام .
- التجارة .
- الجوائب .
- المحروسة .
- مرآة الشرق .
- مصر .
- المفيد .
- الوطن .
- الوقائع المصرية .
- الوقت .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
الباب الأول	
تقسيمات الاقاليم الادارية وأسلوب الادارة بها	١٣
تمهيد	
ادارة الاقاليم في مصر قبل محمد على	١٥
الفصل الأول : التقسيمات الادارية للاقاليم في مصر	
١٨٠٥ — ١٨٨٢ :	٢٣
— التقسيمات الادارية للاقاليم في عهد محمد على :	
المحافظات ، الولايات ، الاخطاط والاقسام ،	
المأموريات ، تعديلات الاقسام والقرى ، المديريات	
تعديلات أخرى في التقسيمات الادارية .	
— التقسيمات الادارية للاقاليم في عهد عباس .	
— التقسيمات الادارية للاقاليم في عهد سعيد .	
— التقسيمات الادارية للاقاليم في عهد اسماعيل .	
— التقسيمات الادارية للاقاليم في أوائل عهد توفيق .	
— أثر العوامل الطبيعية في تقسيم الاقاليم	
٦١ الفصل الثاني : ادارة الأقاليم بين المركزية واللامركزية	
— أسلوب الادارة اللامركزية — الادارة المركزية	
للاقاليم .	
— الخروج عن المركزية استقلال — محمد على يضيق	
بالاجراءات المركزية — الادارة المركزية في عهد	
عباس — تقييد سلطات المديرين والمحافظين في عهد	
سعيد — الادارة المحلية لبعض البلاد — الآثار	
المرتبة على مركزية الادارة بالأقاليم .	
— مجالس البلاد والادارة المحلية .	

الباب الثانى

نظام الادارة فى الوحدات الادارية الرئيسية بالأقاليم وتطورها ٨٧

٨٩ الفصل الثالث : ادارة المأموريات

— اهتمام محمد على بالأقاليم — أسماء حكام الأقاليم
ونظام الادارة بها — نظام الادارة بالمأموريات
مهام ادارة المأموريات ، الادارة المركزية للمأموريات
وكلاء المأموريات والكتاب — محاولات اصلاح
الحكام الأتراك — اتجاه محمد على الى تعيين
المصريين فى المأموريات — تطور نظام الادارة
بالمأموريات — أسلوب عقاب المأمورين .

١١٥ الفصل الرابع : ادارة المديريات والمحافظات فى عهد
محمد على

— نظام الادارة بالمديريات والمحافظات — مهام مديري
المديريات .

— متابعة محمد على لادارة الأقاليم — سياسة الثواب
والعقاب — تعيين المصريين مديريين بالأقاليم —
تفوق المصريين فى ادارة الأقاليم — الادارة
بالعاصمة — ادارة الواحات — دواوين الأقاليم .

١٣٧ الفصل الخامس : تطور ادارة المديريات والمحافظات منذ
نهاية حكم محمد على الى الاحتلال

— نظام ادارة المديريات فى عهد عباس — أسلوب
ادارة المديريات والمحافظات فى عهد سعيد — ادارة
الواحات — تطور نظام ادارة المديريات والمحافظات
— السخرة فى الأقاليم — تقييد سلطات المديرين
والمحافظين والغاء رتبهم العسكرية — سياسة
تمصير الادارة بالأقاليم وتعريب الدواوين — نظام
ادارة المديريات والمحافظات فى عهد اسماعيل —
ترقى المصريين فى ادارة الأقاليم والوظائف الكبرى
— اضافة مهام أخرى الى المديرين — تطور نظام
ادارة المديريات والمحافظات — دواوين الأقاليم .

الباب الثالث

نظام الإدارة في الوحدات الإدارية الفرعية بالأقاليم وثورها ١٨٥

١٨٧ الفصل السادس : إدارة الأقسام والمراكز

— نظام الإدارة بالأقسام : مهام نظار الأقسام ، الجهاز الإدارى بالأقسام — الاتجاه الى تعيين المصريين نظار للأقسام — قواعد تعيين المصريين فى إدارة الأقسام — تطور نظام الإدارة بالأقسام والمراكز والضبطيات — استمرار الأقسام فى الوجه القبلى — شيخا البنادر — إدارة المراكز والضبطيات — إدارة المراكز والأقسام فى أوائل عهد توفيق .

٢٣١ الفصل السابع : إدارة الاخطاط والقرى فى عهد محمد على

١ — إدارة الاخطاط :

مهام حكام وشيوخ الاخطاط — خلل الإدارة بالاخطاط — المصريون يقولون إدارة الاخطاط — الجهاز الإدارى بالاخطاط .

٢ — إدارة القرى :

— القائمقام — شيخ البلد — انتهاء دور النساء فى تعيين المشايخ — مهام جهاز الإدارة بالقرى — الإدارة المركزية بالقرى .

٢٧٧ الفصل الثامن : تطور إدارة الاخطاط والقرى منذ نهاية حكم محمد على الى الاحتلال

١ — إدارة الاخطاط — أسس اشتراك المصريين فى إدارة الاخطاط — زيادة أعداد الاخطاط — رقت حكام الاخطاط والغاء بعضها — الغاء إدارة الاخطاط بالمديريات البحرية .

الموضوع الصفحة

٢ — ادارة القرى — فساد الادارة بالقرى — اجراءات انتخابات الأهالى للمشايخ — مهام جديدة للمشايخ — النهوض بالقرى وتعميرها — الشكاوى فى حق المشايخ — قواعد ترتيب شياخة القرى — تسلط العمدة والمشايخ — مجالس ادارة مشيخة البلاد — تنظيم اقامة الكفور والعزب .

الباب الرابع

٣٢٣ أجهزة ورجال الادارة فى الأقاليم

٣٢٥ الفصل التاسع : أجهزة الادارة بين التنسيق والتداخل

— تحديد اختصاصات الوظائف بالأقاليم — العلاقة بين أجهزة الادارة بالأقاليم — موقف الحكومة المركزية من التدخلات بين أجهزة الادارة بالأقاليم — علاقة الائتلاف والتعاون — العلاقة بين حكام الأقاليم وادارة القرى — العلاقة بين رجال الادارة بالقرى — علاقة العمدة والمشايخ بحكام الأقاليم والحكومة المركزية .

الفصل العاشر : الأصول الاجتماعية لرجال الادارة فى

٣٤٣ الأقاليم

— فقد العناصر الحاكمة لمقومات الحكم — الطبقة الأرستقراطية التركية — نشاط الارستقراطية التركية وأملاتهم — أصول حكام الأقاليم غير المصريين — حكام الأقاليم المصريين — صفات ومقومات رجال الادارة المصريين وملكياتهم — تميز المكانة الاجتماعية لرجال الادارة المصريين .

الموضوع	الصفحة
الفصل الحادى عشر : أجهزة الادارة بالأقاليم والأهالى	٣٨٣
— تسلط رجال الادارة بالأقاليم — تغاضى الحكومة المركزية عن عقاب المتسلطين — مقاومة الأهالى — استعلاء الحكام الأتراك — رجال الادارة المصريين والأهالى .	
— انعكاس علاقة الأهالى بحكامهم على أحوالهم — موقف الأهالى من تسلط أجهزة الادارة وتعسفها .	
الخاتمة :	٤٠٣
ملاحق الكتاب :	٤١١
المصادر والمراجع :	٤٣٣

مطبعة الجبلاوى
٢٠ شارع الترمزة البولاقية

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٨/١٥٥١

